شرح

# الكافية الشافية

تأليف
الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد
ابن مالك الطائي الجياني الشافعي
المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق

علي محمد معوض    عادل أحمد عبد الموجود

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

# دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

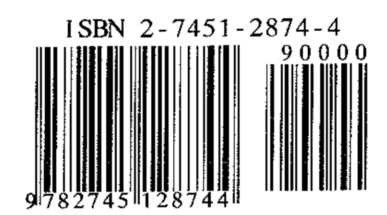
العنوان : رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
هاتف و فاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤١ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق البريد : ١١ - ٩٤٢٤ بيروت - لبنان

# DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif,Bohtory st.,Melkart bldg., 1st Floor
Tel + Fax : 00 ( 961 1) -378541 - 366135 - 364398
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2874-4




http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

# ابنُ مَالِكٍ[1]

**مقدمة:**

الحمد لله الأول بلا ابتداء، الآخر بلا انتهاء، والصلاة والسلام على المصطفى المختار، خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ثم على إخوانه المصطفين الأخيار، وعلى كل من دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم.

**ثم أما بعد:**

فإن ابن مالك أكبر نحوى ظهر فى القرن السابع الهجرى فى العالم الإسلامى كله، ويعد من أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربى منذ نشأته فى القرن الثانى للهجرة إلى اليوم.

وفى الحقيقة إننا إذا استثنينا سيبويه وكتابه - فإننا لا نكاد نجد عالمًا من علماء النحو نال تلك الشهرة الواسعة التى نالها ابن مالك صاحب الألفية.

ولسنا مغالين إذا قلنا: إن ظهور ابن مالك يعد بداية لمرحلة جديدة فى النحو العربى، وكأنما انقسم تاريخ النحو العربى منذ نشأته المبكرة فى القرن الثانى للهجرة إلى يومنا هذا - إلى مرحلتين أساسيتين؛ حيث يقف إمام النحاة سيبويه على قمة المرحلة الأولى، بينما يقف ابن مالك على قمة المرحلة الأخرى، ولئن كانت أهمية سيبويه ترجع إلى أنه هو الذى خط بمهارة فائقة قواعد النحو العربى، وخطا به الخطوة الأولى التى حددت معالمه، ورسمت اتجاهاته فى دقة وإحاطة - فإن أهمية ابن مالك تعود إلى أنه قد قام بأهم وأكبر عملية تصفية وتنقية لقواعد النحو العربي،

---

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ٦/ ٢٣٣، بغية الوعاة ٥٣، غاية النحاة فى طبقات القراء لابن الجزرى ٢/ ١٨٠ عصر سلاطين المماليك محمود رزق سليم ١/ ٢١، المدارس النحوية ٣٠٩، الوافى بالوفيات ٣/ ٣٥٩، نفح الطيب ٢/ ١٠٨ . ١٠٩ الصلة لابن بشكوال ١/ ٢٥٣، المعجب فى تلخيص أخبار أهل المغرب للمراكشى ١٧١ ، الأدب العربى فى الأندلس د/ محمد خفاجى ١٩ - ٢٠، العبر وديوان المبتدأ والخبر ٤/ ١٤٦، طبقات الشافعية للسبكى ٥/ ٦٧، المزهر للسيوطى ١/ ٢٨ .

شهدها تاريخ النحو العربى، وكانت هذه هى الخطوة الأخيرة، والتى استقر بعدها النحو فى صورته الثابتة إلى اليوم، فلا زلنا نعيش على هذا التراث الضخم الذى خلفه لنا ابن مالكٍ، وهو فى الحق ميراث يشهد بسعة الأفق وكثرة الاطلاع؛ ينبيك عن ذلك كثرة المصنفات سواء كانت فى النحو أو الصرف أو اللغة أو القراءات، وفى الواقع فإن أهمية ابن مالك لا ترجع إلى هذه الكثرة الوافرة من إنتاجه وتصنيفاته- بل ترجع - أيضًا - إلى ذلك المذهب النحوى البالغ الأثر فى نحو العربية، الذى أقام دعائمه، ورفع قواعده، وأتم بنيانه.

ومما هو جدير بالذكر أن من حسن حظ النحو العربى أن ابن مالك قد ظهر بعد أن نضجت دراساته، واكتملت مذاهبه، بل وتحددت أيضًا اتجاهات مدارسه.

وقد هيأ ذلك لابن مالك أن يكون على صلة بكل هذا التراث الضخم بمدارسه، واتجاهاته، ومذاهبه.

وقد أمد الله - عز وجل - ابن مالك بما تفوق به على عدد غير قليل ممن سبقه من النحاة، وهيأ له - سبحانه - من الأسباب ما أتاح له أن يصل إلى هذا الذى لم يستطعه الأوائل؛ كما يقول أبو العلاء المعرى: [من الطويل]

وَإِنِّى وإن كُنْتُ الأَخِيْرَ زَمَانُهُ لَآتٍ بما لَم تَسْتَطِعْهُ الأَوَائِلُ

وهو هذا المذهب النحوى الذى شغل به النحاة من بعده، والذى لا يزال حتى الآن أساسًا لأكثر الدراسات والبحوث النحوية المعاصرة.

ويقوم هذا المذهب فى جوهره على أساس المزج والاختيار من المذاهب السابقة كلها: بصرية أو بغدادية أو أندلسية؛ هذا مع ميل واضح إلى الحياد، وتوخٍّ حاد للسهولة والتيسير، وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد.

وهذه الدراسة التى تدور حول ابن مالك النحوى: حياته، ومصنفاته، ومذهبه النحوى - ستدور إن شاء الله حول ثلاثة أبواب؛ وهى كالتالى:

**البَابُ الأَوَّلُ:**

ويدور حول ابن مالك، وحياته فى الأندلس والمشرق، ونتناول فى ذلك:

١ - نسبه.

٢ - مولده ومسقط رأسه.

٣ - أسرته بالأندلس.

٤ - دراساته وشيوخه بالأندلس.
٥ - رحلته إلى المشرق وأثر هذه الرحلة فى حياته ودراساته وسلوكه.
٦ - دراساته وشيوخه بالمشرق.
٧ - اشتغاله بالإمامة والتدريس والتأليف.
٨ - أسرته بالمشرق.
٩ - أخلاقه وصفاته.
١٠ - وفاته ورثاءه.

**الباب الثانى:**

ويدور حول مؤلفاته نظمًا ونثرًا، وما أُثِرَ من شعره، ونتناول فى ذلك ما يلى:

١ - مؤلفاته النحوية.
٢ - مؤلفاته الصرفية.
٣ - مؤلفاته اللغوية.
٤ - مؤلفاته فى القراءات.
٥ - ما أُثِرَ من شعره.

**الباب الثالث:**

ويدور حول مذهبه النحوى، ونتناول فيه:

**أولاً:** مذهبه النحوى من حيث الشكل.

وفى ذلك نلاحظ:

١ - التجديد فى منهج التأليف.
٢ - النظم العلمى للفنون.

**ثانيًا:** من حيث الموضوع.

وفى ذلك نلاحظ:

١ - التيسير والسهولة، ويظهر ذلك فى:
أ - اختياره لمذهب من المذاهب.
ب - عرضه للمذاهب والآراء فى صورة نظم علمى.
٢ - المزج والاختيار.

ويتجلى ذلك فى:

أ - مزجه بين مذاهب النحاة على اختلافهم.

ب - مزجه بين النحو والصرف واللغة.

جـ - مزجه بين مصادر الاستشهاد من القرآن والحديث، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

**ثالثًا**: من حيث موقفه من بعض قضايا أصول النحو وأدلته، ونتناول فى ذلك:

١ - موقفه من السماع: القرآن - الحديث - كلام العرب.

٢ - موقفه من القياس.

**رابعًا**: الأصول النحوية العامة عند ابن مالك.

**خامسًا**: المصطلحات النحوية عند ابن مالك.

* * *

# البَابُ الأَوَّلُ

## حَيَاةُ ابْنِ مَالِكٍ فى الأَنْدلُسِ وَالمَشْرِقِ:

### ١ - نَسَبُهُ:

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى، الشافعى، النحوى، نزيل دمشق.

وقد ذكر المقَّرى فى كتابه «نفح الطيب، من غصن الأندلس الرطيب»(١) حين عرض لنسبه، وقد أسقط اسم جده محمدًا أن بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك، قال: يقال: إن عبد الله فى نسبه مذكور مرتين متتاليتين، وبعض يقول: مرة واحدة، وهو الموجود بخطه فى أول شرحه لعمدته، وهو الذى اعتمده الصفدى وابن الخطيب، وعندما عرف به ابن طولون الصالحى فى كتابه «القلائد الجوهرية فى تاريخ الصالحية»(٢) ضمن أعلام مزارات الصالحية، قال: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله (كذا ثلاثة)، وقد اكتفى بعض المؤرخين له بذكر: محمد بن عبد الله بن مالك، أو محمد بن مالك، اكتفاء بالمشهور؛ كما أخبر هو نفسه فى أول خلاصته «الألفية»، قال: [من الرجز]

قَالَ مُحمدٌ هُوَ ابْنُ مَالِك أَحْمَدُ ربِّى اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

ونخلص من هذا إلى أن صحة اسمه: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن مالك؛ أى أن جده الأدنى هو محمد، لا عبد الله، ولا مالك؛ كما اشتهر ذلك، وأن من أسقط هذا الاسم من نسبه، إنما أسقطه ونفاه لعدم بلوغه إياه، أو كان ذلك منه اقتصارًا، والأمر على ما يقول الأصوليون: المثبت مقدَّم على النافى.

### ٢ - مَوْلِدُهُ وَمَسْقطُ رَأْسِهِ:

ولد ابن مالك سنة ستمائة للهجرة؛ على غالب الروايات وأجودها، وقد اقتصر على ذلك التاريخ عدة من العلماء والباحثين؛ منهم:

ابن شاكر الكتبى فى كتابه «فوات الوفيات» ، والحافظ عماد الدين ابن كثير فى كتابه «البداية والنهاية» ، وكذا المستشرق الألمانى كارل بروكلمان فى موسوعته

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٢٨ .

(٢) القلائد الجوهرية فى تاريخ الصالحية ينظر القسم الثانى فى ترجمة أعلام مزارات الصالحية .

«تاريخ الأدب العربى» .

بينما نجد أن ابن غازى ذكر أن مولده كان سنة ثمان وتسعين وخمسمائة للهجرة، وبه أخذ شمس الدين ابن الجزرى فى «غاية النهاية فى طبقات القراء»، كما ذكره المقرى فى «نفح الطيب»[١] مع شكه - أى: ابن الجزرى - فيها، وفى سنة ستمائة التى آثرنا نحن ذكرها أولاً ترجيحًا.

**مَسْقطُ رَأْسِهِ:**

وأما مسقط رأسه، فقد ولد بـ «جَيَّان»؛ من مدن الأندلس[٢]، وهى بفتح الجيم، ثم بالتشديد، وآخرها نون.

قال المقرى حين تحدث عن مدن الأندلس: «واعلم أن جزيرة الأندلس مشتملة على متوسطة وشرق وغرب؛ فالمتوسطة فيها من القواعد الممصرة التى كل مدينة فيها مملكة مستقلة، لها أعمال ضخام، وأقطار متسعة: قرطبة، وطليطلة، وجَيَّان، وغرناطة، والمرية، ومالقة. . .» .

ثم ذكر من أعمال جيان هذه: أَبَّذة، وقَسْطرة، وبيَّاسة، وقَسْطلة. وقد كان لـ: «جيان» شأنها منذ أول الفتح العربى، حتى قيل: إن طارق بن زياد ذهب لفتحها بنفسه مع خيرة من أصحابه؛ ليخلص منها إلى طليطلة[٣].

**٣ - أُسْرَتُهُ بِالأَنْدَلُسِ:**

لا يكاد يعرف شىء عن أسرة ابن مالك قبل هجرته إلى المشرق، ولا عن والديه؛ ذلك أنه لم يذكر هو شيئًا عن نفسه فى هذا الصدد، ولم يتعرض أحد من المترجمين له لذلك.

ويبدو أن والديه قد تُوُفِّيا، وهو صغير؛ وإذا قوى هذا الظن أو صح فيمكن اعتباره داعيًا من دواعى رحلته إلى المشرق والإقامة هناك وعدم العودة إلى مسقط رأسه؛ كما كان يفعل كثير من علماء الأندلس ذلك وقتئذ.

**٤ - دِرَاسَاتُهُ وَأَسَاتِذَتُهُ بِالأَنْدَلُسِ:**

كان ابن مالك ابن عصره ومصره، فقد بدأ دراساته بحفظ القرآن الكريم على

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٢٨ .
(٢) نفح الطيب ١/ ١٦٥ .
(٣) نفح الطيب ١/ ١٦٥ .

ما هو معهود فى تلك العصور، ثم تلا ذلك دراسة القراءات القرآنية، وعلوم الدين واللغة، وفروعها. وإذا نظرنا فى «طبقات القراء» لابن الجزرى[١] نجده يقول عنه: قد شاع عند كثير من منتحلى العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ فى العربية، ولا فى القراءات، وليس ذلك، بل أخذ العربية فى بلاده عن ثابت بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبى على الشَّلَوْبين نحو العشرين يومًا...» .

ونجد تاج الدين السبكى ذكره أيضًا فى «طبقات الشافعية»[٢]، قال: كان إمامًا فى القراءات وعللها، وله الدين المتين، والتقوى الراسخة، وذكر له رواية فى الحديث عن العلَم السخاوى.

**ثَابِتُ بنُ خِيَارٍ:**

هو أبو الحسين، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو المظفر ثابت بن خيار بن ثابت ابن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى، الغرناطى، قال فى «نفح الطيب»: كان فاضلاً، ماهرًا، مقرئًا، معروفًا بالزهد والفضل والجودة والانقباض، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيرًا، وروى عن ابن بشكوال، وبالإجازة عن السِّلفى، وأقرأ القرآن والعربية بـ: جيان وغرناطة. وتوفى بغرناطة سنة ٦٢٨هـ. وقد ذكر السيوطى فى كتابه «بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة»[٣] فى ترجمة ابن مالك: أن أبا حيان الأندلسى قال: إن ثابت بن خيار هذا لم يكن من أئمة النحويين، بل كان من أئمة المقرئين.

وقد استفاض بين علماء التراجم والنحويين أن أبا حيان اعتاد التحامل على ابن مالك من النحويين، كما اعتاد التحامل على جار الله الزمخشرى من المفسِّرين من قبله، وكلامه هنا فى ابن مالك لا ينقص من قدره.

ومن المعلوم أن علماء تلك العصور كانوا يجمعون بين القراءات واللغة والنحو

---

(١) غاية النهاية فى طبقات القراء ٢/ ١٨١، وزاد قوله: «وأخذ عن السخاوى العربية والقراءات، ولما دخل حلب، لازم حلقة ابن يعيش، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه، وكان ذهنه من أصح الأذهان . . .إلخ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى فى ترجمة محمد بن عبد الله بن مالك ٥/ ٢٥٧ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٣١، وفى النسخة المحققة بتحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم - ثابت بن حيان بدلاً من ثابت بن خيار، وهو تحريف مخالف لكل ما ثبت فى تراجمه .

والصرف والشعر، بل وعلوم الأدب جميعًا التى تبلغ اثنى عشر علمًا؛ وتسمى أيضًا علوم العربية، وهى مجموعة فى قوله: [من البسيط]

نحو وصرف وعروض ثم قافيةٌ ... وبعدها لغة قرضٌ وإنشاء
خط بيان معان مَعْ محاضرة ... والاشتقاق لها الآداب أسماء

**الأُستَاذُ أَبُو عَلِيّ الشَّلَوْبين:**

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو على الإشبيلى، الأزدى، المعروف بالشلوبين، ومعناه بلغة أهل الأندلس: الأبيض الأشقر.

قال ابن الزبير: كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعًا فى التعليم، ناصحًا، أبقى الله به ما بأيدى أهل المغرب من العربية، أخذ عن ابن ملكون، وغيره، وروى عن السهيلى، وابن بشكوال، وغيرهما، وأجاز له السِّلفى، وغيره، وأقرأ نحو ستين سنة وعلا صيته، واشتهر ذكره، وأخذ عنه الأحوص، وابن فرتون، وجماعة، وقلما تأدب أحد من أهل الأندلس فى وقته إلا وقرأ عليه، واستند ولو بواسطة إليه، صنَّف تعليقًا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، وكان الجزولى شيخًا له، وله كتاب فى النحو سماه «التوطئة»، وكانت وفاته سنة ٦٤٥هـ(١).

**٥ - رِحْلَةُ ابْنِ مَالِكٍ إلى المَشْرِقِ، وَأَثَرُهَا فى حَيَاتِهِ وَدِرَاسَاتِهِ وسُلُوكِهِ:**

ونعالج هذه الرحلة فى بيان موجز لأسبابها، والدواعى التى أدت إليها بمعرفة حال الأندلس السياسية آنذاك، ثم بمعرفة حال المشرق السياسية ثم العلمية، ونتائج هذه الرحلة فى ابن مالك صاحب هذه الدراسة.

**أولاً: الفِتَنُ وَالاضْطِرَابَاتُ بِالأَنْدَلُسِ أيام نَشْأَةِ ابن مَالِكٍ:**

كانت نشأة ابن مالك بالأندلس أيام دولة الناصر بن يعقوب من ملوك الموحِّدين؛ الذى ولى الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ، ثم بعده دولة السلطان محمد بن يوسف، والذى صار صاحب الأندلس، بعد انقراض دولة الموحِّدين، ولم تكن الأحوال فى الأندلس أيام نشأة ابن مالك أحوال هدوء واستقرار، بل كان يغلب عليها القلق والاضطراب.

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥.

وإذا نظرنا إلى ما ذكره الرواة، من أن ابن مالك قد أخذ بالأندلس عن ثابت بن خيار (ت: ٦٢٨هـ)، وأنه قد سمع بدمشق من أبى صادق الحسن بن صباح (ت: ٦٣٢هـ)[١] على ما نذكره بعدُ إن شاء الله تعالى، وما ذكره المستشرق كارل بروكلمان من أنه قدم دمشق فى شبابه المبكر، وإلى ما أشار إليه القفطى فى «إنباه الرواة على أنباه النحاة»[٢] فى ترجمة الجزولى حين عرض لمقدمته فى النحو المعروفة بالجزولية حيث قال: وشرحها شاب نحوى من أهل جيان من الأندلس، متصدر بحلب لإفادة هذا الشأن، فجمع بين أقوال هؤلاء المقدم ذكرهم، وأحسن فى الإيجاز. والظاهر أن هذا الشاب الجيانى هو ابن مالك.

إذا استقام هذا كله أمكننا القول بأن ابن مالك رحل شابًا بين الخامسة والعشرين من عمره إلى الثلاثين، أى: بين (٦٢٥هـ، ٦٣٠هـ)؛ وذلك بسبب هذه الفتن والاضطرابات فى بلاد الأندلس أولاً، ثم للحج وإتمام الدراسة فى بلاد المشرق ثانيًا، وعلى عادة العلماء آنذاك، فيكون إتمام ابن مالك لدراساته فى المشرق ورحيله كان فى عصر الأيوبيين من (٥٦٧هـ إلى ٦٤٨هـ)، بل أدرك من عصر المماليك حتى جانب كبير من حكم الظاهر بيبرس البندقدارى من (٦٥٨ هـ إلى ٦٧٩هـ).

وقد ذكر السيوطى فى كتابه: «حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة»[٣] نقلاً عن شيخه تقى الدين الشمنى رسالة كتبها ابن مالك إلى الظاهر بيبرس.

**ثانيًا: الفِتَنُ وَالاضْطِرَابَاتُ فى مِصْرَ وَالشَّامِ، وخَاصَّةً فى مِصْرَ عند مقدم ابن مَالِكٍ:**

ودع ابن مالك الأندلس والفتن دائرة فى أكثر البلاد، ولكن يمكننا القول بأن ابن مالك قد فر من فتن الأندلس واضطرابات النصارى والموحدين والطوائف هناك إلى فتن الصليبيين والتتار ومنازعات خلفاء صلاح الدين الأيوبى فى الشرق؛ إذ يذكر المؤرخون أن الدولة الأيوبية قد انقسمت بعد موت مؤسِّسها صلاح الدين بين أبنائه الثلاثة وأخيه العادل، وبعض أقربائه، ويظهر أن الاضطرابات كانت العامل الأكبر فى عدم استقرار ابن مالك فى مصر، ومسيرته إلى الشام بعد أن حجَّ؛ حيث طوف ببلاد

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٢٢، والوافى بالوفيات ٣/ ٣٥٩ .
(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٩ فى ترجمة الجزولى .
(٣) حسن المحاضرة ٢/ ٩٦، ٩٧ .

الشام ودمشق، ثم حماة، ثم حلب، ثم بعلبك، ثم عاد قافلاً ليستقر فى دمشق؛ حيث تصدر للتدريس والإمامة والتصنيف، وقد مَدَّ الله فى عمر ابن مالك بعد استقراره بدمشق، حتى شهد نهاية دولة الأيوبيين، سنة: (٦٤٨ هـ) وقيام دولة المماليك البحرية على يد شجرة الدر، وعز الدين أيبك التركمانى، وشهد سقوط بغداد، ونهاية الدولة العباسية على يد التتار سنة: (٦٥٦هـ)، وكما ذكرنا من قبل أنه حضر جانبًا كبيرًا من سلطنة الظاهر بيبرس (٦٥٨هـ: ٦٧٩هـ) حيث كانت وفاة ابن مالك (٦٧٢هـ).

**ثالثًا: الحركَةُ العِلْمِيَّةُ فى مِصْرَ والشَّامِ عِنْدَ مَقْدم ابن مَالِكٍ:**

على الرغم مما كان يشغل الشرق من حروب الصليبيين وفتن التتار، ومنازعات الأيوبيين فيما بينهم - كانت حركة العلم والفكر والأدب تسير فى غير توقف أو تعثر، بل كانت فى الشرق - وبخاصة مصر والشام - نهضة علمية واسعة النطاق وبخاصة فى علوم اللغة والنحو والقراءات، إلى جانب علوم الدين من الفقه وأصوله، وعلم الكلام والحديث والتفسير والتصوف.

ونظرة عامة إلى ما حفل به ذلك العصر (القرن السابع الهجرى) من أسماء الأعلام فى مختلف ضروب العلم والفقه والأدب وغيرها، من أمثال ابن معطٍ، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن عمرون، والعلَم السخاوى، والقفطى، وقاضى القضاة ابن خلِّكان، وابن دحية، والحافظ المنذرى، وابن دقيق العيد، وابن المنيِّر، وغيرهم - ترينا إلى أى مدى كانت الحركة العلمية مزدهرة ونشيطة فى مصر والشام فى ذلك العصر، ولا يفوتنا أن نلاحظ هنا أن هذا الازدهار العلمى فى المشرق كان عاملاً من العوامل التى جعلت ابن مالك ينسى مسقط رأسه بالأندلس، ويتخذ موطنه الثانى والأخير بدمشق الشام.

وأما مواد الدراسة فى الشرق التى كانت عند مقدم ابن مالك فقد وفد ابن مالك على الشرق والنحاة يتدارسون مفصل الزمخشرى، وكتاب سيبويه، وإيضاح الفارسى، وجمل الزجاجى، إلى جانب مقدمة ابن الحاجب فى النحو المسماة بالكافية، ومقدمته فى الصرف والخط المسماة بالشافية؛ وهما مقدمتان نثريتان، ونظمت الكافية فى نظم معروف بالوافية. كانت هذه هى الكتب الشهيرة التى تدرس فى مجال العلم فى الشرق، ولا شك أن ابن مالك قد اطلع على هذا كله، وكان له

أثره الكبير فى إنتاجه العلمى الغزير، ورواج هذا النتاج فى الشرق بعامة، وفى مصر بخاصة.

**رَابِعًا: جَوْلَةُ ابْنِ مَالِكٍ فى بلاَدِ الشَّرْقِ وَاسْتِقْرَارُهُ بدمشق:**

مما يمكننا أن نستخلصه ونرجحه، ونراه أقرب إلى الصواب، وطبائع الأمور، مما ذكره ابن الجزرى فى «غاية النهاية فى طبقات القراء»[(١)] ، والسيوطى فى «بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة»[(٢)] ، والمقرى فى «نفح الطيب»[(٣)] ، وكارل بروكلمان فى «تاريخ الأدب العربى»: أن ابن مالك قد مر بالقاهرة والحجاز ثم بدمشق، وهو فى دمشق، سمع عن ابن يعيش، صاحب «شرح المفصل» بحلب، فواصل الرحلة إليه، وهو فى طريقه إلى حلب مر بحماة، وكذلك فى طريقه عند عودته إلى دمشق ليستقر بها، ولا بد أنه أخذ فى أول مروره بدمشق عن بعض علمائها على ما سنبينه بعد قليل.

وهو فى حلب أخذ عن ابن يعيش، وجالس تلميذه النابغ ابن عمرون[(٤)]. ويبدو مما ذكر فى روايات من ترجموا له أنه أتم دراساته بحلب، وأُخِذَ عنه بها، وبحماة، فى طريق عودته إلى دمشق واستقر بها يعمل بالإمامة والتدريس والتصنيف.

**خامسًا: أَثَرُ هَذِهِ الرِّحْلَةِ فِى ابن مَالِكٍ:**

رحل ابن مالك من الأندلس إلى دمشق، وكانت الرحلة فى ذلك الحين أمرًا مألوفًا لدى العلماء، وشجع على هذا أيضًا أن الوطن العربى والإسلامى كله كان وحدة علمية وسياسية متصلة الأطراف، لا سدودَ ولا قيود فى وجه العلم والعلماء.

وحقًا لقد كان لهذه الرحلة أثرها البالغ فى ابن مالك، بل يمكننا القول: إن هذه الرّحلة غيرت ابن مالك تغييرًا شاملاً، وصبغته بصبغة شرقية فى خلقه ومسلكه، ومذهبه، وثقافته؛ فقد كان وهو بالأندلس مالكى المذهب، على عادة أهل الأندلس؛ لانتشار مذهب مالك هناك وقتئذٍ، فلما رحل إلى الشرق انتقل إلى المذهب الشافعى، وليس تغيير المذهب فى ذلك الحين بالأمر الهين، فقد كان أهم

(١) غاية النهاية فى طبقات القراء ٢/ ١٨٠، ١٨١ .
(٢) بغية الوعاة ١/ ١٣٠ .
(٣) نفح الطيب ٢/ ٢٢٢، وما بعدها .
(٤) نفح الطيب ٢/ ٢٢٢، وما بعدها .

سمات هذه العصور عند التعريف بالعالم ذكر مذهبه الدِّينى إلى جانب اسمه، ولقبه، وكنيته، ونسبه.

ونجد الصلاح الصفدى فى «الوافى بالوفيات»[١]، وابن شاكر الكتبيّ فى «فوات الوفيات»، والسيوطى فى «بغية الوعاة»[٢] يطالعوننا أن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم، ومذهب الشافعى، ولا شك أن هذا أثرٌ من آثار هذه الرحلة.

أضف إلى ذلك أيضًا تأثر ابن مالك فى أسلوبه وطريقته فى التصنيف والتبويب بالبيئة المشرقية وبالطريقة الفاضلية التى ابتدعها القاضى الفاضل التى تمتاز بالاعتماد على المحسنات البديعية من السجع، والجناس، والتورية، خاصة.

**دِرَاسَاتُهُ وَأَسَاتِذَتُهُ بِالمَشْرِقِ:**

قد سبق القول بأن دراسة ابن مالك بدأت ببلده على عادة أهل العصر بقراءة القرآن، ودراسة القراءات واللغة، والنَّحو والفقه والحديث، وقد مضت الإشارة أيضًا إلى أنه تلقى دراسته الأولى بالأندلس على يد ثابت بن خيار من كبار النحاة والمقرئين، وأبى على الشَّلوبين من كبار النحاة واللغويين.

أما فى المشرق فيظهر أن دراسته المنظمة لم تبدأ إلا فى دمشق عند نزوله بها أوَّل مرة قبل رحيله إلى حماة، ثم حلب، وبعلبك من بلاد الشام، ثم عودته واستقراره فى دمشق آخر الأمر[٣].

ونحن بصدد الحديث عن دراسات ابن مالك نذكر ما قاله صاحب «نفح الطِّيب» عندما عرض لدراسات ابن مالك فقد ذكر أنه صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيها الغاية، وأربى على المتقدمين، وكان إمامًا فى القراءات، وعالمًا بها، وصنف فيها قصيدة دالية فى قدر الشاطبية. وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها. قال الصفدى: أخبرنى أبو الثناء محمود تلميذ ابن مالك قال: ذكر ابن مالك ما انفرد به صاحب «المحكم» عن الأزهرى فى كتابه «تهذيب اللغة»، وهذا أمر معجز؛ لأنه يحتاج إلى معرفة ما فى الكتابين. وأما النحو والتصريف، فكان فيهما بحرًا لا يشق

---

(١) الوافى بالوفيات ٣/ ٣٥٩ .

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٣١ .

لجه. وأما اطّلاعه على أشعار العرب التى يستشهد بها على النحو واللغة، فكان أمره فيها عجبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون فى أمره. وأما اطّلاعه على الحديث فكان فيه آية؛ لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد، عدل إلى الحديث فإن لم يجد فيه شاهدًا، عدل إلى أشعار العرب.

وخلاصة القول فى دراسات ابن مالك؛ أنها كانت دراسات واسعة ومتنوعة شملت كل ما عرفه العصر من علوم القرآن والحديث واللغة.

**وأما شُيُوخُهُ وأَسَاتِذَتُهُ بالمَشْرِقِ:**

ففى دمشق عند نزوله بها أول مرة تلمذ ابن مالك لـ : العلَم السَّخَاوِىّ أبى الحسن علم الدين على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى، النحوى، المقرى، الشافعى، كان محققًا، بصيرًا بالقراءات وعللها، إمامًا فى النحو واللغة والتفسير، عالمًا بالفقه وأصوله، طويل الباع فى الأدب مع التواضع والدين والمودة وحسن الخلق، مليح المحاورة، حلو النادرة، حاد القريحة، مطرح التكليف، أخذ عن الشاطبى، والتاج الكندى، وقد تصدى للإقراء بجامع دمشق، وازدحم عليه الطلبة، ولم يكن له شغل إلا العلم.

وله نظم فى الطبقة العليا، وألَّف فى القراءات، ونظم فى الألغاز اللغوية والنحوية، وتوفى بدمشق سنة : (٦٤٣هـ).

وسنلحظ تأثر ابن مالك به فى الإكثار من النظم، والتأليف فى القراءات، ونظم الألغاز اللغوية والنحوية.

وقد ذكر الصلاح الصفدى فى «الوافى بالوفيات»[(١)]، أن ابن مالك سمع بدمشق من:

ابن صَبَّاح: أبى صادق الحسن بن صباح، المخزومى، المصرى الكاتب، كان أديبًا، ديِّنًا، صالحًا جليلاً، توفى سنة (٦٣٢هـ).

ومُكرَّم: وهو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد، المسند، القرشى الدمشقى، كان عالمًا، محدثًا، فاضلاً، توفى سنة ٦٣٥هـ.

ويبدو أن ابن مالك، وهو بدمشق سمع بابن يعيش الحلبى فواصل الرحلة إليه،

(١) الوافى بالوفيات ٣/ ٣٥٩، ٣٦٠ .

وأخذ عنه، وجالس تلميذه ابن عمرون فى حلقته.

ابن يعيش: وهو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السَّرَايا، النحوى، الحلبى، المشهور بابن يعيش، وكان يعرف بابن الصانع، وكان ابن يعيش من كبار أئمة العربية ماهرًا فى النحو والتصريف، تصدى بحلب للإقراء زمانًا، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته، وكان حسن الفهم؛ لطيف الكلام، طويل الروح على المنتهى والمبتدى، ظريف الشمائل مع سكينة ووقار، من تصانيفه: «شرح المفصَّل»، و «شرح تصريف ابن جنى»، توفى بحلب سنة (٦٤٣هـ).

ابن عمرون: هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبى على بن أبى سعد بن عمرون، الحلبى، النحوى. قال عنه الذهبى: أخذ النحو عن ابن يعيش، وبرع فيه، وتصدر لإقرائه، وتخرج على يديه جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء النحاس، وروى الشرف الدمياطى، وشرح المفصل، وتوفى سنة ٦٤٩هـ.

**٧- اشْتِغَالُهُ بِالإِمَامَةِ وَالتَّدْرِيسِ وَالتَّصْنِيفِ:**

ذكر الصفدى؛ أن ابن مالك تصدر بحلب لإقراء العربية، وكان إمامًا فى القراءات وعللها، ثم ذكر عن شهاب الدين أبى الثناء محمود تلميذ ابن مالك؛ أن ابن مالك كان إذا صلى بالمدرسة العادلية بدمشق - لأنه كان إمامها - يشيعه قاضى القضاة ابن خلكان إلى بيته؛ تعظيمًا له، وقد أقام بدمشق يصنف، ويشتغل بالجامع والتربة العادلية.

وذكر المقرى فى «نفح الطيب»[1] أن بعض من عرّف بابن مالك قال: إنه تصدر بحلب، وأمَّ بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتكاثر عليه الطلبة، وحاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل فى دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب، مع الحفظ والذكاء والتحرى لما ينقله.

ونخلص من هذا إلى أن ابن مالك أتم دراسته للقراءات والحديث واللغة والنحو على علماء «دمشق» و «حلب» الذين سبق ذكرهم، وهم: العَلَمُ السخاوى وابن صبَّاح ومُكَرَّم بدمشق، وابن يعيش وابن عمرون بحلب، وأنه بدأ الاشتغال بالإمامة

---

(١) نفح الطيب ٢/٢٢٨ .

والتدريس والتصنيف بحلب، حيث تصدَّر لإقراء العربية فى المدرسة الظاهرية والسلطانية فيها، وأنه مرَّ بحماة فى طريق عودته إلى دمشق، فأخذ عنه بها، واستقر بعد ذلك فى دمشق مشتغلاً بالتصنيف وبالإمامة والتدريس فى أعظم مدارس دمشق آنذاك فى المدرسة العادلية حيث تولى فيها المشيخة الكبرى لقسم القراءات والعربية.

### ٨- أُسْرَةُ ابْنِ مَالك بِالمَشْرِقِ:

لم يَرِدْ فى أخبار الذين كتبوا وترجموا لابن مالك شىء عن أسرته وزواجه، فلا نعرف شيئًا عن والديه، ولا عن زواجه، أين ومتى كان؟ ولا عن زوجته، مَن هى؟ ومِن أين تكون؟

ويبدو أن ابن مالك تزوّج بدمشق بعد أن طَوَّفَ بالشام، ولعل هذا الزواج هو أول داعٍ لاستقراره بدمشق بين أسرة زوجته وأسرته الناشئة بعد أن أنجب ولديه، بدر الدين، وتقى الدين الأسد.

بَدْرُ الدِّينِ: هو الإمامُ بَدْرُ الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، الطائى، الدمشقى، الشافعى، النحوى، ابن النحوى، قال عنه الصفدى فى «الوافى بالوفيات»[1]: كان فَهِمًا ذكيًا حادَّ الخاطر، إمامًا فى النحو والمعانى، والبيان والبديع، والعروض، والمنطق جيد المشاركة فى الفقه والأصول. أخذ عن والده، ووقع ما أغضب الشيخ على ولده فسكن بعلبك، فقرأ عليه جماعةٌ، فلما مات والده طولب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للاشتغال والتصنيف، وله من التصانيف: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وتَكْملة شرح والده للتَّسهيل ولم يتمه، و «المصباح فى اختصار المفتاح» فى علم المعانى، و«روض الأذهان» وشرح «ملحة الإعراب» للحريرى، و«شرح الحاجبية» ، ومقدمة فى العروض، ومقدمة فى المنطق، وغير ذلك، ومات بالقولنج بدمشق يوم الأحد ثامن المحرم سنة : (٦٨٦هـ)، وتأسف الناس عليه.

وقال الصفدى عن شرحه للألفية[2]: إنه شرحٌ فاضلٌ منقى منقَّح، وخطَّأ والده

---

(١) الوافى بالوفيات ١/ ٢٠٤، ٢٠٥ فى ترجمة بدر الدين بن مالك رقم ١٢٩ ، بغية الوعاة ١/ ٢٢٥ نقلاً عن الوافى .

(٢) الوافى بالوفيات ١/ ٢٥٠ .

في بعض المواضع، ولم تُشْرح الخلاصة «الألفية» بأحسن، ولا أسدَّ، ولا أجزل من هذا الشرح على كثرة شروحها، وهو الشرح المشهور بشرح ابن الناظم.

تَقِيُّ الدِّينِ الأَسَدُ: هو تقيُّ الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، المعروف بالأَسَدِ، كان طيب الصورة، يقرأ بالظاهرية، وله مسجد ودكَّان مشهودٌ، قال الصفدي[١]: والمقدمة الأسديةُ لوالده أيضًا، وهي صغيرة، نثر، وضعها باسمه «توفي سنة : «٦٥٩هـ».

**٩- أَخْلاقُ ابْنِ مَالِكٍ وَصِفَاتُهُ:**

اتَّفَقَ الذين ترجموا لصاحبنا ابن مالك؛ على أنه كان يمتاز بالدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السَّمْت، ورقة القلب، وكمال العقل، والتؤدة، والوقار، وأنه كان حريصًا على العلم وحفظه، حتى إنه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد[٢].

وكان - رحمه الله - كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب شيئًا من محفوظه؛ حتى يراجعه في محله، وهذه حالة المشايخ الثقات، والعلماء الأَثْبَات، وكان لا يُرى إلا وهو يصلي، أو يتلو، أو يصنِّف، أو يُقْرِئ[٣].

**١٠- وَفَاتُهُ وَرِثَاؤُهُ:**

توفي ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢هـ (سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة) باتِّفاق المؤرِّخين، وصلى عليه بالجامع الأموي، ودُفن بسفح «قاسيون» بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وممن رثاه الشريف الحِصْنِي قال: [من الخفيف]

يَا شَتَاتَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ ... بعد مَوْتِ ابن مَالِكِ المِفْضَالِ
وَانْحِرَافَ الحُرُوفِ من بعد ضَبْطٍ ... منه في الانْفِصَالِ والاتِّصَالِ
مَصْدَرًا كان للعُلُوم بإذن الْـ ... لَهِ من غير شُبْهَةٍ ومِحَالِ
عُدِمَ النَّعْتُ والتعطُّف والتَّوْ ... كِيدُ مُسْتَبْدَلاً من الأَبْدَالِ

وكذلك رثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس[٤] بقوله: [من الكامل]

(١) الوافي بالوفيات ١/٢٠٦ ترجمة الأسد بن الشيخ جمال الدين رقم ١٣٢ .
(٢) نفح الطيب ٢/٢٢٨ .
(٣) نفح الطيب ٢/٢٢٧ .
(٤) نفح الطيب ٢/٢٢٧، وبغية الوعاة ١/١٣٧، وبهاء الدين بن النحاس هذا - أحد تلامذة ابن مالك .

قُلْ لابن مَالِكٍ انْ جَرَتْ بك أدْمُعِي حُمْرًا يُحَاكيهَا النَّجِيعُ القَانِى
فَلَقَدْ جَرَحْتَ القَلْبَ حِينَ نُعِيتَ لِي وَتَدَفَّقَتْ بدمَائِهِ أَجْفَانِي
لَكِنْ يُهَوِّنُ ما أُجِنُّ من الأَسَى عِلْمِي بنُقْلَتِهِ إلى رِضْوَانِ
فَسَقَى ضَرِيحًا ضَمَّهُ صَوْبُ الحَيَا يَهْمِي به بِالرُّوحِ والرَّيْحَانِ

* * *

# الباب الثَّانِي
## مُؤَلَّفَاتُهُ نَظْمًا، ونَثْرًا، وشِعْرُهُ

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع الهجرى شهرة إن لم يكن هو أعظمهم جميعًا، فقد منحه الله العمر الطويل، والصبر الجميل، والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، فجاء إنتاجه على غزارته وعمقه ودقته سهلاً مقبولاً، فوافق الاهتمام والذيوع والرَّواج بصورة لم يسبق لها مثيلٌ فى تاريخ التأليف؛ فى مجال اللغة والنحو على الخصوص.

وقد أشار ابن الجزرى إلى أن تأليفه «الكافية الشافية» وهى نظمٌ فى النحو والصرف، يبلغ ثلاثة آلاف بيت - كان فى حلب، وتأليفه «الألفية» (وهى خلاصة للكافية الشافية) كان فى حماة عند رجوعه إلى دمشق مارًا بها، وتأليفه «التسهيل» كان عند استقراره بدمشق، وتوليه المشيخة الكبرى للمدرسة العادلية فى قسم القراءات العربية.

هذا وقد وهب الله ابن مالك قدرة عجيبة فائقة على النظم العلمى الرَّائق فى شتى الفنون، وهو ما يسمى بالنظم التعليمى، فقد جاءت كثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظمًا، ومع جفاف مسائل هذه العلوم، وصعوبة موضوعاتها جاءت نظمًا رائقًا سائغًا عذبًا، حتى يوشك أن يضاهى الشعر العاطفى، كما نلحظ ذلك فى منظومته: «تحفة المودود فى المقصور والممدود».

ولعل هذا من أهم العوامل التى ساعدت على رواج مؤلفات ابن مالك، وبخاصة الألفيَّة (الخلاصة) التى حجبت أضواؤها - أو كادت أن تحجب - ما سبقها من مؤلفات فى النحو.

ولنسرد مصنفات الرجل سردًا سريعًا يتلاءم وهذه العجالة:

**أَوَّلاً: مُؤَلَّفَاتُهُ النَّحْوِيَّةُ:**

١ - **الكافية الشافية فى النحو والصرف**: وهى منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز، تضم النحو والصرف، هذا وقد ذيَّلها العلامة محمود ابن محمد خطيبُ الدهشة الشافعى الحموى من علماء القرن التاسع سماها «وسيلة الإصابة إلى طريقة الكتابة» ؛ حتى تكون المنظومة جامعة للنحو والصرف والخط

ككافية ابن الحاجب وشافيته النثريتين، رتبها على أربعة أبواب فى الوصل والفصل، والحذف، والزيادة، والبدل، وشرحها.

ومَطْلَعُ الكَافِيَةِ الشافية: [من مزدوج الرجز]

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ محمدٌ وَقَدْ نوى إفَادَةً بما فيه اجْتَهَدْ
الحمد لله الذى من رِفْدِهِ توفيقُ من وَفَّقَهُ بِحَمْدِهِ
تَبَارَكَ اسْمُهُ وتمت كَلِمَهْ وعَمَّ حُكْمُه وجَمَّتْ حِكَمُهْ
ثم على خَيْرِ الهُدَاةِ أَحْمَدَا مِنْهُ صَلاةٌ تُسْتَدَامُ أَبدا
تغمُرُ آلَهُ وصَحْبَهُ الأُولَى بحفظهم عُهُودَهُ نالُوا العُلاَ
وتُسْعِدُ الذى بها قد اعْتَنَى سَعَادَةً مُنِيلَةً أَقْصَى المُنَى
وبعدُ فَالنَّحْوُ صَلاَحُ الأَلْسِنَهْ والنَّفسُ إن تَعْدَمْ سَنَاه فى سِنَهْ
به انكشافُ حجب المعانى يبدو به المفهومُ ذا إِذْعَانِ
ومن يُعِنْ طالبه بسببِ فهو حَرٍ بِنَيْلِ كلِّ أَرَبِ
وقد جمعتُ فيه كُتُبًا جَمَّهْ مفيدةً يُعْنَى بها ذو الهِمَّهْ
وهذه أرجوزةٌ مستوفِيَهْ عن أكثر المصنفات مُغْنِيَهْ
فمن دعاها قاصدًا بالكافيهْ مصدَّقٌ ولو يزيد الشافيَهْ
فالله يخطِينا بخير سعى وباجْتِنَاءِ ثمراتِ الوَعْيِ

وبعد هذه المقدمة تبدأ الأبواب، فيسرد موضوعات النحو والصرف بابًا بابًا، وقد يقتضى الأمر قسم الباب إلى فصول، وهكذا إلى آخر الأرجوزة.

**٢ - الوَافِيَةُ فى شَرْحِ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ:**

وقد شرح ابن مالك «الكافية الشافية» نثرًا بشرح سماه «الوافية» وعلق عليه نُكَتًا، وشرحها أيضًا ولده بدر الدين؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ونذكر هنا أن ابن الحاجب وهو نحوى سابق على ابن مالك، من نحاة المدرسة المصرية، توفى سنة (٦٤٦هـ)، ألف مقدمة نثرية مركزة فى النحو أسماها «الكافية» شرحها رضى الدين الإستراباذى، وغيره من العلماء، وله أيضًا مقدمة نثرية مركزة أيضًا لكنها فى الصرف والخط، وشرحها أيضًا رضى الدين الإستراباذى والجاربردى وغيرهما من العلماء، ثم إن ابن الحاجب نظم الكافية هذه فى منظومة أسماها «الوافية فى نظم الكافية» .

فمن هنا يتضح لنا أن ابن مالك فى هذين المصنفين: «الكافية الشافية» ، و«الوافية» قد تأثر بابن الحاجب فى تسمية المتن بالكافية، والشرح بالوافية، لولا أن صنيع ابن مالك فى المتن والشرح يغاير صنيع ابن الحاجب كل المغايرة حتى يمكننا أن نقول: إنَّ ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية، بل إنه يبدو كالمعارض لابن الحاجب- والحالة هذه - فكافية ابن الحاجب موجز نثرى مركز فى النحو فقط، وشافيته موجز نثرى مركز أيضًا فى الصرف والخط فقط، بينما الوافية نظم للكافية فقط، أما ابن مالك فشافيته نظم مطول فى النحو والصرف جميعًا، ووافيته نثر كالشرح لنظم الكافية الشافية.

**٣ - الخُلاَصَةُ المَشْهُورةُ بالأَلْفِيَّةِ:**

وهى منظومة من مزدوج الرجز فى نحو ألف بيت أودع فيها خلاصة ما فى «الكافية الشافية» من نحو وتصريف، وسبقت الإشارة إلى أن ابن مالك ألف الألفية هذه، وهو فى حماة فى طريق عودته إلى دمشق، وسميت الألفية، وله فى مطلعها: [من مزدوج الرجز]

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فى أَلْفِيَّهْ    مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

كما سميت الخلاصة لقوله فى آخرها: [من مزدوج الرجز]

حَوَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاَصَهْ    كما اقتضى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

ويجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن ألفية ابن مالك؛ أن نشير إلى أن الرجل قد أفاد فى ألفيته هذه من ألفية ابن معطٍ فى المنهج العام؛ من حيث سرد القواعد، واستخدام المناسبة والاستطراد، وارتباط اللاحق بالسابق، لكننا نجد فى الحق - أن ابن مالك - لإمامته وطول اشتغاله فى النحو يمتاز بتشقيق المسائل وتفصيلها فى أبواب، على حين نرى ابن معطٍ يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد.

ثم إن ابن مالك قد تعدى تأثره بابن معطٍ فى المنهج العام، إلى استخدام قافية أو ألفاظ بعينها. يقول ابن معطٍ فى العنوان الذى جعله للتوابع: [من مزدوج الرجز]

الْقَوْلُ فى تَوَابِعِ الكِلْمِ الأُوَلْ    نَعْتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلْ

ويقول ابن مالك: [من مزدوج الرجز]

يَتْبَعُ فى الإِعْرَابِ الاسمَاءُ الأُوَلْ    نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبَدَلْ

فهذا هذا، لكنّ ابن مالك رجلٌ صَنَعٌ يجيد الأخذ والتصرف فيه؛ ومن هذا وغيره

قال ابن مالك فى مقدمة ألفيته: [من مزدوج الرجز]

وَتَقْتَضِى رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ	فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

ومما لا شك فيه أن ابن مالك قد نظر طويلاً فى ألفية ابن معط، وقد ثبت أنه كان يُقْرِئها تلاميذه. ذكر ابن حجر العسقلانى فى كتاب: «الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة» فى ترجمة أحمد بن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقى الحنفى؛ أنه قرأ ألفية ابن معط على ابن مالك.

والألفية لشهرتها لا يكاد يخلو منها بيت فيه من يطلب العلم خاصة علم العربية.

**٤ - تَسْهِيلُ الفَوَائِد وتَكْمِيلُ المَقَاصِدِ، المشهور بالتَّسْهِيل:**

سبق أن ذكرنا أن ابن مالك صنف التسهيل، وهو بدمشق بعد أن استقرَّ بها، بعد أن صنف الكافية الشافية فى حلب التى تلاها تصنيف الخلاصة فى حماة.

ويبدو أن ابن مالك بعد أن درس النحو على أساتذته فى المشرق والمغرب الذين سبقت الإشارة إليهم، وبدأ تدريسه والتصنيف فيه - أَحَسَّ صعوبة فى مؤلفات النحو السابقة كمفصَّل الزمخشرى، وكتاب سيبويه، وإيضاح أبى على الفارسى، وجُمَل الزجاجى، وغيرها من كتب النحو التى كانت متداولة لدى الدارسين - وضع كتابه هذا «التسهيل» رغبةً منه فى المشاركة فى عملية تيسير النحو، وهو الاتجاه الغالب فى كل كتبه النحوية واللغوية نثرًا ونظمًا، على ما سنذكره بعد - إن شاء الله تعالى -، وأسمى كتابه: «التسهيل» ليتفق وغرضه الأساسى من تأليفه.

وموضوع التسهيل هو النحو والصرف، وقد قسم ابن مالك موضوعات التسهيل إلى أبواب، وقد يقسم بعض الأبواب إلى فصول، ولعل ابن مالك بهذا يعتبر أول من أحدث هذا التقسيم فى التصنيف فى النحو العربى؛ فقد قسم سيبويه مسائل النحو فى كتابه إلى أبواب، وقسمها الزمخشرى فى مفصَّله إلى فصول، وقسم ابن مالك رءوس المسائل إلى أبواب، وفروعها إلى فصول؛ فجاء هذا التقسيم نَسِيجَ وَحْدِهِ بين كتب النحو.

وثمة مَلْحظان آخران يمكننا لَحَاظُهما:

**الأول**: اجتهاد ابن مالك وابتكاره لكثير من المسميات والاصطلاحات لعناوين الأبواب والفصول والتى لا تزال هى المتداولة إلى اليوم؛ على ما نشير إليه بعد فى مذهبه النحوى.

**الثانى**: اهتمام ابن مالك بذكر الخلافات فى مسائل النحو والصرف، ونصُّه فى أكثر المواضع على أصحاب المذاهب من المتقدمين والمتأخرين، وابن مالك لا يذكر مسائل الخلاف بدون تعليق عليها، وإدلاء برأى، بل يذكرها؛ ليدلى فيها بدلوه، ويشارك فيها برأيه.

فنجد التسهيل مزيجًا من الآراء التى راق لابن مالك ذكرها، ونجده معها ليس بصريًا خالصًا ولا كوفيًا خالصًا ولا بغداديًا ولا مغربيًا خالصًا، بل هو فى كثير من المسائل يخالف أعلام هؤلاء وأولئك، ثم إنه إمَّا أن يرجِّح أو يرد مع اتخاذه لنفسه مذهبًا خاصًا يراه أقعد فى النظر النحوى من غيره من الآراء.

**٥ - شَرْحُ التَّسْهيل:**

ذكر حاجى خليفة فى كتابه «كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون»(١) عند حديثه عن التسهيل: أن من شروحه شرحًا للمصنف - ابن مالك - وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال: إنه كمله، وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشَّاغُورى، فلما مات المصنف، ظن أنهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم، وأخذ الشرح، وتوجه إلى اليمن غاضبًا من أهل دمشق.. ثم كمله ولده بدر الدين من المصادر إلى آخر الكتاب.

**٦- المُؤَصَّلُ فى نَظْم المُفَصَّلِ:**

وهو نظم المفصل للزمخشرى، وقد جاء ذكره فى النظم الجامع لمؤلفات ابن مالك بقوله: [من الطويل]

وجَاءَ بنظم للمفصَّل بارعٍ رفيعٍ على المنظومِ يُدعى المُؤَصَّلا

**٧- سَبْكُ المَنْظُومِ وفَكُّ المَخْتُومِ:**

ومن قال: إن اسمه: «فك المنظوم، وسبك المختوم» فقد خالف العقل والنقل، وهو فك للمؤصل السابق الذكر، أراد أن ينثر هذا النظم، على عادته فى توخى التيسير.

**٨- عُمْدَةُ الحَافِظِ وَعُدَّةُ اللاَّفظ:**

قيل عنه فى: «بغية الوعاة»، و «نفح الطيب» : إنه مختصر يضم أصول النحو.

---

(١) كشف الظنون ١/ ٤٠٥ .

**٩- شَرْحُ عُمْدَةِ الحَافظِ وَعُدَّة اللافظ، (المشهور بشرح العمدة):**

**١٠- إكْمَال العُمْدَةِ (السابق الذكر):**

ذكره السيوطى فى: «بغية الوعاة»، كما ذكره ناظم المصنفات؛ كما سيأتى بعد إن شاء الله تعالى.

**١١- شَرْحُ إِكْمَالِ العُمْدَةِ:**

ذكره السيوطى أيضًا فى: «البغية»، و «الإكمال» ، وشرحه مصنفان آخران غير العمدة وشرحها؛ حيث ورد ذكرهما فى نظم المؤلفات، بعد: «عمدة الحافظ وعدة اللاقط» .

**١٢- شَوَاهِدُ التَّوْضيح والتَّصْحيحِ لمُشْكِلاَتِ الجامع الصَّحيح**، أو إعراب مشكل البُخَارِى:

وقد حققه وعلق عليه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى، وهو تعليقات ومناقشات وتخريجات جيدة وسديدة لما أشكل إعرابه فى بعض أحاديث من صحيح البخارى؛ والكتاب يقع فى واحد وسبعين مبحثًا، فهذا المصنف من أهم المصنفات التى تظهر براعة ابن مالك فى معالجة المشكلات، وتكشف عن منهجه فى النقاش والحجاج والجدل، بل وتبين قدرته وسعة أفقه، وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد.

**١٣- المُقَدِّمَةُ الأَسَدِيَّةُ:**

ذكرها السيوطى فى: «البغية»، كما ذكرها أيضًا صاحب: «نفح الطيب» ؛ وهى رسالة صغيرة فى النحو، قيل: إنه صنفها لولده تقى الدين الأسد.

**١٤- شَرْحُ الجُزُولِيَّة**: والجزولية لمؤلفها: أبى موسى الجزولى: مقدمة مشهورة فى النحو، قيل: إنها حواش، على جمل الزجاجى وقيل: ليس فيها نحو، وإنما هى منطق لحدودها وصناعتها العقلية[1] .

**١٥- نُكَتُهُ النَّحْويَّةُ على مُقَدِّمَةِ ابن الحَاجِبِ:**

وقد أشار أبو الحسن الأشمونى فى هذا المصنف فى شرحه للألفية «منهج السَّالك»[2] .

---

(١) قد سبق التنبيه إلى إشارة القفطى إلى هذا الشرح .

(٢) منهج السالك ١/ ٤٩ .

**ثانيًا: مُؤَلَّفَاتُهُ الصَّرْفية:**

كُتُبُ ابن مالكٍ الثلاثةُ الكبرى: «الكافية الشافية»، والخلاصة «الألفية»، و«التسهيل» تتضمن أبحاثًا فى الصرف؛ على عادة أكثر النحاة فى اعتبار النحو والصرف مبحثين يكمل أحدهما صاحبه، فقد دأب أكثر النحاة على أن يورد فى بحث النحو ببحث موجز فى الصرف لما بين النحو والصرف من رباطٍ وثيقٍ، وهكذا فعل ابنُ مالك فى مصنفاته النحوية الثلاثة الكبرى، ولكنه لم يكتف بذلك، بل أفرد للتصاريف كتبًا أشبع فيها البحث، وزاد فيها القول، وهذه الكتب هى:

١- **لاميَّةُ الأَفْعَالِ**: أو كتاب: «المفتاح فى أبنية الأفعال»، وهى منظومة من البحر البسيط، فى ١١٤ بيتًا، وقد استهلها بقوله: [من البسيط]

الحَمْدُ لله لا أَبْغِى به بَدَلا حَمْدًا يُبَلِّغُ من رِضْوَانه الأَمَلاَ

وتشتمل اللامية على خمسة أبواب، وسبعة فصولٍ.

٢- **شَرْحُ لاميَّةِ الأَفْعَالِ**: لابن مالكٍ شَرْحٌ للامية الأفعال، وقد شرحها ابنه بَدْرُ الدين، وهو شرحٌ مطبوع متداول.

٣- **شَرْحُ تَصْريف ابنِ مالكِ المأخوذ من كافيته:**

ولعل هذا العنوان لبعض تلامذة ابن مالك عند نقله للشرح، وجاء شرحه لأوَّلِ فصل فى التصريف:

فصل نبيِّن فيه ما يصرف وما لا يصرف، وما يتعلَّق بذلك: [من مزدوج الرجز]

تَغْيِيرُ بِنْيَةٍ لمعنى قُصِدَا تَصْرِيفُها كَجَعْلِ جُودٍ أَجْوَدَا

وَهْوَ من الحرف وشِبْهِهِ امْتَنَعْ وَمَنْ يُصَرِّفْ ما سواهما يُطَعْ

التصريف: تحويل كلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظى أو معنوى، ولا يليق ذلك إلا بمشتق، أو بما هو من جنس مشتق، والحرف غير مشتق، ولا مجانس لمشتق، فلا يُصَرَّف هو ولا ما توغَّل فى شبهه من الأسماء.

ومن يُصَرِّف: ما سواهما يُطَع: أى: من رام تصريف ما ليس حرفًا ولا شبه حرف يوافق، ولا ينازع - فإنه يحاول تصريف ما يليق به التصريف.

ثم من التصريف:

ضرورى؛ كصوغ الأفعال من مصادرها، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها، وبناء «فعَّال»، «وفعول» من فاعل، قصدًا للمبالغة.

وغير ضرورى؛ كبناء مثال من مثال، [وهو ما يسمونه: أمثلة التمرين...] إلخ.

وآخره فَصْل: [من مزدوج الرجز]

لآلَـةٍ مــن الـثُّـلاثِـىْ مِـفْـعَـلَـهْ وَمِـفْـعَـلٌ ومَـدُّهُ وَمُـفْـعُـلَـهْ

٤ - **إيجَازُ التَّعْرِيفِ فى عِلْم التَّصْرِيفِ**

**ثالثًا: مؤلَّفَاتُهُ اللُّغَوِية:**

١- **نظم الفرائد**: نقل السُّيوطى فى كتابه: «المزهر فى علوم اللغة وأنواعها» أجزاءً فى هذا الكتاب، وهى فى الجزء الثانى ص: ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦ والكتاب عبارة عن ضوابط وفوائد فريدة منظومة ليست على رَوِىٍّ واحد.

ومما نقله عنه السيوطى فى: «المزهر»[١] قوله: الذى ورد من فاعل «بفتح العين» ألفاظ محصورة، ثم نظمها فقال: [من الرجز]

اخْصُصْ إذا نَطَقْتَ وزنَ فاعَلِ بِـبَـاذَقٍ وخَـاتَـمٍ وتَـابَـلِ
ودَانَـقٍ ورَاسَـنٍ وَرَامَـكٍ وَرَامَـجٍ وَرَانَـجٍ وَزَاجَـلِ
وَسَـاذَجٍ وَسَـالَـخٍ وشَـالَـمٍ وطَـابَـعٍ وطَـابَـقٍ ونَـاطَـلِ
وطَـاجَـنٍ وعَـالَـمٍ وقَـارَبٍ وقَـالَـبٍ وكَـاغَـدٍ ومَـا يَـلِـى
مـن كَـامَـخٍ وهَـاوَنٍ ويَـارَجٍ وبَـارَقٍ وبـعـضـهـا بـفَـاعِـلِ

٢- **مُثَلَّثَاتُ ابنِ مالكٍ المُسَمَّاة إكمال الإعلام بمثلث الكلام**: وهى أرجوزة مربعة عدتها نحو ٢٧٥٥ بيتًا، وهى تدل على اطِّلاع عظيم، وإحاطة نادرة باللغة، بل وعلى قدرة بالغةٍ بالنَّظْم، ولابن مالكٍ فى المثلثات ثلاثة مثلثات: هذه الأرجوزة، ومثلَّث فى نفس الموضوع، وبنفس التسمية، ولكنها نثر فى ثلاثيات الأفعال، وسيأتى بيانها إن شاء الله، ومن مطلع هذه الأرجوزة قوله: [من الرجز]

وبَعْدُ فَالأَوْلَى بأن تُجْبَى لَهُ بَنَاتُ فِكْرٍ نَاسَبَتْ إِجْلاَلَهُ
مَلْكٌ يُبَارِى فَضْلَه أَفْضَالَهُ فى نصر أهلِ العِلْمِ والآدابِ
... ... ... ... ... ...
كـمـا عَـلـمـتَ أنـه ذُو أَرَبِ إِلَى اتِّسَاعٍ فى كَلاَمِ العَرَبِ
رأيتُ أن أجْعَلَ بعضَ قُرَبِى لـه كـتـابًـا فـيـه ذَا أَحْـسَـابِ

---

(١) المزهر ٢/ ١١٥، ١١٦.

أَحْوَى به أكثر تَثْلِيثِ الكلِمْ نحو حَلَمْتُ وحَلُمْتُ وحَلِمْ
فَحَرْزُ هذا الفنِّ محمودٌ مهمّ به اعْتَنَى قِدْمًا أُولو الأَلْبَابِ

**٣- إِكْمَالُ الإِعْلاَمِ بتثليث الكَلاَمِ:**

**٤- ثلاثيّاتُ الأفعال:**

قال في أوله: «هذا كتاب أذكر فيه - إن شاء الله تعالى - ما تيسَّر من ثلاثيات الأفعال المقول فيها «فَعَلَ» أو «أَفْعَلَ» بمعنى واحد مرتبًا على حروف المعجم؛ فأبدأ بما أوله همزة، وأختم بما أوله ياء، وأقتصر على ذكر الثلاثي، ما لم يختلف الفعلان ببناء أحدهما للفاعل والآخر للمفعول، أو يتعدى أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر، فأذكرهما معًا، ومما أعتمده أني لا أذكر ما لا يشاركه غيره من: فَعْلٍ مصدرًا لفَعَلَ، أو فَعِلَ متعديًا، ولا فُعُولٍ مصدرًا لفعل لازم، ولا فَعَلٍ مصدرًا لفعل لازمًا، ولا فعالة مصدرًا لِفَعُلَ، ولا فُعَال مصدرًا لمفهم صوت أو داء، ولا فِعَال مصدرًا لمفهم نِفارٍ، ولا فِعَالة مصدرًا لمفهم حرفة أو ولاية، ولا فَعَلاَن مصدرًا لمفهم تقلُّبٍ، ولا فعيل مصدرًا لمفهم صوت أو سَيْر، ما لم تدع إلى ذكره حاجةٌ، والله مبلغي كل خير، وموقي كل ضير.

ومن هذه المقدمة نلحظ أن هذا الكتاب لا يتفق مضمونه مع تسميته، ولعل تحريفًا أصاب التسمية أو التعريف.

**٥- تحفة المودود في المقصور والممدود:**

وهي مطبوعة مع «إكمال الإعلام بمثلث الكلام»، وهي منظومة، وعدد أبياتها: ١٦٢ بيتًا كلها همزية، ومن مطلعها: [من الطويل]

وَبَعْدُ فَإِنَّ القَصْرَ والمَدَّ من يُحْط بعلمهما يَسْتَسْبِهِ النُّبَهَاءُ
وَقَدْ يَسَّرَ الله انْتِهَاجَ سَبِيلِهِ بنظم يَرَى تَفْضِيلَهُ البُصَرَاءُ
له تُحْفَةُ المودُودِ تَسْمِيَةٌ فَقَدْ تَأَتَّى بِهَذَا للمُرَادِ جَلاَءُ
حَوَى كلُّ بَيْتٍ منه لفظين وُجِّهَا بِوَجْهَيْنِ في الْحُكْمَيْنِ فهْو صدَاءُ
دَعَا فأجابَتْه المَعَانِي مطيعةً وَقَدْ كَانَ منها مَنْعَةٌ وإِبَاءُ

وأبوابه هي: باب ما يفتح أوله، فيقصر ويُمَدُّ باختلاف المعنى، ثم باب ما يفتحُ؛ فيقصر، ويكسر؛ فيمدُّ؛ باختلاف المعنى، ثم باب ما يكسر؛ فيقصر، ويفتح؛ فيمدُّ؛ باختلاف المعنى. وآخرها: باب ما يُضمُّ، فيقصر ويمدُّ، والمعنى واحد.

قال: [من الطويل]

وَذِى تحفةُ المَوْدُودِ تَمَّتْ مُحِيطةً بـمـا اهـتـم بـاسْتِـقْـصَـائِـهِ الأدبَـاءُ

**٦- شرح تحفة المودود:**

وهو مخطوط صغير.

**٧- الاعتضاد فى الفرق بين الظاء والضاد:**

وهو مخطوط به نصُّ القصيدة، وشرح موجز لها، وقد تميز النص بكبر حروفه، وبسبقه بحرف «ص»، وتميز الشرح بصغر حروفه، وبسبقه بحرف «ش».

**٨- الاعتماد فى نظائر الظَّاء والضَّاد:**

أشار إليها بروكلمان فى كتابه: «تاريخ الأدب العربى».

**٩- قصيدة أخرى فى الظّاء والضّاد:**

وقد أشار إليها صاحبُ النظم؛ كما أشار إليها بروكلمان، قال صاحب النظم: [من الطويل]

وَفِى الضّادِ والظّا قد أتى بقصيدةٍ وأتـبـعـهـا أخـرى بـوزنـيـن أُصّـلاَ

وبيَّن فى شرحيهما كلَّ ما عدا على الذِّهن معتاصًا فأصْبح مجتلى

**١٠- كما أشار صاحب النظم إلى أرجوزة أخرى فى الظّاء والصاد بالمهملتين، ولعلها بالمعجمتين الظاء والضاد**، وقد ذكرنا للمؤلف أربعة مؤلفات حول الطاء والصاد والظاء والضاد، فإذا لم يكن له غير قصيدتين فى الظاء والضاد، كان المصنفان الآخران هما الشرحين المذكورين ضمن المصنفات فى ذكر صاحب النظم، وهما من مصنفاته المفقودة.

**١١- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحُهُ**

**١٢- الوفاق فى الإبدال:** ذكر بروكلمان أن له: «وفاق الاستعمال فى الإعجام والإهمال»، فلعله هو الذى أشار إليه الناظم بقوله: [من الطويل]

وألَّـفَ فـى الإبْدَالِ مُـخْـتَـصـرًا لـه دَعَاه الوِفَاقَ فَاقَ تَصْنِيف من خلا

**١٣- كتاب الألفاظ المختلفة**

**١٤- ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصَّل:**

أشار إليه بروكلمان.

**١٥- فتاوى فى العربية.**

**١٦- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء،** أشار إليها ناظم المصنفات بقوله: [من الطويل]

ونَظَّمَ فى الأفعال أيضًا قَصِيدَةً فَسَهَّلَ منها كل وَعْرٍ وذلَّلا

وقد ذكرها السيوطى فى: «المزهر»[1]، قال:

ذكر الأفعال التى جاءت لاماتها بالواو والياء، عقد لها ابن السكيت بابًا فى: «إصلاح المنطق»، وابن قتيبة بابًا فى: «أدب الكاتب»، وقد نظمها ابن مالك فى أبيات، فقال:

وذكر القصيدة فى ٤٩ بيتًا، ولكن القصيدة بتمامها عدتها ٦٧ بيتًا، وهى موجودة فى كتاب: مجموع أمهات المتون ص: ٥٨، ومن مطلعها، قوله: [من الكامل]

حَمْدًا لربِّى والصلاةُ لأَحْمَدٍ مَنْ قَدْ دَعَوْتُ لِهَدْيِهِ ودَعَيْتُهُ

والآلِ والأَصْحَابِ أرْبَابِ التُّقَى ثم السَّلامُ تَلَوْتُهُ وتَلَيْتُهُ

اعْلَمْ بأنَّ الوَاوَ واليَا قد أتت فى بعض ألفاظٍ كنَحْو مَنَيْتُهُ

قل إن نَسَبْتَ عَزَوْتُهُ وعَزَيْتُهُ وكَنَوْتُ أحمد كُنْيَةً وكَنَيْتُهُ

**١٧- كتاب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر وغير ذلك:**

وهو مخطوط أوله ذكر ابن مالك لغاتِ الأُصْبُعِ والأَنْمُلةِ وغيرهما: [من البسيط]

تَثْلِيثُ بَا أُصْبُعٍ مَعْ شَكْلِ هَمْزتِهِ بغير قَيْدٍ مع الأُصْبُوعِ قد نُقِلا

وَأَعْطِ أنْمُلَةً مَا نَالَ الأُصْبُعِ إِلْـ ـلا الوَاوَ فالمدُّ لِلْبَا وحدها بذلا[2]

**رابعًا: مؤلفاتُه فى القراءات:**

**١- المالكية فى القراءات:**

أشار إليها الناظم بقوله: [من الطويل]

ونَظَّم فى عِلْمِ القراءات مُوجزًا قَصِيدًا يُسَمَّى المالكى مُبَجَّلاَ

فلعل هذه القصيدة هى داليته فى القراءات التى نظمها على نسق لامية الشاطبى

---

(١) المزهر ٢/ ٢٧٩ - ٢٨٢.

(٢) الأبيات فى الوافى بالوفيات ٣/ ٣٦١، وبغية الوعاة ١/ ١٣٦ وذكر كلٌّ من الصفدى والسيوطى بعدها لغات: الأرز، ولدن، وأف، وحيهل، وهيت، وهيهات، وقط، وها، ورب، وايمن الله فى خمسة عشر بيتًا.

المسماة بالشاطبية، ونسبها إلى شهرته؛ كما نسبت الشاطبية إلى الشاطبى، قال فيها مشيرًا إلى الشاطبية: [من الطويل]

وَلاَ بُدَّ من نَظْمِ قَوَافِى تَحْتَوِى ... لما قد حَوَى حِرْزُ الأَمَانى وأَزْيدَا

٢- **اللاَّمِيَّةُ فى القِرَاءَات:**

وقد ذكر ابن الجزرِىّ فى: «طبقات القراء»[١]: أن ابن مالك قد نظم فى القراءات قصيدتين: إحداهما داليَّة، وهى السابقة.

والأخرى لامية يقول فى أولها: [من الطويل]

بذكر إلهى حَامِدًا وَمُبَسْمِلاً ... بَدَأْتُ فَأَوْلَى القَوْلِ يُبْدَأُ أَوَّلا

وآخرها: [من الطويل]

وَزَادَتْ على حِرْزِ الأَمَانِى إفادةً ... وقد نَقَصَتْ فى الجِرْمِ ثلثًا مُكَمَّلا

**خامسًا: ما أُثِرَ من شِعْرِهِ:**

ذكر المقرى فى: «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب»[٢]: أن بعضهم قال: من أحسن ما رأيت من شعر ابن مالك: [من الطويل]

إذَا رَمَدَتْ عَيْنِى تَدَاوَيْتُ منكم ... بنظرة حُسْنٍ أو بِسَمْعِ كلامِ
فإن لم أَجِدْ ماءً تيمَّمتُ باسمكم ... وصلَّيتُ فَرْضِى والدِّيَار أمامى
وأخلصتُ تكبيرى عن الغير مُعْرِضًا ... وقَابلتُ أعلام السِّوَى بسلاَمِ
ولم أَرَ إلا نُورَ ذَاتِك لائحًا ... فَهَلْ تَدَعُ الشَّمْسُ امْتِدَادَ ظلامِى

**نَظْمُ مُؤَلَّفَاتِهِ:**

قال السيوطى[٣]: فأما تصانيف ابن مالك، فقد رأيت فى تذكرة الشيخ تاج الدين ابن مكتوم، أن بعضهم نظمها فى أبيات، قال الشيخ تاج الدين: وقد أهمل أشياء أخرى من مؤلفاته، فذيَّلتُ عليها، وهذا مطلع النظم مع التذييل: [من الطويل]

سَقَى الله ربُّ العرش قبر ابنِ مالكٍ ... سَحَائب غُفْران تُغَادِيه هُطَّلاَ

---

(١) غاية النهاية فى طبقات القراء ٢/ ١٨٠، ١٨١ .

(٢) نفح الطيب ٢/ ٢٢٦

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٣١، ١٣٢ . ذكر فيها أبيات ناظم المؤلفات فى تسعة وعشرين بيتًا، ثم ذكر أبيات تاج الدين بن مكتوم التى ذيل بها أبيات الناظم ذاكرًا ما فاته من مصنفات فى أربعة أبيات وهى التى ذكرناها.

فقد ضمَّ شملَ النَّحْو من بعد شَتِّهِ وبَيَّنَ أقوالَ النحاة وفَصَّلا
بألفيةٍ تُسْمَى الخلاصةَ قد حَوَتْ خُلاَصَةَ عِلْم النحو والصَّرف مُكْمَلاَ
وكافيةٍ مشروحةٍ أَصْبَحتْ تَفِى لَعَمْرِىَ بالعِلْمَين فيها تَسَهَّلا
ومختصرٍ سَمَّاهُ عُدَّةَ لافِظٍ يضمُّ أصُولَ النحو لا غير مُجْمَلا
وبيَّن مَعْنَاه بشَرْح منقَّحٍ أَفَادَ به ما كان لولاه مُهْمَلا
وآخر سَمَّاهُ بإكمال عُمْدَةٍ فَزَادَ عليها فى البُحُوثِ وعَلَّلاَ
وَصَنَّفَ للإكْمَالِ شرحًا مبيِّنًا مَعَانيه حتى غَدَتْ رَبَّةَ انْجِلاَ
ولا سِيَّمَا التسهيلُ لو تم شرحُهُ لكان كَبَحْرٍ مَاجَ عَذْبًا وسَلْسَلاَ

وهذه الأبيات التى ذيَّل بها ابن مكتوم المنظومة: [من الطويل]

وأَمْلَى كتابًا بالفوائد نَعْتُهُ وآخَرَ نظمًا للفرائد والعُلاَ
وصَنَّفَ شرحًا للجُزُوليَّة التى غدا نَظْمُها كالصَّخْرِ حتى تَسَهَّلاَ
وسَبْكًا لمنظوم وفكًّا لمختم على هيئة التَّوْضيحِ فاضمم لما خلا
وَقِيلَ وَشَرْحًا لِلْخُلاَصَةِ فاستَمِعْ وفى النَّفْسِ من تَصْحِيح ذَا القِيلِ ما عَلا

* * *

# البَابُ الثَّالِثُ

## مَذْهَبُ ابْنِ مَالكٍ النَّحْوِيُّ

### أولاً: من حيث الشكل:

ونشير إلى:

**١- التجديد فى منهج التأليف:**

فأول ما يطالعنا من سمات هذا المذهب هو ميل ابن مالك إلى التجديد فى منهج التأليف، ويمكننا أن نلمس هذه السمة بمقارنة منهج «التسهيل» - وهو خلاصة دراسات ابن مالك النحوية بكتاب سيبويه و «مفصل» الزمخشرى وكافية ابن الحاجب، وهذه الثلاثة الأخيرة هى أهم وأشهر كتب النحو السابقة على التسهيل، حيث اعتمد صاحب الكتاب على تقسيم النحو إلى أبواب، ووقف الزمخشرى عند تقسيمه إلى فصول، وصار ابن الحاجب على نهج صاحب «المفصَّل» فى التقسيم العام، دون اهتمام بتبويب أو تفصيل، بينما جاء ابن مالك فنظم رءوس المسائل فى أبواب، وفروعها فى فصول، مما يعد من أفضل وأحدث مناهج التقسيم فى التأليف.

وكذلك نَلْحَظُ الطَّرَافة والتجديد والابتكار فى منهج ترتيبه لأبواب النحو وفصوله، وهو منهج تعليمى دراسِىّ يعتمد كثيرًا على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق.

والرجل فى تقسيمه كتابه إلى أبواب وفصول، ثم فى ترتيبه لهذه الأبواب والفصول فى هذا المنهج الدراسى التعليمى متأثر إلى حدٍّ كبير بابن مُعْطٍ فى ترتيب ألفيته وفى تقسيم كتابه «الفُصُول الخمسون» ؛ حيث جعل النحو فى خمسين فصلاً يشتمل عليها خمسة أبواب، إلا أن هذا كله كان على عادة ابن مالك فى تأثره بغيره، لا يأخذ الشىء برمته، ولا ينقل المنهج بنصه، ولكنه يخضعه لذوقه وتجاربه، وتفكيره، واجتهاده.

**٢- النظم العلمى للفنون:**

يمكننا أن نعد ابن مالك إمام النظم فى العربية غير مُدَافَعٍ؛ فهو صاحب التاريخ الطويل فى هذا الميدان؛ إذ تبلغ عدة الأبيات التى نظمها فى ميدان علوم العربية أكثر

من عشرة آلاف بيت؛ فى النحو واللغة والقراءات، ومن ثبت مؤلفاته التى مرَّت بنا يتبيَّن لنا أن المنظوم منها يبلغ خمسة عشر مصنفًا، منها ثلاثة فى النحو، وهى: الكافية، فى نحو ثلاثة آلاف بيت، والألفية فى نحو ألف بيت، ونظم «المفصَّل» الذى يبدو أنه لا ينقص عن الألفية، وعشرة مؤلفات فى اللغة، وهى: «إكمال الإعلام بمثلث الكلام» ؛ فى نحو ألفين وسبعمائة وخمسة وخمسين بيتًا، و«تحفة المودود» ، فى مائة واثنين وستين بيتًا، و«لامية الأفعال» فى مائة وأربعة عشر بيتًا، وأربع منظومات فى الظاء والضَّاد، و «النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز» ، و «منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء» ، ومنظومتان كبيرتان فى القراءات، وهما: اللامية والمالكية، ومنظومات صغيرة فى خيل السِّبَاق، وأسماء الذَّهَب والألغاز.

وبالرغم من أن نظم ابن مالك نظم علمى؛ فإنه تميز بالسلاسة والعذوبة والرِّقَّة والصَّفاء؛ حتى ليبلغ أحيانًا إلى الشعر العاطفى، وابن مالك بلغ فى هذا اللون من التصنيف درجة لم يسبقه إليها سابق، بل ولم يلحقه فيها لاحق، وقد كان هدفه الأول من هذه المنظومات تيسير النحو والصرف واللغة والقراءات على الدارسين وطلاب العلم.

**ثانيًا: من حَيثُ المَوْضُوعُ:**

**وفى ذلك نشيرُ إلى:**

**١- التَّيسِير والتَّسْهِيل والتلخيص فى عرض قضايا النحو. ويظهر هذا فى:**

**أ- اخْتِيَاره الأَسْهَل والأَبْعَد عن التكلُّف من الآراء والاتجاهات:**

فلقد كان ابن مالك يفهم وظيفة النحو، وهو تقويم الألسنة، وصرفها عن الخطأ فى الكلام، وهذا لا يتحقق إلا إذا خَلَتْ قواعده من التعقيد والتكلُّف، وقد نص فى مواضع مختلفة من كتبه على ذلك: يقول فى شرحه للتسهيل[١] عند كلامه على إعراب الأسماء الستة:

فى إعراب هذه الأسماء - يعنى: الأسماء الستة - خلاف:

فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجرورة، وأن حروف

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣ .

المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هى الإعراب، ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحُرُوف معًا.

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المدِّ منقولة منها، فسلمت الواو فى الرفع، لوجود التجانس، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال.

ومنهم من جعل إعرابها منويًّا فى حروف المد، وما قبلها حركات إِتباع مدلول بها على الإعراب المنوىِّ.

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد؛ على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبْعَدُها عن التكلُّف»، اهـ.

وكأنَّ فى اسم كتابه: «التسهيل» - وهو نثر - إشارةً إلى نهجه فى تناول النحو العربى، ثم فى تسمية ألفيته الشهيرة بالخلاصة بيان واضح لتوخِّى ابن مالك التيسير والتَّسْهيل كَمًّا وكيفًا؛ لتحقيق الغاية من دراسة الدارسين للنحو واللغة.

**ب - عرضه لهذه المذاهب والآراء فى صورة نظم علمى**: وفى هذا أبلغ دلالة على رغبة الرجل فى التيسير إلى حد يجعل علوم النحو واللغة من الدارسين على طرف التمام.

**٢ - المزج والاختيار بين مذاهب النحاة**، ويظهر ذلك فى:

**أ - مزجه بين مذاهب النحاة على اختلافهم**: فلقد كان الرجل جريئًا على المزج بين مذاهب النحاة؛ بصريين وكوفيين، وبغداديين ومغاربة، دون ميل أو انحياز، فهو أولاً يعرض الآراء والمذاهب فى دقة وأمانة، ثم يرجح ويتخير من بين هذه المذاهب والآراء، أو يتخذ موقفًا خاصًا، وفق ما يمليه عليه اجتهاده الحَقُّ، ونحو التسهيل مَزِيجٌ من نحو البصريين والكوفيين والبغداديين والمغاربة، وإن كانت المسحة الغالبة هى المسحة البصرية إذْ خالفهم فى نحو ستة مسائل فقط، بينما خالف الكوفيين فى نحو أرْبع وستين مسألة، وقد خالف الجمهور فى بعض المسائل، واتخذ لنفسه فى هذه المسائل موقفًا خاصًا.

**ب - مزجه النحو بالتصريف واللغة**:

وهذا النهج واضح جدًّا فى كتابه «التسهيل» ، حيث لا يقف عند مزجه بين مذاهب النحاة وآرائهم؛ بل يعدو ذلك إلى مزج النحو بالتصريف واللغة كلما سنحت

لهذا المزج سانحة، أو دعا إليه استطراد، فما أكثر ما يمزج النحو باللغة عند ذكر لفظة أو أداة؛ حيث يعرض لبيان لهجات العرب وما قيل فيها من لغات، فهو يتعرض لذكر لهجات العرب فى: سوف، ولعل، وحَيَّهَلْ، وأداة التعريف، وقطُّ، ولدن، وهَيْهَات، وكأين، وغيرها.

كما يذكر مبانى الأفعال عند حديثه عن الأفعال، ومبانى المصادر عند حديثه عن المصادر وعملها؛ كما يستطرد إلى بيان أشكال الجموع عند الحديث عن المثنى والجمع.

وهذا اتجاه تميَّز به ابنُ مالكٍ فى تأليف النحو متأثرًا بنزعة التدريس التى كانت غالبة عليه، فالاستطراد سمة غالبة على من مارس التدريس، فهو يجد نفسه مدفوعًا إلى هذا الاستطراد فى كثير من الأحيان من غير قصدٍ، توسُّعًا فى شرح أو جلاءً لغموض، وما الاستطراد إلا لون من ألوان التيسير والتوضيح.

**جـ - مَزْجُهُ بين مَصَادِرِ الاسْتِشْهَاد من القرآن والحديث وكلام العرب شعرًا ونثرًا:**

ومسلك ابن مالك فى مزجه لمذاهب السابقين بل ومزجه بين اللغة والنحو والتصريف، مع اشتغاله باللغة والقراءات والحديث هذا المسلك جعله يذهب فى استخراج الشواهد مذهبًا يكاد ينفرد به بين كبار النحاة، فهو يستمد شواهده أوّلاً من القرآن الكريم، فإن لم يجد به شاهِدَه، عدل إلى الحديث، فإن لم يجد، فمن أشعار العرب وكلامهم.

وقد يكون هذا هو الذى حمله على قَبُول الشواهد من القراءات لا فرق بين متواترةٍ وشاذةٍ، ومن الشعر وكلام العرب، ما دام القائل مشهورًا بعروبته، ومن الحديث الشريف ما دام الراوى مِمَّن يوثق بروايته، وهذا الاتجاه الذى تميز به ابن مالك فى مسألة الشواهد، قد أفسح لنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدرًا من مصادرها، بل وعدم الوقوف عند شواهد سيبويه والبصريين، فقد اعتمد هذا الإمام على كثير من شواهد الكوفيين والبغداديين، وهذا لا شك لون من المرونة فى استخدام الشواهد نحن أحوج ما نكون إليه، إذا أردنا توضيح قواعد اللغة وتيسيرها والإحاطة بشواهدها ومصادرها.

**ثالثًا: من حيث موقفه من بعض قضايا أصول النحو:**

**الأدلة عند ابن مالك:**

**١- موقفه من السماع:**

الأصل عند ابن مالك أن القواعد تبنى على السماع الصحيح، وهو لا يلجأ إلى القياس إلا إذا لم يجد الشاهد المقبول من السَّمَاع.

فالأدلة عند ابن مالك كالأدلة عند غيره من النحاة السابقين عليه؛ والقرآن الكريم، وما قاله العرب شعرًا ونثرًا، وهذا ما سماه النحويون: السماع» .

ثم القياس على ما ثبت صحته، وصحَّ دليله، واستقام قياسُهُ، ولكنه امتاز عن سالفيه بأنّه كان أوّل من وضع الحديث الشريف في موضعه الصحيح من الاحتجاج به، بل والإكثار من أخذ الشواهد منه.

**أ - القرآن الكريم:**

كان ابن مالك يضع القرآن الكريم في قمة المصادر التي يرجع إليها ويعتمد عليها، لا فرق عنده بين قراءة وقراءةٍ، ولا بين قراءة متواترة وشاذَّةٍ، فالقراءة سُنَّة متبعة، والقراء يلتزمون ما نزل على النبيّ ﷺ؛ وهم لا ينظرون في القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربيَّة، بل ينظرون إلى الأثبت في الأثر، والأصح في النقل[١].

**فمن احتجاجه بالقراءات الشاذة:**

احتجاجه في: «شرح التسهيل» بقوله تعالى في سورة القصص: الآية (٤٨)[٢] : «قالوا ساحران تظَّاهرا» بتشديد الظَّاء على جواز حذف نون الرَّفْع من الأمثلة الخمسة في النَّثر مجرَّدة من نون الوقاية، مع عدم الناصب أو الجازم.

واحتجاجه كذلك بقوله تعالى في سورة الحج: الآية (٣٥)[٣]: «والْمُقِيمِي الصَّلاةَ» بنصب الصلاة؛ على سقوط نون جمع المذكر السالم.

واحتجاجه كذلك بقوله تعالى في سورة الصافات: الآية (٣٨)[٤]: «إنكم لذائقو

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ١٠، ١١ ، والاقتراح ١٤ ، ١٥، وشرح التسهيل ٤٦ المقدمة .
(٢) وهي قراءة لأبي عمرو بن العلاء من بعض طرقه .
(٣) وهي قراءة ابن أبي إسحاق، انظر شواذ ابن خالويه ٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٧٣ .
(٤) حكى هذه القراءة الشاذة ابن جني في المحتسب ٢/ ٨٠، وشرح التسهيل ١/ ٧٢ ، ٧٣ .

العذابَ الأليم» وبقوله تعالى فى سورة التوبة: الآية (٢)[١]: «واعلموا أنكم غيرُ معجزى الله» بنصب «العذاب» ولفظ الجلالة؛ احتج بهما على سقوط نون جمع المذكر السالم اختيارًا قبل لام ساكنة، لا للإضافة، بل للتخفيف.

واحتجاجه بقوله تعالى فى سورة الزخرف الآية (٧٦)[٢]: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظَّالمون﴾ على جعل ضمير الفصل «همْ» مبتدأ وما بعده خبرٌ مرفوع، وقراءة حفص «ولكن كانوا هم الظالمين» على جعل «الظالمين» خبرًا لـ«كان»، وضمير الفصل لا محل له من الإعراب.

**ب - الحديث الشريف:**

من أهم ما تميز به مذهبُ ابن مالك النحويُّ هو احتجاجه بالحديث الشريف، وجعله مصدرًا من مصادر الاحتجاج والاستشهاد، وقد منع من ذلك ابن الصائغ وأبو حَيَّان، وقد تصدى لهذا الموضوع كثير من العلماء، وأكثرهم يردُّون اعتراضات ابن الصائغ وأبى حيان، ويؤيدون ابن مالك فيما ذهب إليه، كالدَّمامينى وناظر الجيش فى شرحيهما على «التسهيل»، ولعل أوفى ما كتب فى هذه المسألة ما كتبه البغدادى فى كتابه: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»[٣] عند حديثه عن الكلام الذى يصح الاستشهاد به فى اللغة والنحو والصرف، وقد انتهى مجمع اللغة العربية أخيرًا إلى الأخذ بمذهب ابن مالك مع شىء من التحفظ والاحتراز، قال البغداديُّ فى: «خزانة الأدب» : «وسندهما - أى: ابن الصائغ وأبى حَيَّان - أمران:

**أحدهما**: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبى ﷺ، وإنما رويت بالمعنى.

**وثانيهما**: أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين - أى: البصْرَة والكوفة - لم يحتجوا بشىء منه.

ورُدَّ الأوَّل على تقدير تسليمه بأن النَّقْل بالمعنى إنما كان فى الصدر الأول قبل تدوينه فى الكتب وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا

(١) وهى قراءة لأبى السَّمال، انظر شواذ ابن خالويه ١٣٧، وهمع الهوامع ١/ ١٦٩، وشرح التسهيل ١/ ٧٣ .

(٢) وهى قراءة لأبى زيد النحوى، انظر شواذ ابن خالويه ١٣٦، وشرح التسهيل ١/ ١٧٠ .

(٣) خزانة الأدب ١/ ٩ - ١٥ .

فرق على أن اليقين غير شرط، بل الظنُّ كافٍ.

ورُدَّ الثَّانى بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحويِّ فى ضبط ألفاظه» . . . إلى آخر كلام البغدادى.

وفى هامش «الخزانة» ردٌّ للعلامة عبد العزيز الميمنى الراجكوىّ على الأمر الأول من أدلة ابن الصائغ وأبى حيان.

قال الميمنىُّ[1]: النقل بالمعنى شىء ليس بمقصور على الأحاديث فحسب، بل إن تعدُّد الروايات فى بيت واحدٍ من هذا القبيل، والقول بأن منشأه تعدد القبائل ليس مما يتمشى فى كل موضوع؛ على أن إثبات ذلك فى كل بيت دونه خرط القتاد، زد إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق، من مثل ابن دأبٍ، وابن الأحمر، والكلبى، وأضرابهم، ورواة الشعر أيضًا فيهم من الأعاجم والشعوبية أُمَمٌ، على أن المسلمين فى القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر، والتثبُّت من روايته، وقد قيَّض الله لأحاديث رسول الله من الجهابذة النُّقَّاد من نفى عنه ما كان فيه من شُبْهَة الوضع والانتحال، وهذا حُرِمَ الشِّعْرُ مثْله» .

وقد توسَّط الشاطبى فجوز الاحتجاج بالأحاديث التى اعتُنِيَ بنقل ألفاظها، كما ذكر ذلك البغدادى، وذكر أن السيوطى تبعه على ذلك فى كتابه: «الاقتراح فى علم أصول النحوِ» .

ثم قال البغدادىُّ[2]: وقد ردَّ هذا المذهب الذى ذهبوا إليه البَدْرُ الدمامينى فى: «شرح التسهيل»، ولله دَرُّه، فإنه قد أجاد الرَّدَّ، قال: . . .» ثم ذكر ردَّ الدمامينىِّ وهو ردٌّ جيد حقًّا كما قال البغدادى، فليطالع هناك فلا يسعه هذا البحث.

جـ) **كَلاَمُ العَرَبِ**: وهو الاعتداد بما قاله العرب الفصحاء، وكان العلماء يرون أن لغات العرب كلَّها جديرةٌ بالاعتبار؛ فلا يصح رد إحداها بالأخرى، ولكن ترجَّح إحدى اللغتين على الأخرى إذا كان أقوى القياسين أقبل لها أو أشد أُنْسًا بها[3].

وهذا ما ذهب إليه ابن مالكٍ فقد كان يرى أن لغة بنى تميم فى ترك إعمال «ما»

(١) خزانة الأدب ١/ ٩ .
(٢) خزانة الأدب ١/ ١٤، ١٥ .
(٣) الخصائص ٢/ ١٠ باب اختلاف اللغات وكلها حُجَّة .

أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه، وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل؛ بأن يكون مختصًا بالأسماء، إن كان من عواملها؛ كحروف الجر، ومختصًا بالأفعال، إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـ «ما» النافية، ألا يكون عاملاً، إلا أن شبهها بـ «ليس» سوَّغ إعمالها، إذا لم يعرض مانع[1]، فابن مالك يحتج بما ثبت من كلام العرب، وعند تعارض روايتَيْن صحَّ النقل بهما، فإنه يرى أن الإنصاف يقضى بقبول الروايتين، وألاَّ تدفع إحداهما بالأخرى، فإذا خالفت إحدى الروايتين ما تواضع عليه النُّحاة قُبِلَ على أنه أسلوبٌ من أساليب العربيّة، ووُجِّهَ التوجيه الذى لا يخلُّ بالقاعدة، ولا يخرج عن القياس.

أما إذا كان الخارج على القاعدة لا مجال لتأويله، وإدخاله ضمن القواعد المقررة المعمول بها، فإن كان كثيرًا، وقف به عند حد المسموع منه، ولم يجز طرده، والقياس عليه، وإن كان قليلاً، فإن اختصَّ بالشعر، فهو ضرورة، وإن لم يختصَّ بالشعر، فهو شاذٌّ أو ضعيف، أو قليلٌ أو نادرٌ، وهو إذا ذَكَرَ الشَّاذَّ، فلا يقيس عليه؛ كما يصنع الكوفيون، ولا يعمد إلى تأويله؛ كما يصنع البصريون كثيرًا.

**٢- مَوْقِفُهُ من القِياس:**

الأصل عند ابن مالك أن القواعد تبنى على السَّماع الصحيح، ولكنه يلجأ إلى القياس، إذا لم يجد الشاهد المقبول، واتجاهُهُ فى القياس هو نفس اتجاهه فى كل أصول النَّحو ومسائله فى منهجه التأليفىّ، وفى مزجه واختياره وأصول احتجاجه، تقوم على التوسُّع والتَّيسير.

فمن أقيسته التى راعى فيها السهولة والتوسُّع وقياس النظير على النظير:

أ - إذا لحقت «ما» الزائدة «إنَّ» أو أخواتها؛ فإن لم يكن الحرف «ليت» فمذهب سيبويه والجمهور: المنع من الإعمال، أما ابن مالك فقد قال فى «شرح التسهيل»[2]:

وذكر ابن برهان: أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: «إنَّما زيدًا قائمٌ»، وأعمل (إنَّ) مع زيادة «ما»، وعَزَا مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب، وهذا النقل

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٤٣٤، ٤٣٥ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨ .

الذى ذكره ابن برهان - رحمه الله - يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سَنَنٍ واحد قياسًا، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها، وبقوله: أقول فى هذه المسألة؛ ومن أجل هذا قلت: القياس سائغ.

ب - وضع كلٍّ من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر، قال السُّيوطىُّ فى كتابه: «همع الهوامع شرح جمع الجوامع»(١): الأصل فى كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، وقد يخرج عن هذا الأصل، وذلك قسمانِ: مسموعٌ ومقيسٌ:

فالأول: ما ليس جزءًا مما أضيف إليه؛ سُمِعَ: ضعْ رحَالَهُمَا، أى: رحليهما، ودينارُكم مختلفة أى: دنانيركم، وعيناه حسنة، أى: حسنتان، ومنه: لَبَّيْك وأخواتُه، وشابت مفارقُه، وليس له إلا مفرق واحد، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون، وابن مالك، إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين؛ من القياس على الشاذِّ والنادر» اهـ.

وقال أثير الدين أبو حيَّان: «ولو قيس شىء من هذا لاَلْتبست الدلالات، واختلطت الموضوعات»، وقد ناقش ابن مالك هذه المسألة فى كتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»(٢)، فأورد لها الشواهد العديدة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب؛ بما لا يدع مجالاً لقول السيوطى؛ إنه من القياس على الشاذ والنادر، وقول أبى حيان بالتباس الدلالات واختلاط الموضوعات.

ج - قال فى باب العدد من: «شرح التَّسْهيل»(٣) بعد كلامه على قوله تعالى: ﴿وقطّعناهم اثْنَتىْ عشرة أسباطًا﴾: وأجاز بعض العلماء أنَّ قول القائل: «عندى عشرون دراهم، لعشرين رجلاً» قاصدًا أن لكلٍّ منهم عشرين درهمًا.

قلْتُ: وهذا إن دعت الحاجة إليه فاستعمالُهُ حسنٌ، وإن لم تستعمله العربُ؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميِّز «عشرين» وبابه فى غير هذا النوع، فإن وقع موقع تمييز شَىْءٍ منها جَمْعٌ، فهو حال أو تابع [أى: والتمييز محذوف]،

(١) همع الهوامع ١/ ١٧١ وما بعدها .
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح البحث الرابع عشر ص٦٠ وما بعدها فى توجيه قول: «أمرنا أن نخرج الحيَّض يوم العيد» والأصل: «يومى العيد» .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٣ .

كبني مخاض في قول ابن مسعود - رضي الله عنه -: «قضى رسول الله ﷺ في دية الخطإ عشرين بنت مَخَاضٍ، وعشرين بني مخاض، وعشرين ابنةَ لَبُون، وعشرين حِقَّة، وعشرين جذعةً» ف- «بني مخاض» نعتٌ أو حالٌ» اهـ.

**رابعًا: الأُصُولُ العَامَّةُ المُسْتَصْحَبَةُ عند ابن مالك:**

إن المتتبِّع لنحو ابن مالك يلْمَسُ أنّه كان يرى أن النحو يسير على قواعد عامَّة، وقوانين معينة من شأنها أن تجعله أكثر دقَّة، وأبعد عن التناقض، وأنّ هذه القوانين أو الأصول تكاد تكون مطّردة، فمن الأصول التي قال بها:

أ) يفضّل الفرع على الأصْل.

ب) حَذْفُ ما عهد حذفه أَوْلَى من حَذْفِ ما لم يعهد حذفُهُ.

جـ) حذف ما يؤمن بحذفه حَذْفٌ أَوْلَى من حذف ما لا يؤمَنُ بحذفه حذفٌ.

د) تغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمَن معه تغيير.

هـ) ما يؤدِّي إلى عدم النظير لا يصحُّ قبوله.

و) الأصْلُ عدم الزيادة.

ز) اجتماعُ مرفوعين بفعلٍ واحدٍ لا يجوز.

ح) الاستثقال يبيح التغيير.

ط) لا يجمع بين عوضٍ ومعوَّض منه.

ي) من الفَرْع ما يفوق الأصل.

ك) العلامة اللفظية مرجَّحة على العلامة المعنوية.

ل) إلحاق النظير بنظيره أولى.

م) ما لا يوقع في لَبْسٍ أولى مما يوقع فيه.

ن) الحمل على الأكثر، وعلى المجمَعْ عليه، وعلى المقطوع به أَوْلَى.

س) الحمل على الأصل أَوْلَى من الحمل على الفرع.

ع) ما لا يحوج إلى تقدير أولى ممَّا يحوج إليه.

ف) الأصلُ عَدَمُ الاشتراك.

ولنذكر بعض تطبيقاته لهذه الأصول:

إذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية في الأفعال الخمسة فحذفت إحدى النونين، فالصحيح أنَّ المحذوف في التخفيف نونُ الرفع؛ كما ذهب إلى ذلك سيبويه،

والأخفش، وإن ذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوفة فى التخفيف نون الوقاية؛ قال ابن مالك فى: «شرح التسهيل»[(١)] عن الأول: وهو الصحيح لوجوه:

أَحَدها: أنَّ نون الرفع قد تُحذَفُ دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محضٍ غيرِ مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفُهُ أولى من حذف ما لم يعهد حذفه. وأيضًا، فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفًا فى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿إن الله يأمُرْكُمْ ﴾[(٢)] و ﴿وما يشعركم﴾[(٣)] فى قراءة للسُّوسيِّ. وفى الاسم؛ كقراءة بعض السَّلف ﴿ورُسُلْنا لديهم يكتبون﴾[(٤)] بسكون اللام و ﴿وَبعولَتْهُن أحق﴾[(٥)] بسكون التاء.

فحذف النون النائبة عنها، (أى نون الرفع النائبة عن الضمَّة) تخفيفًا - أولى، وليؤمن تفضيل الفرع على الأصل.

وأيضًا، فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذفُ نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سببٌ آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أَوّلاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف - أَوْلَى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.

وأيضًا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرَّفْع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم تحتج إلى تغيير ثانٍ، وتغييرٌ يؤمن معه تغييرٌ أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير» اهـ.

وقال عند الكلام على المجموع بالألف والتاء[(٦)]: وزعم أبو على أن قول من قال: «سمعت لغاتَهُمْ» بالفتح لا يحمل على أنه جمع، بل على أنه مفردٌ رُدَّ لامه، فقلب ألفًا، وهذا الذى ذهب إليه مردودٌ من أربعة أوجه:

أحدها: أن جَمْعيَّة «لغات» فى غير «سمعت لغاتَهُمْ» ثابتة بإجماع، والأصل عدم

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٥٢ .
(٢) سورة البقرة آية ٦٧ .
(٣) سورة الأنعام آية ١٠٩، وينظر الإتحاف ص ٢١٥ .
(٤) سورة الزخرف آية ٨٠ .
(٥) سورة البقرة آية ٢٢٨ لمسلمة بن محارب، وينظر شواذ ابن خالويه ١٤ .
(٦) شرح التسهيل ١/ ٨٨ .

الاشتراك، ولا سيما بين إفراد وجمع.

الثاني: أن التاء فى هذا الجمع عوضٌ من اللام المحذوفة؛ فلو رُدَّت لكان ذلك جمعًا بين عوض ومعوَّض منه؛ وذلك ممنوع.

**خَامِسًا: الاصْطِلاحَاتُ عند ابن مَالِكٍ:**

موقف ابن مالكٍ من اصْطِلاَحَاتِ النحاة هو موقفه من جميع مسائل النحو، موقفُ الباحث المجتهد المتحرر من عبودية التقليد لكلِّ قديم، وقد مرَّ بنا خروجه على ما اصطلح عليه النحاة فى مسألة الاحتجاج بالحديث، ومن أبرز المواضع التى يظهر فيها اجتهاد ابن مالكٍ فى هذا الصدد عناوين مسائل النحو، فقد غيَّر كثيرًا من عناوين سيبويه وغيره من النحاة السَّابقين، وبخاصة العناوين الوصفية المطوَّلة التى امتاز بها سيبويه فى كتابه.

ومن العناوين التى استحدثها ابن مالك:

**أ) بَابُ النَّائِبِ عن الفَاعِلِ[(١)]:**

وهو الذى يسميه الجمهور المفعول الّذى لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ومصطلح المصنِّف أولى وأخصَرُ من مصطلح الجمهور؛ لأنَّ هذا الأخير لا يشملُ غير المفعول به ممَّا ينوب كالظَرْف؛ إذ المفعول به هو المرادُ عند إطلاق لفظ المفعول؛ ولأنه يشمل المفعول الثانى فى نحو «أُعْطِىَ زيدٌ دينارًا»، وليس هذا مرادًا بالنائب عن الفاعل.

**ب) البَدَلُ المُطَابق:**

بَدَلاً من قولهم: «بَدَلُ كُلٍّ من كُلٍّ»، وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكلِّ بدل يساوى المبدل منه فى المعنى، كان ذا أجزاء أو لم يكن؛ بخلاف العبارة الأخرى «بدل كل من كل» فإنها لا تصلح إلا لذى أجزاء، وذلك غير مشترط لإجماع النحاة على إثبات هذا البدل فى أسماء الله تعالى كقراءة غيْر نافع وابنِ عامرٍ: «إلى صراط العزيز الحميد. اللهِ . . .»[(٢)].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٢٤ .

(٢) سورة إبراهيم آية ١، ٢ .

ج) المعرَّفُ بأَدَاةِ التَّعْرِيف[1]:

وهو أولى من تعبير النحاة بـ«أل»؛ لجريانه على كل الأقوال الواردة فى أداة التعريف؛ كالتعريف بـ«أمْ» عند حمير؛ كما فى الحديث: «ليس مِنَ امْبرِّ امصيام فى امْسَفَر»، وفى قول الشاعر: [من المنسرح]

ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامْسلمهْ

د) لُغَةُ: يتعاقبون فيكُم ملائكة:

استعمل ابنُ مالكٍ هذا الاصطلاح بدلاً من قولهم: «لغة أكلونى البراغيث» وقد أوضح ابن مالك هذا الاصطلاح، وشرَحَهُ فى كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح»[2] عند حديثه عن قول من روى الحديث: «كُنَّ نساءُ المؤمناتِ يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاةَ الفَجْر»، قال: وعلى هذه اللغة قول النبىِّ ﷺ - «يتعاقبون فيكم ملائكة»، وساق أحاديث وأشعارًا للتدليل.

وإن كان لبعض العلماء اعتراضٌ على تسمية هذه اللغة - لُغة: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ» -، وأن المصطلح المطابق لهذه اللغة - وهى لغَةُ: طيِّىء، وقيل: لغةُ أزد شنوءة - أنها لغة: أكلونى البراغيث.

* * *

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٥٣.

## خاتمة

من هذا العرض السابق نستطيع أن نطمئِنَّ إلى عُلوِّ مكانة ابن مالك، ورفعة قدره فى العربيَّة وفروعها، وبخاصة النحو واللغة، وإلى أن ما أخذه عليه أبو حيَّان الأندلسى من: «أنه لم يكن له نسجٌ مشهور يعتمد عليه، ويرجع فى حل المشكلات إليه؛ وأنه لهذا كان يحتملُ المباحثة، ولا يثبت للمناقشة؛ لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصّةِ نفسه».

أقول: إن ما أخذه أبو حيَّان، كان مأخذًا مردودًا لم يَقْبَلْه أحدٌ من معاصريه؛ كما لم يقبله أحدٌ من اللاحقين؛ لأن علم ابن مالك، وفضله، وما كان له من مكانة بين علماء عصْره، وما تركه بعده من مصنفات قيِّمةٍ شُغلت العلماء بها شرحًا وإيضاحًا وإبانة وتعليقًا، وشغلت الطلاب بها؛ دراسة وفهمًا ومناقشة وتتبُّعًا، وما خلفهم من تلاميذ ومريدين حملوا بعده العبءَ، وتصدوا للتعليم والهداية - كان خير رَدٍّ على أبى حيَّانَ، وأقوى برهان ضدَّه.

ولقد اعترف أبو حيَّان نفسُهُ بما كان لابن مالك من فضل، وما أَسْدَاه إلى اللغة من يدٍ، فهو يقول: «إن ابن مالك نظمَ فى هذا العلم كثيرًا ونثر؛ وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب، وحوت مصنفاته نوادرَ وعجائبَ، وإنّ من عَرَفَ ما فى تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أَنْحَى منْهُ».

* * *

## نسخ الكتاب ومنهجنا فى التحقيق

اعتمدنا فى تحقيق هذا الكتاب على أربع نسخ، اثنتين مخطوطتين، وأخريين مطبوعتين.

**أما المخطوطتان:**

١- المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦٤) نحو، بخط ابن النقيب. ورمزنا لها بالرمز (أ).

٢- المخطوطة المحفوظة بالأزهر الشريف تحت رقم (٣٢٧٩) نحو.

**وأما المطبوعتان:**

١- النسخة المطبوعة بتحقيق الدكتور : عبد المنعم أحمد هريدى وقد اعتمدنا عليها وأفدنا منها فى تحقيق وضبط النص، وهى المشار إليها بالرمز «ط».

وكان لها أثر طيب فى إخراج الكتاب على هذه الصورة مع ما استدركناه من أبيات سقطت من طبعته.

٢- النسخة المطبوعة بهامش حاشية الشيخ يس العليمى على خلاصة ابن مالك وقد استفدنا منها فى بعض السقط.

**وقد اتبعنا فى تحقيق الكتاب الآتى :**

**أولاً** : مقابلة النسخ واثبات ما كان صوابا فى نص الكتاب وأشرنا إلى الفروق فى الحاشية، وقد أغفلنا إثبات كثير من الفروق التى لا فائدة من ذكرها.

**ثانيًا** : عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها .

**ثالثًا** : تخريج الأحاديث النبوية .

**رابعًا** : توثيق الأشعار الواردة فى الكتاب ، وعزوها إلى قائليها.

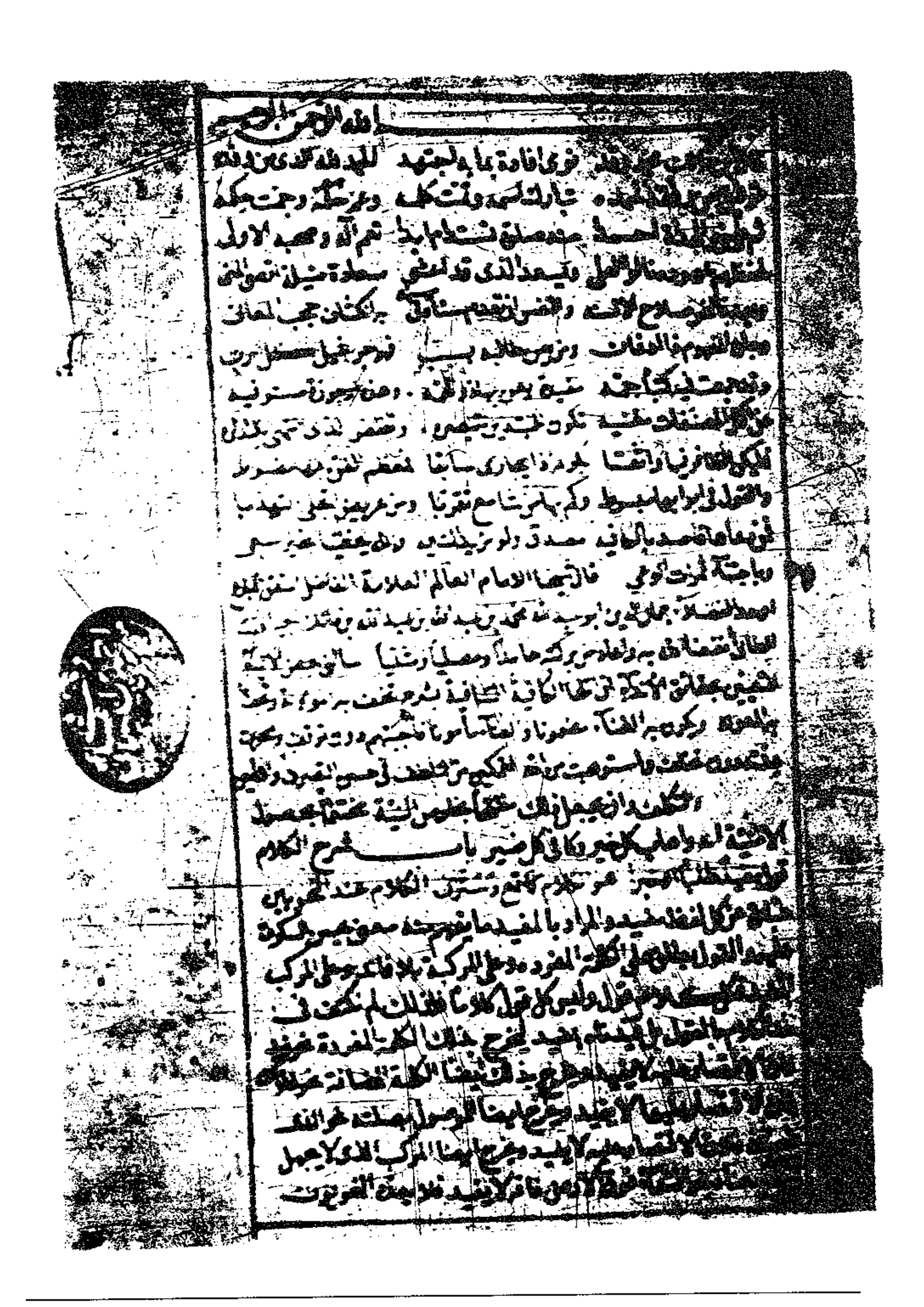
**خامساً** : تراجم الأعلام الواردة فى الكتاب .

**سادسًا** : التعليق على بعض المسائل النحوية .

**سابعًا** : توضيح الألفاظ الغريبة من المعاجم اللغوية.

**ثامنًا** : عمل مقدمة لتحقيق الكتاب .

**تاسعًا** : عمل فهارس عامة للكتاب .



بسم الله الرحمن الرحيم

صور المخطوط

وجعله بابًا وأمّا بفصله من الثلاثي فمن المستعمل مصدرًا قوله تعالى بسم الله مُجراها ومُرساها أي إجراؤها وإرساؤها ومزقناهم كل ممزق وإلى ربك يومئذ المستقر أي الاستقرار ومنه قول الشاعر أظلوم إن مُصابكم رجلًا أهدى السلام تحية ظلم أي إصابتكم رجلًا ... ثم الآلة من الثلاثي مِفعلة ومِفعل أو مِفعال ومَفعلة لاسم مكان فيه يكثر ما اشتق منه وافعل الميم أيضًا كثيرًا في الآلة المِفعل محفوظًا ورد وفاقد العين الكل ما اطرد وربما تلت عين مَفعلة في مصدر أو نحوه مشمله وشذ نحو مطلع ومنقل ونادر تثليث ضم مُفعل ... مِفعلة كمرآة ومكسحة ومِفعل كمسعر ومجدح ومِفعال كمحراث ومنقاش وأمّا مَفعلة لاسم مكان الشيء الكثير فكمظنة للموضع الكثير الظباء ومذأبة للموضع الكثير الذئاب ومُفعُل الدال على الآلة مُكحُل ومُدُق ومُسعط ومُدهن ومُكحلة ومُنخل صفة نوعًا الحرض وهو الأشنان ونحو ... وهو الذي تربت الناس أي أصابها ... وهو ما يسرد به أي يخرز وتثليث عين مَفعلة مصدر المقدرة يقال رجل ذو مقدرة ونحوه كمقبرة ومقبرة ومقبرة وهو المكان المعد للقبور ومفعل اسم مكان الفعل مطلع وهو مكان الطلوع عن ابن سيده ومثله المرفق لبيت الخلاء وأمّا مجيء مفعل صفة فكثير كمغشم للكثير الغشم ومِلَم للذي يلم به الأشياء ... ومُفعل بفتح الميم في الآلات أقل من مفعل بكسرها في أسماء المكان كمنقل للخف وكان حقه الكسر لأنه آلة الانتقال وأمّا منارة فمكان يوضع عليه المسرجة وهو الذي فيه الزيت والفتيلة وذكر ابن سيده أن المغزل فيه ضم ميمه وفتح والكسر أشهر ومثله المجسد لثوب مصبوغ بالجساد أي الزعفران ومثله أيضًا المخدع وهو بيت صغير في صدر البيت الكبير روي أيضًا في ميم محده ... وقد جعلت نظم هذا الباب خلال أبواب ذا الكتاب فالحمد لله على تحليله متيسرًا إتمام تحصيله وأفضل الصلاة والسلام على النبي صفوة الأنام وآله منها صلاة وافية وأنعم باطنة وظاهرة تم الكتاب والحمد لله رب العالمين على يد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن لولو بن عبد الله الشافعي الشهير بالـ... عفى الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وكان الفراغ من تعليقه للمبتدئين ... من شعبان ...

... [illegible]

صور المخطوط

صور المخطوط

صور المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد سيد
المرسلين الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر
المفضل قدوة الأدبا جمال الدين محمد بن مالك
تغمده الله برحمته وأسكنه غرف جنانه سألني
بعض الإخوان المنتمين لتلقف الآداب أن أتلو الكافية
الشافية بشرح يحفظ به المؤنس ويكون به الغنا مضمونا
وإليهما مأمونا فأجبت دعوته دون توقف وأنجزت
عدته دون تخلف واستوهبت من الله التمكين
من التلطف في حسن التصرف والتأمين من التعسف
والتكلف وأن يجعل ذلك مقتديا بخلوص النية
مقتضيا لحصول الأمنية إنه ولي كل خير كما يحب كل
الكافية الشافية
صنعم
قال محمد هو ابن مالك وقد نوى إفادة ما فيه اجتهد
الحمد لله الذي من يرده يوفق من وفقه يحمده
فبارك اسمه وعمت نعمه وعم حكمه وتمت حكمه
ثم على خير الهداة أحمدا منه صلاة تستمد أبدا
تعم آله وصحبه الألى بحظهم من جوده نالوا العلا
وتسعد الذي بها قد اعتنى سعادة منيلة أقصى المنى
فالنحو صلاح الألسنه والنفس إن تعدم
سناه في عمه (?) ـ بدا تكشاف حجب المعاني وجلوة المفهوم ذا إذعان
ومن يعن طالبه فهو حري بنيل كل أدب
وقد جمعت فيه كتبا جمة مفيدة تغني عن العدة والمهمة
وهذه أرجوزة مستوفية عن أكثر المصنفات مغنية
تكون للمستبين تبصرة وللذي انتهى تذكرة
فليكن الناظر فيها واثقا بكونه إذا يجاري سابقا
معظم الفن بها مضبوط والقول في أبوابها مبسوط
وكم

صور المخطوط

ان المغزل قد يضم ميمه ويفتح والكسر اشهر ويثلث في
المسعد لثوب مصبوغ بالجسا اي الزعفران ويثلث
ايضا المخدع وهو بيت صغير في صدر البيت الكبير
وروي ايضا التثليث في ميم مصحف

٥ مكملا ابواب ذا الكتاب

فالحمد لله على تكميله
وافضل الصلاة والسلام ، على لباب صفوة الانام

سابع رمضان المعظم سنة ثلاثين وثمانمائة
وصلى الله على سيدنا محمد

تم

هذا اخر ما حرره الامام ابن مالك من شرح كافيته في النحو
وكان الفراغ من نقلي له يوم الاربع المبارك الموافق اول الربيع
الثاني الذي هو من شهور سنة ١٣٣٠ ثلاثين وثلاثماة والف
بعد فترات كثيرة من حين الشروع فيه وكنت مشتغلا ولله الحمد
والمنة بنقل عدة كتب نافعة وانا الفقير الى الله تعالى المحتاج الى عفو
مولاي وسيدي الرؤف الرحيم مصطفى بن الحاج احمد الحكيم
الشافعي واني اتوسل بالجاه المعظم سيدنا محمد سيد المرسلين ان
يغفر لي ولوالدي ولاولادي ولكل من ينتمي الي من اهل بيتي
وغيرهم ولمشايخي ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
واسأل سيدي الكريم ان يمن علي بالاخلاص وان يوفقني لفعل
الخير انه الله جواد كريم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين اجمعين

تم

صور المخطوط

## باسمك اللهم

هذا كتاب «شرح الكافية الكبرى» لأوحد الفضلاء، تذكرة أبي عمرو وسيبويه والفراء، وحيد الدهر، فريد العصر، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجياني الطائي الشافعي النحوي صاحب التصانيف المفيدة، رحمه الله رحمة واسعة وغفر له ولنا ولسائر المسلمين أجمعين آمين[١].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

## وبه ثقتي

قال الشيخ الإمام العالم العلامة ترجمان الأدب ولسان العرب الفاضل، المتقن، البارع، أوحد الفضلاء جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الجياني؛ تغمده الله برحمته ونفع الله به، وأعاد من بركته- حامدًا، ومصليًا، ومثنيًا:-

سألني بعض الألباء[٢] المعتنين بحقائق الأنباء أن أتلو «الكافية الشافية» بشرح تخف به المئونة، وتحف به المعونة، ويكون به الغناء مضمونا، والعناء مأمونًا، فأجبت دعوته دون توقف، وأنجزت عدته دون تخلف، واستوهبت من الله التمكين من التلطف في حسن التصرف، والتأمين من التعسف[٣] والتكلف، وأن يجعل ذلك مفتتحًا بخلوص النية مختتمًا بحصول الأمنية؛ إنه واهب كل خير، وكافي كل ضير[٤].

## خطبة الكافية الشافية

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ مُحَمَّدٌ وَقَدْ　　نَوَى إِفَادَةً بِمَا فِيهِ اجْتَهَدْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مِنْ رِفْدِهِ[٥]　　تَوْفِيقُ مَنْ وَفَّقَهُ لِحَمْدِهِ
تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَمَّتْ كَلِمُهْ　　وَعَمَّ حُكْمُهُ، وَجَمَّتْ[٦] حِكَمُهْ

---

(١) المثبت من ط.
(٢) الألباء جمع لبيب، وهو العاقل. ينظر : القاموس (لبب).
(٣) التعسف: الميل والعدول عن الطريق القاموس : (عسف).
(٤) الضير : مصدر ضاره يضيره ويضوره إذا أضر به، والضير هو الضرر، ينظر: الوسيط (ضاره).
(٥) الرفد: العطاء، والصلة القاموس (رفد).
(٦) جمت: كثرت. الوسيط (جمم).

ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْهُدَاةِ أَحْمَدَا مِـنْـهُ صَـلاةٌ تُـسْـتَـدَامُ أَبَـدَا
تَـعُـم آلَـهُ، وَصَـحْـبَـهُ الألَـى بِحِفْظِهِمْ عُهُودَهُ نَالُوا الْعُلَى
وَتُسْعِدُ الَّذِى بِهَا قَدِ اعْتَنَى سَعَادَةً مُنِيلَةً أَقْصَى الْمُنَى
وَبَعْدُ: فَالنَّحْوُ صَلاحُ الألْسِنَهْ وَالنَّفْسُ إِنْ تُعْدَمْ سَنَاهُ فِى سِنَهْ
بِهِ انْكِشَافُ حُجُبِ الْمَعَانِى وَجِلْوَةُ الْمَفْهُومِ ذَا إِذْعَانِ
وَمَنْ يُعِنْ طَالِبَهُ بِسبَبِ فَـهْـوَ حَـرٍ بِـنَـيْـلِ كُـلِّ أَرَبِ
وَقَدْ جَمَعْتُ فِيهِ كُتُبًا جَمَّهْ مُفِيدَةً يُعْنَى بِهَا ذُو الْهِمَّهْ
وَهَـذِهِ أُرْجُـوزَةٌ مُـسْـتَـوْفِـيَـهْ عَنْ أَكْثَرِ الْمُصَنَّفَاتِ مُغْنِيَهْ
تَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبْصِرَهْ وَتُظْفِرُ الَّذِى انْتَهَى بِالتَّذْكِرَهْ
فَلْيَكُنِ النَّاظِرُ فِيهَا وَاثِقَا بِكَوْنِهِ إِذَا يُجَارَى سَابِقَا
فَمُعْظَمُ الْفَنِّ بِهَا مَضْبُوطُ وَالقَوْلُ فِى أَبْوَابِهَا مَبْسُوطُ
وَكَمْ بِهَا مِنْ شَاسِعٍ تَقَرَّبَا وَمِنْ عَوِيصٍ[1] انْجَلَى مُهَذَّبَا
فَمَنْ دَعَاهَا قَاصِدًا بِالْكَافِيهْ مُصَدَّقٌ، وَلَوْ يَزِيدُ الشَّافِيَهْ
فَاللَّهُ يُحْظِينَا[2] بِخَيْرِ سَعْى وَبِاجْتِنَاءِ ثَمَرَاتِ الْوَعْى
وَمُنْتَهَى أَبْيَاتِهَا أَلْفَانِ مَعْ مِئِينَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ تَبَعْ

## باب شرح الكلام وما يتألف منه

(ص)

قَوْلٌ مُفِيدٌ: طَلَبًا أَوْ خَبَرَا هُوَ الْكَلامُ كـ(اسْتَمِعْ وَسَتَرَى)

(ش) «الكلام» عند النحويين: [عبارة عن كل لفظ مفيد][3].

والمراد بـ«المفيد»: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه.

و«القول»: يطلق على الكلمة المفردة، وعلى المركبة بلا فائدة، وعلى المركب المفيد.

فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا، فلذلك لم نكتف فى حد الكلام بالقول، بل قيدناه بـ«مُفِيد»؛ ليخرج بذلك الكلمة المفردة نحو: «زَيْد» فإن الاقتصار عليها لا يفيد.

---

(١) العويص: الأمر الصعب، والعويص من الشعر: ما يصعب استخراج معناه – القاموس (عوص).
(٢) يحظينا: من الحظوة، وهى المكانة، والحظ من الرزق. الوسيط (حظى).
(٣) فى أ: عبارة عن كلام مفيد.

ويخرج بذلك -أيضًا-: الكلمة المضافة نحو: «غُلامُكَ» فإن الاقتصار عليها لا يفيد.

ويخرج بذلك -أيضًا-: الموصول وصلته نحو: «الَّذِى ضَرَبْتَه» فإن الاقتصار عليه لا يفيد.

ويخرج بذلك -أيضًا-: المركب الذى لا يجهل أحد معناه نحو: «السَّمَاءُ فَوْقَ الأرْض» فإنه لا يفيد؛ فلا يعده النحويون كلامًا.

وكان فى الاقتصار على «مُفِيد» كفاية، لكن ذكر الطلب والخبر ليعلم أن المستفاد منه على ضربين:

أحدهما: طلب كالمستفاد من قولنا: «اسْتَمِع».

والثانى: خبر كالمستفاد من قولنا: «سترى».

فـ«اسْتَمِع» كلام مركب من كلمتين:

إحداهما: ملفوظ بها وهى «اسْتَمِع».

والثانية: منوية وهى ضمير المخاطب المؤكد بـ«أنت» حين تقصد توكيده.

و«سَتَرَى» كلام مركب من ثلاث كلمات:

إحداها: السين وهى بمعنى «سوف» فى تخليص الاستقبال.

والثانية: «تَرَى» وهى فعل مضارع.

والثالثة: ضمير المخاطب المؤكد بـ«أَنْتَ» حين تقصد توكيده.

(ص)

وَهْوَ مِنِ اسْمَيْنِ كـ(زَيْدٌ ذَاهِبُ) وَاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْو (فَازَ التَّائِبُ)

(ش) وهو راجع إلى الكلام المحدود فى البيت المتقدم.

أى: تركيب الكلام إما: من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد «ذَاهِبٌ» إلى «زَيْدٌ» فى قولنا: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ».

وإما من اسم وفعل مسند هو إلى الاسم؛ كإسناد «فَازَ» إلى «التَّائِبُ» فى قولنا: «فَازَ التَّائِبُ».

فـ«زَيْدٌ ذَاهِبٌ» وشبهه جملة اسمية لتصديرها باسم. و«فَازَ التَّائِبُ» وشبهه جملة فعلية لتصديرها بفعل.

(ص)

كِلا الْمِثَالَيْنِ يُسَمَّى جُمْلَهْ وَفِيهِمَا الْحَرْفُ يَكُونُ فَضْلَهْ

(ش) المثالان هما: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ»، و«فَازَ التَّائِبُ». و«فِيهِمَا» أى: قد يضم الحرف إلى كل واحدة من الجملة الاسمية والجملة الفعلية فيكون فيهما فضلة؛ أى: صالحًا للسقوط.

بخلاف ما لا يصلح للسقوط فإنه عمدة.

والحاصل: أن الكلام لا يستغنى عن إسناد.

والإسناد لا يتأتى بدون مسند، ومسند إليه.

فالاسم يكون مسندًا، ومسندًا إليه؛ فلذلك صح أن يتألف كلام من اسمين دون فعل ولا حرف. والفعل يسند، ولا يسند إليه. والحرف لا يسند، ولا يسند إليه.

(ص)

نَحْو (أَسَاهٍ أَنْتَ أَمْ ذَكَرْتَا) وَ(لا تَجُرْ) وَ (إِنْ تَجُدْ شُكِرْتَا)

(ش) هذا البيت مبين؛ لانضمام الحرف إلى كل واحدةمن الجملتين، وأنه لا يكون إلا فضلة.

فـ«أَسَاهٍ أَنْتَ» أصله: «سَاهٍ أَنْتَ» فضمت الهمزة لحاجة المتكلم إلى معناها؛ وهو الاستفهام. وكذلك أصل «أَمْ ذَكَرْتَ»: «ذَكَرْتَ» ثم جيء بـ«أَمْ» للعطف على الجملة الأولى؛ فلو حذفت الهمزة و«أَمْ» لم يخلُ ذلك بكون الكلام تامًا.

وكذلك لو حذفت «لا» من «لا تَجُرْ»، و«إِنْ» من «إِنْ تَجُدْ شكِرْتَ» لبقى «تَجُورُ» وهو فعل مسند إلى ضمير المخاطب المنوى.

و«تَجُدْ» وهو أيضًا فعل وفاعل منوى، و«شُكِرْتَ» وهو فعل ومفعول قام مقام الفاعل.

(ص)

وَاسْمًا بِجَرٍّ سِمْ، وَصَرْفٍ، وَنِدَا وَجَعْلِهِ مُعَرَّفًا، أَوْ مُسْنَدَا

(ش) أى: اجعل سمة الاسم قبوله لعامل الجر، وللصرف، وللنداء الذى لا يشتبه بما ليس نداء.

وكان ذكر الجر أولى من ذكر حرف الجر؛ لأن الجر - مطلقا- يتناول الجر بالإضافة، والجر بحرف الجر.

والصرف أولى من التنوين؛ لأن التنوين يتناول: تنوين الصرف، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين التعويض، وتنوين الترنم.

نحو: «رَجُلٍ» و«صَهٍ» و«مُسْلِمَاتٍ» و«حِينَئِذٍ». و [من الرجز]

يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـن[1]

وهذا الخامس وهو تنوين الترنم لا يختص بالاسم، بل الذى يختص به ما سواه، وهو المعبر عنه بـ«الصَّرْف»؛ فكان ذكر الصرف أولى من ذكر التنوين.

واعتبار الاسم بالنداء ينبغى أن يكون بغير «يَا» من حروفه؛ كـ«أَيَا» و«هَيَا» و«أَى» فإنها لا تدخل إلا على الاسم، ولا ينبه بها إلا منادى مذكور.

بخلاف «يَا» فإنها قد ينبه بها غير مذكور فيليها فعل نحو: «يا حبذا»

وحرف نحو: «يَا لَيْتَنَا»: [من الرجز]

يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا [2]

وقبول اللفظ لأن يجعل معرفًا من علامات الاسمية؛ كقولك فى «غُلام»: «الْغُلام» و«غُلامك».

وهذه العبارة أولى من أن تذكر الألف واللام؛ لأن الألف واللام قد يكونان بمعنى «الذى» فيدخلان على الفعل المضارع كقول الشاعر: [من البسيط]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ　　وَلا الأصِيلِ، وَلا ذِى الرَّأْى وَالجَدَلِ[3]

---

(١) الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه ص ١٨١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٤، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٣٣، وشرح المفصل ٧/ ١٢٣، ٢/ ٩٠، والكتاب ٢/ ٣٧٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٢، وللعجاج فى ملحق ديوانه ٢/ ٣١٠، وتهذيب اللغة ١/ ١٠٦، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦، والإنصاف ١/ ٢٢٢، والجنى الدانى ص٤٤٦، ٤٧٠، والخصائص ٢/ ٩٦، والدرر ٢/ ١٥٩، ورصف المبانى ص٢٩/ ٢٤٩، ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٦، ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، وشرح الأشمونى ١/ ١٣٣، ٢/ ٤٥٨، وشرح المفصل ٢/ ١٢، ٣/ ١١٨، ١٢٠، ٨/ ٨٧، ٩/ ٣٣، واللامات ص ١٣٥، ولسان العرب (روى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٣٠، والمقتضب ٣/ ٧١، ومغنى اللبيب ١/ ١٥١، ٢/ ٦٩٩، وهمع الهوامع ١/ ١٣٢، وتاج العروس (الياء).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (أبى)، (يدى)، وجمهرة اللغة ص١٣٠٧، والجنى الدانى ص ٣٥٦، وجواهر الأدب ص٢٨٩، وخزانة الأدب ٧/ ٤٧٧، ٤٩٨، والدرر ١/ ١١٠، وشرح عمدة الحافظ ص٨٠٤، وشرح المفصل ٤/ ١٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٣٩، وتاج العروس (يدى).

(٣) البيت للفرزدق فى الإنصاف ٢/ ٥٢١، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وخزانة الأدب ١/ ٣٢، =

وجعله معرفًا يتناول تعريف الإضافة والتعريف بحرف التعريف سواء قيل: إنه اللام وحدها على ما ذهب إليه سيبويه[١]. أو: إنه الألف واللام معًا على ما ذهب إليه الخليل[٢]. ويتناول ذلك -أيضًا- التعريف بالألف والميم وهى لغة أهل اليمن.

وقد تكلم بها الرسول- صلى الله عليه وسلم- إذ قال: «لَيْسَ مِنَ امبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»[٣].

= والدرر ١/ ٢٧٤، وشرح التصريح ١/ ٣٨، ١٤٢، وشرح شذور الذهب ص٢١، ولسان العرب (أمس)، (لوم)، والمقاصد النحوية ١/ ١١١، وتاج العروس (لوم)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٠، وتخليص الشواهد ص١٥٤، والجنى الدانى ص٢٠٢، ورصف المبانى ص٧٥ ١٤٨، وشرح الأشمونى ١/ ٧١، وشرح ابن عقيل ص٨٥، وشرح عمدة الحافظ ص٩٩، والمقرب ١/ ٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٨٥، وتهذيب اللغة ٣/ ١١٩، ١٥/ ٤٦٢ .

(١) هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر إمام البصريين، أبو بشر، الملقب سيبويه. هو إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، لزم الخليل بن أحمد، وفَاقَهُ، كان علامة حسن التصنيف، واشتهر بأنه كان نظيفا جميلا، وكان فى لسانه حبسة، وقلمه أبلغ من لسانه. ألف «كتاب سيبويه» فى النحو، قالوا: لم يُصْنَع مثله، قبله ولا بعده. ولم يصنف غيره. مات سنة ثمانين ومائة ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٢٩-٢٣٠)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥٤)، البداية والنهاية (١٠/ ١٧٦)، الأعلام (٥/ ٨١).

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، الفراهيدى، البصرى، أبو عبد الرحمن، صاحب العربية والعروض، ومن أوائل أئمة اللغة والأدب، وهو أستاذ سيبويه كان من الزهاد فى الدنيا، المنقطعين إلى العلم، وكان آية فى الذكاء، وكان يحج سنة ويغزو سنة.

قيل: هو أول من جمع حروف المعجم فى بيت واحد هو:

صِفْ خَلْق خَوْد كمثل الشمس إذْ بزعت
يحظى الضجيع بها نجلاءُ معطارُ

ومن كلامه: ثلاثة تنسينى المصائب: مر الليالى، والمرأة الحسناء، ومحادثات الرجال.

من تصانيفه: العين، الجمل، العروض، الإيقاع، وغيرها.

توفى - رحمه الله - سنة خمس وسبعين ومائة، وقيل سنة سبعين ومائة. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٥٧-٥٦٠)، وفيات الأعيان (١/ ١٧٢)، إنباه الرواة (١/ ٣٤١)، الأعلام (٢/ ٣١٤).

(٣) رواه أحمد فى مسنده (٥/ ٤٣٤) ومن طريقه الطبرانى فى الكبير (١٩/ ١٧٢) (٣٨٧)، ورواه البيهقى فى سننه (٤/ ٢٤٢) كلهم من طريق عبد الرازق قال أخبرنا معمر عن الزهرى عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء - عن كعب بن عاصم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكر الحديث باللفظ المذكور.

ورواه الحميدى فى مسنده (٨٦٤) ومن طريقه الطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢/ ٦٣) قال حدثنا سفيان قال: سمعت الزهرى يقول أخبرنى صفوان بن عبد الله فذكره بإسناده بلفظ: «ليس من البر الصيام فى السفر». =

يريد: «ليس من البر الصيام فى السفر». ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

ذَاكَ خَلِيلِى، وَذُو يُوَاصِلُنِى يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَه[1]

ومن علامات الاسم المحتاج إليها كثيرًا قبوله لأن يجعل سندًا.

أى: لأن يسند إليه اسم آخر، أو فعل.

فبذلك عرفت اسمية «أنا» و«التاء» فى نحو: «أَنَا فَعَلْتُ».

فـ«فَعَلَ» مسند إلى التاء؛ لأنها عبارة عن الفاعل.

و«فَعَلَ» والتاء جملة مسندة إلى «أَنَا»؛ فثبت كونه اسمًا.

(ص)

لِلْفِعْلِ تَا الْفَاعِلِ، أَوْ يَاهُ عَلَمْ وَ (قَدْ) وتَا التَّأْنِيثِ سَاكِنًا وَ(لَمْ)

= قال سفيان: فذكر لى أن الزهرى كان يقول: ولم أسمع أنا منه (ليس من امبر امصيام فى امسفر).

قال الألبانى فى إرواء الغليل (٤/٥٨): وهذه الزيادة من سفيان شاذة - بل منكرة تفرد بها شيخ الطحاوى محمد بن أبى النعمان السقطى وهو شيخ مجهول كما قال أبو حاتم وتبعه الذهبى فى «الميزان» ثم الحافظ فى اللسان.

قلت: وهم الألبانى -رحمه الله- فى قوله تفرد بها شيخ الطحاوى ، فإن الرواية ثابتة فى مسند الحميدى المطبوع فلا دخل لشيخ الطحاوى فيها ولا تعل به بل هى صحيحة الإسناد رواها الحميدى وهو ثقة حافظ روى له الشيخان وغيرهما.

والحديث رواه الطيالسى فى «مسنده» (٩١١ - منحة) وأحمد (٥/ ٤٣٤)، والنسائى ٤/ ١٧٤ كتاب الصيام، باب: ما يكره من الصيام فى السفر، وابن ماجة ١/ ٥٣٢ كتاب الصيام، باب: ما جاء فى الإفطار فى السفر حديث ١٦٦٤ والدارمى ١٧١٧، ١٧١٨، وابن خزيمة فى صحيحه ٢٠١٦ والبيهقى فى ٤/ ٢٤٢ والطبرانى فى الكبير (١٩/ ١٧١-١٧٢) (٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩) من طرق عن الزهرى بإسناده بلفظ «ليس من البر الصيام فى السفر».

(فائدة) قال الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير (٢/ ٣٩٣): هذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميمًا، ويحتمل أن يكون النبى ﷺ خاطب بها هذا الأشعرى كذلك لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعرى هذا نطق بها على ما ألف من لغته فحملها عنه الراوى عنه، وأداها باللفظ الذى سمعها به وهذا الثانى أوجه عندى - والله أعلم.

والحديث رواه البخارى وغيره من حديث جابر باللفظ الثانى «ليس من البر الصيام فى السفر».

(١) البيت لبجير بن غنمة فى الدرر ١/ ٤٤٦، وشرح شواهد الشافية ص٤٥١، ٤٥٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٥٩، ولسان العرب (خندم)، (سلم)، (ذو)، والمؤتلف والمختلف ص٥٩، والمقاصد النحويّة ١/ ٤٦٤، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص١٤٣، والجنى الدانى ص١٤٠، وشرح الأشمونى ١/ ٧٢، وشرح عمدة الحافظ ص١٢١، وشرح قطر الندى ص١١٤، وشرح المفصل ٩/ ١٧، ٢٠، ولسان العرب (أمم)، ومغنى اللبيب ١/ ٤٨، وهمع الهوامع ١/ ٧٩ .

(ش) تاء الفاعل هى المضمومة فى نحو: «فَعَلْتُ»
والمفتوحة فى نحو: «فَعَلْتَ»
والمكسورة فى نحو: «فَعَلْتِ»

وهى علامة تخص الموضوع للمضى، ولو كان مستقبل المعنى نحو: «إِنْ قُمْتَ قُمْتُ».

وتقييد هذه التاء بإضافتها إلى الفاعل أولى من تقييدها بالإضافة إلى المتكلم، أو المخاطب؛ لأن الفاعل يعمهما. وذكره مانع من دخول تاء الخطاب اللاحقة فى «أَنْتَ» و«أَنْتِ» فإنها حرف، وقد اتصل باسم.

فلو قيل بدل تاء الفاعل: تاء الخطاب أو المخاطب، لدخلت تاء «أَنْتَ» و«أَنْتِ» للزم كون ما اتصلت به فعلا.

وتقييد ياء المؤنثة بإضافتها إلى الهاء العائدة إلى الفاعل أولى من تقييدها بالإضافة إلى الضمير؛ لأن ياء الضمير تعم ياء المتكلم وياء المؤنثة.

بخلاف ياء الفاعل فإنها لا تقع على غير ياء المؤنثة.

ويشترك فى لحاقها الفعل المضارع، وفعل الأمر فى نحو: «تَفْعَلِينَ» و«افْعَلِى».

ويشترك فى لحاق «قد» الماضى والمضارع، إلا أنها مع الماضى لتقريبه من الحال، ومع المضارع لتقليل معناه؛ كقولك: «قَدْ يُعْطِى الْبَخِيلُ»، و«قَدْ يَمْنَعُ الكَرِيمُ». وتاء التأنيث الساكنة مثل تاء الفاعل فى الاختصاص بالموضوع للمضى.

وقد انفردت بلحاقها «نِعْمَ» و«بِئْسَ»؛ كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها «تَبَارَكَ».

واحترز بتقييدها بالسكون من تاء التأنيث اللاحقة الأسماء و«لا» و«رُبَّ» و«ثُمَّ».

فإن اللاحقة الأسماء المتمكنة متحركة بحركة الإعراب كـ«مُسْلِمَة»، واللاحقة «لا» و«رُبَّ» و«ثُمَّ» مفتوحة، وقد تسكن مع «رُبَّ» و«ثُمَّ».

وأما «لَمْ» فعلامة مختصة بالمضارع، وتشاركها فى الاختصاص به «لَنْ» و«كَى» وحرفا التنفيس وهما «السين»، و«سَوْف» فأغنى ذكر «لَمْ» عنهن.

(ص)

مُضَارِعًا سِم الَّذِى «لَمْ» أَتْبَعَا  وَمَاضِيًا مَا يَقْبَلُ التَّا كـ«دَعَا»
وَمَيِّزَنْ بِاليَاءِ- إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ  بِنُونِ رَفْعٍ- فِعْلَ أَمْرٍ نَحْوُ: (صِلْ)

(ش) الذى يصحب «لَمْ» من الأفعال هو ما أوله همزة المتكلم أو إحدى أخواتها المجموعة فى «نَأْتِى»؛ نحو: «أَفعَل» و«نَفْعَل» و«تَفْعَل» و«يَفْعَل»

ولا يغنى عن قولنا: ما أوله همزة المتكلم أو إحدى أخواتها أن يقال: ما أوله أحد حروف «نَأْتِى»؛ لأن أحد هذه الحروف قد يكون أول غير المضارع؛ نحو: «أَكْرَمَ» و«تَعَلَّمَ» و«نَرْجَسَ الدَّوَاءَ»: إذا جعل فيه نرجسًا، و«يَرْنَأَ الشَّيْبَ»: إذا خضبه باليرناء، وهو: الحناء.

فإذا قيل: ما أوله همزة المتكلم، أو إحدى أخواتها - أُمن ذلك.

وتمييز المضارع بـ«لَمْ» مغن عن علاماته الأخر، وإن تساوت فى الاختصاص به.

ومن علاماته -أيضًا- دخول اللام أو «لا» الطلبيتين عليه؛ نحو: «لَتُعْنَ بِحَاجَتِى»، و«لا تَكْسَل».

ومن علاماته -أيضًا- قبول ياء المخاطبة موصولة بنون الرفع؛ نحو: «تَفْعَلِينَ».

وسمى مضارعًا؛ لأن المضارعة: المشابهة، وقد شابه الاسم فى أشياء منها: قبول اللام المؤكدة بعد «إِنَّ»؛ نحو «إِنَّكَ لَمُحْسِنٌ» و«إِنَّكَ لَتُحْسِنُ».

ومنها: الاختصاص بعد الإبهام، فإنك إذا قلت: «يُصَلِّى زَيْدٌ» كان مبهمًا لاحتمال الحال، والاستقبال.

فإذا قلت: «الآنَ» أو «غَدًا» ثبت الاختصاص، وارتفع الإبهام، فكان فى ذلك بمنزلة الاسم، فإنه مبهم فى تنكيره، مختص فى تعريفه.

وتمييز الفعل الموضوع للمضى بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة أولى من تمييزه: بأن يحسن معه «أَمْس»؛ لأن من الموضوع للمضى ما لا يحسن معه «أَمْس» «عَسَى» و«إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ».

وقد يعرض لغيره أن تحسن معه «أَمْس» نحو: «لَمْ يَفْعلْ زيْدٌ»، و«لَو يَفْعَلُ زَيْدٌ فَعَلْتُ».

ولحاق إحدى التاءين ليس كذلك؛ فإنه لا يشارك الموضوع للمضى فيه غيره.

ولا يمتنع منه فعل ماض إلا «أَفْعَلَ» فى التعجب، وفى فعليته خلاف.

والصحيح أنه فعل بدلالة اتصاله بنون الوقاية على سبيل اللزوم نحو: «مَا أكرَمَنى»؛ لأن لحاق هذه النون على سبيل الجواز يشترك فيه أسماء كـ«لَدُنِى» و«لَدُنِّى».

وحروف نحو: «لَعَلِّى» و«لَعَلَّنِى». وأما لحاقها على سبيل اللزوم فمخصوص بالأفعال. فبهذا، وبما تقدم من العلامات يكمل تمييز الفعل المضارع والفعل الماضى.

وأما فعل الأمر: فيتميز بلحاق ياء المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع؛ كقولك فى «صَلِّ»: «صَلِّى».

وقد تقدم أن لحاقها متصلة بنون الرفع من علامات المضارع؛ نحو: «تَفْعَلِين».

وبلحاق هذه الياء وأخواتها من ضمائر الرفع المتصلة البارزة يتميز ما يدل على الأمر وهو فعل كـ«أَدْرِك» مما يدل على الأمر وليس فعلا كـ«دَرَاكِ».

كما أن لحاق إحدى التاءين يميز ما يدل على حدث فى زمان ماض، وهو فعل كـ«بَعُدَ» مما يدل على ذلك وليس بفعل كـ«هَيْهَاتَ».

ومن علامات فعل الأمر جواز توكيده بالنون- مطلقًا- فإن المضارع يؤكد بها مقيدًا بسبب كوقوعه مثبتًا بعد قسم، واقترانه بما يقتضى طلبًا.

وأما الأمر فيؤكد بها دون تقييد.

(ص)

وَمَا اقْتَضَى أَمْرًا وَلَيْسَ يَقْبَلُ ذِى الْيَاء فَهْوَ اسْمٌ كـ( صَهْ يَا رَجُلُ)

وَالْحَرْفُ مَا مِنَ الْعَلامَاتِ خَلا كـ(هَلْ) وَ (بَلْ) وَ (إِنْ) وَ (لَيْتَ) وَ (إِلَى)

(ش) ما اقتضى أمرًا، وليس قابلا لياء المخاطبة، ولا لنون التوكيد فذلك دليل على انتفاء فعليته، وثبوت اسميته؛ نحو: «صَهْ» و«نَزَالِ» و ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

بمعنى: اسكت، وانزل، واضربوا الرقاب.

فهذا منتهى القول فى امتياز الاسم من الفعل.

فلم يبق إلا تمييز الحرف، وهو يميز بخلوه من علامات الاسم والفعل.

وأشرت فى التمثيل إلى أصناف الحرف.

فمنها: غير عامل، ولا مُتْبع كـ«هَلْ»

ومنها: متبع غير عامل كـ«بَلْ»؛ فإنها تشرك الثانى فى إعراب ما قبلها نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو».

ومنها: ما هو عامل فى الاسم عمل الفعل كـ«لَيْتَ» ، وعملا غير عمل الفعل كـ«إِلَى».

ومنها: ما هو عامل فى الفعل كـ«إِنْ». فلذلك مثل بهذه الأحرف دون غيرها.

# باب الإعراب والبناء وما يتعلق بذلك

(ص)

مِنَ الثَّلاثِ مُعْرَبٌ وَمِنْهَا صِنْفٌ هُوَ الْمَبْنِى فَابْحَثْ عَنْهَا
فَالْمُعْرَبُ اسْمٌ لا يُضَاهِى الْحَرْفَا وَفِعْلٌ امْتَازَ بِـ(لَمْ) كـ(يَخْفَى)
مَا لَمْ يُبَاشِرْ نُونَ تَوْكِيدٍ، وَلا نُونَ إِنَاثٍ كـ( يَسِرْنَ الْخَوْزَلَى)

(ش) «من الثلاث» أى: من الكلمات الثلاث معرب، ومنها مبنى.

فالمعرب: اسم لا يضاهى الحرف؛ أى: لا يشابهه، وسيأتى بيان وجوه شبه الحرف المانعة من الإعراب الموجبة للبناء.

وقولى:

... ... ... وَفِعْلٌ امْتَازَ بِـ«لَمْ»

أى: أحد نوعى المعرب اسم سالم من شبه الحرف، وثانيهما الفعل الذى يصلح أن تدخل عليه «لَمْ» وهو المضارع؛ لقولى فى الباب الأول:

مُضَارِعًا سِمِ الَّذِى «لَمْ» أَتْبِعَا

وقولى:

مَا لَمْ يُبَاشِرْ نُونَ توكِيدٍ . . .

أى: استحقاق المضارع للإعراب مشروط بألا يباشر نون توكيد؛ فإنه يبنى معها على الفتح، ولا نون إناث؛ فإنه يبنى معها على السكون.

ولتأكيد الفعل بالنون باب يبين فيه -إن شاء الله تعالى- ما يحتاج إليه.

وفى ذكر المباشرة إشعار بأن المؤكد بالنون لا يبنى -مطلقًا- بل إذا باشر آخره نون التوكيد؛ نحو: «هَلْ تَفْعَلُنَّ».

فإن لم يباشرها فهو معرب تقديرًا؛ نحو: «هَلْ تَفْعَلانِّ»؛ لأن سبب البناء هو تركيب الفعل مع النون، وتنزله منها منزلة الصدر من العجز فى [نحو] «بَعْلَبَكَّ».

فإذا حال بينهما ألف الضمير، أو واوه، أو ياؤه لم يبق تركيب؛ لأن ثلاثة أشياء لا تجعل شيئًا واحدًا.

ولذلك اعتبروا التركيب فى: «لَقِيتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ» لا فى: «لَقِيتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ

نَحْرَةً»[١].

وإذا ثبت أن «تَفْعَلانِّ» وأخواته[٢] بواق على الإعراب -فليعلم أن أصل «تَفْعَلانِّ»: «تَفْعَلانِنِّ»، فاستثقل توالى الأمثال؛ فحذفت نون الرفع.

وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكدة كلمة قائمة مقام تكرير الفعل، وحذف جزء أسهل من حذف ما ليس جزءًا.

ولأن المؤكدة تدل أبدًا على معنى، ونون الرفع لا تدل- فى الغالب- على معنى، وبقاء ما يدل أبدًا أولى من بقاء ما يدل فى بعض الأحوال.

وإنما بنى المتصل بنون الإناث كـ«يَسِرْنَ» حملا على الماضى المتصل بها؛ لأنهما مستويان فى أصالة السكون، وعروض حركة البناء فى الماضى، وحركة الإعراب فى المضارع. وقد روجع الأصل بالنون فى الماضى، فروجع الأصل بها فى المضارع.

و«الخوزلى»: مشية عجب وتبختر[٣].

(ص)

رَفْعًا وَنَصْبًا أُعْرِبَ النَّوْعَانِ ... وَالْجَرُّ مَا لِلِاسْمِ فِيهِ ثَانِ

وَالْجَزْمُ لِلْفِعْلِ، وَكُلٌّ مُجْتَلَبْ ... بِعَامِلٍ يَأْتِى بِهِ فَهْوَ السَّبَبْ

فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ بِفَتْحِ ... وَاجْرُرْ بِكَسْرٍ كـ(ابْغِ نَيْلَ الرِّبْحِ)

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَنَائِبًا يَرِدْ ... غَيْرَ الَّذِى ذَكَرْتُهُ فَلا تَزِدْ

(ش) النوعان هنا [هما][٤]: الاسم السالم من شبه الحرف، والفعل المضارع، وهما فى الرفع والنصب مشتركان.

والجر مخصوص بالاسم فلا حظ للفعل فيه؛ لامتناع دخول عامله عليه.

والجزم مخصوص بالفعل فلا حظ للاسم فيه؛ لامتناع دخول عامله عليه.

... وَكُلٌّ مُجْتَلَبْ ... بِعَامِلٍ يَأْتِى بِهِ ...

أى: كل واحد من وجوه الإعراب الأربعة له عامل يجىء به، ويتغير بتغيره؛ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ» و«رَأَيْتُ زَيْدًا» و«مَرَرْت بِزَيْدٍ».

(١) لقيه حجرةً بحرةً نحرةً، ويضم الكل، أى بلا حجاب وأبرز له الأمر صِحارا: جاهره به جهارًا ينظر: القاموس (صحر).

(٢) فى ط: وأخويه.

(٣) ينظر: الوسيط (خزل).

(٤) سقط فى أ.

فكل واحد من «جَاءَ» و«رَأَيْتُ» و«الباء»: عامل جلب من الإعراب غير ما جلبه الآخر.

وكذا إعراب الفعل؛ نحو: «أَقُومُ» و«لَنْ أَقُومَ» و«لَمْ أَقُمْ».

فـ«أَقُومُ» مرفوع لتجرده من ناصب وجازم، و«أَقُومَ» منصوب بـ«لَنْ»، و«أَقُمْ» مجزوم بـ«لَمْ».

ونبه على الأصل، والنائب فى كل واحد من وجوه الإعراب؛ فالضمة فى الرفع أصل، وتنوب عنها: الواو والألف والنون.

والفتحة فى النصب أصل، وتنوب عنها: الألف، والياء، والكسرة، وحذف النون.

والكسرة فى الجر أصل، وتنوب عنها: الياء، والفتحة.

والسكون فى الجزم أصل، وينوب عنه الحذف. وسيأتى ذلك مفصلا، إن شاء الله تعالى.

(ص)

وَجُرَّ بِالْفَتْحِ الَّذِى لا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ تُصَدَّرْهُ بِـ (أَلْ) وَلَمْ تُضِفْ

(ش) ما لا ينصرف: هو الاسم الذى لا ينون؛ لكونه ذا سببين كـ«أَحْمَد» و«إِبْرَاهِيم» و«طَلْحَة» و«عُمَر» و«رضوان» و«بَعْلَبَكَّ» و«أَحْمَر» و«سَكْرَان» و«ثُلاث».

أو سبب يقوم مقام سببين كـ«زُلْفَى»[1] و«صَحْرَاء» و«دَرَاهِم» و«دَنَانِير».

وسيأتى تفصيل ذلك فى بابه.

فهذا النوع يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة كقوله -تعالى-: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]. فإن أضيف، أو دخلت عليه الألف واللام- التحق بالمنصرف فى الجر بالكسرة.

وسواء كانت الألف واللام للتعريف كما فى قوله -تعالى-: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤]

أو زائدة كالداخلة على «يَزِيدَ» فى قوله: [من الطويل]

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلافَةِ كَاهِلُهْ [2]

---

(١) زلفى: قربى ومنزلة. الوسيط (زلف).

(٢) البيت لابن ميّادة فى ديوانه ص١٩٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٦، والدرر ١/ ٨٧، وسرّ صناعة =

أو موصولة كالداخلة على «يَقْظَانَ» فى قوله: [من الطويل]

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَا تَهْوَاهُ ذِكْرَ العَوَاقِبِ[1]

فلذلك قيل: بـ«ألْ»، ولم يقل بحرف التعريف.

ومن العرب من يجعل مكان اللام الميم، ويعامل ما تدخل عليه معاملة ما دخلت عليه اللام؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

أَئِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا تَبِيتُ بِلَيْلِ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا[2]

أراد: (بليل الأرمد) فجره بالكسرة، وإن كان لا ينصرف؛ لما ذكرت لك.

(ص)

(ذُو) الْمُعْرَبُ ارْفَعْهُ بِوَاوٍ وَالأَلِفْ لِنَصْبِهِ، وَجَرُّهُ بِالْيَا عُرِفْ
كَذَا (فَمْ) إِنْ دُونَ مِيمٍ وُصِلا بِغَيْرِ يَا النَّفْسِ مُضَافًا فَاقْبَلا
وَهَكَذَا (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) (هَنُ) أَوْ أَجْرِهِ كَالْيَدِ فَهْوَ أَحْسَنُ
وَفِى (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

(ش) قيد «ذُو» بـ«الْمُعْرَب»؛ احترازًا من «ذُو» بمعنى «الَّذِى» فإنه مبنى.

وبعض طيئ تعربه فيكون مقصودًا.

وقدم ذكره على ذكر أخواته؛ لأن الإعراب لا يفارقه وسائر أخواته قد تفرد فتعرب بالحركات.

ولا يكون «فَم» مثله فى الإعراب بالحروف، ولزوم الإضافة إلا دون ميم.

وشرط فى الإضافة المصححة لذلك أن يكون المضاف إليه غير ياء النفس؛ فإن المضاف إلى ياء النفس لا يظهر إعرابه إلا أن يكون مثنى أو مجموعًا على حده فى غير رفع.

= الإعراب ٢/ ٤٥١، وشرح شواهد الشافية ص ١٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٦٤، ولسان العرب (زيد)، والمقاصد النحويّة ١/ ٢١٨، ٥٠٩، ولجرير فى لسان العرب (وسع)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٣٢٢، والأشباه والنظائر ١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦، والإنصاف ١/ ٣١٧، وأوضح المسالك ١/ ٧٣، وخزانة الأدب ٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢، وشرح الأشمونى ١/ ٨٥، وشرح التصريح ١/ ١٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٦، وشرح قطر الندى ص٥٣، ومغنى اللبيب ١/ ٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٤ .

(١) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية ١/ ٢١٥ .

(٢) البيت لبعض الطائيين فى المقاصد النحويّة ١/ ٢٢٢، وبلا نسبة فى الدرر ١/ ٨٨، وشرح الأشمونى ١/ ٤٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٤ .

ثم قُلتُ:

وَهَكَذَا «أَبٌ» «أَخٌ» «حَمٌ» «هَنُ»

أى: يشترط فى هذه الأربعة أن تضاف إلى غير ياء النفس إذا أعربت بالحروف.

ثم قلتُ:

... ... ... أَوْ أَجْرِهِ كَالْيَدِ ...

أى: أجر ال «هَنُ» مجرى «يَد» فى لزوم النقص، والإعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجرى هذه الأسماء فى الإعراب بالحروف.

ثم بينت أن هذا الذى هو فى «هَن» أحسن نادر فى «أَبِ» و«أَخِ» و«حَم».

ومن مجيء ذلك فى «هَن» قول النبى- صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَن أَبِيهِ، وَلا تَكْنُوا»(١). ولم يقل: بهنى أبيه.

ومن مجيء ذلك فى غير الهن وهو نادر قول الراجز: [من الرجز]

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِى فِى الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ(٢)

ثم بينت أن القصر فى هذه الثلاثة أشهر من النقص؛ ومنه قول الراجز: [من الرجز]

إِنَّ أَبَاهَا، وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِى الْمَجْدِ غَايَتَاهَا (٣)

---

(١) رواه النسائى فى الكبرى (٥/ ٢٧٢) كتاب السير، باب: إعضاض من تعزى بعزاء الجاهلية، حديث (٨٨٦٤) والبخارى فى «الأدب المفرد» (٩٦٣) وابن حبان (٧/ ٤٢٤) (٣١٥٣) وأحمد فى مسنده (٥/ ١٣٦) - والبغوى فى شرح السنة (٣٤٣٥) من طرق عن الحسن عن عتى بن ضمرة السعدى عن أبى بن كعب به مرفوعًا.

ورواه النسائى فى الكبرى ٦/ ٢٤٢ كتاب عمل اليوم والليلة، باب عزاء الجاهلية حديث (١٠٨١٠) من طريق أشعث عن الحسن عن أبى بن كعب مرفوعًا بلفظ «إذا اعتزى أحدكم بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا» ورواه فى (١٠٨١١) من طريق يحيى عن الحسن عن عتى عن أبى بلفظ «من سمعتموه يدعو بدعوى الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا».

ورواه فى (١٠٨١٢) بلفظ : «من رأيتموه يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه ولا تكنوا».

وانظر تخريج الحديث فى الصحيحة للألبانى رقم (٢٦٩).

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص١٨٢، والدرر ١/ ١٠٦، وشرح التصريح ١/ ٦٤، والمقاصد النحوية ١/ ١٢٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٤٤، وتخليص الشواهد ص٥٧، وشرح الأشمونى ١/ ٢٩، وشرح ابن عقيل ص٣٢، وهمع الهوامع ١/ ٣٩ .

(٣) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص١٦٨، وله أو لأبى النجم فى الدرر ١/ ١٠٦، وشرح التصريح ١/ ٦٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٢٧، والمقاصد النحويَّة ١/ ١٣٣، ٣/ ٦٣٦، وله أو لرجل من بنى الحارث فى خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٤٦، والإنصاف ص١٨، وأوضح المسالك ١/ ٤٦، وتخليص الشواهد ص٥٨، وخزانة =

# إعراب المثنى والمجموع على حده وما يتعلق بذلك

(ص)

مُثَنًّى اوْ شَبِيهَهُ ارْفَعْ بِالأَلِفْ وَغَيْرُ رَفْعٍ فِيهِمَا بِالْيَا أُلِفْ
كَ(ابْنَيْكَ سَلْ كِلَيْهِمَا) وَإِنْ تُضِفْ (كِلا) لِظَاهِرٍ، فَأَلْزِمْهَا الأَلِفْ
إلاَّ قَلِيلاً، وَالْمُثَنَّى قَدْ يَرِدْ بِأَلِفٍ فِي كُلِّ حَالٍ، فَاعْتَمِدْ

(ش) المثنى: ما دل على اثنين بزيادة، صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى كـ«رَجُلَيْنِ». وشبه المثنى: ما أعرب إعرابه غير صالح لذلك، وكذا إن صلح له واختلف معناه.

فـ«ابْنَانِ» مثنى؛ لقولك فيه: «ابْنٌ وَابْنٌ» بلا اختلاف معنى.

و«اثْنَانِ» شبيه مثنى؛ لأنه لا يصلح لما قلنا.

وكذا نحو «القَمَرَيْنِ» في: الشمس والقمر؛ لأنه لا يغنى عنه «قَمَرٌ وَقَمَرٌ».

وكذا المقصود به التكثير كقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] لأن المراد به: ارجع البصر كرات لقوله -تعالى-: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]

أي: مزدجرًا وهو كليل.

وكذا قول الشاعر: [من الكامل]

فَاعْمَدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لا تَسْتَطِيعُ مِنَ الأُمُورِ يَدَانِ[(١)]

المراد: نفى اليد فما فوقها.

ومما يتناوله شبيه المثنى «كِلا» المضاف إلى مضمر؛ نحو: «جاءَ كِلاهُمَا»، و«رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا»، و«مَرَرْتُ بِكلَيْهِمَا».

فإذا أضيف إلى ظاهر، كان بالألف على كل حال فى اللغة المشهورة؛ فيقال:

---

= الأدب ٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥٣، ورصف المبانى ص٢٤، ٢٣٦، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥، وشرح الأشمونى ١/ ٢٩، وشرح شذور الذهب ص٦٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٨٥، وشرح ابن عقيل ص٣٣، وشرح المفصل ١/ ٥٣، ومغنى اللبيب ١/ ٣٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٩.

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوى فى لسان العرب (يدى)، وتاج العروس (يدى)، ولعلى بن الغدير الغنوى فى لسان العرب (علا)، وتاج العروس (علا)، ولسويد بن الصامت فى أساس البلاغة (علو).

«جَاءَ كِلا أَخَوَيْكَ»، و«رَأَيت كِلا أَخَوَيْكَ»، و«مَرَرْت بِكِلا أَخَوَيْكَ».

وأشرت بقولي:

إلا قَـــلِـــيـــلاً ... ...

إلى لغة حكاها الفراء[١] منسوبة إلى كنانة[٢].

فيقال على لغتهم: «جَاءَ كِلا أَخَوَيْكَ»، و«رَأَيْتُ كِلَى أَخَوَيْكَ»، و«مَرَرْت بِكِلَى أَخَوَيْكَ».

فيجرون «كِلا» مجرى المثنى مع الظاهر ،كما يجريه الجميع مجراه مع المضمر.

و «كِلْتَا» فى جميع ما ذكر مثل «كِلا».

وقولنا:

.... . وَالـمُـثَـنَّـى قَـدْ يَـرِدْ بِـأَلِـف فِـى كُـلِّ حَـالٍ ...

أشير به إلى لغة بنى الحارث بن كعب[٣]؛ فإنهم يجرون المثنى وشبهه مجرى المقصور، فتثبت ألفه فى النصب والجر، كما تثبت فى الرفع. ومنه قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٤] [طه: ٦٣]

---

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى، أبو زكريا المعروف بالفراء. إمام من أئمة العربية.

كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس. وكان يحب الكلام، ويميل إلى الاعتزال، وكان متدينًا متورعًا، على تيه وعجب وتعظم وكان زائد العصبية على سيبويه، وكتابه تحت رأسه.

من مصنفاته: معانى القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامة، اللغات، المصادر فى القرآن، الجمع والتثنية فى القرآن، أكثر الكتاب، النوادر، المقصور والممدود، وغيرها.

مات رحمه الله سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة، ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٣٣)، رقم (٢١١٥)، نزهة الألبا (١٢٦)، مراتب النحويين (٨٦)، الأعلام للزركلى (٨/ ١٤٥).

(٢) قال الفراء: وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف فى (كلا الرجلين) فى الرفع، والنصب والخفض إلا بنى كنانة، فإنهم يقولون (رأيت كلى الرجلين) و (مررت بكلى الرجلين)، وهى قبيحة قليلة، مضوا على القياس، ينظر: معانى القرآن: ٢/ ١٨٤.

(٣) وهو الحارث بن كعب بن عمرو بن علة، من مذحج، من كهلان، جد جاهلى، من نسله: بنو الديان، وشريح بن هانئ، ومطرف بن طريف، وآخرون.

ينظر: الروض الأنف (٢/ ٤٥)، جمهرة الأنساب (٣٩١)، الأعلام (٢/ ١٥٧).

(٤) اختلف القراء فى هذه الآية الكريمة فقرأ ابن كثير وحده: «إن هذان» بتخفيف «إن» والألف وتشديد النون. وحفص كذلك إلا أنه خفف نون «هذان». وقرأ أبو عمرو «إن» بالتشديد «هذين» بالياء وتخفيف النون. والباقون كذلك إلا أنهم قرءوا «هذان» بالألف.

فأما القراءة الأولى، وهى قراءة ابن كثير وحفص فأوضح القراءات معنى ولفظًا =

.......................................................

= وخطًا، وذلك أنهما جعلا (إن) المخففة من الثقيلة فأهملت، ولما أهملت كما هو الأفصح من وجهها خيف التباسها بالنافية فجيء باللام فارقة فى الخبر، فـ «هذان» مبتدأ، و «لساحران» خبره، ووافقت خط المصحف، فإن الرسم «هذان» دون ألف ولا ياء (وسيأتى بيان ذلك).

وأما تشديد نون «هذان» فعلى ما تقدم فى سورة النساء متقناً، وأما الكوفيون فيزعمون أن «إن» نافية (بمعنى «ما» واللام (بمعنى) إلا وهو خلاف مشهور، وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم «ما هذان إلا ساحران».

وأما قراءة أبى عمرو فواضحة من حيث الإعراب والمعنى، أما الإعراب فـ (هَذَيْنِ) اسم «إنَّ» وعلامة نصبه الياء، و «لَسَاحِرَانِ» خبرها، ودخلت اللام توكيدًا، وأما من حيث المعنى فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيدى من طرفيه، ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف، وذلك أنه رسم «هَذَانِ» بدون ألف ولا ياء، فَإِتيانه بالياء زيادة على خط المصحف.

قال أبو إسحاق: لا أجيز قراءة أبى عمرو لأنها خلاف المصحف.

وقال أبو عبيد: رأيتها فى الإمام مصحف عثمان يعنى «هَذَانِ» ليس فيها ألف وهكذا رأيت رفع الاثنين فى ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها.

قال شهاب الدين: وهذا لا ينبغى أن يرد به على أبى عمرو، وكم جاء فى الرسم أشياء خارجة عن القياس، وقد نصُّوا على أنه لا يجوز القراءة بها، فليكن هذا منها؛ أعنى: مما خرج عن القياس، فإن قلت ما نقلته عن أبى عبيد مشترك فى الإلزام بين أبى عمرو وغيره، فإنهم كما اعترضوا عليه بزيادة الياء يعترض عليهم بزيادة الألف، فإن الألف ثابتة فى قراءتهم ساقطة من خط المصحف.

فالجواب ما تقدم من قول أبى عبيد إنه رآهم يسقطون الألف من رفع الاثنين فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء، وذهب جماعة؛ منهم: عائشة – رضى الله عنها – وأبو عمرو إلى أن هذا مما لَحَن فيه الكاتب وأفهم بالصواب يعنون أنه كان من حقه أن يكتبه بالياء فلم يفعل، فلم يقرأه الناس إلا بالياء على الصواب. وأما قراءة الباقين ففيها أوجه:

أحدها: أنَّ «إنَّ» بمعنى نعم، و «هَذَانِ» مبتدأ، و «لَسَاحِرَانِ» خبره، ومن ورود «إنَّ» بمعنى نعم قوله:

بَكَرَ العَوَاذِلُ فى المَشيـ ... ـبِ يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ

يَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ ... كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

أى فقلت: نعم، والهاء للسكت، وقال رجل لابن الزبير: لعن الله ناقةً حَمَلَتْنِى إليك. فقال إنَّ صاحِبَها أى نَعَم ولعَنَ صاحبَها. وهذا رأى المبرد وعلى بن سليمان.

وهو مردود من وجهين:

أحدهما: عدم ثبوت «إنَّ» بمعنى «نَعَمْ» وما أوردوه يؤول، أما البيت فإن الهاء اسمها، والخبر محذوف لفهم المعنى تقديره: إنه كذلك، وأما قول ابن الزبير فذاك من حذف المعطوف عليه وإبقاء المعطوف، وحذف خبر «إنَّ» للدلالة عليه تقديره: إنها =

.....................................................................

= وصاحبها ملعونان وفيه تكلف لا يخفى.
والثاني: دخول اللام على خبر المبتدأ دون المؤكد بإنَّ المكسورة، لأن مثله لا يقع إلا ضرورة، كقوله:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةْ

وقد يجاب عنه بأنَّ «لَسَاحِرانِ» يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه هذه اللام تقديره لَهُمَا ساحران، وقد فعل ذلك الزجاج كما سيأتي حكايته عنه.
الثاني: أنَّ اسمها ضمير القصة وهو «ها» التى قبل «ذَانِ»، وليست بـ «ها» التى للتنبيه الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير: إنها القصة ذَانِ لسَاحِرَانِ.
وقد ردوا هذا من وجهين:
أحدهما: من جهة الخط (وهو أنه) لو كان كذلك لكان ينبغي أن يكتب إنها، فيصلوا الضمير بالحرف قبله كقوله تعالى: «فإنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ) فكتبهم إياها مفصولة من «إنَّ» متصلة باسم الإشارة يمنع كونها ضميرًا وهو أوضح.
الثاني: أنه يؤدى إلى دخول لام الابتداء فى الخبر غير المنسوخ وقد يجاب عنه بما تقدم.
الثالث: أن اسمها ضمير الشأن محذوف والجملة من المبتدأ والخبر بعده فى محل رفع خبر لأن التقدير: إنه أى: الأمر والشأن. وقد ضعف هذا بوجهين:
أحدهما: حذف اسم «إنَّ» وهو غير جائز إلا فى شعرٍ بشرط أن لا تباشر «إنَّ» فعلاً، كقوله:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءا

والثاني: دخول اللام فى الخبر، وقد أجاب الزجاج بأنها داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لَهُمَا سَاحِرَانِ، وهذا قد استحسنه شيخه المبرد أعنى جوابه بذلك.
الرابع: أنَّ «هَذَانِ» اسمها و «لَسَاحِرَانِ» خبرها.
وقد رد هذا بأنه كان ينبغى أن يكون «هَذَيْنِ» بالياء كقراءة أبى عمرو، وقد أجيب عن ذلك بأنه على لغة بنى الحارث وبنى الصَّخم وبنى العنبر وزبيد وعذرة وسراة وخثعم وكِنَانَة، وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كأبى الخطاب وأبى زيد الأنصارى (والكسائى).
قال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفًا، يجعلون المثنى كالمقصور، فيثبتون ألفًا فى جميع أحواله، ويقدرون إعرابه بالحركات، وأنشدوا قوله:

فَأَطْرَقَ إطرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

أى لنابيه.
وقوله:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فى المَجْدِ غَايَتَاهَا

أى غايتيها.
قال الفراء: وحكى بعض بنى أسد قال: هذا خطُّ يدَا أخى أعرفه وقال قطرب: هؤلاء يقولون: رأيتُ رجلاَنِ، واشتريت ثوبَانِ قال: وقال رجل من بنى ضبة جاهليّ: =

.....................................................

= أعْرِفُ منها الأنْفَ وَالعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا

وروى ابن جنى عن قطرب:

هِيَّاكَ أنْ تَبْكِي بِشَعْشَعَانِ خَبِّ الْفُؤَادِ مَائِلِ الْيَدَانِ

قال الفراء: وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس؛ لأن ما قبل حرف التثنيه مفتوح فينبغى أن يكون ما بعده ألفًا لانفتاح ما قبلها. وذكر قطرب أنهم يفعلون ذلك فرارًا إلى الألف التى هى أخف حروف المد ويقولون: كسرتُ يداه، وركبتُ علاه، يعنى يديه وعليه، وقال شاعرهم:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرَابِ عَقِيم

إلى غير ذلك من الشواهد.

واستدل لقراءة أبى عمرو بأنها قراءة عثمان وعائشة وابن الزبير وسعيد بن جبير، روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضى الله عنها - أنها سئلت عن قوله تعالى: «إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ» وعن قوله: «إنَّ الذِينَ آمَنُوا والّذين هَادُوا (والصَّابِئُون والنَّصَارَى») (فى المائدة)، وعن قوله: «لَكِنِ الرَّسِخُونَ فى العلم مِنهُم» إلى قوله: «والمُقِيمينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ»، فقالت: يا ابن أخى هذا خطأ من الكاتب. وروى عن عثمان أنه نظر فى المصحف، فقال: أرى فيه لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها.

وعن أبى عمرو أنه قال: إنِّى لأَسْتَحى أن أقرأ «إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ».

وقرأ ابن مسعود: «وَأَسَرُّوا النَّجْوَى أنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ» بفتح «أن» وإسقاط اللام على أنها وما فى خبرها بدل من «النَّجْوَى» كذا قاله الزمخشرى، وتبعه أبو حيان ولم ينكره، وفيه نظر لأن الاعتراض بالجملة القولية بين البدل والمبدل منه لا يصح.

وأيضًا: فإن الجملة القولية مفسرة للنجوى فى قراءة العامة. وكذا قاله الزمخشرى أولا فكيف يصح أن يجعل «أنْ هَذَان سَاحِرَانِ» بدلا من النجوى؟!

وقرأ حفص عن عاصم بتخفيف النونين.

وعن الأخفش: «إنْ هَذَانِ لَسَاحِرانِ» خفيفة بمعنى ثقيلة وهى لغة لقوم يرفعون بها ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التى تكون فى معنى (ما).

وروى عن أبى بن كعب «مَا هَذَانِ إلاَّ سَاحِرَانِ»، وروى عنه أيضًا «إنْ هَذَانِ إلاَّ سَاحِرَانِ»، وعن الخليل بمثل ذلك.

وعن أُبَىّ أيضًا: «إنْ ذَانِ لَسَاحِرَانِ».

قال المحققون: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها، لأنها منقولة بطريق الآحاد، والقرآن يجب أن يكون منقولا بالتواتر، ولو جوزنا إثبات زيادة فى القرآن بطريق الآحاد لما أمكننا القطع بأن هذا الذى هو عندنا كل القرآن، لأنه لما جاز فى هذه القراءات أنها من القرآن مع كونها ما نقلت بالتواتر جاز فى غيرها ذلك؛ فثبت أن تجويز كون هذه القراءات من القرآن يطرق جواز الزيادة والنقصان والتغيير فى القرآن، وذلك يُخرج القرآن عن كونه حجة، ولما كان ذلك باطلا فكذلك ما قرئ.

وأما الطعن فى القراءة المشهورة فلو حكمنا ببطلانها جاز مثله فى جميع القرآن، =

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا(١)

وذكر ابن درستويه(٢) أن بنى الهجيم(٣) وبنى العنبر(٤) يوافقون بنى الحارث فى لزوم ألف المثنى.

(ص)

وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنْ وَاجْرُرْ بِيَا سَالِمَ جَمْعِ خُصَّ بِاسْمٍ عَرِيَا
مِنْ تَاءِ أُنْثَى صِفَةً، أَوْ عَلَمَا لِعَاقِلٍ، أَوْ شِبْهِهِ إِنْ أَفْهَمَا
مُذَكَّرًا لا مِثْلَ (سَكْرَانَ) وَلا (أَحْوَى) (صَبُورٍ)، وَفَعِيلٍ فُعَلا
وَشَذَّ (أَسْوَدُونَ) (أَحْمَرُونَا) كَذَا (عَلانُونَ) وَ(عَانِسُونَا)

---

= وذلك يُفضى إلى القدح فى التواتر، وإلى القدح فى كل القرآن، وهو باطل، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضًا بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابة.

وأيضًا: فإن المسلمين أجمعوا على أنَّ ما بين الدفتين كلامُ الله، وكلام الله لا يجوز أن يكون لحنًا وغلطًا ولذلك ذكر النحويون وجه تصحيح القراءة المشهورة. انظر اللباب ١٣/ ٢٩٤-٣٠٣.

(١) البيت للمتلمس فى ديوانه ص٣٤، والحيوان ٤/ ٢٦٣، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٧، والمؤتلف والمختلف ص٧١، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٧٥٧، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤، وشرح الأشمونى ١/ ٣٤، وشرح المفصل ٣/ ١٢٨ .

(٢) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه، أبو محمد، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه، وصحب المبرد، ولقى ابن قتيبة وأخذ عن الدارقطنى وغيره. كان ينتصر للبصريين فى النحو واللغة، ومن مصنفاته: الإرشاد فى النحو، شرح الفصيح، الرد على المفضل فى الرد على الخليل، غريب الحديث، وغير ذلك. توفى سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٦)، تاريخ بغداد (٩/ ٤٢٩)، الأعلام (٤/ ٧٦).

(٣) الهجيم بن عمرو بن تميم بن مر بن أد جد جاهلى، تنسب إليه محلة بالبصرة، بنوه بطن من تميم، وقد هجاهم جرير الشاعر، وهم مشهورون بخفة لحاهم.

ينظر جمهرة الأنساب (١٩٨)، اللباب (٣/ ٢٨٥)، الأعلام (٨/ ٧٧).

(٤) العنبر بن عمرو، بطن من تميم، من العدنانية، وهم: بنو العنبر بن عمرو بن تميم بن مُرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من أفخاذهم: بنو جُندب، بنو كعب، بنو مالك، بنو بشة، وبنو جُهْمة.

ومن أوديتهم: الأعزلة، وفَنج (معجم البلدان لياقوت) (١/ ٣١٥) تاج العروس للزبيدى (٨/ ١٥)، الاشتقاق لابن دريد (ص ١٢٤) الصحاح للجوهرى (١/ ٣٧١)، لسان العرب لابن منظور (٦/ ٢٨٨)، نهاية الأرب للنويرى (٢/ ٣٤٥)، صبح الأعشى للقلقشندى (١/ ٣٤٧)، العقد الفريد لابن عبد ربه (٢/ ٦٠)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص(١٩٧، ١٩٨)، معجم قبائل العرب (٢/ ٨٤٥).

وَغَيْرُ ذِي الْعَقْلِ بِهِ يُلْحَقُ إِنْ يُضَاهِهِ كَ(سَاجِدِينَ) فَاسْتَبِنْ
وَهَكَذَا (أُولُو) وَ (عِشْرُونَ) إِلَى (تِسْعِينَ) مَعْ بَابِ (سِنِينَ) بِوِلاَ
وَمَا لِذَا الْجَمْعِ مِنِ اعْرَابٍ فَفِي تَسْمِيَةٍ بِهِ عَلَى الأَوْلَى اقْتُفِي
وَقَدْ يَجِي كَ(الْحِينِ) أَوْ كَ(الدُّونِ) أَوْ لاَزِمَ الْوَاوِ، وَفَتْحِ النُّونِ
وَالنُّونُ فِي جَمْعٍ لَهُ فَتْحٌ وَفِي تَثْنِيَةٍ كَسْرٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَفِي
وَرُبَّمَا اسْتُعْمِلَ مِثْلَ (حِينِ) بَابُ (سِنِينَ) نَحو (مُذْ سِنِينِ)

(ش) هذا الفصل يشتمل على ما يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، وهو على ضربين:

جمع كـ«زَيْدِينَ» و«سِنِينَ».

وغير جمع كَـ«أُولِي» و«عِشْرِينَ».

والمراد بالجمع: ما له واحد من لفظه صالح لعطف مثليه أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى.

والمطرد منه: ما كان واحده لمذكر عاقل، أو شبيه به؛ كقوله- تعالى: - ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] خاليًا من تاء التأنيث، علمًا، أو صفة لا من «أَفْعَل فَعْلاَء» ولا من «فَعْلاَن فَعْلَى» كـ«أَحْوَى»، «وَسَكْرَان»، ولا مما يستوى فيه الذكر والأنثى كَـ«صَبُور» و«قَتِيل».

وإن ورد من هذه الأنواع مجموع بالواو والنون حفظ ولم يقس عليه؛ كقولهم: «رَجُلٌ عَلاَنِيَةٌ» و«رِجَالٌ عَلاَنُونَ» إذا كانوا مشاهير؛ فجمعوه بالواو والنون، وليس خاليًا من التاء.

وكذا قول الشاعر: [من البسيط]

مِنَّا الَّذِى هُوَ مَا إِنْ طُرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشِّيبُ[1]

فجمع «عَانِسًا» بالواو والنون، وهو مما يستوى فيه الذكر والأنثى كَـ«صَبُور»

(١) البيت لأبى قيس بن رفاعة فى إصلاح المنطق ص٣٤١، ولسان العرب (عنس)، ولأبى قيس ابن رفاعة، أو لأبى قيس بن الأسلت فى الدرر ١/ ١٣١، وشرح شواهد المغنى ص٧١٦، والمقاصد النحوية ١/ ١٦٧، وبلا نسبة فى الأزهية ص٩٧، وأمالى القالى ص٧١٦، وسرّ صناعة الإعراب ص٦٨٣، وشرح الأشمونى ١/ ٣٥، ومغنى اللبيب ص٣٠٤، وهمع الهوامع ١/ ٤٥ .

و«قَتِيل».

وكذا قول الآخر: [من الوافر]

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي نِزَارٍ حَلائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا[(١)]

فجمع «أَسْوَد» و«أَحْمَر» الجمع المشار إليه مع أنهما من باب «أَفْعَل فَعْلاء».

فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه.

وكثر هذا الاستعمال فى المحذوف اللام، المؤنث بالتاء بتغير الفاء إن كان مفتوحها؛ كَـ«سَنَة» و«سِنِينَ».

وبسلامتها إن كان مكسورها؛ كَـ«مِائَة» و«مِئِينَ».

وبالوجهين إن كان مضمومها كَـ«قلَة» و«قِلِينَ» و«قُلِينَ».

وقد يجعل إعراب هذا النوع فى نونه، وتلزمه الياء، ولا تحذف نونه حينئذ للإضافة.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَرُبَّمَا اسْتُعْمِلَ مِثْلُ «حِينِ» بَابُ «سِنِين». . . . . . .

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِى مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا، وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[(٢)]

وعومل هذا النوع بهذه المعاملة لشبهه بجمع التكسير؛ لأن تغييره أكثر من سلامته.

وقد يفعل ذلك بـ«بَنِينَ» لشبهه بـ«سِنِينَ» فى حذف اللام وعدم سلامة [نظم][(٣)] الواحد؛ قال الشاعر: [من الوافر]

---

(١) البيت للكميت بن زيد فى ديوانه ٢/ ١١٦، والمقرب ٢/ ٥٠، وللحكيم الأعور بن عياش الكلبى فى خزانة الأدب ١/ ١٧٨، والدرر ١/ ١٣٢، وشرح شواهد الشافية ص١٤٣، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٨/ ١٨، وشرح الأشمونى ١/ ٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٧١، وشرح المفصل ٥/ ٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٤٥ .

(٢) البيت للصمّة بن عبد الله القشيرى فى تخليص الشواهد ص٧١، وخزانة الأدب ٨/ ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح التصريح ١/ ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٩٧، وشرح المفصل ٥/ ١١، ١٢، والمقاصد النحوية ١/ ١٦٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٥٧، وجواهر الأدب ص١٥٧، وشرح الأشمونى ١/ ٣٧، وشرح ابن عقيل ص٣٩، ولسان العرب (نجد)، (سنه)، ومجالس ثعلب ص١٧٧، ٣٢٠ .

(٣) سقط فى أ .

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِي أَبًا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ(١)

واطرد الجمع بالواو والنون فى المشبه بمن يعقل نحو قوله -تعالى-: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]

وقريب من هذا إلحاق ما يستعظمون بهذا؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

يُلاعِبُ الرِّيحَ بِالْعَصْرَيْنِ قَسْطَلُهُ وَالْوَابِلُونَ وَتَهْتَانُ التَّجَاوِيدِ(٢)

شبه المطر فى عموم نفعه بالرجل الجواد الكثير الإحسان، وإن سمى بهذا الجمع على سبيل النقل، أو على سبيل الارتجال، ففيه أربعة أوجه:

أحدها: إجراؤه على ما كان له كقوله -تعالى-: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩]

والثانى: إجراؤه مجرى «غِسْلِينَ»(٣) فى لزوم الياء، وكون النون حرف إعراب.

والثالث: إجراؤه مجرى «عَرَبُون»(٤) فى لزوم الواو، وكون النون حرف إعراب.

ولم يتأت فى النظم إلا ذكر «حِين» و«دُون»؛ فاستغنيت بهما عن «غِسْلِين» و«عَرَبُون».

والرابع: استصحاب الواو على كل حال مع كون النون مفتوحة غير ساقطة فى الإضافة؛

ذكر هذا الوجه أبو سعيد السيرافي(٥)، وزعم أنه ثابت فى كلام العرب وأشعارها

---

(١) البيت لأحد أولاد على بن أبى طالب فى شرح التصريح ١/ ٧٧، والمقاصد النحويّة ١/ ١٥٦، ولسعيد بن قيس الهمدانى فى خزانة الأدب ٨/ ٧٥،٧٦،٧٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٥٥، وخزانة الأدب ٨/ ٦٠ .

(٢) البيت لأبى صخر الهذلى فى تخليص الشواهد ص٦٨، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٢٥، ولسان العرب (جود)، والمقاصد النحوية ١/ ١٦٢ .

(٣) الغسلين: ما يُغسل من الثوب ونحوه، وما يسيل من جلود أهل النار، والشديد الحر، وشجر فى النار. القاموس (غسل).

(٤) العَرَبون، والعُربون: ما عقد به المبايعة من الثمن. القاموس (عرب).

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضى، أبو سعيد السيرافى النحوى، أخذ النحو عن ابن السراج، ومبرمان، قال عنه أبو حيان التوحيدى: شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة، له معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافى والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، شرح الدُريدية، ألفات القطع والوصل، شواهد سيبويه، الوقف والابتداء، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٠٧، ٥٠٨)، نزهة الألبا (٣٧٩)، الأعلام (٢/ ١٩٥).

بالرواية الصحيحة، ثم قال:

كأنهم حكوا لفظ الجمع المرفوع فى حال التسمية وألزموه طريقة واحدة، وأنشد: [من المديد]

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِى جَمَعَا[1]

خِلْفَةٌ حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ ذَكَرَتْ مِنْ جِلَّقٍ بِيَعَا[2]

ففتح نون «الْمَاطِرُونَ»، وأثبت الواو وهو فى موضع جر. قال:

والعرب تقول «الْيَاسَمُونَ» فى حال الرفع، والنصب، والجر، ويقولون: «يَاسَمُونَ الْبَرِّ» فيثبتون النون مع الإضافة ويفتحونها.

ومنهم من يرويه بـ«الْمَاطِرُونِ» ويعرب نون «الْيَاسَمُون» ، ويجريه مجرى «الزَّيْتُون» وهو الأجود، وأنشد: [من الخفيف]

طَالَ لَيْلِى وَبِتُّ كَالْمَجْنُونِ وَاعْتَرَتْنِى الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونِ[3]

ولم يذكر سيبويه إلا الوجهين الأولين.

ولو نظَّر السيرافى «يَاسَمُونَ الْبَرِّ» ونحوه بـ«عَرَبُون» لا بـ«زَيْتُون» - لكان أولى بالصواب؛ لأن نون «عَرَبُون» زائدة بلا ريب؛ لقولهم: «أَعْرَبَ الْمُشْتَرِى»: إذا أعطى العربون.

وأما نون «الزَّيْتُون» فالأكثر على أنها زائدة بناء على أنه من «الزَّيْتِ».

والصحيح: أنها غير زائدة؛ لقول بعض العرب: «أَرْضٌ زَتِنَةٌ» إذا كانت كثيرة الزيتون.

---

(١) البيت لأبى دهبل الجمحى فى ديوانه ص٨٥، والحيوان ٤/ ١٠، والمستقصى ١/ ٥١، وللأحوص الأنصارى فى ديوانه ص٢٢١، وليزيد بن معاوية فى ديوانه ص٢٢، وشرح التصريح ١/ ٧٦، والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٨، وليزيد أو للأحوص فى خزانة الأدب ٧/ ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، وللأخطل فى لسان العرب (مطرن)؛ وبلا نسبة فى سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٦، ولسان العرب (مطر)، والممتع فى التصريف ١/ ١٥٨ .

(٢) البيت لأبى دهبل الجمحى فى ديوانه ص٦٨، وخزانة الأدب ٧/ ٣١٤، ٣١٥، ولسان العرب (خصر)، (سنن)، ومعجم ما استعجم ص٤٠٩، والمقاصد النحويَّة ١/ ١٤١، ولعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه ص٥٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٥٣، وجواهر الأدب ص١٥٨، والخصائص ٣/ ٢١٦، وشرح التصريح ١/ ٧٦، والممتع فى التصريف ١/ ١٥٧ .

(٣) البيت ليزيد بن معاوية فى ديوانه ص٢٢، وجمهرة اللغة ص٦١٦، ومعجم البلدان ٥/ ٤٢ (الماطرون)، وتاج العروس (مطر)، وبلا نسبة فى المخصص ١١/ ٩ .

فوزن «زَيْتُون» – على هذا-: «فَيْعُول» كـ«قَيْصُوم»(١).

ونون المثنى وشبهه مكسورة، وفتحها لغة، أنشد الفراء(٢) – رحمه الله-: [من الطويل]

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِي إلا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ(٣)

ونون الجمع الذى على حد المثنى، والمحمول عليه مفتوحة، وكسرها لغة. قال الشاعر: [من الوافر]

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ(٤)
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِى رِيَاحٍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ(٥) آخَرِينِ(٦)

## إعراب المجموع بالألف والتاء وما جرى مجراه

(ص)

أُولاتُ مَعْ جَمْعٍ بِتَاءٍ وَأَلِفْ زِيدَا اكْسِرَنْ نَصْبًا كَـ«آيَاتٍ» أَصِفْ

(ش) أولات بمعنى ذوات والواحدة منها ذات؛ لكن «ذَوَات» جمع؛ لأن واحده من لفظه، و«أُولات» اسم جمع؛ لأن واحده من غير لفظه، إلا أنه يجرى مجرى الجمع الذى علامته ألف وتاء زائدتان.

وقيدت الألف والتاء بالزيادة؛ احترازًا من نحو «أَبْيَات» فإن ألفه زائدة وتاءه أصلية.

(١) القيصوم: نبات وهو صنفان. أنثى وذكر، النافع منه أطرافه، وزهره مُرٌّ جِدًّا، ويدلك البدن به للنافض، فلا يقشعر إلا يسيرا ودخانه يطرد الهوام، وشرب سحيقه نيئا نافع لعسر النفس، والبول، والطمث، ولعرق النسا، وينبت الشعر، ويقتل الدود. القاموس: (قصم).

(٢) ينظر: معانى القرآن (٢/ ٤٢٣).

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه ص٥٥، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٨، والدرر ١/ ١٣٧، وشرح المفصل ٤/ ١٤١، والمقاصد النحوية ١/ ١٧٧، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٦٣، وتخليص الشواهد ص٧٩، وجواهر الأدب ص١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٨، وشرح الأشمونى ١/ ٣٩، وشرح التصريح ١/ ٧٨، وشرح ابن عقيل ص٤٢، ولسان العرب (حوذ)، والمقرب ٣/ ١٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٤٩ .

(٤) البيت لجرير فى ديوانه ص٤٢٩، ولسان العرب (عرن)، وتهذيب اللغة ٢/ ٣٤٠، وتاج العروس (عرن)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٧٧٤ .

(٥) زعانف: جمع «زعنفة»، وهى ردىء كل شىء ورذاله، والطائفة من كل شىء، وكل جماعة ليس أصلهم واحدًا. الوسيط (زعنف). ولعل المراد: التابعون واللاحقون من بعدهم.

(٦) البيت لجرير فى ديوانه ص ٤٢٩ ، والاشتقاق ص ٥٣٨، وتلخيص الشواهد ص ٧٢، وخزانة الأدب ٨/ ٩٥٦، والدرر١/ ١٤٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٦٧، شرح الأشمونى ١/ ٣٩، وشرح التصريح ١/ ٧٩، وشرح ابن عقيل ص ٤٠ .

ومن نحو «قُضَاة» فإن تاءه مزيدة وألفه منقلبة عن أصل.

(ص)

وَهْوَ لِذِى التَّا- مُطْلَقًا- [وَمَا خَلا مِنْهَا الانْثَى][1] عَلَمًا نَحْوَ (حُلَى)

(ش) الضمير من «وَهْو لِذِى التَّا» عائد إلى الجمع بالتاء والألف.

(ص)

وَمَا خَلا مِنْهَا اسْمُ جِنْسٍ أُنْثَا لِغَيْرِ نَقْلٍ فِيهِ لاَ تَنْبَعِثَا

وَقِسْهُ فِى ذِى أَلِفِ التَّأْنِيثِ لا شِبْهًا لِ(حَمْرَاءَ) وَ(سَكْرَى) وَاعْدِلا

وَلاَ مُذَكَّر الْمُسَمَّى عَلَمَا بَلْ مِثْلَ (صَحْرَاءَ) (حُبَارَى) (أُدَمَى)

وَقِسْ عَلَى (دُرَيْهِمَاتٍ) وَعَلَى نَحْوِ (جِبَالٍ رَاسِيَاتٍ) وَاقْبَلا

(ش) إذا كان المؤنث اسم جنس وخلا من علامة التأنيث، لم يجز جمعه بالألف والتاء إلا فيما سمع كـ«خَوْد»[2] و«خَوْدَات»، و«ثَيِّب» و«ثَيِّبَات»، و«سَماَء» و«سَمَاوَات»، و«شَمَال»[3] و«شَمَالات».

وما لم يسمع فلا يجمع بالألف والتاء.

فلا يقال فى «عَيْن»: «عَيْنَات»، ولا فى «دَار»: «دَارَات»، ولا فى «شَمْس»: «شَمْسَات».

وإن كان فى الاسم ألف التأنيث جاز جمعه بالألف والتاء مطلقًا.

ما لم يكن علم مذكر كـ«سَلْمَى» و«وَرْقَاء» اسمى رجلين.

ولا «فَعْلاء» مؤنث «أَفْعَل» كـ«حَمْرَاء» و«صَفْرَاء».

أو «فَعْلَى فَعْلان» كـ«سَكْرَى» و«غَضْبَى».

واطرد هذا الجمع فى تصغير غير الثلاثى من أسماء المذكرات التى لا تعقل نحو: «دُرَيْهِمَات».

وفى صفات المذكرات التى لا تعقل كقوله -تعالى-: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] وقوله: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]

(١) فى أ: واسم خلا منها لأنثى.

(٢) الخَوْد: الحَسَنةُ الخَلْقِ، والشابة أو الناعمة. القاموس (خود).

(٣) الشَّمال: بالفتح، ويكسر: الريح التى تهب من قبل الحِجْر، وما مهبُّهُ بين مطلع الشمس وبنات نعش، أو من مطلع النعش إلى مسقط النسر الطائر، ويكون اسما وصفة، ولا تكاد تهب ليلا. القاموس: (شمل).

وعلى هذا نبهت بقولي:

... ... وَعَـــلَـــى جَمْعِكَ رَاسِيًا تُرِيدُ الْجَبَلا

(ص)

وَمَا بِهِ سُمِّى مِنْ ذَا الْبَابِ فَهْوَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ إِعْرَابِ
وَتَرْكُ تَنْوِينٍ قَلِيلٌ، وَجُعِلْ -أيضًا- كـ(أَرْطَاةَ) لإِنْسَانٍ نُقِلْ
وَجَاءَ فِي نَحْوِ (ثُبَاتٍ) فَتْحُ فِي النَّصْبِ نَزْرًا، لا عَدَاكَ نُجْحُ

(ش) أى: إذا سمى بـ«أُولات» أو بنحو «هِنْدَات» من المجموع - فإعرابه بعد التسمية به كإعرابه قبل التسمية به.

فتقول فى رجل اسمه «هِنْدَات»: «هَذَا هِنْدَاتُ»، و«رَأَيْت هِنْدَاتٍ»، و«مَرَرْت بِهِنْدَاتٍ»؛ كما كنت تقول إذ كان جمعًا.

هذه اللغة الجيدة.

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ومن العرب من يزيل التنوين و يبقى الكسرة فى جره ونصبه، ومنهم من يزيل التنوين ويمنعه الكسرة؛ فيقول: «هَذِهِ عَرَفَاتُ مُبَارَكًا فِيهَا»، و«رَأَيْت عَرَفَاتَ»، و«مَرَرْت بِعَرَفَاتَ».

وإلى هذه اللغة أشرت بقولي:

... ... وَجُـــعِـــلْ -أيـضًـا- كـ(أَرْطَـاة)[١] ...

وأما «ثُبَات» ونحوه من جمع المحذوف اللام المعوض منها التاء - فالمشهور جريه مجرى «هِنْدَات».

ومن العرب من ينصبه بفتحة، ومنه قول بعض العرب: «سَمِعْت لُغَاتَهُمْ».

وأنشد الفراء[٢] لأبى ذؤيب[٣]: [من الطويل]

(١) الأرطاة: نبات شجرى من الفصيلة البطاطية، ينبت فى الرمل، ويخرج من أصل واحد كالعصى، ورقُهُ دقيق، وثمره كالعُنَّاب. الوسيط: (أرطت).

(٢) ينظر: معانى القرآن (٢/ ٩٣).

(٣) هو خويلد بن خالد بن محرث، أبو ذؤيب الهذلى، الشاعر. شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش إلى أيام عثمان، وهو أشعر هذيل من غير مدافعة، وفد على النبى ﷺ ليلة =

فَلَمَّا جَلاهَا بِالأُيَامِ تَحَيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِئَابُهَا[1]

## إعراب ما اتصل به من الفعل

### ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة

(ص)

بِالنُّونِ رَفْعُ نَحْوِ (تَذْهَبُونَا) وَ(تَذْهَبَانِ) ثُمَّ (تَذْهَبِينَا)
وَاحْذِفْ إِذَا جَزَمْتَ أَوْ نَصَبْتَا كـ(لَمْ تَكُونَا لِتَرُومَا سُحْتَا)
وحَذْفُهَا فِي الرَّفْعِ قَبْلَ (نِي) أَتَى وَالْفَكُّ وَالإِدْغَامُ -أيضًا- ثَبَتَا
وَقَلَّ حَذْفُ دون «فى» نَثْرًا كما لا تُؤْمِنُوا حَتَّى، ومما نُظِمَا
أَبِيتُ أَسْرِى وَتَبِيتِى تَدْلُكِى وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِى

(ش) إذا اتصل بالفعل المضارع ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة – فعلامة رفعه نون مكسورة بعد الألف؛ نحو: «تَذْهَبَانِ»، ومفتوحة بعد الواو والياء؛ نحو: «تَذْهَبُونَ» و«تَذْهَبِينَ».

وحذف هذه النون علامة للجزم؛ نحو: «لَمْ يَذْهَبَا».

وعلامة للنصب؛ نحو: «لَنْ تَذْهَبَا».

وإذا اتصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفًا وإدغامها فى نون الوقاية والفك.

وبالوجه الأول قرأ نافع: ﴿تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤].

وقرأ ابن عامر: ﴿تأمروننى﴾ بالفك.

وقرأ الباقون بالإدغام.

وزعم قوم: أن المحذوف فى نحو: «تَأْمُرُونى» هو الثانى وليس كذلك؛ بل المحذوف هو الأول؛ نص على ذلك سيبويه[2].

ويدل على صحة قوله: أن نون الوقاية لا يجوز حذفها مفردة مع فعل غير

---

= وفاته، فأدركه وهو مسجى، وشهد دفنه، له ديوان أبى ذؤيب. ينظر: الأغانى (٦/ ٥٦)، الشعر والشعراء (٢٥٢)، الأعلام (٢/ ٣٢٥).

(١) انظر: ديوان الهذليين القسم الأول (٧٩)، اللسان «جلا»، شرح المفصل ٥/ ٤، ٨، شرح التسهيل ١/ ٨٧ .

(٢) ينظر: الكتاب (٣/ ٥١٩).

«لَيْسَ».

وأن الأول قد حذف دون ملاقاة مِثْل، مع عدم الجازم والناصب فحذفها عند ملاقاة مثل أولى.

وأيضًا فلو حذف نون الوقاية وأبقى نون الرفع لتعرض بذلك إلى حذف نون الرفع، عند دخول الجازم والناصب، وإذا حذف نون الرفع لم يعرض لنون الوقاية ما يقتضى حذفها؛ وحذف ما لا يحوج إلى حذف أولى من حذف ما يحوج إلى حذف.

وقولى:

وَدُونَ «نِـــى» ... ... ... ...

أى: ودون اتصال نون الوقاية بنون الرفع قد حكى حذفها.

ومثال ذلك فى النثر ما روى من قول النبى ﷺ: «وَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»(١).

والأصل: لا تدخلون ولا تؤمنون؛ لأن «لا» نافية و«لا» النافية لا تعمل فى الفعل شيئًا.

ومثال ذلك فى النظم قول الراجز: [من الرجز]

أَبِيتُ أَسْرِى وَتَبِيتِى تَدْلُكِى(٢)
وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِى

---

(١) رواه الترمذى فى سننه (٥/ ٥٢) كتاب الاستئذان، باب: ما جاء فى إفشاء السلام حديث (٢٦٨٨) من حديث أبى هريرة مرفوعًا باللفظ المذكور.

وهو عند أحمد فى المسند (٢/ ٤٧٧) والبخارى فى الأدب المفرد (٩٨٠) وأبو داود فى «سننه» (٤/ ٣٥٠) كتاب الأدب، باب: فى إفشاء السلام حديث (٥١٩٣) وابن ماجة (١/ ٢٦) المقدمة باب: فى الإيمان، حديث (٦٨) - وفى (٢/ ١٢١٧) كتاب الأدب، باب إفشاء السلام، (٣٦٩٢) من حديث أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا.

ورواه مسلم فى (١/ ٤٧) كتاب الإيمان باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون حديث (٥٤) عن أبى هريرة مرفوعًا بلفظ «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ...» الحديث.

وفى رواية له «والذى نفسى بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا...) الحديث.

وورد باللفظ المذكور أيضًا عند الترمذى (٢٥١٠) من حديث الزبير بن العوام.

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (دلك)، (ردم)، والأشباه والنظائر ١/ ٨٢، ٣/ ٩٥، وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥، والخصائص ١/ ٣٨٨، والدرر ١/ ١٦٠، ورصف المبانى ص٣٦١، وشرح التصريح ١/ ١١١، والمحتسب ٢/ ٢٢، وهمع الهوامع ١/ ٥١ .

والأصل: «تَبِيتِينَ» و«تَدْلُكِينَ» فحذف النونين دون جازم ولا ناصب. ومن ذلك قول أبى طالب: [من الطويل]

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمُ ... سَيَحْتَلِبُوهَا لاقِحًا[1] غَيْرَ بَاهِلِ[2]

أراد: فسيحتلبونها.

فحذف الفاء والنون للضرورة.

ولا يجوز اعتقاد حذف النون للجزم على ما يستحقه المضارع المجرد من حرف التنفيس إذا وقع جوابًا؛ لأن شرط جزم الجواب أن يصلح لمباشرة حرف الشرط؛ فإن لم يصلح لها، وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا فى ضرورة.

ولا شك فى أن المقترن بالسين لا يباشره حرف الشرط.

## إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

(ص)

آخِرُ ذِى الإِعْـرَابِ حَـرْفُـهُ فَـإِنْ ... يَعْـتَـلَّ فَـالإِعْـرَابُ فِـيـهِ مُـسْـتَـكِـنّ

وَالاعْـتِـلالُ فِـى حُـرُوفِ الْـمَـدِّ ... كـ(الْمُرْتَضَى يَقْضِى) وَ (يَزْكُو الْمَهْدِى)

فَفِى الثَّلاثِ الرَّفْعُ يُنْوَى وَكَذَا ... يُنْوَى انْجِرَارُ نَحْوِ (شَافٍ) مِنْ (أَذَى)

كَذَاكَ نَصْبُ نَحْوِ (لَنْ تَخْشَى الْعَشَا) ... تَقْدِيرُهُ فِى كُلِّ حَالٍ قَدْ فَشَا

وَجَازِمًا حَذْفَ الثَّلاثِ الْزَمْ كـ(مَنْ ... يَسْعَ وَيُرْضِ يَرْجُ تَوْفِيرَ الْمِنَنْ)

(ش) ذو الإعراب يتناول الاسم المتمكن والفعل المضارع.

وحروف الإعراب من كل واحد منهما آخره كالهاء والميم من قولك: «اللَّهُ يَعْلَمُ».

فإن يعتل الآخر فالإعراب فيه مستكن؛ أى: مستتر. وحروف الاعتلال حروف المد وهى:

الألف ولا تكون إلا بعد فتحة؛ نحو: «الْمُرْتَضَى يَرْضَى».

والياء الخفيفة بعد كسرة؛ نحو: «الْقَاضِى يَقْضِى».

---

(١) اللاقح من الإبل: التى قبلت اللقاح. ينظر: القاموس (لقح).

(٢) الباهل: الناقة التى لا صرار عليها، ولا خطام ولا سمة، وأبهل الناقة: تركها وأهملها. القاموس: (بهل). وانظر عناية المطالب ٢٧، وشرح التسهيل ١/ ٥٣ .

والواو الخفيفة بعد ضمة، ولا يوجد ذلك إلا فى فعل؛ نحو: «يَزكُو» و«يَدْعُو».

وهذا مثال لتقدير الرفع فى الواو.

وتقديره فى الألف وفى الياءات[1]؛ نحو: «المُرْتَضَى يَرْضَى» و«القَاضِى يَقضِى».

ومثال تقدير الجر فى الياء والألف: «أعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَذَى كَلِّ مُؤْذٍ».

ومثال تقدير النصب فى الألف: «إنَّ الأتْقَى لَنْ يَشْقَى».

والحاصل: أن حرف الإعراب إذا كان ألفًا لم يظهر فيه رفع ولا نصب ولا جر لتعذر تحريك الألف.

وإذا كان ياء خفيفة بعد كسرة قدر فيها الرفع والجر.

وإذا كان واوًا خفيفة بعد ضمة قدر فيها الرفع خاصة؛ لأنها لا تكون حرف إعراب إلا فى فعل، والفعل لا يجر.

وسكت عن النصب حين بينت ما ينوى فى الياء والواو؛ فعلم أن النصب فيهما ظاهر؛ نحو: «إنَّ الْمُتَّقِى لَنْ يَبْغِىَ ولَنْ يَجْفُوَ».

ولما سبق اختصاص الجزم بالفعل، لم يحتج هنا إلى ذكر الفعل إذ قيل:

وَجَازِمًا حَذْفَ الثَّلاثِ الْزَمْ ... ... ... ...

أى: حذف الألف والياء والواو؛ نحو: «مَنْ يَسْعَ وَيُرْضِ يَرْجُ تَوْفِيرَ الْمِنَنْ».

والأصل: «يَسْعَى» و«يُرْضِى» و«يَرْجُو» فحذفت ألف «يَسْعَى»؛ لأنه جواب الشرط.

وياء «يُرْضِى» لأنه معطوف على الشرط.

وواو «يَرْجُو» لأنه جواب الشرط.

(ص)

وَكَ(الْفَتَى) الْمَقْصُورُ فَاعْلَمْ وَالَّذِى سَمَّوْهُ مَنْقُوصًا كَ(شَاكٍ) وَ (أَذِى)

وَالاِسْمُ يُبْنَى شِبْهَ حَرْف مَعْنًى اوْ إهْمَالاً اوْ وَضْعًا كَ(رُحْنَا) أَوْ (غَدَوْا )

أَوْ فِى افْتِقَارِهِ أَوِ ايجَابِ الْعَمَلْ دُونَ تَـأَثُّـرٍ بِـعَـامِـلٍ حَـصَـلْ

كَ(أَيْنَ) وَالتَّا مِنْ فَعَلْتُ وَ (الَّذِى) وَ (بَلْهَ) (هَيْهَاتَ) وَ (حَا) وَشِبْهُ ذِى

مَا لَمْ يُعَارَضْ شَبَهُ الْحَرْفِ بِمَا يَحْمِى عَنِ الْبِنَا كَ(أَى) فَاعْلَمَا

(ش) المقصور: هو الاسم المتمكن الذى آخره ألف لازمة كـ«الفَتَى».

احترز بـ«المتمكن» عن «ذَا» ونحوه من المبنيات التى آخرها ألف.

---

(١) فى أ: وفى الياء.

واحترز باللزوم من المثنى المضاف المرفوع، ومن الأسماء الستة فى حال النصب؛ لأن آخرها حينئذ ألف لكنها غير لازمة.

والمنقوص: هو الاسم المتمكن الذى آخره ياء خفيفة لازمة بعد كسرة.

فاحترز بـ«المتمكن» من نحو: «الذِى» وشبهه من المبنيات التى آخرها ياء.

واحترز بـ«خَفِيفَة» من نحو: «صَبِى».

وبـ«لازِمَة» من نحو: «بَنِيكَ» و«أَبِيكَ».

ولما كمل الكلام على المعرب بإعراب ظاهر وإعراب مقدر - شرعْتُ فى ذكر المبنى من الأسماء وسبب بنائه:

أما شبه الحرف فى المعنى كـ«أَيْنَ» فإنها متضمنة معنى حرف الشرط إذا قصد بها الشرط، ومعنى حرف الاستفهام إذا قصد بها الاستفهام.

وأما شبه الحرف فى الإهمال - والإشارة بذلك إلى ما يورد من الأسماء دون تركيب كحروف الهجاء المفتتح بها السور - فإنها مبنية لشبهها الحروف المهملة فى أنها لا عاملة، ولا معمولة.

وبعضهم يجعلها معربة؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها؛ وهذا اختيار الزمخشري[1] فى «الكشاف».

وأما شبه الحرف فى الوضع، والإشارة به إلى ما وضع على حرف واحد كواو «غَدَوْا» وتاء «فَعَلْتُ»، أو على حرفين كالنون والألف من «رُحْنَا».

---

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمى جار الله، أبو القاسم الزمخشرى، إمام من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب كان واسع العلم، كثير الفضل غاية فى الذكاء وجودة القريحة، معتزليا قويا فى مذهبه، مجاهرا به، حنفيًا.

من تصانيفه: الكشاف، الفائق فى غريب الحديث، المفصّل فى النحو، الأنموذج، شرح أبيات الكتاب، وغيرها.

مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩-٢٨٠)، نزهة الألبا (٤٦٩) وفيات الأعيان (٢/ ٨١)، الأعلام (٧/ ١٧٨).

قال الزمخشرى: فإن قلت: هل لهذه الفواتح محل من الإعراب؟ قلت: نعم، لها محل فيمن جعلها أسماء للسور؛ لأنها عنده كسائر الأسماء الأعلام، فإن قلت: ما محلها؟ قلت: يحتمل الأوجه الثلاثة، أما الرفع: فعلى الابتداء، وأما النصب والجر؛ فلما مر من صحة القسم بها وكونها بمنزلة الله. يقول قبل ذلك : فإن قلت: من أى قبيل هى من الأسماء، أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هى أسماء معربة.
ينظر الكشاف: (١/ ٢١، ٣١).

وأشير بكون هذا النوع شبيهًا فى الوضع إلى أن الموضوع على حرف أو حرفين حقه ألا يكون إلا حرفًا؛ [لأن الحرف][١] يجاء به لمعنى فى غيره فهو كجزء لما دل على معنى فيه.

فإذا وضع على حرف أو حرفين ناسب ذلك معناه؛ بخلاف الاسم والفعل.

فأى اسم وضع على حرف أو حرفين فقد أشبه الحرف فى وضعه.

ولا يدخل فى هذا ما عرض له النقص كـ«دَم»؛ فإن له ثالثًا يعود إليه فى التصغير كـ«دُمَى»، وفى التكسير «دِمَاء»، وفى الاشتقاق كـ«دَمِى الْعُضْوُ».

ومن شبه الحرف: الشبه فى الافتقار إلى جملة على سبيل اللزوم؛ كافتقار «إِذَا» و«الَّذِى» إليها؛ فإنه افتقار لازم كافتقار الحرف إليها؛ فلذلك بنيا.

ومن شبه الحرف الموجب للبناء: ما فى أسماء الأفعال من الشبه بـ«إِنَّ» وأخواتها فى أنها تعمل عمل الفعل، ولا يعمل فيها عامل لا لفظًا، ولا تقديرًا.

وهذا معنى قولنا:

... أَوِ ايـجَـابِ الْـعَـمَـلْ دُونَ تَـأَثُّـرٍ بِـعَـامِـلٍ ...

وبهذا امتاز اسم الفعل من المصدر النائب عن فعل الأمر.

فإن قوله -تعالى-: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] واقع موقع: «اضْرِبُوا الرِّقَاب»؛ كما أن «دَرَاكِ زَيْدًا» واقع موقع «أَدْرِكْ زَيْدًا».

إلا أن «فَضَرْبَ الرِّقَابِ» متأثر بعامل مقدر صار هو بدلا من اللفظ به، ولم يمنع من تقديره.

و«دَرَاكِ» نائب عن «أَدْرِكْ» ومنع من تقديره، فهو مؤثر غير متأثر كالحروف العاملة.

كما أن أسماء الحروف التى افتتح بها غير مؤثرة، ولا متأثرة كالحروف المهملة.

ومعنى «بَلْهَ»: دع، وهو اسم فعل لا فعل؛ لأن كل ما دل على الأمر لا تثبت فعليته حتى يصلح لياء المخاطبة، ونون التوكيد؛ وإلا فهو اسم.

و«هَيْهَاتَ» بمعنى: بعد، وليس بفعل، بل هو اسم فعل؛ لأن كل ما دل على حدث ماض لا تثبت فعليته حتى يصلح لتاء التأنيث الساكنة، أو تاء الفاعل؛ وإلا فهو اسم.

ونبهت بـ«حا» على أسماء الحروف كألف لام ميم.

---

(١) سقط فى أ.

وقولي:

مَا لَمْ يُعَارَضْ شَبَهُ الْحَرْفِ بِمَا يَحْمِى عَنِ الْبِنَا ...

أشير به إلى نحو «أى»فإنها إن كانت استفهامية ففيها شبه حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية ففيها شبه حرف الشرط، وإن كانت موصولة فهى كالحرف فى الافتقار إلى جملة.

إلا أن شبه الحرف فى «أَى» معارض بما فيها من شبه الأسماء المتمكنة بالإضافة التى انفردت بها من بين أخواتها، مع أنها بمعنى «كُلّ» إذا أضيفت إلى نكرة، وبمعنى «بَعْض» إذا أضيفت إلى معرفة.

فحمى «أيًا» عن التأثر بشبه الحرف شبهها بـ«بَعْض» و«كُلّ» فى المعنى، والإضافة.

وكان اعتبار شبه «بَعْض» و«كُل» أولى من اعتبار شبه الحرف لوجهين:

أحدهما: أن شبه الحرف مخرج عن حكم الأصل، وشبه البعض والكل مبق على الأصل؛ والمبقى على الأصل غالب للمخرج عنه.

الثانى: أن حمل أى على «كُلّ» و«بَعْض» من باب حمل الشىء على ما هو من نوعه؛ للاشتراك فى الاسمية.

وهذا أولى من حمل «أَى» على الحرف لتخالفهما فى النوعية. والله الموفق.

* * *

## باب النكرة والمعرفة

(ص)

مَا شَاعَ فِى جِنْسٍ كـ(عَبْد) نَكِرَهْ وَغَـيْـرُهُ مَـعْـرِفَـةٌ كـ(عَـنْـتَـرَهْ)
فَـمُـضْـمَـرٌ أَعْـرَفُـهَا ثُـمَّ الْـعَـلَـمْ وَاسْـمُ إِشَـارَةٍ وَمَـوْصُـولٌ مُـتَـمّ
وَذُو أَدَاةٍ أَوْ مُـنَـادًى عُـيِّـنَـا أَوْ ذُو إِضَـافَـةٍ بِـهَـا تَـبَـيَّـنَـا

(ش) ما كان شائعًا فى جنسه كـ«حَيَوَان»، أو فى نوعه كـ«إِنْسَان» فهو نكرة.

وما ليس شائعًا فهو معرفة ما لم يكن مقدر الشياع.

وجملة المعارف سبعة:

المضمر والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بالأداة والمعرف بالنداء والمعرف بالإضافة.

ولكل واحدٍ منها موضع يبين فيه.

ووصف الموصول بـ«مُتَمّ» تنبيهًا على أنه لا يحكم عليه بالتعريف إلا بعد تمامه بتمام صلته.

وقيد المنادى بالتعيين تنبيهًا على أن المراد من المناديات ما تجدد له التعيين بالنداء؛ فلا يدخل فى ذلك نحو: «يَا زَيْدُ» فإنه لم يتجدد له التعيين بالنداء، بل كان معينًا ثم ازداد بالنداء وضوحًا.

ولا يدخل -أيضًا- المنادى الباقى على شياعه؛ كقول الأعمى: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِى».

وقيد ذو الإضافة بأن يكون بها مستبينًا تنبيهًا على أن من الإضافة ما لا يعرف المضاف؛ كالمضاف إلى نكرة أو المضاف إضافة غير محضة؛ نحو: «هَذَا ضَارِب زَيْد غَدًا أَوْ الآنَ»، و«هو أَحْسَن الوَجْه».

## فصل فى المضمر

(ص)

مَا صِيغَ قَصْدُ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبِ فَهْوَ ضَمِيرٌ نَحْوُ تَا الْمُخَاطَبِ
وَمَـا يَـلِـى لاَمَ (فَـعَـلْـنَـا) وَالْـيَـا فِى نَحْوِ (وَاصِلْنِى وَهَبْ لِى) حُذِيَا
وَقَبْلَ ذِى الْيَا النُّونُ وَاقِيًا لَزِمْ مَـعْ كُـلِّ فِـعْـلٍ غَـيْـرِ نَـادِرٍ عُـلِـمْ

كَذَا (لَدُنْ) وَ (مِنْ) وَ (عَنْ) وَ (قَطْ) و(قَدْ) وَ (لَيْتَ) بَاقِى أَخَوَاتِهَا وَرَدْ
مُخَيَّرًا فِيهِ وَتَجْرِيدُ (لَعَلّ) أَوْلَى ومِنْ (لَعَلَّنِى) (لَيْتِى) أَقَلّ
ومنه فاعلا (فَعَلْت) و (افْعَلِى) وكَافُ (أَهْوَاكَ) وَ (فِيكَ أَمَلِى)
كَذَاكَ (هَا) (أَكْرَمَهُ غُلامُهُ) وَقَدْ يُرَى مُشْتَرِكًا إِفْهَامُهُ
كـ(انْطَلِقَا) و (انْطَلِقُوا) و (افْعَلْنَهُ) و (لِيَذْهَبَا) و (لِيَذْهَبُوا) و (سِرْنَهُ)
ذُو الرَّفْعِ قَدْ يَخْفَى كَمِثْلِ (قِسْ أَقِسْ) لِأَنَّ مَعْنَى مَا نَوَوْا لَمْ يَلْتَبِسْ

(ش) المضمر والضمير: اسمان لما وضع من الأسماء لمتكلم أو مخاطب أو غائب متميزا بنفسه كـ«إِنَّكَ» و«إِنَّهُ».

أو بمصحوبه كـ«أَنَا» و«أَنْتَ» و«إِيَّاى» و«إِيَّانَا» و«فَعَلْتُ» و«فَعَلْتَ» و«فَعَلْتِ» و«اذْهَبَا» و«ذَهَبَا».

فإن مصحوب الألف الدالة على حاضرين: الأمر والمضارع ذو تاء الخطاب.

ومصحوب الألف الدالة على غائبين: الفعل الماضى والمضارع ذو الياء.

ومن الضمائر ما معناه واحد وإعرابه مختلف؛ وهو «نَا» يشترك فيه الرفع والنصب والجر.

فعلامة رفعه كون مصحوبه فعلا ماضيًا مسكن الآخر.

واشترك النصب والجر فى الياء التى للمتكلم.

فإن كان ناصبها فعلا متصرفًا، وجب فصلها منه بنون الوقاية؛ نحو: «أَكْرَمَنِى».

وإن كان ناصبه «إِنَّ» أو إحدى أخواتها جاز حذف النون.

ويقل مع «لَيْتَ» ويكثر مع «لَعَلّ».

ولا تثبت هذه النون فى الخفض إلا مع «مِنْ» و«عَنْ» و«لَدُنْ» و«قَطّ» و«قَدْ» بمعنى: حسب.

وربما حذفت مع هذه الخمسة ومع ليس، ومع فعل التعجب؛ كقول بعض العرب: «ما أقربى وما أحسبى» وعلى هذه النوادر نبهت بقولى:

... ... ... غير نادرٍ عُلِمْ

واشترك النصب والجر -أيضًا- فى كاف الخطاب وهاء الغيبة على حسب مدلولهما.

وانفرد الرفع: بالتاء على حسب أحوالها وبياء المؤنثة وبما للخطاب[١] والغيبة من ألف وواو ونون؛ نحو: «تَفْعَلانِ» و«فَعَلا» و«تَفْعَلُونَ» وَ «فَعَلُوا» و«تَفْعَلْنَ» و«فَعَلْنَ».

هذه تسمى متصلة؛ لأنها لا ينطق بها إلا وهى كجزء لما قبلها لفظًا وخطًّا.

والمنفصل ما ليس كذلك كـ«أَنَا» و«أَنْتَ» و«هو» وفروعهن وهذه مرفوعة الموضع.

ومن المنفصل: «إِيَّاى» و«إِيَّاكَ» و«إِيَّاهُ» وفروعهن.

وخص ذو الرفع بالخفاء وجوبًا فى نحو: «افْعَلْ» و«نَفْعَل» و«أَفْعَل» و«تَفْعَل يا رَجُل».

وجوازًا فى نحو: «زَيْدٌ فَعَلَ».

والمراد بالواجب الخفاء: ما لا يغنى عنه ظاهر، ولا يقع موقعه ضمير بارز إلا وهو توكيد للمنوى. وقد نبه على تخصيص ضميرالرفع بالخفاء إذ قلت:

... ... ... لِأَنَّ مَعْنَى مَا نَوَوْا لَمْ يَلْتَبِسْ

(ص)

وَمَا مَضَى وَشِبْهُه مُتَّصِلُ ... وَ (هُوَ) وَ (أَنْتَ) وَ (أَنَا) مُنْفَصِلُ
كَذَاكَ (إِيَّاى) وَ (إِيَّاكَ) وَ زِدْ ... (إِيَّاهُ) وَالفُرُوعُ عَنْهَا لا تَحِدْ
وَالأَوَّلُ المَرْفُوعُ مَوْضِعًا وَمَا ... يَلِيهِ مَنْصُوبُ الْمَحَلِّ فَاعْلَمَا
وَلا انْفِصَالَ إِنْ تَأَتَّى مُتَّصِلْ ... وَنَحو (هَا) (سَلْنِيه) صِلْ وَقَدْ فُصِلْ
فى: (كُنْتُهُ) وخِلْتَنيه المتَّصِلْ ... يُخْتَارُ، والمخْتَارُ عِنْدى المتَّصِلْ
وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فى اتصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَاشِئْتَ فى انْفِصَالِ
وفى اتحادِ الرتْبَةِ الزَمْ فَصْلا ... وقد يبيح الغَيْبُ فِيهِ وَصْلا
مع اخْتِلافِ ما وَنَحو (ضَمِنت ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ)، الضَّرُورَة اقتَضَتْ

(ش) الإشارة بـ«مَا مَضَى» إلى تاء المخاطب، والنون والألف من «فَعَلْنَا»، وياء المتكلم وتاء المخاطبة ويائها وكاف المخاطب وهاء الغائب وألف الاثنين وواو الجماعة ونونها.

والإشارة بشبهه إلى بقية الفروع؛ نحو: «فَعَلْتُمَا» و«فَعَلْتُمْ» و«فَعَلْتُنّ».

و«رَأَيْتُكُمَا» و«رَأَيْتُكُمْ» و«رَأَيْتُكُنَّ».

(١) فى أ: وكاف الخطاب.

و«رَأَيْتُهُمَا» و«رَأَيْتُهُمْ» و«رَأَيْتُهُنَّ».

ولما كملت الكلام على المتصل، شرعت في الكلام على المنفصل؛ وهو ضربان: مرفوع المحل ومنصوبه:

فالمرفوع المحل: «أَنَا» و«أَنتَ» و«هُوَ» وفروعها:

«نَحْنُ» و«أَنْتَ» و«أَنْتُمَا» و«أَنْتُمْ» و«أَنْتُنَّ» و«هِيَ» و«هُمَا» و«هُمْ» و«هُنَّ».

وفروع المنصوب المنفصل: «إِيَّانَا» و«إِيَّاكَ» و«إِيَّاكُمَا» و«إِيَّاكُمْ» و«إِيَّاكُنّ» و«إِيَّاهَا» و«إِيَّاهُمَا» و«إِيَّاهُمْ» و«إِيَّاهُنَّ».

والمراد بالفرع: ما دل على أنثى أو اثنين أو جماعة ذكور أو إناث.

ولما كان وضع الضمير لقصد الاختصار، لم يجز أن يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل؛ لكونه أخصر إلا في مواضع مخصوصة.

كثاني ضميرين أولهما غير مرفوع؛ نحو: «سَلْنِيه».

أو مرفوع بـ«كَانَ» أو إحدى أخواتها؛ نحو: «الصَّدِيق كُنْتُه».

وكان حق هذا أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاء «ضَرَبْتُه»، ولكنه نقل فقبل. وبقى الاتصال راجحًا لوجهين:

أحدهما: الشبه بما يجب اتصاله؛ وإذ لم يساوه في الوجوب، فلا أقل من الترجيح.

الثاني: أن الانفصال لم يرد إلا في الشعر، والاتصال وارد في أفصح النثر؛ كقول النبي- صلى الله عليه وسلم- لعمر- رضي الله عنه- في ابن صياد: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْه، وَإِلا يَكُنْه فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»[1].

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٥٨٢) كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام حديث (١٣٥٤)، وفي (٦/ ٢٨٥) كتاب الجهاد والسير، باب: كيف يعرض الإسلام على الصبي؟ حديث (٣٠٥٥)، وفي (١٢/ ١٩٩)، كتاب الأدب، باب: قول الرجل للرجل: اخسأ حديث (٦١٧٣) ومسلم في (٤/ ٢٢٤٤) كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن صياد حديث (٢٩٣٠).

والحديث رواه البخاري في (١٢/ ١٩٩-٢٠٠) كتاب الأدب، باب قول الرجل للرجل: اخسأ حديث (٦١٧٣)، وفي (١٣/ ٣٥٦) في القدر، باب يحول بين المرء وقلبه حديث (٦٦١٨)، من حديث ابن عمر بلفظ «دعه إن يكن هو فلا تطيقه وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله.».وهو عند أبي داود (٤٣٢٩)، (٤٧٥٧)، والترمذي (٢٢٣٥)، (٢٢٤٩) لكن ليس باللفظ موضع الشاهد.

وقوله- عليه السلام- لعائشة: «إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاء»[(١)].

وكقول بعض فصحاء العرب: «عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِى».

وقد حكموا -أيضًا- لثانى مفعولى؛ نحو: «ظَنَنْتُكَهُ» بترجيح الانفصال.

وعندى: أن اتصاله أولى؛ لأنه ثانى منصوبين بفعل فكان كالثانى فى قوله - تعالى-: ﴿رَبِّي وَءَاتَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود:٢٨]

والذى دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع «كَانَ» و«ظننت» كون الضمير فى الصورتين خبرًا لمبتدأ فى الأصل، ولو بقى على ما كان عليه لتعين انفصاله، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعينًا قبل دخول الناسخ.

وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال فى الأول؛ لأنه كان مبتدأ، وذلك ممتنع بإجماع، وما أفضى إلى ممتنع ممتنع.

وقد يرجح انفصال ثانى مفعولى «ظَنّ» بأنه مع كونه خبر مبتدأ فى الأصل: منصوب بجائز التعليق والإلغاء.

ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلا منفصلا؛ فكان انفصاله مع الإعمال أولى.

وهذا الاعتبار -أيضًا- يستلزم ترجيح انفصال المفعول الأول، وهو ممتنع بإجماع؛ وما استلزم ممتنعًا فهو حقيق بأن يمتنع.

وأما انفصال ما باشره الفعل أو ولى ضميرًا مرتفعًا بفعل ليس من باب «كَانَ» - فلا يجوز انفصاله إلا فى ضرورة؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الأَمْوَات قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[(٢)]

---

(١) نقل العجلونى فى كشف الخفاء (١/ ٤٥٠) عن ابن الغرس قال: «رأيت فى الأجوبة على الأسئلة الطرابلسية لابن قيم الجوزية أن كل حديث فيه يا حميراء أو ذكر الحميراء فهو كذب مختلق».

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه ١/ ٢١٤، وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٨، ٢٩٠، والدرر ١/ ١٩٥، وشرح التصريح ١/ ١٠٤، والمقاصد النحويّة ١/ ٢٧٤، ولأميَّة بن أبى الصلت فى الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، ولم أقع عليه فى ديوانه، ولأميّة أو للفرزدق فى تخليص الشواهد ص٨٧، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩، والإنصاف ٢/ ٦٩٨، وأوضح المسالك ١/ ٩٢، وتذكرة النحاة ص٤٣، وشرح ابن عقيل ص٥٦، ٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٦٢ .

## فصل فى ضمير الشأن

(ص)

وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ فُسِّرَا　　　بِجُمْلَةٍ كـ( إِنَّه زَيْدٌ سَرَى)
لِلابْتِدَا أَوْ نَاسِخَاتِهِ انْتَسَبْ　　　إِذَا أَتَى مُرْتَفِعًا أَوِ انْتَصَبْ
وَإِنْ يَكُنْ مَرْفُوعَ فِعْلٍ اسْتَتَرْ　　　حَتْمًا وَإِلا فَتَرَاهُ قَدْ ظَهَرْ
فِي بَابِ (إِنَّ) اسْمًا كَثِيرًا يُحْذَفُ　　　كـ(إِنَّ مَنْ يَجْهَلْ يَسَلْ مَنْ يَعْرِفُ)
وَجَائِزٌ تَأْنِيثُهُ مَتْلُوَّ مَا　　　أُنِّثَ أَوْ شَبِيهَ أُنْثَى أَفْهَمَا
وَقَبْلَ مَا أُنِّثَ عُمْدَةً فَشَا　　　تَأْنِيثُهَا كـ(إِنَّهَا هِنْدٌ رَشَا)

(ش) قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به، فيقدم ضميرًا كضمير غائب يسمى ضمير الشأن، ويعمل فيه الابتداء أو أحد نواسخه وهى: «كَانَ» و«إِنَّ» و«ظَنَّ» أو إحدى أخواتهن.

وتجعل الجملة بعده متممة لمقتضى العامل نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] فى أحد الوجهين، و«كَانَ اللَّه أَحَد»، و«إِنَّهُ اللَّهُ أَحَد»، و«عَلِمْتُه اللَّه أَحَد».

فموضع الضمير فى المثال الأول رفع بالابتداء.

وفى الثانى رفع بـ«كَانَ» إلا أنه استتر كما يستتر الفاعل إذا كان ضمير غائب.

وموضعه فى الثالث والرابع نصب بـ«إِنَّ» و«عَلِمْتُ»، وموضع الجملة فى الأول والثالث رفع، وفى الثانى والرابع نصب.

ويجوز حذفه مع «إِنَّ» وأخواتها، ولا يخص ذلك بالضرورة، وعليه يحمل قوله- عليه الصلاة والسلام-: « إِنَّ مِنْ أَشَدّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ»(١).

التقدير: إنه من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون. وأنشد سيبويه(٢): [من الطويل]

---

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (١١/ ٥٨١) كتاب اللباس ، باب: عذاب المصورين يوم القيامة، حديث (٥٩٥٠) ومسلم فى «صحيحه» (٣/ ١٦٧٠) كتاب اللباس والزينة ، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صور حديث (٢١٠٩/ ٩٨)، والنسائى (٨/ ٢١٦) كتاب الزينة ، باب ذكر أشد الناس عذابًا، وأحمد فى مسنده (١/ ٢٧٥) من حديث ابن مسعود به مرفوعًا ورواه أحمد فى مسنده (١/ ٤٢٦)، ومن حديث ابن مسعود أيضاً بلفظ «إن من أشد أهل النار عذابًا يوم القيامة المصورين».

(٢) ينظر الكتاب (٣/ ٧٣).

وَلَكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُه بِعُدَّتِهِ يَنْزِل بِهِ وَهُوَ أَعْزَل[(١)]

وإن صدرت الجملة المفسرة لهذا الضمير بمؤنث أو بفعل ذى علامة تأنيث أو بمذكر شبه به مؤنث - رجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن.

ولأن القصة والشأن معناهما واحد، وفى التأنيث مشاكلة لما بعد فكان أولى.

فالأول: نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. والثانى: نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

ونحو قول الشاعر: [من الطول]

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُوم[(٢)] وَإِنَّمَا تُوكَّل بِالأدْنَى وإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي[(٣)]

والتذكير جائز كما قال أبو طالب[(٤)]: [من الطويل]

وَإِنْ لم يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ[(٥)] فَإِنَّه تُكَبّ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الغَرَائِرُ[(٦)]

والثالث: نحو: «إِنَّهَا قَمَرٌ جَارِيَتُكَ».

[فإن وليه ظرف مسند إلى مؤنث نحو: «إِنَّه عِنْدَكَ جَارِيَة» جاز فيه الوجهان.

---

(١) الأعزل: هو من لا سلاح معه. ينظر القاموس (عزل)، والبيت لأميَّة بن أبى الصَّلت فى الإنصاف ١/ ١٨١، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٠٢، والكتاب ٣/ ٧٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦، ومغنى اللبيب ١/ ٢٩٢ .

(٢) الكلوم : جمع الكلم، وهو الجرح. ينظر القاموس (كلم).

(٣) البيت لأبى خراش الهذلىّ فى أمالى المرتضى ١/ ١٩٨، وخزانة الأدب ٥/ ٤٠٥، ٤١٥، وسمط اللآلى ص٦٠١، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٣٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٧٨٦، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٢١، وشرح المفصّل ٣/ ١١٧، والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٨، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ص٤٥٣، والخصائص ٢/ ١٧٠، والمحتسب ٢/ ٢٠٩، ومغنى اللبيب ١/ ١٤٥ .

(٤) هو عبد مناف بن عبدالمطلب بن هاشم، عم النبى، محمد صلى الله عليه وسلم، وأبو سيدنا على - رضى الله عنه - كان من أبطال بنى هاشم ورؤسائهم، وخطبائهم، وشعرائهم، وهو الذى تولى تربية النبى ﷺ بعد وفاة جده عبدالمطلب، ودافع عنه فى أثناء دعوته. ومما ينسب إليه: ديوان شيخ الأباطح أبى طالب. توفى فى العام الثالث قبل الهجرة. ينظر: طبقات ابن سعد (١/ ٧٥)، خزانة الأدب (١/ ٢٦١)، الأعلام (٤/ ١٦٦).

(٥) غريض: طرى. القاموس (غرض).

(٦) الغرائر: جمع غرارة، وهى وعاء من الخيش ونحوه، يوضع فيه القمح ونحوه، وهو أكبر الجوالق. الوسيط (غرر).

وانظر: ديوانه ١١، وخزانة الأدب ١/ ١٧٧، وشرح التسهيل ١/ ١٦٥، والعينى ٣/ ٥٣٩ .

فإن كان المؤنث فضلة كقولك: «إنَّه زَيْدٌ حِبّ هِنْد»، أو كفضلة كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤] فالمسموع فيه التذكير ويجوز التأنيث][١].

## فصل فى الضمير المسمى فصلا

(ص)

وَسَمِّ فَصْلاً مُضْمَرًا طِبْقًا تَلا ... ذَا خَبَرٍ مُعَرَّفٍ كـ(المُجْتَلَى)
أَوْذِى تـنـكُّـرٍ مـنـافـرٍ لأل ... كـ(كنت أنت مثل زَيدٍ أو أَجَلْ
فى سَبْقِه حالا وأن يُكْتَنَفَا ... باسْمينِ منْكُورَين خُلْفٌ عُرِفَا
ومـالـه مـحـلّ إِعْرَابٍ لـدى ... أئـمـة الـبـصرة حيث وُجِـدا
وَقَدْ يُرَى مُبْتَدأً وَذا انتخب ... إِنْ لـمـغـايَـرةِ الـثـانـى نـسـب
وَمُبْتَدًا يَجْعَلُهُ بَعْضُ الْعَرَب ... إِذْ لِلَّذِى مِنْ بَعْدِهِ الرَّفْعُ انْتَسَبْ

(ش) من الضمائر الذى يسمى عند البصريين[٢] فصلا، وعند

(١) مابين المعكوفين سقط فى «أ».

(٢) هم علماء البصرة النحويون الذين ينسب إليهم المذهب البصرى فى اللغة - وقد كانوا أول من تكلم فى النحو كعلم وقاعدة، كما كان مذهبهم أول المذاهب النحوية التى أسهمت فى بناء صرح النحو عاليًا وشامخًا.

وقد قيل عنهم إنهم قد سبقوا الكوفيين فى صناعة النحو بما يقرب من مائة عام كانت الكوفة خلالها منشغلة بعلم الحديث وتدوين الأخبار.

ولقد كان لموقع البصرة الجغرافى أثر كبير فى ارتياد العرب الأقحاح لها مما جعلهم يتخذون منها مستقرًا ومقامًا، وهذا ما أهل أهلها لتدوين النحو والاشتغال به، يضاف إلى ذلك وجود سوق المربد فيها، وهو سوق كان أهل البادية يفدون إليه، ويزجون فيها بضائعهم من شعر وأدب وفصاحة.

وهذا ما جعل من البصريين علماء أفذاذًا، ومن المذهب البصرى مذهبًا قويًا.

ولقد شهر عن البصريين أنهم كانوا يحرصون على استقاء اللغة من منابعها، وكانوا يتحرزون عن أخذها من الأعراب الذين وفدوا إلى الحاضرة اعتقادًا منهم بأن اللحن قد سرى إلى ألسنتهم ولم يعودوا أهل ثقة مطلقة فى أخذ اللغة عنهم.

ولهذا كانوا هم أول من ابتدع الرحلة إلى الصحراء ومشافهة الأعراب فيها، والإقامة بينهم سنين طويلة، وكان ممن رحلوا مثل هذه الرحلات من رجال الطبقة الثالثة أمثال الخليل ويونس والأصمعى (انظر مادة مذهب).

وللبصريات طبقات سبع هى:

١ - الأولى ومن رجالها مضر بن عاصم وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة الفيل، وأبو الأسود الدؤلى.

=

الكوفيين[١]، عمادا.

ولفظه لفظ ضمير الرفع المنفصل.

ويتوسط بين مطلوبى الابتداء أو ناسخ من نواسخه بشرط تأخر الخبر وكونه معرفًا أو كمعرف فى عدم قبول الألف واللام كـ«مِثْل» مضاف وأفعل التفضيل.

ولا بد من مطابقته ما قبله فى الإفراد والتذكير والحضور وغير ذلك نحو:

«زَيْدٌ هُوَ الكَرِيم» أو «أَكْرَم مِنْ عَمْرو» أو «مِثْلُهُ».

و«كُنْت أَنَا الخَبِيرَ» أو (أَخْبَر مِنْك) أو «مِثْلَك».

و«إِنَّه هُوَ الرَّحِيمُ» أو «أَرْحَم مِنْ غَيْره» أو «مِثْلُه».

---

= ٢ - الثانية: ومن رجالها عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى وعيسى بن عمر.

٣ - الثالثة: ومن رجالها الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب.

٤ - الرابعة: ومن رجالها سيبويه واليزيدى والأصمعى.

٥ - الخامسة: ومن رجالها محمد بن المستنير المعروف بقطرب والأخفش الأوسط.

٦ - السادسة ومن رجالها صالح بن إسحق المعروف بالجرمى، وعبد الله بن محمد المعروف بالتوزى والمازنى والسجستانى.

٧ - السابعة: ومن رجالها المبرد.

وقد كان للبصريين مناظرات ومساجلات كثيرة مع غيرهم من رجال المذاهب الأخرى كان لهم فيها قصب السبق والقدح المعلى.

ولما كان عليه البصريون من دقة فى نقل اللغة وتدوينها لقى مذهبهم قبولاً واسعًا فى مختلف الأمصار والأقطار. وسنورد الأسباب التى جعلتهم يتصدرون فى صدد الحديث عن المذاهب النحوية. ينظر: معجم المصطلحات النحوية ص٢١.

(١) هم رجال المذهب الكوفى الذين قام على أكتافهم وجهدوا فى سبيله حتى أسسوه مذهبا كاملا يحتوى على الكثير من القواعد الدقيقة التى تستحق الاعتماد عليها والأخذ بها.

وقد خالف الكوفيون البصريين فى أمور كثيرة دعت العلماء إلى التمييز بين آرائهم من ناحية وآراء البصريين من ناحية أخرى. وفى تبيان المسائل الخلافية بين المذهبين ألف ابن الأنبارى كتابه الشهير الذى أسماه: الإنصاف فى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين.

وللكوفيين طبقات خمسة هى:

الأولى - ويمثلها أبو جعفر الرؤاسى وأبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء.

الثانية - ويمثلها الكسائى.

الثالثة - ويمثلها أبو الحسن على بن الحسن بن المبارك المعروف بالأحمر، وكذلك الفراء وهشام بن معاذ بن الضرير واللحيانى.

الرابعة - ويمثلها أبو عبيد الله قاسم بن سلام وابن الأعرابى وابن السكيت.

الخامسة: ويمثلها ثعلب.

ينظر: معجم المصطلحات النحوية ص١١٨.

و«ظَنَنْتُه هُوَ الظَّرِيفَ» أو «أَظْرَفَ مِنَك» أو «مِثْلَك».

وقد أشرت إلى هذا كله بقولى:

... ... ... طِبقًا تَلا ذَا خَبَرٍ مُعَرَّفِ ...

أى: مطابقًا لما تقدم عليه من ذى خبر.

فتناول ذو الخبر المبتدأ، واسم «كَانَ» و«إنَّ» وأخواتهما.

وأول مفعولى «ظَنَنْتُ».

ثم قيدت الخبر بكونه معرفًا كـ«المُجْتَلَى».

أو ذا تنكرٍ منافرٍ لـ(أل) والإشارة إلى أفعل التفضيل ومثل وغير مضافين فالواقع قبل المعرف كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧] والواقع قبل أفعل التفضيل كقوله -تعالى- ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

فالياء من «تَرَنِى» مفعول أول وهو مبتدأ فى الأصل؛ لأن المراد: رؤية القلب.

و«أَنَا»: فصل.

و«أَقَلَّ»: أفعل تفضيل وانتصب بـ«تَر» مفعولا ثانيًا وهو خبر فى الأصل.

وتسميته فى حال المفعولية خبرًا جائز، وعلى ذلك اعتمدت إذ قلت فى النظم:

... ... ... ذَا خَبرٍ مُعَرَّفِ .......

أو شبهه كأفعل التفضيل أو مِثْلٍ مُضَافِ ...

وأجاز قوم وقوعه قبل الحال وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُم﴾ (١) [هود: ٧٨] بالنصب.

وقول بعض العرب: «أَكْثَر أَكْلِى التفَّاحَة هُوَ نَضِيجَةً».

والوجه فى الأول أن ينصب «أَطْهَر» بـ«لَكُمْ» على أنه خبر «هُنَّ»؛ فيكون من تقديم

---

(١) وقرأ الحسن وزيد بن على وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسدى «أطهر» بالنصب وخرجت على الحال فقيل: «هؤلاء» مبتدأ، «بناتى هن» جملة فى محل خبر و«أطهر» حال والعامل إما التنبيه وإما الإشارة وقيل: «هن» فصل بين الحال وصاحبها.

وجعل من ذلك قولهم «أكثر أكل التفاحة هى نضيجة كما حكى ذلك المصنف ومنعه بعض النحويين وخرج الآية على أن «لكم» خبر «هن» فلزمه على ذلك أن يتقدم الحال على عاملها المعنوى وخرج المثال المذكور على أن «نضيجة» منصوب بـ «كان» مضمرة. ينظر الدر المصون (٤/ ١١٧، ١١٨).

الحال على العامل الظرفى نحو قوله -تعالى-: ﴿مَطْوِيَّتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧] بنصب مطويات.

وأما نصب «هُوَ نَضِيجَة» فعلى جَعْل «هُو» مبتدأ ثانيًا، و«هُو» وخبره خبر المبتدأ الأول.

والتقدير: أكثر أكلى التفاحة هو إذا كانت نضيجة.

وأجاز -أيضًا- قوم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين نحو: «حَسِبْت خَيْرًا مِنْ زَيْد هُوَ خَيْرًا مِنْ عَمْرٍو».

ذكر ذلك سيبويه عن بعض المتقدمين، وأنكره إنكارًا شديدًا، وقد أشرت إلى الخلف فى ذلك.

واختلف فى هذا الضمير المسمى «فَصْلًا» هل له موضع من الإعراب أم لا؟.

فالبصريون[1] على أنه لا موضع له؛ لأن الغرض به: الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يُجأ به إلا لمعنى فى غيره فلم يحتج إلى موضع من الإعراب.

ولأنه لو كان له موضع من الإعراب، لكان «إيَّاى» أولى من «أَنَا» فى نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف:٣٩].

ولكان «إيَّاهُ» أولى من «هو» فى نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل:٢٠].

وإذا لم يكن له موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفية غير مستبعد.

كما فعل بكاف «ذَلِكَ» ونحوه.

والكوفيون يرون أن له موضعًا من الإعراب: فله عند الكسائى[2] ما لما بعده.

وله عند الفراء ما لما قبله.

---

(١) فى ط: فالأكثرون.

(٢) هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدى، الكوفى، أبو الحسن الكسائى، إمام فى اللغة والنحو والقراءة. كان مؤدب الرشيد العباسى، وابنه الأمين. يعد إمام الكوفيين فى النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، قيل عنه: كان أعلم الناس، ضابطًا، عالمًا بالعربية، قارئًا صدوقًا.

من مصنفاته: معانى القرآن، القراءات، النوادر، المصادر، الحروف، وغيرها.

مات سنة تسع وثمانية ومائة، على خلاف فى سنة موته. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٦٢-١٦٤)، نزهة الألبا (٨١/ ٩٤) تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٣)، الأعلام (٤/ ٢٨٣).

وبعض العرب يرفع ما بعد هذا الضمير بمقتضى الخبرية وكون الضمير مبتدأ، فيقرءون: «إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ»[١] و«تَجِدُوه عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ»[٢] - بالرفع- ومنه قراءة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: ﴿وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٣] [الزخرف: ٧٦].

وقولى:

... ... وَذَا انْتُخِب إِنْ لِمغَايَرة الثَّانِى نُسِب

أشرت به إلى كل ما كَانَ الثانى فيه غير الأول نحو: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمة جَارِيَتُه» فإن البصريين يلتزمون فيه الرفع.

فإن قلت: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ القَائِم الجَارِية» أجازوا النصب.

## فصل العلم

(ص)

مَا عَيَّنَ الْمَعْنَى بِلا قَيْدٍ عَلَمْ نَحْو: (سَعِيدٍ) وَ (عِمَادٍ) وَ (حَكَمْ)

---

(١) وقرأ عيسى بن عمر «أقلُّ» بالرفع ويتعين أن يكون «أنا» مبتدأ و «أقل» خبره، والجملة إما فى موضع المفعول الثانى وإما فى موضع الحال. ينظر الدر (٤/٤٥٨).

(٢) هو «خيرًا» العامة على نصب «الخير» مفعولا ثانيا و «هو» إما تأكيد للمفعول الأول أو فضلة وجوز أبو البقاء: أن يكون بدلا وهو غلط لأنه كان يلزم أن يطابق ما قبله فى الإعراب فيقال: إياه وقرأ أبو السمال وابن السميفع «الخير» على أن يكون «هو» مبتدأ و «الخير» خبرًا والجملة مفعول ثانيًا لـ «تجدوه» قال أبو زيد هى لغة تميم يرفعون ما بعد الفصل وأنشد سيبويه:

تحن إلى ليلى وأنت تركتها ششش وكنت عليها بالملا أنت أقدر

والقوافى مرفوعة ويروى «أقدرا» بالنصب. قال الزمخشرى: و «هو» فصل وجاز وإن لم يقع بين معرفتين لأن أفعل من أشبه فى امتناعه من حرف التعريف المعرفة، قلت: هذا هو المشهور ، وبعضهم يجوزه فى غير أفعل من النكرات.

ينظر الدر (٦/ ٤١٠).

(٣) العامة على (الياء) خبرًا لكان و(هم) إما فصل وإما توكيد. وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان «الظالمون» على أن «هم» مبتدأ و«الظالمون» خبره، والجملة خبر كان وهى لغة تميم. قال أبو زيد: سمعتهم يقرأون «تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا» بالرفع. وقال قيس بن ذريح:

تحن إلى ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر

برفع أقدر، وأنت فصل أو توكيد، قال سيبويه: بلغنا أن رؤبة كان يقول: «أظن زيدًا هو خير منك» يعنى بالرفع.

ينظر: الدر المصون (٦/١٠٧)، مختصر ابن خالويه ص١٣٦ .

(ش) كل اسم معرفة فهو معين لمدلوله، أى: مبين لحقيقته تبيينًا يجعله كالمنظور إليه عيانًا؛ إلا أن غير العلم يعين مسماه بقيد، والعلم يعين مسماه دون قيد؛ ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى «زَيْدًا» بحضور ولا غيبة؛ بخلاف التعبير عنه بـ«أَنْتَ» و«هُوَ».

(ص)

فَإِنْ خَلا مِنْ سَابِقِ اسْتِعْمَالِ ... كـ(مَذْحِج) فَانْسُبْهُ لارْتِجَالِ

وَمَا سِوَى الْمُرْتَجَلِ الْمَنْقُولُ ... نَحْو (ثَقِيفٍ) هَكَذَا (سَلُولُ)

(ش) العلم على ضربين: مرتجل ومنقول.

فالمرتجل: ما لم يعرف له استعمال فى غير العلمية كـ«مَذْحِج»؛ وهو أبو قبيلة من العرب.

والمنقول: ما استعمل قبل العلمية ثم تجدد جعله علمًا.

فمنه: ما كان صفة كـ«ثَقِيف» - وهو الدَّرِب بالأمور الظافر بالمطلوب - وكـ«سَلُول» وهو الكثير السل.

ومنه: ما كان اسم عين شائعًا كـ«أَسَد» و«ثَوْر».

ومنه: ما كان فعلا ماضيًا كـ«أَبَان» و«شَمَّر».

ومنه: ما كان فعلا مضارعًا كـ«يَزِيد» و«يَشْكُر».

ومنه: ما كان جملة كـ«بَرَقَ نَحْرُه» و«تَأَبَّطَ شَرًّا».

وقد يكون أحد جزأى الجملة المسمى بها مستترًا فتعامل معاملة الجملة المصرح بجزأيها ولا تتأثر بالعوامل؛ ومنه قول الراجز من رواية أبى العباس أحمد بن يحيى(١) ثعلب: [من الرجز]

نُبِّئْتُ أَخْوَالِى بَنِى يَزِيدُ

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانى بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين فى النحو واللغة، وكان راوية للشعر، محدثا، مشهورًا اللهجة بالحفظ وصدق اللهجة.

من مصنفاته: الفصيح، المصون فى النحو، اختلاف النحويين، معانى القرآن، القراءات، غريب القرآن، إعراب القرآن، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة (١/٣٩٦-٣٩٨)، نزهة الألبا (٢٩٣)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٢١٤)، الأعلام (١/ ٢٦٧).

ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُم فَدِيد[1]

(ص)

وَكُنْيَةً -أيضًا- يُرَى وَلَقَبَا وَمُفْرَدًا يَأْتِيكَ أَوْ مُرَكَّبَا

(ش) الكنية من الأعلام: كـ«أَبِى عَمْرو» و«أُمّ سَلمَة».

واللقب: كـ«بَطَّة» و«أَنْف النَّاقَة».

والمفرد: ما لاتركيب فيه.

والمركب: إما جملة؛ وقد ذكرت.

وإما مضاف ومضاف إليه كـ«عَبْدِ اللَّه».

أو اسمان نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث كـ«بَعْلَبَكّ»[2] و«سيبَويه».

إلا أن «بَعْلَبَكَّ» معرب و«سِيبَوَيْه» مبنى فى أجود اللغتين.

(ص)

وَالاسْمَ قَدِّمْ إِنْ يُلاقِ اللَّقَبَا وَأَتْبِعِ انْ بَعْضُهُمَا تَرَكَّبَا

أَوْ رُكِّبَا مَعًا وَحَيْثُ أُفْرِدَا أَضِفْ وَإِنْ تُتْبِعْ فَلَنْ تُفَنَّدَا

(ش) إذا كان لشخص اسم ولقب وذكرا معا، قدم الاسم على اللقب.

ثم إن كانا مركبين أو كان أحدهما مفردًا والآخر مركبًا - جعل اللقب تابعًا للاسم فى إعرابه: إما بدلا و إما عطف بيان كقولك: «هَذَا عَبْد اللَّهِ عَابِد الكَلْب». و«رَأَيْت زَيْدًا أَنْف النَّاقَة».

وإن كانا مفردين أضيف الاسم إلى اللقب بإجماع. وجاز عند الكوفيين جعل اللقب تابعًا للاسم؛ كقولك: «هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ» و«رأيت سعيدًا كرزًا».

---

(١) الفديد: الصوت والجلبة. الوسيط (فدد).

والرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص١٧٢، وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠، وشرح التصريح ١/١١٧، والمقاصد النحوية ١/٣٨٨، ٤/ ٣٧٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٢٤، وشرح المفصل ١/٢٨، ولسان العرب (زيد)، (فدد)، (بقر)، ومجالس ثعلب ص٢١٢، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٢٦، وتهذيب اللغة ١٤/ ٧٤، ومجمل اللغة ٤/ ٥٥، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٣٨ .

(٢) بعلبك بالشام معروف الأغلب عليها التأنيث ويجوز فى إعرابها الوجوه الثلاثة التى تجوز فى حضرموت أنشد المفضل فى تأنيثها:

لقد أنكرتنى بعلبك وأهلها ولابن جريح كان فى حمص أنكرا

(ص)

وَلَمْ يَخُصُّوا بِالأَنَاسِى الْعَلَمْ     بَلْ وَضْعُهُ لِكُلِّ مَأْلُوفٍ أَهَمّ
كـ(لاحِقٍ) و (شَذْقَمٍ) و (هَيْلَهْ)     و (وَاشِقٍ) و (وَاسِطٍ) و (أَيْلَهْ)

(ش) لما كان الباعث على التسمية بالأعلام تعيين المسمى؛ وذلك مطلوب فى المألوفات كلها - لم يختص بالإنسان بل لكل ما يؤلف منها قسط كالخيل والإبل والغنم والكلاب والبلاد.

فـ«لاحِق»: فرس و«شَدقَم»: جمل و«هَيْلَة»: شاة و«وَاشِق»: كلب و«وَاسِط»: مدينة و«أَيْلَة»: موضع معروف.

(ص)

وَمِنْ ضُرُوبِ الْعَلَمِ اسْمُ الْجِنْسِ     أَجْرَوْهُ كَالشَّخْصِى دُونَ لَبْسِ
فَالثَّعْلَبُ اسْمُ جِنسِهِ (ثُعَالَهْ)     وَالذِّئْبُ -أيضًا- اسْمُهُ (ذُؤَالَهْ)
كَذَا (أُسَامَةُ) اسْمُ جِنسٍ لِلأسَدْ     وَ (شَبْوَةُ) العَقْرَبُ فَاحْفَظْ مَا وَرَدْ
وكُلُّ حُكْمٍ نَالَهُ الشَّخْصِى     فِى لَفْظِهِ يَنَالُهُ الجِنْسِيُّ

(ش) ذكر العَلم الشخصى يحصل من المسمى به استحضار حلاه التى تلحقه بالحاضر المشار إليه.

فقول القائل: «رَأَيت زَيْدًا» يقوم مقام: رأيت الشخص المتحلى بكذا وكذا.

فأرادت العرب أن تجعل [الجنس ما لا يؤلف][1] شخصه علمًا يقوم ذكره مقام قيود يتميز بذكرها من بين الأجناس، ويجرى فى اللفظ مجرى العلم المسمى به شخص، فتوافقا فى الاستغناء عن حرف التعريف وعن الإضافة.

ومنعوه من الصرف إن كان فيه مايؤثر مع العلمية الشخصية كـ«ثُعَالَة» و«ذُؤَالَة» فإن فيهما ما فى «طَلْحَة» و«فُضَالَة» من التأنيث والعلمية. وإن افترقا فى المعنى.

لأن العلم الشخصى يختص بشخص من جنسه، وإن عرض فيه اشتراك فبتسمية أخرى.

والعلم الجنسى لا يختص بشخص من جنسه، بل لكل واحد من أشخاص جنسه فيه نصيب؛ إذ لا واحد أولى به من غيره.

---

(١) فى أ: الجنس مايؤلف.

## فصل الموصول

(ص)

مَلْزُومُ عَائِدٍ وَجُمْلَةٍ وَمَا أَشْبَهَهَا مَوْصُولُ الاسْمَا فَاعْلَمَا
كـ(الَّذِ) وَ (الَّذْ) وَ (الَّذِى) وَ (الَّذِى) وَمِثْلُ ذِى اللُّغَاتِ فِى (الَّتِى) احْتُذِى

(ش) الموصول من الأسماء: ما لزمه عائد وجملة أو شبهها.

فذكرت الأسماء تنبيهًا على أن بعض ما يسمى موصولا غير اسم وسيأتى ذكره.

وذكر العائد ليخرج ما يشارك الاسم الموصول فى الافتقار إلى جملة دون عائد؛ كـ«إِذَا» و«حَيْث».

وذكر اللزوم ليخرج الموصوف بجملة نحو: «رَجُلٌ يَقُول الحَقَّ مَحمُودٌ».

وذكر شبه الجملة تنبيهًا على أن الصلة قد تكون غير جملة صريحة نحو: الَّذِى عِنْدَكَ غَيْر الَّذِى فِى نَفْس الْمُنْطَلِقِ أَبُوهُ.

وبدئ بـ«الَّذِى» و«الَّتِى»؛ لأنهما مستعملان فى كل لغة وفى كل مسمى.

ولأنهما كالأصل لغيرهما؛ إذ ما وقع أحدهما موقعه علم أنه موصول وإلا فلا.

ولأن موصوليتهما لازمة فى الغالب؛ بخلاف موصولية غيرهما.

وفيهما أربع لغات: تخفيف الياء وتشديدها، وحذفها مع كسر ما قبلها، وحذفها مع سكون ما قبلها.

قال الشاعر فى التشديد أنشده ابن الأنبارى فى أماليه عن الأصمعى: [من الوافر]

وَلَيْسَ المَال فَاعْلَمْه بِمَالٍ وَإِنْ أَرْضَاكَ إلا لِلَّذِىِّ
يَنَال بِهِ العَلاَءَ وَيَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِىِّ[1]

وقال رجل من طيئ فى حذف الياء وبقاء الكسرة: [من البسيط]

لا تعذل اللَّذِ لا ينفك مكتسبا حمدا، وإن كان لا يبقى ولا يذر[2]

وقال آخر: [من الرجز]

وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْت صَخْرَا

(١) البيتان بلا نسبة فى الأزهية ص٢٩٣، والإنصاف ٢/ ٦٧٥، وخزانة الأدب ٥/ ٥٠٤، ٥٠٥، والدرر ١/ ٢٥٥، ورصف المبانى ص٧٦، ولسان العرب (ضمن)، (لذا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٨٣، وهمع الهوامع ١/ ٨٢، وتاج العروس (ضمن)، (لذى).

(٢) انظر: خزانة الأدب ٢/ ٤٩٧، اللسان (لذا)، الدرر (١/ ٥٥)، شرح التسهيل (١/ ١٨٩).

أَوْ جَبَلًا أَصَمّ[١] مُشْمَخِرًّا[٢]

ومثله: [من الكامل]

شغفت بك اللتِ تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعةوغرام[٣]

وقال هميان بن قحافة فى تسكين الذال: [من الرجز]

أحمدُ ربَّ النعمةِ اللذْ تمت نعماؤُه على واستتبت

وقال آخر فى تسكين التاء: [من الخفيف]

أرضُنا اللَّتْ أوت ذَوِى الفقرِ والذ ل، فآضوا ذوى غنى واعتزاز[٤]

وقال آخر فى حذف الياء وتسكين ما قبلها: [من الرجز]

... ... ... كَالَّذْ تَزَبَّى[٥] زُبْيَةً فَاصْطِيدا[٦]

واللغات الأربع مقولة فى «الَّتِى».

(ص)

وَبـ (اللَّذَيْن) وَ( اللَّتَيْنِ) (ثُنِّيَا) وَأَلِفًا فى الرَّفع -أيضًا- أُعْطِيَا

وَالنُّون قَدْ تُشَدّ مِنْهُمَا وَمِنْ (ذَيْن) و(تَيْن) عِوَضًا كَى لا يَهِنْ

(ش) يقال: «جَاءَ اللَّذَانِ ذَهَبَا واللَّتَانِ ذَهَبَتَا».

و«مَرَرْت بِاللَّذَيْنِ ذَهَبَا وَبِاللَّتَيْنِ ذَهَبَتَا».

و«جَاءَ ذَان وَتَانِ»، و«مَرَرْت بِذَيْنِ وَتَيْنِ».

أجريا مجرى مثنى المعرب.

---

(١) الأصم من الجبال والحجارة: الصلب المصمت. القاموس (صمم).

(٢) المشمخر: العالى المرتفع. الوسيط (شمخر).
والرجز بلا نسبة فى الأزهية ص٢٩٢، والإنصاف ٢/ ٦٧٦، وخزانة الأدب ٥/ ٥٠٥، والدرر ١/ ٢٥٨، ورصف المبانى ص٧٦، وهمع الهوامع ١/ ٨٢ .

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر ١/ ٢٥٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٢ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٩٠ .

(٥) تزبى اللحم وغيره وزبّاه: طرحه فى الزبية. والزبية: حفيرة يشتوى فيها ويختبز، وحفرة فى موضع عال تغطى فوهتها، فإذا وطئها الأسد وقع فيها. الوسيط (زبى).

(٦) الرجز لرجل من هذيل فى خزانة الأدب ١١/ ٤٢١، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥١، وبلا نسبة فى لسان العرب (زبى)، (ذا)، والأزهية ص٢٩٢، والإنصاف ٢/ ٦٧٢، وخزانة الأدب ٣١٦، ورصف المبانى ص٧٦، وشرح المفصل ٣/ ١٤٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٨٣، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٠، وديوان الأدب ٤/ ١٣١، وتاج العروس (زبى)، (لذا).

وكان مقتضى الأصل أن يقال: «اللَّذَيَانِ» و«اللَّتَيَانِ» و«ذَيَان» و«تَيَانِ» كما يقال: «شَجِيَان» و«فَتَيَان».

إلا أن ياء «الَّذِى» و«الَّتِى» وألف «ذَا» و«تَا» لما لم يكن لهما حظ فى الحركة شبهتا عند ملاقاتهما ألف التثنية بألف المقصور إذا لقى ألف الندبة؛ فوافقتها فى الحذف.

فكما يقال فى الندبة: «وَامُوسَاه» لا «وَامُوسَيَاه»، قيل هنا: «اللَّذَانِ» و«ذَانِ» لا «اللَّذَيَان» و«ذَيَانِ».

وأيضًا فحذف ألف المقصور المثنى أولى من قلبه؛ لأن فى حذفه تخلصًا من تصحيح حرف علة متحرك بعد فتحة.

لكن عدل إلى القلب لئلا يلتبس مثنى بمفرد حال الإضافة.

واسم الإشارة لا يضاف؛ فعومل بالحذف وحمل عليه «الَّذِى» و«الَّتِى»؛ لشبه ياءيهما فى لزوم المد بالألف.

ولأنهما لا يضافان.

ولما حذفت الياء والألف من «الَّذِى» و«الَّتِى» و«ذَا» و«تَا» فى التثنية، وكان لهما حق فى الثبوت - شددوا النون من «اللَّذَيْنِ» و«اللَّتَيْنِ» و«ذَيْن» و«تَيْن»؛ ليكون ذلك عوضًا من الياء والألف.

(ص)

وَلِلذُّكُورِ الْعُقَلا (الَّذِينَا) فِى كُلِّ حَالٍ وَأَتَى (الَّذُونَا)
فِى الرَّفْعِ عَنْ هُذَيْلَ وَ(اللاءُونَا) وَجَا (الأُلَى) وَ(اللاءُ) كـ(الَّذِينَا)

(ش) إذا جمع «الَّذِى» وأريد به من يعقل، فهو مبنى عند غير هذيل.

وأما هذيل: فيشبهونه بصفات الذكور العقلاء فيعربونه، ويقولون: «نَصِرَ الَّذُونَ هُدُوا عَلَى الَّذِينَ ضَلُّوا».

وكذا يفعلون بـ«اللائِينَ» - وهو جمع «اللائِى» بمعنى «الَّذِينَ» - فيقولون: «لُعِنَ اللاءُونَ كَفَرُوا».

ويقول غيرهم: «لُعِنَ اللائِينَ» فيبنيه.

ويستعمل «الأُلَى» بمعنى «الَّذِينَ» كثيرًا و«اللاء» قليلا ومن ورود «اللاء» بمعنى «الَّذِينَ» قول الشاعر: [من الطويل]

مِنَ النَّفَرِ اللاءِ الَّذِينَ إِذَا هُم تَهاب الرِّجَال حَلْقَةَ الْبَابِ قَعْقَعُوا(١)

[وكقول الآخر: من الوافر:]

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْه عَلَيْنَا اللاء قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا(٢)

وسمع الكسائى هم «هم اللاءُو فَعَلُوا».

أراد اللاءون فحذف النون ضرورة.

(ص)

وَمَوْضِعُ (الَّذِينَ) يَكْثُرُ (الَّذِى) إِنْ كَانَ مَفْهُومُ الجَزَا بِهِ احْتُذِي

أَوْ كَانَ مَقْصُودًا بِهِ الجِنْسُ وَمَا خَالَفَ هَذَيْنِ فَنَزْرًا عُلِمَا

نَحْو: (الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ) وَكَذَا مَا كَانَ مُشْبِهًا لِـ (عَمَّى اللَّذَا)

(ش) مثال وقوع «الَّذِى» موقع «الَّذِينَ» لتضمنه معنى الذين: قوله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣].

ومثال المقصود به الجنس قوله -تعالى-: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، وقوله: ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

فهذان النوعان يستعملان كثيرًا.

وما سوى ذلك قليل كقول الشاعر: [من الطويل]

وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ(٣)

أراد «الَّذِينَ» فحذف النون.

---

(١) البيت لأبى الربيس فى خزانة الأدب ٦/ ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ولسان العرب (لوى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٨، والحيوان ٣/ ٤٨٦، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٦، والعقد الفريد ٥/ ٣٤٣، وتاج العرورس (لتى).

(٢) البيت لرجل من بنى سليم فى تخليص الشواهد ص١٣٧، والدرر ١/ ٢١٣، وشرح التصريح ١/ ١٣٣، والمقاصد النحويّة ١/ ٤٢٩، وبلا نسبة فى الأزهيَّة ص٣٠١، وأوضح المسالك ١/ ١٤٦، وشرح الأشمونى ١/ ٦٩، وشرح ابن عقيل ص٧٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٣ .

(٣) البيت للأشهب بن رميلة فى خزانة الأدب ٦/ ٧، ٢٥ - ٢٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥١٧، والكتاب ١/ ١٨٧، ولسان العرب (فلج)، (لذى)، والمؤتلف والمختلف ص٣٣، والمحتسب ١/ ١٨٥، ومعجم ما استعجم ص١٠٢٨، والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٨٢، والمقتضب ٤/ ١٤٦، والمنصف ١/ ٦٧، وللأشهب أو لحريث بن مخفض فى الدرر ١/ ١٤٨، وبلا نسبة فى الأزهية ص٩٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠، والدرر ٥/ ١٣١، ورصف المبانى ص٣٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧، وشرح المفصل ٣/ ١٥٥، ومغنى اللبيب ١/ ١٩٤، ٢/ ٥٥٢ .

وكذا استعمال المثنى بلا نون قليل -أيضًا- ومنه قول الشاعر؛ وهو الأخطل[(١)]:

[من الكامل]

أَبَنِي كُلَيْب إِنَّ عَمَّى اللَّذَا ... قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأغْلالا[(٢)]

وأنشد الفراء فى حذف نون «اللَّتَيْنِ»: [من الرجز]

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيم

لَقِيلَ: فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيم[(٣)]

(ص)

وَصْفُ (الَّذِى) معرَّفًا أو مِثْلَهْ ... قد يغنى عن وصلِكَه بجملةْ

حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ ... مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحَمْلَجَيْنِ

وقد يجىء مصدريًّا مثلَ مَا ... يُونُس والفرَّا بهذا حكما

(ش) أجاز الفراء فى قوله -تعالى-: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أن تكون «الَّذِى» موصوفة بـ «أَحْسَنَ» جاعلا «أَحْسَنَ» أفعل تفضيل.

قال: لأن العرب تقول: «مَرَرْت بِالَّذى خَيْرٍ مِنْكَ».

ولا تقول: «مَرَرْت بِالَّذِى قَائِم».

لأن «خَيْرًا مِنْكَ» كالمعرفة إذ لَم تدخل فيه الألف واللام.

(١) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارفة بن عمرو، أبو مالك، الشاعر، الشهير بالأخطل، شاعر مشهور فى عهد بنى أمية، وأكثر من مدحهم، يعد أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم مع جرير والفرزدق، وله معهما محاورات، وهجاء كثير، مشهور فى كتب الشعر والأدب. له ديوان شعر. مات سنة تسعين.

ينظر: الأغانى (٨/ ٢٨٠)، الشعر والشعراء (١٨٩)، الأعلام (٥/ ١٢٣).

(٢) البيت فى ديوانه ص٣٨٧، والأزهية ص٢٩٦، والاشتقاق ص٣٣٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥، ٦/٦، والدرر ١/ ١٤٥، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٦، وشرح التصريح ١/ ١٣٢، وشرح المفصّل ٣/ ١٥٤، ١٥٥، والكتاب ١/ ١٨٦، ولسان العرب (فلج)، (حظا)، (لذى)، والمقتضب ٤/ ١٤٦، وتاج العروس (لذى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٢، وأوضح المسالك ١/ ١٤٠، وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠، ورصف المبانى ص٣٤١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، والمحتسب ١/ ١٨٥، والمنصف ١/ ٦٧ .

(٣) الصميم من كل شىء: المحض الخالص فى الخير والشر. ينظر: الوسيط: صمم. والرجز للأخطل فى خزانة الأدب ٦/ ١٤، والدرر ١/ ١٤٥، وشرح التصريح ١/ ١٣٢، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٥، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الأزهية ص٣٠٣، وأوضح المسالك ١/ ١٤١، وهمع الهوامع ١/ ٤٩ .

وكذا يقولون: «مَرَرت بالَّذِي أَخِيكَ» و«بِالَّذِي مِثْلِكَ».

جعلوا صلة «الَّذِي» معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام، وجعلوها تابعة لـ«الذِي».

قال: وأنشدني الكسائي: [من الرجز]

إِنَّ الزُّبَيْرِي الَّذِي مِثْلِ الجَلَمْ
مَشَى بِأَسْلابِكَ فِي أَهْلِ الحَرَمْ[١]

وأجاز الفراء -أيضًا- في «الَّذِي» من قوله -تعالى-: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أن تكون مصدرية؛ جاعلا «أَحْسَنَ» فعلا مسندًا إلى ضمير موسى عليه السلام.

والتقدير: تمامًا على إحسانه.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي[٢] في الشيرازيات، عن أبي الحسن[٣]، عن يونس[٤].

---

(١) ينظر: الدرر (١/ ٦٢)، اللسان (جلم)، شرح التسهيل (١/ ٢١٩).

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام، أبو علي الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، وأحد أئمة العربية المشهورين، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومَبْرمان، قيل: إنه أعلم من المبرد، واتهم بالاعتزال.
من تصانيفه: الحجة في علل القراءات، التذكرة، الإيضاح في النحو، تعاليق سيبويه، جواهر النحو، العوامل في النحو، وغيرها. مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.
ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٩٦ - ٤٩٨)، وفيات الأعيان (١/ ١٣١)، إنباه الرواة (١/ ٢٧٣)، الأعلام (٢/ ١٧٩ - ١٨٠).

(٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط. نحوي، عالم باللغة والأدب.
قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، وكان معتزليًا. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه -الأخفش، وقال: وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، من تصانيفه: معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، الأوساط في النحو، وغيرها.
توفي سنة عشر ومائتين.
ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٩٠ - ٥٩١)، وفيات الأعيان (١/ ٢٠٨)، إنباه الرواة (٢/ ٣٦)، الأعلام (٣/ ١٠١ - ١٠٢).

(٤) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، البصري، أبو عبد الرحمن، النحوي. كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، وغيرهم، وأكثر سيبويه من النقل عنه في «الكتاب». من تصانيفه: معاني القرآن، اللغات، النوادر، الأمثال. مات سنة ثنتين وثمانين ومائة.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٦٥)، وفيات الأعيان (٢/ ٤١٦)، الأعلام (٨/ ٢٦١).

وبه أقول؛ وهو اختيار ابن خروف[١].

وحكى عن الفراء: أنه سمع بعض العرب يقول: «أَبُوكَ بِالْجَارِيَةِ الَّذِى يَكْفُلُ» و«بِالْجَارِيَةِ مَا يَكْفُلُ».

والمعنى: أبوك بالجارية كفالته. قال ابن خروف: «وهذا صريح فى ورود «الَّذِى» مصدرية.

قلت: ومن ورود «الَّذِى» مصدرية قول عبد الله بن رواحة[٢] الأنصارى - رضى الله عنه-: [من البسيط]

فَثَبَّتَ اللَّه مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ فِى المُرْسَلِينَ وَنَصْرًا كَالَّذِى نُصِرُوا[٣]

أى: [ونصرًا] كنصرهم

وذكر أبو على فى الشيرازيات عن يونس وقوع «الذِى» مصدرية مستغنية عن عائد، وجعل من ذلك قوله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]

ثم قال أبو على: ويقوى هذ أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأنشد الأصمعى[٤]: [من الرجز]

---

(١) هو على بن محمد بن على بن محمد الحضرمى، أبو الحسن ابن خروف الأندلسى النحوى. كان إمامًا فى العربية، محققًا مدققًا، ماهرًا مشاركًا فى الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر؛ له مناظرات مع السهيلى.
ومن تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، شرح جمل الزجاجى. توفى سنة تسع وستمائة.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٠٣)، وفيات الأعيان (١/ ٣٤٣)، الأعلام (٤/ ٣٣٠).

(٢) هو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصارى، أبو محمد، أحد صحابة النبى ﷺ، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين شهد العقبة، وكان أحد النقباء الاثنى عشر، وشهد بدرًا وأحدًا والخندق والحديبية، وكان أحد الأمراء فى غزوة مؤتة التى استشهد فيها سنة ثمانٍ.
ينظر: أسد الغابة ت (٢٩٤٣)، الاستيعاب ت (١٥٤٨)، الإصابة ت (٤٦٩٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (١/ ٢١٩).

(٤) هو عبد الملك بن قريب بن على بن أصمع، أبو سعيد الأصمعى، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، والغريب والأخبار، والملح والنوادر.
قال الشافعى: ما عبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعى. كان من أهل السنة، ولا يفتى إلا بما أجمع عليه علماء اللغة، ولا يجيز إلا أفصح اللغات.
من تصانيفه: غريب القرآن، المقصور والممدود، الاشتقاق، الأضداد، النوادر، المصادر، معانى الشعر، وغيرها. توفى سنة ست عشرة ومائتين.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١١٢، ١١٣)، جمهرة الأنساب (٢٣٤)، الأعلام (٤/ ١٦٢).

حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ[1]
مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ[2] المُحَمْلَجَيْنِ[3]

قال أبو على: ومجيء قوله- تعالى -: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] على قياس قول يونس.

فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم؛ فلا يعود على «الَّذِى» منه شيء.

(ص)

بـ(اللاتِ) وَ (اللاءِ) اجْمَعِ (الَّتِى) وَصِلْ ... يَاءً جَوَازًا وَ (اللَّوَاتِى) قَدْ نُقِلْ
واللا اللوا اللواء واللآتِ ... بالكسر والإعراب أيضًا ياتي

(ش) يقال فى جمع «الَّتِى»: «اللات» و«اللاء» و«اللاتى» و«اللائى»، وإلى الأخيرين أشرت بقولى:

... ... وَصِلْ ... يَاءً جَوَازًا ... ...

و«اللواتى» و«اللوائى» و«اللاءَات» - بالبناء على الكسر وبالإعراب جمع جمع.

قال الشاعر: [من الطويل]

أُولَئِكَ إِخْوَانِى الَّذِينَ عَرَفْتُهُمْ ... وإخوانُك اللاءَات زُيِّنَّ بِالْكَتَمِ[4]

وقالوا فى «اللاء» و«اللواء»: «اللا» و«اللوا»، وهذا من قصر الممدود، قال الكميت: [من الطويل]

وَكَانَتْ مِنَ اللا لا يُعَيِّرُهَا ابْنُهَا ... إِذَا مَا الْغُلام الأحْمَق الأمَّ عَيَّرَا[5]

وقال الراجز: [من الرجز]

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ عُكَارِ[6]

---

(١) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ٦/ ٨١، والدرر ١/ ٢٧٩، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٥، وشرح المفصّل ٣/ ١٥٣، وهمع الهوامع ١/ ٨٦ .

(٢) الجديل: الزمام المجدول من أدم، وحبل من أدم أو شعر فى عنق البعير، والوشاح. القاموس (جدل).

(٣) المحملج: الحبل المفتول فتلاً شديدًا. القاموس (حلج).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر ١/ ٢٦٦، ولسان العرب (خلل)، (لتا)، وهمع الهوامع ١/ ٨٣ .

(٥) البيت فى ديوانه ١/ ٢١٧، والأزهيّة ص٣٠٥، ولسان العرب (لتا)، (لوى)، وبلا نسبة فى الدرر ١/ ٢٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٨٣ .

(٦) عكار: جمع عكرة: وهى القطعة من الإبل. أى أنه انتقاها وتخيرها. القاموس (عكر). وفى رواية فى اللسان: من أنيق غزار.

مِنَ اللَّوَا شَرِفْنَ[١] بِالصِّرَار[٢]

(ص)

كـ(اللاتِ ) جَا (الأُلَى) وطَيِّئ بـ (ذُو) عَلَى جميع مَا مَضَى تَسْتَحْوِذُ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَهَا نَحْو: (رَمَى ذُو عَزَّ ذَا اعْتَدَى بِذِي أَجْرَى دَمَا)
وَكـ(الَّتِي) عَنْ بَعْضِهِمْ (ذَاتُ) أَتَتْ كَذَا (ذَوَاتُ): (اللات) عَنْهُمْ رَادَفَتْ

(ش) ورود «الألَى» بمعنى «الَّذِينَ» كثير، وروده بمعنى «اللاتِى» قليل. وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب: [من الطويل]

فَتِلْكَ خُطُوب[٣] قَدْ تَمَلَّت[٤] شَبَابَنَا قَدِيمًا فَتُبْلِينَا الْمَنُونُ وَمَا نُبْلِ
وَتُفْنِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُون[٥] عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ[٦] كَالحِدَإِ[٧] القُبْلِ[٨]

فالأول: بمعنى «الَّذِينَ».

والثانى: بمعنى «اللاتى».

ولذلك ذكر ضمير الأول وأنث ضمير الثانى.

وقد استعمل كثير «الأُلَى» بمعنى «الَّذِينَ» ممدودًا، فقال: [من الطويل]

---

(١) شَرَّفَ الناقة: كاد يقطع أخلافها بالصَّرِّ، وإنما يفعل بها ذلك ليبقى بُدْنُها وسِمَنُها، فيحمل عليها فى السنة المقبلة. اللسان (شرف).

(٢) الصِّرار: الخيط الذى تشد به التوادى على أطراف الناقة، وهو خيط يشد فوق الخِلف لئلا يرضعها ولدها. اللسان (صرر)، والرجز بلا نسبة فى لسان العرب (شرف)، (لتا)، (لوى)، والدرر ١/ ٢٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٨٣، وتاج العروس (شرف)، (لتى)، (لوى).

(٣) الخطوب: جمع خطب وهو الأمر العظيم. الوسيط (خطب).

(٤) تملى عمره: استمتع فيه؛ وتملى العيش أمهل له فيه وطول. وتملّى إخوانه: مُتّع بهم. الوسيط (ملا).

(٥) يستلئمون: يلبسون اللأمة، وهى أداة الحرب كلها من رمح، وبيض، ومغفر، وسيف، ودرع. الوسيط (لأم).

(٦) الروع: الفزع. القاموس (روع).

(٧) الحدأة: طائر، مشهور. القاموس (حدأ).

(٨) القبل فى العين: إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى، وقيل: إقبالها على الموق، وقيل غير ذلك. ينظر: اللسان (قبل).

والبيت فى تخليص الشواهد ص١٣٩، وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٩، والدرر ١/ ٢٦١، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٩٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٧٢، والمقاصد النحويّة ١/ ٤٥٥، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٦٨، وشرح ابن عقيل ص٧٨، وهمع الهوامع ١/ ٨٣.

أَبَى اللَّه لِلشُّمِّ(١) الأَلاء كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ(٢) يَوْمًا صِقَالَهَا(٣)

وقال آخر فى «الأولَى» بمعنى «اللاتى»: [من الطويل]

وَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ(٤) تِهَامَةٍ فَكُلّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ(٥) أَقْصَمَا(٦)

وقال كثير: [من الطويل]

إِذَا شَحَطَتْ(٧) دَارٌ بِعَزَّةَ لَمْ أَجِد لَهَا فِى الأُلَى يَلْحَيْنَ(٨) فِى وُدِّها مِثْلا(٩)

وحكى الأزهرى أن «ذُو» فى لغة طيئ تستعمل بمعنى «الَّذِى» و«الَّتِى» وتثنيتهما وجمعهما.

فيقال: رأيت ذو فَعَلَ، وذو فعلت، وذو فعلا، وذو فعلتا، وذو فعلوا وذو فعلن.

ومن مجيئها بمعنى «الَّذِى» قول الشاعر: [من المنسرح]

ذَاكَ خَلِيلِى وَذُو يُوَاصِلُنِى يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَه(١٠)

ومن مجيئها بمعنى «الَّتِى» قول الآخر: [من الوافر]

فَإِنَّ المَاءَ مَاء أَبِى وَجَدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْت وَذُو طَوَيْتُ(١١)

(١) الشم: جمع أشم، وهو السيد ذو الأَنَفَة. القاموس (شمم).

(٢) القين: الحداد. القاموس: (قين).

(٣) الصقال: صقل السيف صقلاً وصقالاً: جلاه. الوسيط (صقل).
والبيت لكثيِّر عزّة فى ديوانه ص٨٧، والدرر ١/ ٢٦٢، والمقاصد النَّحويَّة ١/ ٤٥٩، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/٦٨، وشرح التصريح ١/ ١٣٢، وشرح شذور الذهب ص١٥٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٣ .

(٤) الغور: كل منخفض من الأرض. الوسيط (غور).

(٥) الحجل: الخلخال. القاموس (حجل).

(٦) أقصما: من قصمه، يقصمه: إذا كسره وأبانه. القاموس (قصم). والمعنى: أن سيقان الفتاة لضخامتها تكسر الخلاخيل. البيت لعمارة بن راشد فى تاج العروس (قصم)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص١٣٨، والمقاصد النحوية ١/ ٤٥٣ .

(٧) شحطت: بَعُدَت. الوسيط (شحط).

(٨) يلحين: من لحا يلحو: إذا لامه وعذله. الوسيط (لحى).

(٩) ينظر: ديوانه ٣٨٢ .

(١٠) تقدم تخريج هذا البيت.

(١١) طويت: بنيت، وعرّشت. الوسيط (طوى).
والبيت لسنان بن الفحل فى الإنصاف ص٣٨٤، وخزانة الأدب ٦/ ٣٤، ٣٥، والدرر ١/ ٢٦٧، وشرح التصريح ١/ ١٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٥٩١، والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٦، وبلا نسبة فى الأزهية ص٢٩٥، وأوضح المسالك ١/ ١٥٤، وتخليص الشواهد ص١٤٣، وشرح قطر الندى ص١٠٢، وشرح الأشمونى ١/ ٧٢ وشرح المفصّل ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥، ولسان العرب (ذوا)، وهمع الهوامع ١/ ٨٤ .

وذكر ابن جنى[1] فى «المحتسب» أن بعضهم يعربها؛ ومنه قول بعضهم: [من الطويل]

وَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِى مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[2]

وذكر ابن درستويه فى «الإرشاد» مثل ما ذكر ابن جنى فى «المحتسب».

ومنهم من يقول: «ذَاتُ» إذا أراد معنى «التِى».

و«ذَوَات» إذا أراد معنى «اللاتِى».

ومن ذلك رواية الفراء عن بعضهم: «الفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به»

أى: التى أكرمكم الله بها، فحذف ألف «بِهَا»، وحرك الباء بحركة الهاء، وهو من لغة طيئ أيضًا.

ومن ورود «ذَوَات» بمعنى «اللاتى» قول الراجز: [من الرجز]

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ[3]
ذَوَات يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ[4]

(ص)

وَ (مَنْ) وَ (مَا) لِكُلِّ مَا مَضَى هُمَا كُفْآنِ وَاخْصُصْ (مَنْ) بِذِى عَقْلٍ وَ (مَا)
تَعُمُّ وَالأَوْلَى بِهَا الَّذِى خَلا مِنْه وَذُو الإِبْهَامِ حَيْثُ مَثَلا

(١) هو عثمان بن جنى، أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، أخذ عن أبى على الفارسى، وتصدر ابن جنى مكان الفارسى بعد موته.
من تصانيفه: الخصائص فى النحو، سر الصناعة، شرح تصريف المازنى، شرح المقصور والممدود، اللمع فى النحو، المذكر والمؤنث، المحتسب فى إعراب الشواذ، وغيرها. توفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٣٢)، وفيات الأعيان (١/ ٣١٣)، الأعلام (٤/ ٢٠٤).

(٢) البيت لمنظور بن سحيم فى الدرر ١/ ٢٦٨، وشرح التصريح ١/ ٦٣، ١٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١١٥٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٣٠، وشرح المفصل ٣/ ١٤٨، والمقرب ١/ ٥٩، والمقاصد النحويّة ١/ ١٢٧، وللطائى(؟) فى مغنى اللبيب ٢/ ٤١٠، وشرح الأشمونى ١/ ٧٢، وشرح ابن عقيل ص٣٠، ٨٢، وشرح عمدة الحافظ ص١٢٢، وهمع الهوامع ١/ ٨٤ .

(٣) موارق: جمع مارقة وهى المسرعة. الوسيط (مرق).

(٤) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص١٨٠، والدرر ١/ ٢٦٧، وبلا نسبة فى الأزهية ص٢٩٥، وأوضح المسالك ١/ ١٥٦، وتخليص الشواهد ص١٤٤، وهمع الهوامع ١/ ٨٣، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٤، وتاج العروس (ذو).

وَعِنْدَ الاخْتِلاطِ خَيِّرْ مَنْ نَطَقْ فِي أَنْ يَجِيءَ مِنْهُمَا بِمَا اتَّفَقْ
وَ (مَنْ) أَجِزْ فِي غَيْرِ مَنْ يَعْقِلُ إِنْ شَابَهَهُ كَذَا إِذَا بِهِ قُرِنْ

(ش) المراد بـ«كُلِّ مَا مَضَى»: «الَّذِى» و«الَّتِى» وتثنيتهما وجمعهما؛ فإن كل واحد من «مَا» و«مَنْ» صالح أن يراد به ذلك كله.

إلا أن «مَنْ» تختص بمن يعقل، و«مَا» صالحة للصنفين، ولكن أولاهما بها ما لا يعقل، والمبهم أمره.

ومن ورود «مَا» فيمن يعقل قوله -تعالى-: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]

وقوله: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]

ومن المبهم أمره: المشكوك فيه؛ لبعده: هل هو إنسان أو غيره، فيقال: «انْظُر إِلَى مَا ظَهَر: أَى شَيْءٍ هُوَ؟».

وإذا اختلط صنف من يعقل بصنف ما لا يعقل، جاز أن يعبر عن الجميع بـ«مَنْ» تغليبًا للأفضل كقوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١].

أو أن يعبر عنه بـ«مَا» لأنها عامة فى الأصل نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١].

واستحسن التعبير بـ«مَنْ» عما لا يعقل إذا أجرى مجرى من يعقل، كقول الشاعر: [من الطويل]

بَكَيْت إِلَى سِرْب القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِى فَقُلْت وَمِثْلِى بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسربَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِير جَنَاحَه ؟ لَعَلِّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيت أَطِير[1]

أجراه مجرى من يعقل بأن كلمه فعبر عنه بـ«مَنْ».

كما ساغ؛ لوصف الكواكب بالسجود - أن يجمع جمع من يعقل؛ لكونه فى الأصل لمن يعقل أعنى: السجود، وإلى هذا أشرت بقولى:

... ... ... إِنْ شَابَهَهُ ... ...

(١) البيتان للمجنون فى ديوانه ص١٠٦، وللعبّاس بن الأحنف فى ديوانه ص١٦٨، وتخليص الشواهد ص١٤١، وللعباس أو للمجنون فى الدرر ١/ ٣٠٠، وشرح التصريح ١/ ١٣٣، والمقاصد النحويّة ١/ ٤٣١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٤٧، وشرح الأشمونى ١/ ٦٩، وشرح ابن عقيل ص٨٠،٨١ .

ثم قلت:

... ... ... ... كَـذَا إِذَا بِـهِ قُـرِنْ

فأشرت به إلى قوله -تعالى-: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]

وإلى قوله- تعالى -: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧].

وإلى ما حكاه الفراء[١] من قول بعض العرب: «اشْتَبَهَ عَلَى الرَّاكِب وَحِمْلُه؛ فَمَا أدْرِي مَنْ ذَا وَمَنْ ذَا».

(ص)

وَ (مَنْ) فِي الاسْتِفْهَامِ وَارِدٌ وَ (مَا) وَفِي الجَزَا وَالوَصْفِ -أيضًا- ألْزَمَا
مُنَـكَّـرَيْـنِ وَخَـلَـتْ مِـنْ وَصْـفِ (مَا)- وَحْدَهَا- كـ(مَا أَعَزَّ الْمَكْفِي)

(ش) «مَنْ» على أربعة أقسام:

موصولة وقد ذكرت.

واستفهامية نحو: «مَنْ عِنْدَكَ» ؟ وشرطية نحو: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: ١٧]

ونكرة موصوفة كقول الشاعر: [من الطويل]

أَلا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ[٢] لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمَنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ[٣]

و«مَا» الاسمية على خمسة أقسام:

الأربعة كالأربعة.

والخامس - الذى تنفرد به دون «مَنْ»-: وقوعها نكرة خالية من وصف.

وذلك فى ثلاثة مواضع:

أحدها: فى التعجب نحو: «مَا أَعَزَّ الْمَكْفِي» أى: شيء جعل المكفى عزيزا جدا.

(١) قال الفراء: ... والعرب تقول: (اشتبه على الراكب وحمله، فما أدرى من ذا من ذا) حيث جمعهما، وأحدهما إنسان، صلحت (من) فيهما جميعًا. ينظر: معانى القرآن: ٢/ ٩٨ .

(٢) تغتشه: تظن به الغش. الوسيط (غش).

(٣) البيت لعبد الله بن همام فى حماسة البحترى (١٧٥) وبلا نسبة فى الجنى الدانى (٤٥٢)، والدرر (١/ ٣٠١، ٤/ ١٣٢، ٢١٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، وهمع الهوامع (١/ ٩٢، ٢/ ٢٨، ٣٩).

والثاني بعد «نِعْمَ» و«بِئْسَ» نحو: «نِعِمَّا أَنْتَ» أي: نعم شيئا أنت، وفى هذا خلاف.

والثالث: في نحو قولهم: «إِنِّى مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ» أي: إنى من أمر أن أفعل أي: من أمر فعلى. قال الشاعر: [من الطويل]

أَلا غَنِّيَا بِالزَّاهِرِيَّةِ[1] إِنَّنِى عَلَى النَّأْى مِمَّا أَنْ أُلِمَّ بِهَا ذِكْرَا

أي: من أمر إلمامى.

وحيثما جاء «مِنْ مَا»، وبعدها «أَنْ يَفْعَل» فهذا تأويلها عند قوم.

والصحيح غير ذلك وبيانه فى باب «نِعْمَ» و«بِئْسَ» يستوفى.

فإن لم يكن بعدها «أَنْ» فهى بمعنى «رُبَّمَا».

(ص)

وَاجْعَلْ كـ(ذُو): (ذَا) بَعْدَ (مَنْ) أَوْ بَعْدَ (مَا)

إِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِـ (ذَا) مُسْتَفْهِمَا

(ش) قد تقدم أن «ذُو» فى لغة طيئ تستعمل بمعنى «الَّذِى» و«الَّتِى» وفروعهما؛ فلذلك قلت:

واجعل كـ(ذُو): (ذَا) ... ... ...

ونبهت على أن ذلك لا يكون إلا مع الاعتداد بـ«ذَا» وعدم إلغائها.

وأن ذلك -أيضًا- لا يكون إلا بعد «مَا» أو «مَنْ» المستفهم بهما.

فيقال: ماذا صنعت؟ ومن ذا لقيت؟

فتكون «مَا» و«مَنْ» استفهاميتين.

و«ذَا» إما بمعنى «الَّذِى» وإما ملغى.

فإن كان بمعنى «الَّذِى»، كانت «مَا» و«مَنْ» فى موضع رفع.

ورُفِعَ الجواب والمبدل من «مَا» و«مَنْ».

فالجواب: كقولك بعد «مَاذَا صَنَعْتَ»؟: خير.

وبعد «مَنْ ذَا لَقِيتَ»؟: زيد.

---

(١) الزاهرية: التبختر، وعين برأس عين، لا يُنَال قعرُها. الوسيط (زهر)، وينظر: الجنى الدانى (٣٤٠)، المقتضب (٤/ ١٧٥).

ومن الجواب المرفوع قراءة أبى عمرو[١]: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩]

والإبدال بالرفع من «مَا» و«مَن» كقولك بعد السؤالين: «أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ»؟ و«أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو»؟.

ومنه قول لبيد[٢]: [من الطويل]

أَلا تَسْأَلان المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ[٣] أَنَحْبٌ[٤] فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وَبَاطِلُ[٥]؟

وإن كان «ذَا» ملغى كانت «مَنْ» و«مَا» فى موضع نصب بـ«صَنَعْتُ» و«لَقِيت».

ونُصِبَ الجواب والمبدل من «مَا» و«مَنْ» كقوله -تعالى-: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله، المازنى النحوى المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين اختلف فى اسمه على أحد وعشرين قولاً، أصحها وأشهرها زبان، كان إمام أهل البصرة فى القراءات والنحو واللغة، وكان من أشراف العرب ووجهائها، له أخبار وكلمات مأثورة، توفى سنة أربع وخمسين ومائة

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٣١ - ٢٣٢)، وفيات الأعيان (١/ ٣٨٦)، الأعلام (٣/ ٤١).

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامرى، أحد الشعراء الفرسان الأشراف فى الجاهلية، أدرك الإسلام، وأسلم، ويعد من الصحابة، ولم يقل فى الإسلام إلا بيتًا واحدًا، هو:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح

وهو أحد أصحاب المعلقات المشهورة. مات سنة أحد وأربعين.

ينظر: خزانة الأدب (١/ ٣٣٧ - ٣٣٩)، الشعر والشعراء (٢٣١ - ٢٤٣)، جمهرة أشعار العرب (٣٠، ٦٣)، الأعلام (٥/ ٢٤٠).

(٣) يحاول: من الحيلة والاحتيال. وهو الحذق وجودة النظر، والقدرة على التصرف. القاموس (حول).

(٤) النحب: له معان عدة، ومعناه هنا: النذر. ومن معانيه: النحيب، وهو أشد البكاء، والهمة، والبرهان، والموت، والأجل، والنفس، والمدة. وغيرها. ينظر: القاموس (نحب).

(٥) البيت فى ديوانه ص٢٥٤، والأزهية ص٢٠، والجنى الدانى ص٢٣٩، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥ - ١٤٧، وديوان المعانى ١/ ١١٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠، وشرح التصريح ١/ ١٣٩، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٥٠، ٢/ ٧١١، والكتاب ٢/ ٤١٧، ولسان العرب (نحب)، (حول)، (ذو)، والمعانى الكبير ص ١٢٠١، ومغنى اللبيب ص٣٠٠، وتاج العروس (نحب)، (ما)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٥٩، ورصف المبانى ص١٨٨، وشرح الأشمونى ١/ ٧٣، وشرح المفصل ٣/ ١٤٩، ١٥٠، ٤/ ٢٣، وكتاب اللامات ص٦٤، ومجالس ثعلب ص٥٣٠ .

وكقراءة غير أبى عمرو بنصب «العَفْو».

(ص)

وَكَالْمَواضِى مُعْرَبًا (أَى ) وَفِى تَأْنِيثِ التَّا صِلْ بِهَا أَو اكْتَفِ
وَحَيْثُ صَدْرُ وَصْلِهِ يُسْتَلَبُ يُبْنَى وَفِى بَعْضِ الْكَلاَمِ يُعْرَبُ
وَعِنْدَ حَذْفِ مَا لَه يُضَافُ فَلَيْسَ فِى إِعْرَابِهِ خِلافُ
وَتَقْتَضِى شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا مُلْتَزَمًا إِعْرَابُهُ الْتِزَامَا
وَنَعْتَ مَنْكُورٍ وَحَالاً قَدْ أَتَى كـ(حَبْتَرٍ) يَتْلُوهُ: (أَيَّمَا فَتَى)

(ش) المراد بالمواضى: «الَّذِى» و«الَّتِى» وتثنيتهما وجمعهما.

و«أى» تقع مواقعها كلها نحو: «أَوْصِ مِنْ بَنِيكَ وَبَنَاتِكَ أَيَّهُم هُوَ أَعْقَل وَأَيَّهُنَّ أَوْ أَيَتَهُنَّ هِى أَعْقل».

ولا بد من إعرابها إذا كملت صلتها أو حذف ما تضاف إليه نحو قولك: «أَوْصِ مِنْ بَنِيكَ أَيًّا هُوَ أَفْضَل أَوْ أَيًّا أَفْضَل».

فإن صرح بما تضاف إليه وحذف صدر الصلة، بنيت على الضم كقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]

ومثله قول الشاعر: [من المتقارب]

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهمْ أَفْضَل(١)

وقد تعرب -أيضًا- عند حذف صدر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه.

ومن ذلك قراءة بعضهم: «أَيَّهُم أَشَدَّ» بفتح الياء.

ومثال اقتضائها شرطًا قوله -تعالى-: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ﴾ [الإسراء: ١١٠]

ومثال اقتضائها استفهاما قوله -تعالى-: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]

وتجىء نعتا لنكرة دالا على الكمال كقولك: «مَرَرْت بِرَجُلٍ أَى رَجُلٍ»، أى:

(١) البيت لغسّان بن وعلة فى الدرر ١/ ٢٧٢، وشرح التصريح ١/ ١٣٥، والمقاصد النحويّة ١/ ٤٣٦، وله أو لرجل من غسان فى شرح شواهد المغنى ١/ ٢٣٦، ولغسّان فى الإنصاف ٢/ ٧١٥، ولغسان أو لرجل من غسان فى خزانة الأدب ٦/ ٦١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٥٠، وتخليص الشواهد ص١٥٨، وجواهر الأدب ص٢١٠، ورصف المبانى ص١٩٧، وشرح الأشمونى ١/ ٧٧، وشرح ابن عقيل ص٨٧، وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٤/ ٢١، ٧/ ٨٧، ولسان العرب (أيا)، ومغنى اللبيب ١/ ٧٨، وهمع الهوامع ١/ ٨٤ .

رجل كامل فى الرجولية.

وعند دلالتها على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقولك: «هَذَا عَبْد اللَّهِ أى رَجُلٍ» ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَوْمَأْت[١] إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ[٢] فَلِلَّه عَيْنَا حَبْتَر أَيَّمَا فَتَى[٣]

(ص)

وَلا تَصِلْ بِجُمْلَةٍ إنْ لَمْ يُفِدْ وَصْلٌ بِهَا تَعْيِينَ مَفْهُوم قُصِدْ
وَلَيْسَ شَرْطًا كَوْنُ مَا تَضَمَّنْ يُعْلَمُ بَلْ إِبْهَامُهُ قَدْ يَحْسُنُ

(ش) أى: لا تصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو: «الَّذِى حَاجِبَاه فَوْقَ عَيْنَيْه».

ولا بجملة إنشائية نحو: «جَاءَ الذِى بِعْتَكَهُ» قاصدًا لإنشاء البيع.

وأما القسم: فقد جوز بعضهم الوصل به.

ومنعه ابن السراج.

ومن وروده قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

ولا بجملة طلبية نحو: «جَاءَ الذِى هَلْ قَامَ؟».

لأن كل ذلك لا يفيد تعيين ما قصد.

ولا يشترط كون ما تضمنت الصلة معلومًا للسامع بل الأكثر أن يكون معلومًا.

وقد يعن للمتكلم قصد فى إبهام الصلة؛ فيكون ذلك مستحسنًا كقولك: «أَعْطَيْت زَيْدًا الَّذِى أَرَادَ».

ويمكن أن يكون منه قوله -تعالى-: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]

(ص)

وَصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ إنْ شِئْتَ وَانْوِ فِعْلَ مُسْتَقِرّ
نَحْو (الَّذِى عِنْدَكَ دُونَ مَا لِى) وَالعَائِدُ انْوِهِ بِكُلِّ حَالِ

(ش) وتكون الصلة -أيضًا- ظرفًا قائمًا مقام جملة فعلية نحو: «عَرَفْت الَّذِى عِنْدَك».

---

(١) أومأت: أشرت إشارة خفية. القاموس (ومأ).

(٢) حبتر: اسم غلام الشاعر، وهو ابن أخته كما قال الأعلم الشنتمرى فى حاشية الكتاب لسيبويه (١/ ٣٠٢).

(٣) ينظر: الدرر ١/ ٧١، شرح التسهيل ١/ ٢٢١.

أى: الذى استقر عندك أو ثبت أو حصل.

وتكون الصلة -أيضًا- حرف جر ومجرورًا به ويكون -أيضًا- قائما مقام جملة فعلية نحو: «عَرَفْت الَّذِى لَكَ».

أى: الذى استقر لك أو ثبت أو حصل.

وقولى:

نَحْوُ (الَّذِى عِنْدَكَ دُونَ مَا لِى) ... ... ...

جامع للمثالين لأن «ما» من «الَّذِى عِنْدَكَ دُونَ مَا لِى» بمعنى «الَّذِى».

وفى «عِنْدَكَ» عائد على «الَّذِى».

وفى «لِى» عائد على «مَا».

(ص)

وَحَذْفَ عَائِدٍ أَجِزْ إِنِ اتَّصَلْ نَصْبًا بِفِعْلٍ أَوْ بِوَصْفٍ ذِى عَمَلْ
أَوْ جَرَّهُ- مُضَافًا- اوْ حَرْفٌ كَما جُرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ أَوْ كُفْؤُهُمَا

(ش) الضمير العائد على الموصول إن كان منصوبًا بـ«إِنَّ» أو إحدى أخواتها، لم يجز حذفه نحو: «عَرَفْت الَّذِى كَأَنَّه أَسَد».

وإن كان منصوبًا بفعل أو صفة، وكان منفصلا - لم يجز حذفه نحو: «عَرَفْت الَّذِى إِيَّاه أَكْرَمْتَ وَالَّذِى أَنْتَ إِيَّاه مُكْرِم».

وإن كان منصوبًا بفعل أو صفة وكان متصلا - جاز حذفه وإبقاؤه كقوله -تعالى-: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]

وقرأ شعبة[١]: «وما عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ».

وكقول الشاعر: [من البسيط]

مَا اللَّه مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْه بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْع وَلا ضَرَرُ[٢]

---

(١) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدى، الكوفى، أبو بكر، من مشاهير القراء، كان عالمًا فقيهًا فى الدين، توفى سنة ثلاث وتسعين ومائة.
ينظر: النشر (١/١٥٦)، الأعلام (٣/١٦٥).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/١٦٩، وتخليص الشواهد ص١٦١، وشرح الأشمونى ١/٧٩، وشرح التصريح ١/١٤٥، وشرح ابن عقيل ص٩٠، والمقاصد النحويَّة ١/٤٤٧.

أراد: الذى الله موليكه فضل فحذف العائد؛ لأنه ضمير متصل منصوب بصفة عاملة عمل الفعل.

ومثال الإبقاء قوله -تعالى-: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]

وفى قولى:

... ... أَوْ جَــرَّهُ ... ... ...

فاعل مستتر عائد على «وَصْفٍ ذِى عَمَل».

والهاء عائدة على «عَائِد» من قولى:

وَحَــذْفَ عَــائِــدٍ أجـزْ ... ... ... ...

وحرف من قولى:

... أَوْ حَــرْفٌ كَــمَــا جُــرَّ بِـهِ الْـمَـوْصُـول ...

معطوف على فاعل «جره».

والحاصل: أن العائد إذا كان مجرورًا بإضافة غير صفة لم يجز حذفه نحو: «رَأَيت الَّذِى غُلامُه زَيْدٌ».

وكذا إن جر بحرف لم يجر الموصول ولا ما هو فى المعنى بمثله نحو: «رَأَيْت الذِى مَرَرْتَ بِهِ وَأَعْرَضْت عَنِ الذِى رَغِبْتَ فِيهِ».

فإن جر بصفة تعمل عمل الفعل جاز حذفه كقوله -تعالى-: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]

وكذا إن جر العائد بحرف وجر الموصول بمثله لفظًا ومعنى - جاز حذف العائد نحو: «مَرَرْت بِالذِى مَرَرْتَ»، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]

أى: مما تشربون منه.

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

نُصَلِّى لِلَّذِى صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُه وإِنْ جَحَدَ العُمُوم[1]

وكذلك يجوز حذف العائد المجرور بحرف جُر بمثله موصوف بالموصول أو عائد عليه بعد الصلة.

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح قطر الندى ص١١٠، والمقرب ١/ ٦٢ .

فالأول كقول بعض الطائيين: [من البسيط]

إِنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِى عُنِيَتْ نُفُوس قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا(١)

ومثله: [من البسيط]

لا تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الذِى رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُر حِينَ اضطَرَهَا القَدَرُ(٢)

والثانى كقول الآخر: [من الكامل]

وَلَوَ انَّمَا عَالَجْت لِين فُؤَادِها فَقَسَا اسْتُلِين بِهِ لَلانَ الجنْدَلُ(٣)

وإلى هذين أشرت بقولى:

... أو حَـرْفٌ كَـمَـا جُرَّ بِهِ الْمَوْصُول أَوْ كُفْؤُهُمَا

لأن الموصوف بالموصول كفء له.

والعائد عليه بعد الصلة كفء للعائد عليه من الصلة.

والتقدير: ولو أن ما عالجت به لين فؤادها.

(ص)

وَإِنْ لـ (أَى) كَانَ وَهْوَ مُبْتَدَا فَحَذْفُهُ يَسْتَحْسِنُونَ أَبَدَا

إِنْ عُلِمَ الْحَذْفُ وَأَمَّا إِنْ جُهِلْ فَإِنَّهُ بِكُلِّ حَالٍ قَدْ حُظِلْ

وَحَذْفُهُ مَعْ غَيْرِ (أَى) مَا قَوِى دُونَ اسْتِطَالَةٍ فَحَقِّقْ مَا رُوِي

(ش) إذا كان العائد على الموصول مبتدأ، استحسن حذفه مع «أى» وإن لم تكن صلتها مستطالة.

وإن كان مبتدأ، والموصول غير «أَى» لم يحسن حذفه، إلا عند استطالة الصلة نحو قول بعض العرب: «مَا أَنَا بِالَّذِى قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا».

أى: ما أنا بالذى هو قائل لك شيئًا.

وإن زادت الاستطالة ازداد الحذف حسنًا كقوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ

---

(١) البيت لكعب بن زهير، كما فى المقاصد النحوية ١/ ٤٤٩ وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح التسهيل ١/ ٢٠٦ .

(٢) البيت لكعب بن زهير فى شرح التصريح ١/ ١٤٧، والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٤٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٧٤، وشرح الأشمونى ١/ ٨١ .

(٣) الجندل: ما يقله الرجل من الحجارة. ينظر: القاموس (جندل).

والبيت للأحوص فى ديوانه ص١٦٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٩، والزهرة ١/ ١٨٢، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ٢/ ٨٣٠، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٠٨، وهمع الهوامع ١/ ٩٠ .

﴿إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] التقدير - والله أعلم -: وهو الذى هو فى السماء إله وهو فى الأرض إله.

فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع، كقول بعضهم: [من البسيط]

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ     وَلا يَحِدْ[١] عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ وَالكَرَمِ[٢]

ومن ذلك قراءة بعض السلف: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[٣] [الأنعام: ١٥٤] - بالرفع.

أى: على الذى هو أحسن.

وأشرت بقولى:

... وَأَمَّـــا إِنْ جُـــهِـــل     فَإِنَّه بِكُلِّ حَالٍ قَدْ حُظِل[٤]

إلى صلة يكون العائد منها مبتدأ خبره ظرف أو جملة نحو: «رَأَيْت الذِى هُوَ عِنْدَكَ» أو «الَّذِى هُوَ يَنْطَلِقُ».

فإن مثل هذا العائد لا يحذف؛ إذ لو حذف جهل حذفه؛ لكون خبره على صورة الصلة التامة.

ومعنى حظل: منع.

(ص)

وَكـ(الَّـذِى): (أَلْ) وَفُـرُوعُـهُ وَلا     تُوصَل بِغَيْرِ الْوَصْفِ كـ(الْكَافِى الْبَلا)
وشَذَّ نَحْو: (الْحَكَم التُّرْضَى) ومَنْ     رَأَى اطِّـرَادَ مِـثْـلِ ذَا فَـمَـا وَهَـنْ
لَكِـنْ (مِـنَ الْـقَـوْمِ الـرَّسُـولُ اللَّـهِ     مِـنْـهُـمْ) وَنَـحْـوهُ قَـلِـيـلٌ وَاهِ

(ش) التعبير بـ«أَلْ» أولى من التعبير بالألف واللام؛ ليسلك فى ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ«هَلْ» و«بَلْ»؛ فكما لا يعبر عن «هَلْ» و«بَلْ» بالهاء واللام، والباء

---

(١) يحد: يمل، من حاد عن طريق الحق: إذا مال عنه. الوسيط (حاد).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٦٨، وتخليص الشواهد ص١٦٠، والدرر ١/ ٣٠٠، وشرح الأشمونى ١/ ٧٨، وشرح التصريح ١/ ١٤٤، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٩٠.

(٣) قال ابن جنى: ومن ذلك قراءة ابن يعمر: (تمامًا على الذى أحسنُ) قال أبو الفتح: هذا مستضعف الإعراب عندنا؛ لحذف المبتدأ العائد على الذى.... ينظر: المحتسب: ١/ ٢٣٤.

(٤) فى ط: حضل.

واللام، بل يحكى لفظهما؛ كذا ينبغى أن يفعل بالكلمة المشار إليها.

وقد استعمل التعبير بـ«أَلْ» الخليل وسيبويه رحمهما الله.

وأشرت بقولى:

وَكَ(الَّذِى): (أَلْ) وَفُرُوعِه ... ... ... ...

إلى وقوعها بمعنى «الَّذِى» و«الَّتِى» وتثنيتهما وجمعهما.

ويظهر الفرق بالعائد نحو: «رَأَيْت الْكَرِيمَ أَبُوهُ، والْحَسَنَ وَجْهُهَا، وَالْمَرْضِى عَنهُمَا، والْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ، والْمَنْظُورَ إِلَيْهِمْ، وَالْفَاتِنَ حُسْنُهُنَّ».

ولما كانت «أَلْ» الموصولة بلفظ المعرفة كره وصلها بجملة صريحة.

والتزم كون صلتها صفة فى اللفظ مؤولة بجملة فعلية، ولتأولها بجملة فعلية حسن عطف الفعل عليها؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا . فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤]

وقد وصلت بالفعل المضارع ولم يقع ذلك إلا فى الشعر كقوله: [من البسيط]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِى الرَّأْى وَالْجَدَلِ(١)

وأنشد أبو زيد(٢): [من الطويل]

أَتَانِى كَلامُ الثَّعْلَبِى بْنِ دَيْسَقٍ فَفِى أَى هَذَا وَيْلَهُ يَتَتَرَّعُ(٣)

يَقُولُ الْخَنَا(٤) وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ(٥)

وليس هذا بفعل مضطر، بل هو فعل مختار لتمكنهما من أن يقولا: [من البسيط]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْمَرْضِى حُكُومَتهُ ... ... ...

---

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان، أبو زيد الأنصارى. الإمام المشهور، كان إمامًا نحويًا، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وهو من ثقات اللغويين، كان سيبويه يقول عنه: سمعت الثقة.

من تصانيفه: لغات القرآن، التثليث، القوس، والترس، اللامات، الجمع والتثنية، النوادر، الوحوش، غريب الأسماء، الأمثال، المصادر، وغيرها. توفى سنة خمس عشرة ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٨٢ - ٥٨٣)، وفيات الأعيان (١/ ٢٠٧)، جمهرة الأنساب (٣٥٢)، الأعلام (٣/ ٩٢).

(٣) البيت لذى الخرق الطهوى فى لسان العرب (جدع)، وتاج العروس (جدع).

(٤) الخنا: الفحش فى الكلام. ينظر: الوسيط (خنا).

(٥) الجدع: قطع الأنف، أو قطع طرف من الأطراف. الوسيط (جدع).

وَ : [من الطويل]

. . . .. . . . صَوْتُ الْحِمَارِ يُجَدَّعُ

وإلى هذا أشرت بقولى:

. . . . . . وَمَـــنْ رَأَى اطِّرَادَ مِثْلِ ذَا فَمَا وَهَنْ

أى: فما ضعف رأيه.

وقد نبه سيبويه- رحمه الله- على أن ما ورد فى الشعر من المستندرات لا يعد اضطرارًا، إلا إذا لم يكن للشاعر فى إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة[1].

ومما يشعر بأنهم فعلوه اختيارًا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع؛ لكونه شبيهًا باسم الفاعل.

وأما قول الشاعر: [من الوافر]

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ[2] رِقَابُ بَنِى مَعَدِّ[3]

فنادر معدود من الضرورات؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى «الَّذِينَ» ولا يتأتى له الوزن إلا بما فعل.

(ص)

وَسَمِّ مَوْصُولاً مِنَ الْحُرُوفِ مَا يُغْنِى عَنِ الْمَصْدَرِ حَيْثُ تُمِّمَا
وَهُنَّ (أَنْ) وَ (مَا) وَ (كَى) و (أَنَّ) مَعْ (لَوْ) نَحْوُ (وَدَّ ذُو مُرَادٍ لَوْ يَقَعْ)
فَوَصَلُوا (كَى) بِمُضَارِعٍ، وَ (أَنْ) بِذِى تَصَرُّفٍ مِنَ الْفِعْلِ (ظَنّ)
وَ (مَا) بِذِى تَصَرُّفٍ لا أَمْرِ وَوَحْدَهَا مَجْرَى اسْمِ وَقْتٍ تَجْرِى

= والبيت لذى الخرق الطهوى فى تخليص الشواهد ص١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢، والدرر ١/ ٢٧٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٦٢، ولسان العرب (جدع)، والمقاصد النحوية ١/ ٤٦٧، وبلا نسبة فى الإنصاف ١/ ١٥١، وتذكرة النحاة ص٣٧، وجواهر الأدب ص٣٢٠، ورصف المبانى ص٧٦، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨، وشرح المفصّل ٣/ ١٤٤، وكتاب اللامات ص٥٣، ولسان العرب (عجم)، (لوم)، ومغنى اللبيب ١/ ٤٩، ونوادر أبى زيد ص٦٧، وهمع الهوامع ١/ ٨٥، وتاج العروس (لوم).

(١) مندوحة: سعة وفسحة. القاموس (ندح)، الوسيط (ندح).

(٢) دانت: خضعت وذلت. الوسيط (دان).

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدنى ص٢٠١، وجواهر الأدب ص٣١٩، والدرر١/ ٢٧٦، ورصف المبانى ص٧٥، وشرح الأشمونى ١/ ٧٦، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٦١، وشرح ابن عقيل ص٨٦، واللامات ص٥٤، ومغنى اللبيب ١/ ٤٩، ةالمقاصد النحوية ١/ ١٥، ٤٧٧، وهمع الهوامع ١/ ٨٥ .

وَصَحَّ وَصْلُهَا بِجُمْلَةٍ ابْتِدَا إِنْ كَانَ تَوْقِيتٌ بِهَا قَدْ قُصِدَا
كَمِثْلِ: (جُدْ مَا الْجُودُ مُمْكِنٌ ) وَقَدْ تَأْتِى كَذَا وَالْوَقْتُ غَيْرُ مُعْتَمَدْ
وَصِلْ بِمَعْمُولَيْهِ (أَنَّ) وَلِـ (لَوْ) مِنْ جُمْلَةِ الأَفْعَالِ مَا لِـ (مَا) ارْتَضَوْا
وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ (لَوْ) بِإِثْرِ مَا يُجْدِى تَمَنِّيًا كـ(وَدُّوا لَوْ نَمَا)

(ش) الموصولات الحرفية: «أَنْ» و«أَنَّ» و«مَا» و«كَى» و«لَوْ» إذا حسن فى موضعها «أَنْ».

ولم يذكر «لَوْ» فى الحروف المصدرية- فيما أعلم- إلا الفراء وأبو على فى «التذكرة»، وذكرها أبو البقاء.

وأجاز أبوعلى أن ينصب الفعل المعطوف على صلتها، وجعل من ذلك قراءة بعض القراء[1]: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]

قال أبو على:

كأنه قال: «ودوا أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا» فحمل على المعنى كما حمل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ﴾ [الإسراء: ٩٩] فى زيادة الباء على: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ﴾ [يس: ٨١] لما كان معناهما واحدًا.

وأكثر وقوع «لَوْ» هذه بعد «وَدَّ» أو «يَوَدُّ» أو ما فى معناهما.

وبهذا يعلم غلط من عدها حرفَ تمنٍّ؛ إذ لو صح ذلك لم يجمع بينها وبين فعل

(١) المشهور فى قراءة الناس ومصاحفهم «فيدهنون»؛ بثبوت نون الرفع وفيه وجهان:
أحدهما: أنه عطف على «تدهن» فيكون داخلا فى حيز «لو».
الثاني: وقال الزمخشري: فإن قلت: لم رفع «فيدهنون» ولم ينصب بإضمار أن وهو جواب التمني؟ قلت: قد عدل به إلى طريق آخر، وهو أن جعل خبر مبتدأ محذوف أى فهم يدهنون كقوله: ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا﴾ على معنى ودّوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ. أو ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم فى إدهانك قال سيبويه وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف ودوا لو تدهن فيدهنوا انتهى، وفى نصبه على ما وجد فى بعض المصاحف وجهان:
أحدهما: أنه عطف على التوهم كأنه توهم أن نطق بأن فينصب الفعل على هذا التوهم، وهذا إنما يجيء على القول بمصدرية «لو» وفيه خلاف مر محققًا فى البقرة.
والثاني: أنه نصب على جواب التمنى المفهوم من ود، والظاهر أن «لو» هنا حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وأنّ جوابها محذوف ومفعول الودادة أيضًا محذوف تقديره، ودّوا إدهانك فحذف إدهانك لدلالة «لو» وما بعدها عليه وتقدير الجواب لسروا بذلك.
ينظر الدر المصون (٦/ ٣٥١،٣٥٢).

تمن؛ كما لا يجمع بين «لَيْتَ» وفعل تمن.

ومن ورود «لَوْ» مصدرية دون فعل تمن قول الشاعر: [من الوافر]

لَقَدْ طَوَّفْتُ فِى الآفَاقِ حَتَّى بَلِيتُ وَقَدْ أَنَى[(١)] لِى لَوْ أَبِيدُ[(٢)]

ومثله قول قتيلة بنت النضر بن الحارث[(٣)]: [من الكامل]

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ[(٤)]

ولا يتعين كون «كَى» مصدرية إلا إذا دخلت عليها اللام نحو: «لِكَى تُحْسِنَ»؛ فإنه بمنزلة «لأن تحسن».

ولأن «كَى» إما بمنزلة «أَنْ» وهى المصدرية.

وإما بمنزلة لام الجر الدالة على التعليل.

فاجتماعهما ينفى أن تكون بمنزلة اللام؛ إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر.

فإذا خلت من اللام احتمل أن تكون مصدرية؛ فيكون الفعل صلتها ومنصوبًا بها.

وإذا اقترنت بها لم تكن إلا مصدرية.

وأما «أَن» المصدرية: فتوصل بفعل متصرف ماض أو مضارع أو أمر نحو قولهم: «أوعزت إليه بأن افعل».

ولو قيل: «أَن افعَل» بلا باء احتمل أن تكون «أَنْ» مصدرية، وأن تكون بمعنى «أَى» فى الدلالة على التفسير.

وأما «مَا» المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، ومثلها «لَوْ».

---

(١) أنى: قرب وحان. الوسيط «أنى».

(٢) البيت لمسجاح بن سباع فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٠٠٩، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص٥١٣.

(٣) هى قتيلة بنت النضر بن الحارث بن علقمة، من بنى عبد الدار، من قريش، شاعرة، أدركت الجاهلية والإسلام. أسلمت، وروت أحاديث، وتوفيت فى خلافة عمر بن الخطاب. رضى الله عنه. اختار أبو تمام من شعرها فى الحماسة. توفيت سنة عشرين.
ينظر: الروض الأنف (٢/ ١١١)، طبقات ابن سعد (٨/ ١٠٥)، الأعلام (٥/ ١٩٠).

(٤) المحنق: من أحنق فلانًا: غاظه غيظًا شديدًا فهو محنق وحنيق.
والبيت فى الأغانى ١/ ٣٠، وحماسة البحترى ص٢٧٦، والجنى الدانى ص٢٨٨، وخزانة الأدب ١٨/ ٢٣٩، والدرر ١/ ٢٥٠، وشرح الأشمونى ٣/ ٥٩٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٩٦٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٤٨، ولسان العرب (غيظ)، (حنق)، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/ ٢٢٣، وتذكرة النحاة ص٣٨، ومغنى اللبيب ١/ ٢٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٨١.

إلا أن «مَا» تنفرد بنيابتها عن ظرف زمان، وصلتها حينئذ فعل ماضى اللفظ، مثبت، أو مضارع منفى بـ«لَمْ» نحو: «أَصِلُكَ مَا وَصَلْتَنِي وَمَا لَمْ تَصِلْ عَمْرًا» .

وتوصل -أيضًا- إذا نابت عن ظرف الزمان بجملة ابتدائية؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

وَاصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمْكِنٌ ... فَلأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ ذَاهِبُ(١)

وقد توصل بها فى غير توقيت؛ كقول الكميت(٢): [من البسيط]

أَحْلامُكُمْ لِسقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ ... كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ(٣)

وأما «أَنَّ» فتوصل باسمها وبخبرها، وستذكر فى بابها إن شاء الله تعالى.

(ص)

وَصِلَةُ الْمَوْصُولِ مِنْهُ كَالْعَجُزْ ... فَوَصْلُهَا حَتْمٌ، وَسَبْقٌ لَمْ يَجُزْ
وَانْهَ عَنِ الْفَصْلِ بِأَجْنَبِي ... وَمَا يَشِذُّ اقْصُرْ عَلَى الْمَرْوِيِّ
وَالْفَصْلُ بِالنِّدَاءِ قَبْلَ مَنْ قُصِدْ ... بِهِ أَجِزْ، وَغَيْرُهُ نَذْرًا وُجِدْ
وَبِاعْتِرَاضٍ فَصَلُوا كـ(سَاءَ مَنْ ... - وَمَا التَّشَكِّى نَافِعٌ - يَشْكُو الزَّمَنْ)
وَحَذْفَهَا فِي قَصْدِ الإِبْهَامِ اسْتَبِحْ ... وَحَيْثُ دُونَهَا الْمُرَادُ مُتَّضِحْ
فَإِنْ يَكُ الْمَوْصُولُ حَرْفِيًّا أَوَ (الْ) ... فَالْعَامِلُ الَّذِى يَلِيهِ لا الْعَمَلْ
وَرُبَّمَا أُسْقِطَ مَوْصُولٌ عُرِفْ ... بِسَابِقٍ عَلَيْهِ سَاقِطٌ عُطِفْ

(ش) الموصول والصلة فى حكم كلمة واحدة لا من كل وجه.

فالموصول كصدر الكلمة، والصلة كعجزها فحقهما أن يتصلا.

ولا تتقدم الصلة، ولا شىء يتعلق بها، ولا تفصل هى ولا شىء منها بأجنبى، وأعنى به: ما لا يتعلق بها، ولا يغنى تعلقه بالموصول.

(١) ينظر: شرح التسهيل (١/ ٢٢٧).

(٢) هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدى، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر فى العصر الأموى، كان عالمًا بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة فى علمه، كثير المدح لبنى هاشم، له من شعره الهاشميات. توفى سنة ست وعشرين ومائة.
ينظر: الأغانى (١٥/ ١٠٨)، جمهرة أشعار العرب (١٨٧)، الأعلام (٥/ ٢٣٣).

(٣) الكَلَب: مرض مُعْد ينتقل فيروسه فى اللعاب بالعض من كلب فيه هذا الداء وهو جنون الكلاب الناتج عن أثر عض الكلب وأكله لحم إنسان. القاموس (كلب)، الوسيط (كلب).
والبيت فى الدرر ١/ ٢٥٢، ومعاهد التنصيص ٣/ ٨٨، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص٥١، وهمع الهوامع ١/ ٨١ .

بل لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمامها، أو تقدير تمامها.

وقد فصل بينهما بالنداء فصلا مستحسنًا، إن كان الذى يلى المنادى هو المنادى فى المعنى؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَأَنْتَ الَّذِى- يَا سَعْدُ- بُؤْتَ[١] بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ الْمَكَارِمِ وَالْحَمْدِ[٢]

فإن لم يكن كذلك عد شاذًا؛ كقول الفرزدق[٣]: [من الطويل]

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِى لا تَخُونُنِى نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَا ذِئْبُ- يَصْطَحِبَانِ[٤]

والقسم ليس بأجنبى؛ لأنه مؤكد للصلة؛كقول النبى ﷺ: «وَأَنْبِئُوهُمْ بِمَنْ- وَاللَّهِ- مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَطُّ»[٥].

فالفصل بهذا لا يختص بضرورة؛ بخلاف الفصل بغيره فإنه لا يستباح إلا فى الضرورة؛ كقوله: [من المتقارب]

---

(١) بؤت: رجعت واعترفت. الوسيط (باء).

(٢) البيت لحسان بن ثابت فى الدرر ١/ ٢٨٩، وبلا نسبة فى همع الهوامع ١/ ٨٨ .

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمى، الدارمى، أبو فراس، الشهير بالفرزدق. شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، له آثاره المشهورة في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس.

له أخبار مشهورة مع جرير والأخطل، وكان شريفًا فى قومه، عزيز الجانب، له مكانة عند الأمراء. وله ديوان شعر، توفى سنة عشر ومائة.

ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ١٩٦)، خزانة الأدب (١/ ١٠٥)، الأغانى (٩/ ٣٢٤)، جمهرة أشعار العرب (١٦٣)، الأعلام (٨/ ٩٣).

(٤) البيت فى ديوانه ٢/ ٣٢٩، وتخليص الشواهد ص١٤٢، والدرر ١/ ٢٨٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٤، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٣٦، والكتاب ٢/ ٤١٦، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٠٤، والمقاصد النحويّة ١/ ٤٦١، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٤٢٢، وشرح الأشمونى ١/ ٦٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٢٩، وشرح المفصل ٢/ ١٣٢، ٤/ ١٣، والصاحبى فى فقه اللغة ص١٧٣، ولسان العرب (منن)، والمحتسب ١/ ٢١٩، والمقتضب ٢/ ٢٩٥، ٣/ ٢٥٣ .

(٥) جزء من حديث عائشة فى قصة الإفك والجزء المذكور لم يخرجه من أصحاب الكتب الستة إلا مسلم فى صحيحه (٤/ ٢١٣٨) كتاب التوبة، باب: فى حديث الإفك وقبول توبة القاذف حديث (٥٨/ ٢٧٧٠).

والحديث رواه البخارى فى «صحيحه» فى مواضع منها (٩/ ٣٨٥) كتاب التفسير، باب: «لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرًا» حديث (٤٧٥٠) وفى غير موضع من صحيحه وليس فيه موضع الشاهد.

كَـذَلِـكَ تِـلْـكَ وَكَـالـنَّـاظِـرَاتِ -صَوَاحِبُهَا- مَا يَرَى الْمِسْحَلُ[(١)]

التقدير: كذلك الحمار الوحشى تلك الناقة وصواحبها كالناظرات ما يرى المسحل.

ففصل بـ«صَوَاحِبُهَا» - وهو مبتدأ - بين «مَا يَرَى المِسْحَلُ» و«النَّاظِرَات».

والألف واللام بمعنى «اللاتى»، وصلتها «نَاظِرَات» و«مَا يَرَى المِسْحَل».

وينبغى فى مثل هذا أن يقدر تمام الصلة قبل ما يظهر أنه منها، ويقدر له عامل مدلول عليه بالصلة.

فهذا أسهل من الفصل بين جزأى الصلة.

ومن الفصل المستحسن: الفصل بجملة الاعتراض كقولى:

... ... سَـــاءَ مَـــنْ - وَمَا التَّشَكِّى نَافِعٌ - يَشْكُو الزَّمَنْ

أى: ساء من يشكو الزمن، وما التشكى نافع.

ففصل بهذه الجملة؛ لأن ذكرها مقو لمعنى الكلام[(٢)]. ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

مَاذَا - وَلا عَتْبَ فِى الْمَقْدُورِ - رُمْتَ أَمَا
يُحْظِيكَ بِالنُّجحِ، أَمْ خُسْرٌ وَتَضْلِيلُ[(٣)]

ثم قلت:

وَحَذْفَهَا فى قَصْدِ الإبْهَامِ اسْتَبِحْ ... ... ...

أى: استبح حذف الصلة عند قصد الإبهام؛ كقوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ رَأَبْتُ[(٤)] ثَأَى[(٥)] الْعَشِيرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِيَهَا اللُّتَيَّا وَالَّتِى[(٦)]

وكقوله: [من الرجز]

وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّى مُسْلِمَتْ

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدى (الديوان ٢/ ٣٥).

(٢) زاد فى أ: ليس بأجنبى لأنه مؤكد للصلة

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر ١/ ٢٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٨٨.

(٤) رأبت: أصلحت ولأمت. الوسيط (رأب).

(٥) الثأى: الضعف، والحزم، والفساد، والمراد أنه أصلح فساد العشيرة. الوسيط (ثأى).

(٦) اللتيا والتى: الداهية الكبيرة والصغيرة. الوسيط (لتت).
والبيت لسلمى بن ربيعة فى خزانة الأدب ٦/ ١٥٥، ونوادر أبى زيد ص١٢٠، ولعلباء بن أرقم فى الأصمعيّات ص١٦٢.

مِنْ بَعْدِ مَا، وَبَعْدِ مَا، وَبعْدِمَتْ(١)

وعند حصول البيان بدونها؛ كقوله: [من مجزوء الكامل]

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا(٢)

أي: نحن الألى عرفوا.

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلا الَّذِى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ(٣)

أي: فهلا الذى تجزع منه تدفع عن بين جنبيك.

وجائز تقديم المعمول على عامل الصلة، نحو قولك فى «جَاءَ الَّذِى ضَرَبَ زَيْدًا»: «جَاءَ الَّذِى زَيْدًا ضَرَبَ».

فإن كان الموصول بالألف واللام، أو حرفًا مصدريًّا لم يجز تقديم المعمول؛ لأن امتزاج الألف واللام والحرف المصدرى بالعامل آكد من امتزاج غيرهما به.

وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به؛ كقول حسان بن ثابت(٤) - رضى الله عنه-: [من الوافر]

---

(١) الرجز لأبى النجم فى لسان العرب (ما)، وشرح التصريح ٢/ ٣٤٤، والدرر ٦/ ٢٣٠، ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦، وتاج العروس (ما)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ١١٣، وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٧، ٧/ ٣٣٣، والخصائص ١/ ٣٠٤، والدرر ٦/ ٣٠٥، ورصف المبانى ص١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦٠، ١٦٣، ٢/ ٥٦٣، وشرح الأشمونى ٣/ ٧٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٩، وشرح قطر الندى ص٣٢٥، وشرح المفصل ٥/ ٨٩، ٩/ ٨١، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢٠٩.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص١٤٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٩، والدرر ١/ ٢٩٧، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٥٨، ولسان العرب (أولى وأولاء)، والمقاصد النحويّة ١/ ٤٩٠، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٦/ ٥٤٢، وشرح الأشمونى ١/ ٧٤، ٨٢، وشرح التصريح ١/ ١٤٢، ومغنى اللبيب ١/ ٨٦، وهمع الهوامع ١/ ٨٩.

(٣) البيت لزيد بن رزين فى جواهر الأدب ص٣٢٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٣٦، وله أو لرجل من محارب فى ذيل أمالى القالى ص١٠٥، وذيل سمط اللآلى ص٤٩، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٢٤٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٤، وتاج العروس (عنن)، والدرر ٤/ ١٠٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٥، وشرح التصريح ٢/ ١٦، والمحتسب ١/ ٢٨١، ومغنى اللبيب ١/ ١٤٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢.

(٤) هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجى، الأنصارى، أبو الوليد، من صحابة النبى ﷺ وهو شاعره، وعاش ستين سنة فى الجاهلية ومثلها فى الإسلام، روى أحاديث، وأشعار دافع فيها =

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ؟![1]

أي: أمن يهجو رسول الله منكم أيها المشركون، ومن يمدحه منا وينصره سواء؟!

وقال آخر: [من الخفيف]

مَا الَّذِى دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ[2]

أراد: والذى هواه أطاع فحذف.

## فصل فى أسماء الإشارة

(ص)

بـ (ذَا) إِلَى فَرْدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ

(ذِى) (ذَاتُ) (تِى) (تَا) (ذِهْ) عَلَى الأُنْثَى قُصِرْ

وَ (تِهْ) كـ(ذِهْ) وَ (هَا) هُنَا قَدْ كُسِرَا وَمُدَّ عِنْدَ كَسْرِهِ أَو اقْصُرَا

وَ (ذَانِ) (تَانِ) رَافِعًا مُثَنِّيَا قُلْ وَائْتِ خَافِضًا وَنَاصِبًا بـ (يَا)

(أُلَى) (أُلاءِ) اجْمَعْ وَفُهْ مُنَبِّهَا قَبْلَ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُهُ بِهَا

(ش) اسم الإشارة: ما دل على مسمى وإشارة إليه.

فإن كان مفردًا قريبًا فله «ذَا» فى التذكير، والعشر التى ذكرت بعده فى التأنيث.

وإن كان مثنى قريبًا فله فى التذكير «ذَانِ» رفعًا، و«ذَيْنِ» جرًا ونصبًا.

وفى التأنيث «تَانِ» رفعًا، و«تَيْنِ» جرًا ونصبًا.

وإن كان جمعًا قريبًا فله فى التذكير، والتأنيث «أُلاءِ» بالمد على لغة أهل الحجاز، وبالقصر على لغة بنى تميم.

ولك أن تذكر قبل كل مثال منها «هَا» التنبيه نحو: «هَذَا» و«هَذِى» و«هَذَانِ»

---

= عن النبى ﷺ وعن الإسلام ضد المشركين، وله ديوان شعر. توفى سنة أربع وخمسين، على خلاف.

ينظر: أسد الغابة ت (١١٥٣)، الاستيعاب ت (٥٢٥)، الإصابة ت (١٧٠٩)، الأعلام (٢/ ١٧٥).

(١) البيت فى ديوانه ص٧٦، وتذكرة النحاة ص٧٠، والدرر ١/ ٢٩٦، ومغنى اللبيب ص٦٢٥، والمقتضب ٢/ ١٣٧، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ص٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٨٨ .

(٢) البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢/ ٦٢٥ .

و«هَاتَانِ» و«هَؤلاءِ».

(ص)

كَافَ الْخِطَابِ كُلاً ارْدِفْ حَرْفَا فِي الْبُعْدِ مِثْلَهُ إِذَا اسْمًا يُلْفَى
وَاللامُ قَبْلُ لِلْحِجَازِيِّينَ زِدْ وَتَرْكُ ذَاكَ عَنْ تَمِيمٍ اعْتُمِدْ
وَ (هَا) وَهَذِى اللامُ لَنْ يَجْتَمِعَا وَقَدْ تَجِيءُ (هَا) وَذِى الْكَافُ مَعَا

(ش) إذا كان المشار إليه بعيدًا حقيقة، أو حكمًا جيء بعد كل واحد من الأمثلة التى ذكرت بكاف ثابت الحرفية، مسبوق بلام فى لغة الحجازيين، ومجرد منه فى لغة بنى تميم، يدل على حال المخاطب بما يدل عليه إذا كان اسمًا نحو:

«ذَلِكَ» و«تِلْكَ» و«ذَلِكُمَا» و«ذَلِكُمْ» و«ذَلِكُنَّ» و«ذَاكَ» و«ذَاكُمَا» و«ذَاكُمْ» و«وتِيكِ» و«تِيْكُمَا» و«تِيْكُنَّ».

ولا تفاوت بينهما فى البعد، وإنما هما لغتان؛ ولذلك يتواردان فى رتبة واحدة نحو[1] أن يخبر إنسان بخبر فيقال: أعرفت ذلك؟ فيقول: نعم عرفت ذاك.

و«هَا»: حرف تنبيه يجاء بها متقدمة على «ذَا» و«ذَاكَ» و«تِى» وأخواتها مجردة من الكاف، ومصاحبة لها دون اللام.

فيقال: «هَذَا» و«هَاتِى»، و«هَذَاكَ» و«هَاتِيكَ».

ومنه قول طرفة: [من الطويل]

رَأَيْتُ بَنِى غَبْرَاءَ[2] لا يُنْكِرُونَنِى وَلا أَهْلُ هذاكَ الطِّرَافِ[3] المُمَدَّدِ[4]

وفى الحديث: «أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدَّ مِنْهُ حرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ هذينك الرَّجُلَيْنِ»[5].

---

(١) فى أ: مثل.

(٢) بنو غبراء: هم الفقراء أو الغرباء المجتمعون للشراب بلا تعارف: القاموس (غبر).

(٣) الطراف: البيت من أدم، يكون للأغنياء. القاموس (طرف).

(٤) الممدد: المنصوب.

والبيت فى ديوانه ص٣١، وتخليص الشواهد ص١٢٥، وجمهرة اللغة ص٧٥٤، والجنى الدانى ص٣٤٧، والدرر اللوامع ١/ ٣٣٦، ولسان العرب (غبر)، (بنى)، والمقاصد النحويّة ١/ ٤١٠، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص٢١٤، وشرح الأشمونى ١/ ٦٥، وشرح ابن عقيل ص٧٣، وهمع الهوامع ١/ ٧٦ .

(٥) رواه مسلم فى «صحيحه» (٤/ ٢١٤٦) كتاب صفات المنافقين. حديث (٢٧٨٣) والطبرانى فى الكبير (٧/ ٢١) (٦٢٤٨)، والبيهقى (٨/ ١٩٨) من حديث إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: عدنا مع رسول الله ﷺ رجلاً موعكًا قال: فوضعت يدى عليه فقلت: والله =

ولا يقال: «هَذَلِكَ» ولا «هَاتَالِكَ» كراهية الاستطالة.

(ص)

وَبِالْمَكَانِ اخْصُصْ (هُنَا) وَيَتَّصِلْ بُعْدًا وَتَنْبِيهًا بِمَا (ذَا) قَدْ وُصِلْ
وَ (ثَمَّ) فِي ذَا الْبُعْدِ -أيضًا- وَرَدَا وَهَكَذَا (هَنَّا) و (هِنَّا) عُهِدَا

(ش) من أسماء الإشارة -أيضًا- «هُنَا» إلا أنه مخصوص بالمكان.

فإن كان قريبًا جيء بـ«هُنَا» دون كاف مجردًا، أو مسبوقًا بحرف التنبيه؛ فيقال: أقم هنا أو ههنا.

وإن كان المكان بعيدًا جيء بكاف الخطاب بعدها على نحو ما جيء بعد «ذَا».

ومن قال: «ذَلِكَ» قال: «هُنَالِكَ»، ومن قال «هَذَاكَ» قال: «هَهُنَاكَ».

ويشار -أيضًا- إلى المكان البعيد بـ«ثَمَّ» وبـ«هَنَّا» و«هِنَّا».

## فصل فى المعرف بالأداة

(ص)

اللامُ أَوْ (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ فَقُلْ فِي (رَجُلٍ)- تَعْرِيفَهُ شِئْتَ- (الرَّجُلْ)
وَالْقَصْدُ عَهْدٌ، أَوْ عُمُومُ الْجِنْسِ أَوْ حُضُورٌ اوْ كَمَالُ مَا بِهِ نَوَوْا
وَزَائِدًا يَأْتِي كـ(طِبْتَ النَّفْسَا يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو) أَرَادَ: نَفْسَا

(ش) اللام- وحدها- هى المعرفة عند سيبويه[١]، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة.

وهى عند الخليل همزة قطع عوملت -غالبًا- معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، وهى أحد جزأى الأداة المعرفة.

وقول الخليل هو المختار عندي[٢]، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى فى «شرح تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد» فلينظر فيه هناك[٣].

= ما رأيت كاليوم رجلاً أشد حرًا فقال النبى ﷺ: «ألا أخبركم بأشد حرًا منه يوم القيامة؟ هذينك الرجلين الرّاكبين المقفيين» لرجلين حينئذ من أصحابه.

(١) ذكر سيبويه فى الكتاب أن «ال» هى التى تعرِّف الاسم لا اللام وحدها كما ذكر المصنف فقال فى الكتاب: «وآل» تعرِّف الاسم فى قولك: القوم والرجل». ينظر الكتاب ٤/ ٢٢٦ . وقد عبر سيبويه بالألف واللام فى مواطن عدة من كتابه فينظر مثلاً الكتاب ١/ ٣٧٢ و ٣/ ٤٠٥ .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل: على أن الصحيح عندى قول الخليل منه ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٥٣، ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

والقصد بهذه الأداة: إما تعريف معهود بذكر؛ كقولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فأكْرَمْتُ الرَّجُل».

وكقوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل:١٦].

أو معهود بحضور؛ كقولك لشاتم رجل حاضر: «لا تَشْتُمِ الرَّجُلَ».

ومن هذا القبيل: صفة المشار إليه؛ لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما؛ فيكون له قسط من العهد.

ويلحق به -أيضًا- ما يسميه المتكلمون: تعريف الماهية؛ كقول القائل: «اشْتَرِ اللَّحْم»؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته؛ فقد صار ما يبعثه إليه معهودًا بالعلم فهو فى حكم المذكور أو المشاهد.

وأما الذى يقصد به عموم الجنس فنحو قولك: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ».

ومن علامات هذا: قيام الألف واللام فيه مقام «كُلّ»، وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله-: تعالى ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢-٣].

وجواز وصفه بجمع كقولك: «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الحُمْر»، وكقوله -تعالى-: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١].

فلمصحوب هذه الألف واللام جمعية وتنكير من جهة المعنى، وإفراد وتعريف من جهة اللفظ؛ فلواصفه مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، إلا أن مراعاة اللفظ أكثر.

ومن مراعاة التنكير باعتبار المعنى وصف الليل بالجملة فى قوله -تعالى-: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] لأنه فى المعنى بمنزلة: وآية لهم ليل نسلخ منه نهارًا.

وقد استعملوا الجنسية مجازًا فى الدلالة على الكمال مدحًا، وذمًّا نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو».

كأنه قال: نعم الجامع لخصال المدح زيد، وبئس الجامع لخصال الذم عمرو.

أو يكون العموم قد قصد هنا على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال: «أَطْعَمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ» و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُل» أى: جامع لكل خصلة تمدح بها الرجال.

وأشرت بقولى:

وَزَائِـــدًا يَـــأْتِـــى ... ... ... ...

إلى مثل قول الشاعر: [من الطويل]

رَأَيْـتُـكَ لَـمَّـا أَنْ عَـرَفْـتَ وُجُـوهَـنَـا
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[١]

أراد: وطبت نفسًا. و«نَفْسًا»: منصوب على التمييز، وتنكيره لازم؛ فأدخل عليه الألف واللام زائدة غير معرفة.

وقد أدخلوا الزائدة على العلم مع بقائه على تعريفه كقول الشاعر: [من الكامل]

وَلَـقَـدْ جَـنَـيْـتُـكَ[٢] أَكْـمُـؤًا[٣] وَعَـسَـاقِـلا[٤]
وَلَـقَـدْ نَـهَـيْـتُـكَ عَـنْ بَـنَـاتِ الأَوْبَـرِ[٥]

أراد: بنات أوبر، وهو [علم عَلَى ضرب][٦] من الكمأة، والله أعلم.

(ص)

وَاعْتُبِرَ التَّنْكِيرُ وَالتَّعْرِيفُ فِى مَصْحُوبِ ذِى الْعُمُومِ فَاقْفُ مَا قُفِى
لِذَاكَ قَدْ يُنْعَتُ نَعْتَ مَعْرِفَهْ وَنَعْتَ مَنْكُورٍ فَكُنْ ذَا مَعْرِفَهْ

(١) البيت لرشيد بن شهاب فى الدرر ١/ ٢٤٩، وشرح اختيارات المفضّل ص١٣٢٥، وشرح التصريح ١/ ١٥١، ٣٩٤، والمقاصد النحويّة ١/ ٥٠٢، ٣/ ٢٢٥، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٨١، وتخليص الشواهد ص١٦٨، والجنى الدانى ص١٩٨، وجواهر الأدب ص٣١٩، وشرح الأشمونى ١/ ٨٥، وشرح ابن عقيل ص٩٦، وشرح عمدة الحافظ ص١٥٣، ٤٧٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٠، ٢٥٢ .

(٢) جنيتك: جنيت لك، أى: جمعه من مكانه. الوسيط (جنى).

(٣) أكمؤ: جمع كمأة وهى فطر من رتبة الزقيات والفصيلة الكمئية، وهى أرضية تنتفخ حاملات أكياس بذورها، فتجنى وتؤكل مطبوخة، ويختلف حجمها بحسب الأنواع. ينظر: الوسيط (كمأ).

(٤) العساقل: جمع عسقول، وهو ضرب من الكمأة أبيض اللون، يحتوى على مواد غذائية مختزنة، كالبطاطس. الوسيط (عسقل).

(٥) البيت بلا نسبة فى الاشتقاق ص٤٠٢، والإنصاف ١/ ٣١٩، وأوضح المسالك ١/ ١٨٠، وتخليص الشواهد ص١٦٧، وجمهرة اللغة ص٣٣١، والخصائص ٣/ ٥٨، ورصف المبانى ص٧٨، وسرّ صناعة الإعراب ص٣٦٦، وشرح الأشمونى ١/ ٨٥، وشرح التّصريح ١/ ١٥١، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٦٦، وشرح ابن عقيل ص٩٦، ولسان العرب (جوت)، (حجر)، (سور)، (عير)، (وبر)، (جحش)، (أبل)، (حفل)، (عقل)، (أسم)، (جنى)، (نجا)، والمحتسب ٢/ ٢٢٤، ومغنى اللبيب ١/ ٥٢، ٢٢٠، والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٨، والمقتضب ٤/ ٤٨، والمنصف ٣/ ١٣٤ .

(٦) فى ط: علم لضرب.

(ش) ذو العموم: هو الداخل عليه الألف واللام؛ لقصد شمول الجنس حقيقة؛ فإنه من جهة اللفظ معرفة، وشياعه باق فهو بذلك فى حكم النكرة.

فمن أجل ذلك جاز أن يوصف بمعرفة مراعاة للفظه،

وبنكرة أو جملة مراعاة لمعناه؛ وقد تقدم التنبيه على هذا.

(ص)

وَيَبْلُغُ الْمَعْهُودُ رُتْبَةَ الْعَلَمْ كـ(النَّجْمِ) والأدَاةُ فِيهِ تُلْتَزَمْ
وَإنْ يُنَادَ أَوْ يُضَفْ تَجَرَّدَا وَدُونَ ذَيْنِ قَدْ يُرَى مُجَرَّدَا
وَذُو إضَافَةٍ يَصِيرُ عَلَمَا غَلَبَةً كـ(ابْنِ الزُّبَيْرِ) فَاعْلَمَا
وَذِى الإضَافَةِ الْتِزَامُهَا أَشَدّ مِن الْتِزَامِ (أَلْ) عَلَى الْقَوْلِ الأسَدّ

(ش) قد يكون الاسم معرفة بالألف واللام العهديتين، أو الإضافة؛ فيغلب استعماله كذلك حتى يرتقى فى التعيين والاختصاص إلى درجة العلم، بل ربما زاد وضوحًا.

فمن ذلك «الْمَدِينَة» غلب استعمالها على دار الهجرة، ومن ذلك «الْكِتَاب» غلب استعماله على كتاب سيبويه. ومن ذلك «الشَّافِعِى»[1] - رحمه الله- غلب على الإمام محمد بن إدريس رحمه الله.

ومن ذلك «النَّجْم» غلب على الثريا، وكذا «ابنُ عُمَر»[2] و«ابْنُ عَبَّاس»[3] و«ابْنُ

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمى القرشى المطلبى، أبو عبد الله الشافعى. أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة. كان بارعًا فى الشعر واللغة وأيام العرب، ثم فى الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة، وكان ذكيًّا مفرطًا، وله تصانيف كثيرة منها: الأم، المسند، أحكام القرآن، الرسالة، أدب القاضى، وغيرها. توفى - رحمه الله - سنة أربع ومائتين.

ينظر: تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للمزى ت (٥٦٣٨)، سير أعلام النبلاء للذهبى (١٠/ ٥)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٢٩)، وفيات الأعيان (١/ ٤٤٧)، الأعلام (٦/ ٢٦).

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، الصحابى المشهور، أسلم مع أبيه وهاجر، وكان من كبار الحفاظ لحديث رسول الله ﷺ ورواته، وكان شديد الاتباع للسنة، وله أحاديث كثيرة توفى سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين.

ينظر: أسد الغابة ت (٣٠٨٢)، الاستيعاب ت (١٦٣٠)، الإصابة ت (٤٨٥٢)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٠٣).

(٣) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله ﷺ، حبر الأمة، =

مَسْعُود»[١] و«ابْنُ الزُّبَيْر»[٢] غلبت على العبادلة رضى الله عنهم.

إلا أن ذا الألف واللام قد يفارقانه؛ فإنه إن نودى، أو أضيف؛ كقولك: يا صعق، وكقولك فى المدينة: مدينة الرسول ﷺ.

وكقولهم لـ «الْجَبْهَة» وهى إحدى منازل القمر: «جَبْهَة الأَسَد».

قال الشاعر: [من المنسرح]

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا[٣] أُكَفْكِفُهُ[٤] بَيْنَ ذِرَاعَى وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[٥]

وربما حذفت الألف واللام دون نداء ولا إضافة؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

---

= وترجمان القرآن، ومن علماء الصحابة الكبار وفقهائهم ومفسريهم روى أحاديث كثيرة عن النبى ﷺ، توفى سنة ثمان وستين على خلاف فى ذلك، ومات بالطائف. رضى الله عنه.
ينظر: أسد الغابة ت (٣٠٣٧)، الاستيعاب ت (١٦٠٦)، الإصابة ت (٤٧٩٩)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٣١).

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن صاحب الرسول ﷺ، وأحد السابقين إلى الإسلام، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وما بعدها. لازم النبى ﷺ، وحدث عنه بالكثير من أحاديثه، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وكان يقرأ القرآن على النبى ﷺ لحسن صوته، ومهارته به. توفى. رضى الله عنه. سنة اثنتين وثلاثين.
ينظر: الاستيعاب ت (١٦٧٧)، أسد الغابة ت (٣١٨٢)، الإصابة ت (٤٩٧٠)، الخلاصة (٢/ ٩٩)، سير أعلام النبلاء (١/ ٤٦١).

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد، القرشى، أحد صحابة النبى ﷺ، وأحد العبادلة، والشجعان من الصحابة، بويع بالخلافة سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية، وهو أول مولود للمهاجرين بعد الهجرة ومات النبى ﷺ وله تسع سنين، وقد حفظ عنه. توفى. رضى الله عنه. مقتولاً على رأس ثلاث وسبعين، على قول الجمهور.
ينظر: أسد الغابة ت (٢٩٤٩)، الإصابة ت (٤٧٠٠)، الاستيعاب ت (١٥٥٣)، حلية الأولياء (١/ ٣٢٩)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٦٣).

(٣) العارض: الغيم والسحاب. القاموس (عرض).

(٤) أكفكفه: أمسحه مرة بعد مرة ليجف. الوسيط (كفكف).

(٥) جبهة الأسد: أربعة أنجم فى صورة الأسد وهى العاشر من منازل القمر. الوسيط (جبه).
والبيت للفرزدق فى ديوانه ص ٢١٥ (طبعة الصاوى)، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، ٥/ ٢٨٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٩٩، وشرح المفصل ٣/ ٢١، والكتاب ١/ ١٨٠، والمقاصد النحويَّة ٣/ ٤٥١، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، ٢/ ٢٦٤، ٣٩٠، وتخليص الشواهد ص٨٧، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧، والخصائص ٢/ ٤٠٧، ورصف المبانى ص٣٤١، وسرّ صناعة الإعراب ص٢٩٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٦، وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٢، ولسان العرب (بعد)، (يا)، ومغنى اللبيب ٢/ ٣٨٠، ٦٢١ .

تَنَظَّرْتُ نَسْرًا والسِّمَاكَيْنِ[١] أَيْهُمَا عَلَى مِنَ الْغَيْثِ اسْتَقَلَّتْ مَوَاطِرُه[٢]

وأما المضاف الغالب كـ«ابْن الزُّبَيْر» فلا ينتزع عن الإضافة بنداء، ولا غيره؛ إذ لا يعرض فى استعماله داع إلى ذلك.

(ص)

وَقَدْ تُقَارِنُ الأَدَاةُ التَّسْمِيَهْ فَتُسْتَدَامُ كَأُصُولِ الأَبْنِيَهْ

(ش) قد يسمى باسم فيه الألف واللام فلا يفارقانه؛ لأنهما منه بمنزلة سائر حروفه.

ومن ذلك الألف واللام المفتتح بهما «اللَّه» فى أصح القولين، ومن ذلك: الألف واللام فى «اليَسَع»، ومن ذلك: الألف واللام فى «ذِى الكَلاع» وهو علم لأحد أقيال حمير، ومن ذلك: الألف واللام فى «اللات».

وقد زيدت الألف واللام على سبيل اللزوم فى «الآنَ» و«الَّذِى» و«الَّتِى» وفروعهما مع انتفاء العلمية، فلأن يكون ذلك فى بعض الأعلام أحق؛ لأن الأعلام قد تنفرد فى لفظها بما لا يوجد فى غيرها.

* * *

(١) السماكان: هما نجمان نيران، يسميان: الأعزل والرامح. القاموس (سمك).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه ١/ ٢٨١، وشرح عمدة الحافظ ص٣٩٣، ولسان العرب (حير)، (أيا)، والمحتسب ١/ ٤١، ١٠٨، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ٩٣، ٥/ ٦٥، والجنى الدانى ص٢٣٤، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٣٦، ومغنى اللبيب ١/ ٧٧ .

## باب الابتداء

(ص)

الْمُبْتَدَا مَرْفُوعُ مَغْنًى ذُو خَبَرْ أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِفَاعِلٍ ظَهَرْ
كـ(ابْنِى مُقِيمٌ ) وَ (أَسَارٍ أَنْتُمَا) وَ (مَا شَجٍ هُمَا) فَقِسْ عَلَيْهِمَا
وَإِنْ خَلا الْوَصْفُ مِنَ اسْتِفْهَامٍ اوْ نَفْى فَإِخْبَارًا لَهُ عَزَوْا
وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً وَاهٍ لَدَى عَمْرٍو، وَعَدَّهُ سَعِيدٌ جَيِّدَا

(ش) المبتدأ على ضربين:

أحدهما: مبتدأ ذو خبر فى اللفظ، أو فى التقدير كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ »، و«لَوْلا عَمْروٌ لَقَعَدت»[1].

والثانى: مبتدأ لا خبر له فى اللفظ، ولا فى التقدير، بل له فاعل يحصل بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لذى الخبر؛ وذلك كقولك: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ» ؟:

فـ«قَائِمٌ»: مبتدأ لا خبر له؛ لأنه قصد به ما يقصد بالفعل إذا قيل: «أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ» ؟

فاستغنى بما ارتفع به عن شيء آخر، كما يستغنى الفعل.

ونبهت بالاستغناء على أن نحو: «أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» لا يدخل فى ذلك؛ لأنه وصف لم يستغن بفاعله عما بعده، فهو إذًا: خبر مقدم، وزيد: مبتدأ مؤخر.

وليس المراد بظهور الفاعل أن يكون من الأسماء المظهرة دون المضمرة، بل المراد أن يكون غير مستتر احترازا من نحو: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ» ؟ فإنهما: خبر مقدم ومبتدأ مؤخر.

وقائمان: وصف ذو فاعل مستتر.

فلو رفع فاعلا غير مستتر لصلح للابتداء؛ سواء كان الفاعل الظاهر من المضمرات نحو: «أَسَارٍ أَنْتُمَا» ؟

أو من غير المضمرات نحو: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ» ؟

وإذا كان الوصف المذكور مسبوقًا باستفهام، أو نفى - فلا خلاف فى جعله مبتدأ عند عدم مطابقته لما بعده.

فإن تطابقا بإفراد نحو: «أَقَائِمٌ زَيْدٌ » ؟ جاز أن يكونا خبرًا مقدمًا، ومبتدأ مؤخرًا، وأن يكونا: مبتدأ مقدمًا، وفاعلا مغنيًا عن الخبر.

(١) فى ط: ولولا عمرو لقعد زيد.

فإن لم يكن الوصف مسبوقًا باستفهام ولا نفى - ضعف عند سيبويه(١) إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما ولم يمتنع، وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون ضعف.

ومن شواهد استعمال ذلك قول بعض الطائيين: [من الطويل]

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا    مَقَالَةَ لِهْبِى إِذَا الطَّيْرُ مَرَّت(٢)

(ص)

وَمُفْرَدًا أَوْ جُمْلَةً يَأْتِى الْخَبَرْ    أَوْ ظَرْفًا اوْ حَرْفًا وَمَا بِهِ يُجَرّ
وَخَبَرًا بِمُبْتَدًا، أَوْ بِابْتِدَا    أَوْ بِهِمَا ارْفَعْ، وَالْمُقَدَّمَ اعْضُدَا
وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ: الْجُزْآنِ قَدْ    تَرَافَعَا، وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَنَدْ

(ش) إفراد الخبر هو الأصل نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، ويكون جملة، وظرفًا، وجارًّا ومجرورًا. نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» و«عَمْرٌو غلامُهُ مُنْطَلِقٌ»، و«خَالِدٌ خَلْفَكَ»، و«السَّفَرُ غَدًا»، و«الْحَمْدُ لِلَّهِ».

وقد تقدم تنبيه على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء إذ قلت:

الْمُبْتَدَا مَرْفُوعُ مَعْنَى ...

إذ ليس مع المبتدأ معنى إلا الابتداء، وأما الخبر: فرافعه المبتدأ- وحده- أو الابتداء- وحده- أو المبتدأ والابتداء معًا.

هذه الثلاثة أقوال البصريين، والأول قول سيبويه، وهو الصحيح، والاستدلال على صحته وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط، وهو أليق بشرح كتابى الكبير؛ فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه(٣).

---

(١) قال فى الكتاب: وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدأ. ينظر الكتاب ٢/١٢٧ .

(٢) البيت فى تخليص الشواهد ص١٨٢، وشرح التصريح ١/١٥٧، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/١٩١، والدرر ٢/٧، وشرح الأشمونى ١/ ٩٠، وشرح ابن عقيل ص١٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص١٥٧، وشرح قطر الندى ص٢٧٢، وهمع الهوامع ١/ ٩٤ .

(٣) قال ابن مالك: ... ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك فى مواضع كثيرة منها قوله: «المبتدأ: كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام» ثم قال: «فالمبتدأ الأول، والمعنى عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه».
ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٦٩، ٢٧٠، ينظر: الكتاب (٢/ ١٢٦).

(ص)

وَقَدْ يَجُرُّ زَائِدًا (مِنْ) مُبْتَدَا ... مُنَكَّرًا إِنْ دُونَ إِيجَابٍ بَدَا
وَرُبَّمَا جَرَّتْهُ بَاءٌ زَائِدَهْ ... نَحْو: (بِحَسْبِ الأَذْكِيَاءِ فَائِدَهْ)

(ش) لما بينت أن المبتدأ مستحق للرفع، وكان لفظه قابلا للجر بـ (من) والباء الزائدتين - نبهت على ذلك فى هذين البيتين.

فأما جره بـ«مِن» فمطرد، لكن بشرط كونه نكرة بعد نفى، أو استفهام يشبهه نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾؟ [فاطر: ٣].

وأما جره بالباء فنحو: «بِحَسْب الذَّكِىِّ فَائِدَة»، و«بِحَسْبِكَ حَدِيث» هذا إذا كان المتأخر نكرة.

فلو كان معرفة؛ فالأجود أن يكون مبتدأ، و«بِحَسْبِكَ» خبرًا مقدمًا؛ لأن «حَسْبًا» من الأسماء التى لا تعرفها الإضافة.

(ص)

وَالخَبَرُ المُفْرَدُ إِنْ يَجْمُدْ فَلا ... ضَمِيرَ فِيهِ فِى الأَصَحِّ فَاقْبَلا
وَفِيهِ ذَا اشْتِقَاقٍ انْوِ مُضْمَرَا ... إِنْ يَخْلُ مِنْ رَفْعٍ لِتَالٍ ظَهَرَا
وَإِنْ تَلا غَيْرَ الَّذِى تَعَلَّقَا ... بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا
فِى الْمَذْهَبِ الْكُوفِى شَرْطُ ذَاكَ أَنْ ... لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ

(ش) الخبر المفرد:

إما جامد، والمراد به هنا: ما ليس صفة تتضمن معنى فعل وحروفه

وإما مشتق، والمراد به هنا: ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات.

فإذا كان الجامد خبرًا فلا ضمير فيه؛ لأن تحمل الضمير فرع على كون المتحمل صالحًا لرفع ظاهر على الفاعلية، وذلك مقصور على الفعل، أو ما هو فى معناه؛ فلا حظ للجامد فى ذلك؛ خلافًا للكوفيين.

وإلى مذهبهم أشرت بقولى:

... ... ... ... ... فى الأَصَحّ ...

وإذا كان المشتق خبرًا استحق لقيامه مقام الفعل فاعلا مستترًا، أوبارزًا من الأسماء الظاهرة، أو بارزًا من الضمائر المنفصلة.

فالأول نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

والثانى نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ».

والثالث نحو: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُو»؛ فـ«زَيْدٌ»: مبتدأ، و«هِنْدٌ»: مبتدأ ثان، و«ضَارِبُهَا» خبر «هِنْد» فى اللفظ وهو فى المعنى لـ «زَيْد» وهو: فاعل بـ«ضَارِبُها».

ولو قيل: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها» - دون إبراز الضمير - لم يجز عند البصريين.

وجاز عند الكوفيين فى مثل هذا؛ لأن المعنى مفهوم؛ فلو خيف اللبس، وجب الإبراز عند الجميع.

ومثال ما يخاف فيه اللبس قولك: «زَيْدٌ عَمْروٌ ضَارِبُهُ»، والهاء لـ «عَمْرٍو» والضارب «زَيْدٌ» فإن ذلك لا يعرف إلا بإبراز ضمير الفاعل.

فإذا قصد كون «زَيْد» مضروبًا، و«عَمْرو» ضاربًا استتر ضمير الرفع.

ففرق الكوفيون بين ما يؤمن فيه اللبس، وبين ما لا يؤمن فيه.

ولم يفرق البصريون بينهما ليجرى الباب على سنن واحد.

(ص)

وَقَدْ يُسَاوِى الْجَامِدُ الْمُشْتَقَّ إِنْ يَكُنْ كـ(خَالِدٌ هِزَبْرٌ لا يَهُنْ)

(ش) حق الخبر المفرد أن يكون مدلوله ومدلول المبتدإ واحدًا بوجه ما كقولك وأنت تشير إلى السبع المسمى أسدًا:

«هَذَا أَسَدٌ»؛ فلا ضمير حينئذ فى «أَسَد» لجموده، وعدم تأوله بمشتق. فلو أشرت إلى رجل وقلت: «هَذَا أَسَدٌ» لكان لك فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: تنزيله منزلة الأسد مبالغة دون التفات إلى تشبيه كقول الشاعر: [من الطويل]

لِسَانُ الْفَتَى سَبْعٌ عَلَيْهِ شَذَاتُهُ[1]
فَإِنْ لَمْ يَزَعْ[2] مِنْ غَرْبِهِ[3] فَهْوَ آكِلُه[4]

والثانى: أن تقصد التشبيه فتقدر «مَثَلًا» مضافًا إليه؛ ففى هذين الوجهين لا ضمير فى «أَسَد».

والوجه الثالث: أن تؤول لفظ «أَسَد» بصفة وافية بمعنى الأسدية، وتجريه مجرى

(١) الشذاة: بقية القوة والشدة، والشذا: الأذى والشر. اللسان (شذا).
(٢) يزع: يكف. القاموس (وزع).
(٣) الغرب: الحدة فى اللسان. الوسيط (غرب). والمراد: أن الإنسان إذا لم يكف حدة لسانه وأذاه عن الآخرين، فسوف يقضى عليه.
(٤) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (سبع)، وتاج العروس (سبع).

ما أولته به، فتحمله ضميرًا وترفع به ظاهرًا إن جرى على غير ما هو له كقولك: «هَذَا أَسَدٌ ابْنَاهُ».

وهذا -أيضًا- سائغ فى النعت والحال؛ فمن النعت قول العرب: «مَرَرْت بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ».

فـ«كُلُّهُ» توكيد للضمير المرتفع بـ«عَرْفَجٍ»؛ لأن «عَرْفَجًا» ضمن معنى: خشن.

ومثله: «مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ»؛ فضمن «عَرَبًا» معنى: فصحاء ورفع به ضميرًا. و«أَجْمَعُونَ» توكيد له.

ومن أمثلة الكتاب: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَسَدًا شِدَّةً» فنصب أسدًا[1] على الحال.

ومثل ذلك قول الراجز: [من الرجز]

وَصَاحِبٍ لا خَيْرَ فِى شَبَابِهِ
أَصْبَحَ سَوْمُ[2] الْعَيْشِ قَدْ رَمَى بِهِ[3]
حُوتًا إِذَا مَا زَادُنَا جِئْنَا بِهِ
وَقَمْلَةً إِنْ نَحْنُ بَاطَشْنَا بِهِ[4]

ضمن «حُوتًا» معنى ملتقم، و«قَمْلَةً» معنى: حقير؛ فنصبهما حالين.

(ص)

وَضَمِّنِ الْجُمْلَةَ ذِكْرَ مُخْبَرِ عَنْهُ بِهَا كـ(هِنْدُ بَعْلُهَا غير جَرِى)
وَرُبَّمَا خَلَتْ مِنَ الذِّكْرِ الْجُمَلْ إِنْ فُهِمَ الْمَعْنَى، وَلَمْ يُخَفْ خَلَلْ
كَقَوْلِكَ: (الْبُرُّ قَفِيزٌ بِكَذَا) بِحَذْفِ (مِنْهُ) فاعْتَبِرْ كُلًّا بِذَا
وَحَيْثُ كَانَ الذِّكْرُ مَفعُولاً وَ (كُلّ) أَوْ شِبْهُهُ مُبْتَدَأً فَاحْذِفْ وَدُلّ
بـ(أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى عَلَى ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ)
وَالْزَمْ لِكُوفِيِّهِمُ النَّصْبَ لَدَى حَذْفٍ إِذَا مَا لَمْ يَعُمَّ الْمُبْتَدَا

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٤٣٤).

(٢) السوم: له معان كثيرة، ولعل أنسبها هنا: هو من سامه الأمر سوْمًا: كلفه إياه، وأولاه إياه، وأكثر ما يستعمل فى العذاب والشر والظلم، ومنه قوله سبحانه: ﴿يسومونكم سوء العذاب﴾، والسَّوْم: أن تجشم الإنسان مشقة أو سوءًا أو ظلمًا. اللسان (سوم).

(٣) الرجز للزبير بن العوام، أو لعبد الله بن جعفر بن أبى طالب فى المنجد ص٢٩٤، وبلا نسبة فى لسان العرب (حوت)، (قمل).

(٤) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (حوت)، (سبد)، (بطش)، (قمل)، وتاج العروس (سبد).

وَجُمْلَةٌ تَكُونُ نَفْسَ المُبْتَدَا تُغْنِي كـ(دَعْوَى الْمُهْتَدِي: زِدْنِي هُدَى)

(ش) الجملة المخبر بها إن كانت نفس المبتدأ فى المعنى، فحكمها فى الاستغناء عن ذكر يرجع إلى المبتدأ: حكم المفرد الجامد.

ولأجل ذلك لم يفتقر ضمير الشأن إلى ما يرجع إليه من الجملة المخبر عنه بها.

ومثل ضمير الشأن فى الاستغناء عن عائد قوله -تعالى-: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لا إِلَهَ إلا اللَّه»[(١)].

فإن لم تكن الجملة نفس المبتدإ فى المعنى، وجب اشتمالها على ضمير يعود إلى المبتدإ، أو ما يقوم مقامه.

فالضمير نحو: زيد قائم أبوه.

والقائم مقامه كقوله -تعالى-: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]

وقد يحذف العائد إذا كان عند حذفه لا يجهل؛ كقولك: «الْبُرُّ: الْقَفِيزُ بِدِرْهَمَيْنِ».

وكقوله -تعالى-: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]

التقدير على أحد الوجوه:

إن ذلك الصبر والغفران منه لمن عزم الأمور.

فإن كان العائد مفعولا، وكان المبتدأ «كُلاًّ» أو شبهه جاز الحذف وبقاء المبتدإ مبتدأ بلا خلاف.

ومن ذلك قراءة ابن عامر[(٢)]: ﴿وكل وعد الله الحسنى﴾ [النساء: ٩٥]

---

(١) رواه مالك فى الموطأ (١/ ٢١٤ - ٢١٥) كتاب القرآن، باب: ما جاء فى الدعاء حديث (٣٢) عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى (لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له).

ورواه الترمذى فى «سننه» كتاب الدعوات، باب (١٢٢) حديث (٣٥٨٥) من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى ﷺ قال: خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلى: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير.

وقال الترمذى: حديث غريب من هذا الوجه. وانظر تخريج الحديث فى سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانى رقم (١٥٠٣).

(٢) ينظر الدر المصون (٢/ ٤١٧، ٤١٨).

ومثله قول أبى النجم(١) - أنشده سيبويه(٢): [من الرجز]

قَدْ أَصْبَحَت أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى عَلَى ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ(٣)

وكذا إذا كان المبتدأ شبيهًا بـ«كُلّ» فى العموم، أو الافتقار إلى متمم للمعنى نحو: «امْرُؤٌ يَدْعُو إِلَى خَيْرٍ أُجِيبُ، وَآمِرٌ بِخَيْرٍ وَلَوْ صَبِيًّا أُطِيعُ».

وكذا المشبه «كُلًّا» بالافتقار إلى متمم دون عموم؛ كقول امرئ القيس: [من المتقارب]

... ... ... ... فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ(٤)

وكقول النمر بن تولب(٥): [من المتقارب]

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ(٦)

فإن كان المبتدأ غير «كُلّ» والعائد مفعول، لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء

---

(١) هو الفضل بن قدامة العجلى، أبو النجم، من بنى بكر بن وائل، من أكابر الرجاز، ومن أحسن الناس إنشادًا للشعر، نبغ فى العصر الأموى، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وابنه هشام. توفى سنة ثلاثين ومائة.
ينظر: الأغانى (١٠/ ١٥٠)، خزانة الأدب (١/ ٤٩)، الشعر والشعراء (٢٣٢)، الأعلام للزركلى (٥/ ١٥١).

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٨٥).

(٣) الرجز فى تخليص الشواهد ص٢٨١، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩، والدرر ٢/ ١٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤،٤٤١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٤٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٠، والكتاب ١/ ٨٥، والمحتسب ١/ ٢١١، ومعاهد التنصيص ١/ ١٤٧، ومغنى اللبيب ١/ ٢٠١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤، وتاج العروس (خير)، وبلا نسبة فى الأغانى ١٠/ ١٧٦، وخزانة الأدب ٣/ ٢٠، ٦/ ٢٧٢، ٢٧٣، والخصائص ٢/ ٦١، وشرح المفصل ٢/ ٣٠، والكتاب ١/ ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، والمقتضب ٤/ ٢٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٩٧ .

(٤) ينظر: ديوانه ١٥٩، والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٦٦، والكتاب ١/ ٨٦، والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٥، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل ١١٣، والمحتسب ٢/ ١٢٤، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٧٢ .

(٥) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلى، شاعر مخضرم، عاش عمرًا طويلاً فى الجاهلية، وكان فيها شاعر «الرباب»، ولم يمدح أحدًا ولا هجا. أدرك الإسلام وهو كبير السن، ووفد على النبى ﷺ، فكتب عنه كتابًا لقومه. و كان أبو عمرو بن العلاء يسميه «الكيِّس» لحسن شعره. مات سنة ١٤هـ.
ينظر: الأعلام (٨/ ٤٨)، جمهرة أشعار العرب (١٠٩)، الشعر والشعراء (١٠٥).

(٦) البيت فى ديوانه ص٣٤٧، وتخليص الشواهد ص١٩٣، وحماسة البحترى ص١٢٣، والدرر ٢/ ٢٢، ٤/ ١٥٣، والكتاب ١/ ٨٦، والمقاصد النحويّة ١/ ٥٦٥، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٢/ ٧٤٩، وهمع الهوامع ١/ ١٠١، ٢/ ٢٨ .

المبتدإ مبتدأ، بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا فى ضرورة شعر.

وخالفهم البصريون بإجازة رفع غير «كُلّ» فى الاختيار[(١)].

ومن حجتهم فى إجازة ذلك قراءة بعض السلف: ﴿أَفَحُكْمُ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالرفع[(٢)].

وقول الشاعر- أنشده أبو بكر بن الأنبارى[(٣)]: [من السريع]

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ ... بِالْحَقِّ لا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ[(٤)]

فرفع «خالد» مع تفريغ الفعل بعده دون ضرورة.

(ص)

وَبِـ (اسْتَقَرَّ) بَلْ بِـ (مُسْتَقِرّ) ... يُعَلَّقُ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ

إِذَا بِشَىْءٍ مِنْهُمَا أُخْبِرَ عَنْ ... مُبْتَدَإِكَ (عِنْدَهُ أُولِى شَجَنْ)

وَاشْتَرَطُوا إِفَادَةً فِى كُلِّ مَا ... يَعْنِى بِهِ الأَخْبَارَ مَنْ تَكَلَّمَا

لِذَاكَ ظَرْفُ زَمَنٍ لا يُسْنَدُ ... لِعَيْنٍ الا نَادِرًا، وَأَنْشَدُوا

(أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ... يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهُ)

(ش) إذا كان خبر المبتدإ ظرفا، أو جارًا ومجرورًا فلا بد من مقدر يتعلق به؛ وذلك المقدر إما: اسم فاعل، أو فعل.

وكونه اسم فاعل أولى لوجهين:

أحدهما: أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنه واف بما يحتاج إليه

---

(١) زاد فى أ: على ضعف.

(٢) قال ابن جنى: ومن ذلك قراءة يحيى وإبراهيم والسلمى: «أفحكمُ الجاهلية يبغون...» بالياء ورفع الميم.

قال ابن مجاهد: وهو خطأ. قال: وقال الأعرج: لا أعرف العربية (أفحكمُ)، وقرأ: (أفحكمَ) نصبًا. وقرأ الأعمش: «أفحَكَمَ الجاهلية»، بفتح الحاء والكاف والميم.

قال أبو الفتح: قول ابن مجاهد إنه خطأ - فيه سرف، لكن وجه غيره أقوى منه.

ينظر: المحتسب: ١/ ٢١٠، ٢١١.

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر بن الأنبارى النحوى اللغوى. كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظًا، وكان صدوقًا فاضلاً دينًا خيرًا من أهل السنة، زاهدًا متواضعًا. من تصانيفه: غريب الحديث، الهاءات، الأضداد، المشكل، المقصور والممدود، اللامات، شرح شعر الأعشى...، وغيرها. مات سنة (٣٢٨هـ).

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢١٣ - ٢١٤)، تاريخ بغداد (٣/ ١٨٢).

(٤) البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢/ ٦١١، والمقرب ١/ ٨٤.

فى المحل من تقدير خبر مرفوع.

وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر؛ والرفع المحكوم به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل.

الثانى: أن كل موضع كان فيه الظرف خبرًا، وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل.

وبعد «إمَّا» و«إذَا» المفاجأة يتعين التعلق باسم فاعل نحو:

«أَمَّا عِنْدَكَ فَزَيْدٌ»، و«خَرَجْتُ فَإِذَا فِى الْبَابِ زَيْدٌ »؛ لأن «أَمَّا» و«إِذَا» المفاجأة لا يليهما فعل، لا ظاهر، ولا مقدر.

وإذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع، ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع - وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليجرى الباب على سنن واحد.

وهذا الرأى الذى دللت على أولويته هو مذهب سيبويه، والآخر: مذهب الأخفش.

ولرجحان تقدير اسم الفاعل قلت:

وَبـ (اسْتَقَرّ) بَل بـ (مُسْتَقِرّ) ... ... ...

فجئت بـ«بَل» لدلالتها على الإضراب؛ لأن غير المضرب عنه راجح.

وأشرت بقولى:

(وَاشْتَرَطُوا إِفَادَةً فى كُلِّ مَا يَغْنِى بِهِ الإِخْبَارَ مَنْ تَكَلَّمَا)

إلى أن مثل قولك: «النَّارُ حَارَّةٌ » لا يعد كلامًا؛ لعدم الفائدة، وكذا: «السَّمَاءُ فَوْقَ الأَرْضِ» وأشباه ذلك.

وفى قولى -أيضًا- إشعار بأن نحو: «رَجُلٌ قَائِمٌ » لا يكون كلامًا؛ إذ لا يجهل أن فى الدنيا رجلا قائمًا.

فلو خصص تخصيصًا تحصل به الفائدة كان كلامًا.

ثم قلت:

لِـــذَاكَ ... ... ... ... ...

أى: لاشتراط حصول الفائدة بالخبر لم يسند ظرف زمان لعين؛ إذ لا فائدة فى قولك: «زَيْدٌ غَدًا».

فلو عنيت مضافًا محذوفًا وفى الكلام دليل عليه أفاد، وكان كلامًا.

مثل أن يقدم من سفر قوم كان معهم «زَيْدٌ » فيقول بعضهم: «زَيْدٌ غَدًا».
وإلى مثل هذا أشرت بقولى:

... ... ... ... إلا نَـــادِرًا ...

ومثل هذا قول العرب: «اليَوْمَ خَمْرٌ، وَغَدًا أَمْرٌ »، و«اللَّيْلَةَ الهِلالُ».
أى: اليوم شرب خمر، وغدًا حدوث أمر، والليلة طلوع الهلال.
وكذا قول الراجز: [من الرجز]

أَكُـلَّ عَـام نَـعَـمٌ[1] تَـحْـوُونَـهُ
يُـلْـقِـحُـهُ[2] قَـوْمٌ وَتُـنْـتِـجُـونَـهُ؟[3]

أى: أكل عام إحراز نعم؟
(ص)

وَحَذْفُ مَا يُعْرَفُ حِينَ يُحْذَفُ ... مِنْ جُزْأَى الإسْنَادِ حُكْمٌ يُعْرَفُ
وَقَـدْ يَـحُـلانِ مَـحَـلَّ مُـفْـرَدِ ... فَيُحْذَفَانِ لِوُضُوحِ الْمَقْصِدِ[4]
وَبَعْدَ (لَوْلا) الْتَزَمُوا حَذْفَ الْخَبَرْ ... وَفِى صَرِيحِ قَسَمٍ ذَاكَ اشْتَهَرْ[5]
وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)
كَذَاكَ قَبْلَ الحَالِ حَيْثُ المُبْتَدَا ... مَصْدَرٌ اوْ أَفْعَلَ تَفْضِيلٍ بَدَا
كـ(حُبِّى المَالَ مُعَانًا مُحْسِنًا) ... فَاعْلَمْ و (أَشْفَى مَا أَقُولُ مُعْلِنَا)

(ش) المراد بجزأى الإسناد: المبتدأ والخبر.

---

(١) النَّعَم: الإبل، والشاء، وقيل: خاص بالإبل. القاموس (نعم).
(٢) يلقحه: من اللقاح: وهو ماء الفحل من الإبل أو الخيل أو غيرهما. واللَّقَح: الحَبَل، ويستعمل فى كل أنثى. والمعنى: أن القوم يلقحون إبلهم حتى تكون «حبلى». الوسيط (لقح).
(٣) تنتجونه: من أنتجت الناقة: إذا ولدت. والمعنى: تأخذونه بعد لقاحه عند قوم لينتج ويلد عندكم. الوسيط (نتج).
والرجز لقيس بن حصين فى خزانة الأدب ١/ ٤٠٩، والكتاب ١/ ١٢٩، ولصبى من بنى سعد قيل إنه قيس بن الحصين فى المقاصد النحوية ١/ ٥٢٩، ولحصين بن زيد فى شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٩، ولرجل ضبى فى الأغانى ١٦/ ٢٥٦، وبلا نسبة فى لسان العرب (أبل)، (نعم)، والأشباه والنظائر ٣/ ١٠٢، والإنصاف ص٦٢، وتخليص الشواهد ص١٩١، والرد على النحاة ص١٢٠، واللمع فى العربية ص١١٣، والمخصص ١٧/ ١٩، وتهذيب اللغة ٣/ ١٣، وتاج العروس (نعم).
(٤) فى ط: فيحذفان لدليل مرشد.
(٥) فى أ: (لولا) غالبا حذف الخبر ... أوجب وبعد مقسم به اشتهر.

فأيهما دل عليه دليل قائم مقام ذكره: جاز حذفه؛ فحذف المبتدأ، وبقاء الخبر كقولك: (صحيح ) لمن قال: «كَيْفَ زَيْد» ؟.

وحذف الخبر، وبقاء المبتدإ كقولك: «زَيْدٌ» لمن قال: «مَنْ عِنْدَكَ» ؟

وتقدير الأول: زيد صحيح، وتقدير الثانى: زيد عندى.

وقد يحذفان معًا إذا حلا محل مفرد كقوله -تعالى-: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤]

التقدير: واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر.

فحذفت الجملة: لأنها حلت محل مفرد مع دلالة الجملة التى قبلها عليها.

واعلم أن الحذف منه جائز، وهو الذى تقدم التنبيه عليه.

ومنه واجب، وينال الخبر والمبتدأ:

فنيله الخبر فى أربعة مواضع: الأول: بعد «لَوْلا» الامتناعية إن كان الإخبار بكون غير مقيد نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ».

وإن كان بكون مقيد ولم يشعر به المبتدأ، ولا الجواب - لم يجز الحذف كقول الزبير: [من الطويل]

فَلَوْلا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا ... ... ...[1]

وكقول النبى ﷺ: «لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيم»[2].

فإن كان الإخبار بكون مقيد، وكان المبتدأ، أو الجواب مشعرًا به جاز الثبات والحذف كقول المعرى[3] فى صفة سيف: [من الوافر]

---

(١) هذا صدر بيت، وعجزه:

... ... ... كخبطة عصفور ولم أتلعثم

ينظر: تخليص الشواهد ٣٠٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٤١، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢/ ٤٣٠ .

(٢) رواه البخارى فى «صحيحه» (١/ ٣٠٢ - ٣٠٣) كتاب العلم، باب: من ترك بعض الاختيار مخافة أن يَقْصُرَ فهم بعض الناس... حديث (١٢٦)، وأطرافه فى (١٥٨٣) (١٥٨٤)، (١٥٨٥)، (١٥٨٦)، (٣٣٦٨)، (٤٤٨٤)، (٧٢٤٣)، ومسلم فى «صحيحه» كتاب الحج، باب: نقض الكعبة وبنائها حديث (١٣٣٣) من حديث عائشة وألفاظه مطولة ومختصرة.

(٣) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخى، أبو العلاء المعرى، شاعر فيلسوف، نشأ فى بيت علم كبير فى بلده، قال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، وكف بصره وهو فى السنة =

... ... ... فَلَوْلا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا(١)

والثانى: فى القسم إذا كان المقسم به مشهور القسمية نحو: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ».

والثالث: بعد الواو التى بمعنى «مَعَ» نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ»، و«كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَع».

وفى تقييد القسم بكونه صريحًا، والواو بكونها معينة لمفهوم «مَعَ» - إشعار بأن الحذف لا يلتزم فى قسم غير صريح.

ولا بعد واو لا تعين مفهوم «مَعَ».

فمثال قسم غير صريح: «عَهْدُ اللَّهِ لأفْعَلَنَّ».

فحذف الخبر فى هذا ومثله غير لازم بل جائز.

وكذا إذا لم تعين الواو مفهوم (مع) نحو: «زَيْدٌ وَعَمْرو كَالأخَوَيْنِ».

الرابع: إذا كان المبتدأ مصدرًا أو أفعل تفضيل مضافًا إليه، أو بعده حال لا يصلح أن يخبر بها عن المبتدإ، نحو: «حُبِّى المَالَ مُحْسِنًا» لعمرك قسمى و«أَشْفَى قَوْلِى مُعْلِنًا».

فتقدير الأول: لولا زيد مانع لأكرمتك.

وتقدير الثانى: لعمرك قسمى لأفعلن.

وتقدير الثالث: كل رجل وضيعته مقترنان أو معلومان.

وتقدير الرابع: حبى المال إذا كنت محسنًا، وأشفى قولى إذا كنت معلنًا.

فالتزم حذف هذه الأخبار للعلم بها، ولسد هذه الأشياء مسدها.

ويتناول قولى:

... ... ... ... مَـافِيـهِ مَـعْـنَـاهُ ...

أفعل التفضيل نحو: «أَشْفَى مَا أَقُولُ».

= الرابعة من عمره، ولما مات وقف على قبره ٨٤ شاعرًا يرثونه. من تصانيفه: اللزوميات، سقط الزند، الأيك والغصون، شرح ديوان المتنبى، رسالة الغفران، رسالة الملائكة...، وغيرها. مات سنة ٤٤٩هـ.

ينظر: الأعلام (١/ ١٥٧)، ومعجم الأدباء (١/ ١٨١)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣).

(١) هذا عجز بيت وصدره:

... ... ... يُذيب الرعب منه كل عَضْبٍ

ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٢١، والجنى الدانى ص٦٠٠، والدرر ٢/ ٢٧، ورصف المبانى ص٢٩٥، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٠٢، وشرح ابن عقيل ص١٢٨، ومغنى اللبيب ١/ ٢٧٣، والمقرب ١/ ٨٤ .

وغير أفعل التفضيل نحو: «كُلُّ شُرْبِى السَّوِيقَ مَلْتُوتًا»، و«مُعْظَمُ إتْيَانِى الْمَسْجِدَ مُتَعَلِّمًا».

فمثل هذه الأمثلة يجب فيها حذف الخبر لسد الحال مسده ولعدم صلاحيتها (١٢/أ) لأن تكون خبرًا.

فلو صلحت لأن تكون خبرًا، لم تجعل حالا إلا على شذوذ؛ كقول الراجز: [من الرجز]

مَا لِلْجِمَالِ سيرها وَئِيدَا[1]

وكقول بعض العرب: «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا».

يريد: حكمك لك مثبتًا.

فالأجود فى مثل هذا أن يذكر العامل، أو يجاء بالمنصوب مرفوعًا بمقتضى الخبرية.

(ص)

| | |
|---|---|
| وَالْتَزَمُوا فِى الْقَطْعِ حَذْفَ الْمُبْتَدَا | كـ(عُذْ بِهِ اللَّهُ كَذَا مَا وَرَدَا) |
| مِنْ مَصْدَرٍ مُرْتَفِعٍ، وَهْوَ بَدَلْ | مِنْ فِعْلِهِ، وَغَيْرُ نَصْبٍ فِيه قَل |
| مِثَالُ ذَاكَ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ خَلا | (صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى) |
| وَمُلْحَقٌ (فِى ذِمَّتِى لأفْعَلَنْ) | بِذَا حَكَاهُ الْفَارِسِى ذُو عَلَنْ |
| وَإِنْ يَكُنْ مَخْصُوصُ (نِعْمَ) خَبَرَا | فَهْوَ لِمَا إِظْهَارُهُ قَدْ حُظِرَا |

(ش) لما بينت المواضع التى يحذف فيها الخبر وجوبًا، وكان للمبتدإ من وجوب الحذف نصيب - شرعت فى بيان ذلك.

ومواضعه -أيضًا- أربعة:

أحدها: النعت المقطوع عن موافقة المنعوت فى إعرابه؛ لكونه لا يحتمل غير

---

(١) الوئيد: شدة الوطء على الأرض يسمع كالدوى من بعد. ينظر: اللسان (وأد).
الرجز للزبّاء فى لسان العرب (وأد)، (صرف)، (زهق)، وأدب الكاتب ص٢٠٠، والأغانى ١٥/ ٢٥٦، وأوضح المسالك ٢/ ٨٦، وجمهرة اللغة ص٧٤٢، ١٢٣٧، وخزانة الأدب ٧/ ٢٩٥، والدرر ٢/ ٢٨١، وشرح الأشمونى ١/ ١٦٩، وشرح التصريح ١/ ٢٧١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩١٢، وتاج العروس (وأد)، (صرف)، وشرح عمدة الحافظ ص١٧٩، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٨١، وللزباء أو للخنساء فى المقاصد النحوية ٢/ ٤٤٨، وبلا نسبة فى همع الهوامع ١/ ١٥٩، ومقاييس اللغة ٦/ ٧٨، وكتاب العين ٧/ ١١١، وأساس البلاغة (وأد).

المراد نحو: «الْحَمْدُ لِلَّه الْحَمِيد».

فمثل هذا يجوز قطعه بالنصب، والرفع.

فإذا نصب فبـ«أَمْدَحُ» - ملتزم الإضمار؛ ليكون ذلك أدل على الإنشاء كما فعل بناصب المنادى.

وإذا رفع فهو خبر مبتدإ ملتزم الإضمار -أيضًا-.

وكذا المصدر المجعول بدلا من اللفظ بفعله إذا نصب، وهو الأكثر - التزم إضمار ناصبه؛ لئلا يجمع بين البدل، والمبدل منه.

فإذا رفع وجعل خبر مبتدإ امتنع إظهار ذلك المبتدإ، كما امتنع إظهار الناصب في حال النصب.

ومن رفع المصدر قول الراجز: [من الرجز]

شَكَا إِلَى جَمَلِي طُولَ السُّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى[1]

أي: أمرنا صبر جميل.

قال سيبويه[2]: «ومن العرمن يقول: سمع وطاعة، فيرفع؛ أي: أمرى سمع وطاعة».

وقال أبو على فى قول العرب: «فِى ذِمَّتِى لأَفْعَلَنَّ»: «إنه من حذف المبتدإ وجوبًا».

ومن حذف المبتدأ وجوبًا عند أكثرهم المخصوص بالمدح والذم بعد «نِعْمَ» و«بِئْسَ» إذا لم يجعل مبتدأ.

(ص)

وَلا تُجِزْ تَنْكِيرَ الاِسْمِ الْمُبْتَدَا ... إِلا إِذَا نَيْلُ اسْتِفَادَةٍ بَدَا
كَحَالِ مُخْتَصٍّ بِعَطْفٍ، أَوْ عَمَلْ ... أَوْ صِفَةٍ كـ(رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَلْ)
وَمِثْلُ إِخْبَارٍ بِمُخْتَصٍّ سَبَقْ ... مِنْ ظَرْفٍ اوْ شَبِيهِهِ كـ(بِى رَمَقْ)
وَكَافِتَيْا اسْتِفْهَام اوْ نَفْى كـ(هَلْ ... عُذْرٌ لَكُمْ فَمَا اعْتِدَاءٌ مُحْتَمَلْ)

(ش) حصول الفائدة شرط فى الابتداء بالمعرفة أو النكرة.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٧، والكتاب ١/ ١٦٢، وأمالى المرتضى ١/ ١٠٧، وسر الصناعة ٤٦٣، وشروح سقط الزند ٦٢٠.
(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٣٤٩).

لكن حصولها فى الابتداء بالمعرفة أكثر من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس؛ فلذلك احتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة.

فمنها: أن يتقدمها استفهام أو نفى نحو: «أَرَجُلٌ فِى الدَّارِ؟»، و«مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنكَ»، و«هَلْ عُذْرٌ لَكُمْ فَمَا اعْتِدَاءٌ مُحْتَمَلٌ»

ومنها: أن يختص بوصف نحو: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]

أو بعمل بإضافةأو شبهها نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و«أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»[1] و«غَضَبٌ فِى اللَّهِ خَيرٌ مِنْ وَجَلٍ».

وبعطف نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] - على جعل «طاعة» مبتدأ.

أو بتقدم خبرها وهو ظرف مختص، أو جار ومجرور مختص نحو: «قد أَفْلَحَ مَنْ عِنْدَهُ مَالٌ وَلَهُ بِرٌّ».

ولا بد من كون الظرف مختصًا، وكذا المجرور.

فلو عدم الاختصاص عدمت الفائدة نحو: «عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ»، و«لإنْسَانٍ بِرٌّ».

(ص)

وَقَدْ يُفِيدُ الْمُبْتَدَا مُنَكَّرَا مُجَرَّدًا مِنْ كُلِّ مَا قَدْ ذُكِرَا
نَحْوَ: (امْرُؤٌ أَنْفَعُ لِى مِن امْرَأَهْ) و (سَيْفٌ اوْقَى لِلْفَتَى مِنْ مِنْسَأَهْ)

(ش) من الابتداء بنكرة خالية من القيود التى مضى ذكرها - قول العرب: «خُبَأَةٌ خَيْرٌ مِنْ يَفَعَةِ سَوْءٍ»؛ أى: بنت مخبأة خير من شاب يضر ولاينفع.

ومن ذلك قول ابن عباس- رضى الله عنهما-: «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ». والاعتبار فى ذلك وما أشبهه: الإفادة، فإن عدمت ثبت المنع، وإن وجدت فلا منع.

(ص)

وَالأَصْلُ فِى الْكَلامِ تَأْخِيرُ الْخَبَرْ وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ، إِذْ لا ضَرَرْ
وَالْتُزِمَ الأَصْلُ إِذَا لَبْسٌ حُذِرْ كـ(عَمْرٌو الْجَانِى) و (عَامِرٌ عُذِرْ)
وَلا الْتِزَامَ إِنْ أُزِيلَ اللَّبْسُ كـ(اللَّيْثُ زَيْدٌ ) وَ (أَجَادُوا الْخُمْسُ)
وَلازِمٌ تَقْدِيمُ مُفْرَدٍ وَجَبْ تَصْدِيرُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِسَبَبْ

(١) رواه مسلم فى صحيحه (٢/ ٦٩٧) كتاب الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف حديث (١٠٠٦) والبخارى فى الأدب المفرد (٢٢٧) وأحمد فى مسنده (٥/ ١٦٧، ١٦٨) من حديث أبى ذر وفيه قصة.

نَحْوَ: (مَتَى السَّيْرُ)؟ و (أَيْنَ خَالِدُ)؟ وَ (مَا لِزَيْدٍ)؟ وَ (فَتَى مَنْ وَافِدُ)؟
وَأَخِّـرَنَّ خَـبَـرًا بِـالْـفَـا قُـرِنْ حَتْمًا، وَمَا لِمَا بِلامٍ مُقْتَرِنْ

(ش) أصل الخبر التأخير لشبهه بالصفة من حيث هو موافق فى الإعراب لما هو له، دال على حقيقته، أو على شيء من سببه.

إلا أنه لم يبلغ درجة الصفة فى وجوب التأخير، بل أجيز تقديمه إن لم يعرض مانع.

كخوف التباسه بالمبتدإ عند تساويهما فى التعريف، أو التنكير كـ«زَيْدٌ صَدِيقُك»، و«خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْد».

وكخوف التباس المبتدإ بالفاعل لو قدم خبره وهو فعل، وفاعل مستتر نحو: «زَيْدٌ قَامَ».

فإن أمن التباس الخبر بالمبتدإ عند تساويهما، لم يمتنع تقديم الخبر؛ كقولك فى «زَيْدٌ اللَّيْثُ شِدَّةً»: «اللَّيْثُ شِدَّةً زَيْدٌ».

فجاز تقديم (الليث)؛ لأن خبريته لا تجهل.

ونظير ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[1]

أى: بنو أبنائنا بمنزلة أبنائنا.

وكذلك لا يمتنع تقديم الخبر إذا كان فعلا، وفاعلا بارزًا نحو: «أَجَادُوا الْحُمْسُ»[2].

فـ (الْحُمْسُ): مبتدأ و«أَجَادُوا» خبر مقدم.

وعلى هذا حمل فى بعض الوجوه قوله -تعالى-: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]

وإذا تضمن المبتدأ أو الخبر معنى استفهام أو كان مضافًا إلى ما تضمن ذلك - وجب تقديمه وذلك نحو: «مَا لِزَيْد» ؟و«فَتَى مَنْ وَافِدٌ».

---

(١) البيت للفرزدق فى خزانة الأدب ١/ ٤٤٤، وبلا نسبة فى الإنصاف ١/ ٦٦، وأوضح المسالك ١/ ١٠٦، وتخليص الشواهد ص١٩٨، والحيوان ١/ ٣٤٦، والدرر ٢/ ٢٤، وشرح الأشمونى ١/ ٩٩، وشرح التصريح ١/ ١٧٣، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٤٨، وشرح ابن عقيل ص١١٩، وشرح المفصل ١/ ٩٩،٩/ ١٣٢، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٥٢، وهمع الهوامع ١/ ١٠٢ .

(٢) حَمِسَ اللحم حمسًا: قلاه. الوسيط (حمس).

ف «مَا»: استفهامية وموضعها رفع بالابتداء، وتقديم هذا المبتدإ واجب لتضمنه معنى الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام؛ وهذا مما وجب تصديره بنفسه.

و«فَتى مَنْ»: مبتدأ -أيضًا- واجب التقديم؛ لإضافته إلى (من) الاستفهامية وهذا مما وجب تصديره بسبب. وخبره: «وَافِد».

ولو كان الخبر متضمنًا لاستفهام وهو مفرد -وجب تقديمه نحو: «مَتَى السَّيْرُ» ؟ و«أَيْنَ خَالِدٌ» ؟

ولو تضمنه وهو جملة جاز تأخيره نحو: «زَيْدٌ أَيْنَ هُوَ» ؟ و«عَمْرٌو كَيْفَ حَالُهُ» ؟

ويجب تأخير الخبر المقرون بالفاء، والمخبر به عن مبتدأ مقرون بلام الابتداء.

فالأول نحو: «الَّذِى يَأْتِينِى فَلَهُ دِرْهَمٌ».

والثانى نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

فلو قدم «فَلَهُ دِرْهَم» على «الَّذِى يَأْتِينِى» لم يجز، ولو قدم «قَائِمٌ» على «لَزَيْدٌ» لم يجز؛ لأن الفاء تابعة لا متبوعة.

ولام الابتداء مصدرة أبدًا، ولذا يجب تعليق أفعال القلوب قبلها نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

(ص)

وَكُلُّ جُزْءٍ حَصَرْتَهُ إِنَّمَا ... أَوْ لَفْظُ (إلا) مُنِعَ التَّقَدُّمَا
وَإِنْ يَعُدْ لِخَبَرٍ ضَمِيرُ ... مِنْ مُبْتَدًا يُوجَبْ لَهُ التَّأْخِيرُ
كـ(عِنْدَ هِنْدٍ فِى الْخِبَاءِ بَعْلُهَا) ... وَ (فِى النُّفُوسِ مُسْتَسِرًّا فَضْلُهَا)
كَذَا إِذَا مَا كَانَ (أَنَّ) الْمُبْتَدَا ... وبَعْدَ (أَمَّا) خَيِّرَنَّ أَبَدَا[1]

(ش) كل جزء يتناول: المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول، وغير ذلك؛ فإذا قصد شيء من ذلك بحصر وجب تأخيره؛ سواء كان الحصر بـ«إلا» أو بـ«إِنَّمَا».

فالحصر بـ«إلا» نحو: «مَا زَيْدٌ إلا كَاتِبٌ» و«مَا زَيْدٌ إلا فِى الدَّارِ».

والحصر بـ«إِنَّمَا» نحو: «إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ» و«إِنَّمَا فى الدَّارِ زَيْدٌ».

وقولى:

وَإِنْ يَعُدْ لِخَبَرٍ ضَمِيرُ ... ... ...

(١) فى ط: وخيرن بعد (أما) أبدا.

أي: إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر - وجب تقديم الخبر نحو: «عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا»، و«فِي النُّفُوسِ مُسْتَسِرًّا فَضْلُهَا».

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

أَهَابُكِ إِجْلالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا(١)

ومنه قول النبي ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ»(٢).

وقولي:

كَذَا إِذَامَا كَانَ (أَنَّ) الْمُبْتَدَا ... ... ...

أي: إذا كان «أَنَّ» وصلتها في موضع رفع بالابتداء - وجب تقديم الخبر نحو: قوله -تعالى-: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١].

التقدير: حملنا ذريتهم آية.

فلو ابتدئ بـ«أَنَّ» بعد «أَمَّا» جاز تقديم الخبر وتأخيره؛ نحو: «أَمَّا فِي عِلْمِي فَأَنَّكَ صَادِقٌ»، و«أَمَّا أَنَّكَ صَادِقٌ فَفِي عِلْمِي». والله أعلم.

(ص)

وَفِي كَلامِهِمْ تَعَدُّدُ الْخَبَرْ مُطْلَقًا اوْ لَفْظًا كَقَوْلِ مَنْ غَبَرْ

(مَنْ كَانَ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي)

(ش) تعدد الخبر على ضربين:

---

(١) البيت للمجنون في ديوانه ص٥٨، ولنصيب بن رباح في ديوانه ص٦٨، وتخليص الشواهد ص٢٠١، وسمط اللآلي ص٤٠١، وشرح التصريح ١/ ١٧٦، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢١٥، وشرح الأشموني ١/ ١٠١، وشرح ابن عقيل ص١٢٣، وشرح عمدة الحافظ ص١٧٣ .

(٢) رواه الترمذي (٤/ ٥٥٨) كتاب الزهد: باب ١١ حديث (٢٣١٧)، وابن ماجه (٢/ ١٣١٥) كتاب الفتن: باب كف اللسان في الفتنة (٣٩٧٦)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٩٢)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٤٦٦) (٢٢٩) وله شاهد من حديث علي بن الحسين قال: قال رسول الله ﷺ: إن من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه رواه الترمذي (٤/ ٥٥٨) : كتاب الزهد: باب (١١) حديث (٢٣١٨)، وقال: هذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وعلي بن حسين لم يدرك علي بن أبي طالب»اهـ.

ورواه أحمد (١/ ٢٠١)، والطبراني في الكبير (٢٨٨٦)، والصغير (٢/ ١١١) من حديث الحسين بن علي قال الهيثمي في المجمع (٨/ ٢١): «رواه أحمد والطبراني في الثلاثة بالرواية الأولى ورجال أحمد والكبير ثقات»اهـ.

أحدهما: تعدد في اللفظ، والمعنى نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ حَاسِبٌ» ونحو قوله - تعالى- : ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]

وكقول الراجز: [من الرجز]

... ... فَــهَــذَا بَــتِّــي[١]
مُـقَـيِّـظٌ مُـصَـيِّـفٌ مُـشَـتِّـي[٢]

أنشده سيبويه[٣]

والثاني: تعدد في اللفظ دون المعنى كقولك: «هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ»[٤]، بمعنى: مز.

## فصل في دخول الفاء على خبر المبتدإ

(ص)

وَالْفَا أَجِزْ فِي خَبَرِ اسْمٍ شِبْهِهِ مَا ... ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ كـ(الَّذِي)وَ (مَا)
إِذَا بِـظَـرْفٍ، أَوْ بِـفِـعْـلٍ وُصِـلا ... وَعُـمِّـمَـا، وَاقْـتَـضَـيَـا مُـسْـتَـقْـبَـلا
كَـذَا مُـنَـكَّـرٌ يُـضَـاهِـي مَـا ذُكِـرْ ... وَفِي مُـضَـافٍ لَـهُـمَـا ذَاكَ اعْـتُـبِـرْ
إِنْ عَمَّ، وَالْمَوْصُوفُ بِالْمَوصُولِ فِي ... ذَا الْحُكْمِ مِثْلَهُ لِمَعْنًى مَا خَفِي

(ش) حق خبر المبتدإ ألا يدخل عليه فاء؛ لأن نسبته من المبتدإ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف.

إلا أن بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط، فتقترن بالفاء جوازًا وذلك:

إما موصول بفعل لا حرف شرط معه، أو بظرف.

وإما موصوف بهما.

---

(١) البت: كساء غليظ من صوف أو وبر .

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٩، والدرر ٢/ ٣٣، والمقاصد النحويّة ١/ ٥٦١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٢٥، وتخليص الشواهد ص٢١٤، والدرر ٥/ ١٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣، وشرح الأشموني ١/ ١٠٦، وشرح ابن عقيل ص١٣٢، وشرح المفصل ١/ ٩٩، والكتاب ٢/ ٨٤، ولسان العرب (بتت)، (دشت)، (قيظ)، (صرف)، (شتا)، وهمع الهوامع ١/ ١٠٨، ٢/ ٦٧، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٦٠، ١٤/ ٢٥٨، وتاج العروس (دشت)، (قيظ)، (شتا)، وديوان الأدب ٤/ ١١٣، وأساس البلاغة (جيف)، وجمهرة اللغة ص٦٢ .

(٣) ينظر: الكتاب (٢/ ٨٤) .

(٤) ذكره سيبويه في كتابه ٢/ ٨٣ وقال بعده: لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطَّعْمَيْن .

وإما مضاف إلى أحدهما.

وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم، واستقبال معنى الصلة، أو الصفة.

نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».

و«رَجُلٌ يَسْأَلُنِي، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ فَلَهُ بِرٌّ».

و«كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَلَكَ أَوْ عَلَيْكَ».

و«كُلُّ رَجُلٍ يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ».

و«السَّعْيُ الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ».

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء؛ لانتفاء شبه الشرط، وكذا لو عدم الاستقبال، أو وجد مع الصلة، أو الصفة حرف شرط.

وربما دخلت في خبر موصول مع عدم العموم، والاستقبال كقوله -تعالى- : ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦]

(ص)

وَذَا الْجَوَازِ بَعْدَ (لَكِنَّ) وَ (أَنَّ) وَ (إِنَّ) بَاقٍ وَأَبَى أَبُو الْحَسَنْ

وَغَيْرُ بَاقٍ هُوَ بَعْدَ مَا بَقِي بِغَيْرِ خُلْفٍ فَانْتَقِ الَّذِي انْتُقِي

(ش) إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدإ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء، إن لم يكن (إن) أو (أن) أو «لَكِنَّ» بإجماع من المحققين.

فإن كان الناسخ «إِنَّ» أو «أَنَّ» أو «لَكِنَّ» جاز بقاء الفاء؛ نص على ذلك في «إِنَّ» و«أَنَّ» سيبويه(١) وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله -تعالى- : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الأحقاف: ١٣] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾ [آل عمران: ٩١] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ﴾ [الجمعة: ٨] ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١].

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ١٠٢).

ومثال ذلك مع «لَكِنَّ» قول الشاعر:

بِكُلِّ دَاهِيَةٍ[١] أَلْقَى الْعُدَاةَ وَقَدْ ... يُظَنُّ أَنِّى فِى مَكْرِى بِهِمْ فَزِعُ
كَلا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ[٢] ... فَكَى يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِى الطَّمَعُ[٣]

ومثله قول الشاعر الآخر:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا[٤] لَكُمْ ... وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ[٥]

وروى عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد «إِنَّ»، وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط؛ نحو: «زَيْدٌ فَقَائِمٌ»؛ فإذا دخلت علياسم يشبه أداة الشرط، فوجود الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر «زَيْد» وشبهه.

وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد.

وقد ظفرت له فى كتابه «فِى مَعَانِى الْقُرْآنِ»[٦] بأنه موافق لسيبويه فى بقاء الفاء بعد دخول «إِنَّ» وذلك أنه قال:

«وأما ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء:١٦]

فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدإ؛ لأن «الَّذِى» إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله -تعالى- : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء:٩٧] ثم قال: ﴿فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾».

* * *

(١) الداهية: يقال: رجل داهية: بصير بالأمور. (الوسيط - دهى).
(٢) الفَرَق - بالتحريك -: الخوف. (اللسان - فرق).
(٣) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة فى شرح الأشمونى ١٠٨/١.
(٤) يقال: قلى فلانًا قليًا: أبغضه وهجره. ينظر: الوسيط (قلى).
(٥) البيت لذى القرنين أبى المطاع بن حمدان فى تاج العروس (برد)، ومعجم البلدان (بردى)، وللأفوه الأودى فى الدرر ٢/ ٤٠، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أمالى القالى ١/ ٩٩، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٨، وشرح الأشمونى ١/ ١٠٨، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥، وشرح قطر الندى ص١٤٩، ومعجم البلدان (الحجاز)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٥، وهمع الهوامع ١/ ١١٠.
(٦) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٥١، ٢٥٢).

# باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

(ص)

كَانَ بِهَا الْمُبْتَدَأَ ارْفَعْ نَاصِبَا ... خَبَرَهُ كـ(كَانَ زَيْدٌ صَاحِبَا)

وَمِثْلُ (كَانَ): (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) ... (أَصْبَحَ) (أَمْسَى) (صَارَ بِشْرٌ سَمْحَا)

وَهَكَذَا (لَيْسَ) وَ (زَالَ) وَ (بَرِحْ) ... (فَتِئَ) وَ(انْفَكَّ) وَكُلٌّ مُتَّضِحْ

وَأَلْزِمِ الأَرْبَعَةَ الأَوَاخِرَا ... نَفْيًا كـ(مَا زَالَ ابنُ عَوْفٍ شَاكِرَا)

وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) بَعْدَ مَا لَدَى ... إِفْهَامِ مُدَّةٍ كَقَوْلِ مَنْ شَدَا

(لَتَقْرَبِنَّ قَرَبًا[(١)] جُلْذِيَّا[(٢)] ... مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيَّا)

(ش) هذه الثلاثة عشر فعلا متساوية فى دخولهن على المبتدإ والخبر، وعملهن فيهما العمل المذكور.

إلا أن «لَيْسَ» وما قبلها تعمله بلا شرط، و«زَالَ» و«بَرِحَ» و«فَتِئَ» و«انْفَكَّ» تعمله بشرط مصاحبة نفى، و«دَامَ» تعمله بشرط مصاحبتها «مَا» المصدرية النائبة عن ظرف زمان.

وقد يحذف النافى لـ «زَالَ» وأخواتها للعلم به كقوله --تعالى-: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]

أى: لا تفتأ تذكر.

وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ[(٣)]

وما كان منها بلفظ الماضى نفى بـ«مَا» أو «لا» أو «إِنْ».

وما كان منها بلفظ المضارع نفى بكل ناف حتى بـ«لَيْسَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَسْتُ وَإِنْ أُقْصِيتُ أَنْفَكُّ ذَا هَوَى ... بِهِ الْعَاذِلُ الْقَاسِى يُمَهِّدُ لِى عُذْرَا[(٤)]

(١) القرَب - بالتحريك - سير الليل لورد الغد. (القاموس المحيط - قرب).

(٢) الجُلْذِىُّ: السير القوى السريع. (مقاييس اللغة جلذ).

(٣) البيت لخليفة بن براز فى خزانة الأدب ٩/ ٢٤٢، ٢٤٣، والدرر ٢/ ٤٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٥، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٨٢٤، وتخليص الشواهد ص٢٣٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٩٩، وشرح عمدة الحافظ ص١٩٨، وشرح المفصل ٧/ ١٠٩، وهمع الهوامع ١/ ١١١.

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح التسهيل ١/ ٥٤.

فلذلك قلت:

... ... ... لِـنَـفْـي ... ...

فأطلقت ولم أخص نافيًا من ناف.

ثم قلت:

... ... ... أَوْ شِبْهِ نَفْي ...

ليدخل ما معه نهى؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

صَاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ[1]

وما معه «غَيْر»؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

إنَّ امْرَأً غَيْرَ مُنْفَكٍّ مُعِينَ حِجًا عَلَى هَوًى فَاتِحٌ للموت أَبْوَابَا

وما معه تقليل يراد به النفي؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا[2]

وأما «دَامَ» المشار إليها فكقوله -تعالى-: ﴿وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٢١]

فـ (ما) مصدرية في موضع زمان والتقدير: مدة دوامي حيًّا.

والتاء: اسم «دَامَ»، و«حَيًّا»: خبرها.

وكذلك:

... ... ... ... دام ...

التي في الرجز؛ لأن «مَا» قبلها مصدرية في موضع ظرف زمان، و«فَصِيل» اسمها، و«حَيًّا» خبرها.

ويجوز أن يكون «فِيهِنَّ»: خبرًا، و«حَيًّا»: حال مؤكدة.

فلو خلت «دَامَ» من «مَا» المصدرية لم يكن لها اسم، ولا خبر.

فلو وقع بعدها مرفوع ومنصوب جعل المرفوع فاعلا، والمنصوب حالا نحو

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٤، وتخليص الشواهد ص٢٣٠، والدرر ٢/ ٤٤، وشرح الأشموني ١/ ١١٠، وشرح التصريح ١/ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ص١٣٦، وشرح عمدة الحافظ ص١٩٩، وشرح قطر الندى ص١٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤، وهمع الهوامع ١/ ١١١.

(٢) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٠٤، وشرح التصريح ١/ ١٨٥، وشرح شواهد المغني ص٣٠٦.

قولهم: «دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا».

وكذلك لو كان معها «مَا» المصدرية، ولم تكن فى موضع ظرف زمان نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا».

أى: من دوامه صحيحًا.

فـ«زَيْدٌ»: فاعل، و«صَحِيحًا» حال؛ ولذا لا يجوز تعريفه؛ بخلاف الخبر فإنه جائز التعريف.

وقد تستعمل «دَامَ» بعد «مَا» المصدرية النائبة عن ظرف الزمان تامة تشبيهًا بـ«بَقِى»[١] فتستغنى عن خبر كقوله -تعالى-: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]. والله أعلم.

(ص)

وَمَا سِوَى (دَامَ) وَ (لَيْسَ) صُرِّفَا ... وَلِلتَّصَارِيفِ اجْعَلَنْ مَا وُصِفَا

فَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ فِى الْعَمَلِ ... كَذَا اسْمُ فَاعِلٍ وَمَصْدرٌ جَلِى

مِنْ ذَاكَ: (لَسْتُ زَائِلًا أُحِبُّكِ) ... (كَوْنُكَ إِيَّاهُ) كَذَاكَ قَدْ حُكِى

(ش) لا حظ لـ «لَيْسَ» ولا لـ «دَامَ» فى التصرف؛ إذ لا يستعملان إلا بلفظ الماضى.

وأما غيرهما من أفعال هذا الباب فله لفظ ماض، ولفظ مضارع، ولفظ اسم فاعل.

ولغير (زال) وأخواتها -أيضًا- فعل أمر، ومصدر.

وكل هذه التصاريف تعمل العمل المذكور؛ فعمل الأفعال بين.

وأما عمل المصدر: فكقول الشاعر: [من الطويل]

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِى قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ[٢]

وأما عمل اسم الفاعل: فكقول الآخر: [من الطويل]

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ[٣] كَائِنًا ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[٤]

---

(١) فى أ: نفى.

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، وتخليص الشواهد ص٢٣٣، والدرر ١/ ٥٦، وشرح الأشمونى ١/ ١١٢، وشرح التصريح ١/ ١٨٧، وشرح ابن عقيل ص ١٣٨، والمقاصد النحوية ٢/ ١٥، وهمع الهوامع ١/ ١١٤ .

(٣) بش وجهه بشاشة: تهلل . (الوسيط - بشش) .

(٤) نجد الرجل ينجد نجدة: إذا صار شجاعًا . (مقاييس اللغة - نجد) .

وقال آخر: [من الطويل]

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ حَتَى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضُ[(١)]

(ص)

وَاجْعَلْ كـ(صَارَ) مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدْ (آضَ) (رَجَع) عَادَ (اسْتَحَالَ) وَ (قَعَدْ)

وَ (حَارَ) وَ (ارْتَدَّ) كَذَا (تَحَوَّلا) وَهَكَذَا (غَدَا) وَ (رَاحَ) جُعِلا

وَأَلْحَقُوا بِهِنَّ (جَاءَتْ حَاجَتُك) مِنْ بَعْدِ (مَا) فَاصْرِفْ لَهَا عِنَايَتَكْ

وَمِثْلُ (صَارَ) سَابِقَاته سِوَى (بَاتَ) وَسِتُّهُنَّ فِى رَأْى سَوَا

(ش) يساوى «صَارَ» فى العمل ما وافقها فى المعنى؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ
أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ[(٢)]

وَبِالْمَحْضِ[(٣)] حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَطْنَطًا[(٤)]
إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ[(٥)] الْفَحْلِ غَارِبُهْ[(٦)]

وقال آخر: [من الطويل]

وَكَانَ مُضِلِّى مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا[(٧)]

---

= والبيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، وتخليص الشواهد ص٢٣٤، والدرر ٢/ ٥٨، وشرح الأشمونى ١/ ١١٢، وشرح التصريح ١/ ١٨٧، وشرح ابن عقيل ص١٣٨، والمقاصد النحوية ٢/ ١٧، وهمع الهوامع ١/ ١١٤ .

(١) البيت للحسين بن مطير فى ديوانه ص١٧٠، والدرر ٢/ ٦٠، وشرح التصريح ١/ ١٨٧، ولسان العرب (غمض)، ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٥، والمقصد النحوية ٢/ ١٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٤٠، وتخليص الشواهد ص٢٣٤، وشرح عمدة الحافظ ص١٩٧، وهمع الهوامع ١/ ١١٤ .

(٢) البيت لفرعان بن الأعرف فى الدرر ٢/ ٢٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٤٤٥، ولسان العرب (جعد)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٨، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٥٩، وشرح ابن عقيل ص٢١٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٠ .

(٣) اللبن المحض: الخالص . (مقاييس اللغة - محض) .

(٤) العنطنط: اشتقاقه من (عنط) . . أصل يدل على طول جسم وحسن قوام . (مقاييس اللغة - عنط) .

(٥) الغارب: أعلى الظهر والسنام . (مقاييس اللغة - غرب) .

(٦) البيت لفرعان التميمى فى لسان العرب (جعد)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٨، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١١٠ .

(٧) البيت لسواد بن قارب فى الدرر ٢/ ٥٠، ٧٢، وبلا نسبة فى همع الهوامع ١/ ١١٢، ١١٩ .

و في الحديث: «فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا»[(١)].

وفى حديث آخر: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »[(٢)].

ومن كلام العرب: «أَرْهَفَ[(٣)] شَفْرَتَهُ[(٤)] حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ».

وقال بعض العرب [وهو لبيد بن ربيعة]: [من الطويل]

وَمَا الْمَرْءُ إلا كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ ... يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ[(٥)]

وقال الله -تعالى-: ﴿أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٧].

وقال امرؤ القيس: [من الطويل]

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ ... فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا[(٦)]

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (٧/ ٣٦٧) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: قول النبي ﷺ حديث (٣٦٦٤) وأطرافه في (٧٠٢١)، (٧٠٢٢)، (٧٤٧٥) ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٦٠) كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل عمر رضى الله تعالى عنه حديث (٢٣٩٢)، والنسائي في فضائل الصحابة (١٥) وأحمد في (٢/ ٣١٨، ٣٦٨، ٤٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧/ ٧٠٩-٧١٠): كتاب المغازي: باب حجة الوداع حديث (٤٤٠٢، ٤٤٠٣) وفي (١٠/ ٥٦٨): كتاب الأدب: باب ما جاء في قول الرجل ويلك حديث (٦١٦٦)، وفي (١٢/ ٨٧): كتاب الحدود: باب ظهر المؤمن حمى حديث (٦٧٨٥) وفي (١٢/ ١٩٨) كتاب الديات باب قول الله تعالى (ومن أحياها . . .) حديث (٦٨٦٨)، ومسلم (١/ ٢٩٢، ٢٩٣) كتاب الإيمان: باب بيان معنى قول النبي ﷺ: «لاترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» حديث (١١٩، ١٢٠/ ٦٦)، وأبو داود (٢/ ٦٣٣): كتاب السنة: باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه حديث (٤٦٨٦، والنسائي (٧/ ١٢٦): كتاب تحريم الدم: باب تحريم القتل حديث (٤١٢٥)، وابن ماجه (٢/ ١٣٠٠) كتاب الفتن: باب لا ترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض حديث (٣٩٤٣)، وابن أبي شيبة (١٥/ ٣٠)، وأحمد (٢/ ٨٥، ٨٧، ١٠٤)، وأبو عوانة (١/ ٢٥-٢٦)، وابن حبان (١٨٧)، وابن منده في الإيمان (٢/ ٦٧٤) رقم (٦٥٨)، والبيهقي (٦/ ٩٢): كتاب الغصب: باب تحريم الغصب، والطبراني في الكبير (١٣١٢١، ١٣٣٣٦، ١٣٣٤٨، ١٣٥٣٤) من طرق عن ابن عمر .

(٣) رهف السيفَ: رقَّقه كأرهفه. (القاموس - رهف) .

(٤) الشفرة: السكين العظيم وما عرض من الحديد وحدد . (القاموس: شفر) .

(٥) البيت في ديوانه ص١٦٩، وحماسة البحتري ص٨٤، والدرر ٢/ ٥٣، ولسان العرب (حور)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٠ .

(٦) البيت في ديوانه ص١٠٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٣١، والدرر ٢/ ٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٥، ولسان العرب (علل)، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٨٨، همع الهوامع ١/ ١١٢ .

ويروى:

... ... ... لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وحكى سيبويه[١] عن بعض العرب: «مَا جَاءَتْ حَاجَتكَ» - بالرفع والنصب- بمعنى: ما صارت.

فهذه ثمانية أفعال مساوية لـ «صَارَ» معنى وعملا.

وأما «غَدَا» و«رَاحَ» فإنهما ملحقان- عند بعضهم- بها -أيضًا-.

إلا أنى لم أجد لذلك شاهدًا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحًا.

ويمكن أن يستدل على ذلك بقوله- عليه السلام-. «... لَرُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ: تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا»[٢].

وأما «كَانَ» و«ظَلَّ» و«أَضْحَى» و«أَصْبَحَ» و«أَمْسَى» فاستعمالها بمعنى «صَارَ» كثير: كقوله -تعالى-: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ۝ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ١٩-٢٠]

وقال ذو الرمة[٣]: [من الطويل]

بِتَيْهَاءَ[٤] قَفْرٍ[٥] وَالْمَطِي كَأَنَّهَا
قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا[٦]

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٥١).

(٢) أخرجه الترمذى (٤/ ٥٧٣) كتاب الزهد: باب فى التوكل على الله حديث (٢٣٤٤)، وابن ماجه (٢/ ١٣٩٤): كتاب الزهد: باب التوكل واليقين حديث (٤١٦٤)، وأحمد (١/ ٣٠)، وأبو يعلى (١/ ٢١٢) رقم (٢٤٧)، وابن حبان (٢/ ٥٠٩) رقم (٧٣٠)، وابن المبارك فى «الزهد» (ص١٩٦-١٩٧) رقم (٥٥٩)، والحاكم (٤/ ٣١٨)، وأبو نعيم (١٠/ ٦٩)، والقضاعى فى «مسند الشهاب» رقم (١٤٤٥)، والبغوى فى «شرح السنة» (٧/ ٣٢٨) كلهم من حديث عمر بن الخطاب وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوى، أبو الحارث ذو الرمة. شاعر، من فحول الطبقة الثانية فى عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس، وختم بذى الرمة. امتاز شعره بإجادة التشبيه، له ديوان شعر، توفى سنة ١١٧هـ.
ينظر: الأعلام (٥/ ١٢٤)، الشعر والشعراء (٢٠٦)، وفيات الأعيان (١/ ٤٠٤).

(٤) التيهاء: المفازة يتيه فيها الإنسان. (مقاييس اللغة - تيه).

(٥) القفر: الأرض الخالية. (مقاييس اللغة - قفر).

(٦) البيت لعمرو بن أحمر فى ديوانه ص١١٩، والحيوان ٥/ ٥٧٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١، ولسان العرب (عرض)، (كون)، وله أو لابن كنز فى شرح شواهد الإيضاح ص٥٢٥، وبلا =

وورود «ظَلَّ» بمعنى «صَارَ» كقوله -تعالى-: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨]

وإنما أصل «ظَلَّ»: الدلالة على الاتصاف نهارًا بالمخبر به.

و«بَاتَ» تقابلها كقوله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٤]

وكقول الشاعر: [من الطويل]

وَبَاتَ وَلِيدُ الْحَىِ طَيَّانَ سَاغِبًا وَكَاعِبُهُمْ ذَاتُ الْقَفَاوَةِ أسْغَبُ[١]

وقد جمعهما الراجزفى قوله: [من الرجز]

أَظَـلُّ أَرْعَـى وَأَبِيـتُ أَطْـحَـنُ
الْمَوْتُ مِنْ بَعْدِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ[٢]

وزعم الزمخشرى أن «بَاتَ» ترد - أيضًا - بمعنى «صَارَ» ولا حجة له على ذلك، ولا لمن وافقه[٣].

وورود «أَضْحَى» بمعنى «صَارَ» كقول الشاعر: [من الخفيف]

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفْـ ـفَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا[٤] وَالدَّبُورُ[٥]

وورود «أَصْبَحَ» بمعنى «صَارَ» كقوله -تعالى-: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]

---

= نسبة فى أسرار العربية ص١٣٧، وشرح الأشمونى ١/ ١١١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٦٨، وشرح المفصل ٧/ ١٠٢، والمعانى الكبير ١/ ٣١٣ .

(١) البيت للكميت فى شرح هاشميات الكميت ص٧٨، ولسان العرب (عفا)، (قفا)، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٢٩، ومقاييس اللغة ٤/ ٥٧، وأساس البلاغة ص٣٧٤ (قفو)، وتاج العروس (عفا)، (قفا)، وبلا نسبة فى المخصص ٤/ ١٢٣ .

(٢) هذا البيت بلا نسبة فى شرح التسهيل (١/ ٣٤٦) .

(٣) قال الزمخشرى: (وظل وبات على معنيين، أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان، والثانى: كينونتها بمعنى صار ومنه قوله عز اسمه: ﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودًا﴾ . ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٠٥ .

(٤) الصبا: ريح من الرياح، وهى التى تستقبل القبلة . (مقاييس اللغة - صبى) .

(٥) الدبور: ريح ثقيل من دبر الكعبة . (مقاييس اللغة - دبر) .

والبيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص٩٠، والدرر ٢/ ٥٧، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٧٠، وشرح المفصل ٧/ ١٠٤، والشعر والشعراء ١/ ٢٣٢، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١١١، وشرح عمدة الحافظ ص٢١١ .

ومن ورود «أَصْبَحَ» و (أَمْسَى» بمعنى «صَارَ» قول الفرزدق: [من البسيط]

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ ما مِثْلهُمْ بَشَرُ[١]

وقال النابغة الذبياني[٢]: [من البسيط]

أَمْسَتْ خَلاءً، وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى[٣] عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[٤]

(ص)

وَقَدِّم انْ شِئْتَ عَلَى الْفِعْلِ الْخَبَرْ مَا لَمْ يَكُنْ (دَامَ) وَفِى (لَيْسَ) نَظَرْ

وَمَنْعُ تَقْدِيمٍ عَلَيْهَا أَمْثَلُ عِنْدِى، وَقَوْمٌ الْجَوَازَ فَضَّلُوا

وَمَا بِمَنْفِيٍّ بِـ (مَا) عُلِّقَ لا يَسْبِقُهَا، وَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ خَلا

(ش) تقديم الخبر فى هذا الباب شبيه بتقديم المفعول، فليحكم بجوازه ما لم يمنع مانع.

فتقول: «قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ» كما تقول: «عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ».

فإن عرض مانع فعل بمقتضاه؛ كدخول حرف مصدرى على «كَانَ» نحو: «أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَدُوَّكَ».

فتقديم الخبر فى مثل هذا ممتنع؛ لأن الفعل صلة لـ «أن» ومعمول الصلة داخل فى حكم الصلة.

---

(١) البيت فى ديوانه ١/ ١٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢، وتخليص الشواهد ص٢٨١، والجنى الدانى ص١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، ١٣٨، والدرر ٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢، وشرح التصريح ١/ ١٩٨، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٣٧، ٢/ ٧٨٢، والكتاب ١/ ٦٠، ومغنى اللبيب ص٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٦، والمقتضب ٤/ ١٩١ والهمع ١/ ١٢٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٨٠، ورصف المبانى ص٣١٢، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٢، ومغنى اللبيب ص٨٢، والمقرب ١/ ١٠٢.

(٢) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبيانى الغطفانى المضرى، أبو أمامة، شاعر جاهلى من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، كان يُعْرَض عليه أشعار الشعراء، كان أحد الأشراف فى الجاهلية، وكان مقربًا عند النعمان بن المنذر، له شعر كثير، وله ديوان شعر.
ينظر: الأعلام (٣/ ٥٤ - ٥٥)، الأغانى (١١/ ٣)، نهاية الأرب (٣/ ٥٩).

(٣) أخنى: أفسد. (اللسان: خنا).

(٤) لُبَد: آخر نسور لقمان. (القاموس المحيط - لبد).
والبيت فى ديوانه ص١٦، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧، وخزانة الأدب ٤/ ٥، والدرر ٢/ ٥٧، ولسان العرب (لبد)، (خنا)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١١١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٠، وشرح قطر الندى ص١٣٤، وهمع الهوامع ١/ ١١٤.

ولهذا امتنع تقديم خبر «دَامَ» عليها أبدًا؛ لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لـ (ما).

واختلف فى تقديم خبر «لَيْسَ»: فأجازه قوم، ومنعه قوم.

والمنع أحب إلى؛ لشبه «لَيْسَ» بـ«مَا» فى النفى، وعدم التصرف.

ولأن «عَسَى» لا يتقدم خبرها عليها إجماعًا؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها؛ فـ«لَيْسَ» أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها.

وإذا نفى الفعل فى هذا الباب، وغيره بـ«مَا» لم يتقدم معموله عليها إجماعًا؛ لأن «مَا» النافية لها صدر الكلام؛ ولذلك لم تعامل معاملة «لا» فتتوسط بين جار ومجرور، أو جازم ومجزوم، كما تتوسط «لاَ».

فلا يقال: «جِئْتُ بِمَا شَيْءٍ» و«إِنْمَا تَفْعَلْ فَعَلْتُ».

كما يقال: «جِئْتُ بِلا شَيْءٍ» و«إِنْ لا تَفْعَل فَعَلْتُ».

فعلى هذا لا يجوز أن يقال فى: «مَا كَانَ زَيْدٌ فَاضِلاً» و«مَا زَالَ عَمْرٌو جَاهِلاً»: «فَاضِلاً مَا كَانَ زَيْدٌ» و«جَاهِلاً مَا زَالَ عَمْرٌو».

وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن «مَا» عندهم لا يلزم تصديرها.

ووافق ابن كيسان[١] البصريين فى «مَا كَانَ» ونحوه.

وخالفهم فى «مَا زَالَ» وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، والخبر بعدها كخبر «كَانَ» المثبتة.

فلم يمتنع عنده: «جَاهِلاً مَا زَالَ عَمْرٌو»[٢] كما لا يمتنع: «جَاهِلاً كَانَ عَمْرٌو».

فلو كان النفى بـ«لا» أو «لَنْ» أو «لَمْ» جاز التقديم عند الجميع نحو: «عَالِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ».

قال الشاعر: [من الطويل]

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ[٣]

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوى، كان يحفظ المذهبين البصرى والكوفى فى النحو، وأخذ عن المبرد وثعلب، له تصانيف كثيرة منها: المهذب فى النحو، اللامات، البرهان، علل النحو، معانى القرآن، غريب الحديث . . .، وغيرها. مات سنة (٢٩٩هـ). ينظر: بغية الوعاة (١/١٨ - ١٩)، معجم الأدباء (١٧/١٣٨).

(٢) فى أ: مازال زيد.

(٣) البيت للمعلوط القريعى فى شرح التصريح ١/١٨٩، وشرح شواهد المغنى ص٨٥،٧١٦، ولسان العرب (أنن)، والمقاصد النحوية ٢/٢٢، وبلا نسبة فى الأزهية ص٥٢،٩٦، =

أراد: لا يزال يزيد على السن خيرًا.

فقدم معمول «يَزِيد» وهو خبر «يَزَالُ» مع نفيها بـ«لا»، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل غالبًا.

فلو كان النفى بـ«مَا» لم يجز التقديم عليها.

ولا يمتنع توسيطه بينها وبين الفعل؛ كمالم يمتنع مع غير «زَالَ» وأخواتها:

كقول الكميت: [من الطويل]

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلا لَعِبًا مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ(١)

أو كقول الراجز: [من الرجز]

مَاذَا صَبَابَةٍ(٢) عُهِدْتَ فِى الصِّبَا

فَكَيْفَ تُيِّمْتَ وَهِمْتَ أَشْيَبَا ؟

(ص)

وَحَيْثُ لا مَانِعَ لِلتَّوْسِيطِ قَدْ يَجُوزُ فِى كُلٍّ، وَحَتْمًا قَدْ وَرَدْ

فِى نَحْوِ: (كَانَ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا) وَ(لَيْسَ فِى تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا)

(ش) توسيط الخبر كقوله -تعالى-: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]

وهو جائز فى جميع هذه الأفعال حتى فى «لَيْسَ» و«دَام»؛ بخلاف التقديم.

وقد يعرض ما يمنع من التوسيط، وما يجعله -أيضًا- واجبًا.

فمنع التوسيط لأسباب:

منها خوف اللبس نحو: «كَانَ صَاحِبِى عَدُوِّى».

ومنها: أن يقترن الخبر بـ«إلا» نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ إلا فِى ا لدَّارِ».

ومنها: أن يكون الخبر مضافًا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه اسم «كَانَ»

= والأشباه والنظائر ٢/ ١٨٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٦، والجنى الدانى ص٢١١، وجواهر الأدب ص٢٠٨، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣، والخصائص ١/ ١١٠، والدرر ٢/ ١١٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، وشرح المفصل ٨/ ١٣٠، والكتاب ٤/ ٢٢٢، ومغنى اللبيب ١/ ٢٥، والمقرب ١/ ٩٧، وهمع الهوامع ١/ ١٢٥ .

(١) البيت فى جواهر الأدب ص٣٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١١/ ١٢٣، والدرر ٣/ ٨١، وشرح شواهد المغنى ص٣٤، والمحتسب ١/ ٥٠، ٢/ ٢٠٥، ومغنى اللبيب ص١٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٢، وبلا نسبة فى الدرر ٥/ ١١٢، وهمع الهوامع ٢/ ٦٩ .

(٢) الصبابة: من الصبوة وهى جهلة الفتوة . القاموس (صبو) .

نحو: «كَانَ غُلامُ هِنْدٍ مُبْغِضَهَا».

وأما ما يوجب توسيط الخبر فنحو أن يكون الاسم مضافًا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه الخبر نحو: «كَانَ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا» و«لَيْسَ فِى تِلْكَ الدِّيارِ أَهْلُهَا».

فهذا وما أشبهه يقدم فيه الخبر وجوبًا؛ لأنه لو قدم فيه الاسم لعاد الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة؛ فكان يكون بمنزلة «ضَرَبَ بَعْلُهَا عَبْدَ هِنْدٍ ».

فهذا لا يجوز.

بل الواجب أن يقال: «ضَرَبَ عَبْدَ هِنْدٍ بَعْلُها»؛ ليعود الضمير إلى مذكور.

(ص)

[فِى نَحْو: (كَانَ الْمَاءَ زَيْدٌ شَارِبَا) مَنْعًا لِأَهْلِ الْبَصْرَةِ اجْعَلْ نَاسِبَا
وَغَيْرُهُم أَجَازَ، وَالْجَوَازُ عَمّ فِى نَحْوِ: (كَانَ الْمَالَ يَبْذُلُ الْخِضَمّ)
وَنَحْو: (كَانَ عِنْدَنَا زَيْدٌ حَضَرْ) أَجِزْ فَلِلظَّرْفِ اتِّسَاعٌ يُغْتَفَرْ
وَمَا أَتَى فِى الشِّعْرِ مِثْلُ الأَوَّلِ فَفِيهِ تَقْدِيرُ ضَمِيرٍ يَنْجَلِي][(1)]

(ش) لا يتصل بـ«كَانَ» ولا بشىء من أخواتها معمول خبرها، والخبر مفصول بالاسم نحو: «كَانَ الْمَاءَ زَيْدٌ شَارِبًا».

أو غير مفصول نحو: «كَانَ الْمَاءَ يَشْرَبُ زَيْدٌ ».

وأجاز الكوفيون ذلك؛ واحتجوا بقول الشاعر: [من الطويل]

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ[(2)] حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[(3)]

ووجه البصريون هذا وأمثاله على أن يجعل اسم «كَانَ» ضمير الشأن.

ويجوز جعل «كَانَ» فى هذا البيت زائدة.

---

(١) المثبت من طبعة د/ عبد المنعم وفى أ:

وَلا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا وَلا أَدَاةَ جَرْ
وَمُطْلَقًا أَجَازَ أَهْلُ الكُوفَهْ ذَاكَ لِشُبْهَةٍ لَهُمْ مَعْرُوفَهْ
وَالْمَنْعُ -مُطْلَقًا- حَرِ بِالْبَصْرَهْ وَهْوَ الَّذِى يَرَاهُ أَهْلُ البَصْرَهْ

(٢) الهدجان: مشية الشيخ . مقاييس اللغة (هدج) .

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه ١/١٨١، وتخليص الشواهد ص٢٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٨،٢٦٩، والدرر ٢/ ٧١، وشرح التصريح ١/ ١٩٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤، والمقتضب ٤/ ١٠١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ص١٤٤، ومغنى اللبيب ٢/ ٦١٠، وهمع الهوامع ١/ ١١٨ .

ويجوز -أيضًا- جعل «مَا» بمعنى «الَّذِى» واسم «كَانَ» ضميرها.

وعطية: مبتدأ خبره: «عودا».

والتقدير: بالذى كان إياهم عطية عوده؛ فحذف الهاء، ونواها.

وأجاز ابن بابشاذ[١] تقديم معمول الخبر، إذا تأخر الاسم وتوسط الخبر نحو: «كَانَ الْمَاءَ يَشْرَبُ زَيْدٌ ».

وهو ممنوع عند سيبويه كمنع التقديم مع توسط الاسم وتأخير الخبر.

و فى كلام ابن عصفور[٢] فى «شرح الجمل» ما يوهم أن الأكثرين على تجويز نحو: «كَانَ الْمَاءَ يَشْرَبُ زَيْدٌ».

وليس بصحيح؛ لأن سيبويه لم يفرق فى المنع بين: «كَانَ الْمَاءَ زَيْدٌ يَشْرَبُ»، وبين: «كَانَ الْمَاءَ يَشْرَبُ زَيْدٌ».

وينبغى أن تعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه.

فلو قيل: «جَاءَ عَمْرًا يَضْرِبُ زَيْدٌ » لم يجز.

كما لا يجوز: «كَانَ الْمَاءَ يَشْرَبُ زَيْدٌ »؛ لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره، فلا يختص بفعل دون فعل.

وفى قولى:

وَالْـمَنْعُ- مُطْلَقًا- حَرِ بِالنُّصْرَةِ ... ... ...

إشعار بذلك.

ولو كان المعمول ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا جاز تقديمه- مطلقًا- بلا خلاف نحو: «كَانَ يَوْمَ الْجُمعَة زَيْدٌ مُعْتَكِفًا»، و«كَانَ فِي الْمَسْجِدِ عَمْرٌو مُصَلِّيًا»؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع بهما فى الكلام توسعًا لا يكون لغيرهما.

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن إبراهيم أبو الحسن النحوى المصرى، أحد الأئمة فى النحو، والعربية وفصاحة اللسان، رحل فى طلب العلم إلى العراق، ثم رجع إلى مصر، وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر، من تصانيفه: شرح جمل الزجاجى، المحتسب فى النحو، شرح النخبة، تعليق فى النحو. توفى سنة أربع وخمسين، وقيل: تسع وستين وأربعمائة.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٧).

(٢) هو على بن مؤمن بن محمد بن على، أبو الحسن بن عصفور النحوى الحضرمى الإشبيلى، حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس، أقبل عليه الطلبة، وله تصانيف منها: الممتع فى التصريف، المقرب، شرح الجزولية، مختصر المحتسب، شرح الجمل (ثلاثة شروح). مات سنة ٦٦٣، وقيل ٦٦٩هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه كثيرا، نحو قول الشاعر: [من السريع]

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ -الْيَوْمَ- مَنْ لامَهَا(١)

وقال آخر: [من الطويل]

وَكَرَّارُ -خَلْفَ الْمِحْجَرِين- جَوَادِهِ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أُنْثَى حَلِيلُهَا(٢)

وكقول عبعبة بن قيس بن ثعلبة: [من الطويل]

هُمَا أَخَوَا- فِي الْحَرْبِ- مَنْ لا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا(٣)

وأشرت بقولي:

وَمَا أَتَى فِي الشِّعْرِ مِثْلُ الأَوَّلِ ... ... ...

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

... ... ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وأما ما أنشده سيبويه من قول الآخر(٤): [من البسيط]

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينُ(٥)

---

(١) البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ص١٨٢، والإنصاف ٢/ ٤٣٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٧، وشرح المفصل ٣/ ٢٠/ ٧٧، والكتاب ١/ ١٧٨، ومعجم البلدان ٣/ ١٦٨ (ساتيدما)، ولسان العرب (دمى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢، والكتاب ١٩٤، واللامات ص١٠٧، ومجالس ثعلب ص١٥٢، والمقتضب ٤/ ٣٧٧.

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص٣٦١، وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٤، ١٧١، والكتاب ١/ ١٧٧.

(٣) وينسب البيت لعمرة الخثعمية في الإنصاف ٢/ ٤٣٤، والدرر ٥/ ٤٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٨٣، ولسان العرب (أبى)، ولها أو لدرنا بنت عبعبة في الدرر ٥/ ٤٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٢، ولدرنا بنت عبعبة في شرح المفصل ٣/ ٢١، والكتاب ١/ ١٨٠، ولدرنا بنت عبعبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٨، ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ص١١٥، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٥، ٢/ ٤٠٥، وكتاب الصناعتين ص١٦٥، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

(٤) في أ: من قول حميد الأرقط.

(٥) البيت لحميد بن ثور في الأزمنة والأمكنة ٣/ ٣١٧، والأشباه والنظائر ٦/ ٧٨، ٧/ ١٧٩، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٥٦، وتخليص الشواهد ١٨٧، والقتال ١/ ٧٠، ١٤٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٧٩، وخزانة الأدب ٩/ ٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٥، وشرح الأشموني ١/ ١١٧، وشرح ابن عقيل ١٤٥، وشرح المفصل ٧/ ١٠٤، والمقتضب ٤/ ١٠٠.

فـ«كُلَّ» منصوب بـ«يُلْقِى»، و«الْمَسَاكِينُ» فاعل «يُلْقِى»، و«يُلْقِى» وفاعله خبر «لَيْسَ».

ولا يجوز أن يكون «الْمَسَاكِينُ» اسم «لَيْسَ»؛ لأن ذلك يوجب أن يكون «يُلْقِى» خبرا.

ولو كان خبرا لوجب أن يقال: «يُلْقُونَ» أو «تُلْقِى»؛ فإذ لم يقل إلا «يُلْقِى» وجب أن يكون خاليا من ضمير، وأن يكون «الْمَسَاكِينُ» مرتفعا به.

(ص)

وَبَعْضُ ذِى الأفْعَالِ بِالرَّفْعِ اكْتَفَى ... فَتَمَّ وَالنُّقْصَانَ غَيْرُهُ اقْتَفَى
وَلِلتَّمَامِ قَابِلٌ كُلٌّ سِوَى ... (فَتِئ) (لَيْسَ) (زَالَ) فَاشْكُرْ مَنْ رَوَى

(ش) هذه الأفعال لعدم استغنائها بالمرفوع تسمى أفعالا ناقصة فلازم النقص منها: «لَيْسَ» و«زَالَ» و«فَتِئ». وما سوى هذه الثلاثة فقد تجيء تامة، أى: مستغنية بمرفوع عن غيره إلا على سبيل الفضلة.

فمن ذلك: «كَانَ» بمعنى: «حَدَثَ» نحو: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»(١).

وكقول الراجز أنشده سيبويه: [من الرجز]

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِى وَحْدَكَا
لَمْ يَكُ شَىْءٌ يَا إِلَهِى قَبْلَكَا(٢)

وبمعنى «حَضَرَ» نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتكون -أيضًا- بمعنى: «كَفَلَ» وبمعنى: «غَزَلَ». ذكر ذلك البطليوسى(٣)،

---

(١) ورد معنى ذلك ضمن حديث رواه أبو داود فى سننه (٤/ ٣٢٣) كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح حديث (٥٠٨٧) من حديث أبى ذر مرفوعًا وفيه «ما شئت كان وما لم تشأ لم يكن».

(٢) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى فى الدرر ٥/ ٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٨١، وشرح المفصل ٢/ ١١، والكتاب ٢/ ٢١٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٧، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤١، ومغنى اللبيب ١/ ١٧٩، والمقتضب ٤/ ٢٤٧، والمنصف ٢/ ٢٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.

(٣) هو عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد البطليوسى، عالم باللغات والآداب، انتصب لإقراء علوم النحو، واجتمع إليه الناس، له تصانيف منها: شرح أدب الكاتب، شرح الموطأ، وشرح سقط الزند. مات سنة ٥٢١هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٥٥-٥٦).

وغيره. ومنها «ظَلَّ الْيَوْمُ» أى: دام ظله ومنها «بَاتَ» أى: لبث ليله، و«بَاتَ فُلانٌ بِالْقَوْمِ» أى: نزل بهم ليلا، ومنها «أَضْحَى» بمعنى: دخل فى الضحى، و«أَصْبَحَ» بمعنى: دخل فى الصباح. و«أَمْسَى» بمعنى: دخل فى المساء، و«صَارَ فُلانٌ الشَّىْءَ» بمعنى: ضمه. وإليه بمعنى: رجع.

ومنها «بَرِحَ» بمعنى: ذهب، و بمعنى: ظهر. ومنها «انْفَكَّ» بمعنى: انفصل، وبمعنى: خلص(١).

وأشار أبو على فى «الحلبيات» إلى جوازوقوع «زَالَ» تامة - رأيا- وقد يعضد رأيه قول الراجز: [من الرجز]

وَفِى حُمَيَّا بَغْيِهِ تَفَجُّسُ
وَلا يَزَالُ وَهْوَ أَلْوَى أَلْيَسُ(٢)

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر.

ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال متفجسا وهو ألوى أليس.

والتفجس: التكبر. والأليس: الشجاع.

(ص)

وَزِيدَ (كَانَ) بَيْنَ جُزْأَى جُمْلَهْ ... وَشَذَّ حَيْثُ حَرْفُ جَرٍّ قَبْلَهْ
كَذَا (تَكُونُ) زَائِدًا -أيضًا- نَدَرْ ... وَفِيهِ قَوْلُ امْرَأَةٍ مِمَّنْ غَبَرْ
(أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ)
وَشَذَّ (أَمْسَى) زَائِدًا وَ (أَصْبَحَا) ... كُلاًّ رَوَاهُ نَاقِلُوهُ مُوضَحَا

(ش) من مواضع «كَانَ» التى تختص بها: الزيادة فى التوسط دون التقدم والتأخر.

والمشهور زيادتها بلفظ الماضى بين جزأى جملة؛ كقول بعض العرب:

«وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ: الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِى عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ- كَانَ- مِثْلُهُمْ».

وقد كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعلها نحو: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا».

وحكم سيبويه بزيادتها فى قول الفرزدق: [من الوافر]

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ(٣)

(١) فى أ: تخلص.

(٢) ينظر المنصف (٣/ ٨٣)، شرح التسهيل (١/ ٣٤٢)، فقه اللغه (١٥).

(٣) البيت فى ديوانه ٢/ ٢٩٠، والأزهية ص١٨٨، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢، وشرح الأشمونى ١/ ١١٧، وشرح التصريح ١/ ١٩٢، وشرح =

ورد ذلك عليه؛ لكونها رافعة للضمير.

وليس ذلك مانعًا من زيادتها؛ كما لم يمنع من إلغاء «ظَنَّ» عند توسطها، أو تأخرها إسنادها إلى فاعل.

وشذت زيادتها بين الجار والمجرور فى قول الشاعر: [من الوافر]

سَرَاةُ بَنِى أَبِى بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى- كَانَ- الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ[1]

ورواه الفراء: [من الوافر]

... ... ... عَلَى- كَانَ- الْمُطَهَّمَةِ الصِّلابِ

وشذت زيادتها -أيضًا- بلفظ المضارع فى قول أم عقيل بن أبى طالب[2]:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ

إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[3]

وشذت -أيضًا- زيادة «أَصْبَح» و«أَمسَى» فى قول امرأة من العرب: «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا»[4]؛ يعنون الدنيا؛ روى ذلك الكوفيون.

وأجاز أبو على زيادة «أَصْبَحَ» فى قول الشاعر: [من السريع]

= شواهد المغنى ٢/ ٦٩٣، والكتاب ٢/ ١٥٣، ولسان العرب (كنن)، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢، والمقتضب ٤/ ١١٦، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٣٦، والأشباه والنظائر ١/ ١٦٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٨، وشرح ابن عقيل ص١٤٦، والصاحبى فى فقه اللغة ص١٦١، ولسان العرب (كون)، ومغنى اللبيب ١/ ٢٨٧.

(١) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص١٨٧، وأسرار العربية ص١٣٦، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٧، وتخليص الشواهد ص٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٠٧-٢١٠، ١٠/ ١٨٧، والدرر ٢/ ٧٩، ورصف المبانى ص١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح الأشمونى ١/ ١١٨. وشرح التصريح ١/ ١٩٢، وشرح ابن عقيل ص١٤٧، وشرح المفصل ٧/ ٩٨، ولسان العرب (كون)، واللمع فى العربية ص١٢٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠.

(٢) هو عقيل بن أبى طالب بن عبد المطلب الهاشمى القرشى، يكنى أبا يزيد، صحابى فصيح اللسان، شديد الجواب، كان ممن يتحاكم إليه الناس فى المنافرات، أسلم بعد الحديبية وشهد غزوة مؤتة، وكان الناس يأخذون عنه الأنساب والأخبار فى مسجد المدينة، توفى سنة ٦٠ هـ.

ينظر: الأعلام (٤/ ٢٤٢)، الإصابة ت (٥٦٣٠)، طبقات ابن سعد (٤/ ٢٨).

(٣) الرجز فى أوضح المسالك ١/ ٢٥٥، وتخليص الشواهد ص٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٥، ٢٢٦، والدرر ٢/ ٧٨، وشرح الأشمونى ١/ ١١٨، وشرح التصريح ١/ ١٩١، وشرح ابن عقيل ص١٤٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩، وبلا نسبة فى همع الهوامع ١/ ١٢٠.

(٤) ينظر المقرب (١/ ٩٢)، والهمع (١/ ١٢٠).

عَـدُوُّ عَـيْـنَـيْـكَ وَشَـانِـيـهِـمَـا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ[١]

وكذلك أجاز زيادة «أَمْسَى» فى قول الآخر: [من الطويل]

أَعَاذِلَ[٢] قُولِى: مَا هَوِيتُ فَأَوِّبِى[٣] كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِى[٤]

(ص)

وَحَذْفُ كَانَ بَعْدَ (إِنْ) أَوْ (لَوْ) وَرَدْ وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا اسْتَنَدْ

مِنْ ذَاكَ: (أَمَّا أَنْتَ ذَا) وَأَرْبَعَهْ أَوْجُهٍ (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ) مُقْنِعَهْ

أَجْـوَدُهَـا نَـصْـبٌ يَـلِـيـهِ رَفْـعُ وَالْعَكْسُ وَاهٍ لا عَدَاكَ نَفْعُ

وَ (كَانَ) وَاسْمُهَا نَوَى مَنْ قَالا (أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَو انَّ مَالا

لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكَ، أَوْ جِمَالا أَوْ ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لا)

(ش) تحذف «كَانَ» مع اسمها بعد «إِنْ» ويبقى خبرها دليلا عليها.

وكذلك تفعل بعد «لَوْ».

فمن حذفها بعد «إِنْ» قول النابغة الشاعر: [من الكامل]

حَدِبَتْ عَلَى بُطُونُ ضَنَّةَ كُلُّهَا إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومَا[٥]

وقالت ليلى الأخيلية[٦]: [من الكامل]

لا تَـقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومَا[٧]

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٢٥٢، والدرر ٢/ ٨٠، وشرح الأشمونى ١/ ١١٨، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠ .

(٢) عذله: لامه . (الوسيط - عذل) .

(٣) أوِّبى: رجِّعى . (الوسيط - آب) .

(٤) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٢٥٢، والدرر ٢/ ٨١ وشرح الأشمونى ١/ ١١٨، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠ .

(٥) البيت فى ديوانه ص١٠٣، وتخليص الشواهد ص٢٥٩، والدرر ٢/ ٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦، والكتاب ١/ ٢٦٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٧، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٦٠، وشرح الأشمونى ١/ ١١٩، وهمع الهوامع ١/ ١٢١ .

(٦) ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب الأخيلية، من بنى عامر بن صعصعة، شاعرة فصيحة ذكية جميلة، اشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحمير، وكانت تلى طبقة الخنساء فى الشعراء . لها ديوان شعر . ماتت سنة ٨٠هـ أو نحوها .

ينظر: الأعلام (٥/ ٢٤٩)، الأغانى (١١/ ٢٠٤)، فوات الوفيات (٢/ ١٤١) .

(٧) البيت فى ديوانها ص١٠٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٥، والكتاب ١/ ٢٦١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧، ولليلى أو لحميد بن ثور فى الدرر ٢/ ٨٤، ولحميد بن ثور فى ديوانه ص ١٣٠، وبلا نسبة فى شرح قطر الندى ص ١٤١، وهمع الهوامع ١/ ١٢١ .

وقال آخر: [من المتقارب]

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِى وَإِنْ تَارِكَا[١]

وقال النعمان بن المنذر[٢]: [من البسيط]

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قولٍ إِذَا قِيلا[٣]

وفى الحديث: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا»[٤] أى: ولو كان الملتمس خاتمًا.

ومن مثل سيبويه: «أَلا طَعَامَ وَلَوْ تَمْرًا»، و«ائْتِنِى بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا»؛ أى: ولو كان.

قال سيبويه: «وإن شئت رفعت، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمر ولو سقط إلينا تمر»[٥]. هذا نصه.

وحذفت وجوبًا بعد «أَنْ» المفتوحة، وعوض منها «مَا»

كقول عباس بن مرداس: [من البسيط]

---

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولى فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٩، والكتاب ١/ ٢٦٢، ولسان العرب (رهن).

(٢) هو النعمان بن عمرو بن المنذر الغسانى، من ملوك آل غسان فى الجاهلية، كانت له حوران، وعبر الأردن، وتلك الأنحاء، فبنى قصر السويداء بحوران، وقصر حارب.
ينظر: الأعلام (٨/ ٣٨)، العرب قبل الإسلام (١٨٦)، العقود اللؤلؤية (١/ ٢٣).

(٣) البيت فى الأغانى ١٥/ ٢٩٥، وأمالى المرتضى ١/ ١٩٣، وخزانة الأدب ٤/ ١٠، ٩/ ٥٥٢، والدرر ٢/ ٨٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٨٨، والكتاب ١/ ٢٦٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١١٨، وشرح ابن عقيل ص١٤٨، وشرح المفصل ٢/ ٩٧، ومغنى اللبيب ١/ ٦١.

(٤) رواه مالك فى الموطأ (٢/ ٥٢٦) كتاب النكاح، باب ما جاء فى الصداق والحباء حديث (٨)، ورواه البخارى فى «صحيحه» (١٠/ ٢٣٩) كتاب النكاح، باب: السلطان ولى ... حديث (٥١٣٥)، وأبو داود فى «سننه» كتاب النكاح، باب: فى التزويج على العمل يعمل حديث (٢١١١)، والترمذى فى النكاح، باب (٢٣) حديث (١١١٤) والنسائى فى (٦/ ١٢٣) كتاب النكاح، باب: هبة المرأة نفسها بغير صداق، وابن حبان (٤٠٩٣) وأحمد فى المسند (٥/ ٣٣٦) من طريق مالك عن أبى حازم عن سهل بن سعد الساعدى به مرفوعًا وفيه قصة طويلة. ورواه البخارى فى صحيحه (٢٣١٠)، (٥٠٢٩)، (٥٠٣٠)، (٥٠٨٧)، (٥١٢١)، (٥١٢٦)، (٥١٣٢)، (٥١٤١)، (٥١٤٩)، (٥١٥٠)، (٥٨٧١)، (٧٤١٧)، ومسلم (١٤٢٥)، والنسائى (٦/ ١١٣)، ابن ماجه (١٨٨٩)، والطحاوى (٣/ ١٧)، وابن الجارود (٧١٦) من طرق عن أبى حازم، به، والروايات مختصرة ومطولة.

(٥) ينظر: الكتاب (١/ ٢٦٩).

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِى لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[١]

وقال آخر: [من البسيط]

أَمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللَّهُ يَكْلأُ[٢] مَا تَأْتِى وَمَا تَذَرُ[٣]

التقدير:

لأن كنت ذا نفر، ولأن كنت مرتحلا.

وفى الحديث: « الْمَرْءُ مَجْزِى بِعَمَلِهِ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ[٤]».

وفيه أربعة أوجه، هذا أجودها.

وتقديره: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير.

وعكسه أضعف الوجوه؛ وتقديره: إن كان فى عمله خير، فيكون جزاؤه خيرًا.

والوجه الثالث، والرابع: نصبهما ورفعهما.

وتقدير نصبهما: إن كان عمله خيرًا فيكون جزاؤه خيرًا.

---

(١) الضبع: وهى معروفة، . . . . ثم يستعار ذلك فتشبه السنة المجدبة به (مقاييس اللغة - ضبع).

والبيت فى ديوانه ص١٢٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣، والاشتقاق ص٣١٣، وخزانة الأدب ٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢، والدرر ٢/ ٩١، وشرح شذور الذهب ص٢٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧٩، وشرح شواهد المغنى ١/ ١١٦، ١٧٩، وشرح قطر الندى ص١٤٠، ولجرير فى ديوانه ١/ ٣٤٩، والخصائص ٢/ ٣٨١، وشرح المفصل ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢، والشعر والشعراء ١/ ٣٤١، والكتاب ١/ ٢٩٣، ولسان العرب (خرش)، ٨/ ٢١٧ (ضبع)، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥، وبلا نسبة فى الأزهية ص١٤٧، وأمالى ابن الحاجب ١/ ٤١١، ٤٤٢، والإنصاف ١/ ٧١، وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥، وتاج العروس (ما)، وتخليص الشواهد ص٢٦٠، والجنى الدانى ص٥٢٨، وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١، ورصف المبانى ص٩٩، ١٠١، وشرح الأشمونى ١/ ١١٩، وشرح ابن عقيل ص١٤٩، ولسان العرب (أما)، ومغنى اللبيب ١/ ٣٥، والمنصف ٣/ ١١٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٣.

(٢) الكلاءة: الحفظ. (مقاييس اللغة - كلأ).

(٣) البيت بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٤١٠، ٤١١، وخزانة الأدب ٤/ ١٩، ٢٠، ٢١، وشرح شواهد المغنى ١/ ١١٨، وشرح المفصل ٢/ ٩٨، ولسان العرب (أما)، ومغنى اللبيب ١/ ٣٧.

(٤) الحديث مذكور فى مجمع الأمثال (٢/ ٢٦٨)، والكتاب (١/ ١٣٠، ٤٥٨، ٤٧٤) بلفظ «الناس مجزيون بأعمالهم» والحديث ذكره (الملا على القارى) فى «الأسرار المرفوعة» رقم (٩٩٥) وقال: «عزاه السخاوى إلى النحويين» ونقل أن السيوطى قال فى «درره»: «ذكره ابن جرير فى «تفسيره» عن ابن عباس موقوفًا».

وتقدير رفعهما: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير.

وأما قول الراجز: [من الرجز]

أَوْ ثُــلَّــةً مِــنْ غَــنَــمٍ إِمَّــا لا[(١)]

فتقديره: إن كنت لا تجدين غيرها؛ وكذا قول العرب: «افْعَلْ ذَلِكَ إِمَّا لا» تقديره: إن كنت لا تفعل غيره.

(ص)

وَاقْرِنْ إِذَا شِئْتَ بِـ (إِلا) بَعْدَ مَا ... يُنْفَى جَوَازًا خَبَرًا قَدْ سَلِمَا

مِنْ كَوْنِهِ لا يَقْبَلُ الإِيجَابَا ... نَحْوَ (يَعِيجُ) فَاعْرِفِ الأَسْبَابَا

وَفُهْ إِذَا أَوْجَبْتَ مَا (لَيْسَ) نَفَى ... كَمِثْلِ: (لَيْسَ الْحُرُّ إِلا مَنْ وَفَى)

وَنَحْوُ: (لَمْ يَزَلْ) يُنَافِي ذَاكَا ... فَاسْتَعْمِلِ التَّأْوِيلَ إِنْ أَتَاكَا

وَ (يَكُ) فِي (يَكُنْ) أَجِزْ مَا لَمْ تَصِلْ ... بِسَاكِنٍ وَالْحَذْفُ نَزْرًا قَدْ نُقِلْ

(ش) إذا دخل على غير «زَالَ» وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف - فالمنفى هو الخبر نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا».

فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بـ«إلا» نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلا جَاهِلاً».

فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو: «يَعِيجُ» لم يجز أن يقرن بـ«إلا»، فلا يقال في: «مَا كَانَ زَيْدٌ يَعِيجُ بِدَوَاءٍ»: «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلاّ يَعِيجُ»؛ لأن «يَعِيجُ» من الكلمات التي تلازم النفي؛ ومعنى «يَعِيجُ»: ينتفع.

وحكم «لَيْسَ» حكم «مَا كَانَ» في كل ما ذكرناه.

وأما «زَالَ» وأخواتها فنفيها إيجاب، فلا يقترن خبرها بـ«إلا»كما لا يقترن بها خبر «كَانَ» الخالية من نفي؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر.

وما أوهم خلاف ذلك فمؤول؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

حَرَاجِيجُ[(٢)] مَا تَنْفَكُّ إِلا مُنَاخَةً ... عَلَى الْخَسْفِ[(٣)] أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا[(٤)]

---

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (مرع)، وتخليص الشواهد ص٣٨١، والدرر ٢/ ٩٤، وشرح الأشموني ١/ ١٢٠، وهمع الهوامع ١/ ١٢٢ .

(٢) الحراجيج: جمع حرجوج: الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأرض، وقيل: الشديدة، وقيل: هي الضامرة . (اللسان - حرج) .

(٣) يقال: بات على الخسف: إذا بات جائعًا . (مقاييس اللغة - خسف) .

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٤١٩، وتخليص الشواهد ص٢٧٠، وخزانة الأدب =

أي: ما تنفصل عن الإتعاب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلدًا قفرًا.

فـ«تَنْفَكُّ» هنا تامة لا ناقصة، ويجوز أن تكون الناقصة، وخبرها «عَلَى الْخَسْفِ».

و«مُنَاخَةً» منصوب على الحال فيكون التقدير:

لا تنفك على الخسف، أو نرمى بها بلدًا قفرًا إلا فى حال إناختها.

وإلى هذا الإشارة بقولى:

... ... ... فَاسْتَعْمِلِ التَّأْوِيلَ إِنْ أَتَاكَا

ثم بينت اختصاص «كَانَ» فى حال الجزم بسقوط نونها؛ فإن ذلك جائز فيها لكثرة استعمالها؛ وذلك نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧]

فإن وصلت بساكن ردت نونها كقوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة: ١]

ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند ملاقاة ساكن.

وقد أجازه يونس، وهو قليل ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[1]

(ص)

وَالْخَبَرُ الْمَنْفِى- غَالِبًا- يُجَرّ كـ( لَسْتَ بِابْنِى حَيْثُ لَمْ تَكُنْ بِرّ)

وَذِكْرُ (إِلا) مَانِعٌ كـ(لَيْسَ ذَا إِلا امْرُؤٌ لَمْ يَخْلُ مِنْ كَفِّ الأذَى)

(ش) الخبر المنفى: يعم خبر «لَيْسَ» وخبر «مَا» الحجازية، وخبر«كَانَ» وأخواتها إذا دخل عليها نفى.

---

= ٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢١٩، والكتاب ٣/ ٤٨، ولسان العرب (فكك)، والمحتسب ١/ ٣٢٩، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ١٤٢، والأشباه والنظائر ٥/ ١٧٣، والإنصاف ١/ ١٥٦، والجنى الدانى ص٥٢١، وشرح الأشمونى ١/ ١٢١، ومغنى اللبيب ١/ ٧٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٠ .

(١) البيت للخنجر بن صخر الأسدى فى خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤، والدرر ٢/ ٩٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢، وشرح التصريح ١/ ١٩٦، ولسان العرب (كون)، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٦٩، وتخليص الشواهد ص٢٦٨، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٠ .

ولا يدخل فى ذلك خبر «مَا زَالَ» وأخواتها؛ لأن نفيها أوجب ثبوت أخبارها.

فدخول الباء بعد «لَيْسَ» و«مَا» كثير.

وأما دخولها بعد «كَانَ» المنفية فكقول الشنفرى: [من الطويل]

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ[(١)]

وقد دخلت -أيضًا- على ثانى المفعولين فى باب «ظَنَّ» لكونه منفيًّا كقول الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِى أَخِى وَالْخَيْلُ بَيْنِى وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِى لَمْ يَجِدْنِى بِقُعْدَدِ[(٢)]

فإن انتقض النفى بـ«إِلا» امتنعت الباء نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ إِلا قَائِمًا».

(ص)

وَمُبْطِلٌ (إِلا) لَدَى تَمِيمِ إِعْمَالَ (لَيْسَ) فَازِرٌ ذَا تَتْمِيمِ

يُقَالُ: (لَيْسَ الْبِرُّ إِلا ذُو التُّقَى) وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ فكُنْ مُحَقِّقَا

(ش) حكى أبو محمد بن السيد: أن أبا عمرو بن العلاء أخبر: أن بنى تميم يقولون: «لَيْسَ الطِّيبُ إِلا الْمِسْكُ» - بالرفع- وأن تكلمهم بذاك وأمثاله ذائع.

وقد أشار سيبويه إلى أن من العرب من يجرى «لَيْسَ» مجرى «مَا» فى (باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام). فقال فى ذلك الباب:

وقد زعم[(٣)] بعضهم أن «لَيْسَ» يجعل كـ«مَا» وذلك قليل؛ يجوز أن يكون منه:

---

(١) البيت فى ديوانه ص٥٩، وتخليص الشواهد ص٢٨٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠، والدرر ٢/ ١٢٤، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٩٩، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٥، والجنى الدانى ص٥٤، وجواهر الأدب ص٥٤، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٣، وشرح ابن عقيل ص١٥٧، وشرح قطر الندى ص١٨٨، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٦٠، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٢) البيت لدريد بن الصمة فى ديوانه ص٤٨، وتخليص الشواهد ص٢٨٦، وجمهرة أشعار العرب ١/ ٥٩٠، والدرر ٢/ ١٢٥، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، ولسان العرب (قعد)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٢١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٩٩، وجواهر الأدب ص٥٥، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٣) (زعم) قال الإمام الواحدى المفسر -رحمه الله تعالى- فى قول الله تعالى ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك﴾ قال الزُعم والزَعم لغتان وأكثر ما يستعمل بمعنى القول فيما لا يتحقق قال ابن المظفر أهل العربية يقولون زعم فلان إذا شك فيه ولم يدر لعله كذب أو باطل. وعن الأصمعى الزعم الكذب. وقال شريح زعموا كنيةُ الكذب وقال ثعلب عن =

«لَيْسَ خَلَقَ اللَّه أَشْعَرَ مِنْه» و«لَيْسَ قَالَهَا زَيْدٌ ».

(ص)

وَمَا عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْبَا نُسِقَا ... فَانْصِبْ وَإِنْ تَجْرُرْهُ فَهْوَ الْمُنْتَقَى
وَحَيْثُ يَتْلُو سَبَبِى مَا عُطِفْ ... فَزِدْ مَعَ الْوَجْهَيْنِ رَفْعَ الْمُنْعَطِفْ
كـ(لَيْسَ عَامِرٌ بِمُسْتَهَامِ ... وَلا مُلِمٌّ قَلْبُهُ بِذَامِ)
وَرُبَّمَا قُدِّرَتِ الْبَا فَوَلِى ... مَعْطُوفُ الَّذْ مَعَ لَفْظِهَا يَلِي
وَقَبْلَ أَجْنَبِى ارْفَعْ بَعْدَ (مَا) ... وَبَعْدَ (لَيْسَ) مُطْلَقًا فِيهِ احْكُمَا
مِنْ بِعْدِ بَا كـ(لَسْتُ بِالْوَانِى وَلا ... عِمْرًا أَنَا) وَالْجَرَّ عَمْرٌو حَظَلا

(ش) المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة التى تقدم ذكرها - يجوز جره حملا على اللفظ وهو المختار، ويجوز نصبه على المحل، فيقال: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلا نَائِمٍ، وَلا نَائِمًا».

فإن تلا المعطوف سببى؛ أى: ملابس لضمير المخبر عنه - جاز فيه مع الوجهين: الرفع على أن يكون خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ نحو: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلا نَائِمًا أَبُوهُ»، ومثله: [من الرجز]

(... لَيْسَ عَامِرٌ بِمُسْتَهَامِ ... وَلا مُلِمٌّ قَلْبُهُ بِذَامِ)

يجوز جر «مُلِمّ»، ونصبه، ورفعه.

فلو كان المعطوف عليه منصوبًا لجاز فى المعطوف عليه ما جاز فى [المعطوف على][1] المجرور.

أما غير الجر فظاهر.

وأما الجر فعلى تقدير وجود الباء، ومنه قول زهير: [من الطويل]

= ابن الأعرابى الزعم القول يكون حقًا ويكون باطلا وأنشد فى الزعم الذى هو حق لأمية بن أبى الصلت:

وإنى أذين لكم أنه ... سينجزكم ربكم ما زعم

ومثل ذلك قال شمر وأنشد للجعدى - رضى الله عنه - فى الزعم الذى هو حق يذكر نوحًا -عليه الصلاة والسلام-:

نودى قم واركبن بأهلك ... إن الله موفٍ للناس ما زعما

وهذا بمعنى التحقيق. ينظر تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٣٤).

(١) سقط فى أ.

بَدَا لِى أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا[١]

يروى بجر «سابق» ونصبه. وأمثاله كثيرة.

ولو كان بعد ما يلى العاطف مخبر عنه أجنبى، جاز جعله مبتدأ مقدم الخبر. واسمًا لـ«لَيْسَ» والخبر: ما يلى العاطف، والجملة معطوفة على الجملة.

ويجوز جر الخبر الثانى إذا جر الأول عند الأخفش[٢]، لا عند سيبويه[٣].

والقول فى ذلك قول الأخفش؛ لاستعمال العرب إياه كقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلا مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقَّرَا[٤]

فإن كان العامل «مَا» تعين جعل الأجنبى، وما قبله مبتدأ وخبرًا.

## باب (ما) و (لا) و (إن) المشبهات بـ (ليس)

(ص)

أَهْلُ الْحِجَازِ أَلْحَقُوا بِـ (لَيْسَ) (مَا) إِنْ عُدِمَتْ (إلا) وَ (إِنْ) وَقُدِّمَا

ذُو خَبَرٍ، وَإِنْ تُؤَخِّرْهُ بَطَلْ إِعْمَالُ (مَا)، كَذَاكَ يَبْطُلُ الْعَمَلْ

بِكَوْنِ الاِسْمِ بَعْدَ مَعْمُولِ الْخَبَرْ وَبَعْدَ ظَرْفٍ أَبْقِهِ، أَوْ حَرْفِ جَرّ

(ش) ألحق أهل الحجاز «مَا» النافية بـ (ليس) فى العمل، فجعلوا لها اسمًا

(١) البيت فى ديوانه ص٢٨٧، وتخليص الشواهد ص٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩/ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٨٢، وشرح المفصل ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦، والكتاب ١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠، ولسان العرب (نمش)، ومغنى اللبيب ١/ ٩٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١، وهمع الهوامع ٢/ ١٤١، ولصرمة الأنصارى فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢، والكتاب ١/ ٣٠٦، ولصرمة أو لزهير فى الإنصاف ١/ ١٩١، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٥٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، وجواهر الأدب ص٥٢، وخزانة الأدب ١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٢، وشرح المفصل ٨/ ٦٩، والكتاب ٢/ ١٥٥ .

(٢) قال المبرد: وأما الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما: الباء وليس، فكأنك قلت: زيد فى الدار، والحجرة عمرو، فتعطف على (فى) والمبتدأ، وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه .

ينظر: المقتضب: ٤/ ١٩٥ .

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٦٤) .

(٤) البيت للنابغة الجعدى فى ديوانه ص٥٠، وأمالى المرتضى ١/ ٢٦٨، وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٧٨٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤١، والكتاب ١/ ٦٤، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٧/ ١٨١، والمقتضب ٤/ ١٩٤، ٢٠٠ .

مرفوعًا، وخبرًا منصوبًا، وبلغتهم نزل القرآن، قال الله -تعالى-: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقال -تعالى-: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] وشرط في إلحاقها بـ«لَيْسَ» أربعة شروط:

أحدها: بقاء النفي، فلا عمل لها عند زواله؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] والثاني: عدم «إنْ»، فلا عمل لها عند وجودها؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلا صَرِيفٌ[1]، وَلكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ[2]

والثالث: تأخر الخبر، فلا عمل لها- غالبًا- عند تقدمه كقولك: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ».

والرابع: عدم تقديم معمول الخبر، فلا عمل لها إذا تقدم، ولم يكن ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا كقولك: «مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ».

فلو كان المعمول ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا لم يبال بتقدمه نحو قولك: «مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا».

(ص)

وَرَفْعُ (مَا بِهَا زَيْدٌ) بِـ (مَا) وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ نَصْبٌ زُعِمَا
وَذَاكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُنْعَطِفْ هُنَا عَلَى الْمَنْصُوبِ إِنْ بِـ (بَلْ) عُطِفْ
أَوْ (لَكِن) ارْفَعْهُ، وَنَصْبُ رُبَّمَا جَاءَ هُنَا فِي خَبَرٍ تَقَدَّمَا

(ش) من النحويين من يرى بقاء عمل «مَا» إذا تقدم خبرها وكان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور، فإلى هذا المذهب أشرت بقولي:

وَرَفْعُ (مَا بِهَا زَيْدٌ) بِـ (مَا) وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ نَصْبٌ...

وإذا عطف على خبر «مَا» بـ«بَلْ» أو «لَكِنْ» وجب رفع المعطوف؛ لأنه مثبت كالمقرون بـ«إلا» فاشتركا في الرفع نحو:

---

(١) الصريف: الفضة الخالصة. ينظر: القاموس (صرف).

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠، وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤، وتخليص الشواهد ص ٢٧٧، والجنى الداني ص٣٢٨، وجواهر الأدب ص٢٠٧،٢٠٨، وخزانة الأدب ٤/ ١١٩، والدرر ٢/ ١٠١، وشرح الأشموني ١/ ١٢١، وشرح التصريح ١/ ١٩٧، وشرح شذور الذهب ص٢٥٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٤، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٤، وشرح قطر الندى ص١٤٣، ولسان العرب (صرف)، ومغني اللبيب ١/ ٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٩١، وهمع الهوامع ١/ ١٢٣، وتاج العروس (صرف).

«مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ»، و«مَا عَمْرٌو كَرِيمًا لَكِنْ بَخِيلٌ».

ومن العرب من ينصب الخبر متقدمًا؛ أشار إلى ذلك سيبويه(١)، وسوى بينه وبين قول من قال: «مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ» بالتاء، وبين قول من قال: «وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ» بالرفع(٢).

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٦٠).

(٢) وقرأ العامة «لاَتَ» بفتح التاء وحينَ منصوبة وفيها أوجه:

أحدها: وهو مذهب سيبويه: أن لا نافية بمعنى ليس والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رُبَّ وثم، كقولهم: رُبَّت وثُمَّت وأصلها «ها» وُصِلَتْ بلا فقالوا «لاَه» كما قالوا «ثُمَّه» ولا يعمل إلا في الزمان خاصة نحو: لات حين، ولات أوان كقوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاَتَ أَوَان فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاء

وقول الآخر:

نَدِمَ البُغَاةُ لاَتَ سَاعَةَ مَنْدَم والبَغْى مَرْتَعُ مُبْتَغِيهَ وَخِيمُ

والأكثر حينئذ حذف مرفوعها تقديره: وَلات الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ. وقد يحذف المنصوب ويبقى المرفوع. وقد قرأ هنا بذلك بعضهم لقوله:

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِـيرَانِهَـا فَأَنَا ابْنُ قَيْـسٍ لا بَـرَاحُ

أي لا براح لي. ولا تعمل في غير الأحيان على المشهور، وقد تمسك بإعمالها في غير الأحيان في قوله:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاتَ هَنَّا حَنَّت وَبَدَا الَّذى كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

فإن «هنا» من ظروف الأمكنة، وفيه شذوذ من ثلاثة أوجه:

أحدها: عملها في اسم الإشارة وهو معرفة ولا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: كونه لا ينصرف.

الثالث: كونه غير زمان. وقد رد بعضهم هذا بأن «هنا» قد خرجت عن المكانية واستعملت في الزمان كقوله تعالى: ﴿هنالك ابتلى المؤمنون﴾ [الأحزاب: ١١]، وقوله:

وإِذَا الأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُون أَيْنَ المَفْزَعُ

إلا أن الشذوذين الأخيرين باقيان.

وتأول بعضهم البيت أيضًا بتأويل آخر وهو أن «لات» هنا مُجْمَلَةٌ لا عمل لها، و«هنا» ظرف خبر مقدم و«حنت» مبتدأ بتأويل حذف «أن» المصدرية تقديره «أَنْ حَنَّتْ» نحو: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِى خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ». وفي هذا تكلف وبعد إلا أن فيه الاستراحة من الشذوذات المذكورة أو الشذوذين. وفي الوقف عليها مذهبان: أشهرهما عند علماء العربية وجماهير القراء السبعة بالتاء المجبورة اتباعًا لمرسوم الخط، والكسائى وحْدَهُ من السبعة بالهاء.

والأول: مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان.

والثاني: مذهب المبرد.

=

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= وأغرب أبو عبيد فقال: الوقف على «لا» والتاء متصلة بـ«حين» فيقولون: قمت تحين قمت وتحين كان كذا فعلت كذا، وقال: رأيتها في الإمام كذا «وَلا تَحِينَ» متصلة، وأنشد على هذا أيضًا قول أبي وَجْزَة السعدي:

العَاطِفونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ لا مِنْ مُطْعِمِ

ومنه حديث ابن عمر وسأله رجل عن عثمان فذكر مناقبه ثم قال: «اذْهَبْ تَلانَ إِلَى أَصْحَابِكَ» يريد «الآنَ» والمصاحب إنما هي «لات حين» . وحمل العامة ما رآه على أنه مما شذ عن قياس الخط كنَظَائِرَ له مرت . فأما البيت فقيل فيه: إنه شاذ لا يلتفت إليه . وقيل: إنه إذا حذف الحين المضاف إلى الجملة التي فيها «لات حين» جاز أن يحذف (لا) وحدها ويستغني عنها بالتاء، والأصل: العاطفُونَ حِينَ لاتَ حِينَ لا من عاطف، فحذف الأول ولا وحدها كما أنه قد صرح بإضافة حين إليها في قول الآخر:

وَذَلِكَ حِينَ لاتَ أَوَانِ حِلْمٍ . . . . . . . . .

ذكر هذا الوجه ابن مالك؛ وهو متعسف جدًا . وقد يقدر إضافة «حين» إليها من غير حذف لها كقوله:

تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لاتَ حِينَا . . . . . . . . . . . . .

أي حين لات حين . وأيضًا فكيف يصنع أبو عبيد بقوله: «وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ، ولات أوانٍ» فإنه قد وجدت التاء من «لا» دُونَ حِينَ؟! .

الوجه الثاني من الأوجه السابقة: أنها عاملة عمل «أن» يعني أنها نافية للجنس فيكون «حين مناص» اسمها، وخبرها مقدر تقديره: ولات حينَ مَنَاصٍ لَهُمْ، كقولك: لا غُلامَ سفرٍ لك . واسمُها معربٌ لكونه مضافًا .

الثالث: أن بعدها فعلا مقدرًا ناصبًا لحين مناص بعدها أي لات أرى حين مناص لهم بمعنى لست أرى ذلك، ومثله: «لا مَرْحَبًا بهم ولا أهلا ولا سهلا» أي لا أتوا مرحبا ولا وطئوا سهلا ولا لقوا أهلا .

وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش، وهما ضعيفان وليس إضمار الفعل هنا نظير إضماره في قوله:

ألا رَجُلا جَزَاهُ الله خَيْرًا . . . . . . . . . . . . .

لضرورة أن اسمها المفرد النكرة مبني على الفتح فلما رأينا هنا معربًا قدرنا له فعلا خلافا للزجاج فإنه يجوز تنوينه في الضرورة ويدعي أن فتحته للإعراب، وإنما حذف التنوين للتخفيف ويستدل بالبيت المذكور وقد تقدم تحقيق هذا .

الرابع: أن لات هذه ليست هي «لا» مرادا فيها تاء التأنيث . وإنما هي ليس فأبدلت السين تاء، وقد أبدلت منها في مواضع قالوا: النات -يريدون الناس- ومنه ست وأصله سدس، وقال:

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السَّعْلاتِ
عَمْرُو بن يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
لَيْسُوا بأَخْيَارٍ وَلا أَكْيَاتِ =

.........................................................

= وقرئ شاذًا: ﴿قل أعوذُ بربِّ النَّاتِ﴾ إلى آخرها [الناس: ١-٦] يريد شِرار الناس ولا أكياس فأبدل، ولما أبدل السين تاءً خاف من التباسها بحرف التمنى فقلب الياء ألفًا فبقيت تاء «لات» وهو من الاكتفاء بحرف العلة، لأن حرف العلة لا يبدل ألفًا إلا بشرط منها أن يتحرك، وأن ينفتح ما قبله فيكون «حين مناص» خبرها والاسم محذوف على ما تقدم والعملُ هنا بحق الأصالة لا الفرعية .

وقرأ عيسى بن عمر: ولاتِ حينِ مناص بكسر التاء وجرِّ «حين»، وهى قراءة مشكلة جدًا، زعم الفراء أن لات يجر بها وأنشد:

وَلَتَنْدَمُنَّ وَلاتَ سَاعَةِ مَنْدَمِ

وأنشد غيره:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أوانِ

وقال الزمخشرى: ومثله قول أبى زُبيد الطائى:

طَلَبُوا صُلْحَنَا . . .

البيت . قال: فإن قلت: ما وجه الجر فى أوان؟ .

قلت: شُبّه بإذْ فى قولِهِ:

وَأَنْتَ إذْ صَحِيح

فى أنه زمان قطع عنه المضاف إليه وعوض منه التنوين لأن الأصل: وَلات أوانَ صلح . فإن قلت: فما تقول فى «حين مناص والمضاف إليه قائم؟ قلت: نزل قطع المضاف إليه من «مناص» لأن أصله حين مناصهم - منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه وجعل تنوينه عوضًا عن المضاف المحذوف، ثم بين الجهة لكونه مضافًا إلى غير متمكن. انتهى .

وخرجها أبو حيان على إضمار «من» والأصل ولات مِنْ حين مناص فحذفت «مِنْ» وبقى عملها نحو قولهم: «عَلَى كَمْ جذعٍ بنيتَ بَيْتكَ» أى مِنْ جذعٍ فى أصح القولين . وفيه قول آخر: أنّ الجر بالإضافة مثل قوله:

ألا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا

أنشدوه بجرّ رجلٍ أى ألا منْ رجلٍ .

وقد يتأيد بظهورها فى قوله:

. . . . . . . . . وقال ألا لا مِنْ سَبِيل إلى هِنْد

قال: ويكون موضع (من حين مناص) رفعًا على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقول: ليس مِنْ رَجُلٍ قائمًا والخبر محذوف، وهذا على قول سيبويه، (و) على أنه مبتدأ -والخبر محذوف- على قول الأخفش، وخرج الأخفش ولات أوانٍ على حذف مضاف يعنى أنه حذف المضاف وبقى المضاف إليه مجرورًا على ما كان والأصل ولات حين أوان .

وقدر هذا الوجه مكى بأنه كان ينبغى أن يقوم المضاف إليه مُقَامه فى الإعراب فيرفع .

قال شهاب الدين: قد جاء بقاء المضاف إليه على جره وهو قسمان قليلٌ وكثيرٌ: فالكثير أن يكون فى اللفظ مثل المضاف نحو قوله:

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَءًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا =

فإن المشهور: «مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ »- بلا تاء- و«لاتَ حِينَ مَنَاصٍ»- بالنصب- وأنشد سيبويه للفرزدق شاهدًا على ذلك : [من البسيط]

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[(١)]

(ص)

وَمَا لِـ (مَا) عِنْدَ تَمِيمٍ عَمَلُ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَدَيْهِمْ مُهْمَلُ
وَبَعْدَ بِالْبَا قَدْ يَجُرُّونَ الْخَبَرْ كَغَيْرِهِمْ وَذَا كَثِيرٌ اشْتَهَرْ
وَجَاءَ مَجْرُورًا بِبَاءٍ بَعْدَ (إِنْ) كَـ(مَا إِن اللَّهُ بِغَافِلٍ) فَدِنْ
وَجَرَّتِ الْبَا خَبَرًا مِنْ بَعْدِ (هَلْ) وَذُو انْتِصَارٍ مَنْ بِهَذَيْنِ اسْتَدَلّ

(ش) لغة بنى تميم فى تركهم إعمال «مَا» أقيس من لغة أهل الحجاز؛ كذا قال سيبويه[(٢)].

وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصًا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـ«مَا» النافية ألا يكون عاملا.

إلا أن شبهها بـ (ليس) سوغ إعمالها إذا لم يعرض مانع من الموانع المذكورة.

وزعم أبو على أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز،

---

= أى وكل نار، والقليل أن لا يكون كقراءة من قرأ: ﴿والله يريد الآخرة﴾ بجر الآخرة فليكن هذا منه . على أن المبرد رواه بالرفع على إقامته مُقَام المضاف، وقال الزجاج: الأصل ولات أواننا، فحذف المضاف إليه فوجب ألا يعرف وكسره لالتقاء الساكنين .

وقال أبو حيان: وهذا هو الوجه الذى قرره الزمخشرى أخذه من أبى إسحاق يعنى الوجه الأول وهو قوله ولات أوان صلح . هذا ما يتعلق بجر «حين» وأما كسرة لات فعلى أصل التقاء الساكنين كحين إلا أنه لا يعرف تاء تأنيث إلا مفتوحة وقرأ عيسى أيضًا بكسر التاء فقط ونصب حين كالعامة وقرأ أيضًا ولات حينُ بالرفع مناص بالفتح، وهذه قراءة مشكلة جدًا لاتبعد عن الغلط من راويها عن عيسى؛ فإنه بمكان من العلم المانع له من مثل هذه القراءة . وقد خرجها أبو الفضل الرازى فى لوامحه على التقديم والتأخير وأن «حين» أُجْرِى مُجْرَى «قَبْلُ وبَعْدُ» فى بنائه على الضم عند قطعه عن الإضافة بجامع ما بينه وبينها من الظرفية الزمانية و«مناص» اسمها مبنى على الفتح فصل بينه وبينها بـ«حين» المقطوع عن الإضافة والأصل: ولات مناص حين كذا، ثم حذف المضاف إليه حين وبنى على الضم وقدم فاصلا بين ولات واسمها قال: وقد يجوز أن يكون لذلك معنى لا أعرفه . وقد روى فى تاء «لات» الفتح والكسر والضم .

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٥٩) .

وتبعه في ذلك الزمخشري(١).

والأمر بخلاف ما زعماه؛ لوجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيرًا، منه قول الفرزدق أنشده سيبويه(٢): [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلا مُتَيَسِّرُ(٣)

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصًا بلغة أهل الحجاز - ما وجد في لغة غيرهم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد «مَا» لكونه منفيًا، لا لكونه خبرًا منصوبًا.

يدل على ذلك دخولها في نحو: «لَمْ أَكُنْ بِقَائِمٍ»، وامتناع دخولها نحو: «كُنْتُ قَائِمًا».

وإذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ «إِنْ» كقول الشاعر: [من المتقارب]

لَعَمْرِكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ(٤)

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد «إِنْ» لكونه منفيًا كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود «إِنْ» وهو ما أردناه.

وقد دخلت - أيضًا - على الخبر المرفوع بعد «هَلْ»؛ كقوله: [من الطويل]

---

(١) قال الزمخشري: «ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق، إنما يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق» . ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١١٤ .

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٦٣) .

(٣) البيت في ديوانه ١/ ٣١٠، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٥،٣٧٩، ٤/ ١٤٢، والدرر ٢/ ١٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠، والكتاب ١/ ٦٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٢٨ .

(٤) البيت للمتنخل الهذلي في الأغاني ٢٣/ ٢٦٥، وأمالي المرتضى ١/ ٣٠٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٦، والدرر ٢/ ١٢٣، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٧٦، والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٤، ولذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب ٤/ ١٥٠ برواية:

وما إن أسيد أبو مالك بوان ولا بضعيف قواه

وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٥٣، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٢، وشرح الأشموني ١/ ١٢٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٧ .

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ... أَلا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ[(١)]

وإذا دخلت على الخبر بعد «هَلْ» لكون «هَلْ» تشبه النافى، فلأن تدخل على الخبر بعد النافى نفسه أحق وأولى.

بل قد دخلت على الخبر المرفوع بعد «لَكِنَّ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ ... وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ[(٢)]

وبعد «إِنَّ»؛ كقول امرئ القيس: [من الطويل]

فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً[(٣)] لا تُلاقِهَا ... فَإِنَّكَ- مِمَّا أَحْدَثَتْ- بِالْمُجَرِّبِ[(٤)]

وبعد «أَنَّ» المفتوحة؛ كقوله -تعالى- : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٣]

(ص)

وَأَعْمَلُوا فِي النَّكِرَاتِ (لا) كـ(مَا) ... مِثَالُه: (لا مُتعَدٍ مُسْلِمَا)

وَ(لا أَنَا بَاغِيًا) آتِ عَنْ ثِقَه ... وَفِيهِ بَحْثٌ بَارِعٌ مَنْ حَقَّقَهْ

واسْمًا لِـ(لاتَ): (الْحِينُ) مَحْذُوفًا جُعِلْ ... وَنَصْبُ (حِينَ) خَبَرًا بَعْدُ نُقِلْ

وَقَدْ يُرَى الْمَحْذُوفُ بَعْدُ خَبَرًا ... وَالثَّابِتُ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى

فِي (لاتَ هَنَّا) مَا لِـ(لاتَ) عَمَلُ ... وَبَعْضُهُمْ (هَنَّا) لَهَا اسْمًا يَجْعَلُ

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه ص٨٦٣، والأزهية ص٢١٠، وتخليص الشواهد ص٢٨٦، وجمهرة اللغة ص٦٣٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٢، والدرر ٢/ ١٢٦، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٧٢، ولسان العرب (قلا)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٣٥، ١٤٩، وبلا نسبة فى أساس البلاغة ص٣٦١ (قرد)، والأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٩، والجنى الدانى ص٥٥، وجواهر الأدب ص٥٢، وخزانة الأدب ٥/ ١٤، والدرر ٥/ ١٣٩، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٤، ولسان العرب (قرد)، (هلل)، والمنصف ٣/ ٦٧، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧، ٢/ ٧٧، وتاج العروس (هلل) .

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٨، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٣، والدرر ٢/ ١٢٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٢، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٤، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح المفصل ٨/ ٢٣، ١٣٩، ولسان العرب (كفى)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٣٤، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧ .

(٣) الحقبة من الدهر: المدة لا وقت لها أو السنة . الوسيط (حقب) .

(٤) البيت فى ديوانه ص٤٢، وتخليص الشواهد ص٢٨٦، والدرر ١/ ٢٩٣، ٢/ ١٢٨، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، والصاحبى فى فقه اللغة ص١٠٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٢٦، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٧، وجواهر الأدب ص٥٤، ورصف المبانى ص٢٥٧، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٣، وهمع الهوامع ١/ ٨٨، ١٢٧ .

(ش) إلحاق «لا» بـ«لَيْسَ» فى العمل عند من قال به- وهم البصريون- مخصوص بالنكرات؛ كقولك: «لا رَجُلٌ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ» و«لا عَمَلٌ أَنْفَعَ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ».

ومنه قول رجل من الصحابة- رضى الله عنهم- يقال له سواد بن قارب[(١)]:

[من الطويل]

وَكُنْ لِى شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ[(٢)]

ومثله: [من الطويل]

[تعزَّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ مِمَّا قضى الله واقِيَا[(٣)]][(٤)]

وذكر الشجري[(٥)] أنها عملت فى معرفة[(٦)]، وأنشد للنابغة الجعدى: [من الطويل]

---

(١) سواد بن قارب الدوسى، أو السدوسى قال البخارى وأبو حاتم والدارقطنى: له صحبة. وقصته ذكرها الحافظ ابن حجر فى الإصابة، وفيها هذا البيت، وأصلها فى صحيح البخارى.
ينظر ترجمته فى: الإصابة ت (٣٥٩٦)، أسد الغابة ت (٢٣٣٤)، الاستيعاب ت (١١١٤).

(٢) البيت فى الجنى الدانى ص٥٤، والدرر ٢/ ١٢٦، ٣/ ١٤٨، وشرح التصريح ١/ ٢٠١، ٢/ ٤١، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٤، ٣/ ٤١٧، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٤، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٣، وشرح شواهد المغنى ص٨٣٥، وشرح ابن عقيل ص١٥٦، ومغنى اللبيب ص٤١٩، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧، ٢١٨.

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٨٩، وتخليص الشواهد ص٢٩٤، والجنى الدانى ص٢٩٢، وجواهر الأدب ص٢٣٨، والدرر ٢/ ١١١، وشرح الأشمونى ١/ ٢٤٧، وشرح التصريح ١/ ١٩٩، وشرح شذور الذهب ص٢٥٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦١٢، وشرح ابن عقيل ص١٥٨، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٦، وشرح قطر الندى ص١١٤، ومغنى اللبيب ١/ ٢٣٩، والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٢، وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.

(٤) مابين المعكوفين سقط فى ط.

(٥) هو هبة الله بن على بن محمد بن على بن عبد الله، أبو السعادات المعروف بابن الشجرى، كان أوحد زمانه وفرد أوانه فى علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، متضلعًا من الأدب، كامل الفضل. من تصانيفه: الأمالى، الحماسة، شرح اللمع لابن جنى، شرح التصريف الملوكى، وغير ذلك. مات سنة ٥٤٢هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٢٤).

(٦) قال ابن الشجرى: وجاء فى شعر أبى الطيب أحمد بن الحسين إعمال (لا) فى المعرفة، فى قوله:

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيا

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك. ومر بى بيت للنابغة الجعدى، فيه مرفوع (لا) معرفة، وذكر البيت. ينظر: الأمالى (١/ ٤٣١، ٤٣٢).

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا بَاغِيَا     سِوَاهَا وَلا فِى حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا(١)

ويمكن عندى أن يجعل «أَنَا» مرفوع فعل مضمر ناصب «بَاغِيًا» على الحال؛ تقديره: لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل.

ويجوز أن يجعل «أَنَا» مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا «بَاغِيًا»على الحال.

ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه.

ونظائره كثيرة، منها قولهم: «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا»؛ أى: حكمك لك مسمطًا؛ أى: مثبتًا. فجعل «مُسَمَّطًا»- وهو حال- مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل «بَاغِيًا» بذلك وعامله فعل أحق وأولى.

وأما «لاتَ» فإنهم يرفعون بها «الْحِين» اسمًا، ولا يكادون يلفظون به بل بآخر منصوب خبرًا كقوله -تعالى-: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]

أى: و ليس الحين حين مناص.

ولا بد من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفى كون الحين الحاضر حينًا ينوصون فيه؛ أى: يهربون، أو يتأخرون.

وليس المراد نفى جنس حين المناص؛ ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذًا؛ لأنه محوج إلى تكلف مقدر يستقيم به المعنى، مثل أن يقال: معناه ليس حين مناص موجودًا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم.

إذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص، فلا يصح نفى جنسه مطلقًا، بل مقيدًا.

وقد نبهت على شذوذ رفع الحين- الثابت- اسمًا، وجعل المحذوف خبرًا بقولى:

وَقَدْ يُرَى الْمَحْذُوفُ بَعْدُ خَبَرَا     وَالثَّابِتُ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى

لأن «قَدْ» تدل مع المضارع على التقليل.

وقد تقع «سَاعَةٌ » و«أَوَانٌ » بعد «لاتَ»: فوقوع «سَاعَة» كقول الشاعر: [من الكامل]

---

(١) البيت فى ديوانه ص١٧١، والأشباه والنظائر ٨/ ١١٠، وتخليص الشواهد ص٢٩٤، والجنى الدانى ص٢٩٣، وخزانة الأدب ٣/ ٣٣٧، والدرر ٢/ ١١٤، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٥، وشرح التصريح ١/ ١٩٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦١٣، ومغنى اللبيب ١/ ٢٤٠، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤١، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص٢٤٧، وشرح ابن عقيل ص١٥٩، وهمع الهوامع ١/ ١٢٥ .

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَم وَالْبَغْى مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[(١)]

وأنشد الفراء[(٢)] والأخفش[(٣)]: [من الخفيف]

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[(٤)]

أى: ليس الأوان أوان صلح، فحذف المضاف إليه «أَوَان» منوى الثبوت، وبنى كما فعل بـ«قَبْل» و«بَعْد».

إلا أن «أَوَانًا» لشبهه بـ«نَزَالِ» وزنًا بنى على الكسر، ونون اضطرارًا.

وأما «لاتَ» الواقع بعدها (هنا) كقوله: [من الكامل]

حَنَّتْ نَوَارُ وَلات هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ[(٥)]

فللنحويين فيها مذهبان:

أحدهما: أن «لاتَ» مهملة لا اسم لها ولا خبر.

---

(١) البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكنانى فى المقاصد النحوية ٢/ ١٤٦، ولأحدهما أو لرجل من طيئ أو لمحمد بن عيسى أو للمهلهل فى خزانة الأدب ٤/ ١٧٥، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٢٩٤، وجواهر الأدب ص٢٥٠، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٧، والدرر ٢/ ١١٧، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٦، وشرح شذور الذهب ص٢٦٠، وشرح ابن عقيل ص١٦٢، وهمع الهوامع ١/ ١٢٦ .

(٢) ينظر: معانى القرآن للفراء (٢/ ٣٩٧) .

(٣) قال الأخفش معلقًا على هذا البيت: فَجَرَّ «أوانٍ» وحذف وأضمر «الحين» وأضاف إلى «أوانٍ»؛ لأن (لات) لا تكون إلا مع (الحين) .

ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/ ٦٧٠) .

(٤) البيت لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ص٣٠، والإنصاف ص١٠٩، وتخليص الشواهد ص٢٩٥، وتذكرة النحاة ص٧٣٤، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠، والدرر ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغنى ص٦٤٠، ٩٦٠، والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٦، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص٢٤٩، وخزانة الأدب ٤/ ١٦٩، ٦/ ٥٣٩، ٥٤٥، والخصائص ٢/ ٣٧٠، ورصف المبانى ص١٦٩، ٢٦٢، وسر صناعة الإعراب ص٥٠٩، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٦، وشرح المفصل ٩/ ٣٢، ولسان العرب (أون)، (لا)، (لات)، ومغنى اللبيب ص٢٥٥، وهمع الهوامع ١/ ١٢٦ .

(٥) أجنت: أخفت وسترت . مقاييس اللغة (جن) .

والبيت لشبيب بن جعيل فى الدرر ١/ ٢٤٤، ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغنى ص٩١٩، والمؤتلف والمختلف ص٨٤، والمقاصد النحوية ١/ ٤١٨، ولحجل بن نضلة فى الشعر والشعراء ص١٠٢، ولهما معًا فى خزانة الأدب ٤/ ١٩٥، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص١٣٠، وتذكرة النحاة ص٧٣٤، والجنى الدانى ص٤٨٩، وجواهر الأدب ص٢٤٩، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٣، وشرح الأشمونى ١/ ٦٦، ١٢٦، ومغنى اللبيب ص٥٩٢، وهمع الهوامع ١/ ٧٨، ١٢٦ .

و«هَنَّا» فى موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى مكان.

و«حَنَّت» مع «أَنْ» مقدرة قبلها فى موضع رفع بالابتداء،

والتقدير: حنت نوار ولات هنالك حنين؛ وهذا توجيه الفارسى.

والوجه الثانى: أن يكون «هَنَّا» اسم «لاتَ»، و«حَنَّت» : خبرها على حذف مضاف؛ والتقدير: وليس ذلك الوقت وقت حنين.

وهذا الوجه ضعيف؛ لأن فيه إخراج «هَنَّا» عن الظرفية وهو من الظروف التى لا تتصرف.

وفيه -أيضًا- إعمال «لاتَ» فى معرفة ظاهرة وإنما تعمل فى نكرة؛ وهو اختيار ابن عصفور.

(ص)

وَمُلْحَقٌ بِـ (مَا): (إِن) النَّافِى لَدَى ... مُحَمَّدٍ فِيهِ الْكِسَائِى أَنْشَدَا

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا- اعْلَمْ- وَأَبُو ... بِشْرٍ بِإِيمَاءٍ إِلَى ذَا يَذْهَبُ

وَ بِـ (إِنِ الَّذِينَ) مَعْ (عِبَادَا ... أَمْثَالُكُم) تُلْفِى لِذَا اعْتِضَادَا

(ش) لـ «إِنْ» النافية -أيضًا- اسم مرفوع، وخبر منصوب إلحاقًا بـ«مَا».

نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد[1]، وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله فى «باب عدة ما يكون عليه الكلم »:

---

(١) قال المبرد: وأما (إِنْ) المكسورة فإن لها أربعة أوجه . . . .وتكون فى معنى (ما) . . . . وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر . . . .وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك فى (ما) وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) فى المعنى .
ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٥٩ .
والمبرد هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدى البصرى، أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد فى زمانه، أخذ عن المازنى وأبى حاتم السجستانى، وروى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولى .
كان فصيحًا بليغًا مفوهًا، ثقة أخباريًا علامة، صاحب نوادر وظرافة، وكان جميلاً .
وقيل: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه .
ومن تصانيفه: معانى القرآن، الكامل، المقتضب، القوافى، إعراب القرآن، الرد على سيبويه، وغيرها . مات سنة ست وثمانين ومائتين (٢٨٦هـ) .
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٦٩ - ٢٧١)، تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠)، الأعلام (٧/ ١٤٤)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٦) .

«وتكون «إِنْ» كـ«مَا» فى معنى «لَيْسَ» »؛ فلو أراد النفى دون العمل، لقال: (وتكون «إنْ» كـ«مَا» فى النفى)؛ لأن النفى من معانى الحروف فـ«مَا» به أولى من «لَيْسَ»؛ لأن «لَيْسَ» فعل، وهى حرف.

بخلاف العمل فإن «لَيْسَ» فيه هى أصل لـ«مَا» و«لا» و«إِنْ» لأنها فعل، وهن حروف.

ومما يقوى إعمال «إِنْ» إذا نفى بها ما أنشده الكسائى من قول الشاعر: [من المنسرح]

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

ويروى:

... ... ... إِلا عَلَى حِزْبِهِ الْمَلاعِينِ(١)

وإلى هذا أشرت بقولى:

... ... ... ... فِيهِ الْكِسَائِى أَنْشَدَا

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا ... ... ... ...

وذكر أبو الفتح فى المحتسب أن سعيد بن جبير(٢) قرأ ﴿إِنِ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ الله عِبَادًا أَمْثَالكُم﴾ [الأعراف: ١٩٤] على أن «إِنْ» نافية، رفعت «الَّذِينَ» اسمًا.

ونصبت «عبادًا أمثالكم»، خبرًا ونعتا.

والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم فى الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين؛ فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص٤٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩١، وتخليص الشواهد ص٣٠٦، والجنى الدانى ص٢٠٩، وجواهر الأدب ص٢٠٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٦٦، والدرر ٢/ ١٠٨، ورصف المبانى ص١٠٨، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٦، وشرح التصريح ١/ ٢٠١، وشرح شذور الذهب ص٣٦٠، وشرح ابن عقيل ص١٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٣، والمقرب ١/ ١٠٥، وهمع الهوامع ١/ ١٢٥ .

(٢) هو سعيد بن جبير الأسدى بالولاء، الكوفى، أبو عبد الله، تابعى من أعلم التابعين أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، كان يقول الحق، ولا يخاف أحدًا إلا الله، وكانت نهايته أن قتل على يد الحجاج، سنة ٩٥هـ .

ينظر: الأعلام (٣/ ٩٣)، وفيات الأعيان (١/ ٢٠٤)، طبقات ابن سعد (٦/ ١٧٨)، تقريب التهذيب ت (٢٢٩١) .

(٣) قال أبو الفتح: ينبغى - والله أعلم - أن تكون «إن» هنا بمنزلة «ما» فكأنه قال: ما الذين تدعون =

# باب أفعال المقاربة

(ص)

وَهَاكَ أَفْعَالاً إِلَى الْمُقَارَبَهْ ... تُعْزَى وَمَعْ (كَانَ) لَهَا مُنَاسَبَهْ
وَكَاسْمِهَا اسْمُهُنَّ لَكِنَّ الْخَبَرْ ... هُنَا مُضَارِعٌ، وَمُفْرَدًا نَدَرْ
نَحْوَ (عَسِيتُ صَائِمًا) وَنُقِلا ... (عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسَا) تَمَثُّلا
وَخَبَرٌ (مَرْتَعُهَا قَرِيبٌ) ... لِـ (جَعَلَتْ) وَبَيْتُهُ غَرِيبُ
وَالْتُزِمَ التَّجْرِيدُ فِى أَخْبَارِ مَا ... يَعْنِى بِهِ الشُّرُوعَ مَنْ تَكَلَّمَا
كـ(هَبَّ) (أَنْشَأَ) (جَعَلْتُ) و(طَفِقْ) ... (طَبَقَ) بَعْدَهُ (أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)
وَاقْرِنْ بِـ (أَنْ) بَعْدَ (حَرَى) وَ (اخْلَوْلَقَا) ... وَقَدْ تُرَى (أَوْلَى) بِذَيْنِ مُلْحَقَا
وَ (أَوْشَكَ) التَّخْيِيرُ فِيهَا و (كَرُبْ) ... كَذَا (عَسَى) وَ (كَادَ) دُونَ (أَنْ) غَلَبْ
وَلِـ (عَسَى) عَكْسٌ وَعِنْدَ تَرْكِ (أَنْ) ... يَعْزُو إِلَيْهَا خَبَرًا مَنْ قَدْ فَطِنْ
كَذَاكَ غَيْرُهَا وَقَدْتَسْتَغْنِى ... عَنْ خَبَرٍ بِنَحْوِ أَنْ تَسْتَثْنِي
إِنْ أُسْنِدَتْ لَهُ كَذَاكَ (اخْلَوْلَقَا) ... وَهَكَذَا (أَوْشَكَ) حَيْثُ اتَّفَقَا

(ش) الأفعال التى تسمى أفعال المقاربة مساوية لـ «كَانَ» وأخواتها فى النقصان، واقتضاء اسم مرفوع، وخبر منصوب.

إلا أن الخبر هنا شذ وروده اسمًا منصوبًا، أو من جملة اسمية مصدرة بـ«إِذَا» وإنما اطرد مجيء خبرها فعلا مضارعًا.

فمن ورود الخبر اسمًا منصوبًا، قول الراجز: [من الرجز]

أَكْثَرْتَ فِى الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا
لا تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسِيتُ صَائِمَا[1]

= من دون الله عبادًا أمثالكم، فأعمل إن إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأن إن هذه لم تختص بنفى الحاضر اختصاص (ما) به، فتجرى مجرى ليس فى العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هى حجارة أو خشب، فهم أقل منكم؛ لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟!
ينظر: المحتسب: ١/ ٢٧٠ .

(١) الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه ص١٨٥، وخزانة الأدب ٩/٣١٦،٣١٧،٣٢٢، والخصائص ١/ ٨٣، والدرر ٢/١٤٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٨٣، والمقاصد النحوية ٢/ ١٦١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٥، وتخليص الشواهد =

ويروى:

لا تَلْحَنِى إِنِّى عَسِيتُ صَائِمَا

ومنه قول الزباء[(١)]: [من الرجز]

عَسَى الْغُوَيْرُ[(٢)] أَبْؤُسا[(٣)]

وقول تأبط شرًّا[(٤)]: [من الطويل]

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا، وَهْى تَصْفِرُ[(٥)]

وقد يرد خبر «جَعَلَ» جملة اسمية؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[(٦)]

---

= ص٣٠٩، والخزانة ٨/ ٣٧٤،٣٧٦، والجنى الدانى ص٤٦٣، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٨، وشرح شواهد المغنى ص٤٤٤، وشرح ابن عقيل ص١٦٤، وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٢، وشرح المفصل ٧/ ١٤، ومغنى اللبيب ١/ ١٥٢، والمقرب ١/ ١٠٠، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

(١) هى الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة الملكة المشهورة فى العصر الجاهلى، صاحبة تدمر، وملكة الشام والجزيرة، كانت غزيرة المعارف، تحسن أكثر اللغات فى عصرها، وكتبت تاريخًا للشرق.
ينظر ترجمتها فى: الأعلام (٣/ ٤١).

(٢) ماء لكلب فى ناحية السماوة معروف. اللسان (غور).

(٣) الرجز فى مجمع الأمثال ٢/ ١٧، وتاج العروس، (غور)، وبلا نسبة فى لسان العرب (غور)، والمخصص ١٧/ ٨٥. والرجز من أمثال العرب. انظر جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠، وزهرة الأكم ١/ ٢١٠، وفصل المقال ص٤٢٤، وكتاب الأمثال ص٣٠٠، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤،٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦،٣٢٠،٣٢٨.

(٤) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمى، الشهير بتأبط شرًا، شاعر عداء، من فتاك العرب فى الجاهلية، كان من أهل تهامة، شعره فحل.
ينظر: الأعلام (٢/ ٩٧)، خزانة الأدب (١/ ٦٦)، شرح شواهد المغنى (١٨).

(٥) البيت فى ديوانه ص٩١، والأغانى ٢١/ ١٥٩، وتخليص الشواهد ص٣٠٩، وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤،٣٧٥،٣٧٦، والخصائص ١/ ٣٩١، والدرر ٢/ ١٥٠، وشرح التصريح ١/ ٢٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٢٩، ولسان العرب (كيد)، والمقاصد النحوية ٩/ ٣٤٧، ورصف المبانى ص١٩٠، وشرح ابن عقيل ص١٦٤، وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٢، وشرح المفصل ٧/ ١٣، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

(٦) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص ٣٢٠، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٠،٩/ ٣٥٢، والدرر ٢/ ١٥٢، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٨، وشرح التصريح ١/ ٢٠٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٣١٠، وشرح شواهد المغنى ص٦٠٦، ومغنى اللبيب ص٢٣٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٠، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

ومن ورود الخبر جملة مصدرة بـ«إذا» قول ابن عباس - رضى الله عنهما- :
«فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً»(١).

والمطرد فى أخبار هذا الباب ورودها بلفظ الفعل المضارع مجردًا من «أنْ» بعد «جَعَلَ» و«أَخَذَ» و«طَفِقَ» و«طَبَقَ» و«عَلِقَ» و«هَبَّ» و«أَنْشَأَ»؛ وهذه السبعة هى للشروع فى الفعل.

وتقرن بـ«أَنْ» مع «حَرَى» و«اخْلَوْلَقَ» و«أَوْلَى» عند من أثبتها مستشهدًا بما أنشد الأصمعى من قول الشاعر: [من الوافر]

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وَأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلاثِ(٢)

أى: قارب.

واستعمل الخبر بالتجريد أو الاقتران بعد «عَسَى» و«كَادَ» و«كَرُبَ» و«أَوْشَكَ»، فلك أن تقول: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ، وَعَسَى زَيْدٌ يَفْعَلُ» وكذا الثلاثة البواقى.

إلا أن «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ» أكثر من «عَسَى يَفْعَلُ»، و«كَادَ» بالعكس.

والأمران فى «أَوْشَكَ» و«كَرُبَ» على السواء، أو مقاربان له.

وصرح سيبويه بأن «عَسَى يَفْعَلُ» وشبهه بمنزلة: «كَانَ يَفْعَلُ» فى اقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب.

**وأن «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ» وشبهه ليس من باب «كَانَ يَفْعَل» فى شيء؛ لأن حق ما هو معدود من باب «كَانَ» أن يحذف فيبقى ما بعده مبتدأ وخبرًا.**

**فـ«عَسَى زَيْدٌ يَفْعَلُ» من باب «كَانَ» لصلاحيته لذلك، و«عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ» ليس من باب «كَانَ» لعدم صلاحيته لذلك؛ وبهذا يعتبر جميع أفعال الباب.**

---

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (٩/ ٤٤٩) كتاب التفسير، باب «وأنذر عشيرتك الأقربين» حديث (٤٧٧٠) من حديث ابن عباس قال: لما نزلت: «وأنذر عشيرتك الأقربين» صعد النبى ﷺ على الصفا فجعل ينادى: «يا بنى فهر يا بنى عدى» لبطون قريش حتى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً . . . الحديث .
ورواه أيضًا مسلم (٢٠٨) وليس فيه موضع الشاهد ورواه أيضًا الترمذى (٣٣٦٣) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٩٨٣) .

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب ٩/ ٣٤٥، والدرر ٢/ ١٣١، ولسان العرب (لبث)، (ولى)، وهمع الهوامع ١/ ١٢٨ .

ومن ورود المضارع مجردًا بعد «عَسَى» قول هدبة بن خشرم[١]: [من الوافر]

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[٢]

ومن وروده بعد «كَادَ» مقرونًا بـ«أَنْ» قول عمر - رضى الله عنه: - «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ»[٣].

هكذا هذا الحديث فى صحيح البخارى.

ومثال ترك أن مع «أَوْشَكَ» قول النبى ﷺ: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدِّثُ بِحَدِيثِى فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ»[٤]. أخرجه أبو داود[٥]

---

(١) هو هدبة بن خشرم بن كرز، من بنى عامر بن ثعلبة، شاعر فصيح، مرتجل راوية، من أهل بادية الحجاز، كان راوية الحطيئة، قيل: كان هدبة أشعر الناس منذ دخل السجن إلى أن أقيد منه . مات سنة ٥٠هـ .

ينظر: الأعلام (٨/٧٨)، الشعر والشعراء (٢٤٩)، خزانة الأدب (٤/ ٨٤ - ٨٧) .

(٢) البيت فى خزانة الأدب ٩/٣٢٨، ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢، والدرر ٢/ ١٤٥، وشرح التصريح ١/ ٢٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٩٧، وشرح شواهد المغنى ص٤٤٣، والكتاب ٣/ ١٥٩، واللمع ص٢٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٢٨، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢، وتخليص الشواهد ص٣٢٦، وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، والجنى الدانى ص٤٦٢، وشرح ابن عقيل ص١٦٥، وشرح عمدة الحافظ ص٨١٦، والمقرب ١/ ٩٨، وشرح المفصل ٧/ ١١٧، ١٢١، ومغنى اللبيب ص١٥٢، والمقتضب ٣/ ٧٠، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠ .

(٣) رواه البخارى فى صحيحه (٢/ ٢٦٥ - ٢٦٦) كتاب مواقيت الصلاة، باب: من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت حديث (٥٩٦) من حديث جابر بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش قال: يا رسول الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب .

(٤) رواه أبو داود (٤/ ٢٠٠) كتاب السنة، باب فى لزوم السنة حديث (٤٦٠٤)، الترمذى (٥/ ٣٨) كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبى ﷺ، حديث (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١/ ٦) فى المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه حديث (١٣) والطحاوى فى شرح المعانى (٤/ ٢٠٩)، وابن حبان (١٣) والطبرانى فى الكبير (٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦) والحاكم (١/ ١٠٨)، والبيهقى (٧/ ٧٦)، والبغوى (١٠١) من حديث المقدام بن معدى كرب مرفوعًا . وصححه الألبانى فى صحيح الترمذى (٢١٤٥) وفى غيره من تصانيفه .

(٥) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدى السجستانى أبو داود، إمام أهل الحديث فى زمانه، وصاحب السنن المشهورة بسنن أبى داود السجستانى . من مصنفاته: السنن، المراسيل، الزهد، البعث، تسمية الإخوة . توفى سنة ٢٧٥هـ .

ينظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ١٥٢)، الأعلام (٣/ ١٢٢)، تاريخ بغداد (٩/ ٥٥)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٣) .

والترمذي[١].

ومنه قول الشاعر: [من المنسرح]

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ    فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[٢]

ومثال استعمال «أنْ» مع «أَوْشَكَ» [قول الكلحبة اليربوعى][٣]: [من الطويل]

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ    حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تُجَذَّمَا[٤]

وتنفرد «عَسَى» و«أَوْشَكَ» و«اخْلَوْلَقَ» بالإسناد إلى «أَنْ يَفْعَلَ»؛ ويقوم ذلك مقام ذكر الاسم والخبر كقولك: «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ»، و«يُوشِكُ أَنْ يَفْعَلَ»، و«اخْلَوْلَقَ أَنْ يَفْعَلَ».

(ص)

وَجَائِزٌ (ذَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلا)    أَوْ(عَسَيَا) وَقِسْ فَلَيْسَ مُشْكِلا

وَالسِّينُ من نَحْوِ: (عَسَيْتُ) قَد يُرَى    مُنْكَسِرًا، وَنَافِعٌ بِهِ قَرَا

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ (أَوْشَكَا)    وَ (كَادَ) وَاحْفَظْ (كَائِدًا) وَ (مُوشِكَا)

وَمَا لِذِى الأَفْعَالِ بِالتَّصْرِيفِ يَدْ    سِوَى الَّذِى ذَكَرْتُ فَاذِرِ الْمُسْتَنَدْ

(ش) إذا وقعت «عَسَى أَنْ يَفْعَل» فى موضع خبر اسم قبلها، جاز أن يجعل المرفوع بها ضمير المخبر عنه مطابقًا له فيما له من إفراد وتذكير وغيرهما، وجاز أن

---

(١) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمى، أبو عيسى الترمذى، من أئمة الحديث وحفاظه، أخذ عن البخارى، وكان يضرب به المثل فى الحفظ، من تصانيفه: الجامع الكبير، الشمائل المحمدية، العلل، التاريخ. مات سنة ٢٧٩هـ.
ينظر: الأعلام (٦/ ٣٢٢)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٨٧)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠).

(٢) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٧، وشرح التصريح ١/ ٢٠٧، وشرح المفصل ٧/ ١٢٦، والعقد الفريد ٣/ ١٨٧، والكتاب ٣/ ١٦١، ولسان العرب (بيس)، (كأس)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٧، ولعمران بن حطان فى ديوانه ص١٢٣، ولأمية أو لرجل من الخوارج فى تخليص الشواهد ص٣٢٣، والدرر ٢/ ١٣٦، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٣١٣، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٩، وشرح شذور الذهب ص٣٥٢، وشرح ابن عقيل ص١٦٨، وشرح عمدة الحافظ ص٨١٨، والمقرب ١/ ٩٨، وهمع الهوامع ١/ ١٢٩، ١٣٠.

(٣) فى ط: قول الشاعر.

(٤) ينظر: تخليص الشواهد ٣٢٢، وخزانة الأدب ١/ ٣٨٦، ٣٨٧، وشرح اختيارات المفضل ١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، ولسان العرب (وشك)، ونوادر أبى زيد ١٥٣، وله أو للأسود ابن يعفر فى المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢، وبلا نسبة فى الخصائص ٣/ ٥٣، وشرح عمدة الحافظ ٨١٧.

يفرغ «عَسَى» ويجعل المرفوع بها «أَنْ» وصلتها.

فيقال على الوجه الأول:

«الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَفْعَلا»، و«الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَفْعَلُوا»، و«هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ»، و«الْهِنْدَانِ عَسَتَا أَنْ تَفْعَلا»، و«الْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَفْعَلْنَ».

ويقال على الوجه الثاني: «الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلا»، و«الزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا»، «وهِنْدٌ عَسَى أَنْ تَفْعَلَ» و«الْهِنْدَان عَسَى أَنْ تَفْعَلا»، و«الْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَفْعَلْنَ».

واتفقت العرب على فتح سين «عَسَى»إذا لم تتصل بتاء الضمير ونونه.

فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين وكسرها.

والفتح أشهر وبه قرأ ابن كثير[1]، وأبو عمرو، وابن عامر[2] والكوفيون. ولم يقرأ بالكسر إلا نافع[3].

وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي، إلا «كَادَ» و«أَوْشَكَ» فإنهما استعملا بلفظ الماضي، والمضارع كثيرًا، واستعمل منهما اسم فاعل قليلا.

فشاهد «كَائِد» قول كثير[4]: [من الطويل]

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ ... سَمَا عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ[5]

(١) هو عبد الله بن كثير الدارى، المكى أبو معبد، أحد القراء السبعة، كان قاضى الجماعة بمكة، فارسى الأصل، ومولده ووفاته بمكة، توفى سنة ١٢٠هـ .
ينظر: الأعلام (٤/ ١١٥)، وفيات الأعيان (١/ ٢٥٠)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١٨) .

(٢) هو عبد الله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبى الشامى، أحد القراء السبعة، ولى قضاء دمشق فى خلافة الوليد بن عبد الملك، وتوفى بدمشق سنة ١١٨هـ .
ينظر: الأعلام (٤/ ٩٥)، تقريب التهذيب ت (٣٤٢٧)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٢) .

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى المدنى، أحد القراء السبعة المشهورين، كان حسن الخلق، فيه دعابة، اشتهر فى المدينة وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها، توفى سنة ١٦٩هـ.
ينظر: الأعلام (٨/ ٥)، غاية النهاية (٢/ ٣٣٠)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣٦) .

(٤) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعى، أبو صخر، المشهور بكثير عزة، شاعر متيم مشهور، من أهل المدينة، أكثر إقامته بمصر، كان شاعر أهل الحجاز فى الإسلام، لا يقدمون عليه أحدًا . له ديوان شعر . مات سنة ١٠٥هـ .
ينظر: الأعلام (٥/ ٢١٩)، الأغانى (٨/ ٢٥)، وفيات الأعيان (١/ ٤٣٣) .

(٥) ينظر: ديوانه (٣٢٠)، وتخليص الشواهد(٣٣٦)، والدرر (٢/ ١٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ(٨٢٤)، المقاصد النحويه(٢/ ١٩٨٩، وبلا نسبة فى =

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وشاهد «مُوشِك» قول كثير -أيضًا-: [من الوافر]

وَقَالَ النَّاصِحُونَ تَخَلَّ عنها بِبَذْلٍ قَبْلَ شِيمَتِهَا الْجَمَادِ
فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْغَوَادِي[1]

ومثله قول الآخر: [من المتقارب]

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلافَ الْخَلِيطِ وُحُوشًا يَبَابَا[2]

وعلى هذا نبهت بقولي:

... ... ... وَاحْفَظْ (كَائِدًا) و (مُوشِكَا)

ثم قلت:

وَمَا لِذِي الأَفْعَالِ بِالتَّصْرِيف يَدْ سِوَى الَّذِي ذَكَرْتُ ...

(ص)

وَلِدَلِيلٍ اسْتَجِزْ حَذْفَ الْخَبَرْ هُنَا وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ غَبَرْ
(يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا) وَنَائِبُ التَّا: الْكَافُ فَاعْرِفْ ذَاكَا
هَذَا اخْتِيَارِي تَابِعًا أَبَا الْحَسَنْ مُنَظِّرًا مَا قَالَ شَادٍ ذُو عَلَنْ
(يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا)
وَالْعَمَلَيْنِ سِيبَوَيْهِ عَكَسَا مُسَوِّيًا هُنَا (لَعَلَّ) وَ (عَسَى)
وَالآخَرُ اسْمٌ وَالْمُقَدَّمُ الْخَبَرْ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ فَاعْرِفِ الصُّوَرْ

(ش) إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه؛ كما يجوز في غير هذا الباب حذف ما ظهر دليله.

---

= أوضح المسالك(١/ ٣١٨)، وشرح الأشموني(١/ ١٣١)، وشرح ابن عقيل(١٧١).

(١) البيت في ديوانه ص٢٢٠، والدرر ٢/ ١٣٨، وشرح التصريح ١/ ٢٠٨، وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٢١، وتخليص الشواهد ص٣٣٦، وشرح الأشموني ١/ ١٣١، وهمع الهوامع ١/ ١٢٩.

(٢) اليباب: إتباع للخراب. مقاييس اللغة (يبب).
والبيت لأبي سهم الهذلي في تخليص الشواهد ص٣٣٦، والدرر ٢/ ١٣٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢١، ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين ص١٢٩٣، وبلا نسبة شرح الأشموني ١/ ١٣١، وشرح ابن عقيل ص١٧١، وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٣، وهمع الهوامع ١/ ١٢٩.

فمن ذلك الحديث: «مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجَّلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ»[١].

وفى حديث آخر: «فَإِذَا اسْتَغْنَى أَوْ كَرُبَ اسْتَعَفَّ»[٢].

ومن ذلك قول المرقش[٣]: [من الخفيف]

وَإِذَا مَا سَمِعْتِ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ بِمُحِبٍّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ: كَادَا
فَاعْلَمِى عِلْمَ غَيْرِ شَكٍّ بِأَنِّى ذَاكِ، وَابْكِى لِمُصفدٍ لَنْ يُقَادَا[٤]

واختلف فيما يتصل بـ«عَسَى» من الكاف وأخواتها فى نحو: «عَسَاكَ» و«عَسَانِى» و«عَسَاهُ».

فمذهب سيبويه[٥] أنها فى موضع نصب و«أَنْ يَفْعَلَ» فى موضع رفع.

إلحاقًا لـ «عَسَى» بـ«لَعَلَّ» كما ألحقت «لَعَلَّ» بـ«عَسَى» فى اقتران خبرها بـ«أَنْ» كقول متمم بن نويرة: [من الطويل]

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللائِى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[٦]

ومذهب أبى العباس المبرد[٧] أن «عَسَى» على ما كانت عليه من رفع الاسم، ونصب الخبر.

---

(١) رواه الطبرانى فى الكبير (١٧/ ٣١٠) (٨٥٨) . وفى الأوسط (٣٠٨٢) وهو فى مجمع البحرين (٢٩٧٨) من حديث عقبة بن عامر وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٨/ ٢٢) وقال: رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط عن شيخه بكر بن سهل وهو مقارب الحال وضعفه النسائى، وابن لهيعة فيه ضعف» .

(٢) رواه أحمد فى مسنده (٥/ ٣،٥) عن معاوية بن حيدة قال: قلت: يا رسول الله إنا قوم نتساءل أموالنا قال: يتساءل الرجل فى الجائحة أو الفتق ليصلح به بين قومه فإذا بلغ أو كرب استعف» .
وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣/ ١٠٢ - ١٠٣) وقال: رجاله ثقات .

(٣) هو عوف (أو عمرو) بن سعد بن مالك بن ضبيعة من بنى بكر بن وائل، الشهير بالمرقش الأكبر، شاعر جاهلى، من المتيمين الشجعان، شعره من الطبقة الأولى .
ينظر: الأعلام (٥/ ٩٥)، الأغانى (٦/ ١٢٧)، الشعر والشعراء (٥٤) .

(٤) ينظر: شرح المرادى(١٨٠)، شرح التسهيل(١/ ٣٩٥) .

(٥) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٧٤، ٣٧٥) .

(٦) البيت فى ديوانه ص١١٩، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٦٧، ٦٩٥، ولسان العرب (علل)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٩١، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، ومغنى اللبيب ١/ ٢٨٨، والمقتضب ٣/ ٧٤ .

(٧) قال المبرد: فأما قول سيبويه: إنها تقع فى بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول: عساك وعسانى - فهو غلط منه، لأن الأفعال لا تعمل فى المضمر إلا كما تعمل فى المظهر. . . . ينظر: المقتضب: ٣/ ٧١ .

لكن الذى كان اسمًا جعل خبرًا، والذى كان خبرًا جعل اسمًا.

ومذهب أبى الحسن الأخفش أن «عَسَى» على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر.

إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، كما ناب عنه من قول الراجز: [من الرجز]

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا(١)

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجر فى التوكيد نحو: «رَأَيْتُكَ أَنْتَ» و«مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ».

وفى قول بعضهم: «مَا أَنَا كَأَنْتَ» و«مَا أَنَا كَإِيَّاكَ». ولو كان الضمير المشار إليه فى موضع نصب كما قال سيبويه(٢) والمبرد -لم يقتصر عليه فى مثل: [من الرجز]

... ... ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا(٣)

لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثانى بمنزلة الفاعل؛ والفاعل لا يحذف، وكذا ما أشبهه.

(ص)

وَبِثُبُوتِ (كَادَ) يُنْفَى الْخَبَرُ وَحِينَ تُنْفَى (كَادَ) ذَاكَ أَجْدَرُ

فَـ (كِدْتَ تَصْبُو) مُنْتَفٍ فِيهِ الصَّبَا وَ (لَمْ يَكَدْ يَصْبُو) كَمِثْلِ (إِن صَبَا)

وَغَيْرُ ذَا عَلَى كَلامَيْنِ يَرِدْ كـ(وَلَدَتْ هِنْدٌ وَلَمْ تَكَدْ تَلِدْ)

(ش) قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفى، ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزًا فقيل- [وهذا اللغز للمعرى](٤)-: [من الطويل]

أَنَحْوِى هَذَا الْعَصْرِ مَا هِى لَفْظَةٌ جَرَتْ فِى لِسَانَى جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

---

(١) الرجز لرجل من حمير فى خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨، ٤٣٠، وشرح شواهد الشافعية ص٤٢٥، وشرح شواهد المغنى ٤٤٦، ولسان العرب (تا)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١، ونوادر أبى زيد ص١٠٥، وبلا نسبة فى لسان العرب (قفا)، (تا)، والجنى الدانى ص٤٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٠، وشرح الأشمونى ١/ ١٣٣، ٣/ ٨٢٣، شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٢، ومغنى اللبيب ١/ ١٥٣، والمقرب ٢/ ١٨٣، والممتع فى التصريف ١/ ٤١٤، وكتاب العين ٥/ ٢٢٢، والمخصص ١٧/ ١٤٤، وتاج العروس (ك).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/ ١٦٠).

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

(٤) سقط فى «أ».

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِى صُورَةِ الْجَحْدِ أثبَتَتْ وَإِنْ أُثبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ[(١)]

ومراد هذا القائل «كَادَ»؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب.

بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال فى أن معناها منفى إذا صحبها حرف نفى، وثابت إذا لم يصحبها.

فإذا قال قائل: «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِى» فمعناه: قارب زيد البكاء؛ المقاربة ثابتة، ونفى البكاء منتف.

فإذا قال: «لَمْ يَكَد يَبْكِى» فمعناه: لم يقارب البكاء؛ فمقاربة البكاء منتفية، ونفى البكاء منتف، انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة.

ولهذا كان قول ذى الرمة: [من الطويل]

إِذَا غَيَّرَ النَّأْى الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ[(٢)] الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[(٣)]

صحيحًا بليغًا؛ لأن معناه: إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه.

فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح، بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح.

وكذاقوله -تعالى-: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور: ٤٠] وهو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال: (لم يرها).

لأن من لم ير قد يقارب الرؤية؛ بخلاف من لم ير ولم يقارب.

وأما قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] فكلام يتضمن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر؛ والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له. وهذا واضح والله أعلم.

أو قد يكون نفيها إعلامًا ببطء الوقوع، والثبوت حاصل كقوله -تعالى-: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٧٨] أى: يفقهون ببطء وعسر.

قال الأخفش فى قوله: -تعالى- ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور: ٤٠]

---

(١) ينظر: الهمع(١/ ١٣٢)، والدرر(١/ ١١٠)، والأشمونى (١/ ٢٦٨).

(٢) يقال: رسَّ الغرام فى قلبه: ثبت ودخل. الوسيط (رسس).

(٣) البيت فى ديوانه ص١١٩٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٩، ٣١٢، وشرح الأشمونى ١/ ١٣٤، وشرح المفصل ٧/ ١٢٤، ولسان العرب (رسس).

إذا قلت: «كَادَ يَفعَلُ» إنما تعنى: قارب الفعل ولم يفعل.

فإذا قلت: «لَم يَكَدْ يَفْعَل» كان المعنى: إنه لم يفعل، ولم يقارب الفعل على صحة الكلام.

[وهذا معنى الآية، إلا أن اللغة قد أجازت][1] «لَمْ يَكَدْ يَفْعَل» على معنى: فعل بعد شدة.

وليس هذاعلى صحة الكلام [والله أعلم].

## باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

(ص)

لِ (إِنَّ) عَكْسُ مَا لِ (كَانَ) مِنْ عَمَلْ ... فِى خَبَرٍ، وَاسْمٍ، وَهَكَذَا (لَعَلّ)

وَ (لَيْتَ) مَعْ (لَكِنَّ) هَكَذَا (كَأَنّ) ... وَقِيلَ فِى (لَعَلّ): (عَلَّ) وَ (لَعَنّ)

وَ (عَنَّ) -أيضًا- ثُمَّ (أَنَّ) و (لأَنّ) ... كَذَا (لَغَنَّ) وَ (رَعَنَّ) و (رَغَنّ)

وَكُلُّ مَا (كَانَ) عَلَيْهِ دَخَلا ... فَاجْعَلْ لِذِى الْحُرُوفِ فِيهِ عَمَلا

مَا لَمْ يَعِنَّ مَانِعٌ كَكَوْنِ مَا ... أُسْنِدَ مِمَّا أُلْزِمَ التَّقَدُّمَا

وَالْتَزِمَنْ هُنَا تَأَخُّرَ الْخَبَرْ ... إِلا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

تَقُولُ: (إِنَّ خَالِدًا ذُو فَضْلِ ... وَإِنَّ فِيهِ شَغَفًا بِالْبَذْلِ)

(ش) قد تقدم أن «كَان» ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

وعكس ذلك نصب الاسم ورفع الخبر، وهو عمل هذه الأحرف.

وهى ستة إذا ذكرت «أَنَّ»، وخمسة إذا استغنى بـ«إِنَّ» كما فعل سيبويه -رحمه الله- إذ قال: (هذا باب الحروف الخمسة).

لأن فتح همزة «إِنَّ» تعرض بوقوعها موقع اسم مفرد، وإذا سلمت من ذلك كسرت همزتها.

ومعانيها مختلفة:

فـ«إِنَّ» للتوكيد، و«كَأَنَّ» للتشبيه، و«لَكِنَّ» للاستدراك، و«لَيْتَ» للتمنى، و«لَعَلَّ» للترجى فيما يحب، وللإشفاق فيما يكره كقوله -تعالى-: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾ [هود: ١٢]

---

(١) فى أ: فهذا معنى الانتفاء لأن اللغة قد أجازت.

وفيها تسع لغات، وقد ذكرت.

ولما تقدم الإعلام بأن «كَانَ» تدخل على المبتدإ والخبر وهما -أيضًا- معمولا «إنَّ» وأخواتها -نبهت على ما يعرض له سبب يقتضى اختصاص «كَانَ» بالدخول عليه دون «إنَّ» وأخواتها، فقلت:

مَا لَمْ يَعِنَّ مَانِعٌ كَكَوْنِ مَا أُسْنِدَ مِمَّا أُلْزِمَ التَّقَدُّمَا

والإشارة بذلك إلى نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ فإن فيه مانعًا من دخول «إنَّ» عليه، وهو كون المسند إليه واجب التقديم؛ لتضمنه معنى حرف الاستفهام.

فإذا دخلت عليه «كَانَ» جاز، ولزم تقديم الخبر؛ لأن خبرها كان جائز التقديم فتقول: «أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ » ؟.

ولا سبيل إلى ذلك فى «إنَّ» وأخواتها؛ لأن شيئًا مما يتعلق بها لا يتقدم عليها.

فإنها حروف عملت عمل الأفعال، ولم تقو قوتها فيتصرف فى معموليها بتقديم وتأخير، كما تصرف فى معمولى الأفعال.

ولكن إذا قام مقام مرفوعها ظرف، أو جار ومجرور، جاز تقديمه؛ لأنه ليس فى الحقيقة خبرًا، وإنما هو معمول الخبر المقدر آخرًا.

ألا ترى أن قولك: «إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا» معناه: «إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا كَائِنٌ ».

فحذف «كَائِنٌ » وأقيم الظرف مقامه لدلالته عليه.

وشبه تقديمه وهو قائم مقام الخبر بتقديمه، والخبر موجود نحو قولك: «إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ »؛ فـ«عِنْدَكَ» فى هذه المسألة ونحوها فضلة عن الخبر.

وسهل الفصل به بين «إنَّ» واسمها وخبرها كما سهل فى «كَانَ» و«مَا».

وكما سهل أن يفصل به بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد. وقد أشير إلى ذلك فيما مضى.

(ص)

وَوَاجِبٌ تَأْخِيرُكَ اسْمًا يَشْتَمِلْ عَلَى ضَمِيرِ مَا بِمُسْنَدٍ وُصِلْ

كـ(إنَّ فِى خِبَاءِ هِنْدٍ بَعْلَهَا) وَ (لَيْتَ لِلْمُضْنَى بِسُعْدَى مِثْلَهَا)

(ش) تأخير اسم «إنَّ» هنا واجب كوجوب تأخير المبتدإ فى قول الشاعر:

... ... ... وَلَكِن مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[١]

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

ولكن التنبيه على أن مثل ذلك قد يتفق فى هذا الباب: حسن؛ لأن أكثر الناس لا يستحضرون ذلك.

ولا يتفق هذا فى مثل هذا الباب إلا والخبر ظرف نحو: «إِنَّ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلَهَا»، أو جار ومجرور نحو: «لَيْتَ لِلْمُضْنَى بِسُعْدَى مِثْلَهَا».

وأما فى باب المبتدإ، وباب «كان» فيتأتى ذلك بظرف، وغير ظرف.

(ص)

وَلِـدَلِـيـلٍ جَـوَّزُوا حَـذْفَ الْـخَـبَـرْ وَبَـعْـدَ وَاوِ «مَعْ» وُجُوبًا اشْـتَـهَـرْ
كَـذَا كَـنَـحْـو: (إِنَّ زَيْـدًا سَـيْـرَا سَيْرًا) وَ (إِنَّ النَّضْرَ مَيْرًا مَيْرَا)
وَنَـحْـوُ: (إِنَّ أَكْـثَـرَ اشْـتِـغَـالِـي بِـهِ وَجِـيـدًا مُـكْـتَـفٍ بِـحَـالِ)
وَالْحَذْفُ بَعْدَ (لَيْتَ شِعْرِى) الْتُزِمْ وَذِكْـرُ الاِسْـتِـفْـهَـامِ بَـعْـدَهُ حُـتِـمْ

كما جاز أن يحذف خبر المبتدإ إذا دل عليه دليل يجوز حذف خبر هذا الباب - أيضًا- إذا دل عليه دليل. كقول عمر بن عبد العزيز- رضى الله عنه - لرجل ذكر أنه من ذوى القربى: «إِنَّ ذَلِكَ».

ثم ذكر له حاجة فقال: «لَعَلَّ ذَلِكَ»؛ يريد: إن ذلك صحيح، ولعل الذى طلبته حاصل(١).

وحكى سيبويه عن بعض العرب: «إِنَّكَ وَخَيْرًا»؛ يريد: إنك مع خير؛ فأغنت الواو التى بمعنى «مَعَ» عن خبر «إِنَّ» كما أغنت عن خبر المبتدإ.

وحكى الكسائى: «إِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوَ ثَمَنُهُ»؛ فأدخل اللام على الواو كما تدخل على الخبر؛ لأنها سدت مسده؛ وهذا من الحذف الواجب.

ومثله -أيضًا- فى الوجوب نحو: «إِنَّ زَيْدًا سَيْرًا سَيْرًا»؛ أى: إن زيدًا يسير سيرًا فحذف الفعل، وجعل تكرار المصدر بدلا منه، كما فعل ذلك فى باب الابتداء.

وكذلك حذف خبر «إِنَّ» لسد الحال مسده، كما كان كذلك فى باب الابتداء.

تقول: «إِنَّ أَكْثَرَ شُرْبِى السَّوِيقَ مَلْتُوتًا» كما قلت فى الابتداء: «أَكْثَرُ شُرْبِى السَّوِيقَ مَلْتُوتًا».

والتقدير هنا، كالتقدير هناك. ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

---

(١) ينظر: الأمالى (٢/ ٦٤).

إِنَّ اخْتِيَارَكَ مَا تَبْغِيهِ ذَا ثِقَةٍ بِاللَّهِ مُسْتَظْهِرًا بِالْحَزْمِ وَالْجَلَدِ(١)

وقالوا: «لَيْتَ شِعْرِى» وحذفوا الخبر -أيضًا- وجوبًا لسد الاستفهام مسده؛ كقول أبى طالب : [من الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِى مُسَافِرُ بْنَ أَبِى عَمْـ ـرٍو، وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ(٢)

أَى شَىْءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالَ(٣) مَرْآ كَ، وَهَلْ أَقْدَمَتْ عَلَيْكَ الْمَنُونُ(٤)

(ص)

ونَحْو: (إِنَّ قَائِمًا عَبْدَاكَا) أَجَازَ يَحْيَى، وَسَعِيدٌ ذَاكَا

(ش) يحيى هو الفراء، وسعيد هو أبو الحسن الأخفش؛ اتفقا على جواز: «إِنَّ قَائِمًا الزَّيْدَانِ»(٥)

يجعلان الصفة اسم «إِنَّ»، ويرفعان بها ما بعدها مغنيًا عن الخبر؛ كما يفعل الجميع ذلك بعد النفى والاستفهام نحو: «مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» و«أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»؟ .

وفاعل ذلك بعد النفى والاستفهام معذور؛ لأن النفى والاستفهام لشدة طلبهما الفعل، وأولويتهما به جعلا الصفة كأنها فعل، وعوملت لذلك معاملة الفعل.

ونحو: «إِنَّ قَائِمًا الزَّيْدَان» بخلاف ذلك؛ لأن «إِنَّ» مختصة بالأسماء، فدخولها على ما فيه شبه الفعل مزيل لشبهه به، أو جاعله كالزائل.

فمذهبهما فى ذلك ضعيف.

(ص)

وَ (مَا) تَكُفُّ الْعَمَلَ الْمَوْصُوفَا زَائِدَةً إِنْ تَلِ ذِى الْحُرُوفَا

كـ(إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ ) وَأَتَى فِى (لَيْتَمَا) الْوَجْهَانِ فِيمَا أُثْبِتَا

وَغَيْرُ (لَيْتَ) لاحِقٌ بِهِ لَدَى قَوْمٍ قِيَاسًا، وَبِنَقْلٍ عُضِّدَا

(ش) لما كان عمل هذه الحروف العمل المخصوص، لأجل شبهها بـ«كَانَ» فى

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر ٢/ ١٧٥، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦ .

(٢) البيت فى الاشتقاق ص١٦٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٦٣، وبلا نسبة فى الكتاب ٣/ ٢٦١، ولسان العرب (شعر) .

(٣) غاله: أهلكه وأخذه من حيث لا يدرى . الوسيط (غال) .

(٤) البيت فى لسان العرب (منن)، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٦٣، وتاج العروس (منن) .

(٥) قال ابن السراج: وأجاز الفراء: إن قائما الزيدان، وإن قائما الزيدون، على معنى: إن من قام الزيدان، وإن من قام الزيدون . ينظر: الأصول فى النحو: ١/ ٢٥٦ .

الاختصاص بالمبتدإ والخبر، وكان الاختصاص مفقودًا بتركيبها مع «مَا» فتصير جائزة الدخول على الفعل والاسم - بطل عملها لشبهها حينئذ بالحروف المهملة لعدم اختصاصها.

إلا (ليتما) فإن اختصاصها بالمبتدإ والخبر باق، فأعملت وأهملت.

فمن أعملها، فلبقاء الاختصاص.

ومن أهملها فإلحاقًا بأخواتها، ولأنها باينت «كَانَ» حين قارنها ما لا يقارن «كَانَ»؛ كما أهملت «مَا» حين و صلت بـ«إِنْ» لأنها باينت «لَيْسَ» بمقارنتها ما لا يقارنها.

وقد روى بيت النابغة: [من البسيط]

قَالتْ: أَلا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَام لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفهُ فَقَدْ[1]

بنصب «الْحَمَام» ورفعه؛ ورفعه أقيس.

وحكى ابن برهان[2] أن الأخفش روى عن العرب: «إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ »؛ فأعمل «إِنَّ» مع زيادة «مَا».

وحكى مثل ذلك الكسائى فى كتابه.

وأما (ليتما) فالجميع روى عن العرب إعمالها وإلغاءها.

---

(١) البيت فى ديوانه ص٢٤، والأزهية ص٨٩، ١١٤، والأغانى ١١/ ٣١، والإنصاف ٢/ ٤٧٩، وتخليص الشواهد ص٣٦٢، وتذكرة النحاة ص٣٥٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١، ٢٥٣، والخصائص ٢/ ٤٦٠، والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤، ورصف المبانى ص٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥، وشرح شذور الذهب ص٣٦٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠، وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٥٨، والكتاب ٢/ ١٣٧، واللمع ص٣٢٠، ومغنى اللبيب ١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٥٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٣٤٩، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧، وشرح الأشمونى ١/ ١٤٣، وشرح قطر الندى ص١٥١، ولسان العرب (قدد)، والمقرب ١/ ١١٠، وهمع الهوامع ١/ ٦٥ .

(٢) هو عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان، أبو القاسم الأسدى العكبرى النحوى، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، كانت فى أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه، وكان زاهدا، عرف الناس منه ذلك، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء، مات سنة ٤٥٦هـ .

من تصانيفه: الاختيار فى الفقه، أصول اللغة، اللمع فى النحو .

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٢٠)، الأعلام (٤/ ١٧٦)، تاريخ بغداد (١١/ ١٧) .

(ص)

وَكَسْرَ (إِنَّ) الْزَمْ بِحَيْثُ يَعْتَقِبْ اسمٌ وَفِعْلٌ، فَلِبَدْءٍ ذَا يَجِبْ
أَوْ كَوْنُهَا مَحَلَّ حَالٍ، أَوْ صِلَهْ أَوْ لِجَوَابِ قَسَمٍ مُكَمِّلَه
أَوْ وَلِيَتْ فِعْلاً بِلام عُلِّقَا أَوْ حُكِيَتْ مِنْ بَعْدِ قَوْلٍ مُطْلَقَا
وَالْكَسْرُ وَالْفَتْحُ يُجَوَّزَانِ إِنْ (إِذَا) فُجَاءَةٍ تَلَتْ أَوْ تَقْتَرِنْ
بِفَا الْجَزَاءِ، أَوْ (أَمَا) أَوْ أُولِيَتْ فِعْلَ يَمِينٍ دُونَ لام أَوْ تَلَتْ
قَولا كـ(ظَنَّ) أَوْ بِـ (إِنَّ) مُخْبَرَا عَنْهُ وَثَانٍ جَا لِـ (إِنَّ) خَبَرَا
وَكُلُّ مَوْضِعٍ سِوَى مَا قُدِّمَا فَفَتْحُ هَمْزِ (إِنَّ) فِيهِ الْتَزِمَا

(ش) «إن»-بالكسر- هى الأصل؛ لأن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد.

و «أن »- بالفتح- فرع؛ لأن الكلام معها جملة فى تأويل مفرد.

وكون الشيء جملة من كل وجه، أو مفردًا من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه، ومفردًا من وجه.

ولأن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة؛ والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه.

ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به؛ كقولك فى «عَرَفْتُ أَنَّكَ بَرٌّ »: «إِنَّكَ بَرٌّ ».

ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة كقولك فى «إِنَّكَ بَرٌّ» : «عَرَفْتُ أَنَّكَ بَرٌّ ».

والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة.

ولما كانت المكسورة أصلا استحقت موضعًا لا يتقيد بقبيل دون قبيل، بل موضعها صالح للاسم والفعل دون اختلاف معنى.

فمن ذلك وقوعها أول كلام نحو: «إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ »، ووقوعها فى موضع الحال كقولك: «جِئْتُ وَإِنَّ زَيْدًا لحَاضِر».

أنشد سيبويه : [من المنسرح]

مَا أَعْطَيَانِى وَلا سَأَلْتُهُمَا إلا وإِنِّى لَحَاجِزى كَرَمِى[1]

(١) البيت لكثير عزة فى ديوانه ص٢٧٣، وتخليص الشواهد ٣٤٤، والكتاب ٣/ ١٤٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٨، وبلا نسبة فى الدرر ٤/ ١٣، وشرح الأشمونى ١/ ١٣٨،

ووقوعها صلة كقوله- تعالى -: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص: ٧٦]

ووقوعها جواب قسم كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]

ووقوعها بعد فعل معلق باللام نحو قوله -تعالى- : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]

وكإنشاد سيبويه[١] : [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ إِنِّى وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِى إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا[٢]

ووقوعها محكية بقول نحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [سبأ: ٤٨]

والمراد بقولى: «مُطْلَقًا» -أيضًا- التنبيه على أنه يكون بعد فعل القول ومصدره، واسم فاعله، ومفعوله نحو:

«قُلْتُ إِنَّكَ فَاضِل»، و«صَحَّ قَوْلِى: إِنَّكَ فَاضِلٌ »، و«لَمْ أَزَلْ قَائِلا: إِنَّكَ فَاضِلٌ»، و«سِرُّ الْمَقُولِ: إِنَّكَ فَاضِلٌ».

وقولنا:

وَالْكَسْرُ وَالْفَتحُ يُجَوَّزَانِ إِنْ (إِذَا) فُجَاءَةٍ تَلَت ... ... ...

معناه: أن «إِذَا» حيث قصد بها المفاجأة ووليتها «إِنَّ»، جاز كسر همزتها وفتحها؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ: سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ[٣]

---

= وشرح ابن عقيل ص١٨٠، وشرح عمدة الحافظ ص٢٢٧، والمقتضب ٢/ ٣٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦ .

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ١٤٩) .

(٢) البيت للشمردل بن شريك اليربوعى فى شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤١، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٣٤٣، وشرح الأشمونى ١/ ١٣٨، والكتاب ٣/ ١٤٩، ولسان العرب (سنا)، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٢ .

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٣٣٨، وتخليص الشواهد ص٣٤٨، والجنى الدانى ص٣٧٨، ٤١١، وجواهر الأدب ص٣٥٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦٥، والخصائص ٢/ ٣٩٩، والدرر ٢/ ١٨٠، وشرح الأشمونى ١/ ١٣٨، وشرح التصريح ١/ ٢١٨، وشرح شذور الذهب ص٢٦٩، وشرح ابن عقيل ص١٨١، وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٨، وشرح المفصل ٤/ ٩٧، ٨/ ٦١، والكتاب ٣/ ١٤٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٤، والمقتضب ٢/ ٣٥١، وهمع الهوامع ١/ ١٣٨ .

فمن كسر فعلى تقدير: فإذا هو عبد، ومن فتح فعلى تقدير: فإذا العبودية.

فـ«أَنَّ» وما عملت فيه فى تأويل مصدر ابتدئ به، وحذف خبره.

وكذا إذا وقعت بعد فاء الجزاء يجوز فيها الكسر والفتح؛ فالكسر على تقدير جملة صرح بجزأيها، والفتح على تقدير مصدر ابتدئ به وحذف خبره.

ومثال الكسر قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٢]

ومثال الفتح قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]

ويجوز كسرها بعد «أَمَا» مقصودًا بها معنى «ألا» الاستفتاحية؛ إن قصد بها معنى «حَقًّا» فتحت.

ويجوز -أيضًا- كسرها وفتحها بعد القسم إن لم يكن مع أحد معموليها اللام.

وكذلك يجوز كسرها وفتحها فى نحو: «أَوَّلُ قَوْلِى أَنِّى أَحْمَدُ اللَّهَ» وشبهه.

فمن فتح فعلى تقدير: «أَوَّلُ قَوْلِى حَمْدُ اللَّهِ».

ومن كسر جعل «أَوَّل قَوْلِى» مبتدأ، و«إِنِّى أَحْمَدُ اللَّه» جملة أخبر بها مستغنية عن عائد يعود على المبتدإ.

لأنها نفس المبتدإ فى المعنى كأنه قال: أول قولى هذا الكلام المفتتح بـ«أَنِّى».

ونظير ذلك قوله -تعالى-: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ [يونس: ١٠]

وقوله عليه الصلاة والسلام: « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِى لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ».

وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع «أَنْ» خبر قول، ويكون خبرها قولا كـ«أَحْمَدُ» أو «آمُرُ» أو (أَدْعُو).

فلو لم يكن خبرها قولا تعين الكسر نحو: «أَوَّلُ قَوْلِى إِنَّكَ ذَاهِبٌ ».

وما سوى المواضع التى يجب فيها الكسر، والمواضع التى يجوز فيها الكسر والفتح - فالفتح فيه متعين نحو: «علمت أَنَّكَ ذَاهِبٌ »، و«مَعْلُومٌ أَنَّكَ فَاضِلٌ »، وما أشبه ذلك.

(ص)

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ لامُ الابْتِدَا تَأْتِى كـ(إِنَّ خَالِدًا لَذُو هُدَى)

وَالثَّانِى الْمُثْبَتَ مِمَّا يَقْتَضِى يُلْحَقُ نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَوَضِى)
وَإِنْ يَكُنْ فِعْلَ مُضِى صُرِّفَا وَلَمْ يُقَارِنْ (قَدْ) فَذَا اللامُ انْتَفَى
(أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ)
[وقد تليه واو مَعْ وقد يرد مع اسم إثر ظرف اكفاه قُصِد][1]
وأوله معمولَ غيرِ الماضِ إن وُسِّطَ فَهْو باستباحةٍ قمن
وَجَنِّبُوهُ جُزْأَى الشَّرْطِ وَفِى لِحَاقِهِ الْجَزَا أَبُو بَكْرٍ قُفِى
وَيَلْحَقُ الْفَصْلَ وَزَائِدًا يُعَدّ فِيمَاسِوَى هَذَا وَمِمَّا قَدْ وَرَدْ
وَخَبَرُ الْمَعْطُوفِ بَعْدَ (إِنَّ) إِنْ قَارَنَهَا اسْتَحْسَنَهُ كُلُّ فَطِنْ

(ش) مما تختص به «إِنَّ» المكسورة وقوع لام الابتداء بعدها مقارنًا لاسمها المتأخر؛ نحو: «إِنَّ فِى الدَّارِ لَزَيْدًا».

أو لخبرها المتأخر نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَفِى الدَّارِ».

فإن كان الخبر منفيًا لم تلحقه مطلقًا.

وكذا إن كان فعلا ماضيًا متصرفًا غير مقارن لـ «قَدْ».

فإن كان ماضيًا غير متصرف، أو متصرفًا مقارنا لـ «قَدْ» – لم يمتنع اقترانه باللام؛ نحو: «إِنَّكَ لَنِعْمَ الرَّجُلُ» و«إِنَّكَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ».

وإن كان الخبر جملة شرطية لم تلحقه هذه اللام، لا مع الجزء الأول، ولا مع الثانى؛ نحو: «إِنَّكَ إِنْ تَأْتِنِى أُكْرِمْكَ».

وأجاز أبو بكر بن الأنبارى: «إِنَّكَ إِنْ تَأْتِنِى لأُكْرِمْكَ».

وأجاز -أيضًا- على الكسائى دخولها على الواو التى بمعنى «مَعَ»، وسمع «إِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوَ ثَمَنُهُ» – حكاه ابن كيسان فى «المهذب».

وقد تدخل هذه اللام على الاسم المسبوق بظرف ملغى نحو: «إِنَّ غَدًا لَزَيْدًا رَاحِلٌ».

ويتناول الظرف الملغى: الجار والمجرور الملغى نحو: «إِنَّ بِكَ لَزَيْدًا وَاثِقٌ».

وقد يقارن هذه اللام معمول الخبر ما لم يتأخر عن الخبر، أو يكن الخبر فعلا ماضيًا.

فيجوز: «إِنِّى لإِيَاله مُؤْتَمِنٌ»، ولا يجوز: «إِنِّى مُؤْتَمِنٌ لإِياله».

وأجاز الأخفش نحو: «إِنِّى لَبِكَ وَثِقْتُ» مع أنه لا يجيز: «إِنِّى بِكَ لَوَثِقْتُ».

---

(١) سقط فى ط.

ومعلوم أن اللام إنما دخلت على معمول الخبر؛ لوقوعه قبل الخبر من أجل أنه واقع موقعه فكأنها دخلت عليه.

فإذا لم يكن هو صالحًا لها فلا حظ لمعموله فيها، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل.

ومما تدخل عليه هذه اللام: الفصل المسمى عمادًا

كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢]

وما سوى ما ذكر من مواضع اللام إن ورد بلام حكم بزيادتها.

كقول من قال: [من الطويل]

... ... ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حبهَا لَعَمِيدُ[١]

وكقراءة سعيد بن جبير: ﴿إلا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة.

ومنه قول الراجز: [من الرجز]

أُمُّ الْحُلَيْسِ[٢] لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[٣]

(١) عجز بيت وصدره:

يلومونني في حب ليلى عواذلي ... ... ...

وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٤/ ٣٨، والإنصاف ١/ ٢٠٩، وتخليص الشواهد ص٣٥٧، والجنى الدانى ص١٣٢، ٦١٨، وجواهر الأدب ص٨٧، وخزانة الأدب ١/ ١٦، ١٠/ ٣٦١، ٣٦٣، والدرر ٢/ ١٨٥، ورصف المبانى ص٢٣٥، ٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠، وشرح الأشمونى ١/ ١٤١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٠٥، وشرح ابن عقيل ص١٨٤، وشرح المفصل ٨/ ٦٢، ٦٤، وكتاب اللامات ص١٥٨، ولسان العرب (لكن)، ومغنى اللبيب ١/ ٢٣٣، ٢٩٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٧، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

(٢) الحلس: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة ويبسط فى البيت تحت حر الثياب. (القاموس- حلس).

(٣) الشهربة والشهبرة: العجوز الكبيرة. (اللسان - شهرب).

والرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص١٧٠، وشرح التصريح ١/ ١٧٤، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٨/ ٢٣، وله أو لعنترة بن عروس فى خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، والدرر ٢/ ١٨٧، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٠٤، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١، وبلا نسبة فى لسان العرب (شهرب)، وجمهرة اللغة ص١١٢١، وتاج العروس (شهرب)، (لوم)، وأوضح المسالك ١/ ٢١٠، وتخليص الشواهد ص٣٥٨، والجنى الدانى ص١٢٨، ورصف المبانى ص٣٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، ٣٨١، وشرح الأشمونى ١/ ١٤١، وشرح ابن عقيل ص١٨٥، وشرح المفصل ٧/ ٥٧، ومغنى اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا[(١)]

ومنه قول الآخر: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ[(٢)]

ومنه قول الآخر: [من البسيط]

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاجِ[(٣)] سُودَانِ[(٤)]

وأحسن ماتزاد بعد خبر مبتدأ معطوف هو وخبره على «أن» ومعموليها كقول الشاعر]: [من الكامل]

إن الخلافة بعدهم لذميمة وخلائف ظرف لما أحقر[(٥)]

(ص)

وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) أَوْ (كَأَنَّا) فَبَعْدَهَا انْوِ الاِسْمَ مُسْتَكِنَّا
وَقَدْ يَبِينُ، وَإِذَا مَا أُضْمِرَا مَعْ (أَنْ) فَجُمْلَةٌ تَجِيءُ خَبَرَا
وَإِنْ بِفِعْلٍ صُدِّرَتْ غَيْرِ دُعَا وَغَيْرِ مَا تَصَرُّفًا قَدْ مُنِعَا
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ (قَدْ) أو نَفْي أَوْ تَنْفِيسٍ اوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَو)
وَقَبْلَ (أَنْ) ذِي عِلْمٍ اوْ ظَنٍ لَزِمْ وَبِشُذُوذٍ مَا سِوَى هَذَا وُسِمْ

(ش) «أَنَّ» المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ «عَضَّ» مقصودًا به المضى، أو الأمر.

والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ«جِدَّ»؛ فلذلك أوثرت «أَنْ» المفتوحة المخففة

(١) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص٤٢٩، وجواهر الأدب ص٨٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٧، ١١/ ٣٣٢، والخصائص ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣، والدرر ٢/ ١٨٨، ورصف المبانى ص٢٣٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩، وشرح ابن عقيل ص١٨٥، وشرح المفصل ٨/ ٦٤، ٨٧، ومجالس ثعلب ص١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٠، وهمع الهوامع ١/ ١٤١ .

(٢) البيت لكثيرة عزة فى ديوانه ص٤٤٣، وتذكرة النحاة ص٤٢٩، وجواهر الأدب ص٨٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٨، والدرر ٢/ ١٨٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٠٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٩، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٣٥٧، وشرح الأشمونى ١/ ١٤١، ومغنى اللبيب ١/ ٢٣٣، وهمع الهوامع ١/ ١٤١ .

(٣) العلج: الرجل الغليظ من كفار العجم . القاموس: (علج) .

(٤) البيت بلا نسبة فى جواهر الأدب ص٨٨، والدرر ٢/ ١٨٩، وشرح الأشمونى ١/ ١٤١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٠٤، ومغنى اللبيب ١/ ٢٣٢، ٢٣٣، وهمع الهوامع ١/ ١٤١ .

(٥) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٣٥٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٥ .

ببقاء عملها، لكن على وجه تبين[١] فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفًا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة.

ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتهابمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص؛ فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها- غالبًا- بخلاف المفتوحة.

ومثلها «كَأَنَّ» لتركيبها من «أَنْ» والكاف.

وقد يظهر اسماهما. فمثال ذلك فى «أَنْ»، قول الشاعر: [من المتقارب]

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ[٢] إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالا
بِأَنْكَ رَبِيعٌ، وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَالا[٣]

ومثال ذلك فى «كَأَنَّ»، قول الشاعر: [من الطويل]

فَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[٤]

على من نَصْب «ظَبْيَةً»، ويروى برفعها على حذف الاسم، ويروى بجرها على زيادة «أَنْ» بين كاف الجر، والمجرور بها.

ولا يكون الخبر عند إضمار اسم «أَنْ» إلا جملة:

إما اسمية، كقول الأعشى: [من البسيط]

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[٥]

---

(١) فى أ: يتبين.

(٢) المرمل: الذى لا زاد معه. مقاييس اللغة (رمل).

(٣) البيت لكعب بن زهير فى الأزهية ص٦٢، وتخليص الشواهد ص٣٨٠، وليس فى ديوانه، وهو لجنوب بنت عجلان فى الحماسة الشجرية ١/ ٣٠٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٨٤، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٨٥، وشرح التصريح ١/ ٢٣٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٨٢، ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان فى شرح شواهد المغنى ١/ ١٠٦، وبلا نسبة فى الإنصاف ١/ ٢٠٧، وأوضح المسالك ١/ ٣٧٠، وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٧، وشرح الأشمونى ١/ ١٤٦، وشرح قطر الندى ص١٥٦، وشرح المفصل ٨/ ٧٥، ولسان العرب (أنن)، ومغنى اللبيب ١/ ٣١، وتاج العروس (أنن).

(٤) البيت لعلباء بن أرقم فى تاج العروس (قسم)، وبلا نسبة فى تاج العروس (أنن).

(٥) البيت فى ديوانه ص١٠٩، والأزهية ص٦٤، والإنصاف ص١٩٩، وتخليص الشواهد ص٣٨٢، وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٦، ٨/ ٣٩٠، ١٠/ ٣٩٣، ١١/ ٣٥٣، ٣٥٤، والدرر ٢/ ١٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٦، والكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب ١/ ٣٠٨، ومغنى اللبيب ١/ ٣١٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٨٧، والمنصف ٣/ ١٢٩، وبلا =

وإما فعلية: فإن كان الفعل دعاء، أو غير متصرف باشرته «أَنْ» كقوله -تعالى-: ﴿وَالخَامِسَةَ أَن غضب الله عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]

وقوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]

وإن كان غيرهما قرن بـ«قَدْ» كقوله -تعالى-: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]

وكقول الشاعر: [من الطويل]

شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ[(١)]

أو بنفي نحو قوله -تعالى-: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]

أو بحرف تنفيس نحو قوله -تعالى- ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] أو بـ«لَوْ» نحو قوله -تعالى-: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤]

وعلى كل حال لا تقع «أَنْ» المذكورة -غالبًا- إلا بعد علم أو ظن؛ فلذلك قلت:

وَقَبْلَ (أَنْ) ذِي عِلْمٍ اوْ ظَنٌّ لَزِمْ وَبِشُذُوذٍ مَا سِوَى هَذَا وُسِمْ

فمن الشاذ قول كثير: [من الطويل]

تُمَنِّيكَ نَفْسٌ أَنْ سَتَدْنُو وَلَوْ دَنَتْ دَنَتْ وَهْي لا بِالْوَصْلِ يَدْنُو سُرُورُهَا

وقول الفرزدق: [من الطويل]

أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا[(٢)]

فأوقعا «أَنْ» المخففة بعد فعل التمني وهو غريب.

ومن الشاذ -أيضًا- قوله: [من الطويل]

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلُ

ومثله: [من الطويل]

فَكَانَ لَهَا وُدِّي وَرِيقَةُ[(٣)] مَيْعَتِي[(٤)] وَلِيدًا إِلَى أَنْ رَأْسِي الْيَوْمَ أَشْيَبُ

فأوقعا «أَنْ» المخففة غير مسبوقة بعلم ولا ظن.

---

= نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٩١، ورصف المباني ص١١٥، وشرح المفصل ٨/ ٧١، والمقتضب ٣/ ٩، وهمع الهوامع ١/ ١٤٢ .

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٤٦ .

(٢) ينظر ديوانه (١/ ٧) .

(٣) الريق: القوة . القاموس (ريق) .

(٤) ميعة الشباب والنهار: أوله . القاموس (ميع) .

وكذلك إن وقع الفعل بعدها متصلا بها ولم يكن دعاء، ولا غير متصرف - فهو جائز بضعف.

وقد يكون الفعل المتصل بها مضارعًا، وقد يكون ماضيًا. فالمضارع كقول الشاعر: [من الخفيف]

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ(١)

وكقول الآخر: [من مجزوء الكامل]

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْـ ـقَةُ إِنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزَاحِ (٢)
وَنَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْغُدُوِّ إِلَى الرَّوَاحِ(٣)
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ(٤)

والماضي: كقول أبي ذؤيب: [من الطويل]

فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَحْكَمَتْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ يَحِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَغِلابُهَا(٥)
دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَرِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا(٦)

وليس المراد بالعلم والظن لفظهما، بل معناهما بأي لفظ كان.

فمن وقوع «أنْ» المخففة بعد مفهم علم قول ابن أبي ربيعة: [من الكامل]

---

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٣، وتخلص الشواهد ص ٣٨٣، والجنى الداني ص ٢١٩، والدرر ٢/ ١٩٧، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، وشرح التصريح ١/ ٢٣٣، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦، وشرح قطر الندى ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣ .

(٢) يقال: رزح إذا أعيا . مقاييس اللغة (رزح) .
والبيت بلا نسبة في تهذيب اللغة ٤/ ٣٨٣ .

(٣) ينظر: العيني (٢/ ٢٩٧)، واللسان(أنن) .

(٤) الطلاح: جنس من الشجر، رباب من الهذال وما أشبهه . مقاييس اللغة: (طلح) .
والبيت للقاسم بن معن في المقاصد النحوية ٢/ ٢٩٧، وبلا نسبة في الأزهية ص٦٥، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢١، ورصف المباني ص١١٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، وشرح المفصل ٧/ ٩، ولسان العرب (طلح)، (صلف)، (أنن) .

(٥) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب(١/ ٢١)، والدرر(٢/ ١٧٦)، وديوان الهذليين(١/ ٧١) .

(٦) البيت في تخليص الشواهد ص١٤٠، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥١، والدرر ٦/ ١٠٢، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣، وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٥، وشرح شواهد المغنى ص٢٦، ١٤٢، ٢/ ٦٧٢، ومغني اللبيب ص١٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢ .

ثُمَّ انصَرَفْتُ وَكَانَ آخِرُ عَهْدِنَا أَنْ سَوْفَ يَجْمَعُنَا إِلَيْكَ الْمَوْسِمُ(١)

ومنه قول الأحوص(٢) : [من الطويل]

وَمَا كُنْتُ زَوَّارًا وَلَكِنَّ ذَا الْهَوَى إِذَا لَمْ يُزَرْ لا بُدَّ أَنْ سَيَزُورُ

ومنه قول جرير: [من الطويل]

وَآيَةُ لُؤْمِ التَّيْمِ أَنْ لَوْ عَدَدْتُمُ أَصَابِعَ تَيْمِي نَقَصْنَ عَنِ الْعَشْرِ(٣)

ولذلك قال الفراء(٤) فى ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ﴾ [آل عمران: ٤١، مريم: ١٠]: «قرئ نصبًا، ولو رفع كان صوابًا»(٥).

(ص)

وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَإِنْ تَلا فِعْلٌ فَمِمَّا يَعْزِلُ
عَمَلَ الابْتِدَا وَشَذَّ نَحْوُ: (إِنْ قَتَلْتَ) وَالثَّانِى بِلام يَقْتَرِنْ
فَارِقَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ يُسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهَا بِعَمَلٍ أَوْ مَعْنَى

(ش) إهمال «إنَّ» المكسورة بالتخفيف أكثر من إعمالها، ولذا قلت:

... ... فَقَلَّ الْعَمَلُ ... ... ...

ثم أشرت إلى أنه إذا تلاها فعل، فحقه أن يكون بعض نواسخ الابتداء نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]

ثم أشرت إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ للابتداء على سبيل الشذوذ؛ كقول عاتكة(٦) امرأة الزبير -رضى الله عنه-: [من الكامل]

---

(١) ينظر: ديوانه (٢٢٧).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى، الشهير بالأحوص، شاعر هجاء، من طبقة جميل بن معمر، كان معاصرًا لجرير والفرزدق، كان حماد الراوية يقدمه فى النسيب على شعراء زمانه ولقب بالأحوص لضيق فى مؤخرة عينيه. له ديوان شعر، وأخبار كثيرة. مات سنة ١٠٥هـ.

ينظر: الأعلام (٤/١١٦)، الأغانى (٤/ ٤٠ - ٥٨)، الشعر والشعراء (٢٠٤).

(٣) ينظر: ديوانه (٢١٤).

(٤) قال الفراء: وقوله: ﴿آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال﴾ (أن) فى موضع رفع أى: آيتك هذا، و(تكلم) منصوبة بـ (أن) ولو رفعت كما قال: ﴿أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً﴾ كان صوابًا. ينظر: معانى القرآن: ٢/ ١٦٢.

(٥) ينظر الدر المصون (٤/ ٤٩٤).

(٦) هى عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، القرشية، العدوية، شاعرة صحابية، من المهاجرات =

يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ لا طَائِشًا رَعْشَ الْجَنَانِ وَلا الْيَدِ
شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ(١)

وحكى الكوفيون(٢): «إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ».

وسمع سيبويه(٣) بعض العرب يقول: «أَمَا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا»- بالكسر- وجعل تقديره: أما إنك جزاك الله خيرًا.

والفتح أشهر.

وإذا أعملت وهى مخففة، فالمتكلم بالخيار فى الإتيان باللام وتركها، كما كان قبل التخفيف.

ومن إعمالها مخففة قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كُلا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]

قال سيبويه(٤) : «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: (إِنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِق) ».

وقال الأخفش فى كتاب (المعانى) له:

«وزعموا أن بعضهم يقول: «إِنْ زَيدًا لَمُنْطَلِقٌ» وهى مثل:

---

= إلى المدينة، تزوجها عبد الله بن أبى بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم الزبير بن العوام . ماتت سنة ٤٠هـ . ينظر: الأعلام (٣/ ٢٤٢)، الإصابة ت (١١٤٥٢) .

(١) البيت فى الأغانى ١٨/ ١١، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، والدرر ٢/ ١٩٤، وشرح التصريح ١/ ٢٣١، وشرح شواهد المغنى ١/ ٧١، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٨، ولأسماء بنت أبى بكر فى العقد الفريد ٣/ ٢٧٧، وبلا نسبة فى الأزهية ص٤٩، والإنصاف ٢/ ٦٤١، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٨، وتخليص الشواهد ص٣٧٩، والجنى الدانى ص٢٠٨، ورصف المبانى ص١٠٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠، وشرح الأشمونى ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ص١٩٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٦، وشرح المفصل ٨/ ٧١، ٩/ ٢٧، واللامات ص١١٦، ومجالس ثعلب ص٣٦٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٥، ومغنى اللبيب ١/ ٢٤، والمقرب ١/ ١١٢، والمنصف ٣/ ١٢٧، وهمع الهوامع ١/ ١٤٢ .

(٢) قال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضى . قالوا: وقد حكى: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه . . .» . ينظر: الأصول فى النحو: ١/ ٢٦٠ .

(٣) قال سيبويه: أما إن جزاك الله خيرًا، شبهوه بأنّه، فلما جازت «إنَّ» كانت هذه أجوز . ينظر: الكتاب (٣/ ١٦٨) .

(٤) وأهل المدينة يقرءون: «وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم» يخففون وينصبون . . ينظر: الكتاب (٢/ ١٤٠) .

﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] - يقرأ بالنصب والرفع ». هذا نصه[(١)].

فإذا أهملت لزمت اللام ثانى الجزأين؛ لئلا يتوهم كونها نافية.

فإن كان المحل غير صالح للنفى لم تجب اللام نحو: «إِنْ كَادَتْ نَفْسُ الْخَائِفِ تَزْهَقُ»، و«إِنْ كَانَ الْكَرِيمُ يَرْتَاحُ لِلْعَطَاءِ» و«إِنْ وَجَدْتَ اللَّهَ لَطِيفًا بِعِبَادِهِ».

وفى صحيح مسلم عن عائشة أم المؤمنين -رضى الله عنها-: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ- ﷺ - يُحِبُّ التَّيَمُّنَ فِي طُهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرَجُّلِهِ إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي انْتِعَالِهِ إِذَا انْتَعَلَ»[(٢)].

ومنه قراءة بعض السلف[(٣)]: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ﴾ [الزخرف: ٣٥] ذكرها ابن جنى[(٤)] فى (المحتسب)، وعزاها إلى أبى رجاء[(٥)].

---

(١) عبارة الأخفش: «وقد زعموا أن بعضهم يقول: «إن زيدًا لمنطلق» يعملها على المعنى وهى مثل: «إن كل نفس لما عليها حافظ» يقرأ: بالنصب والرفع .اهـ. ينظر: معانى القرآن للأخفش: ١/ ٢٩٠، ٢٩١ .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه (١/ ٢٢٦) كتاب الطهارة، باب: التيمن فى الطهور وغيره حديث (٦٦/ ٢٦٨) من حديث عائشة باللفظ المذكور .

ورواه البخارى فى صحيحه (١/ ٣٦٢) كتاب الوضوء، باب: التيمن فى الوضوء والغسل حديث (١٦٨)، وأطرافه فى (٤٢٦)، (٥٣٨٠)، (٥٨٥٤)، (٥٩٢٦) ومسلم فى (٦٧/ ٢٦٨) وأبو داود (٤/ ٧٠) كتاب اللباس، باب: فى الانتعال، حديث (٤١٤٠)، والترمذى كتاب الوتر، باب: ما يستحب من التيمن فى الطهور حديث (٦٠٨)، وابن ماجه (١/ ١٤١) كتاب الطهارة وسننها حديث (٤٠١) والنسائى فى (١/ ٧٨)، (٨/ ١٨٥) وأبو يعلى (٤٨٥١) وابن خزيمة (١٧٩)، (٢٤٤) وابن حبان (١٠٩١)، (٥٤٥٦) والبيهقى (١/ ٢١٦)، والبغوى (١١٦) من حديث مسروق عن عائشة، ولفظ الترمذى وابن ماجه مثل لفظ مسلم وهو اللفظ الذى استشهد به المصنف وهو عند البخارى وبعضهم بلفظ «كان النبى ﷺ يعجبه التيمن فى تنعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله» .

(٣) وقرأ بها أبو رجاء وأبو حيوة «لِمَا» بكسر اللام على أنها لام العلة دخلت على ما الموصولة وحذف عائدها وإن لم تطل الصلة، والأصل: للذى هو مَتَاعُ، كقوله: «تمامًا على الذى أحسن» برفع النون و«إنْ» هى المخففة من الثقيلة و«كل» مبتدأ، والجار بعده خبره، أي: وإنْ كل ما تقدم ذكره كائن للذى هو متاع الحياة، وكان الوجه أن تدخل اللام الفارقة لعدم إعمالها، إلا أنها لما دل الدليل على الإثبات جاز حذفها . ينظر الدر المصون (٦/ ٩٧) .

(٤) قال ابن جنى: ومن ذلك قراءة أبى رجاء: «لِمَا متاع» قال أبو الفتح: (ما) هنا بمنزلة الذى، والعائد إليها من صلتها محذوف، وتقديره: «وإن كل ذلك للذى هو متاع الحياة الدنيا . . . ينظر: المحتسب: (٢/ ٢٥٥) .

(٥) هو عمران بن ملحان، ويقال ابن تيم، أبو رجاء العطاردى، مشهور بكنيته، مخضرم ثقة، معمر، مات سنة ١٠٥هـ .

و«مَا» موصولة، وعائدها محذوف.

والتقدير: وإن كل ذلك للذى هو متاع الحياة الدنيا. ومنه قول الطرماح[(١)]:

[من الطويل]

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ[(٢)]

(ص)

وَنَصْبَ مَا عَلَى اسْمِ ذَا الْبَابِ عُطِفْ أَجِزْ بِلا قَيْدٍ، وَبِالرَّفْعِ اعْتَرِفْ
لِـ (إنَّ) بَعْدَ خَبَرٍ، وَقَبْلَ أَنْ نَوَيْتَ تَأْخِيرًا، وَ (أَنَّ) مِثْلَ (إنّ)[(٣)]
وَالرَّفْعَ- مُطْلَقًا- رَأَى الْكِسَائِى وَإِنْ يَكُ الإِعْرَابُ ذَا خَفَاءِ
وَقُدِّمَ الْمَعْطُوفُ فَالْفَرَّاءُ قَدْ يَرْفَعْ عُمُومًا، وَبِفَتْوَاهُ وَرَدْ
«يَا لَيْتَنِى وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فى بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ»
وَصَحَّ «أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَا» «وَإِنَّهُمْ» مِنْ قَبْلِ «أَجْمَعُونَ»
وَنَاصِبٌ يَحْيَى بِـ (لَيْتَ) الْخَبَرَا وَبَعْضُهُمْ عَمَّ، وَمِمَّا سُطِّرَا
«كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا»

(ش)

•جوز نصب المعطوف على اسم «إنَّ» وأخواتها متقدمًا على الخبر، ومتأخرًا.

فالتقدم كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]

والتأخر كقول الراجز: [من الرجز]

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ[(٤)] وَالْخَرِيفَا
يَدَا أَبِى الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا[(٥)]

= ينظر: تقريب التهذيب ت (٥٢٠٦)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٥٣).

(١) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم، شاعر إسلامى فحل، اعتقد مذهب «الشراة» من «الأزارقة»، وكان هجاءًا، معاصرًا للكميت وصديقه لا يكادان يفترقان، له ديوان شعر، مات سنة ١٢٥هـ. ينظر: الأعلام (٣/ ٢٢٥)، الأغانى (١٠/ ١٤٨)، الشعر والشعراء (٢٢٨).

(٢) البيت فى ديوانه ص٥١٢، والدرر ٢/ ١٩٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٦، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٣٦٧، وتخليص الشواهد ص٣٧٨، وتذكرة النحاة ص٤٣، والجنى الدانى ص١٣٤، وشرح الأشمونى ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ص١٩١، وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٧، وشرح قطر الندى ص١٦٥، وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

(٣) فى أ: نويت تأخيرًا و(لكن) كـ(إن).

(٤) الجود: المطر الغزير. مقاييس اللغة (جود).

(٥) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص١٧٩، وتخليص الشواهد ص٣٦٨، وشرح التصريح =

ويجوز الرفع مع «إنَّ» و (لَكِنَّ)-خصوصًا- بعد الخبر بإجماع.

ومثال ذلك مع (إنَّ) قوله: [من الطويل]

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الأمَّ النَّجِيبَةَ وَالأبُ[١]

ومثاله مع «لَكِنَّ» قوله: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُقْتَضَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجلال
وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خئُولَةٌ وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبَ الأَصْلِ وَالْخَالُ[٢]

وأجاز ذلك الكسائى مطلقًا، والفراء[٣] فى سائرعوامل الباب بشرط خفاء إعراب الاسم.

ومن حجج الفراء قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]

ومن حججه -أيضًا- قول الشاعر: [من الطويل]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[٤]

---

= ١/ ٢٢٦، والكتاب ٢/ ١٤٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦١، وللعجاج فى الدرر ٦/ ١٨١، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٣٥١، والمقتضب ٤/ ١١١، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٥٣)، وتخليص الشواهد (٣٧٠)، والدرر (٦/ ١٧٩)، وشرح الأشمونى (١/ ١٤٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٦٥)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٤).

(٢) ينظر أوضح المسالك ١/ ٣٥٥، وتخليص الشواهد ص٣٧٠، والدرر ٦/ ١٨٦، وشرح الأشمونى ١/ ١٤٤، وشرح التصريح ١/ ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

(٣) قال ابن السراج: والفراء يجيز: إن هذا وزيدٌ قائمان، وإن الذى عندك وزيد قائمان، وإنك وزيد قائمان، إذا كان اسم (إن) لا يتبين فيه الإعراب. ينظر الأصول فى النحو ١/ ٢٥٦.

(٤) البيت لضابئ بن الحارث البرجمى فى الأصمعيات ص١٨٤، والإنصاف ص٩٤، وتخليص الشواهد ص٣٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠، والدرر ٦/ ١٨٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩، وشرح التصريح ١/ ٢٢٨ وشرح شواهد المغنى ص٨٦٧، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، والشعر والشعراء ص٣٥٨، والكتاب ١/ ٧٥، ولسان العرب (قير)، ومعاهد التنصيص ١/ ١٨٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٨، ونوادر أبى زيد ص٢٠، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٨، ورصف المبانى ص٢٦٧، وسر صناعة الإعراب ص٣٧٢، وشرح الأشمونى ١/ ١٤٤، ومجالس ثعلب ص٣١٦، ص٥٩٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائي.

ويقول: بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقًا، ورفع المعطوف هو الحجة، والأصل التسوية بين المعرب والمبني في إجراء التوابع عليهما.

وسيبويه[(١)] يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منوى التأخير.

ويلحق في ذلك «أَنَّ» بـ«إِنَّ» إذا كان موضعها موضع جملة نحو: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَعَمْرٌو».

واستشهد سيبويه[(٢)] بقول الله -تعالى- : ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]

وبقول الشاعر : [من الوافر]

وَإِلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[(٣)]

وقال: التقدير: فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك. ولموافقة سيبويه قلت:

... ... ... ... و«أَنَّ» مِثْل «إِنَّ»

ولم يخص الفراء[(٤)] رفع المعطوف بـ«إِنَّ» و«لَكِنَّ» بل أجازه عمومًا وأنشد مستشهدًا : [من الرجز]

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ[(٥)]

ومما يصلح الاحتجاج به للفراء والكسائي على رفع المعطوف قبل الخبر - قول بعض العرب: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ».

فرفع التوكيد حملا على معنى الابتداء في المؤكد مع أنهما شيء واحد في المعنى.

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٥٥).

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٢٣٨).

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٦٥، والإنصاف ١/ ١٩٠، وتخليص الشواهد ص٣٧٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٩٣، ٢٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤، وشرح التصريح ١/ ٢٢٨، والكتاب ٢/ ١٥٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٥٤، وشرح المفصل ٨/ ٦٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن (٣/ ٢٧٣).

(٥) الرجز للعجاج في الدرر ٦/ ١٨٧، وشرح التصريح ١/ ٢٣٠، وليس في ديوانه، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٤، ومجالس ثعلب ١/ ٣١٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

فأن يكون ذلك فى المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما فى المعنى أحق وأولى.

ونسب سيبويه[١] قائل: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم.

وليس ذلك من سيبويه- رحمه الله- بمرضى، بل الأولى أن يخرج على أن قائل ذاك أراد: إنهم هم أجمعون ذاهبون.

على أن يكون «هُمْ» مبتدأ مؤكدًا بـ«أَجْمَعُوَنَ» مخبرًا عنه بـ«ذَاهِبُونَ».

ثم حذف المبتدأ، وبقى توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته.

وأكثر ما يكون ذلك فى صلة الموصول نحو: «قَدِمَ الَّذِينَ فَارَقْتُ أَجْمَعِينَ»؛ أى: الذين فارقتهم أجمعين.

وقد أجاز الفراء[٢] نصب جزأى الابتداء بـ«لَيْتَ» ومن شواهده قول الشاعر: [من الكامل]

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ إِلَى الْفَتَى ... وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الأَوَّلُ[٣]

ولا حجة فيه لإمكان تقدير «كَانَ»، وجعل «الرَّجِيعِ» خبرها.

وأنشد أبو العباس ثعلب : [من الوافر]

فَلَيْتَ غَدًا يَكُونُ غِرَارَ شَهْرٍ ... وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّامًا طِوَالا[٤]

ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ«لَيْتَ» وغيرها من أخواتها[٥].

ويستشهد بقول الراجز العمانى : [من الرجز]

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا[٦]

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٥٥).

(٢) ينظر: معانى القرآن للفراء (٢/ ٣٥٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص٤٩٣.

(٤) ينظر مجالس ثعلب ص٢٣٦.

(٥) قال ابن يعيش: وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد (ليت) تشبيهًا لها بوددت وتمنيت؛ لأنها فى معناهما، وهى لغة بنى تميم، يقولون: ليت زيدًا قائمًا، كما يقولون: ظننت زيدًا قائمًا، وعليه الكوفيون، والأول أقيس، وعليه الاعتماد، وهو رأى البصريين.
ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٠٤.

(٦) الرجز لمحمد بن ذؤيب فى خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠، والدرر ٢/ ١٦٨، وللعمانى فى سمط اللآلى ص٨٧٦، وشرح شواهد المغنى ص٥١٥، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد =

وبحديث يروى وهو: «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا»[١].

ورد جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى.

فيخرج «كَأَنَّ أُذْنَيْهِ» على تقدير كأن أذنيه يحاكيان أو نحو ذلك.

ويخرج «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ» على أن «قَعْر» مصدر من قولهم: قعرت البئر[٢]؛ أي: بلغت قعرها.

و«سَبْعِينَ» منصوب على الظرفية، وقد وقع خبرًا؛ لأن الاسم مصدر والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد.

ومما يستشهد به ناصب الجزأين قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ     خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[٣]

## باب (لا) العاملة عمل (إن)

(ص)

إِذَا مُنَكَّرٌ بِمَعْنَى (مِنْ) يَلِي     (لا) فَبِ (إِنَّ) أُلْحِقَتْ فِى الْعَمَلِ

وَتِلْوَهَا انْصِبَنْ بِهَااسْمًا إِنْ يُضَفْ     أَوْ يَكُ كَالَّذْ بِالإِضَافَةِ اتَّصَفْ

كَمِثْلِ (لا صَاحِبَ بِرٍّ مُسْلَمُ)     وَ(لا كَرِيمًا أَصْلُهُ مُتَّهَمُ)

وَالْمُفْرَدَ افْتَحْ مَعَهَا مُرَكَّبَا     كـ(لا صَلاحَ لِمُسِيءٍ أَدَبَا)

وَإِنْ عَطَفْتَ مِثْلَهُ عَلَيْهِ     فَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ انْسُبَنْ إِلَيْهِ

وَالْفَتْحَ -أيضًا- زِدْ إِذَا كَرَّرْتَ (لا)     وَكُنْتَ بِالْفَتْحِ وَسَمْتَ الأَوَّلا

وَإِنْ رَفَعْتَهُ فَمَا لِلثَّانِى     فِى النَّصْبِ حَظٌّ بَلْ لَهُ الْوَجْهَانِ

---

= ص١٧٣، والخصائص ٢/ ٤٣٠، وديوان المعانى ١/ ٣٦، وشرح الأشمونى ١/ ١٣٥، ومغنى اللبيب ١/ ١٩٣، وهمع الهوامع ١/ ١٣٤ .

(١) رواه مسلم فى صحيحه (١/ ١٨٧) كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة حديث (٣٢٩/ ١٩٥) موقوفًا على أبى هريرة عقب حديث رواه من طريق أبى مالك الأشجعى عن أبى حازم عن أبى هريرة وأبى مالك عن ربعى عن حذيفة مرفوعًا فى ذكر الشفاعة وفى آخره «والذى نفس أبى هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفًا» .
والحديث تفرد به مسلم دون أصحاب الكتب الستة .

(٢) فى أ : قعر البئر .

(٣) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى الجنى الدانى ص٣٩٤، والدرر ٢/ ١٦٧، وشرح شواهد المغنى ص١٢٢، ولم أقع عليه فى ديوانه . وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب ٤/ ١٦٧، ١٠/ ٢٤٢، وشرح الأشمونى ١/ ١٣٥، ومغنى اللبيب ص٣٧ .

وَفَتْحُ مَعْطُوفٍ بِنَاءً قَدْ يَرِدْ بِقَصْدِ تَرْكِيبٍ وَ (لا) لَفْظًا فُقِد
وَالأَوْجُهَ الثَّلاثَةَ الْوَصْفَ أَنِلْ إِنْ كَانَ مَعْ إِفْرَادِهِ لَمْ يَنْفَصِلْ
وَالْفَتْحُ مَمْنُوعٌ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ أَوْ كَانَ غَيْرَمُفْرَدٍ وَلَوْ وُصِلْ
وَالثَّانِى مِنْ (لا مَاءَ مَاءً بَارِدَا) نَوِّنْ أَوِ اجْعَلَنْهُمَا اسْمًا وَاحِدَا
وَنَحْوُ: (لا ابْنَيْنِ) وَ (لا أَبَ) اطَّرَدْ وَنَحْوُ (لا أَبَا) و (لا ابْنَى) قَدْ وَرَدْ
بِشَرْطِ كَوْنِ اللامِ بَعْدُ مُقْحَمَا وَنَحْوُ (لا أَبَاكَ) نَزْرًا عُلِمَا
وَإِنْ أَتَاكَ عَلَمٌ وَهوَ اسْمُ (لا) فَكُنْ لَهُ بِشَائِعٍ مُؤَوِّلا
كَقَوْلِهِمْ فِى رَجَزٍ مَرْوِى (لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِى)
وَأَعْطِ (لا) مَعْ هَمْزِ الاِسْتِفْهَام فِى غَيْرِ عَرْضٍ مَا بِلا اسْتِفْهَام
وَفِى تَمَنٍّ بِـ (أَلا) لا تُلْغِ (لا) وَغَيْرَ نَصْبِ تَابِعَ اسْمِهَا اخْظُلا
وَشَاعَ فِى ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ
وَذَاكَ فِى عُرْفِ تَمِيمٍ يَلْزَمُ وَالاِسْمُ لِلْعِلْمِ بِهِ قَدْ يُعْدَمُ
وَلازِمٌ فِى سَعَةٍ تَكْرِيرُ (لا) إِذَا بِذِى التَّعْرِيفِ مَحْضًا وُصِلا
كَذَا إِذَا يَتْلُوهُ نَعْتٌ أَوْ خَبَرْ أَوْ حَالٌ الا فِى اضْطِرَارِ مَنْ شَعَرْ

(ش) إذا قصد بـ«لا» نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود «مِنْ» لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ «لا» عند ذلك القصد عمل فيما يليها، وذلك العمل إما: جر، وإما رفع، وإما نصب.

فلم يكن جرًا لئلا يعتقد أنه بـ«مِنْ» المنوية، فإنها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الأحيان؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلا لا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ[1]

ولم يكن رفعًا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب؛ ولأن فى ذلك إلحاق «لا»

(١) البيت بلا نسبة فى كتاب العين ٨/ ٣٥٢، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٢٣، وتاج العروس (ألا)، (لا)، وأوضح المسالك ٢/ ١٣، وتخليص الشواهد ص٣٩٦، والجنى الدانى ص٢٩٢، والدرر ٢/ ٢٢١، وشرح الأشمونى ١/ ١٤٨، وشرح التصريح ١/ ٢٣٩، وشرح ابن عقيل ص٢٥٥، ولسان العرب (ألا)، (لا)، ومجالس ثعلب ص١٧٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٢، وهمع الهوامع ١/ ١٤٦ .

بـ«إِنَّ» لمشابهتها إياها فى التوكيد، فإن «لا» لتوكيد النفى، و«إِنَّ» لتوكيد الإثبات، ولفظ «لا» مساو للفظ «إِنَّ» إذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن.

فلما ناسبت «لا»: «إِنَّ» من هذه الجهات، عملت عملها بشرط أن يكون ما تعمل فيه متصلا بها قابلا لـ «مِنْ» الجنسية.

فإن كان مفردًا؛ أى: غير مضاف، ولا شبيه به - بنى معها على الفتح تشبيهًا بـ«خَمْسَةَ عَشَر».

وحكم على موضعه بالنصب اعتبارًا بعمل «لا»، وبالرفع اعتبارًا بعمل الابتداء.

وجاز اعتبار عمل الابتداء مع العامل اللفظى الذى هو «لا» كما جاز اعتباره مع «مِنْ» فى نحو: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ»؛ لأن «لا أَحَدَ فِيهَا» جواب «هَلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ».

والجواب يجرى مجرى ما هو جواب له.

وإن كان اسم «لا» مضافًا، أو شبيهًا به نصب بها ولم يبن؛ لئلا يركب أكثر من شيئين.

ومثال المضاف قولى:

... لا صَاحِبَ بِرٍّ مُسْلَمُ ... ... ...

أى: مخذول.

ومثال الشبيه بالمضاف قولى:

... ... ... لا كَرِيمًا أَصْلُهُ مُتَّهَمُ

وإلى بناء المفرد على الفتح أشرت بقولى:

وَالْمُفْرَدَ افْتَحْ مَعَهَا مُرَكَّبَا كـ«لا صَلاحَ لِمُسِيءٍ أَدَبَا»

ثم نبهت على ما يكون من الوجوه فى العطف، فقلت:

وَإِنْ عَطَفْتَ مِثْلَهُ عَلَيْهِ ... ... ...

أى: إن عطفت على المستحق للفتح مثله فى الإفراد، والتنكير - جاز فى المعطوف: النصب والرفع، كررت «لا» مع العاطف أو لم تكررها.

فمثال ذلك مع تكرر «لا» : «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلا بِاللَّهِ»، و«لا حَوْلَ وَلا قُوَّةٌ إلا بِاللَّهِ».

ومثال ذلك مع عدم تكرر «لا» : «لا حَوْلَ وَقُوَّةَ إلا بِاللَّه» و«لا حَوْلَ وَقُوَّةٌ إلا بِاللَّه».

ثم قلت:

وَالْفَتْحَ -أيضًا- زِدْ إِذَا كَرَّرْتَ «لا» وَكُنْتَ بِالْفَتْحِ وَسَمْتَ الأَوَّلا

أى: زد فى المعطوف المكرر معه «لا» الفتح إن كان المعطوف عليه مفتوحًا: فيقال: «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللَّه» كما قيل: «لا حَولَ وَلا قُوَّةٌ»- بالنصب- و«لا قُوَّةٌ» بالرفع.

ثم قلت:

وَإِنْ رَفَعْتَهُ ... ... ... ... ... ...

أى: وإن رفعت الأول، وكررت «لا» لم يجز نصب الثانى؛ لأن نصبه عند فتح الأول إنما كان على اعتقادعمل «لا» فى المفتوح نصبًا مقدرًا، والثانى معطوف عليه.

فإذا رفع لم يبق لها عمل، يحمل عليه المعطوف لكنه يرفع حملا على رفع الأول، ويفتح على أنه مركب مع «لا» الثانية

كقول الشاعر: [من الوافر]

فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ(١)

ورفع الأول فى الوجهين إما: بالابتداء، و«لا» مهملة.

وإما بـ«لا» على أنها محمولة على «لَيْسَ الرفع».

وحكى الأخفش: «لا رَجُلَ وَامْرَأَةَ» - بفتح التاء بلا تنوين- على تقدير: لا رجل ولا امرأة على تركيب المعطوف مع «لا» الثانية ثم حذفت ونويت، واستصحب مع نيتها ما كان مع اللفظ بها.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَفَتْحُ مَعْطُوفٍ بِنَاءً قَدْ يَرِدْ لِقَصْدِ تَرْكِيبٍ وَ (لا) لَفْظًا فُقِدْ

ثم نبهت على أن نعت اسم «لا» المفتوح يجوز فيه إذا كان مفردًا متصلا بالمنعوت ثلاثة أوجه:

---

(١) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص٥٤، وتخليص الشواهد ص٤٠٦، ٤١١، والدرر ٦/ ١٧٨، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، ولسان العرب (أثم)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٤٦، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ١٩، وجواهر الأدب ص٩٣، ٢٤٥، وخزانة الأدب ٤/ ٤٩٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٥، وشرح الأشمونى ١/ ١٥٢، وشرح شذور الذهب ص١١٥، وشرح ابن عقيل ص٢٠٣، ولسان العرب (فوه)، واللمع ص١٢٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

- الفتح على تركيبه مع المنعوت نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ عِنْدَكَ».
- والنصب حملا على عمل «لا» المقدر.
- والرفع حملا على عمل الابتداء؛ لأن «لا» عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظًا وتقديرًا، فيمتنع اعتباره وحمل النعت عليه، كما امتنع ذلك مع«إنَّ».

ثم بينت أن تركيب النعت يمتنع بفصله من المنعوت، وإن كان مفردًا وبعدم إفراده، وإن كان متصلا؛ لأن جزأى المركب لا ينفصلان؛ ولأن أكثر من شيئين لا يركب.

وإذا امتنع التركيب جاز النصب حملا على عمل «لا»، والرفع حملا على عمل الابتداء.

وإذا كررت اسم «لا» المفتوح، فلك أن تركب المؤكَّد والمؤكِّد تركيب النعت والمنعوت نحو: «لا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا».

ولك أن تنصب المؤكد، وتنونه فتقول: «لا مَاءَ مَاءً بَارِدًا».

وتقول: «لا غُلامَيْنِ لَكَ»، و«لا نَعْلَيْنِ لِزَيْدٍ»، و«لا أَبَ لِعَمْرٍو»، و«لا أَخَ لَهُ».

فتجعل «غُلامَيْن» و«نَعْلَيْن» اسمين مركبين، وما بعدهما من الجار والمجرور خبرًا. وكذا «لا أَبَ» و«لا أَخَ».

وقد تسقط النون، وتثبت الألف فيقال: «لا غُلامَى لَكَ»، و«لا نَعْلَى لِزَيْدٍ»، و«لا أَبَا لِعَمْرٍو»، و«لا أَخَا لَهُ».

ولا يفعل هذا إلا مع لام الجر.

والوجه فيه أنه مشبه بالمضاف فعومل معاملته فى حذف النون، وإثبات الألف.

ووجه شبهه بالمضاف أن اللام وما جر بها صفة، والصفة مكملة للموصوف كتكميل المضاف إليه للمضاف.

ولو جعلت اللام، وما جر بها خبرًا لثبتت النون، وسقطت الألف؛ لزوال شبه الإضافة.

وقد شذ سقوط اللام فى قول الشاعر: [من الوافر]

أَبِالْمَوْتِ الَّذِى لا بُدَّ أَنِّى     مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي[1]

(١) البيت لأبى حية النميرى فى ديوانه ص١٧٧، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، والدرر =

أراد: لا أبا لك.

وقد يتأول العلم بنكرة فتجعل اسم «لا» مركبًا معها إن كان مفردًا كقول الشاعر: [من الوافر]

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ فِي الْبِلادِ[1]

وكقول الراجز: [من الرجز]

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ[2]

ومنصوبًا بها إن كان مضافًا؛ كقولهم: «قَضِيَّةٌ وَلا أَبَا حَسَنٍ لَهَا».

ولا بد من نزع الألف واللام مما هما فيه؛ ولذلك قالوا: «وَلا أَبَا حَسَنٍ» ولم يقولوا: «وَلا أَبَا الْحَسَنِ».

فلو كان المضاف مضافًا إلى ما يلازمه الألف واللام كـ«عَبْدِ اللَّهِ» لم يجز فيه هذا الاستعمال.

وللنحويين فى تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان:

أحدهما: أنه على تقدير إضافة «مِثْل» إلى العلم، ثم حذف «مِثْل» فخلفه المضاف إليه فى الإعراب والتنكير.

والثاني: أنه على تقدير: لا واحد من مسميات هذا الاسم.

وكلا القولين غير مرضٍ:

أما الأول: فيدل على فساده أمران:

أحدهما: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة «مِثْل» منوية لم يحتج إلى ذلك.

---

= ٢/ ٢١٩، وشرح شواهد الإيضاح ص٢١١، ولسان العرب (خعل)، (أبى)، (فلا)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٢، والخصائص ١/ ٣٤٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٥٠١، وشرح شذور الذهب ص٤٢٤، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، واللامات ص١٠٣، والمقتضب ٤/ ٣٧٥، والمقرب ١/ ١٩٧، والمنصف ٢/ ٣٣٧، وهمع الهوامع ٣٣٧ .

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (نكد) .

(٢) الرجز لبعض بنى دبير فى الدرر ٢/ ٢١٣، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٢٥٠، والأشباه والنظائر ٣/ ٨٢، ٨/ ٩٨، وتخليص الشواهد ١٧٩، وخزانة الأدب ٤/ ٥٧، ٥٩، ورصف المبانى ص٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٥٩، وشرح الأشمونى ١/ ١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ص١٠٥، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، ٤/ ١٢٣، والكتاب ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، وهمع الهوامع ١/ ١٤٥ .

الثانى: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ«مِثْل» كقول الشاعر:
[من الطويل]

تُبَكِّى عَلَى زَيْدٍ وَلا زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الْحُمَّى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ(١)

فلو كانت إضافة «مِثْل» منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله؛ وذلك فاسد.

وأما القول الثانى فضعفه بين؛ لأنه يستلزم ألا يستعمل هذا الاستعمال إلا علم مشترك فيه كـ«زَيْد».

وليس ذلك لازمًا لقولهم : «لا بَصْرَةَ لَكُمْ»، و«لا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ».

ولقول النبى - عليه السلام-: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلا كِسْرَى بَعْدَهُ»(٢).

وإنما الوجه فى هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به؛ فضمن العلم هذا المعنى، وجرد لفظه مما ينافى ذلك.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» فحكمها مع ما وليها حكمها معه عارية من الهمزة نحو قولك: «أَلا حلمَ(٣) لَكَ» ؟ و«أَلا صَدِيقَ لِزَيْدٍ» ؟.

وإن عطفت على ما وليها جاز فى المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ما جاز مع التجرد.

هذا إذا لم يقصد العرض.

فإن كان العرض مقصودًا بـ«أَلا» اختصت بالفعل، ووجب إضمار فعل إن لم يكن

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص١٦٦، ٤٠٢، وتذكرة النحاة ص٥٢٩، ٥٣٨، وخزانة الأدب ٤/ ٥٧، والدرر ٢/ ٢١٥، والمقرب ١/ ١٨٩، وهمع الهوامع ١/ ١٤٥ .

(٢) رواه الشافعى (٢/ ١٨٦) والحميدى (١٠٩٤) وأحمد (٢/ ٢٤٠) ومسلم (٤/ ٢٢٣٧) كتاب الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء حديث (٢٩١٨/ ٧٥) والترمذى كتاب الفتن، باب: ما جاء إذا ذهب كسرى فلا كسرى بعده حديث (٢٢١٦) والطحاوى فى شرح مشكل الآثار (٥٠٩) والبيهقى (٩/ ١٧٧) وفى الدلائل (٤/ ٣٩٣) والبغوى (٣٨٢٨) من طرق عن سفيان بن عيينة عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة .

ورواه عبد الرزاق (٤/ ٢٠٨) وأحمد (٢/ ٢٣٣) والبخارى فى المناقب، باب علامات النبوة فى الإسلام (٣٦١٨) وفى الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبى ﷺ حديث (٦٦٣٠) ومسلم (٢٩١٨) من طرق عن الزهرىّ، به .

ورواه عبد الرزاق (٥/ ٢٠٨) ومن طريقه أحمد (٢/ ٣١٣) والبخارى (٣٠٢٧) ومسلم (٢٩١٨/ ٧٦) عن معمر عن همام عن أبى هريرة وهو فى صحيفة همام برقم (٣٠) .

(٣) فى أ : حكم .

ظاهرًا، كما يجب مع «هَلا»، وذلك كقولك: «أَلا تَفْعَلُ خَيْرًا»، و«أَلا خَيْرًا تَفْعَلُهُ».

وقد يضمر الفعل لقرينة معنوية؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

أَلا رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[(١)]

على تقدير: ألا يرونني رجلا. هذه هى الرواية المشهورة، ويروى:

أَلا رَجُلٍ ... ... ... ... ... ...

بالجر؛ على تقدير: ألا من رجل.

ويجوز أن يكون الشاعر لم يقصد العرض، ولكنه نون مضطرًا؛ وهو قول يونس، والأول أجود، وهو قول الخليل.

فإذا قصد بـ«أَلا» التمنى امتنع الإلغاء، واعتبار معنى الابتداء عند سيبويه[(٢)]، لا عند المازنى والمبرد[(٣)].

وحذف الخبر فى هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين، ويلتزم عند التميميين.

فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عندجميع العرب.

فمن حذفه لكونه لا يجهل: «لا إِلَهَ إِلا اللَّه»، و«لا فَتَى إِلا عَلِى»، و«لا سَيْفَ إِلا ذُو الْفِقَار».

ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله -تعالى-: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وقوله -تعالى-: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]

---

(١) البيت لعمرو بن قعاس (أو قنعاس) المرادى فى خزانة الأدب ٣/ ٥١، ٥٣، والطرائف الأدبية ص٧٣، وشرح شواهد المغنى ص٢١٤، ٢١٥، وبلا نسبة فى الأزهية ص١٦٤، وإصلاح المنطق ص٤٣١، وأمالى ابن الحاجب ص١٦٧، ٤١٢، وتخليص الشواهد ص٤١٥، وتذكرة النحاة ص٤٣، والجنى الدانى ص٣٨٢، وجواهر الأدب ص٣٣٧، وخزانة الأدب ٤/ ٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/ ١٩٣، ورصف المبانى ص٧٩، وشرح الأشمونى ١/ ١٥٤، وشرح شواهد المغنى ص٦٤١، وشرح عمدة الحافظ ص٣١٧، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، والكتاب ٢/ ٣٠٨، ولسان العرب (حصل)، ومغنى اللبيب ص٦٩، ٢٥٥، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢، ونوادر أبى زيد ص٥٦ .

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٠٨، ٣٠٩) .

(٣) قال المبرد: فإن دخلها معنى التمنى، فالنصب لا غير فى قول سيبويه، والخليل وغيرهما إلا المازنى وحده، تقول: ألا ماءَ أشربه، ألا ماء وعسلاً، تنون عسلا، كما كان فى قولك: لا رجل وغلامًا فى الدار ...

ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٨٢، ٣٨٣ .

وقوله: ﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب:١٣]

وقول النبى- عليه السلام-: « لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»(١). و«لا إِلَهَ غَيْرُكَ»(٢).

وزعم قوم منهم الزمخشرى، والجزولى(٣): أن بنى تميم يحذفون خبر «لا» مطلقًا- على سبيل اللزوم.

إلا أن الزمخشرى قال: «وبنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم أصلا». وقال الجزولى: «ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفًا».

وليس بصحيح ما قالاه، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة؛ والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه.

قال الشلوبين(٤):

(ينبغى أن يكون خلاف أهل الحجاز وبنى تميم فيما هو جواب لقول قائل.

---

(١) رواه مسلم فى صحيحه (٤/ ٢١١٤) كتاب التوبة، باب: غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش، حديث (٣٣، ٣٤/ ٢٧٦٠) باللفظ المذكور من حديث عبد الله بن مسعود. ورواه البخارى فى (١٠/ ٣٩٩) كتاب النكاح باب: الغيرة حديث (٥٢٢٠). رواه البخارى فى صحيحه (٩/ ١٨٣) كتاب التفسير، باب: قوله «ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن» حديث (٤٦٣٤) باللفظ المذكور وأطرافه فى (٤٦٣٧)، (٥٢٢٠)، (٧٤٠٣) ورواه مسلم فى (٤/ ٢١١٤) كتاب التوبة باب: غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش حديث (٢٧٦٠/٣٣، ٣٤) باللفظ المذكور عند المصنف أيضًا والحديث رواه النسائى فى الكبرى كما فى تحفة الأشراف (٩٢٥٦)، (٩٢٨٧) وفى التفسير (١٩٣)، (٢٠٣) والطبرانى فى الكبير (١٠٤٤١)، وابن حبان (٢٩٤)، وأبو يعلى (٥١٦٩) وأبو نعيم فى الحلية (٥/ ٤٣ - ٤٤) والبيهقى (١٠/ ٢٢٥) من حديث ابن مسعود.

(٢) رواه مسلم فى صحيحه (١/ ٢٩٩) كتاب الصلاة، باب: حجة من قال: لا يجهر بالبسملة حديث (٥٢/ ٣٩٩) عن عبدة أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك.

(٣) قال الزمخشرى: . . . . وبنو تميم لا يثبتونه - أى خبر (لا) - فى كلامهم أصلاً.
ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٠٧.

(٤) هو عيسى بن عبد العزيز، المراكشى العلامة أبو موسى الجزولى، كان إمامًا لا يشق غباره، مع جودة التفهيم وحسن العبارة شرح أصول ابن السراج، وله حواش على الجمل للزجاجى.
من تصانيفه: الأمالى فى النحو، مختصر شرح ابن جنى لديوان المتنبى. مات سنة ٦٠٧هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٣٦ - ٢٣٧)، الأعلام (٥/ ١٠٤).

(٥) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو على الإشبيلى الأزدى المعروف بالشلوبين، كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعًا فى التعليم، أبقى الله به ما بأيدى أهل المغرب من العربية. من تصانيفه: شرح المقدمة الجزولية فى النحو، حواشى على المفصل للزمخشرى، =

كقولك- لمن قال: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ» ؟-: لا رجل.

وأما إذا لم يكن جوابًا فلا ينبغى أن يحذف الخبر أصلا؛ لأنه لا دليل عليه).

وأنكر على الجزولى استثناء الظرف.

ومن حذف الاسم للعلم به قولهم : «لا عَلَيْكَ».

يريدون: لا بأس عليك.

ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بـ«لا» معرفة: «لا زَيْدٌ فِيهَا وَلا عَمْرٌو».

ونبهت بقولى:

... ... ... بِذِى التَّعْرِيفِ مَحْضَا

على أن ذا التعريف المؤول بنكرة لا يجب معه التكرار، كما لا يجب مع النكرة الصريحة.

ويدخل فيما هو معرفة غير محضة قولهم: «لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ».

فإنه بمعنى: لا ينبغى لك، فلذلك لم تكرر «لا» بعده.

ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بـ«لا» خبرًا ونعتًا، وحالا: قوله -تعالى-: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] وقوله: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥].

و«جَاءَ زَيْدٌ لا خَائِفًا، وَلا آسِفًا».

وقيدت لزوم التكرار بالسعة؛ تنبيهًا على تركه فى الضرورة، كقول الشاعر: [من الطويل]

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ، وَمَوْتُكَ فَاجِعُ(١)

وكقول الآخر: [من الطويل]

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهَا إلا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا(٢)

---

= وتعليق على كتاب سيبويه . مات سنة ٦٤٥هـ .

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥)، الأعلام (٥/ ٦٢)، وفيات الأعيان (١/ ٣٨٢) .

(١) البيت للضحاك بن هنام فى الاشتقاق ص٣٥٠، وخزانة الأدب ٤/ ٣٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢١، ولأبى زبيد الطائى فى حماسة البحترى ص١١٦، ولرجل من سلول فى الكتاب ٢/ ٣٠٥، وبلا نسبة فى الأزهية ص١٦٢، والدرر ٢/ ٢٣٥، وشرح الأشمونى ١/ ١٥٤، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ .

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب ٤/ ٣٤، والدرر ٢/ ٢٣٣، ورصف المبانى ص٢٦١، =

وكقول الآخر: [من الطويل]

قَهَرْتُ الْعِدَا لا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ[(١)]

وإلى هذه الأبيات ونحوها أشرت بقولى:

... ... ... إلا فِى اضْطِرَارِ مَنْ شَعَرْ

## باب الأفعال التى تنصب المبتدأ والخبر مفعولين

(ص)

بِفِعْلِ عِلْمٍ لا لِعِرْفَانٍ نُصِبْ[(٢)] مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَ بِـ (حَسِبْ)
كَـذَا مُـرَادِفَـاتِ ذَيْـنِ كـ(يَـرَى) وَ (ظَنَّ) مَعْ (حَجَا) و (خَالَ) و (دَرَى)
وَ (عَدَّ) مَعْ (هَبْ) وَ (تَعَلَّمْ) وَ (سَمِعْ) إِنْ يَكُ بِاسْمٍ غَيْرِ مَسْمُوعٍ تَبِعْ
وَأَلْحَقُوا (زَعَمَ) (أَلْفَى) وَ (وَجَدْ) وَمَا لِتَصْيِيرٍ، وَشِبْهِهِ كـ(رَدْ)
وَبَعْضُهُمْ أَلْحَقَ -أيضًا- (ضَرَبَا) فِى مَثَلٍ وَالْجَعْلُ أَجْدَى (وَهَبَا)
فَكَانَ مِنْهَا وَ (تَخِذْتُ) وَ (اتَّخَذ) إِنْ أَفْهَمَا مَعْنًى عَنِ الْكَسْبِ انْتَبَذْ

(ش) إذا قصد بـ«عَلِمَ» معرفة الشيء دون تعرض لمعرفة ما هو عليه - تعدى إلى مفعول واحد.

ومن ذلك احترزت بقولى:

... ... لا لِعِرْفَانٍ ...

وإذا قصد به معرفة الشيء ومعرفة ما هو عليه -تعدى إلى مفعولين هما مبتدأ وخبر فى الأصل؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِى وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ[(٣)]

ولـ «حَسِبَ» المتعدية استعمالان:

أحدهما: أن يراد بها الاعتقاد الراجح- وهو المشهور- كقوله -تعالى-:

---

= وشرح الأشمونى ١/ ١٥٥، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، والكتاب ٢/ ٢٩٨، والمقتضب ٤/ ٣٦١، والمقرب ١/ ١٨٩، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ .

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص٢٩٩، والدرر ٢/ ٢٣٥، ٤/ ١١، وشرح الأشمونى ١/ ١٥٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٨، ٢٤٥ .

(٢) فى أ : ينصب .-

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٥٥، وشرح ابن عقيل ص٢١١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٩ .

﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]

والثانى: أن يراد بها معنى «عَلِمَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلا(١)

وتوافقها فى المعنى الأول «حَجَا»؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ(٢)

وتوافقها فى المعنيين: «رَأَى» و«ظَنَّ» و«خَالَ».

فمثال «رَأَى» فى العلم قوله -تعالى-: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]

ومثالها فى الحسبان قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦]

ومثال «ظَنَّ» بمعنى الحسبان قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]

ومثاله بمعنى «عَلِمَ» قوله -تعالى-: ﴿وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]

ومثال «خَالَ» بمعنى الحسبان قوله: [من الطويل]

وَحَلَّتْ بُيُوتِى فِى يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ يُخَالُ بِه رَاعِى الْحُمُولَةِ طَائِرًا(٣)

ومثاله فى العلم قول الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِى الْغَوَانِى عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِى لِى اسْمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ(٤)

و«دَرَى» بمعنى «عَلِمَ»؛ ومثال تعديها إلى مفعولين قول الشاعر: [من الطويل]

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص٢٤٦، وأساس البلاغة ص٤٦ (ثقل)، والدرر ٢/ ٢٤٧، وشرح التصريح ١/ ٢٤٩، ولسان العرب (ثقل)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٤، وتاج العروس (ثقل)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٤٤، وتخليص الشواهد ص٤٣٥، وشرح الأشمونى ١/ ١٥٦، وشرح ابن عقيل ص٢١٣، وشرح قطر الندى ص٢٧٤، وهمع الهوامع ١/ ١٤٩ .

(٢) البيت لتميم بن مقبل فى تخليص الشواهد ص٤٤٠، وشرح التصريح ١/ ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٦، ولم أقع عليه فى ديوانه، وله أو لأبى شبل الأعرابى فى الدرر ٢/ ٢٣٧، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٣٥، وشرح شذور الذهب ص٤٦٣، وشرح ابن عقيل ص٢١٥، ولسان العرب (ضربج)، (حجا)، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ .

(٣) البيت للنابغة فى ديوانه ص٦٩-٧٠، وتخليص الشواهد ص٤٣٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠، وشرح المفصل ٢/ ٥٤، والكتاب ١/ ٣٦٨، وبلا نسبة فى شرح قطر الندى ص١٧٢، ولسان العرب (حمل)

(٤) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه ص٣٧٠، وتخليص الشواهد ص٤٣٧، والدرر ٢/ ٢٤٨، =

دُرِيتَ الْوَفِى الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ[١]

ومعنى «عَدَّ» الملحقة بذا الباب «ظَنَّ»؛ ومثال نصبها المفعولين قول الشاعر: [من الطويل]

فَلا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِى الْعُدْمِ[٢]

وقل من يذكرها وممن ذكرها ابن هشام اللخمى.

ومما يتعين إلحاقه بهذه الأفعال: «هَبْ» بمعنى «ظُنَّ»، و«تَعَلَّمْ» بمعنى «اعْلَمْ»، ولا يتصرفان.

ومن شواهد «هَبْ» قول الشاعر: [من المتقارب]

فَقُلْتُ أَجِرْنِى أَبَا مَالِكٍ وَإِلا فَهَبْنِى امْرَأَهَا لِكَا[٣]

والمشهور فى استعمال «تَعَلَّمْ» إعماله فى «أَنَّ»؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لا طَيْرَ إِلا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهِى الثُّبُورُ[٤]

وقد نصب مفعولين فى قول الآخر: [من الطويل]

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ[٥]

---

= ٢٦٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٢٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٥، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٥٥، وشرح ابن عقيل ص٢١٣، وهمع الهوامع ١/ ١٥٠ .

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٣٣، والدرر ٢/ ٢٤٥، وشرح الأشمونى ١/ ١٥٧، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٦، وشرح ابن عقيل ص٢١٢، ٢١٨، وشرح قطر الندى ص ١٧١، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٢، وهمع الهوامع ١/ ١٤٩ .

(٢) البيت للنعمان بن بشير فى ديوانه ص٢٩، وتخليص الشواهد ص٤٣١، والدرر ٢/ ٢٣٨، وشرح التصريح ١/ ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٧، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٣٦، وخزانة الأدب ٣/ ٥٧، وشرح الأشمونى ١/ ١٥٧، وشرح ابن عقيل ص٢١٤، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ .

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولى فى تخليص الشواهد ص٤٤٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٦، والدرر ٢/ ٢٤٣، وشرح التصريح ١/ ٢٤٨، شرح شواهد المغنى ٢/ ٩٢٣، ولسان العرب (وهب)، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٣٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٨، شرح شذور الذهب ص٤٦٧، وشرح ابن عقيل ص ٢١٦، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٩٤، وهمع الهوامع ١/ ١٤٩ .

(٤) البيت بلا نسبة فى المخصص ٣/ ٢٩، وأساس البلاغة (علم)، ولسان العرب (طير)، (علم)، وتاج العروس (طير)، (علم) .

(٥) البيت لزياد بن سيار وهو تصحيف زبان بن سيار فى خزانة الأدب ٩/ ١٢٩، والدرر ٢/ ٢٤٦، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٢٣، والمقاصد النحوية ٢/ =

وألحق الأخفش وأبو على الفارسي بأفعال هذا الباب «سَمِعَ» إذا وليها اسم غير مسموع؛ كقولك: «سَمِعْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ».

فإذا وليها اسم مسموع اكتفت به؛ كقولك: «سَمِعْتُ حَدِيثَكَ».

ومن أفعال هذا الباب المشهورة «زَعَمَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ[١]

و«وَجَدَ» بمعنى «عَلِمَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَجَدْتُهُمُ أَهْلَ الْغِنَى فَاقْتَنَيْتُهُمْ ... وَأَعْفَفْتُ عَنْهُمْ مُسْتَزَادِى وَمَطْعَمِى

ويلحق بها -أيضًا- «أَلْفَى»؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمُغِيثَ إِذَا ... مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلا يُلْوَى عَلَى أَحَدِ[٢]

ومن أفعال هذا الباب «صَيَّرَ»، وما وافقها أو قاربها كـ«رَدَّ» و«جَعَلَ» و«اتَّخَذَ» و«تَخِذَ» و«تَرَكَ» و«وَهَبَ» بمعنى «جَعَلَ»؛ كقول بعض العرب: «وَهَبَنِى اللَّهُ فِدَاءَكَ»؛ أى: جعلنى. رواه ابن الأعرابى[٣].

وقال الشاعر فى «رَدَّ»: [من الوافر]

رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا[٤]

= ٣٧٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٣١، وشرح الأشمونى ١/ ١٥٨، وشرح شذور الذهب ص٤٦٨، وشرح ابن عقيل ص٢١٢، وهمع الهوامع ١/ ١٤٩ .

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلي فى الأضداد ص١٠٧، ١٨٦، وتخليص الشواهد ص٤٢٨، وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٩، والدرر ٢/ ٢٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨٦، ٣٥١، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ص١١٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٧١، ٨٣٤، والكتاب ١/ ١٢١، ولسان العرب (زعم)، ومغنى اللبيب ٢/ ٤١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٨، وتاج العروس (زعم)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل ص٢١٤، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ .

(٢) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٤٣١، وخزانة الأدب١١/ ٣٣٥، والدرر٢/ ٢٤٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٨، وهمع الهوامع١/ ١٤٩ .

(٣) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابى، كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر، راوية للأشعار، حسن الحفظ لها. ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه. كان شيخًا جميل الأخلاق، له تصانيف كثيرة منها: النوادر، الأنواء، الخيل، تفسير الأمثال، نسب الخيل، معانى الشعر، وغيرها. مات ابن الأعرابى سنة ٢٣١هـ .

ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٠٥)، الأعلام (٦/ ١٣١)، وفيات الأعيان (١/ ٤٩٢) .

(٤) البيتان لعبد الله بن الزبير فى ملحق ديوانه ص١٤٣-١٤٤، وتخليص الشواهد ص٤٤٣، =

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا ... وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودَا

ومن شواهد «جَعَلَ» و«اتَّخَذَ» قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وقال الشاعر: [من الطويل]

أَبَعْدَ الَّذِى قَدْ لَجَّ تَتَّخِذِينَنِى ... عَدُوًّا وَقَدْ جَرَّعْتِنِى السُّمَّ مُنْقَعَا؟[1]

وشاهد «تَخِذَ» قول الآخر: [من الوافر]

تَخِذْتُ غَرَانَ[2] إِثْرِهِمُ دَلِيلًا ... وَفَرُّوا فِى الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى[3]

واحترزت بقولى بعد «تَخِذْتُ» و«اتَّخَذَ»:

... ... ... ... لا مُطْلَقَا ... ...

من «تَخِذَ» و«اتَّخَذَ» بمعنى «اكتَسَبَ» فإنهما متعديان إلى مفعول واحد.

ومثال «تَرَكَ» قول الله -تعالى- : ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ ... أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ[4]

وألحق بعض الحذاق من النحويين بأفعال هذا الباب: «ضَرَبَ» المعملة فى المثل؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٣].

---

= وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٩٤١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٧، ولأيمن بن خريم فى ديوانه ص١٢٦، ولفضالة بن شريك فى عيون الأخبار ٣/ ٧٦، ومعجم الشعراء ٣٠٩، وللكميت بيت معروف فى ديوانه ص ١٩١، وذيل الأمالى ص١١٥، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٥٩ البيت الثانى فقط، وشرح ابن عقيل ص٢١٧، ولسان العرب (سمد).

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (نقع)، والمخصص ٢/ ١٢، ١٢/ ١٧.

(٢) فى أ: غراز.

(٣) البيت لأبى جندب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥٤، وشرح التصريح ١/ ٢٥٢، ولسان العرب (عجز)، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٠، وتاج العروس (حجز)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٥١، وشرح الأشمونى ١/ ١٥٨، ولسان العرب (حجز).

(٤) تقدم تخريج هذا البيت.

(ص)

وَمَا اسْتَحَقَّ خَبَرٌ وَ مُبْتَدَا فَمَعَ ذِى الأفْعَالِ يَأْتِى أَبَدَا
كَأَضْرُبِ الثَّانِى مِنَ الْجُزْأَيْنِ وَكَوْنه لِمَعْنًى أَوْ لِعَيْنِ
وَكَوْن مَا رَكَّبْتَهُ مُفِيدَا فِى كُلِّ الْتَزِمْ وَلا تَحِيدَا

(ش) الذى استحق المبتدأ: التعريف، أو مقاربته، أو مصاحبة قرينة تعين على تحصيل الفائدة، وألا يعرض للالتباس بالخبر، وغير ذلك مما تقدم التنبيه عليه فى (باب الابتداء)؛ فللمفعول الأول من ذا الباب ما للمبتدأ من ذلك كله.

والذى استحق الخبر من أقسام وأحوال، فللمفعول الثانى مثل ما له منها حتى التعدد؛ نحو قولك فى «الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ» : «حَسِبْتُ الرُّمَّانَ حُلْوًا حَامِضًا» ونحو قولك فى قول الراجز: [من الرجز]

... ... هَذَا بَتِّى
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى(١)

«عَلِمْتُ هَذَا بَتِّى مُقَيِّظًا مُصَيِّفًا مُشَتِّيًا».

وقولى:

وَكَوْنُ مَا رَكَّبْتَهُ مُفِيدَا فِى كُلِّ الْتَزِمْ.............

أى: لا بد من اشتمال المركب فى هذا الباب على فائدة، كما لا بد من اشتماله عليها فى (باب الابتداء)؛ فلا يجوز: «عَلِمْتُ النَّارَ حَارَّةً»؛ كما لا يجوز: «النَّارُ حَارَّةٌ».

(ص)

وَحَذْفُ مَا بَيَّنَهُ دَلِيلُ هُنَاكَ هَهُنَا لَهُ سَبِيلُ
وَجَائِزٌ سُقُوطُ جُزْأَيْنِ هُنَا إِنْ كَانَ ذِكْرُ مَا تَبَقَّى حَسَنَا

(ش) الأصل ألا يقتصر على أحد المفعولين فى هذا الباب؛ لأنهما مخبر عنه، ومخبر به.

فلو حذف الأول بقى الخبر دون مخبر عنه، ولو حذف الثانى بقى المخبر عنه دون خبر.

---

(١) تقدم تخريج هذا الرجز .

فإن دل على المحذوف منهما دليل جاز الحذف؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي: لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا لهم.

وحذف المفعولين أسهل من حذف أحدهما؛ لكن بشرط الفائدة.

فلو قال قائل دون تقدم كلام، ولا ما يقوم مقامه: «ظَنَنْتُ» مقتصرًا لم يجز لعدم الفائدة.

نص على ذلك سيبويه(١) -رحمه الله- إذ لا يخلو أحد من ظن.

فلو قارنه سبب يقتضى تجدد مظنون جاز ذلك لحصول الفائدة؛ كقوله-تعالى-: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] وكقول بعض العرب: «مَنْ يَسْمَع يَخَلْ»(٢).

(ص)

وَ (أَنْ) وَ (أَنَّ) مَعَ ما بِهِ وُصِلْ عَنْ جُزْأَى الإسْنَادِ مُغْنِيًا جُعِلْ
كـ(يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَى) وَ (مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُخَانَ فِى الفَى)
وَمَا سِوَى (هَبْ) وَ (تَعَلَّمْ) وَ (وَهَبْ) صَرِّفْ وَأَوْجِبْ لِلصُّرُوفِ مَا وَجَبْ

(ش) كل واحدة من «أَنَّ» و«أَنْ» بصلتها تتضمن مسندًا ومسندًا إليه مصرحًا بهما؛ فلذلك اكتفى بما ذكر منهما بعد «ظَنَّ» وأخواتها؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا﴾ [العنكبوت: ٢]

وهذا شبيه بالاكتفاء بـ«أَنْ تَفْعَلَ»(٣) بعد «عَسَى»؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فلو جيء بمصدر صريح لم يكن بد من ذكر الخبر.

وأفعال هذا الباب كلها تتصرف إلا «هَبْ» و«تَعَلَّمْ» و«وَهَبَ».

ويمكن أن يكون «هَبْ» من «وَهَبَ»؛ فتكون فى هذا الباب نظير «كَادَ» و«أَوْشَكَ»

---

(١) ينظر الكتاب (١/ ٤٠)

(٢) يقال: خلت إخال، بالكسر وهوالأفصح، وبنو أسد يقولون: «أَخَالُ» بالفتح، وهو القياس.

المعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسة عليهم بالمكروه. ينظر مجمع الأمثال٣/ ٣١٠، والمستقصى فى أمثال العرب ٢/ ٣٦٢ .

(٣) فى أ: بأن يفعل.

فى(باب أفعال المقاربة).

(ص)

وَغَيْرُ (هَبْ) قَلْبِيًّا إِنْ لَمْ يُبْتَدَا   يُلْغَ جَوَازًا فَهْوَ كَالَّذْ فُقِدَا
كـ(خَالِدٌ خِلْتُ أَخٌ) وَ (عَامِرُ   سَمْحٌ أَرَى) وَ (ذَا عَلِمْتُ نَاصِرُ)
[وَرُبَّمَا أُلْغِى سَابِقٌ سَبَقْ   بِمَا بِهِ الْجُزْءُ الأَخِيرُ مُعْتَلِقْ
كـ(أَيْنَ خِلْتَ جَعْفَرٌ مَقِيمُ)   وَ (لِلنَّدَى أَرَى الْفَتَى مُدِيمُ)
وَإِنْ سِوَى ذَا سَابِقًا مُلْغًى يُظَنّ   فَبَعْدَ لامٍ، أَوْ ضَمِيرٍ اسْتَكَنّ
كـ(مَا إِخَالُ) بَعْدَ (تَنْوِيلٍ) رُفِعْ   (مِلاكُ) مَعْ (رَأَيْتُ) هَكَذَا سُمِعْ][1]

(ش) المراد بالقلبى من أفعال هذا الباب ما لا يدل على تصيير حقيقى، أو تقديرى كـ«عَلِمَ» و«ظَنَّ». ومن جملتها «هَبْ» على مذهب من شرحها بـ«اعْتَقِدْ» أو بـ«ظُنَّ».

وأما من شرحها بـ«اجْعَلْ»، وقضى عليها بأنها من قولهم: «وَهَبَنِى اللَّهُ فَدَاءَكَ»؛ أى: جعلنى- فليست عنده قلبية؛ فلتردد معناها لم تشارك القلبيات المحضة فيما تختص به من الإلغاء وغيره.

وشرط جواز إلغاء ما يلغى أن يكون وسطًا كقولك: «خَالِدٌ خِلْتُ أَخٌ»، أو آخرًا كقولى:

... ... عَامِرُ سَمْحٌ أَرَى ...

فإن كان الفعل متقدمًا على جزأى الإسناد، لم يجز الإلغاء إلا إذا تقدم ما يتعلق بهما، أو بالفعل الداخل عليهما؛ نحو: «فِى الْمَسْجِدِ أَظُنُّ زَيْدٌ مُعْتَكِفٌ»، و«أَيْنَ خِلْتَ جَعْفَرٌ مُقِيمٌ».

فقد تقدم على «أَظُنُّ» و«خِلْتُ» ما هو متعلق بثانى الجزأين؛ فكان ذلك كتقدمه بنفسه. والإعمال فى مثل هذا أجود.

---

(١) بدل ما بين المعكوفين فى أ :

وربما ألغى سابق سبق   كـ(أين خلت ابن أخيك منطلق)
كذا (لدينا منك تنويل) و(ما   أخال) قبل مثله لن يعد ما
وإن سوى ذا سابقا ملغى يظن   فبعد لام أو ضمير استكن

وكذا لو تعلق بالفعل الداخل عليهما؛ كقول كعب لزهير[١]: [من البسيط]

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[٢]

فقد حصل لـ «إِخَال» بتقدمنا فيه توسط سهل إلغاءه.

وكذا قول الآخر: [من البسيط]

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى ... أَنِّى رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[٣]

إلغاء «رَأَيْتُ» فيه سهله تقدم «أَنِّى».

فلو لم يتقدم على الفعل شىء لم يجز إلغاؤه.

لكن يجوز التعليق على أن تنوى لام الابتداء، أو ينوى ضمير الشأن وتجعل الجملة مفعولا ثانيًا.

فلو توسط الفعل بين جزأى الإسناد استوى الإعمال والإلغاء. ولو تأخر عنهما معًا كان الإلغاء مختارًا.

ولا يجوز إلغاء ما تقدم عليهما، وليس قبله متعلق بهما ولا بالداخل عليهما؛ نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا».

فإن ورد متقدم هكذا ولم يعمل، حمل على أنه عامل فى ضمير الشأن محذوفًا. وجعلت الجملة التى بعده فى موضع المفعول الثانى؛ كما فعل بـ«إِنَّ» فى مثل «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ».

---

(١) هو كعب بن زهير بن أبى سلمى، المازنى، أبو المضرب شاعر مخضرم، ممن اشتهر فى الجاهلية، ولما جاء الإسلام، هجا النبى ﷺ، وعاب نساءه، فأُهْدِر دمه، ثم جاء يطلب الأمان، وأسلم وأنشد أمام النبى ﷺ قصيدته المشهورة: بانت سعاد. . .
له ديوان شعر، مات سنة ٢٦هـ .
ينظر: الأعلام (٥/٢٢٦)، خزانة الأدب (٤/١١ - ١٢) .

(٢) البيت فى ديوانه ص٦٢، وخزانة الأدب ١١/٣١١، والدرر ١/١٧٢، ٢/٢٥٩، وشرح التصريح ١/٢٥٨، وشرح عمدة الحافظ ص٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٤١٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/٦٧، وشرح الأشمونى ١/١٦٠، وشرح ابن عقيل ص٢٢٠، وهمع الهوامع ١/٥٣، ١٥٣ .

(٣) البيت لبعض الفزاريين فى خزانة الأدب ٩/١٣٩، ١٤٣، ١٠/٣٣٥، والدرر ٢/٢٥٧، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/١٣٣، وأوضح المسالك ٢/٦٥، وتخليص الشواهد ص٤٤٩، وشرح الأشمونى ١/١٦٠، وشرح التصريح ١/٢٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١١٤٦، وشرح عمدة الحافظ ص٢٤٩، وشرح ابن عقيل ص٢٢١، والمقاصد النحوية ٢/٤١١، ٣/٨٩، والمقرب ١/١١٧، وهمع الهوامع ١/١٥٣ .

(ص)

وَاسْتَقْبَحُوا تَوْكِيدَ مَا يُلْغَى وَإِنْ تُضْمِرْهُ أَوْ تُشِرْ لِمَعْنَاهُ يَهُنْ

(ش) التوكيد يدل على الاعتناء بالمؤكد، والإلغاء يدل على عدم الاعتناء بالملغى؛ فلذلك قبح توكيد ما ألغى من هذه الأفعال؛ نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا مُنْطَلِقٌ».

فلو أضمر المصدر، أو أشير إلى معناه اغتفر ذلك؛ نحو: «زَيدٌ ظننْتُهُ مُقِيمٌ»، أو «ظَنَنْتُ ذَاكَ».

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ- إِخَالُ ذَاكَ- قَلِيلُ(١)

وإنما اغتفر التوكيد بالضمير، واسم الإشارة؛ لأنهما لا يتنزلان منزلة تكرير الفعل.

بخلاف التوكيد بصريح المصدر؛ فإنه بمنزلة تكرير الفعل فقبح كما يقبح تكرير الفعل إذا ألغى.

(ص)

تَعْلِيقُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ غَيْرَ (هَبْ) مِنْ قَبْلِ لام الابْتِدَاءِ قَدْ وَجَبْ

وَقَبْلَ مَنْفِي بِـ (لا) وَ (مَا) وَ (إِنْ) وَمَا لِلاسْتِفْهَامِ وَضْعُهُ زُكِنْ

وَهُو عِبَارَةٌ عَن الغاء الْعَمَلْ لَفْظًا فَحَسْبُ كـ(اذْرِ أَى النَّاسِ جَلّ)

(ش) مما يختص بأفعال القلوب غير «هَبْ» التعليق، وهو إبطال العمل لفظًا لا معنى على سبيل اللزوم.

وسببه أن يقع بين الفعل، وبين ما يتعلق به لام الابتداء، نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

أو استفهام؛ نحو: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو»؟ أو نفى بـ«مَا» أو «لا» أو «إِنْ»؛ نحو: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و «عَلِمْتُ لا زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَلا عَمْرٌو»، و«عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَامَ».

ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] وقوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]

(١) البيت بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ٢/ ٩٣٢، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٤٢، والمقرب ١/ ١١٨.

(ص)

وَمَعَ الاسْتِفْهَامِ أَلْحِقْ بِـ (عَلِمْ) مَا مِنْهُ عِرْفَانٌ وَنَحْوُهُ فُهِمْ
وَهَكَذَا مُجْدِى سُؤَالٍ، أَوْ نَظَرْ مُنْتَسِبٍ لِلْقَلْبِ، أَوْ إِلَى الْبَصَرْ
مَا بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ، وَالْمُعَلَّقْ بِنَصْبِهِ، أَوْ رَفْعِهِ احْكُمْ وَانْطِقْ
نَحْوُ: (عرفت النَّضْرَ مَنْ هُوَ)؟ فَإِنْ تَرْفَعْ تُصِبْ وَالنَّصْبُ بِالْفَضْلِ قَمِنْ
وَاجْعَلْ كَذِى اسْتِفْهَامِ الْمُضَافَا إليه فى التعليق حيث وافى
فَكـ(دَرَى أَيُّهُمُ خَيْرٌ): (دَرَى غُلامُ أَى) فَامْنَعِ التَّأَثُّرَا

(ش) الإشارة بما فهم منه عرفان، ونحوه إلى «عَرَفَ» و«شَعَرَ» و«فَقِهَ» و«فَطَنَ» وما أشبه ذلك؛ نحو:

«عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ؟»، و«شَعَرْتُ أَى أَمْرٍ حَبَسَكَ؟»، و«فَطَنْتُ أَذَلِكَ حَقٌّ أَمْ بَاطِلٌ؟»

والإشارة بـ:

... مُجْدِى سُؤَالٍ أَوْ نَظَر ... ... ...

إلى نحو: «اسْتَخْبَرْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟»، و«فَكَّرْتُ هَلْ ذَلِكَ كَائِنٌ؟»، و«نَظَرْتُ هَلْ عِنْدَكَ رَيْبٌ؟».

ويلحق بهذا ما دل على رؤية عين؛ كقوله -تعالى-: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ . هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٣٥، ٣٦]

وأسماء الاستفهام فى ذلك كحروفه.

وكذلك المضاف إلى ما فيه معنى الاستفهام؛ فلذلك قلت:

فَكـ«دَرَى أَيُّهُمُ خَيْرٌ» «دَرَى غُلامُ أَى» ... ...

أى: لا فرق بين «أَى» وبين «غُلام أَى» فى عدم التأثر بـ«دَرَى»؛ لأن المستفهم به، والمضاف إليه فى عدم التأثر بما قبلهما سيان.

وكذلك هما سيان فى قبول التأثر بما بعدهما؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]

فإن كان الواقع بين المعلَّق، والمعلَّق غير مضاف؛ نحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا مَنْ هُوَ» جاز نصبه، وهو الأجود؛ لكونه غير مستفهم به، ولا مضاف إلى مستفهم به.

وجاز-أيضًا- رفعه؛ لأنه المستفهم عنه فى المعنى.

وهذا شبيه بقولهم: «إِنَّ أَحَدًا لا يَقُولُ ذَلِكَ».

فـ«أَحَد» هذا لا يستعمل إلا بعد نفى.

وهنا قد وقع قبل النفى؛ لأنه والضمير فى «لا يَقُولُ» شىء واحد فى المعنى.

(ص)

ونحو خَلْتُكَ خَالَه وخِلْتُنى خصّوا بقلبى ومع فقد فقدتُنى
عَدِمتُنِى شذَّ، وقل رأيتنى رؤيَا ورؤيةً بلا تَوَهُّنِ[1]

(ش) مما يختص بالأفعال القلبية إعمالها فى ضميرى رفع ونصب متصلين مع اتحاد المسمى؛ نحو: «عَلِمْتُنِى فَقِيرًا إِلَى عَفْوِ اللَّه»، وكذا «عَلِمْتَكَ» و«علمه».

ومنه قوله -تعالى-: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦، ٧]

وأشرك فى هذا مع الأفعال القلبية: «رَأَيْتُ» الحلمية والبصرية.

قال الله -تعالى-: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْءَاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا﴾ [يوسف: ٣٦]

وقالت عائشة- رضى الله عنها-: «لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا لَنَا من طَعَامٍ إِلا الأَسْوَدَانِ»[2].

---

(١) والبيتين فى ط هكذا:

واخصص بفعل القلب نحو (خلتنى) واستندروا (عدمتنى) (فقدتنى)
و(خاله) و(خلتك) استبح وقس وامنع (ضربتنى) وشبهه تكس

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، ولقد جاءت الأحاديث كثيرة، فيها موضع الشاهد، منها حديث أبى الدرداء: «لقد رأيتُنَا مع رسول الله ﷺ فى بعض أسفاره فى يوم شديد الحرّ، حتى إن الرجل ليضع يَدَه على رأسه من شِدَّةِ الحرّ، وما منّا أحَدٌ صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة.

أخرجه أحمد (٥/ ١٩٤)، (٦/ ٤٤٤)، ومسلم (٢/ ٧٩٠). كتاب الصيام: باب التخيير فى الصوم والفطر فى السفر (١٠٩ - ١١٢٢)، وابن ماجه (١/ ٥٣٢): كتاب الصيام: باب ما جاء فى الصوم فى السفر، (١٦٦٥)، والبيهقى (٤/ ٢٤٥). والحديث أخرجه البخارى، وليس فيه موضع الشاهد، (٤/ ٦٩٢): كتاب الصوم: باب (٣٥) رقم (١٩٤٥) بلفظ: «خرجنا مع النبى -صلى الله عليه وسلم- فى بعض أسفاره فى يوم حارٍّ...» الحديث. ومنها حديث ابن مسعود: «لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافقٌ قد عُلِمَ نفاقه أو مريض...».

أخرجه أحمد (١/ ٣٨٢)، ومسلم (١/ ٤٥٣): كتاب المساجد: باب صلاة الجماعة من سنن الهدى، (٢٥٦، ٢٥٧-٦٥٤)، وأبو داود (١/ ٢٠٦): كتاب الصلاة: باب فى التشديد فى ترك الجماعة (٥٥٠)، والنسائى (٢/ ١٠٨) كتاب الإمامة باب المحافظة على الصلوات حيث يُنادى بهن، وابن خزيمة (١٤٨٣).

=

وهو كثير فى الشعر الفصيح.

وشذ هذا الاستعمال فى «عَدِمَ» و«فَقَدَ»؛ قال جران العود: [من الطويل]

لَقَد كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِى وَعَمَّا أقاسى مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ(١)

وقال آخر فى «فَقَدْتُنِى» : [من الطويل]

نَدِمْتُ عَلَى مَا فَاتَ مِنِّى فَقَدْتُنِى كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ(٢)

ولا يجوز فى «أَكْرَمَ» وشبهه أن يقال: «أَكْرَمْتُنِى» و«أَكْرَمْتُكَ»، بل الواجب إذا قصد ذلك أن يقال: «أَكْرَمْتُ نَفْسِى» و«أَكْرَمْتُ نَفْسَكَ».

فلو كان أحد الضميرين منفصلا جاز إسناد الفعل إلى أحدهما، وإيقاعه على الآخر دون اختصاص بأفعال القلوب؛ نحو: «مَا أَكْرَمْتَ إلا إِيَّاى».

## فصل فى إجراء القول مجرى الظن

(ص)

بِالْقَوْلِ تُحْكَى وَفُرُوعِهِ الْجُمَلْ وَمَا بِمَعْنَاهُ انْصِبَنْهُ كَالْمَثَلْ

وَالْقَوْلُ مُطْلَقًا كَظَنٍّ عَمِلا عِنْدَ سُلَيْمٍ، وَعَلَى ذَا حُمِلا

(قَالَتْ- وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا- هَـذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا)

وَغَيْرُهُمْ يَخُصُّ ذَا بِـ (تَفْعَلُ) إِذَا بِالاِسْتِفْهَامِ قَبْلُ يُوصَلُ

كَمِثْلِ: (هَلْ تَقُولُ: زَيْدًا مُنْجِدَا)؟ وَبَعْضُهُمْ فِيهِ رَوَى مُسْتَشْهِدَا

(مَتَى تَقُولُ: الْقُلَّصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا)؟

وَالْفَصْلُ بِالْمَفْعُولِ أَوْ بِالظَّرْفِ أَوْ بِالْخَافِضِ اغْتَفِرْ وَرَاعِ مَا رَعَوْا

وَاحْكِ لِفَصْلٍ بِسوَاهُنَّ (هَلْ أَنْتَ تَقُولُ عَامِرًا قَدِ ارْتَحَلْ)؟

(ش) الأصل فيما تعلق من الجمل بقول أن يورد محكيًّا؛ سواء كان فعلا أو مصدرًا، أو اسم فاعل.

فإن كان المتعلق به مفردًا بمعنى جملة نصب بالقول؛ نحو قولك: «قُلْتُ مَثَلاً،

---

= ومنها حديث أبى بكرة: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ، وإنا لنرمُلُ بالجنازة رَمْلاً». أخرجه أحمد (٥/٣٦، ٣٧، ٣٨)، وأبو داود (٣/٢٠٥): كتاب الجنائز: باب الإسراع بالجنازة (٣١٨٢)، والنسائى (٤/٤٢، ٤٣): كتاب الجنائز: باب السرعة بالجنازة، والطيالسى (٨٨٣)، وابن حبان، (٣٠٤٣، ٣٠٤٤)، والبيهقى (٤/٢٢).

(١) البيت فى ديوانه ص٤٠، وشرح المفصل ٧/٨٨، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص٤٢١.

(٢) ينظر الأمالى ١/١٣٦.

وَقُلْتُ حَدِيثًا، وَشِعْرًا، وَخُطْبَةً، وَقِصَّةً»، ونحو ذلك.

وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن، سواء كان فعلا ماضيا، أو مضارعًا أو أمرًا، أو اسم فاعل، أو مصدرًا؛ فيقولون: «قُلْتُ: زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، و«أَعْجَبَنِي قَوْلُكَ: عَمْرًا مُقِيمًا»، و«أَنْتَ قَائِلٌ: بِشْرًا كَرِيمًا».

وعلى هذه اللغة تفتح «إِنَّ» بعد «قُلْتُ» وشبهه؛ قال الحطيئة[١]: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ: أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ ... وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ[٢]

كذا أنشده أبو علي في «التذكرة».

وغير سليم يشترطون في جريان القول مجرى الظن أن يكون فعلا مضارعًا، مسندًا إلى مخاطب، متصلا باستفهام.

فإن فصل بينه وبين الاستفهام أحد المفعولين، أو ظرف أو جار ومجرور - لم يضر الفصل.

فإن فصل بغير ذلك بطلت موافقة الظن، وتعينت الحكاية؛ نحو قولك: «أَأَنْتَ تَقُولُ: زَيْدٌ رَاحِلٌ» ؟

ومن الفصل المغتفر قول الشاعر -[هو عمر بن أبي ربيعة][٣]- : [من الوافر]

أَجُهَّالا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟[٤]

وتقول إذا فصلت بظرف أو جار ومجرور: «أَغَدًا تَقُولُ: زَيْدًا رَاحِلًا»؟

---

(١) هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة، الشاعر المشهور بالحطيئة، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وكان هجاءًا عنيفًا، لم يَكَدْ يسلم من لسانه أحد، سجنه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بسبب شعره فاستعطفه بأبيات، فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس. له ديوان شعر. مات سنة ٤٥هـ.
ينظر: الأعلام (٢/ ١١٨)، الأغاني (٢/ ١٥٧)، خزانة الأدب (١/ ٤٠٩).

(٢) البيت في ديوانه ص٢٢٥، وتخليص الشواهد ص٤٥٩، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٠، وشرح التصريح ١/ ٢٦٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٢، وشرح الأشموني ١/ ١٦٥.

(٣) سقط في ط.

(٤) وينسب البيت للكميت بن زيد في خزانة الأدب ٩/ ١٨٣، ١٨٤، والدرر ٢/ ٢٧٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٢، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، وشرح المفصل ٧/ ٨٧، والكتاب ١/ ١٢٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٧٨، وتخليص الشواهد ص٤٥٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، وشرح الأشموني ١/ ١٦٤، وشرح شذور الذهب ص٤٩٠، وشرح ابن عقيل ص٢٢٨، والمقتضب ٢/ ٣٤٩، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

وَ«أَفِى الدَّارِ تَقُولُ: عَمْرًا جَالِسًا» ؟

والحكاية جائزة إذا كملت شروط إجراء القول مجرى الظن؛ لأنه الأصل.

## فصل فى (أعلم) وما جرى مجراه

(ص)

«أَعْلَمْ» مَفَاعِيلَ ثَلاثَةً نَصَبْ ... وَلِـ (أَرَى)مُرَادِفًا هَـذَا وَجَبْ

وَقُلْ فِى (حَدَّثَ) ثُمَّ (نَبَّأَ) ... وَقِيسَ فِعْلًا (خَبَّرَ) وَ (أَنْبَأَ)

بِهَمْزَةِ النَّقْلِ (رَأَى) وَ (عَلِمَا) ... تَـوَصُّـلًا لِـثَـالِـثٍ تَـقَـدَّمَـا

وَفَـاعِـلًا كَـانَ وَتِـلْـوَاهُ هُـمَـا ... عَلَى الَّذِى كَانَا عَلَيْهِ فَاعْلَمَا

(ش) «أَعْلَمَ» و«أَرَى»: هما «عَلِمَ» و«رَأَى» المتعديان إلى مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر.

ثم أدخلت عليهما همزة التعدية، وتسمى همزة النقل فازدادا مفعولاثالثًا، وهو الذى كان فاعلا قبل النقل؛ كقولك: «أَعْلَمَ ابْنِى خَالِدًا زَيْدًا أَخًا»، وأصله: «علم خالد زيدًا أخًا»، فدخلت الهمزة، وأسند «أَعْلَم» إلى الابن، ونصب «خَالِدًا» مفعولا بعد أن كان فاعلا، فتكمل به لـ «أَعْلَمَ» ثلاثة مفاعيل.

والكلام على «أَرَى» كالكلام على «أَعْلَمَ».

ولم يلحق سيبويه[١] بـ«أَعْلَم» و«أَرَى» إلا «نَبَّأَ»، والمشهور تعديها إلى واحد، وإلى غيره بحرف جر.

ومن تعديها إلى ثلاثة قول النابغة الذبيانى: [من الكامل]

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ... يُهْدِى إِلَى غَرَائِبَ الأَشْعَارِ[٢]

وزاد أبو على «أَنْبَأَ».

وزاد السيرافى «حَدَّثَ» و«أَخْبَرَ» و«خَبَّرَ»:

وشاهد «حَدَّثَ» قول الحارث بن حلزة[٣]: [من الخفيف]

---

(١) ينظر الكتاب (١/ ٤١).

(٢) البيت فى ديوانه ص٥٤، وتخليص الشواهد ص٤٦٧، وخزانة الأدب ٦/ ٣١٥، ٣٣٣، ٣٣٤، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٩، وأساس البلاغة (أبد)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل ص٢٣٢، وشرح عمدة الحافظ ص٢٥٢.

(٣) هو الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكرى الوائلى، شاعر جاهلى، أحد أصحاب =

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدْ ... دَثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاءُ[(١)]

وأنشد ابن خروف فى «شرح الكتاب» شاهدًا على «أَنْبَأَ» : [من المتقارب]

وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ[(٢)]

وأنشد غيره على «خَبَّرَ» : [من الطويل]

وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِى بِمِصْرَ أَعُودُهَا[(٣)]

وأنشدوا -أيضًا- على «أَخْبَرَ» : [من البسيط]

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرْتِنِى دَنِفًا ... وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِى[(٤)]

(ص)

سِوَى (رَأَى) مِنْ أَخَوَاتِهِ جَرَى ... مَعْ هَمْزَةِ النَّقْلِ كَمَا يَجْرِى (أَرَى)

بِذَلِكَ الأَخْفَشُ قِدْمًا حَكَمَا ... وَمَنْ يُخَالِفْهُ هُنَا فَقَدْ سَمَا

(ش) أجاز الأخفش[(٥)] أن يعامل غير «عَلِمَ» و«رَأَى» من أخواتهما القلبية الثلاثية

---

= المعلقات كان يضرب به المثل فى الفخر، حتى قيل: «أفخر من الحارث بن حلزة» له ديوان شعر. ينظر: الأعلام (٢/ ١٥٤)، الأغانى (١١/ ٤٢)، الشعر والشعراء (٥٣).

(١) البيت فى ديوانه ص٢٧، وتخليص الشواهد ص٤٦٨، والدرر ٢/ ٢٨٠، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥، وشرح القصائد السبع ص٤٦٩، وشرح القصائد العشر ص٣٨٧، وشرح المعلقات السبع ص٢٢٥، وشرح المعلقات العشر ص١٢٢، وشرح المفصل ٧/ ٦٦، والمعانى الكبير ٢/ ١٠١١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٥، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص٦٨٦، وشرح ابن عقيل ص٢٣٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢٥٣، وهمع الهوامع ١/ ١٥٩.

(٢) البيت من المتقارب وهو للأعشى فى ديوانه ص٧٥، وتخليص الشواهد ص٤٦٧، والدرر ٢/ ٢٧٨، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥، ومجالس ثعلب ٢/ ٤١٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٠، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٦٧، وشرح ابن عقيل ص٢٣٤، وشرح عمدة الحافظ ص٢٥١، وهمع الهوامع ١/ ١٥٩.

(٣) البيت للعوام بن عقبة (أو عتبة) فى الدرر ٢/ ٢٧٨، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٢، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٤٦٧، وشرح الأشمونى ١/ ١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٤١٤، وشرح ابن عقيل ص٣٣٥، وشرح عمدة الحافظ ص٢٥٢، وهمع الهوامع ١/ ١٥٩.

(٤) البيت لرجل من بنى كلاب فى الدرر ٢/ ٢٧٩، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٣، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٤٦٨، وشرح الأشمونى ١/ ١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ص٢٣٣.

(٥) قال ابن جنى: وأجاز أبو الحسن: أظننت زيدًا عَمرًا عاقلاً، ونحو ذلك، وامتنع عنه أبو عثمان، وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلاً.
ينظر: الخصائص: ١/ ٢٧٢.

معاملتهما فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة.

فيقال على مذهبه: «أَظْنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلاً». وكذلك: «أَحْسَبْتُهُ» و«أَخَلْتُهُ» و«أَزْعَمْتُهُ».

ومذهبه فى هذا ضعيف؛ لأن المعدى بالهمزة فرع المعدى بالتجرد، وليس فى الأفعال متعديًا بالتجرد، إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة.

فكان مقتضى هذا ألا ينقل «عَلِمَ» و«رَأَى» إلى ثلاثة، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل.

ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع.

ولو ساغ القياس على «أَعْلَمَ» و«أَرَى»، لجاز أن يقال: «أَكْسَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ثَوْبًا»؛ وهذا لا يجوز بإجماع.

(ص)

وَأَجْرِ مُجْرَى (خِلْتُ) فِعْلاً صِيغَ مِنْ ذَا الْبَابِ لِلْمَفْعُولِ حَيْثُمَا يَعِنّ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَابِ (خِلْتُ) لَحِقَا بِـ (كَانَ) نَحْوُ: (خِيلَ زَيْدٌ مُشْفِقَا)

(ش) دخول همزة النقل، وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة لما ينشأ عنهما.

فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديًا إلى مفعول لم يكن متعديًا إليه بدونها.

وصوغه للمفعول يجعله قاصرًا عن مفعول كان متعديًا إليه قبل الصوغ، فالذى لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد.

والمتعدى إلى واحد يتعدى بها إلى اثنين، والمتعدى إلى اثنين يتعدى بها إلى ثلاثة، والمتعدى إلى ثلاثة[1] بصوغه للمفعول يصير متعديًا إلى اثنين.

وذو الاثنين يصير متعديًا إلى واحد، وذو الواحد يصير غير متعد.

وإن كان المصوغ للمفعول من باب «أَعْلَم»، لحق بباب «ظَنَّ».

وإن كان من باب «ظَنَّ» لحق بباب «كَانَ».

فتقول فى: «أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلاً» : «أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلاً».

فيجرى مجرى: «عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلاً» فى معناه وحكمه.

وتقول فى «عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلاً» : «عُلِمَ عَمْرٌو فَاضِلاً»؛ فيجرى مجرى: «كَانَ عَمْرٌو فَاضِلاً» فى الأحكام كلها. والله الموفق.

---

(١) فى أ : وذو الثلاثة.

# باب الفاعل

(ص)

مَا تَمَّ مُسْنَدٌ لَهُ خِلْوٌ لَزِمْ		سَبْقًا بِصَوْغِ الأَصْلِ فَاعِلاً وُسِمْ
فَارْفَعْهُ بِالْمُسْنَدِ نَحْو: (جَا أَبُو		زَيْدٍ) وَ (عَنَّى هَجْر خلٌّ صَاحِبُ)[(١)]
وَرُبَّمَا جُرَّ بِبَاءٍ، أَو بِـ (مِنْ)		فَقُدِّرَ الرَّفْعُ وَإِنْ يُتْبَعْ يَبِنْ

(ش) الفاعل: هو المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلى، أو ما يقوم مقامه.

فالمسند إليه يعم الفاعل والنائب عنه، والمبتدأ، والمنسوخ الابتداء.

والتقييد بالتمام يخرج اسم «كَانَ».

والتقديم والفراغ يخرجان نحو: «يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ» على لغة «أَكَلُونِى الْبَرَاغِيثُ».

وبقاء الصوغ الأصلى يخرج النائب عن الفاعل.

وذكر ما يقوم مقامه يدخل الفاعل المسند إليه مصدر، أو اسم فعل[(٢)] أو صفة، أو ظرف، أو شبهه.

ولم أصدر حد الفاعل بـ«الاسْمِ»؛ لأن الفاعل قد يكون غير اسم؛ نحو: «بَلَغَنِى أَنَّكَ ذَاهِبٌ».

وهذا الذى فصلته مجمل فى البيت الأول.

واشتمل البيت الثانى على فاعلى فعلين وهما: «أَبُو زَيْد» و«هَجْرُ صَبٌّ خلٌّ».

وعلى فاعل اسم قائم مقام الفعل وهو «زَيْنَب» فإن رافعه «هَجْر صَبٌّ خلٍّ»، وجر الفاعل بباء؛ نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]

ونحو قول قيس بن زهير[(٣)]: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى		بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ[(٤)]

---

(١) فى ط: (عنى هجر صب زينب).

(٢) فى أ: أو اسم فاعل.

(٣) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسى، أمير عبس، وأحد السادة القادة فى عرب العراق، معدود فى الأمراء والدهاة والشجعان والخطباء والشعراء، شعره جيد فحل، ورث الإمارة عن أبيه، واشتهرت وقائعه فى حروبه مع بنى فزارة وذبيان، وحكمته فى مأثور كلامه مستفيضة. مات سنة (١٠هـ). ينظر: الأعلام (٢/ ٢٠٦)، خزانة الأدب (٣/ ٥٣٦).

(٤) البيت فى الأغانى ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، والدرر ١/ ١٦٢، =

ومثله قول الآخر: [من الرجز]

مَهْمَا لِى اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ     أَوْدَى بِنَعْلَىَّ وَسِرْبَالِيَهْ

التقدير: ألم يأتيك ما لاقت، وأودى نعلاى.

وأما جر الفاعل بـ«مِنْ» فكثير، لكن بشرط أن يكون نكرة بعد نفى، أوشبهه، نحو: «مَا جَاءَنِى مِنْ أَحَدٍ».

وأشرت بقولى:

...     ...     ...     ... وَإِنْ يُتْبَعْ يَبِن

إلى أن الفاعل المجرور إذا تبعه وصف أو عطف - جاز رفع ما تبعه منهما حملا على الموضع، وجره حملا على اللفظ؛ نحو: «مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ كَرِيمٌ»، وَ«كَرِيمٍ».

و«مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ، وَلا امْرَأَةٌ»؛ و«لا امْرَأَةٍ»، فإن كان المعطوف معرفة، تعين الرفع؛ نحو: «مَا جَاءَ مِنْ عَبْدٍ وَلا زَيْدٌ».

(ص)

وَأَضْمِرِ الْفَاعِلَ فِى الْفِعْلِ الَّذِى     أَخَّرْتَهُ كَمِثْلِ: (زَيْدٌ يَغْتَذِى)
وَ (ابْنَاكَ قَامَا) و (الرِّجَالُ انْطَلَقُوا)     وَوَاجِبٌ تَجْرِيدُ فِعْلٍ يَسْبِقُ
وَقَدْ تَلِى عَلامَةٌ كَمُضْمَرِ     فِى لُغَةٍ كـ(انْطَلَقُوا بَنُو السَّرِى)
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ نَحْوَ ذَا خَبَرْ     مُقَدَّرًا تَقْدِيمَ مَا بَعْدُ ظَهَرْ
وَقَدْ يَكُونُ الاِسْمُ بَعْدُ بَدَلا     وَأَوَّلُ الأَقْوَالِ رَاعِيهِ اعْتَلا

(ش) الفعل والفاعل كجزأى كلمة، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته؛ كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها.

---

= وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد الشافية ص٤٠٨، وشرح شواهد المغنى ص٣٢٨، ٨٠٨، والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠، ولسان العرب (أتى)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠، والإنصاف ١/ ٣٠، وأوضح المسالك ١/ ٦، والجنى الدانى ص٥٠، وجواهر الأدب ص٥٠، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤، والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧، ورصف المبانى ص١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١، وشرح الأشمونى ١/ ١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤، وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤، والكتاب ٣/ ٣١٦، ولسان العرب (قدر)، (رضى)، (شظى)، (يا)، والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥، ومغنى اللبيب ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧، والمقرب ١/ ٥٠، ٢٠٣، والممتع فى التصريف ٢/ ٥٣٧، والمنصف ٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٢ .

وإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه.

وفاعل الفعل ضمير بعده مطابق للاسم السابق؛ نحو: «زَيْدٌ يَغْتَذِى» و«ابْنَاكَ قَامَا» و«الرِّجَالُ انْطَلَقُوا» و«الهِنْدَاتُ ذَهَبْنَ».

وقولى:

... ... ... وَوَاجِبٌ تَجْرِيدُ فِعْلٍ يَسْبِقُ

أى: إذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة تثنية، ولا جمع فى اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما.

ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفًا، وقبل الذكور واوًا، وقبل الإناث نونًا محكومًا بحرفيتها مدلولا بها على حال الفاعل الآتى قبل أن يأتى.

كما تدل تاء: «فَعَلَتْ هِنْدٌ» على تأنيث الفاعلة قبل أن تأتى.

وقد تكلم بهذه اللغة النبى ﷺ إذ قال: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مِلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»(١). ومن هذه اللغة قول الشاعر: [من الطويل]

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ　　　وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ(٢)

وقال آخر: [من الطويل]

---

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (١/ ١٧٠) كتاب قصر الصلاة فى السفر، (٨٢)، وأحمد (٢/ ٤٨٦)، والبخارى (٢/ ٢٢١): كتاب مواقيت الصلاة: باب فضل صلاة العصر، (٥٥٥)، (٦/ ٤٥٠)، كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة عليهم السلام، (٣٢٢٣)، (١٥/ ٣٧٥): كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿تعرُجُ الملائكة والروح إليه﴾ (٧٤٢٩)، (١٥/ ٤٢٨): كتاب التوحيد: باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، (٧٤٧٦)، ومسلم (١/ ٤٣٩): كتاب المساجد: باب فضل صلاتى الصبح والعصر والمحافظة عليهما، (٢١٠ - ٦٣٢)، والنسائى (١/ ٢٤٠): كتاب الصلاة: باب فضل صلاة الجماعة، وابن حبان (١٧٣٧، ١٧٣٨، ٢٠٦١) من حديث أبى هريرة مرفوعًا: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون فى صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يَعْرُجُ الذين باتوا فيكم، فَيَسْأَلُهُمْ ربُّهم، وهو أعلمُ بهم: كيف تركتم عبادى؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يُصَلُّون».

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص١٩٦، وتخليص الشواهد ص٤٧٣، والدرر ٢/ ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٧٧، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٨٤، ٧٩٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ١٠٦، والجنى الدانى ص١٧٥، وجواهر الأدب ص١٠٩، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٠، وشرح شذور الذهب ص٢٢٧، وشرح ابن عقيل ص٢٣٩، ومغنى اللبيب ٢/ ٣٦٧، ٣٧١، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠ .

بَنِى الأرْضِ قَدْ كَانُوا بَنِى فَعَزَّنِى ... عَلَيْهِمْ لِآجَالِ الْمَنَايَا كِتَابُهَا(١)

وقال آخر: [من الطويل]

رَأَيْنَ الْغَوَانِى الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضِى ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ(٢)

وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرًا مقدمًا، ومبتدأ مؤخرًا.

وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون المشار إليهن مبدلة منها الأسماء المذكورة بعد.

وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة.

وعلى هذين الوجهين يتخرج قوله -تعالى-: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة: ٧١].

ويجوز أن يكون «الَّذِينَ» فى موضع رفع بإضمار فعل على حملة الذم.

وأما أن يحمل جميع ما ورد من «ذَلِكَ» أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير صحيح؛ لأن الأئمةالمأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب؛ فوجب تصديقهم فى ذلك كما نصدقهم فى غيره. وبالله الاستعانة والتوفيق.

(ص)

وَيُشْبِهُ الْفَاعِلُ جُزْءَ الْفِعْلِ ... فَالأصْلُ أَنْ يَتْلُوهُ دُونَ فَصْلِ

وَالأصْلُ فِى الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا ... وَالنِّيَّةُ التَّأْخِيرُ حَيْثُ اتَّصَلا

لِذَاكَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) ... فَشَا، وَقَلَّ (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

فِى (سَاءَ عَبْدَ هِنْد بَعْلُهَا) وَمَا ... أَشْبَهَهُ: الْفَاعِلُ لَنْ يُقَدَّمَا

وَإِنْ عَكَسْتَ الْعَمَلَيْنِ صَحَّ فِى ... رَأْى، وَمَنْعَ ذَاكَ بَعْضٌ يَقْتَفِى

(ش) قد تقدم التنبيه على أن الفعل والفاعل كجزأى كلمة؛ ولذلك لم يستغن عن الفاعل، ولم يقدم على الفعل مع بقائه فاعلا.

ودلت العرب على كونهما كشىء واحد بوصل علامة تأنيث الفاعل؛ بالفعل

---

(١) البيت للفرزدق فى تخليص الشواهد ص٤٧٤ ولم أجده فى ديوانه.

(٢) البيت لمحمد بن عبدالله العتبى فى الأغانى ١٤/ ١٩١، وتخليص الشواهد ص٤٧٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧٣، ولمحمد بن أمية فى العقد الفريد ٣/ ٤٣، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٧١، وشرح شذور الذهب ص٢٢٩، وشرح ابن عقيل ص٢٤٠.

نحو: «مَا قَامَتْ هِنْد».

وبجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل فى نحو: «تَفْعَلانِ» و«تَفْعَلُونَ».

فالأصل أن يكونا غير مفصولين بمفعول ولا غيره.

وليس المفعول من الفعل بتلك المنزلة، بل هو فضلة؛ ولذلك جاز تقديمه، والاستغناء عنه لفظا.

والأصل فيه إذا ذكر أن يفصل بالفاعل.

فإن اتصل بالفعل فهو منوى التأخير، والفاعل منوى الاتصال إذا أخر.

فلذلك حسن تقديم المفعول متصلا به ضمير يعود إلى الفاعل؛ نحو: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ».

ولم يحسن تقديم الفاعل متصلا به ضمير عائد إلى المفعول؛ نحو: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ».

ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعًا وفاقًا لأبى الفتح[1]؛ لأن الفعل المتعدى يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل.

فإذا افتتح كلام بفعل، ووليه مضاف إلى ضمير - علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوبًا، ومفعول إن كان المضاف مرفوعًا.

فلا ضرر فى تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول؛ كما لا ضرر فى تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل، وكلاهما وارد عن العرب.

فمن تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول قول حسان بن ثابت -رضى الله عنه- يمدح مطعم بن عدى: [من الطويل]

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا     مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[2]

---

(١) قال ابن جنى: فى باب «فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض» من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو: (ضرب غلامه زيدًا)، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه... ثم يقول: وأجمعوا على أن ليس بجائز (ضرب غلامه زيدًا)... وأما أنا فأجيز... . ينظر: الخصائص ١/ ٢٩٤، ٢٩٥ .

(٢) البيت فى ديوانه ص٢٤٣، والاشتقاق ص٨٨، وتخليص الشواهد ص٤٨٩، وتذكرة النحاة ص٣٦٤، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٧٥، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٩٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٧، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٧٣٨، ٧٩٦، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٨، وشرح ابن عقيل ص٢٥١ .

وقال آخر: [من الطويل]

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ(١)

وأنشد ابن جنى: [من الطويل]

أَلا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ(٢)

وأنشد -أيضًا-: [من البسيط]

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ(٣)

[وأنشد شيخنا: [من الطويل]

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِى ذُرَا الْمَجْدِ(٤)](٥)

فإن كان الفاعل مضافًا إلى ضمير يعود إلى ماأضيف إليه المفعول، نحو: «سَاءَ عَبْدَ هِنْد بَعْلُهَا» - لم يجز تقديم الفاعل؛ لأنه لو قدم فقيل: «سَاءَ بَعْلُهَا عَبْدَ هِنْد» تقدم عائد على مؤخر لفظًا، ورتبة، مع عدم تعلق الفعل به، وشدة الحاجة إلى العائد عليه.

فلو عكست العملين - أى: لو رفعت «عَبْدَ هِنْد»، ونصبت «بَعْلُهَا» وقدمته - جاز فى رأى قوم دون قوم.

فمن أجاز قال:

لما عاد الضمير على ما أضيف إليه الفاعل، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد - كان بمنزلة عود الضمير إلى الفاعل.

وتقديم ضمير عائد إلى الفاعل فى غاية من الحسن، وتقديم ضمير ما هو والفاعل كشيء واحد جدير بأن يكون له حظ من الحسن.

(١) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص٣٦٤، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٨ .

(٢) البيت لأبى جندب الهذلى فى تذكرة النحاة ص٣٦٤، وخزانة الأدب ١/ ٢٩١، ٢٩٣، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٣، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٠، والخصائص ٢/ ٤١٥ .

(٣) البيت لسليط بن سعد فى الأغانى ٢/ ١١٩، وخزانة الأدب ١/ ٢٩٣، ٢٩٤، والدرر ١/ ٢١٩، ومعجم ما استعجم ص٥١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٥، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٤٨٩، وتذكرة النحاة ص٣٦٤، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٠، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٠، وشرح ابن عقيل ص٢٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٦٦ .

(٤) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٤٩٠، وتذكرة النحاة ص٣٦٤، والدرر ١/ ٢١٨، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٧٥، وشرح ابن عقيل ص٢٥١، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٩٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٦٦ .

(٥) مابين المعكوفين سقط فى «أ».

ومن لم يجز نظر إلى تأخر مفسر الضمير لفظًا ورتبة، مع تقدم تعلق الفعل به فمنع.

(ص)

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

وَذَا انْحِصَارٍ أَخِّرَنَّ مِنْهُمَا حَتْمًا بِـ (إلا) كَانَ أَوْ بِـ (إِنَّمَا)

وَلَيْسَ ذَا حَتْمًا لَدَى الْكِسَائِي إِذَا الْمُرَادُ كَانَ ذَا انْجِلاءِ

وَسَبْقُ غَيْرِ فَاعِلٍ إِذَا حُصِرْ عِنْدَ ابْنِ الانْبَارِى حُكْمٌ اغْتُفِرْ

(ش)

إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة - وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول؛ نحو: «أَكْرَمَ مُوسَى عِيسَى»، و«زَارَتْ سُعْدَى سَلْمَى»

فلو وجدت قرينة يتبين بها الفاعل من المفعول، جاز تقديم المفعول، نحو: «طَلَّقَ سُعْدَى يَحْيَى»، و«أَضْنَتْ سَلْمَى الْحُمَّى».

وإذا أضمر الفاعل ولم يقصد حصره، وجب تقديمه وتأخير المفعول نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَأَهَنْتُ زَيْدًا».

فلو قصد حصره وجب تأخيره مع كونه مضمرًا؛ نحو: «مَا ضَرَبَ زَيْدًا إلا أَنْتَ».

وكل ما قصد حصره استحق التأخير، فاعلا كان أو مفعولا، أو غيرهما، سواء كان الحصر بـ«إلا»، أو بـ«إِنَّمَا»؛ نحو: «إِنَّما ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عَمْرًا»

هذا على قصد الحصر فى المفعول.

فلو قصد الحصر فى الفاعل لقيل: «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًازَيْدٌ»، و«مَا ضَرَبَ عَمْرًا إلا زَيْدٌ».

وأجاز الكسائى- وحده- تقديم المحصور بـ«إلا»؛ لأن المعنى مفهوم معها، قدم المقترن بها أو أخر.

بخلاف المحصور بـ«إِنَّما» فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير؛ فلذلك لم يختلف فى منع تقديمه.

وغير الكسائى يلتزم تأخير المحصور بـ«إلا»؛ ليجرى الحصرين على سنن واحد.

ووافق الكسائى أبو بكر بن الأنبارى فى تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلا؛ نحو:

«مَا ضَرَبَ إلا زَيْدًا عَمْرٌو»

ولم يوافقه فى تقديمه إذا كان فاعلا؛ نحو: «مَا ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عَمْرًا»، وأنشد مستشهدًا على ما أجازه: [من الطويل]

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلا ضِعْفَ مَا بِى كَلامُهَا[1]

(ص)

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ حُذِفَا إن اسْتَبَانَ بِدَلِيلٍ عُرِفَا

نحو: (بَلَى زَيْدٌ) لِقَائِلِ (لَمْ يَقُمْ شَخْصٌ) وَ(عَمْرٌو) فى جَوَابِ (مَنْ يَقُمْ)[2]؟

وَمِثْلُ قَوْلِهِ (يَزِيدُ ضَارِعُ) (يَبْكِيهِ) مِنْ بَعْدِ (يَزِيدُ) رَافِعُ

(ش) إذا قلت: «بَلَى زَيْدٌ» لمن قال لك: «لَمْ يَقُمْ شَخْصٌ» - فـ«زَيْدٌ» فاعل فعل محذوف تقديره: بلى قام زيد. وكذا إذا قلت: «عَمْرٌو» لمن قال لك: «مَنْ يَقُم» ؟ فـ«عَمْرٌو» فاعل فعل محذوف تقديره: يقم عمرو.

وكذا إذا كان الاسم جواب سؤال مقدر؛ كقولك: «قُتِلَ كَافِرٌ، مُسْلِمٌ». كأنه قيل: من قتله؟ فقلت: مسلم. ومنه قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم[3] ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

لِيُبْكَ يَزِيدٌ: ضَارِعٌ[4] لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ[5] مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[6]

---

(١) البيت للمجنون في ديوانه ص١٩٤، والدرر٢/ ٢٨٧، وشرح التصريح ١/ ٢٨٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٢، وتخليص الشواهد ص٤٨٦، والدرر ٣/ ١٧٢، وشرح الأشموني ١/ ١٧٧، وشرح ابن عقيل ص٢٤٨، وهمع الهوامع ١/ ١٦١، ٢٣٠ ويروى عمز البيت هكذا: فما زادني إلا غرامًا كلامها .

(٢) فى ط: من نقم.

(٣) عاصم بن أبى النجود، الكوفى، الأسدى بالولاء، أبو بكر، أحد القراء السبعة، تابعى من أهل الكوفة، كان ثقة فى القراءات، صدوقًا فى الحديث. توفى سنة ١٢٧هـ .
ينظر: الأعلام (٣/ ٢٤٨)، طبقات القراء (١/ ٣٤٦)، تقريب التهذيب ت (٣٠٧١) .

(٤) ضَرَع الرجل ضراعة، إذا ذل. (مقاييس اللغة - ضرع) .

(٥) يقال: اختبطنى فلان: إذا جاء يطلب المعروف من غير آصرة ووسيلة. (اللسان - خبط) .

(٦) طاح طوحا: هلك. (الوسيط - طاح) .
والبيت للحارث بن نهيك فى خزانة الأدب ١/ ٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٩٤، وشرح المفصل ١/ ٨٠، والكتاب ١/ ٢٨٨، وللبيد بن ربيعة فى ملحق ديوانه ص٣٦٢، ولنهشل بن حرى فى خزانة الأدب ١/ ٣٠٣، ولضرار بن نهشل فى الدرر ٢/ ٢٨٦، =

فـ«رِجَالٌ» فاعل «يُسَبِّحُهُ» مقدرًا، و«ضَارِعٌ» فاعل «يَبْكِيهِ» مقدرًا وكذا ما أشبههما.

(ص)

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِى الْمَاضِى إِذَا  كَانَ لِأُنْثَى كـ(أَبَتْ هِنْدُ الأذَى)
وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ  أَوْ ظَاهِرٍ مِنَ الْمَجَازِ قَدْ عَرِى
وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِى  نَحْو: (أَتَى الْقَاضِى بِنْتُ الأحْنَفِ)
وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إِلا) فُضِّلا  كـ(مَا زَكَا إِلا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلا)
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلا فَصْلٍ وَمَعْ  ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ كـ(الشَّمْسُ طَلَعْ)
وَنَحْوَ ذَا عَلَى اضْطِرَارٍ قَصَرُوا  إِلا ابْنَ كَيْسَانَ فَلا يَقْتَصِرُ

(ش) تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضى؛ نحو: «أَبَتْ هِنْدُ الأذَى»؛ لأن الأمر مستغن عنها بالياء.

والمضارع مستغن عنها بتاء المضارعة إذا أسند إلى غائبة، وكان حقها ألا تلحق الفعل؛ لأن معناها فى الفاعل، إلا أن الفاعل كجزء من الفعل؛ فجاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بالفعل.

كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى: «تَفْعَلانِ» و«تَفْعَلُون» و«تَفْعَلِينَ».

ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به؛ لجواز أن يكون لفظًا مؤنثًا سمى به مذكر.

فاحتاطوا فى الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة؛ ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث.

وجعلوا لحاقها لازمًا إذا كان التأنيث حقيقيًا؛ كتأنيث «امْرَأَة» و«نَعْجَة» وغيرهما من إناث الحيوان، فيقال: «قَامَتِ الْمَرْأَةُ»، و«ثَغَتِ النَّعْجَةُ».

وقد تحذف التاء لوجود فصل، وإن كان التأنيث حقيقيًا؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

---

= ومعاهد التنصيص ١/ ٢٠٢، وللحارث بن ضرار فى شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠، ولنهشل، وللحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلهل فى المقاصد النحوية ٢/ ٤٥٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٥، ٧/ ٢٤، وأمالى ابن الحاجب ص٤٤٧، ٧٨٩، وأوضح المسالك ٢/ ٩٣، وتخليص الشواهد ص٤٧٨، وخزانة الأدب ٨/ ١٣٩، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشمونى ١/ ١٧١، وشرح المفصل ١/ ٨٠، والشعر والشعراء ص١٠٥، ١٠٦، والكتاب ١/ ٣٦٦، ٣٩٨، ولسان العرب (طوح)، والمحتسب ١/ ٢٣٠، ومغنى اللبيب ص٦٢٠، والمقتضب ٣/ ٢٨٢، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ(١)

وقد يحذف بلا فصل مع كون التأنيث حقيقيًا.

من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: «قَالَ فُلانَةُ».

والتزموا لحاق التاء إن كان الفاعل مضمرًا، ولو كان مجازى التأنيث؛ نحو: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ».

ولا يجوز: «الشَّمْسُ طَلَعَ» إلا فى الشعر؛ كقوله: [من المتقارب]

فَلا مُزْنَةٌ(٢) وَدَقَتْ(٣) وَدْقَهَا وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا(٤)

ولايجوز مثل هذا فى غير الشعر إلا عند ابن كيسان، ويختار حذف التاء عند الفصل بـ«إلا»، نحو: «مَا قَامَ إِلا هِنْد».

وإذا كان التأنيث مجازيًا، ولم يكن الفاعل مضمرًا، ولا مفصولا بـ«إِلا» - جاز حذف التاء وثبوتها، لكن ثبوتها مع عدم فصل أحسن.

(ص)

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
وَنَحْو (مُسْلِمِينَ) حَتْمًا ذُكِّرَا وَاجْعَلْ (بَنِينَ) مِثْلَ مَا قَدْ كُسِّرَا
وَفِعْلَ (هِنْدَات) وَنَحْوَهُ(٥) عَلَى رَأى كَفِعْلِ (هِنْدَ) فِي التَّا يُجْعَلا

---

(١) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ١/ ١٧٤، وتخليص الشواهد ص٤٨١، والخصائص ٢/ ٤١٤، والدرر ٦/ ٢٧١، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٣، وشرح شذور الذهب ص٢٢٤، وشرح المفصل ٥/ ٩٣، ولسان العرب (غرر)، واللمع ص١١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٧١ .

(٢) المزن: السحاب، والقطعة مزنة. (مقاييس اللغة - مزن) .

(٣) الودق: المطر. (مقاييس اللغة - ودق) .

(٤) البيت لعامر بن جوين فى تخليص الشواهد ص٤٨٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠، والدرر ٦/ ٢٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣٩، ٤٦٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٤٣، والكتاب ٢/ ٤٦، ولسان العرب (أرض)، (بقل)، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤، وتاج العروس (ودق)، (بقل)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٣٥٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٨، وجواهر الأدب ص١١٣، والخصائص ٢/ ٤١١، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٤، والرد على النحاة ص٩١، ورصف المبانى ص١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧، وشرح ابن عقيل ص٢٤٤، وشرح المفصل ٥/ ٩٤، ولسان العرب (خضب)، والمحتسب ٢/ ١١٢، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٥٦، والمقرب ١/ ٣٠٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٧١ .

(٥) فى أ: ونحوها.

وَالْحَذْفُ فِى (نِعْمَ الْفَتَاة) اسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ
وَحَيْثُ قُلْتَ: (فَعَلَتْ) مُلْتَزِمَا ... فَالتَّاءُ فِى مُضَارِعٍ قَدْ حُتِمَا
وَحَيْثُ جَازَ (فَعَلَتْ) وَ (فَعَلا) ... فَالتَّا أَوِ الْيَا فِى الْمُضَارِعِ اجْعَلا

(ش) كل جمع سوى المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع، وتأنيثه باعتبار الجماعة؛ نحو: «قَامَ الرِّجَالُ»، و«قَامَتِ الرِّجَالُ».

ولم يعتبر التأنيث فى «مُسْلِمِينَ»؛ لأن سلامة نظمه تدل على التذكير، وأما «الْبَنُونَ» فإن نظم واحده متغير؛ فجرى مجرى التكسير فيقال: «جَاءَ الْبَنُونَ»، و«جَاءَت الْبَنُونَ» كما يقال مع «الأَبْنَاءِ».

وبعض النحويين يلتزم تأنيث «هِنْدَات» ونحوه لسلامة نظم واحده؛ فاستويا فى حكم التاء.

ومثل جمع التكسير فى ذا الحكم: ما دل على جمع، ولا واحد له من لفظه كـ«نِسْوَة».

ويعامل بهذه المعاملة - أعنى: فى ثبوت التاء وسقوطها - «نِعْمَ» و«بِئْسَ» مسندين إلى مؤنث، وإن كان حقيقى التأنيث؛ نحو: «نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ فُلانَةُ»، و«بِئْسَت الْمَرْأَةُ فُلانَة».

لأن الجنس مقصود بفاعلى «نِعْمَ» و«بِئْسَ» على سبيل المبالغة فى المدح والذم، فكان حكم التاء مع ما يسند منهما حكم التاء مع المسند إلى أسماء الأجناس المقصود بها الشمول.

وكل ما لزم فى الماضى المسند إليه «فَعَلَتْ» لزم فى المضارع المسند إليه «تَفْعَل».

فإن المقصود من التاءين الدلالة على تأنيث الفاعل؛ فكل ما جاز أن يقال فى الماضى المسند إليه: «فَعَلَتْ» بتاء و«فَعَلَ» بلا تاء - جاز أن يقال فى المضارع المسند إليه: «تَفْعَل» بالتاء و«يَفْعَلُ» بالياء.

فمثال ما لا يجوز فيه إلا وجه واحد: «قَامَتْ هِنْد»، و«تَقُومُ جُمْل».

ومثال ما يجوز فيه الوجهان: «طَلَعَت الشَّمْسُ»، و«تَهُبُّ الرِّيحُ».

(ص)

وَحَذْفُ فَاعِلٍ، وَفِعْلُهُ ظَهَرْ ... جَوَازُهُ عَنِ الْكِسَائِى اشْتَهَرْ

وَلِـدَلِـيـلٍ حُـذِفَـا مَـعًـا بِـلا خُلْفٍ، وَكُلٌّ سَيُرَى مُفَصَّلا

(ش) أجاز الكسائى- وحده- حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غيره ذلك؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة تحوج إلى الحذف.

فمن المواضع التى توهم الحذف: قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [يوسف: ٣٥] وقوله -تعالى-: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٤٥]

وقول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِى إِلَى قَطَرِىٍّ لا إِخَالُكَ رَاضِيَا(١)

فتقدير الأول: ثم بدا لهم البداء.

وتقدير الثانى: وتبين لكم العلم.

وتقدير الثالث: فإن كان لا يرضيك ما تشاهد منى. فهذا كله من إضمار ما دل عليه مقال أو حال.

وكذلك قولهم: «إِذَا كَانَ غَدًا فَإِيتِنِى»؛ أى: إذا كان غدًا ما أنا عليه الآن فإيتنى.

والكسائى يرى أن هذا حذف.

وأما حذف الفعل وفاعله معًا لدليل يدل عليهما - فلا خلاف فى جوازه وذلك كثير.

كقوله -تعالى-: ﴿بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٣٥] أى: نتبع ملة إبراهيم.

وقوله -تعالى-: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤] أى: بلى نجمعها قادرين. والله أعلم.

---

(١) البيت لسوار بن المضرب فى شرح التصريح ١/ ٢٧٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٩٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧٩، والخصائص ٢/ ٤٣٣، وشرح الأشمونى ١/ ١٦٩، وشرح المفصل ١/ ٨٠، والمحتسب ٢/ ١٩٢ .

# باب النائب عن الفاعل

(ص)

يَنُوبُ عَنْ فَاعِلِ الْمَفْعُولُ بِهْ فِي كُلِّ مَا لَهُ كـ(حِيزَ الْمُشْتَبِهْ)
بِشَرْطِ حَذْفِ فَاعِلٍ وَتَهْيِئَهْ تكُونُ فِي الْفِعْلِ بِهَذَا مُنْبِئَهْ
فَالأَوَّلَ اضْمُمْ مُطْلَقًا وَمَا يَلِي آخِرَهُ اكْسِرْ فِي مُضِى كـ(مُلِي)
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُفْتَتَحَا كـ(يَنْتَحِي) المَقُولِ فِيهِ (يُنْتَحَى)
وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ
وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كـ(اسْتُحْلِي)

(ش) قد يحذف الفاعل لكونه معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا أو لغير ذلك.

فينوب عنه -فيما كان له من رفع، واعتناء وغير ذلك- المفعول به مسندا إليه فعل مهيأ بهيئة تنبئ عن النيابة، أو اسم فى معناها.

وتهيئةالفعل لذلك بضم أوله- مطلقا- وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعا، وبكسره إن كان ماضيا.

ويشترك فى الضم ثانى ما أوله تاء المطاوعة كـ«تُعُلِّمَ الْعِلْمُ» و«تُسُرْبِلَ الْقَمِيصُ».

وثالث ما أوله همزة وصل كـ«انْطُلِقَ بِزَيْدٍ »، و«اسْتُمِعَ الْحَدِيثُ»، و«اسْتُخْرِجَ الشَّيْءُ»، و«اسْتُحْلِي الْمَشْرُوبُ».

(ص)

وَاكْسِرْ أَو اشْمِمْ فَا ثُلاَثِي أُعِلّ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كـ(بُوعَ) فَاحْتُمِلْ
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبّ)
وتِلْوُ سَاكِنٍ (افْتَعَلْت) و(انْفَعَلْ) لِلْكَسْرِ وَالإِشْمَامِ وَالضَّمِّ مَحَلّ
إِنْ تُعْتَلَلْ عَيْنَاهُمَا فـ(اعْتِيدَا) فِي (اعْتَادَ) قُلْ و(انْقَادَ) رُدَّ (انْقِيدَا)

(ش) إذا قصد بناء الفعل الماضى لما لم يسم فاعله، وهو ثلاثى معتل العين - كسر أوله، ووليه ياء ساكنة؛ كقولك فى «بَاعَ» و«قَالَ»: «بِيعَ» و«قِيلَ»، والأصل: بيع وقول.

فحركت الفاء بكسرة العين وسكنت تخفيفا؛ فسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها.

وانقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء.

وكثير من العرب يشير إلى الضم مع التلفظ بالكسرة، ولا يغير الياء وقد قرأ بهذه اللغة: نافع وابن عامر والكسائى فى بعض الأفعال ويسمى إشماما.

وبعض العرب يخلص ضمة الفاء؛ فتنقلب الياء واوا لسكونها بعد ضمة، وتسلم الواو لسكونها بعد حركة تجانسها، مثال ذلك فى الياء قول الراجز أنشده الفراء: [من الرجز]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[1]

ومثال ذلك فيما أصله واو فسلمت قول الراجز: [من الرجز]

حُوكَتْ[2] عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ
تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ[3]

وقد يعرض بالكسرة أو الضمة التباس فعل المفعول بفعل الفاعل، فيجب حينئذ إخلاص الضمة؛ نحو: «خُفْت» مقصودا به: «خَشِيتُ»، والإشمام وإخلاص الكسرة فى «طُلْتُ» مقصودا به: «غُلِبْتُ»، فِى المُطَاوَلَة.

ويجوز فى فاء الثلاثى المضعف من الكسر والضم والإشمام ما جاز فى فاء الثلاثى المعتل العين؛ نحو: «حِبّ الشَّىْءُ» و«حُبَّ»، ومن أشم أشَمّ.

وقرأ بعض القراء[4]: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] - بكسر الراء-

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص١٧١، والدرر ٤/ ٢٦، ٦/ ٢٦٠، وشرح التصريح ١/ ٢٩٥، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨١٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٤، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٩٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٥٥، وتخليص الشواهد ص٤٩٥، وشرح الأشمونى ١/ ١٨١، وشرح ابن عقيل ص٢٥٦، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٣٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٦٥ .

(٢) حاك الثوب حوكًا: نسجه. (القاموس - حوك) .

(٣) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ١٥٦، وتخليص الشواهد ص٤٩٥، والدرر ٦/ ٢٦١، وشرح الأشمونى ١/ ١٨١، وشرح التصريح ١/ ٢٩٥، وشرح ابن عقيل ص٢٥٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٦، والمنصف ١/ ٢٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٥ .

(٤) قرأ علقمة ويحيى والأعمش «ردت» بكسر الراء على نقل حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد توهم خلوها من حركتها وهى لغة بنى ضبة على أن قطربا حكى عن العرب نقل حركة العين إلى الفاء فى الصحيح فيقولون: ضرب زيد . ينظر: الدر المصون (٤/ ١٩٥) .

وهذا معنى قولى:

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبِ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْو: (حَبّ)

فإن كان المعتل العين على «افْتَعَل» كـ«اعْتَادَ»، أو على «انْفَعَل» كـ«انْقَادَ» - فعل بثالثه فى بنائه لما لم يسم فاعله ما فعل بأول «بَاعَ» و«قَالَ».

ولفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بما قبل حرف العلة؛ كقولك فى «اعْتَادَ» و«انْقَادَ»: «اعْتِيدَ» و«انْقِيدَ».

(ص)

وَنَابَ مَصْدَرٌ وَظَرْفٌ صُرِّفَا وَخُصِّصَا عَنْ فَاعِلٍ قَدْ حُذِفَا
كَذَاكَ حَرْفُ الْجَرِّ وَالْمَجْرُورُ كـ(سِيرَ بِى) و(الْيَوْمُ) و(الْمَسِيرُ)
وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إِنْ وُجِدْ فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ
كَقَوْلِ بَعْضِ الْفُصَحَاءِ مُنْشِدَا (لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّدَا)
وَمِثْلُ ذَا أَيْضًا (لِيُجْزَى قَوْمًا) فَاصْدَعْ بِحَقٍّ وَتَوَقَّ اللَّوْمَا
وَعُلَمَا الْكُوفَةِ مَعْ أَبِى الْحَسَنْ فِى الْحُكْمِ فِى اطِّرَادِ هَذَا حَيْثُ عَن

(ش) لما ذكرت نيابة المفعول به عن الفاعل أخذت فى بيان ما يشاركه فى النيابة عنه وهو: المصدر، والظرف المتصرفان المخصصان والجار والمجرور؛ كقولك: «سِيرَ بِى»، و«سِيرَ اليومُ»، و«سِيرَ الْمَسِيرُ».

واحترزت بالتصرف مما لا يتصرف من المصادر؛ نحو: «مَعَاذَ اللَّه»، ومن الظروف؛ نحو: «إِذَا».

واحترزت بالتخصيص من المبهم منهما؛ نحو: «سِرْتُ سَيْرًا وَوَقْتًا» فإن نيابتهما عن الفاعل لا تفيد؛ إذ لا يحصل بذكرهما مزيد على ما فهم من الفعل.

بخلاف ما يكون مختصا؛ نحو: «سِرْتُ سَيْرًا شَدِيدًا، وَوَقْتًا مُبَارَكًا» فإن ذكرهما يبين معنى لا يفهم بمجرد ذكر الفعل، فإسناده إليهما غير خال من فائدة.

وينبغى أن يفهم من الإشارة فى قولى:

كَذَاكَ حَرْفُ الْجَرِّ وَالْمَجْرُورُ ... ... ...

أن الصالح للنيابة من حروف الجر هو ما لا يلزم وجها واحدا فى الاستعمال؛ كـ«الباء» و«اللام» و«مِنْ» و«إِلَى» و«عَنْ» و«عَلَى» و«فِى». لا ما يلزم وجها واحدا كـ«مُنْذُ» و«رُبَّ» و«الكَافِ» وما خص بقسم، أو استثناء.

ولا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود.

وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، ويؤيد مذهبهم قراءة أبى جعفر(١) : ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤].

فأسند «لِيُجْزَى» إلى الجار والمجرور. ونصب «قَوْمًا» وهو مفعول به.

ومثل هذه القراءة قول الراجز: [من الرجز]

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا
وَلاَ شَجَا ذَا الْغَى إلا ذُو هُدَى(٢)

ومنه قول الآخر: [من الرجز]

لَيْسَ مُنِيبًا امْرُؤٌ مُنَبَّه
لِلصَّالِحَاتِ مُتَنَاسٍ ذَنْبَهُ
وَإنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيب رَبَّهُ
مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبَهُ(٣)

---

(١) قرأ ابن عامر والأخوان «لِنُجْزِى» بنون العظمة أى لِنُجْزِى نحن وباقى السبعة ليَجْزِى بالياء من تحت مبنيًا للفاعل أى ليَجْزِىَ الله وأبو جعفر بخلافٍ عنه وشيبةُ وعاصمٌ فى روايةٍ كذلك إلا أنه مبنىٌ للمفعول هذا مع نَصْب «قَوْمًا» وفى القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه:

أحدها: ضميرُ المفعول الثانى عادَ الضميرُ عليه لدلالة السياق تقديره: لِيُجْزَى هو أى الخَيْرُ قَوْمًا والمفعول الثانى من باب أَعْطَى يقوم مقام الفاعل بلا خلافٍ ونظيره: الدرهمُ أُعطِى زَيْدًا.

الثانى: أنَّ القائم مقامه ضميرُ المصدر المدلول عليه بالفعل أى لِيُجْزَى الجَزَاءُ. وفيه نَظَرٌ لأنه لا يُتْرَكُ المفعولُ به ويقامُ المصدرُ لا سِيَّمَا مع عدمِ التصريح به.

الثالث: أنَّ القائم مقامه الجار والمجرور وفيه حُجَّةٌ للأخفش والكوفيين حيث يُجِيزُونَ نيابةَ غير المفعول به مع وجوده وأنشدوا:

.... .... ..... لَسُبَّ بذلك الجرْوِ الكِلاَبَا

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا .... ..... ... .

والبصريون لا يجيزونه. ينظر: الدر المصون (٦/ ١٢٧، ١٢٨).

وفى ط: قراءة بعض القراء.

(٢) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص١٧٣، والدرر ٢/ ٢٩٢، وشرح التصريح ١/ ٢٩١، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٥٠، وتخليص الشواهد ص٤٩٧، وشرح الأشمونى ١/ ١٨٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٩، وهمع الهوامع ١/ ١٦٢.

(٣) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ١٤٩، وشرح الأشمونى ١/ ١٨٤، وشرح التصريح ١/ ٢٩١، وشرح قطر الندى ص١٨٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٥١٩.

(ص)

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ — بَاب (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ
فِي بَاب (ظَنَّ)وَ(أَرَى) الْمَنْعُ اشْتُهِرْ — وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذَا الْمَعْنَى ظَهَرْ
وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنُوبُ خَبَرُ — مِنْ بَاب (كَانَ) مُفْرَدٌ لاَ يُنْصَرُ
وَنَابَ تَمْيِيزٌ لَدَى الْكِسَائِي — لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِي

(ش) نيابة المفعول الأول من كل باب جائزة بلا خلاف؛ وكذا نيابة الثانى من باب «كَسَا».

وأما نيابة الثانى من باب «ظَنَّ» فأكثر النحويين يمنعها، والصحيح إجازة ذلك إذا أمن اللبس.

وكذلك الثانى من باب «أَعْلَم».

وحكى ابن السراج[(١)] أن قوما يجيزون نيابة خبر «كَانَ» المفرد.

وهو فاسد؛ لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخبارا عن غير مذكور، ولا مقدر.

وحكى الكسائى: «خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْسٌ»، و«الْمَوجُوعُ رَأْسُهُ، وَالْمَسْفُوهُ رَأْيُه».

وأجاز فى «امْتَلأَتِ الدَّارُ رِجَالاً»: «امْتُلِئَ رِجَالٌ».

(ص)

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا — بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا
كـ(أُعْلِمَ النُّعْمَانُ بِشْرًا مُحْرِمَا) — و(أُعْطِى الْمَكْسُوُّ ثَوْبًا دِرْهَمَا)
وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ — مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلاَ تَقِسْ

(١) قال ابن السراج: وقد أجاز قوم فى (كان زيد قائما) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله، فيقولون: «كين قائم».

قال أبو بكر: وهذا عندى لا يجوز من قبل أن (كان) فعل غير حقيقى، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل فى الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل؛ لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شىء واحد؛ لأن الثانى هو الأول فى المعنى . ينظر: الأصول فى النحو: ١/ ٨١ .

وابن السراج هو محمد بن السرى البغدادى النحوى أبو بكر بن السراج، كان من أصحاب المبرد، وكان المبرد يقربه فقرأ عليه كتاب سيبويه، وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين فى مسائل كثيرة، ويقال: ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله. من تصانيفه: الأصول الكبير، الموجز، شرح سيبويه، الاشتقاق، احتجاج القراءة، الشعر والشعراء، الجمل، وغيرها. توفى سنة (٣١٦هـ) .

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٠٩ - ١١٠)، إنباه الرواة (٣/ ١٤٧) .

(ش) كما لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحد إما ظاهر، وإما مضمر.

وما سواه مما يتعلق بالرافع - فمنصوب لفظا، إن لم يكن جارا ومجرورا، وإن يكنه فمنصوب محلا.

وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: «خَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ».

ومنه قول الأخطل: [من البسيط]

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[1]

* * *

(١) البيت في ديوانه ص١٧٨، وتخليص الشواهد ص٢٤٧، والدرر ٣/ ٥، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٧٢، ولسان العرب (نجر)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧، وأمالى المرتضى ١/ ٤٦٦، ورصف المبانى ص٣٩٠، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٦، والمحتسب ٢/ ١١٨، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٩٩، وهمع الهوامع ١/ ١٦٥ .

## باب اشتغال العامل عن المعمول

(ص)

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَل
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقًا لِمَا قَدْ أُظْهِرَا
وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلاَ السَّابِقَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كـ(إنْ) وَ(حَيْثُمَا)

(ش) حاصل ما فى هذه الأبيات: أنه إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظا، أو محلا وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله فى ضميره - فذلك الاسم السابق ينصب بفعل لا يظهر موافق للمشغول معنى.

والنصب لازم بعد ما يختص بالأفعال؛ نحو: « إنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَاضْرِبْهُ»، و«حَيْثُمَا عَمْرًا لَقِيتَهُ فَأَهِنْهُ».

(ص)

وَإن تَلاَ السَّابِقَ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
كَذَا إذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لاَ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

(ش) حاصل ما أشير إليه هنا: الإعلام بما يمنع من نصب الاسم الذى شغل عنه الفعل بضميره.

والمانع من ذلك شيئان:

أحدهما: أن يتقدم على الاسم ما هو مختص بالابتداء كـ«إِذَا» المفاجأة، و«لَيْتَمَا» كقولك: «أَتَيْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»، و«لَيْتَمَا بِشر زُرْتَه».

فلو نصبت «زَيْدًا» أو«بِشْرًا» لم يجز؛ لأن «إِذَا» المفاجأة لا يليها فعل ولا معمول فعل ظاهر ولا مضمر؛ وإنما يليها مبتدأ أو خبر مبتدإ، أو«أَنَّ» المفتوحة مؤولة بمبتدأ أو«إنَّ» المكسورة.

لأن الكلام معا بمنزلة مبتدأ وخبر، فلو نصب الاسم المذكور بعدها لكانت الجملة التى وليتها فعلية، وذلك مخالف لاستعمال العرب.

وقد غفل عن هذا كثير من النحاة؛ فأجاز النصب فى نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو» ولا سبيل إلى جوازه.

وكذلك «لَيْتَ» المقرونة بـ«مَا» لا يليها فعل، ولا مفعول فعل؛ لأن «مَا» حين

قرنت بها لم تزل اختصاصها بالأسماء؛ فلذا ساغ فيها- وحدها- الإعمال وترك الإعمال. وقد بينت ذلك فى باب «إنَّ».

فإعمالها لبقاء اختصاصها، وترك إعمالها إلحاق بأخواتها.

فلو نصب الاسم المذكور بعدها بفعل مضمر لكان ذلك تركا لاختصاصها بالأسماء. وهو خلاف كلام العرب.

والثانى من مانعى النصب: أن يكون بين الاسم والفعل أحد الأشياء التى لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ كالاستفهام، و«مَا» النافية، ولام الابتداء، وأدوات الشرط كقولك: «زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَه؟»، و«عَمْرٌو مَتَى لَقِيتَهُ؟»، و«خَالِدٌ مَا صَحِبْتُه»، و«بِشْرٌ لَأُحِبُّهُ»، و«الْحَقُّ إِنْ أَلِفْتَهُ أَفْلَحْتَ».

فالرفع بالابتداء متعين فى «زَيْدٍ» و«عَمْرٍو» و«خَالِدٍ» و«بِشْرٍ» و«الْحَقِّ»؛ لتقدمها على الاستفهام و«مَا» النافية، ولام الابتداء وأداة الشرط.

وجميعها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا؛ لأن المفسر فى هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسر.

(ص)

وَتِلْوُ الاسْتِفْهَامِ لاَ بِالْهَمْزِ ... كَتِلْو(إِنْ) فِى الْحُكْمِ دُونَ فَرْزِ
فَـ (أَيْنَ خَالِدًا تَرَاهُ) ؟ مِثْلُ (إِنْ ... زَيْدًا دَعَوْتَهُ يُعِنْ وَلاَ يَهِنْ)

(ش) قد تقدم أن «إنْ» مما يختص بالفعل.

وأن نصب الاسم بعدها وبعد غيرها من المختصات بالفعل لازم؛ فلذلك أحلت هنا محل «إنْ».

فبينت أن ما يتلو استفهاما بغير الهمزة كالذى يتلو«إنْ» فى لزوم النصب.

فإذا قلت: «مَتَى زَيْدًا لَقِيتَهُ؟»، أو«عَمْرًا حَدَّثْتَه؟»، و«أَيْنَ بَكْرًا فَارَقْتَه؟» - تعين النصب.

فلو كان الاستفهام بالهمزة؛ كقولك: «أزيدًا رأيتَهُ؟» - لم يتعين النصب لكنه يكون مختارا، هذا هو الصحيح.

ومن حكم بتسوية الهمزة بغيرها فقد خالف سيبويه[1]، وإن زعم أنه موافقه.

---

(١) ... لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم... إلخ. ينظر: الكتاب (١/ ١٠١).

(ص)

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبْ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرّ أَوَّلاَ
وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوف فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَن اسْم فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا
بِغَيْرِ تَرْجِيح كـ(زَيْدٌ اقْتَرَبْ وَعَمْرٌو اوْ عَمْرًا أَرَاهُ ذَا طَرَبْ)
وَالرَّفْعُ فِى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

(ش) للنصب أسباب يترجح بها على الرفع فى ذا الباب:

منها: أن يكون الفعل المشغول بضمير الاسم السابق فعل أمر، أو دعاء، أو نهى؛ نحو: « زَيْدًا أَكْرِمْه»، و«يَاالله ذُنُوبَنَا اغْفِرْهَا، وآمَالَنَا لاَ تُخَيِّبْهَا».

ومن مرجحات النصب أن يتقدم على الاسم ما الغالب أن يليه فعل؛ كالنفى بـ«مَا» و«لاَ» و«إِنْ»، وكالاستفهام بالهمزة، وكـ«حَيْث» المجردة من «مَا»

وإنما خصصت من النوافى «مَا» و«لاَ» و«إِنْ»؛ لأن غيرها من النوافى هى «لَمْ» و«لَمَّا» و«لَنْ» وهى مختصة بالأفعال، فإن اضطر شاعر لأن يولى شيئا منها الاسم المذكور كان حكمه مع ما وليه منها حكمه بعد «إن».

وخصصت الاستفهام بالهمزة؛ لأن الاستفهام بغيرها قرينة موجبة للنصب مانعة من الرفع. وقد ذكرت ذلك فيما مضى.

ومن مرجحات النصب تقدم «حَيْثُ» مجردة مِنْ «مَا»؛ نحو: «حَيْث زَيْدًا تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ» لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها فى الغالب إلا فعل.

وإن اقترنت بـ«مَا» صارت أداة شرط واختصت بالفعل.

ومن الأسباب المرجحة للنصب أن يلى الاسم عاطفا قبله معمول فعل، منصوبا كان المعمول أو غير منصوب؛ نحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ضَرَبْتُهُ»، و«لَقِيتُ بِشْرًا، وَخَالِدًا كَلَّمْتُهُ».

وإنما رجح النصب هنا، لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية، وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما. فإن كان الفعل الذى فى الجملة الأولى خبر مبتدأ سميت: «ذَاتَ وَجْهَيْن»؛ لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية.

ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية.

ففى الاسم بعدها النصب والرفع دون ترجيح؛ لأن فى كل منهما مشاكلة.

فإذا قلت: «زَيْدٌ اقْتَرَبَ، وَعَمْرٌو أَلْقَاهُ» - بالرفع- تكون عاطفا مبتدأ وخبرا على مبتدأ وخبر.

وإذا قلت: «وَعَمْرًا أَلْقَاهُ» - بالنصب - يكون فى اللفظ بمنزلة من عطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ لأن قبل الواو «اقْتَرَب» وهو فعل مسند إلى ضمير عائد على «زَيْدٍ»، وبعدها «أَلْقَى» مضمرا واقعا على «عَمْرٍو»، فالواو مكتنفة بجملتين فعليتين فى النصب، وبجملتين ابتدائيتين فى الرفع.

فحاصل ما تقدم أربعة أقسام:

- قسم يجب فيه النصب.
- وقسم يجب فيه الرفع.
- وقسم يختار فيه النصب.
- وقسم يستوى فيه الرفع والنصب.

وبقى قسم خامس يترجح فيه الرفع وذلك نحو: «زَيْدٌ لَقِيتُه»؛ لأنه ليس معه موجب النصب كما مع: «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فَاضْرِبْهُ»، وليس معه موجب الرفع كما مع: «أَتَيْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»، وليس معه مرجح النصب كما مع: «أَزَيْدًا لَقِيتَهُ؟»، وليس معه سبب يسوى النصب والرفع كما مع: «زَيْد اقْتَرَب وَعَمْرًا أَرَاهُ»[1].

(ص)

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ اوْ ... إِضَافَةٍ كَوَصْلِهِ فِيمَا رَأَوْا
تَقُولُ: (زَيْدًا عُجْ بِهِ) وَ(عَمْرَا ... أَكْرِمْ أَخَاهُ،وَازْعَ فِيهِ الْإِصْرَا)
وَعُلْقَةٌ قَدْ حَصَلَتْ بِتَابِعِ ... كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ
فَ (زَيْدًا احْتَرِمْ فَتًى أَحَبَّهُ) ... كَمِثْلِ: (زَيْدًا احْتَرِمْ مُحِبَّهُ)

(ش) الأقسام الخمسة المتقدمة مع فعل يباشر الضمير جارية مع ما منع من مباشرته حرف جر، أو إضافة.

فمثل «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ»: «إِنْ زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ، أَوْ رَأَيْتَ أَخَاهُ»

ومثل «أَزَيْدًا لَقِيتَهُ؟»: «أَزَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ، أَوْ لَقِيتَ أَبَاهُ؟»، وكذلك البواقى.

---

(١) فى أ: وعمرا ألقاه.

وإذا كان لفظ الفعل أجنبيا، وله تابع سببى - فالحكم معه كالحكم مع السببى المحض.

فمثال الأجنبى المتبوع بسببى: «زَيْدًا احْتَرِمْ فَتًى أَحَبَّهُ»، و«عَمْرًا أَكْرِمْ بِشْرًا وَأَخَاهُ».

ومثال السببى المحض: «زَيْدًا احْتَرِمْ مُحِبَّهُ»، و«الصَّدِيقَ احْفَظْ وُدَّهُ». فإلى مثل هذا الإشارة بقولى:

وَعُلْقَةٌ قَدْ حَصَلَتْ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ الْوَاقِعِ

(ص)

وَسَوِّ فِى ذَا البَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ
فَلِـ (أَزَيْدًا أَنْتَ مُبْتَغِيهِ) مَا لِـ (أَزَيْدًا أَنْتَ تَبْتَغِيهِ)

(ش) ذو العمل يخرج اسم الفاعل بمعنى المضى؛ لأنه وصف لا يعمل. وقولى:

... ... ... إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَل

يخرج الواقع صلة نحو: «أَزَيْدًا أَنْتَ الْمُكْرِمُه» فإن الألف واللام موصولة بـ«مُكْرِم»، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ولا تفسر عاملا فيه.

فلو لم تذكر الألف واللام جاز أن ينتصب «زَيْد » كما كان ينتصب قبل الفعل فتقول: «أَزَيْدًا أَنْتَ مُكْرِمُه»؛ كما تقول: «أَزَيْدًا أَنْتَ تُكْرِمُه»

ولهذا قلت:

فَلِـ (أَزَيْدًا أَنْتَ مُبْتَغِيه) مَا لِـ (أَزَيْدًا أَنْتَ تَبْتَغِيهِ)

(ص)

وَإِنْ يَكُ الْمَشْغُولُ رَافِعًا فَمَا لِنَاصِبٍ بِمِثْلِه لَهُ احْكُمَا
فَفَاعِلٌ فِى نَحو(إِنْ زَيْدٌ سَرَى) (زَيْدٌ ) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ لَنْ يَظْهَرَا
وَقِسْ عَلَى بَقِيَّةِ الْمَسَائِلْ مُسْتَحْضِرًا جَوَابَ كُلِّ سَائِلْ

(ش) المشغول: هو الفعل العامل فى ضمير الاسم السابق، أو فيما يلابس ضميره.

فإن كان رافعا نحو: «إِنْ زَيْدٌ سَرَى» فسر فعلا يوافقه فى المعنى، رافعا للاسم السابق، كما فسر الناصب ناصبا.

وينقسم الرفع على هذا الوجه إلى واجب وغيره، كما انقسم النصب بالأسباب المذكورة.

(ص)

وَرَافِعا مُطَاوِعا لِمَا نَصَبْ قَدْ يُضْمِرُونَ وَرَوَوْا عَنِ العَرَبْ
(لاَ تَجْزَعِى[1] إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ) بِالنَّصْبِ، وَالرَّفْعِ مَعًا رَوِيتُهُ
وَنَحْو: (زَيْدٌ غِيبَ عَنْهُ) لاَ تَحِدْ عَنْ رَفْعِهِ، وَالنَّصْبُ رَأْى مَا حُمِدْ

(ش) أى فعلين دل أحدهما على تأثير، ودل الآخر على القبول لذلك التأثير- فالأول مطاوَع، والثانى مطاوِع؛ نحو: «كَسَرْتُهُ فَانْكَسر»، و«أَهْلَكْتُه فَهَلَك»، و«نَفَعْتُهُ فَانْتَفَعَ».

فإذا كان الفعل المشغول مطاوعا جاز أن يفسر به مطاوعه رافعا للاسم السابق، ومنه قول لبيد : [من الطويل]

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِب لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُون الْأَوَائِلُ[2]

ف «أَنْتَ» فاعل فعل مطاوِع لـ «يَنْفَعْكَ» تقديره: فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك.

ولو أضمر الموافق هنا لقيل: فإن إياك لم ينفعك علمك.

وروى «منفس» من قول الشاعر: [من الكامل]

لاَ تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى[3]

بالنصب على إضمار الموافق.

---

(١) الجزع: الحزن. (الوسيط - جزع).

(٢) البيت فى ديوانه ص٢٥٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤، والدرر ١/ ٢٠٠، وشرح الأشمونى ١/ ١٨٨، وشرح التصريح ١/ ١٠٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٥١، والمعانى الكبير ص١٢١١، والمقاصد النحوية ١/ ٨، ٢٩١، وهمع الهوامع ٢/ ١١٤، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٨٨، وشرح التصريح ١/ ١٠٥، وهمع الهوامع ١/ ٦٣ .

(٣) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه ص٧٢، وتخليص الشواهد ص٤٩٩، وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، ٣٢١، ١١/ ٣٦، وسمط الآلى ص٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٧٢، ٢/ ٨٢٩، وشرح المفصل ٢/ ٣٨، والكتاب ١/ ١٣٤، ولسان العرب (نفس)، (خلل)، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٥، وبلا نسبة فى الأزهية ص٢٤٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥١، والجنى الدانى ص٧٢، وجواهر الأدب ص٦٧، وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٩/ ٤١، ٤٣، ٤٤، والرد على النحاة ص١١٤، وشرح الأشمونى ١/ ١٨٨، وشرح ابن عقيل ص٢٦٤، وشرح قطر الندى ص١٩٥، ولسان العرب (عمر)، ومغنى اللبيب ١/ ١٦٦، ٤٠٣، والمقتضب ٢/ ٧٦ .

وبالرفع على إضمار المطاوع، والتقدير: لا تجزعى إن هلك منفسأهلكته.

ولا يجوز فى نحو«زَيْدٌ » من قولك: «زَيْدٌ غِيبَ عَنْه، أَو ذُهِبَ بِهِ» إلا الرفع؛ لأن الجار والمجرور فى موضع رفع، فلو فسر عامله عاملا فيما تقدم لم يكن المفسر إلا رافعا؛ فإن عمل المفسر مثل عمل المفسر.

وقد أجاز ابن السراج[1]، والسيرافى أن يقدر إسناد «ذُهِبَ» ونحوه إلى ما يدل عليه من مصدر؛ فيكون المجرور على هذا فى موضع نصب، وينصب الاسم السابق.

وهذا قول يلزم منه جواز الاقتصار على «ذُهِبَ»؛ لأنه على قولهما مسند إلى منوى، والجار والمجرور فضلة. ومثل هذا لا يوجد فى كلام العرب فلا يلتفت إليه.

* * *

(١) قال ابن السراج: . . . فى «سير بزيد» ثلاثة أوجه: أجودها أن تقيم «بزيد» مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعًا، وإن كان مجرورًا فى اللفظ. . .
والوجه الثانى: . . . أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه .
والوجه الثالث: وهو أبعدها أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه .
ينظر: الأصول فى النحو ١/ ٨٠ .

## باب تعدى الفعل ولزومه

(ص)

إِنْ تَمَّ لِلْفِعْلِ اسْمُ مَفْعُولٍ نُعِتْ ... بـ(وَاقِعٍ) أَو(مُتَعَدٍّ ) كـ(مُقِتْ)
فَانصِبْ بِهِ- مَدْلُولَ ذَاكَ الْوَصْفِ ... إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ ذِى حَذْفِ
وَمَا بَنَوْا مِنْهُ اسْمَ مَفعُولٍ بِلاَ ... تَمَامٍ انْسُبْ لِلُزُومٍ كـ(امْثُلاَ)

(ش) الفعل الذى يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول تام يسمى متعديا، ومجاوزا، وواقعا كـ«مُقِتَ فَهُو مَمْقُوت»، و«نُعِتَ فَهُوَ مَنْعُوت». والمراد بالتمام: الاستغناء عن حرف جر.

فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر سمى الفعل «لأزما»، وقد يقال فيه «مُتَعَدٍّ بِحَرْفِ جَرّ» وذاك مثل: «غَضِبَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو فَهُوَ مَغْضُوبٌ عَلَيْه»، و«زَهِدَ فِيه فَهُوَ مَزْهُودٌ فِيهِ»، و«عَجِبَ مِنْهُ فَهُوَ مَعْجُوبٌ مِنْهُ».

فهذه أفعال لازمة؛ لأن اسم المفعول المبنى منها لا يستغنى عن اقترانه بحرف جر.

بخلاف الأول كـ«نُعِتَ فَهُوَ مَنْعُوت» فإن اسم مفعوله تام؛ أى: غنى عن اقترانه بحرف جر.

(ص)

وَالْتَزَمُوا لُزُومَ مَا عَلَى (فَعُلْ) ... وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنًى كـ(بَخِلْ)
وَمَا اقْتَضَى تَكَوُّنا أَوْ عَرَضَا ... أَوْ كَانَ مِثْلَ (ازوَرَّ) وَزْنًا و(انْقَضَى)
كَذَا (افْعَلَلَّ) وَالْمُضَاهِى (افْعَنْلَلاَ) ... وَمَا بِإِلْحَاقٍ كَذَيْنِ جُعِلاَ
وَهٰكَذَا مَا طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كـ( مَدَّهُ فَامْتَدَّا)

(ش) حاصل هذه الأبيات: التنبيه على ما لا يوجد من الأفعال متعدّيًا بنفسه.

فمنه ما يستدل عليه بمجرد وزنه.

ومنه ما يستدل عليه بمعناه، وإن كان على وزن صالح للتعدية.

فالأول ما كان على «فَعُل» كـ«ظَرُفَ» و«عَذُبَ» و«جَنُبَ»، أو على «فَعِل» أو«فَعَل»، بشرط كون الوصف منهما على «فَعِيل» كـ«بَخِلَ فَهُو بَخِيل» و«ذَلَّ فَهُوَ ذَلِيل».

أو على «افْعَلَّ» كـ«ازْوَرَّ» و«احْمَرَّ». أو على «ا نْفَعَلَ» كـ«انْقَضَى» و«انْصَرَفَ».

أو على «افعَلَلّ» كـ«اقْشَعَرّ» و«اشْمَأزّ». أو على «افْعَنْلَل» كـ«احْرَنْجَمَ»[١] و«اثْعَنْجَر»[٢].

وكذا ما ألحق بـ«افْعَلَلّ» و«افْعَنْلَلَ» كـ«اكْوَهَدَّ الفَرْخ» - إذا ارتعد- أو«احْرَنْبَى الدِّيكُ» إذا انتفش.

فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدى من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها.

وأما الذى يستدل على عدم تعديه بمعناه: فما اقتضى تكونا كـ«حَدَث» و«نَبَت»، أو عرضا كـ«مَرِضَ» و«بَرِئَ»

ومنه الاستدلال لمطاوعة المتعدى إلى واحد كـ«ضَاعَفْتُ الْحِسَابَ فَتَضَاعَفَ»، و«دَحْرَجْتُ الشَّيْءَ فَتَدَحْرَجَ»، و«نَعَّمْتُه فَتَنَعَّمَ»، ومنه «ثَلَمْتُه فَثَلِمَ»[٣]، و«ثَرَمْتُهُ فَثَرِم»[٤].

(ص)

وَعَـدِّ لاَزِمـا بِـحَـرْفِ جَـرِّ ... كـ(انْفُذْ لِزَيْدٍ وَاقْرَبَنْ مِنْ عَمْرِو)
وَحَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعْ (أَنَّ) و(أَنْ) ... مُطَّرِدٌ إلاَّ إذَا مَا اللَّبْسُ عَنّ
وَفِى مَحَلِّ نَحْو(أَنْ) هَذَا نَظَرْ ... أذُو انْتِصَابٍ هُوَ أمْ مِمَّا يُجَرّ ؟
وَأَثْبَتَ الأَخْفَشُ فِى عَطْفٍ عَلَى ... نَحْو(أنِ) الْمَذْكُورِ جَرًّا نَقَلاَ
وَانْصِبْ لِحَذْفِ مَا يَجُرُّ غَيْرَ (أَنْ) ... و(أَنَّ) وَالْمَجْرُورُ لَيْسَ بِالْحَسَنْ
وَالْحَذْفُ مَعْ سِوَاهُمَا لاَ تَسْتَبِحْ ... إنْ لَمْ يُؤَيِّدْهُ سَمَاعٌ مُتَّضِحْ
وَابْـنُ سُـلَـيْـمَـانَ اطِّرَادَه رَأَى ... إنْ لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كـ( مَنْ زَيْدًا نَأَى)

(ش) يجوز أن يعدى الفعل اللازم بحرف الجر إلى«أَنْ» و«أَنَّ» وغيرهما؛ نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ»، و«مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ»، و«مِنْ قُعُودِ عَمْرِو».

ويجوز حذف حرف الجر مع «أَنَّ» و«أَنْ» فيقال: «عَجِبْتُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ»، و«أَنْ قَامَ زَيْدٌ».

ولا يجوز حذفه من غيرهما فلا يقال: «عَجِبْتُ قُعُودَ عَمْرِو»

---

(١) احرنجم القوم: ازدحموا. (اللسان - حرجم).
(٢) ثعجر الشيء والدم: صبه. (اللسان - ثعجر).
(٣) الثلم: تشرم يقع فى طرف الشيء. (مقاييس اللغة - ثلم).
(٤) ثرمه: ضربه على فيه فكسر سنه. (الوسيط - ثرم).

فإن ورد الحذف مع غير «أَنَّ» و«أَنْ» عد نادرا، ولم يقس عليه إلا أن يكون من الأفعال التى جمع لها التعدى واللزوم كثيرا مع اتفاق المعنى، كما سيأتى بيان ذلك، إن شاء الله تعالى.

ومذهب الخليل والكسائى فى «أَنّ» و«أَنْ»: أنهما فى محل جر بعد حذف حرف الجر.

ومذهب سيبويه[١] والفراء: أنهما فى محل نصب. ويؤيد قول الخليل قول الشاعر -أنشده الأخفش-: [من الطويل]

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُه[٢]

فجر المعطوف على «أنْ» فعلم أن «أَنْ» فى محل جر.

وحكم ما سوى «أَنَّ» و«أَنْ» إذا حذف ما يجره أن ينصب؛ كقوله: [من الكامل]

لَدْنٌ[٣] بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ[٤] مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَب[٥]

ورأى على بن سليمان الأخفش اضطراد الحذف والنصب فيما لا لبس فيه؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

تَحِنُّ فَتُبْدِى مَابِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِى الَّذِى لَوْلا الأَسَى لَقَضَانِى[٦]

(١) ينظر الكتاب (٣/ ١٢٦، ١٢٧).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه ١/ ٨٤، والإنصاف ص٣٩٥، وتخليص الشواهد ص٥١١، والدرر ٥/ ١٨٣، وسمط اللآلى ص٥٧٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٣، وشرح شواهد المغنى ص٨٨٥، والكتاب ٣/ ٢٩، ولسان العرب (حنطب)، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦٥، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٩٧، ومغنى اللبيب ص٥٢٦، وهمع الهوامع ٢/ ٨١.

(٣) لدُنَ الشىء: لينه. (الوسيط - لدن).

(٤) العَسَلان: شدة اهتزاز الرمح إذا هزته. (مقاييس اللغة - عسل).

(٥) البيت لساعدة بن جؤية الهذلى فى تخليص الشواهد ص٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، ٨٦، والدرر ٣/ ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ص١١٢٠، وشرح التصريح ١/ ٣١٢، وشرح شواهد الإيضاح ص١٥٥، وشرح شواهد المغنى ص٨٨٥، والكتاب ١/ ٣٦، ٢١٤، ولسان العرب (وسط)، (عسل) والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤، ونوادر أبى زيد ص١٥، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٨٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٩، وجمهرة اللغة ص٨٤٢، والخصائص ٣/ ٣١٩، وشرح الأشمونى ١/ ١٩٧، ومغنى اللبيب ص١١، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٠.

(٦) البيت لعروة بن حزام فى خزانة الأدب ٨/ ١٣٠، والدرر ٤/ ١٣٦، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤١٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٢، ولرجل من بنى حلاف فى تخليص الشواهد ص٥٠٤، وللكلابى فى لسان العرب (غرض)، (قضى) وبلا نسبة فى الجنى الدانى =

وقد يحذف الجار ويبقى الجر؛ كقوله:

إِذَا قِيلَ أَى النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ  أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ(١)

أراد: أشارت إلى كليب؛ فحذف «إلى» وأبقى عملها.

(ص)

وَجُمِعَ اللُّزُومُ وَالتَّعَدِّى  لِوَاحِدٍ مَع اتِّحَادِ القَصْدِ

وَجُمِعَا مَعَ اخْتِلَافِ المُعْتَبَرْ  نَحْوُ: (فَغَرْتُ الْفَمَ) و(الفَمُ فَغَرْ)

(ش) من الأفعال أفعال استعملت بوجهين والمعنى واحد كـ«نَصَحْتُ»، و«شَكَرْتُ» و«كِلْتُ» و«وَزَنْتُ» يقال: «شكَرتُهُ» و«شَكَرْتُ لَهُ» و«نَصَحْتُه» و«نَصَحْتُ لَهُ» و«كِلْتُه» و«كِلْتُ لَهُ» و«وَزَنْتُهُ» و«وَزَنْت لَهُ»، قال الله - تعالى-: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]

ومن الأفعال أفعال جمع لها التعدى واللزوم مع اختلاف المعنى كـ«فَغَر زَيْدٌ فَاهُ، وَشَجَاهُ» بمعنى: فتحه، و«فَغَر الفَمُ، وَشَجَا» بمعنى: انفتح.

ومن ذلك «زَادَ» و«نَقَص» يكونان متعديين ولازمين، وإذا تعديا تعديا إلى مفعولين؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]

(ص)

وَمَا إِلَى اثْنَيْنِ تَعَدَّى غَيْرَ مَا  ذَكَرْتُهُ حَيْثُ ذَكَرْتُ (عَلِمَا)

فَاجْمَعْهُمَا لَهُ، أَو اتْرُكْنهُمَا  مَعا أَوِ اتْرُكْ مَا أَرَدْتَ مِنْهُمَا

(ش) حاصل ما أشير إليه هنا أن كل فعل يتعدى إلى مفعولين وليس هو من باب «ظَنَّ» لك أن تذكر مفعوليه معا كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]

وأن تتركهما معا كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]

---

= ص٤٧٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٠، والدرر ٥/ ١٨٥، وشرح شواهد الإيضاح ص١٣٨، ومغنى اللبيب ١/ ١٤٢، ٢/ ٥٧٧ .

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه ١/ ٤٢٠، وتخليص الشواهد ص٥٠٤، وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٥، والدرر ٤/ ١٩١، وشرح التصريح ١/ ٣١٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ١٧٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٤١، والدرر ٥/ ١٨٥، وشرح الأشمونى ١/ ١٩٦، وشرح ابن عقيل ص٣٧٤، ومغنى اللبيب ١/ ٦١، ٢/ ٦٤٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦، ٨١ .

ولك أن تذكر أحدهما، وتترك الآخر كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]

(ص)

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كـ(مَنْ) مِن (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَنَا نَسْجَ الْيَمَنْ)
وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى
وَقِسْ عَلَى الْمُحْصَى بِبَابِ الْفَاعِلِ وَاحْكُمْ بِحُكْمِ الشَّكْلِ لِلْمُشَاكِلِ
فَنَحْوُ: (أَلْبِسْ ثَوْبَهُ زَيْدًا) قُبِلْ وَنَحْو: (أَسْكِنْ رَبَّهَا الدَّارَ) حُظِلْ

(ش) ذو الفاعلية فى المعنى كـ«زَيْد» من قولك. «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» فإنه آخذ.

و«عَمْرو» من قولك: «أَلْبَسْتُ عَمْرًا جُبَّةً» فإنه لابس.

و«مَنْ» من قولى:

... ... ...أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَنَا نَسْجَ اليَمَن

فالأصل تقديم ما كان كـ«مَنْ» فى المثال المنظوم.

فإذا كان ذو الفاعلية فى المعنى متميزا من الآخر لم يمتنع تأخيره نحو: «أَعطَيْت دِرْهَمًا زَيْدًا».

وإذا خيف التباسه بالآخر وجب تقديمه نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» فإن هذا فى ذا الباب كـ«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فى باب الفاعل.

وإذا أضيف العارى من الفاعلية إلى ضمير عائد على ذى الفاعلية جاز تأخيره نحو: «أَلْبِسْ ثَوْبَهُ زَيْدًا».

فإن هذا فى ذا الباب كـ «ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ » فى باب الفاعل.

وإذا أضيف ذو الفاعلية إلى ضمير العارى منها وجب تقديمه نحو: «أَسْكِنِ الدَّارَ رَبَّهَا».

لأنك لو قلت: «أَسْكِنْ رَبَّهَا الدَّارَ»، لزم تقديم الضمير على مفسر متأخر لفظا ورتبة فلم يجز كما لم يجز: «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا» ومن أجاز هذا أجاز ذلك.

وقد تقدم فى ذلك ما لا يحتاج إلى بيانه.

(ص)

وَحَذْفُ مَفْعُولٍ أَجِزْ إِنْ سَلِمَا مِنْ سَبَبٍ يُوجِبُ أَنْ يُلْتَزَمَا
كَمَا إِذَا كَانَ جَوَابًا، أَوْ قُصِدْ حَصْرٌ بِهِ كـ(إِنَّمَا لُمْتُ النَّكِدْ)

(ش) المفعول إذا لم يكن من باب «ظَنَّ» فضلة، فحذفه جائز [إن لم يعرض له ما يمنع][1] من ذلك.

كما إذا كان جوابا كقولك «زَيْدًا» لمن قال: «مَن ضَرَبْتَ» ؟ وكما إذا كان مقصودا بحصر نحو: «مَا ضَربْتُ إلاَّ زَيْدًا» فلو حذف فى الأول لم يحصل جواب، ولو حذف فى الثانى لزم نفى الضرب مطلقا، والمقصود نفيه مقيدا؛ فلزم ذكر المفعول لذلك. والله أعلم.

## باب التنازع فى العمل

(ص)

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ
والثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُم ذَا أَسْرَهْ

(ش) إنما قلت:

... ... عَـــامِـــلاَنِ ... ... ...

ولم أقل: «فِعْلاَنِ»؛ ليدخل فى قولى: تنازع فعلين، نحو: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] وتنازع اسم وفعل نحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، وتنازع اسمين نحو قول الشاعر: [من الطويل]

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ[2]

ومثله عند بعضهم قول الآخر : [من الطويل]

قَضَى كُلّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنى غَرِيمُها[3]

وقلت:

... ... اقْـتَـضَـيَـا ... ... ...

---

(١) فى أ: بأن لم يعرض له مانع.

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ١٨٩، وتخليص الشواهد ص٥١٣، وشرح الأشمونى ١/ ٢٠٢، وشرح التصريح ١/ ٣١٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٢ .

(٣) البيت لكثيرة عزة فى ديوانه ص١٤٣، وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٣، والدرر ٥/ ٣٢٦، وشرح التصريح ١/ ٣١٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٩٠، وشرح المفصل ١/ ٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣، وهمع الهوامع ٢/ ١١١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٢، ٧/ ٢٥٥، والإنصاف ١/ ٩٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٥، وشرح الأشمونى ١/ ٢٠٣، وشرح شذور الذهب ص٥٤١، ولسان العرب (ركا)، ومغنى اللبيب ٢/ ٤١٧ .

فنسبت الاقتضاء لهما؛ لأخرج بذلك العاملين المؤكد أحدهما بالآخر نحو قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[1]

فـ«أَتَاكَ أَتَاكَ» عاملان فى اللفظ، والثانى منهما لا اقتضاء له إلا التوكيد.

ولو اقتضى عملا لقيل: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك .

وقلت :

... ... ... قَــبْــلُ ... ... ... ...

تنبيها على أن التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ»؛ لأن كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق؛ فلا تنازع بينهما.

بخلاف المتقدمين نحو: «قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ »؛ فإن كل واحد من الفعلين موجه فى المعنى إلى «زَيْد»، وصالح للعمل فى لفظه؛ فأعمل أحدهما فى ظاهره، والآخر فى ضميره، وإلى هذا أشرت بقولى:

... ... ... ... ... ... فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَل

والمختار عند البصريين إعمال الثانى، وعند الكوفيين إعمال الأول.

فإن اقتضى رفعا دون الثانى تعين عند الفراء إعماله. والله أعلم.

(ص)

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

كـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا) و(قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)

وَنَحْو: (أَعْطَى وَسَأَلْتُ اللَّهَ) قَدْ أَبَاهُ يَحْيَى وَالْكِسَائِي اعْتَقَدْ

جَوَازَهُ بِشَرْطِ حَذْفِ الْمُرْتَفِعْ وَمَنْ يُؤَخِّرْهُ فَيَحْيَى يَتَّبِعْ

كَذَاكَ عَازِي الرَّفْعِ لِلْفِعْلَيْنِ فِي نَحْوِ: (يَمْشِي وَيَشِي ابْنُ الْقَيْنِ)

(ش) المراد بالمهمل هنا: الذى لم يسلط على الاسم الظاهر نحو«أَعْطَى» من

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٨، والخصائص ٣/١٠٣، ١٠٩، والدرر ٥/ ٣٢٣، ٦/ ٤٤، وشرح الأشمونى ١/ ٢٠١، وشرح ابن عقيل ص٤٨٧، وشرح قطر الندى ص٢٩٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٩، وهمع الهوامع ٢/ ١١١، ١٢٥ .

قولنا: «أَعْطَى وَسَأَلْتُ اللَّهَ».

ففى «أَعْطَى» ضمير مفسر بما بعده.

فنحو هذا مما أعمل فيه الثانى، وأضمر فيه مع الأول ضمير مرفوع - أجازه البصريون.

ولم يجزه الكوفيون؛ تجنبا لإضمار قبل ذكر المفسر.

والذى تجنبوه قد استعملت العرب مثله كقول رجل من فصحاء طيئ: [من الطويل]

جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِى ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِى مُهْمِلُ(١)

وكقوله: [من البسيط]

هَوِينَنِى وَهَوِيت الغَانِيَاتِ(٢) إِلَى ... أَنْ شِبْتُ وانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِى(٣)

فتقدمت الواو من «جَفَوْنِى» والنون من «هَوِينَنِى» على مفسريهما؛ فعلم أن ذلك وأمثاله جائز.

وقد حكى ابن كيسان أن الكوفيين وافقوا البصريين فى جواز تقديم الضمير على مفسره المبدل منه نحو: «يَقُومُونَ الزَّيْدُونَ» و«رَأَيْتُهُمُ الْعُمَرَيْنِ» مع أن البدل تابع، وتأخير التابع واجب.

فيلزمهم تجويز ما منعوا من نحو: «ضَرَبُونِى وَضَرَبْتُ الزَّيْدِين» فإنه مساو لما أجازوه فى الاشتمال على ضمير مذكور قبل مفسر واجب التأخير.

وإذا ثبت هذا فليعلم أن مثل: «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» جائز عند البصريين، ممتنع عند الكوفيين؛ لما فيه من تقديم فاعل «يُحْسِن» -أعنى: الألف- على مفسره المؤخر وهو«ابْنَاكَ».

فلو حذفت الألف صحت المسألة عند الكسائى، ولم يبال بحذف الفاعل لثبوت الدلالة عليه.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧، ٥/ ٢٨٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، وتخليص الشواهد ص٥١٥، وتذكرة النحاة ص٣٥٩، والدرر ١/ ٢١٩، ٥/ ٣١٨، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٩، ٢٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٨٧٤، وشرح قطر الندى ص١٩٧، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤، وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١٠٩ .

(٢) الغانية: المرأة الغنية بحسنها عن الزينة. (القاموس - غنى) .

(٣) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٣، وتخليص الشواهد ص٥١٥، وشرح الأشمونى ١/ ٢٠٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٣١ .

والفراء يمنع ذلك مع الإثبات، ومع الحذف.

فلو جيء بضمير الفاعل مؤخرا صحت المسألة عنده نحو: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ هُمَا»

ذكر ذلك ابن كيسان.

وأجاز الفراء- أيضا- أن يقال: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ »، على أن يكون الفاعل مرتفعا بالفعلين معا.

وإلى هذين الوجهين أشرت بقولي:

... ... ... ... وَمَنْ يُؤَخِّرُهُ ... ...

أى: الفاعل.

... ....... ... فَيَحْيَى يَتَّبِع
كَذَاكَ عَازِى الرَّفْعِ لِلْفِعْلَيْن فِى نَحْو: «يَمشِى وَيَشِى ابْنُ الْقَيْن»

أى: الذى يعزو رفع الفاعل إلى الفعلين معا متبع للفراء؛ فإن ذلك مذهبه[1].

(ص)

وَلاَ تَجِئ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ
بَل احْذِفَنْهُ إنْ يكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَجِئ بِهِ مُؤَخَّرًا أَعْنِى الْخَبَرْ
وَنَحْوُ: (تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ) نَدَرْ وَمِثْلُهُ لَوْ شَاعَ لَمْ يَعْدُ النَّظَرْ
وَأَظْهِرِ انْ يكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا
نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِى أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِى الرَّخَا)
وَالحَذْفُ وَالْإِضْمَارُ غَيْرُ مُمْتَنِعْ فِى الْمَذْهَبِ الْكُوفِى فَاسْمَعْ وَأَطِعْ
لَكِنْ لَدَى الْإِضْمَارِ طَابِقْ مُخْبَرَا عَنْهُ مُخَالِفًا لِمَا قَدْ فُسِّرَا

(ش) إذا أهمل الأول من المتنازعين، ومطلوبه غير رفع لم يجز عند الأكثرين أن يجاء معه بضمير المتنازع فيه.

بل يحذف إن كان غير خبر نحو: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِى زَيْدٌ ».

وإن كان خبرا جيء به مؤخرا؛ ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه.

---

(١) قال ابن يعيش: ... وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر.
ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٧.

مثال ذلك «ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ».

فـ«إِيَّاهُ» مفعول ثان لـ«ظَنَّنِي» ولا يجوز تقديمه عند الجميع، ولا حذفه عند البصريين.

وأما عند الكوفيين فيجوز حذفه؛ لأنه مدلول عليه بثانى مفعولى الفعل الآخر.

وأشرت بقولى:

وَنَحو (تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ) نَدَرْ ... ...

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا كُنتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدْ
وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ[1] فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِى وُدِّ[2]

ومثله قول الآخر: [من المتقارب]

أَلاَ هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَأْيِهَا بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدُ[3]

وقولى:

...... ... وَمِثْلُه لَوْ شَاءَ لَمْ يَعْدُ النَّظَر

أى: لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل لكان له وجه من النظر؛ لأنه تقديم مفسر على مفسر فيغتفر؛ كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها.

بل كما اغتفر ذلك فى المرفوع.

فإن اعتذر عن المرفوع بأنه لا يجوز حذفه قيل: فمن المنصوب ما لا يجوز حذفه، وهو ما كان خبر مبتدأ فى الأصل نحو: «ظَنَّنِي إِيَّاهُ» و«ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا».

وأيضا فإن الاهتمام بذكر مفسر الشىء بحسب الاهتمام بذكره، ومعلوم أن الاهتمام بذكر المرفوع أشد من الاهتمام بذكر غيره.

---

(۱) وشى به وشيًا: نم به. (اللسان - وشى).

(۲) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٣، وتخليص الشواهد ص٥١٤، والدرر ٥/ ٣١٩، وشرح الأشمونى ١/ ٢٥، وشرح التصريح ١/ ٣٢٢، وشرح شذور الذهب ص٥٤٣، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٤٥، وشرح ابن عقيل ص٢٧٩، ومغنى اللبيب ١/ ٣٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١، وهمع الهوامع ٢/ ١١٠.

(۳) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥/ ٢٧٩، ولسان العرب **(غمد)**.

ومن الاهتمام بالضمير تقديم مفسره، وقد ترك ذلك فى المرفوع الذى هو أقوى، فتركه فى المنصوب لكونه أضعفَ أحقُّ وأولى.

والإشارة بقولى:

(وَأظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الـمُفَسرَا)

إلى نحو: «ظَنَنْتُ وَظَنَّانِى عَالِمًا الزَّيْدَيْن عَالِمَيْن» على إعمال الأول.

فإن «الزَّيْدَيْن» و«عَالِمَيْن» مفعولا «ظَنَنْتُ».

و«عَالِمًا» ثانى مفعولى «ظَنَّانِى»، وهو والياء من «ظَنَّانِى» مبتدأ وخبر فى الأصل.

وعدل إلى إظهار «عَالم»؛ لأنه لو أضمر: فإما أن يجعل مطابقا للمفسر: وهو ثانى مفعولى «ظَنَنْتُ».

أو لأول مفعولى «ظَنَّانِى» وهو الياء. وكلاهما عند البصريين غير جائز.

أما الأول: فلأن فيه إخبارا عن مفرد بمثنى.

وأما الثانى: فلأن فيه إعادة ضمير مفرد على مثنى.

وأجاز الكوفيون فى مثل هذا: الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه فيقولون: «ظَنَنْتُ وَظَنَّانِى إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ عَالِمَيْن».

وأجازوا أيضا «ظَنَنْتُ وَظَنَّانِى الزَّيْدَيْن عَالِمَيْن» بالحذف، وهذا حاصل الأبيات التى آخرها.

... ... ... ... ... ... ... لِمَا قَدْ فُسِّرا

والكلام على «أَظُنُّ وَيَظُنَّانِى أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْن» كالكلام على «ظَنَنْتُ وَظَنَّانِى عَالِمًا الزَّيْدَيْنِ عَالِمَيْن».

* * *

## باب المفعول المطلق وهو المصدر

(ص)

الْمَصْدَرُ اسْمُ مُفْهِمٌ مَعْنَى صَدَرْ	أَوْ قَامَ بِالشَّئِ كـ(ضَرْب) و(حَذَرْ)
وَالْفِعْلُ مِنْهُ اشْتُقَّ وَالوَصْفُ مَعَا	فِى قَوْلِنَا، وَالعَكْسُ غَيْرُنَا ادَّعَى

(ش) «الضَّرْبُ»: مثال لما يفهم منه معنى صدر عن فاعل.

و«الحَذَرُ»: مثال لما يفهم منه معنى قام بالشيء؛ لأن الحذر لا يفعله الإنسان بنفسه، فيوصف بصدور؛ بل هو معنى يحدث فى نفسه، ويقوم بها.

والفعل مشتق من المصدر؛ لأن المشتق فرع، والمشتق منه أصل، وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه.

ولا شك فى أن الفعل يتضمن المصدر والوقت المعين؛ فثبتت فرعيته وأصلية المصدر؛ لأنه دل على بعض ما يدل عليه الفعل.

وهذا مذهب البصريين؛ وهو الصحيح.

وبنفس ما ثبتت فرعية الفعل ثبتت فرعية أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين:

فإن «ضَارِبًا» مثلا يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة على ذات الفاعل للضرب، و«مَضْرُوب» يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة على ذات الموقع به الضرب؛ فهما مشتقان من «الضَّرب»، وكَذلك سائر الصفات المشبهة بـ«ضَارِب» و«مَضْرُوب».

(ص)

بِمِثْلِه أَوْ فَرْعِهِ يَنْتَصِبُ	كـ(سَيْرُكَ السَّيْرَ الحَثِيثَ مُتْعِبُ)
وَعَدًّا اوْ تَوْكِيدًا اوْ تَنوِيعَا	بِهِ أَبَانُوا كـ(ارْكَعُوا رُكُوعَا)
أَو(رَكْعَتَيْنِ) أَو(رُكُوعًا حَسَنَا)	و(اخْشَعْ خُشُوعَ التَّارِكِينَ لِلْوَنَى)

(ش) ناصب المصدر:

إما مثله، كـ«سَيْرُكَ السَّيْرَ الحَثِيثَ مُتْعِبٌ».

وإما فرعه، والإشارة بذلك إلى الفعل نحو: «قُمْ قِيَامًا»، وإلى اسم الفاعل نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ قِيَامًا»، وإلى اسم المفعول نحو: «هُوَ مَضْرُوبٌ ضَرْبًا».

والحامل على ذكره مع عامله:

إما مجرد التوكيد «ارْكَعْ رُكُوعًا».
وإما بيان العدد «ارْكَع رَكْعَتَيْنِ».
وإما بيان النوع كـ«ارْكَعْ رُكُوعًا حَسَنًا».

... ... ... و«اخْشَعْ خُشُوعَ التَّارِكِينَ لِلْوَنَى»

والونى: الفتور، يقصر ويمد.

(ص)

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ وَصْفٌ أَوْ عَدَدْ أَو(كُلٌّ) او(بَعْضٌ) كـ(كُلَّ الْجِدِّ جِدْ)
كَذَا الَّذِى رَادَفَ كـ(ادَّلِجْ سُرَى) أَوْ كَان نَوْعًا كـ(رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى)
أَوْ آلَـةً أَوْ عَـائِـدًا عَـلَـيْـهِ أَوْ مَـا يُـشِـيـرُونَ بِـهِ إِلَـيْـهِ

(ش) يقوم مقام المصدر:

وصفه كـ«سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْر».

وعدده كـ«ضَربْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَات»

أو«كُلّ» أو«بَعْض» كـ«جَدَّ فِى أَمْرِهِ كُلَّ الجِدِّ، وَرَفَقَ بَعْضَ الرِّفْق»

وما رادفه أو دل على نوع منه كـ«ادَّلَجَ سُرَى»، و«رَجَعَ الْقَهْقَرَى»، أو كان اسم آلته كـ«ضَرَبْتُهُ سَوْطًا».

أو كان ضميره نحو قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥].

أو كان مشارا به إليه كـ«اضْرِبْهُ ذَاكَ الضَّرْبَ الْمَعْرُوف».

(ص)

وَمَـا لِـتَـوْكِـيـدٍ فَـوَحِّـدْ أَبَـدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ حَيْثُ بَدَا
كـ(قُلْتُ قَوْلَيْنِ وَأَقْوالاً أُخَرْ) كَذَلِك (الأَقْدَارُ) فِى جَمْعِ (الْقَدَرْ)

(ش) ما جىء به لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما هو بمنزلته.

وأما ما جىء به لبيان العدد أو الأنواع، فلا بد من قبوله للتثنية والجمع.

(ص)

وَعَـامِـلُ الَّـذِى أَتَـى مُـؤَكِّـدَا سُقُوطَهُ امْنَعْ أَبَدًا فَتُعْضَدَا
وَحَذْفَ مَا لِغَيْرِهِ أَجِزْ كَمَا مَعْ غَيْرِ مَصْدَرٍ، وَحَذْفٌ حُتِمَا
مَعْ كُلِّ مَصْدَرٍ يَكُونُ بَدَلاَ مِنْ فِعْلِهِ كـ(نَدْلاً) الَّذْ كـ(انْدُلاَ)

وَاعْزُ لِهَذَا النَّوْعِ مَا مِنْ عَمَلِ ... يَلِيهِ، أَوْ قُلْ: فِعْلُهُ ذُو الْعَمَلِ
وَبَعْضُ مَا عَنْ نَاصِبٍ نَابَ الْتَزِمْ ... إِهْمَالَ فِعْلِهِ فَوَضْعُهُ عُدِمْ
كـ(بَلْهَ) ذَا إِضَافَةٍ بِمَعْنَى ... (تَرْك) وَيُبْنَى إِنْ عَنِ (اتْرُكْ) أَغْنَى

(ش) المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك فلم يجز.

بخلاف المصدر المبين عددا، أو نوعا فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به؛ فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به.

وحذف عامل المصدر المبين على ضربين: جائز وواجب:

فمن الجائز قولك لمن قال: «أى سَيْرٍ سِرْتَ؟»: «سَيْرًا سَرِيعًا»، ولمن قال: «مَا تَجِدُّ فِي الْأَمْرِ»: «بَلَى جِدًّا كَثِيرًا»، ولمن تهيأ لاعتكاف، أو فرغ منه: «اعْتِكَافًا مَقْبُولاً»، ولمن قدم من سفر: «قُدُومًا مُبَارَكًا».

ومن الحذف الواجب: حذف عامل المصدر الذى يذكر بدلا من اللفظ بفعله. وهو على ضربين: خبر وطلب.

فالخبر نحو قولك عند تذكر نعمة: «حَمْدًا لاَ كُفْرًا».

والطلب كقوله- تعالى-: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وكقول الشاعر: [من الطويل]

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا[(١)] خِفَافًا عِيَابُهُم[(٢)] ... وَيَرْجِعْنَ مِن دَارِينَ بُجْرَ[(٣)] الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[(٤)]

(١) الدهناء: موضع وهو رمل لين. (مقاييس اللغة - دهن).
(٢) العيبة: عيبة الثياب وغيرها. (مقاييس اللغة - عيب).
(٣) البجر: يقال للرجل الذى تخرج سرته وتتجمع عندها العروق: الأبجر. (مقاييس اللغة - بجر).
(٤) البيتان لأعشى همدان فى الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من همدان فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير فى المقاصد النحوية ٣/ ٤٦، وهما فى ملحق ديوان الأحوص ص٢١٥، وملحق ديوان جرير ص١٠٢١، وبلا نسبة فى الإنصاف ص٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٨، وجمهرة اللغة ص٦٨٢، والخصائص ١/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب ص٥٠٧، وشرح الأشمونى ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص٢٨٩، والكتاب ١/ ١١٥، ولسان العرب (خشف)، (ندل).

وإلى هذا البيت[(١)] أشرت بقولي:

... ... ... ... كـ«نَـدْلاً» الَّـذْ كـ«انْـدُلاً»

يقال: ندل الشيء ندلا؛ إذا اختطفه.

واختلف فيما ينتصب بعد هذا النوع من المصادر:

فمذهب جماعة من كبار النحويين: أن العامل هو المصدر؛ لأنه خلف عن فعله، وفعله قد صار نسيا منسيا.

ومذهب آخرين: أن العامل هو الفعل نفسه؛ لأنه لا غنى عن نسبة نصب المصدر نفسه إليه، وذلك موجب للاعتماد عليه، وعدم الإعراض عنه.

وبعض هذه المصادر المجعولة بدلا من اللفظ بالفعل لا فعل له أصلا كـ«بَلْهَ» إذا استعمل مضافا فإنه حينئذ منصوب نصب «ضَرْبَ الرِّقَابِ» وجيء به بدلا من اللفظ بـ«اتْرُكْ» كما جيء بـ«ضَرْبَ الرِّقَابِ» بدلا من اللفظ بـ«اضْرِبُوا الرِّقَابَ».

ولما لم يكن لـ«بَلْهَ» فعل من لفظه احتيج إلى تقدير فعل من معناه وهو«اتْرُكْ»؛ لأن «بَلْهَ الشَّيْءَ» بمعنى: ترك الشيء.

فعمل «اتْرُكْ» فيه من جنس قول القائل: «اتْرُكْهُ رَفْضًا» و«ذَرْهُ وَدْعًا».

ومن نصب ما بعد «بَلْهَ» جعله اسم فعل بمعنى: «اتْرُكْ».

وفي البيت إشارة إلى هذا كله.

(ص)

وَمَا لَـهُ فِـعْـلٌ يَـجِـيءُ خَـبَـرَا ... أَوْ طَـلَـبا مِـمَّـنْ دَعَـا أَوْ أَمَـرَا

وَفِـيـهِـمَـا الـفَـرَّا قِـيَـاسـا اتَّـبَـعْ ... إنْ وَقَـعَـا حَـيْـثُ يُـرَى الْفِعْلُ يَقَعْ

وَرَأْيُهُ فِـي طَـلَـبٍ يَـقْـوَى وَمَـنْ ... وَافَـقَـهُ فِـي خَـبَـرٍ فَـمَـا وَهَـنْ

(ش) يستغني بذكر المصدر الذي له فعل عن فعله في الخبر والدعاء والأمر والنهي.

فمثال ذلك في الخبر قول القائل عند تذكر نعمة: «حَمْدًا وشُكْرًا لاَ كُفْرًا».

وعند تذكر شدة: «صَبْرًا لاَ جَزَعًا».

وعند ظهور ما يعجب: «عَجَبًا».

وعند خطاب مرضي عنه: «أَفْعَل وَكَرَامةً وَمَسَرَّةً».

---

(١) في أ: وإلى هذا القول.

وعند خطاب مغضوب عليه: «لاَ أَفْعَلُ وَلاَ كَيْدًا وَلاَ هَمًّا» و«لأَفْعَلَنَّ وَرَغْمًا وَهَوَانًا».

ومثال الدعاء «سَعْيا» و«رَعْيا» و«جَدْعا» و«بُعْدًا».

مثال الأمر والنهى قولهم: «قِيَامًا لاَ قُعُودًا» أى: قم لا تقعد. ومن الأمر قوله- تعالى- ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] أى: فاضربوا الرقاب.

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

فَصَبْرًا فِى مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا		فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ[1]

فإضمار الناصب فى هذا وما أشبهه لازم؛ لأن المصدر بدل من اللفظ به؛ فذكره جمع بين البدل والمبدل منه.

والفراء يرى ذلك مطردا غير متوقف على سماع، خبرا كان ما يرد فيه ذلك، أو طلبا بشرط أن يكون الموضع صالحا لوقوع الفعل فيه مجردا.

ورأيه فى ذلك عندى صواب.

إلا أن وقوع ذلك فى الطلب أكثر من وقوعه فى الخبر؛ لأن دلالة المطلوب على فعل الطلب أقوى وأظهر من دلالة المخبر به على فعله؛ ولذلك قلت:

وَرَأْيُهُ فِى طَلَبٍ يَقْوَى...		...	...	...

(ص)

وَنَاصِبُ الْمَصْدَرِ حَتْمًا يُضْمَرُ		أَيْضًا لَدَى تَوْبِيخِ مَنْ يُقَصِّرُ

وَشِبْهُهُ ذَاكَ كـ(أَفَتْرَةً وقَدْ		تَعَيَّنَ الْجِدُّ وَإِظْهَارُ الْجَلَدْ)

كَذَاكَ فِى نَحْوِ: (اجْتَهِدْ فَإِمَّا		غُنْما وَإِمَّا أَوْبَةً وَسِلْمَا)

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ		إِنْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ لِعَيْنٍ اسْتَنَدْ

كـ(أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا) (انَّمَا أَنَا		صَبْرًا) و(مَا الْمَلْهُوفُ إِلاَّ حَزَنا)

(ش) حال الموبخ على ما لا يرضى منه مشاهدة؛ فاستغنى بذلك عن إظهار الفعل الموجب لتوبيخه، وجعل مصدره بدلا من اللفظ به كقولك للمتوانى: «أَتَوَانِيًا وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ».

---

(١) البيت لقطرى بن الفجاءة فى تخليص الشواهد ص٢٩٨، وشرح التصريح ١/٣٣١، والمقاصد النحوية ٣/٥١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/٢٢٠، وشرح الأشمونى ٢/٢١٢.

ومنه قول جرير[١]: [من الوافر]

أَعَبْدًا حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيبا      أَلُؤْما لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا[٢]

أى: أتلؤم وتغترب.

وقد يفعل ذلك من يخاطب نفسه كقول عامر بن الطفيل[٣] -لعنه الله-: «أَغُدَّةً كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ، وَمَوْتًا فِى بَيْتِ سَلُولِيَّة».

ومثل هذا عنيت بقولى:

وَشِـبْـه ذَاكَ... ... ...

ومن أسباب التزام حذف ناصب المصدر أن يقصد به تبيين عاقبة أمر تقدمه كقوله- تعالى-: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

ومن أسباب ذلك- أيضا- أن يخبر عن اسم عين بفعل جعل مصدره بدلا من اللفظ به مكررا نحو: «أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا». أو إذا حصر بـ(إنما» أوْ بـ«إلاَّ» نحو: «إِنَّمَا أَنَا صَبْرًا»، و«مَا الْمَلْهُوفُ إِلاَّ حَزَنًا».

والأصل: أنت تسير، وإنما أصبر، وما الملهوف إلا يحزن.

فحذف الفعل حذفا لازما؛ لأجل التكرار والحصر.

وجعل الثانى فى التكرار بدلا منه فامتنع الإظهار؛ لئلا يجمع بين المبدل منه والبدل.

---

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبى الشاعر، أشعر أهل عصره، عاش عمره كله يناضل شعراء زمنه، ويساجلهم، وكان هجّاءًا مرًّا، وكان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعرًا، له نقائض مع الفرزدق، وله ديوان شعر. مات سنة ١١٠هـ.
ينظر: الأعلام (٢/ ١١٩)، الشعر والشعراء (١٧٩)، وفيات الأعيان (١/ ١٠٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص٦٥٠، وإصلاح المنطق ص٢٢١، والأغانى ٨/ ٢١، وجمهرة اللغة ص١١٨١، وخزانة الأدب ٢/ ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٨، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، ٢/ ١٧١، ٢٨٩، والكتاب ١/ ٣٣٩، ٣٤٤، ولسان العرب (شعب)، ومعجم ما استعجم ص٧٩٩، ٨٦١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩، ٤/ ٥٠٦، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٢٢١، ورصف المبانى ص٥٢، وشرح الأشمونى ١/ ٢١٢.

(٣) هو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامرى، فارس قومه، وأحد فتاك العرب وشعرائهم وساداتهم فى الجاهلية، أدرك الإسلام شيخًا فوفد على رسول الله ﷺ وهو فى المدينة، بعد فتح مكة، يريد الغدر به، فدعاه إلى الإسلام، فاشترط أن يكون وليًا للأمر من بعده، فرده، ولم يسلم، وهو ابن عم لبيد الشاعر، توفى سنة ١١هـ.
ينظر: الأعلام (٣/ ٢٥٢)، الشعر والشعراء (١١٨)، خزانة الأدب (١/ ٤٧١).

وعومل المحصور فى التزام الإضمار معاملة المكرر؛ لأن فى الحصر من التوكيد ما يقوم مقام التكرار.

فلو ترك التكرار والحصر جاز الإظهار.

واشترط فى هذا النوع كونه بعد اسم عين؛ لأنه لو كان بعد اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل.

بل كان يتعين الرفع بمقتضى الخبرية نحو: «إِنَّمَا سَيْرُكَ سَيْرِ الْبَرِيد».

بخلاف كونه بعد اسم عين فإن ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازا كقول الشاعر: [من البسيط]

... ... ... فَإِنَّمَا هِى إِقْبَالٌ وَإِدْبَار[1]

أى: ذات إقبال وإدبار.

(ص)

وَمِنْهُ تَوْكِيدٌ لِنَفْسِهِ كَمَا (عَلَى دِرْهَمَانِ عُرْفًا) فَاعْلَمَا

وَمِنْهُ نَحْوُ: (ذَا ابْنُهُ حَقًّا) وُسِمْ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ فَلاَ تَهِمْ

وَمِنْهُ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ مَعْنَاهُ، وَالْفَاعِلَ حَازَتْ قَبْلَهْ

نَحْو(لَهُ بُكا بُكَاءَ ثَكْلَى) و(لَكَ وَجْدٌ وَجْدَ صَبٌّ مُجْلَى)

(ش) من المصادر الملتزم إضمار ناصبها المؤكد به كلام يتضمن معناه دون لفظه.

فإن لم يكن للكلام محتمل غيره نحو: «لَهُ عَلَى دِرْهَمَانِ عُرْفًا، أَو اعْتِرَافًا» سمى مؤكدا لنفسه؛ لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكأن الذى قبله نفسه.

وإن كان له محتمل غيره نحو: «هُوَ ابْنِى حَقًّا» سمى مؤكدا لغيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا؛ فهو مؤثر، والمؤكد به متأثر، والمؤثر والمتأثر غيران.

---

(١) عجز بيت للخنساء وصدره:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت ... ... ...

ينظر ديوانها ص٣٨٣، والأشباه والنظائر ١/ ١٩٨، وخزانة الأدب ١/ ٤٣١، ٢/ ٣٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٢، والشعر والشعراء ١/ ٣٥٤، والكتاب ١/ ٣٣٧، ولسان العرب (رهط)، (قبل)، والمقتضب ٤/ ٣٠٥، والمنصف ١/ ١٩٧، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٧، ٤/ ٦٨، وشرح الأشمونى ١/ ٢١٣ وشرح المفصل ١/ ١١٥، والمحتسب ٢/ ٤٣ .

ومما التزم إضمار ناصبه: المشبه به بعد كلام تام يتضمن معناه مع ما هو فاعل فى المعنى نحو: «لَهُ بكَاءٌ بَكَاءَ ثَكْلَى»و«لَكَ وَجْدٌ وَجْدَ صَبٌّ مُجْلَى» أى: مخرج عن وطنه.

فالهاء من «لَه» والكاف من «لَكَ» فاعلان فى المعنى.

فلو لم يذكرا لم يجز النصب، بل كان يقال: «هَذَا بُكَاءُ بُكَاءُ ثَكْلَى»، و«عَجِبْتُ مِنْ وَجْدٍ وَجْدِ صَبٍّ » وكذلك إذا لم تتم الجملة إلا به نحو: «البُكَاءُ بُكَاءُ ثَكْلَى»، و«الوَجْدُ وَجْدُ صَبٌّ مُجْلَى».

(ص)

وَنَابَ غَيْرُ مَصْدَرٍ عَنْ مَصْدَرِ يَجِيءُ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ مُضْمَرِ
كَقَوْلِهِمْ: (تُرْبًا لَهُ وَجَنْدَلا) و(عَائِذًا بِاللَّهِ مِن كُلِّ بَلاَ)

(ش) كما جاز أن يحذف ناصب المصدر، ويجعل المصدر بدلا من اللفظ به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر.

ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر،بل يجعل الجامد منه مفعولا به نحو: «تُرْبًا» و«جَنْدَلاً»، والمشتق حالا نحو: «عَائِذًا بِكَ»؛ فيكون التقدير: ألزمه الله تربا وجندلا، واعتصمت عائذا بك.

وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه(١) -رحمه الله- وما سواه تكلف لا فائدة فيه.

وهو مذهب المبرد(٢)، واختيار الزمخشرى(٣).

* * *

(١) ينظر الكتاب (١/ ٣١٤، ٣١٥) .

(٢) قال المبرد: فمما يدعى به أسماء ليست من الفعل، ولكنها مفعولات. وذلك قولك: تُربا، وجندلا، إنما يريد: أطعمه الله، ولقاه الله، ونحو ذلك .
ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٢٢ .

(٣) قال الزمخشرى: «وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهى على ضربين: جواهر نحو قولهم: تربا وجندلا وفاها لفيك، وصفات نحو قولهم: هنيئًا مريئًا وعائذًا بك. . . .
ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٣ .

## باب المفعول له

(ص)

مَـصْـدَرٌ اتِ عِـلَّـةً لِـمَـصْـدَرِ شَـارَكَـهُ فِـى وَقْـتِـهِ وَالْـمَـصْـدَرِ
سَمَّوْهُ (مَفْعُولاً لَهُ) وَيَنْتَصِبْ بِمَا بِهِ عُلِّلَ، واللَّامُ تَجِبْ
إنْ يَخْلُ مِنْ بَعْضِ الْقُيُودِ كـ(سَرَى[1] لِلْمَاءِ، أَوْ لِلْعُشْبِ أَوْ أَمْرٍ عَرَا)
و(جِئْ غَدًا) لِقَوْلِك (الْيَوْمَ أَجِى) وقَدْ دَعَوْتُ رَغْبَةً فِى الفَرَجِ
فـ(الرَّغْبَةُ) الشُّرُوطَ حَازَتْ فَاكْتُفِى بِهَا عَنِ اللَّامِ بِلاَ تَوَقُّفِ

(ش) المفعول له: كل مصدر نصب لتقديره بلام التعليل.

وشرط وقوعه كذلك مع كونه مصدرا معللا به: أن يصدر هو وما علل به من فاعل واحد، فى وقت واحد كقولك: «دَعَوْتُ رَغْبَةً فِى الْفَرَجِ».

فالرغبة: مفعول له؛ لأنه مصدر معلل به ما وافقه فى الفاعل والزمان.

فإن فقد اتحاد الفاعل، أو الزمان مع قصد التعليل فلا بد من اللام، أو ما يقوم مقامها نحو: «جِئْتُ لِأَمْرِكَ إِيَّاى»، و«أَحْسِنْ إِلَيْكَ غَدًا لِإِحْسَانِكَ الْآنَ».

فإن لم يكن ما قصد به التعليل مصدرا فهو أحق باللام أو ما يقوم مقامها نحو: «سَرَى زَيْدٌ لِلْمَاءِ أَوْ لِلْعُشْبِ»، أو نحو ذلك.

والقائم مقام اللام هو«مِنْ» و«فِى» كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ [الحج: ٢٢]، وكقوله -عليه الصلاة والسلام-: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فى هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، وَلَم تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُل مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

(ص)

وَتَدْخُلُ اللَّامُ عَلَيْهِ جَائِزَا هَذِى الشُّرُوطَ فَاعْتَقِدْهُ جَائِزَا
وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِى مَصْحُوب (أَلْ) ويُنْشَدُ
(لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ[2] وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ[3] الأَعْدَاءِ)[4]

(١) فى أ: أو شبهها لفقد شرط كسرى.
(٢) الهيجاء: الحرب تمد وتقصر. (مقاييس اللغة - هيج).
(٣) الزُّمرة: الجماعة. (مقاييس اللغة - زمر).
(٤) الرجز بلا نسبة فى الدرر ٣/ ٧٩، وشرح الأشمونى ١/ ٢١٧، وشرح التصريح ١/ ٣٣٦، وشرح ابن عقيل ص٢٩٤، وشرح عمدة الحافظ ص٣٩٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٧، وهمع الهوامع ١/ ١٩٥ .

(ش) كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له فجائز جره باللام.

إلا أن ذلك فيما عرف بالأداة أحسن من التجريد. والتجريد أحسن منه فى المنكر. ويستوى الأمران فى المضاف.

وقد فهم ذلك من قولى:

وَقَلَّ أنْ يَصْحَبَهَا الـمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوب «ألْ» . . .

ثم ذكرت شاهد مصحوب «ألْ».

## باب المفعول فيه وهو الظرف

(ص)

مَكَانٌ اوْ وَقْتٌ حَوَى مَعْنَى (فِي) ظَرْفٌ كـ( رُحْ غَدًا مَعَ الأَشْرَافِ)
فَانْصِبْه بِالْواقِع فِيه أَبَدَا مَا لَمْ يَكُنْ مَلفُوظ (فِي) قَدْ وُجِدَا
وَالوَقْتُ مُبْهَمًا وَمُخْتَصًّا لِذَا يَصلُحُ كـ(امْكُثْ يَوْمًا اوْ يَوْمَ كَذَا)
وَلاَ يَكُونُ اسْمُ الْمَكَانِ ظَرْفَا إلاَّ إذَا أُبْهِمَ كـ(ازْجِعْ خَلْفَا)
مِنْ ذَاكَ أَسْمَاءُ الجِهَاتِ جَمْعَا وَمَا يُضَاهِيهَا كـ(عِنْدَ) و(مَعَا)
كَذَا الْمَقَادِيرُ كـ(مِيلٍ) وَكَذَا مَا مِنْ سَمَا العَامِلُ فِيهِ أُخِذَا
فَـ(مَقعَدٌ ) مُطَّرِدٌ مَعْ (يَقْعُدُ) و(مَعْقِدٌ ) مُطَّرِدٌ مَعْ (يَعْقِدُ)
وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مَزْجَرُ الكَلْبِ) نَدَرْ وَلاَ نُدُورَ فِيهِ إنْ تَلاَ (زَجَرْ)

(ش) المفعول فيه هو: ما نصب من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى «فى» دون لفظها.

وقد تمثل النوعان بقولى:

. . . . . . . . . . . . «رُحْ غَدًا مَعَ الأَشْرَافِ»

فإن «غَدًا» اسم زمان. و«مَعَ»: اسم مكان، وقد قارنهما معنى «فى» دون لفظها.

وذكر «مقارنة المعنى» أجود من ذكر «تقدير فى»؛ لأن تقدير «فى» يوهم جواز استعمال لفظ «فى» معَ كل ظرف؛ وليس الأمر كذلك؛ لأن من الظروف ما لا يدخل عليه «فى» كـ«عِنْدَ» و«مَعَ»، وكلها مقارن لمعناها ما دام ظرفا.

وأسماء الزمان صالحة لذلك: مبهمها، ومختصها.

والمبهم كـ«حِينَ» و«مُدَّة».

والمختص كـ«يَوم كَذَا» وكـ«سَاعَة كذا».

تقول: «مَكَثْتُ عِنْدَهُ حِينًا مِنَ الدَّهْرِ» و«غِبْتُ عَنْهُ مُدَّةً»

و«صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيس»، و«اعْتَكَفْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ».

وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيا إلا ما كان مبهما أو مشتقا من اسم الحدث الذى اشتق منه عامله.

فالمبهم ما لا يتميز مسماه بدون إضافة أو ما يقوم مقامها كأسماء الجهات والمقادير، تقول: «قَعدْتُ يَمِينَ زَيْدٍ، وَيسَارَ عَمْرٍو»، و«سِرْتُ مِيلاً وَفَرْسَخًا».

والمشتق من اسم الحدث الذى اشتق منه العامل كـ«مَقْعَد» و«مَعْقِد» من نحو قولك: «اقْعُدْ مَقْعَدَ المُنَاجِى»، و«اعْقِدْ نِكَاحَ زَيْدٍ مَعْقِدَ نِكَاحِ عَمْرٍو».

ولا يكون هذا النوع ظرفا قياسيا إلا إذا كان العامل فيه موافقا له فى الاشتقاق.

فلذا عد من الشواذ قولهم: «هُوَ مِنِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَة»و«عَمْرٌو مَزْجَرَ الكَلْبِ» و«خَالِدٌ مَنَاطَ الثُّرَيَّا».

فلو أعمل فى المقعد «قَعَدَ»، وفى المزجر «زَجَر»، وفى المناط «نَاطَ» لم يكن فى ذلك شذوذ ولا مخالفة للقياس؛ نص على ذلك سيبويه[1].

(ص)

وَذُو تَصَرُّفٍ مِنَ الظُّرُوفِ مَا ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا لَنْ يَلْزَمَا

وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ الَّذِى لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً، أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

فَغَيْرُ (مُنْذُ) و(مُذ) اسْمُ زَمَنِ ... حَتْمُ الْبِنَاءِ عَنْ تَصَرُّفٍ غَنِى

كَذَاكَ مَا عُيِّنَ مِنْ (ضُحَى) (سَحَرْ) ... (لَيْلٍ) (نَهَارٍ) و(سُحَيْرٍ) و(بُكَرْ)

وَهَكَذَا مُعَيَّنَا (عِشَاءُ) ... (عَشِيَّةٌ) (عَتَمَةٌ) (مَسَاءُ)

ذِى لاَ تُصَرَّفْ واصْرِفِ الأ (سَحَرَا) ... مُعَيَّنًا فَهْوَ مِنَ الصَّرْفِ بَرَا

و(غُدْوَةٌ) و(بُكْرَةٌ) عَكْسُ (بُكَرْ) ... إنْ شَارَكَا الأَعْلاَمَ فِيمَا يُعْتَبَرْ

وَاصْرِفْهُمَا إِنْ نُكِّرَا فَقَدْ كَثُرْ ... وَتَرْكُ تَنْوِينِ (عَشِيَّة) نَزُرْ

وَنحو: (يَوْمَ يَوْمَ) مِمَّا عَرَضَا ... تَرْكِيبُهُ تَصْرِيفُهُ قَدْ رُفِضَا

(١) ينظر الكتاب (١/ ٤١٢ - ٤١٦).

كَذَاك (ذُو) و(ذَات) إنْ يُضَافَا لِزَمَنٍ، وَقَدَ حَكَوْا خِلاَفَا
عَنْ خَثْعَمٍ فـ(ذُو) و(ذَات) صُرِّفَا فِى عُرْفِهِمْ كـ(بَعْضَ ذِى يَوْم قِفَا)
وَاخْتِيرَ فِى وَصْفِ زَمَانٍ حُذِفَا (امْكُثْ طَوِيلاً) مَنْعُهُ التَّصَرُّفَا

(ش) من الظروف: متصرف منصرف.

وغير متصرف ولا منصرف.

ومتصرف غير منصرف.

ومنصرف غير متصرف.

فالأول «يَوْم» و«شَهْر» و«حَوْل».

والثانى: كـ«سَحَر» المقصود به التعيين.

والثالث: كـ«غُدْوَة» و«بُكْرة» علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد.

والرابع: ما عين من «ضُحَى» و«بُكَرٍ » و«سُحَيرٍ» و«لَيْلٍ» و«نَهَارٍ» و«عِشَاءٍ» و«عَشِيَّةٍ» و«عَتَمةٍ» و«مَسَاءٍ».

ومن العرب من لا يصرف «عَشِيَّة» فى التعيين.

وأشرت بقولى:

وَذُو تَصَرُّفٍ مِنَ الظُّرُوفِ مَا ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا لَنْ يَلْزَمَا

إلى أن الخروج عن الظرفية إن لم يكن إلا بدخول حرف جر فإنه لا يعتد به.

فلذلك يحكم بعدم تصرف «قَبْل» و«بَعْد» و«لَدُن» و«عِنْد» حال دخول «مِنْ» عليهن.

وإنما ثبت تصرف الظرف بالإضافة إليه، أو الإخبار عنه نحو: «اعتَكَفْتُ نِصْفَ اليَوْم» و«اليَومُ مُبَارَكٌ ».

ولما كانت الظروف التى لا تتصرف كثيرة أقمت مقام تعدادها ضبطها بقولى:

فَغَيْرُ «مُنْذُ» و«مُذ» اسْمُ زَمَنٍ حَتْمُ البِنَاءِ عَنْ تَصَرُّفٍ غَنِى

فأخرجت «مُنْذُ» و«مُذ» فإنهما محتوما البناء وليسا مقصودين؛ لأنهما يخبر عنهما فى نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ ثَلاثَةِ أَيَام».

وأخرجت بقولى:

... ... ... حَتمُ البِنَاءِ... ...

ما يبنى فى حال دون حال كـ«أَمْس» و«حِين» فإنه إن أضيف إلى جملة جاز بناؤه وإعرابه.

فعلم بعد إخراج ما خرج منع تصرف «إِذَا» و«مَتَى» و«أَيَّان» و«قَطُّ» و«عَوْضُ» ونحو ذلك من أسماء الزمان المحتومة البناء.

ثم نبهت على ضابط آخر يميز ما لايتصرف من الظرف فقلت:

وَنَحْو«يَوْمَ يَوْمَ» مِمَّا عَرَضَا تَرْكِيبُهُ تَضْرِيفُهُ قَدْ رُفِضَا

ثم بينت أن «ذَا» و«ذَات» إذا أضيفا إلى زمان لا يتصرفان عند غير خثعم(١) ويتصرفان عندهم كقول بعضهم: [من الوافر]

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِى صَبَاحِ لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ(٢)

ثم نبهت على أن صفة الزمان إذا حذف وأقيمت مقامه، المختار ملازمتها للظرفية.

ولذلك ضعف أن يقال: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ»، واختير أن يقال: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا» بالنصب.

(ص)

وَمَنْ يُرِدْ ظَرْفِيَّةَ اسْمِ مَوْضِعِ مُخْتَصٌّ ابْدَى (فِى) لِيَسْمَعْ مَنْ يَعِى

---

(١) خَثْعَم بن أنمار: قبيلة من القحطانية، تنتسب إلى خثعم بن أنمار بن أراش بن عمرو بن الغَوْث بن نَبْت بن مالك بن زيد بن كَهْلان. منازلهم: كانت منازلهم بجبال السَّراة وما والاها، جبل يقال له: شِىّ، وجبل يقال له: بارق، وجبال معهما، حتى مرت بهم الأزد فى مسيرها من أرض سبأ، وتفرقها فى البلاد، فقاتلوهم فأنزلوهم من جبالهم، وأجلوهم عن منازلهم، ونزلتها أزد شَنُوءَة، غامد، وبارق، ودَوْس، وتلك القبائل من الأزد، فظهر الإسلام، وهم أهلها، وسكانها.

ونزلت خثعم ما بين بيشة، وتُربَة، وظَهْر تَبَالَة على مَحجّة اليمن، من مكة إليها، وما صاقب تلك البلاد، وما والاها، فانتشروا فيها إلى أن أظهر الله الإسلام، وأهله، فتيامنت، وانتسبوا إلى أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث بن نبت بن مالك زيد بن كهلان بن سبأ، وقالوا: «نحن أولاد قحطان، ولسنا إلى معد بن عدنان».

ينظر: معجم قبائل العرب (١/ ٣٣١).

(٢) البيت لأنس بن مدركة فى الحيوان ٣/ ٨١، وخزانة الأدب ٣/ ٨٧، ٨٩، والدرر ١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥، وشرح المفصل ٣/ ١٢، ولأنس بن نهيك فى لسان العرب (صبح)، ولرجل من خثعم فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٨، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ٢٥٨، والجنى الدانى ص٣٣٤، ٣٤٠، والخزانة ٦/ ١١٩، والخصائص ٣/ ٣٢، والكتاب ١/ ٢٢٧، والمقتضب ٤/ ٣٤٥، والمقرب ١/ ١٥٠، وهمع الهوامع ١/ ١٩٧.

كـ(نَامَ فِى الدَّارِ) و(فِى الْحِصْنِ انْحَصَرْ) و(هِنْدُ فِى الْقَصْرِ) و(زَيْدٌ فِى هَجَرْ)
وَغَيْرُ هَذَا نَادِرًا قَدْ جُعِلاَ وَاسْتَعْمَلُوا كَالْمُتَعَدِّى دَخَلاَ
مَعَ الْمَكَانِ لاَ سِوَاهُ كـ«دَخَلْ سَعْدٌ مَحَلَّنَا» و«فِى الأَمْرِ الْخَلَلْ»

(ش) لا يتعدى إلى المكان المختص فعل إلا إن تعدى إلى مفعول به كقولك: «قَصَدْتُ المَسْجِدَ» و«عَمَرْتُ الدَّارَ».

فإن قصد إيقاع فعل فيه كما يوقع فى المكان المبهم لزم ذكر «فِى» كقولك: «أَقَمْتُ فِى الْبَلَدِ» و«اعْتَكَفْتُ فِى الْمَسْجِدِ».

فإن ورد شىء بخلاف ذلك عد نادرا؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنا وَعُوَارِضا وَلأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لابَةَ[1] ضَرْغَدِ[2]

أراد: فى قنا وعوارض، وهما موضعان مختصان فأجراهما مجرى الأمكنة المبهمة.

وإلى نحو هذا أشرت بقولى:

وَغَيْرُ هَذَا نَادِرًا قَدْ جُعِلاَ ... ... ...

وليس هذا بضرورة؛ لتمكن الشاعر من أن يقول: [من الكامل]

فَلأَبْغِيَنْكُم فى قَنا وَعُوَارِضٍ ... ......

بتسكين النون والميم.

فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص «دَخَل» جاز أن يتعدى إليه بنفسه، لا على أنه ظرف، بل على أنه مفعول به متعدى إليه بحرف جر،ثم حذف حرف الجر تخفيفا؛ لكثرة الاستعمال فوقع الفعل عليه ونصبه، كما يتفق لغيره.

ولو كان انتصاب المكان بعد «دَخَلَ» على الظرفية لجاز أن يقع ذلك المنتصب خبر مبتدأ؛ إذ ليس فى الكلام ما يكون ظرفا لفعل، ولا يكون ظرفا لمبتدأ.

---

(١) اللأبة: الحرة،وهى أرض ذات حجارة سوداء. (اللسان - لأب).

(٢) ضرغد: جبل أو حرة لغطفان أو مقبرة. (القاموس - ضرغد).

والبيت لعامر بن الطفيل فى ديوانه ص٥٥، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٣٣، وتاج العروس (ضرغد)، (عرض)، (قبل)، ولسان العرب (ضرغد)، (عرض)، (قبل)، ومعجم البلدان ٣/ ٤٥٦، وخزانة الأدب ٣/ ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧، والكتاب ١/ ١٦٣، ٢١٤، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٨٠، والمخصص ١٥/ ١٦٣، ١٧/ ٤٧.

ولا يجوز الحكم على «دَخَلَ» بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص؛ لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان، ولم يحتج معه إلى حرف جر فى نحو قولهم: «دَخَلْتُ فِى الأَمْرِ».

(ص)

وَظَرْفٌ آتٍ صِلَةً أَوْ خَبَرَا أَوْ صِفَةً نَاصِبُهُ لَنْ يَظْهَرَا
وَاسْتُرْهُ سَتْرَ عَامِلِ الْمَفْعُولِ بِهْ فِى غَيْرِ هَذِى فَهْوَ غَيْرُ مُشْتَبِهْ

(ش) إذا وقع الظرف صلة، أو خبرا، أو صفة استغنى عن إظهار ناصبه، واكتفى بتقديره.

إلا أنه فى الصلة فعل بإجماع. وفى غير الصلة يجوز أن يكون ناصب الظرف فعلا، ويجوز أن يكون اسم فاعل.

وحكم عامل الظرف فى غير الصلة، والخبر، والصفة بالنسبة إلى الإظهار والإضمار حكم المفعول به. وقد تقدم بيان ذلك فى بابه.

(ص)

وَجَعَلُوا مَصَادِرًا ظُرُوفَا فِى الْوَقْتِ هَذَا شَائِعٌ مَعْرُوفَا
كـ(حَنَّ زَيْدٌ ظَعَنَ الحُجَّاجِ) و(كَانَ ذَاكَ إِمْرَةَ الحَجَّاجِ)
وَفِى الْمَكَانِ جَاءَ ذَاكَ نَزْرَا وَظَرْفًا اسْم جُثَّةٍ قَدْ يُجْرَى
كَمِثْلِ: (لاَ آتِيكَ مِعْزَى الْفِزْرِ) و(الْقَارِظَيْنِ) و(ابْنَ سَعْدٍ ) فَادْرِ
و(الشَّمْسَ) أَعْطَوْا و(النُّجُومَ) و(الْقَمَرْ) ظَرْفِيَّةً كـ(الْفَرْقَدَيْنِ اذْكُرْ عُمَرْ)

(ش) جعل المصدر ظرفا من باب حذف المضاف، وقيام المضاف إليه مقامه.

وشرط ذلك: إفهام تعيين مقدار نحو: «كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النَّجْمِ» أو«صَلاَةَ العَصْرِ» و«انْتَظِرْ بِهِ نَحْرَ جَزُورَيْنِ» و«سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ».

وقد يعامل بهذه المعاملة ظرف المكان نحو: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى: مكان قربه.

وجعلت- أيضا- أسماء أعيان ظروفا كقولهم: «لاَ أَفْعَلُ ذَلِكَ مِعْزَى الفِزْرِ» و«لاَ أُكَلِّمُ زَيْدًا الْقَارِظَيْنِ» و«لاَ أُسَالِمُ عَمْرًا هُبَيْرَةَ بْنَ سَعْدٍ».

ومن كلام العرب الفصيح: «لأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ الشَّمْسَ وَالقَمَر» أى: مدة طلوعهما، و«لاَ أُكَلِّمُ فُلاَنًا الْفَرْقَدَيْنِ».

فينصبون هذا وأشباهه نصب الظروف، والتقدير: لا أفعل ذلك مدة فرقة غنم الفزر، ومدة مغيب القارظين، ومدة مغيب هبيرة بن سعد، ولأفعلن ذلك مدة بقاء الشمس والقمر، أو مدة طلوعهما، وهذا سبيل التوقيت بـ«الْفَرْقَدَيْن» وغيرهما.

## باب المفعول معه

(ص)

اسْمٌ يَلِى فَضْلَةً الْوَاوَ كـ(مَعْ) مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ أَوْ كَفِعْلٍ قَدْ وَقَعْ

يَنْصِبُهُ مَا قَبْلُ مَفْعُولاً مَعَهْ كـ(هِنْدُ سَارَتْ وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

وكَانَ سَيْر خَالِدٍ، وَالنِّيلاَ عِنْدَ خُلُوِّ النَّابِ وَالْفَصِيلاَ

(ش) المفعول معه: هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى «مَعَ» مسبوقة بفعل أو شبهه.

فذكرت «فَضْلَةً» احترازا من نحو: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرو».

وذكرت الواو احترازا من نحو: «سِرْتُ مَعَ النِّيلِ».

وقيدتها: بمعنى «مَعَ» احترازا من نحو: «سِرْت وَالنِّيلُ فِي زِيَادَة» و«لَوْ خُلِّيتَ وَالْأَسَدُ قَاصِدُكَ لَأَكَلَكَ».

وشرطت كون ذلك بعد فعل، أو ما هو كفعل احترازا من نحو: «أَنْتَ وَرَأْيُكَ» و«كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ».

ومثال الواقع بعد فعل: «مَرَرْتُ وَالطَّرِيقَ» أى: مع الطريق.

ومثال الواقع بعد ما هو كالفعل: «كَانَ سَيْرُهُ والنِّيلَ عِنْدَ خُلُوِّ النَّاقَةِ وَفَصِيلَهَا» أى: مع النيل ومع فصيلها.

ومن إعمال شبه الفعل فى المفعول معه قول الشاعر: [من الطويل]

فَقَدْنِى وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ[1] الْمُسَرْهَدِ[2]

وأنشد أبو على: [من البسيط]

---

(١) السَّنام: كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير والناقة. (الوسيط - سنم).

(٢) المسرهد: المنعم المفدى. (اللسان - سرهد).

والبيت لأسيد بن أبى إياس الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٢/٦٢٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٨٤، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١/ ٢٢٤.

لاَ تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِى فَقَدْ جُمِعَتْ ... هَذَا رِدَائِى مَطْوِيًّا وَسِرْبَالاَ[١]

فجعل أبو على «سِرْبَالاً» مفعولا معه، وعامله «مَطْوِيًّا».

وأجاز أن يكون عامله «هَذَا».

(ص)

وَإِنْ خَلاَ مِنْ فِعْلٍ اوْ مَعْنَاهُ ... فَاجْتَنِبِ النَّصْبَ وَقَدْ تَرَاهُ

مِنْ بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهام او(كَيْفَ) لِأَنْ ... يُضْمَرَ فِعْلُ الْكَوْنِ مِنْ بَعْدِ زَمَنْ

مِنْ ذَاكَ (وَالجَمَاعَةَ) الَّذِى يَلِى ... (أَزْمَانَ قَوْمِى) وَهْوَ شَاهِدٌ جَلِى

(ش) قد تقدم التنبيه على أن من شرط نصب المفعول معه ثبوت فعل أو ما هو كفعل قبل الواو، وأن ذكر ذلك احتراز من نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ».

وقد روى عن بعض العرب النصب بعد: «كَيْفَ»، و«مَا» الاستفهامية على إضمار «كَانَ» نحو: «مَا أَنْتَ وَالْكَلاَمَ فِيمَا لاَ يَعْنِيكَ؟!»، و«كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟!».

ومنه قول أسامة الهذلى[٢] : [من المتقارب]

وَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فى متلفٍ ... يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ[٣]

وأنشد سيبويه[٤] للراعى[٥] : [من الكامل]

---

(١) السربال: القميص (اللسان – سربل).
والبيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٧/ ٧٦، والدرر ٣/ ١٥٤، وشرح الأشمونى ١/ ٢٢٤، وشرح التصريح ١/ ٣٤٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٨٦.

(٢) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلى، أحد بنى عمرو بن الحارث، مخضرم. من الشعراء الهذليين. ينظر: الإصابة لابن حجر ت (٤٤٥).

(٣) البيت فى الدرر ٣/ ١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٨، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨٩، وشرح المفصل ٢/ ٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٩٣، وللهذلى فى لسان العرب (عبر)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص٤٢١، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٢٤، وشرح عمدة الحافظ ص٤٠٤، والكتاب ١/ ٣٠٣، وهمع الهوامع ٣/ ٩٣.

(٤) وزعموا أنَّ ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدًا. وهو قليل فى كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفِعل، على شىءٍ لو ظَهَرَ حتى يَلفظوا به لم يَنقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيدًا؛ لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان ها هنا كثيرًا ولا يَنقضانِ ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدرُ الكلام وكأنّه قد تَكلم بها وإن كان ولو لم يقل أزمان كان قومى لكان معناه إذا قال: أزمان قومى، أزمان كان قومى؛ لأنه أمر قد مضى.
ينظر الكتاب (١/ ٣٠٣، ٣٠٥).

(٥) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل الشهير بالراعى النميرى، شاعر من فحول =

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِي ... لَزِمَ الرِّحَالَةَ[(١)] أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ[(٢)]

وجعل «الْجَمَاعَةَ» مفعولا معه منصوبا بفعل محذوف تقديره: «أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي».

وإليه أشرت بقولي:

مِنْ ذَاكَ «وَالْجَمَاعَةَ» الَّذِي يَلِي ... «أَزْمَانَ قَوْمِي»... ... ... ...

والله أعلم.

(ص)

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّ ... والنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

كـ(اذْهَبْ وَزَيْدًا) و(اذْهَبَ انْتَ وأبُو ... عَمْرٍو) و(جَاءُوهُمْ ونَاسٌ طَلَبُوا)

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أَو اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

وَإِنْ يَكُنْ أَمْكَنَ مَعْ تَكَلُّفِ ... فَرَجِّحِ النَّصْبَ بِلاَ تَوَقُّفِ

(ش) مثال إمكان العطف دون ضعف: «كُنْتُ أَنَا وَزَيْد كَالأَخَوَيْنِ»، وَ«اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ».

ومثال ما يختار فيه النصب؛ لضعف النسق: «اذْهَبْ وَزَيْدًا» فرفع «زَيْد» بأن ينسق على فاعل «اذْهَبْ» جائز على ضعف؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا بعد توكيد أو ما يقوم مقامه، فلما ضعف العطف رجح النصب؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف للناطق عنه مندوحة.

ومثال ما يجب فيه النصب؛ لعدم جواز العطف: «مَا لَكَ وَزَيْدًا» فـ«زَيْدًا» هنا واجب النصب؛ لأن عطفه على الكاف لا يجوز؛ إذ لا يعطف على ضمير الجر إلا بإعادة الجار.

= المحدثين، سمي بالراعي لكثرة وصفه الإبل، عاصر جريرًا والفرزدق، وهو من أصحاب الملحمات. مات سنة ٩٠هـ.

ينظر: الأعلام (٤/ ١٨٨ - ١٨٩)، الأغاني (٢٠/ ١٦٨)، جمهرة أشعار العرب (١٧٢).

(١) الرِّحالة: السرج. (مقاييس اللغة - رحل).

(٢) البيت في ديوانه ص٢٣٤، والأزهية ص٧١، وخزانة الأدب ٣/ ١٤٥، ١٤٨، والدرر ٢/ ٨٩، وشرح التصريح ١/ ١٩٥، والكتاب ١/ ٣٠٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص٤٠٥، والمقرب ١/ ١٦٠، وهمع الهوامع ١/ ١٢٢، ٢/ ١٥٦.

فإن جر على إضمار جار آخر مدلول عليه بالسابق جاز؛ ووجه بما وجهت به قراءة حمزة(١): ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] أى: وبالأرحام(٢)، فحذفت الباء لدلالة الباء التى قبلها عليها وبقى عملها.

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمى، الزيات، أحد القراء السبعة، كان من موالى التيم فنسب إليهم، كان عالمًا بالقراءات، أجمعوا على قبول وتلقى قراءته، قال الثورى: ما قرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلا بأثر، مات سنة ١٥٦هـ.
ينظر: الأعلام (٢/ ٢٧٧)، تقريب التهذيب ت (١٥٢٦).

(٢) قوله: ﴿والأرحامَ﴾ الجمهور على نصب ميم «والأرحام»، وفيه وجهان:
أحدهما: أنه عطفٌ على لفظ الجلالة أى: واتقوا الأرحام، أى: لا تقطعوها، وقَدَّر بعضهم مضافًا أى: قَطْعَ الأرحام، ويقال: «إنَّ هذا فى الحقيقة من عطفِ الخاص على العام، وذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالَفَته، وقطعُ الأرحام مندرجٌ فيها».
والثانى: أنه معطوفٌ على محل المجرور فى «به» نحو: مررت بزيد وعمرًا، لَمَّا لَم يَشْرَكْه فى الإتباع على اللفظِ تبعه على الموضع. ويؤيد هذا قراءة عبد الله: «وبالأرحام». وقال أبو البقاء: «تُعَظِّمونه والأرحام، لأنَّ الحَلْفَ به تعظيمٌ له».
وقرأ حمزة «والأرحام» بالجر، وفيها قولان:
أحدهما: أنه عطفٌ على الضمير المجرور فى «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون، وقد تقدَّم تحقيقُ القول فى هذه المسألة، وأنَّ فيها ثلاثة مذاهب، واحتجاجُ كل فريق فى قوله تعالى: ﴿وكفر به والمسجد﴾.
وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذى مذهبه جوازُ ذلك أنه قال: «حَدَّثنى شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم قال: «والأرحام» - بخفض الأرحام - هو كقولهم: و «أسألك بالله والرحمِ» قال: «وهذا قبيحٌ»، لأنَّ العرب لا تَرُدُّ مخفوضًا على مخفوضٍ قد كُنِيَ عنه».
والثانى: أنه ليس معطوفًا على الضميرِ المجْرورِ بل الواوُ للقسم وهو خفضٌ بحرفِ القسم مُقْسَمٌ به، وجوابُ القسم: «إنَّ الله كان عليكم رقيبًا». وضُعِّف هذا بوجهين، أحدهما: أن قراءَتيْ النصبِ وإظهار حرف الجر فى «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافقُ القراءات. والثانى: أنه نُهِيَ أن يُحْلَف بغير الله تعالى والأحاديثُ مصرحةٌ بذلك.
وقدَّر بعضُهم مضافًا فرارًا من ذلك فقال: «تقديره: وربِّ الأرحام» قال أبو البقاء: وهذا قد أَغْنى عنه ما قبله» يعنى الحلف بالله تعالى. ولقائل أن يقول: «إنَّ لله تعالى أن يُقْسِم بما شاء كما أقسم بمخلوقاتِه كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن مَنْهيين عن ذلك»، إلا أنَّ المقصودَ من حيث المعنى ليس على القسم، فالأَوْلى حَمْلُ هذه القراءةِ على العطفِ على الضمير، ولا التفاتَ إلى طَعْنِ مَنْ طَعَن فيها، وحمزةُ بالرتبة السَّنِيَّة المانعةِ له مِنْ نقلِ قراءة ضعيفة.
وقرأ عبد الله أيضًا: «والأرحامُ» رفعًا وهو على الابتداء، والخبر محذوفٌ فقدَّره ابن عطية: «أهلٌ أَنْ توصل»، وقَدَّره الزمخشرى: و «الأرحامُ مِمَّا يتقى، أو: مما يُتَساءل به»، وهذا أحسنُ للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقَدَّره أبو البقاء: «والأرحامُ محترمة» أى: واجبٌ حرمتُها. ينظر: الدر المصون (٢/ ٢٩٦).

ومثله قول الشاعر: [من البسيط]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[(١)]

فلو قيل على تقدير لام ثانية: «مَا لَكَ وَزَيْدٍ» لم يمتنع.

وللكلام على مسائل العطف، وحذف الجار موضع آخر هو به أولى.

وإن أمكن العطف بتكلف، فالنصب راجح أيضا، فمن ذلك قولهم: «لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفصِيلَهَا لَرَضَعَهَا»؛ فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأم مع فصيلها وترك فصيلها لرضاعها لرضعها، وهذا تكلف وتكثير عبارة، بخلاف أن يقال: لو تركت الناقة مع فصيلها، أو لفصيلها.

ومما يترجح فيه النصب باعتبار المعية على النصب باعتبار العطف - قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنِ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيا[(٢)]

أى: واكل حاله الليالى.

(ص)

وَكَوْنُ ذَا الْمَفْعولِ سَابِقًا لِمَا يَصْحَبُهُ جَوَّزَ بَعْضُ الْعُلَمَا

بِذَا ابْنُ جِنِّى قَضَى فِى قَوْلِ مَنْ قَالَ (وَفُحْشًا غِيبَةً) وَقَدْ وَهَنْ

وَفِى النُّحَاةِ مَنْ أَبَى الْقِيَاسَ فِى ذَا الْبَابِ فَهْوَ بِالسَّمَاعِ يَكْتَفِي

(ش) أجاز أبو الفتح بن جنى فى الخصائص[(٣)] تقديم المفعول معه على مصحوبه

(١) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ص٤٦٤، وخزانة الأدب ٥/١٢٣-١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٠، والدرر ٢/ ٨١، ٦/ ١٥١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ص٥٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩، والكتاب ٢/ ٣٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩ .

(٢) البيت لأفنون التغلبى فى حماسة البحترى ص١٦٤، ولمويلك العبدى فى حماسة البحترى ص٢١٥، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٢٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٩٩ .

(٣) ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل؛ نحو قولك: والطيالِسةَ جاء البَرْدُ؛ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلا فى الموضع الذى لو شِئت لاستعملت العاطفة فيه؛ نحو جاء البرد والطيالسة. ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفًا على البرد. وكذلك تُرِكْتَ والأسدَ لأكلك، يجوز أن ترفع الأسد عطفًا على التاء. ولهذا لم يُجز أبو الحسن جئتك وطلوعَ الشمس أى مع طلوع الشمس؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول: أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك، فلمَّا ساوقتْ حرف العطف قبح والطيالسة جاء البَرْد؛ كما قبح وزيد قام عمرو؛ لكنه يجوز جاء والطيالسةَ =

نحو: «جَاءَ وَالطَّيَالِسَةَ البَرْدُ».

واستدل بقول الشاعر: [من الطويل]

جَمَعْتَ وَفُحْشا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاث خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى[1]

ومثله قول الآخر: [من البسيط]

أُكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا[2]

على رواية من نصب «السَّوْأَةَ» و«اللَّقَب».

أراد: ولا ألقبه اللقب والسوأة، [أى: مع السوأة][3]؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة كتلقيب الصديق أبى بكر رضى الله عنه «عَتِيقًا» لعتاقة وجهه؛فلهذا قال هذا الشاعر: ولا ألقبه اللقب مع السوأة؛ فيفهم من هذا أنه إن لقبه لا مع السوأة فلا جناح عليه. والله أعلم.

ولا حجة لابن جنى فى البيتين لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها: وذلك فى الأول ظاهر،وأما الثانى فعلى أن يكون أصله: «وَلاَ أُلَقِّبُهُ اللَّقَبَ وَأَسُوءُ السَّوْأَةَ» ثم حذف ناصب «السَّوْأَةِ» كما حذف ناصب «العُيُون» من قوله: [من الوافر]

... ... ... وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا[4]

---

= البردُ؛ كما نقول: ضربت وزيدًا عمرًا؛ قال:

جمعت وفحشا غِيبة ونمِيمة ثلاثَ خِصال لست عنها بمرعوِ

ينظر: الخصائص (٢/ ٣٨٥) .

(١) البيت ليزيد بن الحكم فى خزانة الأدب ٣/ ١٣٠، ١٣٤، والدرر ٣/ ١٥٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٩٧، وشرح عمدة الحافظ ص٦٣٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٨٦، ٢٦٢، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٩/ ١٤١، والخصائص ٢/ ٣٨٣، وشرح الأشمونى ١/ ٢٢٤، وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، ٢/ ١٣٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠ .

(٢) البيت لبعض الفزاريين فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١١٤٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١١، ٣/ ٨٩، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٩/ ١٤١، وشرح الأشمونى ١/ ٢٢٤ .

(٣) سقط فى «أ».

(٤) هذا عجز بيت للراعى النميرى وصدره:

إذا ما الغانيات برزن يومًا ... ... ...

ديوانه ص٢٦٩، والدرر ٣/ ١٥٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٧٥، ولسان العرب (زجج)، والمقاصد النحوية ٣/ ٩١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣، والإنصاف ٢/ ٦١٠، وأوضح المسالك ٢/ ٤٣٢، وتذكرة النحاة ص٦١٧، وحاشية يس =

ثم قدم العاطف، ومعمول الفعل المحذوف.

وأشرت بقولي:

وَفِي النُّحَاةِ مَنْ أَبَى الْقِيَاسَ فِي ذَا الْـبَـابِ... ... ...

إلى قول أبي الحسن الأخفش: «قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه»، يريد: من النحويين من يجيز القياس في النصب على المفعول معه، ومنهم من لايجيزه.

قال أبو علي: «وقوى أبو الحسن قصره على ما سمع».

## باب الاستثناء

(ص)

مُخْرَجُ أَوْ كَمُخْرَجٍ مُسْتَثْنَى مِنْ بَعْدِ (إلاَّ) أَوْ كـ(إلاَّ) مَعْنَى
وَهْوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلْ وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ، وَمُنْفَصِلْ

(ش) قد تناول قولي:

... ... ... مِنْ بَعْدِ «إلاَّ» أَوْ كـ«إلاَّ» مَعْنَى

كل ما استثنى من جنسه بـ«إلاَّ» أو بغيرها من أدوات الاستثناء الآتي ذكرها.

ولا حاجة إلى الاحتراز من «إلاَّ» التي أصلها: «إنْ لاَ» كقوله- تعالى-: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، ولا من «إلاَّ» التي تؤول بمعنى «غَيْر» كقوله- تعالى-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأن السابق إلى ذهن السامع عند ذكر «إلاَّ» معنى الاستثناء، فأغنى ذلك عن الاحتراز، لا سيما وقد تقدم ذكر «مُخرَج».

وقولي:

وَهْوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلْ ... ... ...

مثاله: «قَام الرِّجَال إلاَّ زَيْدًا».

... ... ... وغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ ومُنْفصِلْ

= ١/ ٤٣٢، والخصائص ٢/ ٤٣٢، والدرر ٦/ ٨٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٦، وشرح التصريح ١/ ٣٤٦، وشرح شذور الذهب ص٣١٣، وشرح ابن عقيل ص٥٠٤، وشرح عمدة الحافظ ص٦٣٥، وكتاب الصناعتين ص١٨٢ ولسان العرب (رغب)، ومغني اللبيب ١/ ٣٥٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٢، ٢/ ١٣٠ .

مثاله: «مَا فِيهَا رَجُل إلاَّ حِمَارًا».

وذكر البعضية فى قولى:

وُهْوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلْ ... ... ...

أولى من ذكر الجنسية؛ لأن المستثنى قد يكون بعد ما هو من جنسه وهومنقطع غير متصل كقولك: «قَامَ بَنُوكَ إِلاَّ ابْن زَيْد»؛ فتبين ما فى ذكر البعضية من المزية على ذكر الجنسية.

والمراد بـ«مُخْرَج» ما لو لم يستثن لتناوله اللفظ كـ«عَشَرَة» من قولك: «لَهُ مِائَة إلاَّ عَشَرَة».

والمراد بما هو«مُخْرج»: ما هو من مألوفات المذكور كالمتاع وآثار السكان مما يستحضر بذكر ما قبل أداة الاستثناء.

فلذلك يحسن استثناء «الحِمَار» بعد ذكر «الإِنْسَان»، ولا يحسن استثناء «الذِّئْب» ونحوه مما لا يألفه الناس.

ويحسن استثناء «الظَّنّ» بعد ذكر «العِلْم» ولا يحسن استثناء «الأَكْل» ونحوه.

(ص)

وَتِلْو(إلاَّ) فِى تَمَام يَنْتَصِبْ وَفِى سِوَى الْإِيجَابِ الاِتِّبَاعُ انْتُخِبْ
بِشَرْطِ الاتِّصالِ والَّذِى انْقَطَعْ بِالنَّصْبِ عَنْ أَهْلِ الحِجَازِ قَدْ وَقَعْ
وَأَبْدَلَتْ تَمِيم نَحْو: (مَا هُنَا إِنْسَانٌ الاَّ مَنْزِلٌ عَافِى الْبِنَا)

(ش) المراد بالتمام هنا أن يكون المستثنى منه مذكورا؛ ليتم به مطلوب العامل الذى قبل «إِلاَّ» نحو: «انْطَلَقُوا إِلاَّ ابْن ذَا»، فهذا مثال الاستثناء فيه متصل؛ لأن المستثنى فيه بعض المستثنى منه. وهو بعد كلام تام موجب فتعين النصب.

والمثال الثانى مثله فى الاتصال والتمام، لكن المستثنى فيه بعد كلام غير موجب فكان فيه إتباع المستثنى أجود من نصبه.

والمثال الثالث المستثنى فيه منقطع؛ لأنه ليس بعض ما استثنى منه فيتعين نصبه عند الحجازيين.

ويجوز فيه عند بنى تميم الإتباع والنصب؛ ولذلك لم يختلف القراءفى نصب: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] لأنه استثناء منقطع، وقد روى رفعه

عن بنى تميم بمقتضى لغتهم، كما روى عنهم: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[(١)] [يوسف: ٣١].

(ص)

وَقَبْلَ مَا اسْتُثْنِي مِنْهُ قَدْ يَرِدْ (إلاَّ) وَمَا اسْتَثْنَتْهُ بَعْدَ مُسْتَنِدْ
إِلَى الذِى اسْتُثْنِي مِنْهُ نَحْو«جَا إلاَّ الوَلِيدَ المُولَعُونَ بِالنَّجَا»
وَنَصْبَ نَحْو ذَا التَزِمْ وَرُبَّمَا لَمْ يَنْصِبُوا فِى النَّفْى مَا تَقَدَّما

(ش) تقديم «إلاَّ» وما استثنى بها على المستثنى منه جائز بشرط تأخرهما عن المسند إلى المستثنى منه؛ نحو: «جَاءَ إلاَّ زَيْدًا إِخْوَتُكَ» و«فِى الدَّار إلاَّ عَمْرًا أَهْلُها».

ويتعين حينئذ نصب المستثنى إن كان الكلام موجبا كهذين المثالين.

ولا يتعين إن لم يكن موجبا؛ بل يجوز أن يشغل العامل بالمستثنى ويجعل المستثنى منه بدلا.

قال سيبويه: «حدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون: «مَا لِى إلاَّ أَخُوكَ نَاصر» فيجعلون «نَاصِرًا» بدلا، قال: وهذا مثل قولك: «مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ».

هذا نص سيبويه[(٢)] وأكثر المصنفين لا يعرفون هذا، وهو- أيضا- مذهب الكوفيين. ومن شواهد ذلك ما أنشد الفراء من قول الشاعر: [من البسيط]

مُقَزَّعٌ[(٣)] أَطْلَسُ[(٤)] الأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إلاَّ الضِّرَاءُ وَإلاَّ صَيْدُهَا نَشَبُ[(٥)]

---

(١) قوله: ﴿مَا هَذَا بشَرًا﴾ العامة على إعمال «ما» على اللغة الحجازية. وهى اللغة الفصحى، ولغة تميم الإهمال، وقد تقدم تحقيق هذا أول البقرة، وما أنشدته عليه من قوله:

وأَنَـا النَّـذِيـرُ بِـحُـرَّةٍ مُـسْـوَدَّةٍ ........ الـبـيـتـين

ونقل ابن عطية أنه لم يقرأ أحد إلاَّ بلغة الحجاز. وقال الزمخشرى: «وَمَنْ قرأ على سليقته من بنى تميم قرأ «بَشَرٌ» بالرفع، وهى قراءة ابن مسعود». «قُلْتُ: فادعاء ابن عطية أنه لم يقرأ به، غير مسلم، وقرأ العامة «بَشَرًا» بفتح الباء على أنها كلمة واحدة.

ينظر: الدر المصون (٤/١٢٧).

(٢) قال سيبويه: حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لى إلا أبوك أحد، فيجعلون أحدًا بدلاً؛ كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً.

ينظر الكتاب (٢/٣٣٧).

(٣) مُقزع: لا يرى على رأسه إلا شعيرات. (مقاييس اللغة - قزع).

(٤) الأطلس: الأغبر. (مقاييس اللغة - طلس).

(٥) النشب: المال والعقار. (الوسيط - نشب).

والبيت لذى الرمة فى ديوانه ص١٠٠، ولسان العرب (طلس)، (قزع)، (ضرا)، وتهذيب الغة ١/ ١٨٥، وكتاب العين ١/ ١٣٢، وتاج العروس (قزع)، وأساس البلاغة =

برفع الضراء: وهى الكلاب الضوارى، . ومثل هذا البيت قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه-: [من الطويل]

لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً     إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ(١)

(ص)

وَنَحْوُ: (مَا فِى دَارِ زَيْدٍ رَجُلُ     إلاَّ أَبَاكَ صَالِحٌ ) يَحْتَمِلُ

تَرْجِيحَ نَصْبِهِ، وَتَرجِيحَ البَدَلْ     وَلَوْ يُسَوَّيَانِ لَمْ يَلْزَمْ خَلَلْ

(ش) إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

أحدهما: ألا تكترث بالصفة، بل يكون البدل مختارا، كما يكون إذا لم تذكر الصفة، وذلك قولك: «مَا فِيهَا رَجُل إِلاَّ أَبَاكَ صَالِح » كأنك لم تذكر «صَالِحًا» وهذا رأى سيبويه(٢).

والثانى: ألا يكترث بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى متقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا؛ وهو اختيار المبرد(٣).

وعندى أن النصب والبدل عند ذلك متساويان؛ لأن لكل منهما مرجحا متكافئا.

(ص)

وَإِنْ تَمَامٌ دُونَ مُسْتَثْنًى فقدْ     يُوجَد كَمَا بِدُونِ (إلاَّ) قَد وُجِدْ

وَذَا هوَ التَّفْرِيغُ وَهْوَ لاَ يَرِدْ     إلاَّ بنَفْى، أَوْ كَنَفْى مُعْتَضِدْ

(لاَ تَزُرْ إِلاَّ فَتَى لاَ يَتَّبِعْ     إِلاَّ الهُدَى وَهَلْ زَكَا إِلاَّ الْوَرِعْ)

---

= ص ٣٩٦ (ضرى)، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٥٩ وبلا نسبة فى المخصص ٣/ ٣٨ .

(١) البيت فى ديوانه ص ٢٤١، والدرر ٣/ ١٦٢، وشرح التصريح ١/ ٣٥٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٢٦٨، وشرح الأشمونى ١/ ٢٢٩، وشرح ابن عقيل ص ٣٠٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥ .

(٢) قال سيبويه: فإن قلت: ما أتانى أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمرو خير من زيد [وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد]، كان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل؛ لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك. ينظر الكتاب (٢/ ٣٣٦) .

(٣) قال المبرد: وكان سيبويه يختار: «ما مررت بأحد إلا زيد خير منك»، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها. . . . وكان المازنى يختار النصب. . . . . والقياس عندى قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه . ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٩، ٤٠٠ .

ومن هذا النص بدا لنا أن المبرد اختار مذهب سيبويه لا مذهب المازنى، كما صرح بذلك ابن مالك .

(ش) المراد بالتمام هنا استيفاء العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه، سواء كان عمدة نحو: «قَامُوا إِلاَّ زَيْدًا».

أو فضلة نحو: «رَأَيْتُهُمْ إِلاَّ عَمْرًا».

فالمستثنى فى هذين المثالين مذكور بعد التمام، أى: بعد أخذ العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه؛ لأن «زَيدًا» بعض مدلول الواو من «قَامُوا»، و«عَمْرًا» بعض مدلول الهاء والميم من «رَأَيْتُهُمْ».

فلو لم يأخذ العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه نحو: «مَا قَامَ إِلاَّ زَيْد »، و«مَا رَأَيْتُ إِلاَّ عَمْرًا»، سمى تفريغا، وأعطى ما بعد «إِلاَّ» العمل الذى يطلبه العامل قبلها، رفعا كان نحو: «مَا اجْتَهد إِلاَّ رِجَالٌ مُولَعُونَ بِالرَّشَد»، أو غير رفع نحو: «مَا رَأَيْتُ إِلاَّ زَيْدًا» و«مَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْد ».

ولا يتأتى التفريغ إلا مع نفى، أو شبهه:

فالنفى ظاهر، وشبهه نحو: «لاَ يَقُم إِلاَّ زَيْد » و«هَلْ يَقُومُ إلا هُوَ؟!». وقد اجتمع النفى، والنهى، والاستفهام المشبه للنفى فى قولى:

(لاتَـزُرْ إِلاَّ فَـتَـى لاَ يَـتَّـبِـعْ إِلاَّ الهُدَى، وَهَلْ زَكَا إِلاَّ الوَرعْ)

ومما يتناوله شبه النفى قوله- تعالى-: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] لأن المعنى: وإنها لا تخف، ولا تسهل إلاعلى الخاشعين، وكذا قوله- تعالى-: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٢] لأن المعنى: لا يعتزون، ولا يأمنون إلا بعهد، وكذا قوله- تعالى-: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾ [الأنفال: ١٦] لأن المعنى: لا يول أحد دبره إلا متحرفا لقتال.

ولو اعتبر معنى النفى مع التمام لجاز فى المستثنى الإبدال؛ وعلى ذلك تحمل قراءة من قرأ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلا قليل مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] لأن فى تقديم ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ [البقرة: ٢٤٩] - ما يقتضى تأول ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بـ«فَلَمْ يَكُونُوا مِنْهُ»، وعلى مثل ذا يحمل قول الشاعر: [من البسيط]

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤى وَالوَتِدُ[1]

---

(١) البيت للأخطل فى ديوانه ص١١٤، وشرح التصريح ١/٣٤٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٧٠، وشرح عمدة الحافظ ص٣٨٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٥٥، وشرح الأشمونى ١/٢٢٨، ومغنى اللبيب ١/ ٢٧٦ .

لأن معنى «تَغَيَّر» أى: لم يبق على حاله، وكذا قول الآخر: [من الخفيف]

لِـدَمٍ ضَـائـعٍ تَـغَـيَّـبَ عَـنْـهُ أَقْرَبُوهُ إِلاَّ الصَّبَا وَالجَنُوبُ [(١)]

لأن معنى «تَغَيَّبَ»: لم يحضر.

(ص)

وَوَقْـعُ تَـوْكِـيـدٍ بِـ(إِلاَّ) جَـائِـزُ وَأَبْدِلَنْ مَا بَعْدُ، قَالَ الرَّاجِزُ:
«مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهْ إِلاَّ رَسِـيـمُـهُ وَإِلاَّ رَمَـلُـهْ»
أَو اعْطِفَنْ بِالوَاوِ نَحْوُ: (لَم يَنَمْ إِلاَّ أَبُو يَحْيَى[(٢)]، وَإِلاَّ ابْنُ الْحَكَمْ)
وَإِنْ تَكَرَّر دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيـغِ التَّـأَثُّـرَ بِـالعَـامِلِ دَعْ
فِى وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلاَّ) اسْتثْنِ وَلَيس عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغنِى
وَدُونَ تَـفْـرِيـغٍ فَـفِـى التَّـقَـدُّمْ نَصْبُ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَزِمْ
وَانصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئ بِوَاحِدْ مِنْها كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدْ
وَحُكْمُهَا فِى القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ وَالتَّالِى اسْتَثْنَوْهُ مِمَّا قَدْ وَلِى
إِنْ كَانَ ذَاكَ مُمكِنًا كـ(بَعْضُ مَا تَرَاهُ بَعْضُ بَعضَ كُلٌّ قُدِّمَا)
واجْبُرْ بِشَفعٍ مُسْقِطًا لِلْوِتْرِ وَالحَاصِلُ الْبَاقِى بِصِدْقِ الخُبْرِ

(ش) إذا كررت «إِلاَّ» توكيدا أبدل ما بعد الثانية مما بعد الأولى إن توافقا معنى، وإلا عطف بالواو.

فمثال البدل قول الراجز: [من الرجز]

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهْ
إِلاَّ رَسِـيـمُـهُ[(٣)] وَإِلاَّ رَمَـلُـهْ[(٤)]

ومثال العطف بالواو قول الشاعر: [من الطويل]

هَلِ الدَّهْرُ إِلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهارُهَا وَإِلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا[(٥)]

---

(١) البيت للكميت فى ديوانه ١/ ١٢٤، ولسان العرب (كحل)، وتاج العروس (كحل).
(٢) فى أ: أبو يعلى.
(٣) الرسيم: ضرب من سير الإبل. (مقاييس اللغة - رسم).
(٤) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٢٧٢، والدرر ٣/ ١٦٧، ورصف المبانى ص٨٩، وشرح الأشمونى ١/ ٢٣٢، وشرح التصريح ١/ ٣٥٦، وشرح ابن عقيل ص٣١١، والكتاب ٢/ ٣٤١، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٧.
(٥) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ١/ ٧٠، ولسان العرب (غور)، والمقاصد =

وإذا كررت لغير توكيد، وكان الاستثناء مفرغا، شغل العامل بواحد من المستثنيين، أو المستثنيات، ونصب ما سواه كقولك: «مَا قَامَ إلاَّ زَيد إِلاَّ عَمْرًا» و«إِلاَّ زَيْدًا إلاَّ عَمْرو».

وإن لم يكن مفرغا: فإما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه، وإما أن تتأخر عنه:

فإن تقدمت نصبت كلها.

وإن تأخرت فلواحد منها من الإعراب ما له لو انفرد، ولما سواه النصب وهى فى المعنى متساوية، كما تتساوى فيه لو عطف بعضها على بعض.

هذا إذا لم يمكن استثناء بعض من بعض نحو: «قَامُوا إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ بَكْرًا» و«مَا قَامُوا إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ بَكْرًا».

فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو: «عِنْدِى أَرْبَعُونَ إِلاَّ عِشْرِينَ إِلاَّ عَشَرَةَ إِلاَّ خَمْسَةَ إِلاَّ اثْنَيْن» استثنى كل واحد منها مما قبله، وأسقط الأول والثالث، وما أشبههما فى الوترية، وضم إلى الباقى بعد الإسقاط الثانى والرابع وما أشبههما فى الشفعية، فما اجتمع فهو الباقى بعد الاستثناء. وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى:

... ... ... وَالتَّالِى اسْتَثْنَوْهُ مِمَّا قَدْ وَلِى
إنْ كَانَ ذَاكَ مُمْكِنًا كـ«بَعْضُ مَا تَرَاهُ بَعْضُ بَعْضِ بَعْضٍ كُلُّ قُدِّمَا»
وَاجْبُرْ بِشَفْعٍ مُسْقِطًا لِلْوِتْرِ وَالحَاصِلُ البَاقِى بِصِدْقِ الخُبْرِ

(ص)

و(غَيْرُ) يُسْتَثْنَى بهَا وَتُعْرَبُ بِمَا لِمَا اسْتَثْنَتْهُ (إِلاَّ) يُنْسَبُ
وَبِالْإِضَافةِ اجْرُرَنْ مَا اسْتُثْنِى بِهَا: كـ(قَامَ القَوْمُ غَيْرَ مَعْنِ)
وَاجْعَلْ لِتَابِعِ الَّذِى قَدْ خُفِضَا بِهَا الذِى لِتِلْو(إِلاَّ) يُرْتَضَى

(ش) «غَيْرٌ» اسم ملازم للإضافة، وقد أوقعته العرب موقع «إِلاَّ» فاستثنت به.

ولم يكن بد من جر ما استثنته للإضافة، وأعرب هو بما أعرب [به] الاسم الواقع بعد «إِلاَّ» على ما مضى من التفصيل؛ فتقول: «قَامُوا غَيْرَ زَيْد» و«مَا سَارُوا غَيْرَ

---

= النحوية ٣/ ١١٥، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٣١، وشرح ابن عقيل ص٣١٠، وشرح المفصل ٢/ ٤١ .

عَمْرو، وغيرُ عمرو» و«جَاءَ غَيْرَ مُحَمَّد القَوْمُ»، و«مَا بِهَا إِنْسَان غَيْرَ وَتِد » - على لغة أهل الحجاز- و«غيرُ وتد»- على لغة بنى تميم-كما تقول: «قَامُوا إِلاَّ زَيْدًا» و: «مَا سَارُوا إِلاَّ عَمْرًا وَإِلاَّ عَمْرو» و: «جَاءَ إِلاَّ مُحَمَّدًا القَوْمُ»، و: «مَا بِهَا إِنْسَانٌ إِلاَّ وَتِدًا، وَإِلاَّ وَتِد »؛ [تعرب «غَيْرًا» بإعراب الواقع بعد «إلاّ»].

ويجوز فى تابع ما استثنى بـ«غَيْر»: الجر على اللفظ، وغير الجر بحسب ما كان يستحق لو وقع بعد «إلاَّ»: فمراعاة اللفظ ظاهرة، ومراعاة المحل على تقدير «إِلاَّ» كقولك: «قَامُوا غَير زَيْد وَعَمرًا» و«مَا قَامَ غَيْر زَيْد وَعَمْرو»؛ لأن المعنى «قَامُوا إِلاَّ زَيْدًا وَعَمْرًا» و«مَا قَامُوا إِلاَّ زَيْد وَعَمْرو»، وعلى ذلك فقس والله أعلم .

(ص)

(سِوَى) كـ(غَيْرٍ) فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ ‏ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرْ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ‏ ظَرْفًا، وَذَا القَول الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا ‏ وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا

(ش) «سِوَى» المشار إليه اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديرا؛ كما تعرب «غَيْر» لفظا؛ خلافا لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف.

وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قَامُوا سِوَاك» و«قَامُوا غَيْرَكَ» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: « إن «سِوى» عبارة عن مكان أو زمان »، وما لا يدل على مكان، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثانى: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف؛ والواقع فى كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك؛ فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية.

فمن ذلك قول النبى ﷺ : «سَأَلْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»(١)، وقوله- عليه الصلاة والسلام-: «مَا أَنْتُمْ فِى سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٧٨ - ٢٨٤)، ومسلم (٤/ ٢٢١٥): كتاب الفتن: باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، (١٩ - ٢٨٨٩)، وأبو داود (٤/ ٩٨): كتاب الفتن: باب ذكر الفتن =

كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ»(١).

ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ(٢)

ومن الإسناد إليها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر: [من الكامل]

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي(٣)

وقال آخر في رفعها بـ«لَيْسَ» : [من الطويل]

= ودلائلها، (٤٢٥٢)، والترمذي (٤/ ٤٧٢): كتاب الفتن: باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثًا في أمته، (٢١٧٦)، وابن حبان (٧٢٣٨)، من حديث ثوبان مرفوعًا: «إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيَبْلُغ مُلْكها ما زُوِيَ لي منها، وأُعْطِيتُ الكنزين الأحمر والأبيض، وإني سألْتُ ربي لأمتي ألا يُهْلِكَها بسنة عامة. وألا يسلِّط عليهم عدوًا من سوى أنفسهم. فيستبيح بيضتهم. وإن ربي قال: يا محمد! إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بسنة عامة، وألا أسلط عليهم عدوًا من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم. . .

وقد جاءت الرواية بلفظ «وألا يسلط عليهم عدوًا من غيرهم. . .» .

أخرجها ابن حبان (٤/ ٦٧)، والحاكم (٤/ ٤٤٩)، والبيهقي (٩/ ١٨١) .

(١) أخرجه مسلم (١/ ٢٠١): كتاب الإيمان: باب كون هذه الأمة نصفَ أهل الجنة، (٣٧٨ - ٢٢١)، وأبو يعلى (٥٣٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود: قال: خطبنا رسول الله ﷺ فأسند ظهره إلى قبة أَدَم، فقال: «ألا، لا يدخل الجنةَ إلا نفسٌ مُسْلِمَةٌ. اللهم: هل بلغتُ اللهم اشهد. أتحبون أنكم ربع أهل الجنة؟» فقلنا: نعم يا رسول الله. فقال: «أتحبون أن تكونوا ثُلُثَ أهل الجنة؟» قالوا: نعم يا رسول الله. قال: «إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة، ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود» .

والرواية المتفق عليها، ليس فيها موضع الشاهد، ولفظها: «وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر» .

أخرجها البخاري (١٣/ ١٨٨). كتاب الرقاق: باب الحشر، (٦٥٢٨)، ومسلم (٣٧٧ - ٢٢١) .

(٢) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص٢٩٤، والإنصاف ص٢٩٥، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٨، وشرح المفصل ٢/ ٨٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ٩٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢ .

(٣) البيت لابن المولى محمد بن عبدالله في الدرر ٣/ ٩٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٧٦١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٥، وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٤٥، والحيوان ٦/ ٥٠٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٥، وشرح ابن عقيل ص٣١٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢ .

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذًا لَصَبُورُ[١]

وقال آخر فى نصبها بـ«أَنَّ»: [من الطويل]

فَآخِ لِحَالِ السِّلْمِ مَنْ شِئْتَ وَاعْلَمَنْ بِأَنَّ سِوَى مَوْلاَكَ فِي الحَرْبِ أَجْنَبُ[٢]

وقال آخر فى وقوعها فاعلة: [من الهزج]

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[٣]

وقال آخر فى الإضافة إليها: [من المنسرح]

فَإِنَّنِي وَالذِي يَحُجُّ لَهُ النْـ ـنَاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ[٤]

وقال آخر: [من الرجز]

يَا أَسْمُ لاَ يَخلَى بِعَيْنِي أَبَدَا
مَرْأَى سِوَاكِ مُنْذُ مَرْآكِ بَدَا

وإلى هذه الشواهد وأمثالها أشرت بقولى:

فَإِنَّ إِسنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا

(ص)

واسْتَثْنِ نَاصِبًا بـ(لَيْسَ) و(خَلاَ) وبـ(عَدَا) وَبـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لاَ)
واجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) عَنِ انْتِصَابٍ لاَ تَحِدْ
وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ
وَبَعْدَ (مَا): الجَرْمِي جَرًّا بِهِمَا أَجَازَ نَاسِبًا زِيَادَةً لِـ(مَا)

---

(١) البيت لمجنون ليلى فى ديوانه ص١٠٨، وجواهر الأدب ص٢٨٢، والدرر ٣/ ٩٣، ومصارع العشاق ٢/ ١٠٠، ولأبى دهبل الجمحى فى ديوانه ص٢٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٣١٩، وللمجنون أو لأبى دهبل فى أمالى المرتضى ١/ ١١٨، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢ .

(٢) ينظر ديوان الحماسة ١/ ٣٨٦ .

(٣) للبيت للفند الزمانى (شهل بن شيبان ) فى أمالى القالى ١/ ٢٦٠ وحماسة البحترى ص٥٦، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١، والدرر ٣/ ٩٢، وسمط اللآلى ص٩٤٠، وشرح التصريح ١/ ٣٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٤٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٢٨١، وشرح الأشمونى ١/ ٢٣٦، وشرح ابن عقيل ص ٣١٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢ .

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٣٥ .

(ش) من أدوات الاستثناء «لَيْسَ» و«يَكُونُ» مسبوقة بـ«لاَ» وهما على فعليتهما، وعملهما؛إلا أن المرفوع بهما لا يكون إلا مستترا؛ لأنهم قصدوا ألا يليهما إلا ما يلى «إلاَّ»؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء.

والمستثنى بهما واجب النصب بمقتضى الخبرية.

ومن الاستثناء بـ«لَيْسَ» قول النبى ﷺ: «يُطْبَعُ المُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ »[1] ،أى: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب،هذا التقدير الذى يقتضيه الإعراب.

والتقدير المعنوى: يطبع على كل خلق إلا الخيانة والكذب.

ومن أدوات الاستثناء: «خَلاَ» و«عَدَا» وإياهما عنيت:

... ... بِسَابِقَى «يَكُونُ»

وإذا جر ما استثنى بهما فهما حرفا جر،وإذا نصب فهما فعلان مضمر فاعلاهما لما أضمر له مرفوع «لَيْسَ» و«يكونُ».

فإن قرنا بـ«مَا» تعينت فعليتهما، ونصب ما استثنى بهما لمفعوليته.

وإنما تعينت الفعلية مع «مَا» لأنها مصدرية، ووصلها بفعل متعين فى غير ندور.

ومثال تعين النصب للاقتران بـ«مَا» قول لبيد: [من الطويل]

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ[2] زَائِلُ

[وتعين النصب مع «مَا» هو مذهب الجمهور.

(١) أخرجه ابن عدى (١/ ٣٠)، (٤/ ٣٢٣)، والبيهقى فى شعب الإيمان (٤/ ٤٨١١) من حديث ابن عمر مرفوعًا به. وفيه عبيد الله بن الوليد الوَصّافى ضعيف، قاله الحافظ فى التقريب. وقد أخرجه ابن أبى عاصم فى السنة (١/رقم ١١٥) من حديث ابن عمر بلفظ: يطبع المؤمن على شىء إلا الخيانة والكذب .

وقد جاء من حديث أبى أمامة بلفظ «إلا» مكان «ليس» أخرجه أحمد (٥/ ٢٥٢)، وابن أبى عاصم فى السنة (١/ ١١٤). وقد جاء أيضًا بلفظ «إلا» مكان «ليس» من حديث سعد بن أبى وقاص. أخرجه البيهقى فى السنن (١٠/ ١٩٧)، وفى شعب الإيمان، (٤/ ٤٨٠٩) .

وقد جاء بلفظ «غير» مكان «ليس» من حديث سعد بن أبى وقاص أيضًا، أخرجه البزار (١٠٢ - كشف الأستار)، وأبو يعلى كما فى مجمع الزوائد (١/ ٩٢) .

(٢) البيت فى ديوانه ص٢٥٦، وجواهر الأدب ص٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥، ٢٥٧، والدرر ١/ ٧١، وديوان المعانى ١/ ١١٨، وسمط اللآلى ص٢٥٣، وشرح الأشمونى ١/ ١١، شرح التصريح ١/ ٢٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغنى =

وحكى الجرمى الجر مع «مَا» عن بعض العرب، حكاه فى كتاب «الفرخ »][١].

ونبهت على موضع حرفية «خَلاَ» و«عَدَا» بقولى:

وَحَيث جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ　　　　كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

وانفرد الجرمى بإجازة الجر بـ«عَدَا» و«خَلاَ» مقرونتين بـ«ما» على أن تكون زائدة.

(ص)

وَكـ(خَلاَ): (حَاشَا) وَلاَ تَصْحَب (مَا)　　　　وَ فِى (سِوى) (سُوَى) (سَواءٌ) عُلِمَا

وَمَا يَلى (لاَ سِيَّمَا) فَاجْرُرْ وَلَوْ　　　　رَفَعْتَ لَمْ تُمْنَعْ، وَعَنْ نَصْبٍ نَهَوْا

[فِى غَيْرِ ظَرْفٍ، وَرَوَوْا (لاَ سِيَّمَا　　　　يَوْمٌ) بِالأَحْوَالِ الثَّلاَثِ فَاعْلَمَا][٢]

(ش) المشهور جر ما استثنى بـ(حاشا)، والحكم عليها بالحرفية.

وروى المبرد نصب المستثنى بها على أنها حينئذ فعل كـ«خَلاَ» و«عَدَا» حين ينصب بهما.

وفى قولى:

وَ كـ«خَلاَ»: «حَاشَا»... . . .

إشعار بأنها حرف إذا جرت، وفعل إذا نصبت.

ولا يتقدمها «مَا» فيقال: «مَا حَاشَا زَيْدًا» كما يقال «مَا خَلاَ زَيْدًا».

و«حَاش» و«حَشَا» لغتان فى «حَاشَا»، و«سُوَى» و«سَوَاءٌ» لغتان فى «سِوَى».

وجرت عادة النحويين أن يذكروا «لاَ سِيَّمَا» مع أدوات الاستثناء مع أن الذى بعدها منبه على أولويته بما نسب إلى ما قبلها كقولك «أُحِبُّ العُلَمَاءَ لاَ سِيَّمَا العَامِلِين» بالجر، وإن شئت رفعت فقلت: «لاَ سيَّما العَامِلُونَ». فالجر بإضافة «سِي»- وهو بمعنى «مِثْل» - و«مَا» حينئذ زائدة، والرفع على أن «مَا» موصولة، والتقدير: ولا مثل الذين هم العاملون.

---

= ١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، والعقد الفريد ٥، ٢٧٣، ولسان العرب (رجز) والمقاصد النحوية ١/ ٥، ٧، ٢٩١، ومغنى اللبيب ١/ ١٣٣، وهمع الهوامع ١/ ٣، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٢٢١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩، والدرر ٣/ ١٦٦، ورصف المبانى ص ٢٦٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٣١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، وشرح قطر الندى ص٢٤٨، واللمع ص١٥٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦ .

(١) مابين المعكوفين سقط فى «أ».

(٢) فى أ:　　فى غير ظرف أو منكر وفى　　«لاسيما يوم» سبيل ذا اقتض

وروى: [من الطويل]

... ... ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[١]

بالرفع والجر على الوجهين المذكورين.

وروى- أيضا- النصب على أن «مَا» موصولة. و«بِدَارَة جُلْجُلِ» صلة. و«يَوْمًا» منصوب على الظرفية بما فى «بِدَارَة» من معنى الاستقرار.

فإن وقع بعد «لاَ سِيَّمَا» غير ظرف امتنع نصبه إلا أن يكون نكرة؛ فيجوز نصبه على التمييز، وجعل «مَا» عوضا من الإضافة؛ ليكون التمييز بعدها كالتمييز فى: «عَلَى التَّمرة مِثْلهَا زُبْدًا». وقد تخفف ياء «لاَ سِيَّمَا».

## باب الحال

(ص)

مُبَيـنُ هَيْئَـةٍ كَظَرْفٍ فَضْـلَـهْ     حَالٌ كـ( مَرُّوا قَاصِدِينَ دِجْلَهْ)

وَذَا اشْتِقَـاقٍ وَانْتِقَـالٍ غَالِبَـا     يَأْتِى، وَلاَ تَذْكُرْهُ إلاَّ نَاصِبَا

وَرُبَّـمَـا جُـرَّ بِبَـاءٍ إنْ نُـفِـى     عَامِلُهُ كـ(لَمْ أَعِدْ بِمُخْلَفِ)

(ش) مبين هيئة: يعم الحال و«فِعْلَةً» الموضوعة للهيئة كقوله-عليه الصلاة والسلام-: «إذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَة»[٢]، والاسم الدال على نوع المصدر نحو: «رَجَعَ القَهْقَرَى»، وبعض الأخبار والنعوت نحو: «زَيْد رَاكِب» و«جَاءَ رَجُل رَاكِب».

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص١٠، والجنى الدانى ص٣٣٤، ٤٤٣، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٤، ٤٥١، والدرر ٣/ ١٨٣، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤١٢، ٢/ ٥٥٨، وشرح المفصل ٢/ ٨٦، والصاحبى فى فقه اللغة ص١٥٥، ولسان العرب (سوا)، وتاج العروس (سوى)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص١٩٣، وشرح الأشمونى ١/ ٢٤١، ومغنى اللبيب ص١٤٠، ٣١٣، ٤٢١، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٤ .

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥)، ومسلم (٣/ ١٥٤٨): كتاب الصيد والذبائح: باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، (٥٧ - ١٩٥٥). وأبو داود (٣/ ١٠٠): كتاب الأضاحى: باب فى النهى عن أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة (٢٨١٥)، والترمذى (٤/ ٢٣): كتاب الديات: باب ما جاء فى النهى عن المثلة، (١٤٠٩)، والنسائى (٧/ ٢٢٧): كتاب الضحايا: باب الأمر بإحداد الشفرة، وابن ماجه (٢/ ١٠٥٨). كتاب الذبائح: باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، (٣١٧٠)، والطبرانى فى الكبير (٧١١٤)، وابن حبان (٥٨٨٣، ٥٨٨٤)، وابن الجارود (٨٣٩، ٨٩٩)، والبيهقى (٩/ ٢٨٠) من حديث شدّاد بن أوس مرفوعًا: «إن الله كتب الإحسان على كل شىء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحدَّ أحدُكم شفرته، وليرح ذبيحته» .

فيخرج «فِعْلَةٌ» واسم نوع المصدر والخبر، والنعت بقولى:

... كَــظَــرفٍ ... ... ...

لأن المراد به: التقدير بـ«فِى» ومعلوم أن هذه المذكورات غير مقدرة بـ«فِى».

ويخرج بذكر الفضلة: الخبر المشبه للظرف نحو: «كَيْفَ زَيْد؟ »؛ فإنه بمعنى: فى أى حال زيد؟ إلا أنه عمدة لا فضلة بخلاف الحال.

والأكثر فى الحال أن يكون دالا على معنى منتقل، وبلفظ مشتق كـ«قَاصِدِينَ» من قولى:

... ... ... مَرُّوا قَاصِدِينَ دِجلَةْ

وقد تدل على ما لا ينتقل كقوله- تعالى-: ﴿قَآيِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، وكقول العرب: «خَلَقَ اللَّه الزَّرَافَة يَدَيْهَا أَطْوَل مِنْ رِجْلَيْهَا»، وأمثال ذلك كثيرة.

وقد يكون الحال جامدا، وسيأتى بيان ذلك.

وحق الحال -لشبهه بالظرف- النصب.

وقد يجر بباء زائدة إذا كان عامله منفيا كقول الشاعر: [من البسيط]

كَائِن دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاء دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْءُودٍ[1] وَلاَ وَكلٍ[2]

وقال آخر: [من الوافر]

وَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا[3]

أى: فما انبعثت مزءودا، ولا وكلا.

والمزود: المذعور، والوكل: الذى يكل أموره إلى غيره.

---

(١) الزأد: الفزع. (مقاييس اللغة - زأد).

(٢) الوَكَل: الرجل الضعيف. (مقاييس اللغة - وكل).
والبيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص٥٦، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٤٠، وشرح عمدة الحافظ ص٤١٩، ومغنى اللبيب ١/ ١١٠.

(٣) البيت للقحيف العقيلى فى خزانة الأدب ١٠/ ١٣٧، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص١٧٧، والجنى الدانى ص٥٥، وجواهر الأدب ص٥٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٧٨، والدرر ٢/ ١٢٨، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٣٩، ولسان العرب (منى)، ومغنى اللبيب ١/ ١١٠، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(ص)

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... تَشْبِيهٍ، اوْ تَفَاعُلٍ غَيرِ خَفِي
كـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَد) ... و(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أَي: كَأَسَدِ
كَذَاكَ فِي تَقْسِيمٍ، او تَرْتِيبٍ او ... تَنْوِيعٍ، اوْ مَا مِثْلَ ذَا بِهِ عَنَوْا
كـ(اقْسِمْهُ أَثْلاَثًا) و(بَابًا بَابًا ... تَعَلَّمِ المُحَاسِبُ الحِسَابَا)
و(قَدْ زَكَا ذَا عِنَبًا وَعُنْجُدَا) ... و(مَا لَكَ اقْبِضْ فِضَّةً وَعَسْجَدَا)
و(أَحْمَد طِفْلاً أَجَلُّ مِنْ عَلِي ... كَهْلاً) وَمَعْنَى كلِّ هَذَا مُنْجَلِي

(ش) يغتفر فى الحال من الجمود ما لا يغتفر فى النعت؛ لأن الحال شبيهة بالخبر، وكثيرا ما يسميها سيبويه خبرا.

ويكثر الجمود فيها إذا بين بها سعر نحو: «بِيعَ الْبُرُّ مُدًّا بِنصِف، واللَّحْم رِطْلاً بِدرْهَم».

وكذا إذا بين بها تشبيه كقولك: «كَرَّ زَيْد أَسَدًا» أى: مثل أسد و«بَدَتِ الجَارِية قَمرًا، وَتَثَنَّتْ غُصْنًا» ومنه قول العرب: «وَقَعَ المُصْطَرِعَانِ عِدْلَى عَيْر».

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

أَفِى السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً ... وَفِى الحَربِ أَمْثَالَ النِّسَاءِ العَوَارِك[1]؟!

أى: مثل أعيار.

ويغتفر جمود الحال- أيضا- فيما دل على تفاعل كقولهم: «بِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ»، و«كَلَّمْتُهُ فَمًا لِفَم» أى: متناجزين، ومتشافهين.

ويغتفر جمود الحال- أيضا- فى التقسيم والترتيب نحو: «اقْسِم المَال بَيْنَهُم أَثْلاَثًا وَأَخْمَاسًا»، و«تَعَلَّم الحِسَابَ بَابًا بَابًا»، و«دَخَلَ القَوْمُ رَجُلاً رَجُلاً».

ويغتفر جمودها- أيضا- فيما دل على النوع نحو: «هَذَا خَاتَمك فِضَّة»، و«هذه جُبَّتُكَ خَزًّا»؛ وهما من أمثلة الكتاب. ويقارب هذا قولك: «زَكَا ثَمرنَا عِنَبًا وعُنْجُدًا» و«حَبَّذَا المَال فِضَة وَعَسْجَدًا». والعنجد: الزبيب، والعسجد: الذهب.

---

(١) العوارك: جمع عارك، والعارك: الحائض (مقاييس اللغة - عرك).
والبيت لهند بنت عتبة فى خزانة الأدب ٣/ ٢٦٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٢، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٢، والكتاب ١/ ٣٤٤، ولسان العرب (عور)، (عير)، (عرك)، والمقتضب ٣/ ٢٦٥، والمقرب ١/ ٢٥٨، وتاج العروس (عرك).

ويغتفر الجمود- أيضا- فى نحو: «خِطْ هَذَا الثَّوْبَ قَمِيصًا»، و«ابْرِ هَذِه القَصَبَةَ قَلَمًا»، ومثله قوله- تعالى-: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤] وهى حال مقدرة.

ذكر ذلك الزمخشرى فى الكشاف(١)، وهو من جيد كلامه.

واختلف فى الحال المتوسط بينه وبين حال بعده آخر أفعل التفضيل كقولى:

... أحْمد طِفْلاً أجَلُّ مِنْ عَلِي كَـــهْـــلاً... ...

فقال بعضهم: العامل فيه مقدر. وقال بعضهم: العامل فيه «أَفْعَل» وهو الصحيح؛ لأنه وإن ضعف بالنسبة إلى اسم الفاعل، فقد قوى بالنسبة إلى العامل الظرفى، وقد تقدم الحال عليه كقراءة من قرأ: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٦٧] - بنصب مطويات-فتقدمها على أفعل التفضيل أولى؛ لأنه متضمن لمعنى الفعل، وحروفه، بخلاف العامل الظرفى؛ فإنه متضمن لمعنى الفعل دون حروفه.

ومن تقدم الحال على العامل الظرفى قول الشاعر: [من الكامل]

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِى أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حذَارِ(٢)

(ص)

وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كـ(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

و(أَسْرَعُوا خَمْسَتُهُمْ) قَدْ نُقِلاَ بِالنَّصْبِ حَالاً، وَبِرَفْعٍ بَدَلاَ

(ش) حق الحال أن يكون نكرة.

فإن وقعت معرفة فى اللفظ أولت بنكرة، ومثال ذلك: «اجتَهِدْ وَحْدَكَ» أى: منفردا. و«أَرْسَلَهَا العِرَاكَ» أى: معتركة. و«جَاءُوا الجَمَّاء الغَفِير» أى: جميعا.

وروى فى نحو: «جَاءُوا خَمْسَتهُمْ»: النصب على الحال، والرفع على البدل من الواو.

---

(١) قال الزمخشرى: «فإن قلت: علام انتصب (بيوتا)؟ قلت: كما تقول: خط هذا الثوب قميصًا، وابر هذه القصبة قلمًا، وهى من الحال المقدرة؛ لأن الجبل لا يكون بيتًا فى حال النحت....

ينظر: الكشاف: ٢/ ١٢٢ .

(٢) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص٥٥، وجمهرة اللغة ص٨٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص٤٤٧-٥٥٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٧٠، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٥٢ .

(ص)

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كـ«جَاءَ رَكْضًا الْيَسَعْ»

وَهوَ بِنَقْلٍ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ فِي [نَوْعٍ مِنَ الْفِعْلِ قِيَاسًا يَقْتَفِي][(١)]

(ش) ورود المصدر المعرفة حالا قليل نحو: «أَرْسَلَهَا العِرَاكَ» و«جَاءُوا قَضَّهُم بقَضِيضِهِمْ»؛ وقد تقدم التنبيه عليه، وأنه مؤول بنكرة.

وورود المصدر النكرة حالا كثير: كقوله- تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وكقول العرب: «جَاءَ فُلَان رَكْضًا» و«جَاءَ الأَمِير[(٢)] بَغتَة وَفُجَاءَة»

ولا يجوز استعماله عند سيبويه[(٣)] إلا بسماع.

وأجاز أبو العباس[(٤)] القياس على ما كان نوعا من الفعل كـ«جِئْتُ رَكْضًا» فيقيس عليه: «جِئتُ سُرْعَة، وَرَجْلَة»؛ وليس ذلك ببعيد.

(ص)

وَأَلْزَمُوا ذَا الحَال حَيْثُ نُكِّرَا تَخْصِيصًا، او تأخِيرًا، اوْ أَنْ يُذْكَرَا

مِنْ بَعْدِ نَفْى أَوْ مُضَاهِيهِ وَلاَ تَمْنَعْ تَنَكُّرَ الَّذِى مِنْ ذَا خَلاَ

(ش) للحال شبه بالخبر، ولصاحبها شبه بالمبتدأ؛ فمن ثم لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ؛ كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ.

---

(١) فى أ: ألحق نوع الفعل بالقياس.

(٢) فى أ: جاء الأمر.

(٣) هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتصب لأنه مرفوعٌ فيه الأمرُ، وذلك قولك: قَتلتُه صَبْرًا، ولَقيتُه فُجاءةً ومُفاجأةً، وكِفاحًا ومكافَحةً، ولقيتُه عِيانًا، وكلّمتُه مُشافَهةً، وأتيتُه رَكْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعًا وسَماعًا. وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان فى القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضعَ؛ لأن المصدر ههنا فى موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يَحسن: أتانا سُرْعَةً ولا أتانا رُجلةً، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يُستعمل فى باب سَقْيًا وَحمْدًا.

واطَّرد فى هذا البابُ الذى قبله لأنَّ المصدر هناك ليس فى موضع فاعِلٍ.

ينظر الكتاب (١/ ٣٧٠ - ٣٧١).

(٤) قال المبرد: واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال، وتغنى غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئتك مشيًا، وقد أدى عن معنى قولك: جئتك ماشيًا. . . . وهذا قول عامة النحويين.

ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٦٨، ٢٦٩.

فمن مسوغات تنكير صاحب الحال: تخصيصه بوصف كقولك: «جَاءَنِى رَجل مِن قَومِكَ شَاكِيًا»، وكقراءة بعض القراء: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَبٌ مِّنْ عِندِ اللهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة:٨٩]، أو إضافة كقوله- تعالى-: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤، ٥]، وقوله: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، وقرئ «سَوَاءٍ» - على النعت[(١)]- حكاها سيبويه[(٢)].

ومن مسوغات تنكيره تقديم الحال عليه كقولك «جَاءَنى رَاكِبًا رَجل»؛ ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَمَا لاَمَ نَفسِى مِثلَهَا لِى لاَئِمٌ وَلاَ سَدَّ فَقرِى مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِى[(٣)]

وقال الآخر: [من الطويل]

وَبِالجِسْمِ مِنِّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ[(٤)]، وَإنْ تَسْتَشهِدِى العَيْنَ تَشْهَدِ[(٥)]

---

= قال الزمخشرى: وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدرًا... وأجازه المبرد فى كل ما دل عليه الفعل. شرح المفصل: ٢/ ٥٩ .

(١) العامةُ على النصب وفيه أوجه:
أحدها: أنه منصوب على المصدر بفعلٍ مقدَّر أى اسْتَوَتْ استوَاءً قاله مكى. وأبو البقاء.
والثانى: أنه حال من هَاءٍ فى «أَقْوَاتِهَا» أَوْ من هاءٍ فى «فِيهَا» العائدةِ على «الأرض» أَوْ من «الأَرْضِ» قاله أبو البقاء وفيه نَظَرٌ لأنَّ المعنى إنما هو وصف الأيَّام بأنها سَوَاءٌ لا وَصْفُ الأَرضِ بذلك وعلى هذا جاء التفسيرُ ويدل على ذلك قراءة «سَوَاءٍ» بالجرِّ صفة للمضاف والمضاف إليه. وقال السُّدِّى وقتادةُ: سَوَاءٌ معناه لمن سأل عن الأمر واستفهم من حقيقة وقوعه وأراد العبرة فيه فإنه يجده كما قال تعالى، إلا أن ابن زيد وجماعة قالوا شيئًا يقرب من المعنى الذى ذكره أبو البقاء فإنهم قالوا: معناه: مستوٍ مهيَّأٌ أمر هذه المخلوقات ونفعها للمحتاجين إليها من البشر، فعبَّرَ بالسائلين عن الطالبين.
وقرأ زيد بن على والحسن وابن أبى إسحاق وعيسى ويعقوب وعمرو بن عبيد «سواءٍ» بالخفض على ما تقدم، وأبو جعفر بالرفع وفيه وجهان:
أحدهما: أنه على خبر ابتداء مضمر، أى: هى سواء، لا زيدٌ ولا نَقْصٌ. وقال مكى: هى مرفوع بالابتداء، وخبره «للسائلين»، وفيه نظر من حيث الابتداء بنكرة من غير مسوغ. ثم قال: بمعنى: مستَوِيَاتٍ لمن سأل فقال: فى كم خلقت؟ وقيل: للسائلين: لجميع الخلق، لأنهم يسألون الرزق وغيره من عند الله تعالى.
ينظر: الدر المصون (٦/ ٥٧).

(٢) ينظر الكتاب (٢/ ١١٩).

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح ابن عقيل ص٣٢٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٣ .

(٤) شحب جسمه شحوبًا: تغير وهزل. (الوسيط - شحب).

(٥) البيت بلا نسبة فى شرح ابن عقيل ص٣٢٦، وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٢، والكتاب ٢/ ١٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٧ .

والأصل: شحوب بين - بالرفع- على الوصفية، فلما قدمه نصبه على الحال لتعذر الوصفية[١].

وكذا يفعل بكل صفة نكرة إذا قدمت عليها.

ومن مسوغات تنكير صاحب الحال اعتماده على نفى، أو نهى، وهو المراد بـ

.... مُضَاهِيهِ ... ... ... ...

فمثال النفى قوله- تعالى-: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، فواو «وَلَهَا كِتَاب» واو حالية، والجملة بعدها فى موضع نصب على الحال. وصاحب الحال «قَرْيَةٍ»، وسوغ كونها صاحبة حال النفى الذى قبلها؛ كما سوغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على النفى.

ومثال تنكير صاحب الحال بعد النهى قول «قطرى بن الفجاء»: [من الكامل]

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ[٢] يَوم الوَغَى[٣] متَخَوِّفًا لِحِمَامِ[٤]

وقد يجىء صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوغات، ذلك ما حكى يونس: أن ناسا من العرب يقولون: «مَرَرْتُ بِمَاء قِعْدَة رَجُل »، وروى سيبويه عن الخليل إجازة: « فِيهَا رَجُل قَائِمًا» وعن عيسى إجازة: «هَذَا رَجُل مُنْطلِقًا»، قال سيبويه: ومن ذلك «عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا»[٥] .

---

(١) فى أ: لتعذر جعله نعتا.

(٢) أحجم: كف ونكص. (الوسيط - حجم) .

(٣) الوغى: الحرب. (الوسيط - وغى) .

(٤) الحمام: قضاء الموت وقدره. (الوسيط - حمم) .

والبيت فى ديوانه ص١٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٣، والدرر ٤/ ٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٣٦، وشرح ابن عقيل ص٣٣٠، وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ٣١٤، وشرح الأشمونى ١/ ٢٤٧، وشرح التصريح ١/ ٣٧٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠ .

(٥) وقد يجوز نصبُه على نصبِ: هذا رجلٌ منطلقًا، وهو قول عيسى .

وزعم الخليلُ أنَّ هذا جائزٌ، ونصبُه كنصبه فى المعرفة، جَعَلَه حالاً ولم يَجعله وصفًا.

ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ قائمًا، إذا جعلتَ الممرورَ به فى حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل رحمه الله .

ومثل ذلك: عليه مائةٌ بِيضًا؛ والرفعُ الوجهُ. وعليه مائةٌ عَينًا؛ والرفعُ الوجه .

ينظر الكتاب (٢/ ١١٢) .

(ص)

وَالأَصْلُ فِى ذِى الحَالِ أَنْ يُقَدَّمَا		وَلَيْسَ ذَاكَ عِنْدَهُمْ مُلْتَزَمَا
مَا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ نَحْوُ: (سَرَّنِى		مَسِيرُ زَيْدٍ مُسْرِعًا لِلْيَمَنِ)
أَوْ يُقْصَد الْحَالُ بحَصْرٍ نَحْوُ: (لَمْ		يَشْكُ اللَّبِيبُ الجَلْدُ إِلاَّ ذَا أَلَمْ)
والتَزَمُوا تَأْخِيرَهُ فِى نَحْو (لَنْ		يَفُوزَ فَذًّا بِالمُنَى إِلاَّ الحَسَنْ)
وَنحْوِ: (حَلَّ ضَيْفَ زَيْدٍ صَاحِبُهْ)		وَ(سَارَ مُنْقَادًا لِعَمْرٍو طَالِبُهْ)

(ش) قد تقدم أن لصاحب الحال شبها بالمبتدأ، وأن لها شبها بالخبر؛ فأصل الحال أن تتأخر ويتقدم صاحبها؛ كما أن أصل الخبر أن يتأخر ويتقدم المبتدأ، ومخالفة الأصل فى البابين جائزة ما لم يعرض مانع:

فمن موانع تقديم الحال على صاحبها الإضافة إليه نحو: «سَرَّنى مَسِير زَيْد مُسْرِعًا».

وكون الحال محصورة كقوله- تعالى-: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]

فإن كان المحصور صاحبها وجب تقديمها عليه نحو قولك: «مَا جَاءَ رَاكبًا إلاَّ زَيْد».

ومثله قولى:

...	...	...	لَـــنْ		يَفُوزَ فَذًّا بالمُنَى إلاَّ الحَسَنْ

والإشارة إلى الحسن بن على - رضى الله عنهما - وإلى ما فاز به من الثواب الجزيل، والثناء الجميل؛ إذ أذعن لمصالحة معاوية -رضى الله عنه- فأغمد الله بفعله سيف الفتن؛ تصديقا لقول رسول الله ﷺ فيه «إِنَّ ابنى هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصلِحُ اللهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْن عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المسْلِمِينَ»(١).

وقد يرد ما يوهم تأخير الحال وصاحبها محصورا فيقدر بعده عامل فى الحال.

فمن ذلك قول الراجز: [من الرجز]

مَـا رَاعَـنِـى إلاَّ جَـنَـاحٌ هَـابِـطَـا

(١) أخرجه الحميدى (٧٩٣)، وأحمد (٥/ ٣٧، ٤٤، ٤٩، ٥١)، والبخارى (٥/ ٦٤٧): كتاب الصلح باب قول النبى ﷺ للحسن بن على رضى الله عنهما: «ابنى هذا سيد، ولعل الله أن يُصْلح به بين فئتين عظيمتين» (٢٧٠٤)، وأبو داود (٤/ ٢١٦): كتاب السنة: باب ما يدل على ترك الكلام فى الفتنة، (٤٦٦٢)، والترمذى (٥/ ٦٥٨): كتاب المناقب: باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام، (٣٧٧٣)، والنسائى (٣/ ١٠٧): كتاب الجمعة: باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر، وابن حبان (٦٩٦٤) من حديث أبى بكرة مرفوعًا.

عَلَى البُيُوتِ قَوْطُهُ العُلاَبِطَا(١)

فالتقدير: ما راعنى إلا جناح راعنى هابطا. وجناح: اسم رجل. والقوط: قطيع الغنم.

ومن موجبات تقديم الحال على صاحبها اشتماله على ضمير ما اشتملت عليه إضافة نحو: «حَلَّ ضيف زَيد صَاحِبه»، وبغير إضافة نحو: «سارَ مُنقَادًا لِعَمْرو طَالِبُه».

(ص)

وَسَبْقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَـوْا وَلاَ أَمْـنَـعُـهُ فَـقَـدْ وَرَدْ

مِنْ ذَاكَ: (صَادِيًا إِلَى) وَنُقِلْ ... (لَنْ تَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلٍ) فَقُبِلْ

(ش) إذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلق بالصلة فهو بعضها؛ فكذلك ما تعلق بالمضاف إليه هو بمنزلة بعض الصلة؛ فلذلك لم يختلف فى امتناع تقدم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: «أَعْجَبَنى ذَهَاب زَيْد رَاكِبًا».

وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به فى امتناع تقدم حاله عليه؛ فلا يجيزون فى نحو: «مَرَرْتُ بِهِنْد جَالِسَة»: «مَرَرْت جَالسَة بِهِند»، وأجاز ذلك أبو على فى كلامه فى «المبسوط»، وبقوله فى ذلك أقول وآخذ؛ لأن المجرور بحرف مفعول به فى المعنى؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وقد جاء ذلك مسموعا فى أشعار العرب الموثوق بعربيتهم؛ فمن ذلك ما أنشده يعقوب(٢): [من الطويل]

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (جنح)، (قوط)، (لعط)، (هبط)، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٨، والخصائص ٢/ ٢١١، والمنصف ١/ ٢٧، ونوادر أبى زيد ص ١٧٣، وتهذيب اللغة ٢/ ١٦٥، وتاج العروس (جنح)، (علبط) (قوط)، (لعط)، وجمهرة اللغة ص ٣٦٣، ٤٠٣، ٩٢٥، ١١٢٦، ١٢٦٢.

(٢) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، إمام فى اللغة والأدب، كان عالمًا بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، له تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر، وغيرها، من تصانيفه: إصلاح المنطق، الأضداد، الأجناس، شرح ديوان قيس بن الخطيم، وغيرها. مات سنة ٢٤٤هـ.
ينظر: الأعلام (٨/ ١٩٥)، بغية الوعاة (٢/ ٣٤٩).

فَإِنْ تَكُ أَذوَادٌ[١] أُصِبْنَ وَنِسْوةٌ ‌ ‌ فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ[٢]

أراد: فلن تذهبوا بقتل حبال فرغا، أى: هدرا، وحبال: اسم رجل.

ومن ذلك قول الآخر: [من الطويل]

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ‌ ‌ إِلَىَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ[٣]

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

إِذَا المَرءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئًا ‌ ‌ فَمَطْلَبُهَا كَهلاً عَلَيهِ شَدِيدُ[٤]

وقد جاء- أيضا- تقديم حال المجرور عليه، [وعلى العامل فى قول الشاعر][٥]:
[من الخفيف]

غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ‌ ‌ ءِ فَيُدْعَى وَلاَتَ حِينَ إِبَاءِ[٦]

(ص)

وَحَالُ مَنْصُوبٍ وَظَاهِرٍ رُفِع ‌ ‌ فِى قَوْلِ أَهْلِ الكُوفَةِ السَّبْقَ مُنِع

وَلِنُحَاةِ الْبَصْرَةِ اعْزُ الغَلَبَهْ ‌ ‌ لِقَوْلِهِم: (شتَّى تَئُوبُ الْحَلَبَهْ)

(ش) منع الكوفيون تقديم حال المنصوب كقولك: «أَبْصَرْتُ زَيْدًا رَاكِبًا»، لا يجيزون: «أَبْصَرْتُ رَاكبًا زَيْدًا»؛ لأنه يوهم أن «رَاكِبًا» مفعول به، و«زَيْدًا»: بدل.

فلو كان موضع «راكبًا» «يَرْكَبُ» لم يمتنع عند بعضهم لزوال الموهم.

ولم يلتفت البصريون لذلك الموهم لبعده، فأجازوا التقديم مطلقا؛ ويؤيد قولهم

---

(١) أذواد: جمع ذود: جماعة الإبل. (مقاييس اللغة - ذود).

(٢) البيت لطليحة بن خويلد فى المقاصد النحوية ٣/ ١٥٤، وتاج العروس (حبل)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص١٩، وشرح الأشمونى ١/ ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ص٣٣١، وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٧.

(٣) البيت للمجنون فى ديوانه ص٤٩، وسمط اللآلى ص٤٠٠، ولعروة بن حزام فى خزانة الأدب ٣/ ٢١٢، ٢١٨، والشعر والشعراء ص٦٢٧، وهو لكثير عزة فى ديوانه ص٥٢٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٦، ولقيس بن ذريح فى ديوانه ص٦٢، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ص٣٣٠، وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٨.

(٤) البيت للمخبل السعدى فى ملحق ديوانه ص٣٢٤، وله أو لرجل من بنى قريع فى خزانة الأدب ٣/ ٢١٩، ٢٢١، ولرجل من بنى قريع فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١١٤٨، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٤٩.

(٥) فى أ: وعلى ما يتعلق به الجار كقول الشاعر.

(٦) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٤٩، وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٨، وشرح قطر الندى ص٢٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦١.

قول الشاعر: [من الطويل]

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسِيئِينَ أُسْرَتِى ... وَأَعْتَبْتُهُمْ[(١)] حَتَّى يُلَاقُوا وَلَائِيَا[(٢)]

ومنع الكوفيون- أيضا- تقدم حال المرفوع عليه إن كان ظاهرا نحو: «جَاءَ زيد رَاكِبًا»، لا يجيزون: «جَاءَ رَاكِبًا زَيْد » مع أنهم يوافقون أهل البصرة فى جواز تقديم حال المرفوع إن كان مضمرا كقوله - تعالى-: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وكقول الشاعر: [من الرمل]

مُزْبِدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرَنِى ... وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِى رَتَع[(٣)]

فـ«خُشَّعًا»: حال صاحبها فاعل «يَخْرُجُونَ».

و«مُزْبِدًا»: حال صاحبها فاعل «يَخْطر».

وبعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو: «رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ »؛ وأما نحو: «جَاءَ رَاكِبًا زَيْد » فيجيزونه.

وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب: «شَتَّى تَئُوب الحَلَبَة» أى: متفرقين يرجع الحالبون، وهذا كلام مروى عن الفصحاء، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه؛ فتعينت مخالفتهم فى ذلك.

(ص)

وَلاَ تُجِزْ حَالَ الذِى أُضِيفَ لَه ... إلاَّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَ أَوْ ... كَجُزْئِهِ عَنْ غَيْرِ ذَيْنِ قَدْ نَهَوْا

فَالْجَائِزَانِ كـ(اعْتِكَافِى صَائِمَا ... لِى) و(سَرَاتُهُ) الْمُدَانِى (قَائِمَا)

(ش) يجوز كون المضاف إليه صاحب الحال إذا كان المضاف عاملا فيها كـ«اعْتِكَافِى صَائِمًا لِى» بلا خلاف.

فإن لم يصلح المضاف للعمل، ولم يكن بعض المضاف إليه، ولا كبعضه لم يجز

(١) العُتْبَى: الرضا. (القاموس - عتب).

(٢) البيت بلا نسبة فى همع الهوامع ١/ ٢٤١، والدرر اللوامع ١/ ٢٠١ .

(٣) البيت لسويد بن أبى كاهل فى الأغانى ١٣/ ٩٨، وخزانة الأدب ٧/ ٥٥٤، وشرح اختيارات المفضل ص٩٠٤، والشعر والشعراء ١/ ٤٢٨، وبلا نسبة فى لسان العرب (رتع)، والمقتضب ٤/ ١٧٠ .

كون المضاف إليه صاحب حال.

ويجوز ذلك إن كان المضاف جزءا نحو قوله- تعالى-: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ [الحجر:٤٧]، ونحو قول امرئ القيس[١]: [من الطويل]

كَأَنَّ سَرَاتَهُ[٢] لَدَى البَيْتِ قَائِمًا　　مَدَاكُ عَرُوسٍ أَوْ صِرَايَةُ[٣] حَنْظَلِ[٤]

وروى: صرابة بالباء.

أو كجزء كقوله- تعالى-: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[الحجر:٦٦].

(ص)

وَالحَالُ إِنْ يُنْصَب (بِفِعلٍ صُرِّفَا　　أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كـ(مُسْرِعَا　　ذَا رَاحِلٌ ) و(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

وَلاَزِمٌ تَقْدِيمُ عَامِلٍ سِوَى　　ذَيْنِ كـ(تِلْكَ زَيْنَب ذَاتَ جَوَى)

وَمِثْلُ (تِلْكَ): (لَيْتَ) (عَلَّ) و(كَأَن)　　وَكُلُّ مَا فِيهِ حُصُولٌ اسْتَكَن

كـ(النَّصْرُ فِيهَا أَوْ هُنَاكَ مُكْرَمَا)　　وَالخُلْفُ فى تَوْسِيطِ ذِى قَدْ عُلِمَا

كـ(مُحْقِبِى أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ) وَمَنْ　　يَرَ اطِّرَادَ ذَا يُطِعْ أَبَا الحَسَنْ

وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ　　عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَبَاحٌ لاَ يَهِنْ

(ش) إذا كان العامل فى الحال فعلا متصرفا كـ«دَعَا»، أو صفة تشبه الفعل المتصرف كـ«رَاحِل» و«مَقْبُول» – جاز تقديم الحال عليه كقولك: «زَيْد مُخْلِصًا دَعَا» و«هُوَ مسْرِعًا رَاحِلٌ» و«أَنْتَ شَاهِدًا مَقْبُول ».

فلو كان العامل فعلا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف كـ«مِثْل» و«شِبْه» لم يجز تقديم الحال عليه.

---

(١) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى، من بنى آكل المُرار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يعرف بالملك الضليل، لاضطراب أمره طول حياته، وكتب الأدب مشحونة بشعره وأخباره. له ديوان شعر .
ينظر: الأعلام (٢/ ١١، ١٢)، الأغانى (٩/ ٧٧)، الشعر والشعراء (٣١) .

(٢) السَّرَاة: الظهر. (القاموس: سرو) .

(٣) الصِّراية: الحنظلة إذا اصفرت. (اللسان – صرى) .

(٤) البيت فى ديوانه ص٢١، ٣٧٣، ولسان العرب (صرب)، (صلا)، وجمهرة اللغة ص٣١٣، وتاج العروس (صرب)، (دأك)، (صرى)، وخزانة الأدب ٣/ ٩٥، ٩/ ١٨٠، والدرر ٥/ ٦، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة ١/ ٣١٤، ٣/ ٣٤٣، وهمع الهوامع ٢/ ٤٦ .

وكذا إذا كان العامل متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ» و«كَأَنَّ». وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار، وإياها عنيت بقولى:

... ... ... وَكلُّ مَا فِيهِ حُصُولٌ استَكَن

كـ«النَّضرُ فِيهَا أَوْ هُنَاكَ مُكْرَمًا» ... ... ...

فلو قلت: «النَّضْر مُكْرَمًا فِيهَا» فقدمت الحال على العامل الظرفى مع تقدم صاحبها جاز عند أبى الحسن الأخفش؛ وحجته فى ذلك قراءة من قرأ[1]: ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾ [الزمر:٦٧]، وقول الشاعر: [من الكامل]

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ[2]

فلو قدمت الحال على العامل الظرفى، أو على صاحبها لم يجز بإجماع.

وهذا الذى اختاره الأخفش فى العامل الظرفى، لا يجوز فى غيره من العوامل التى لا تتصرف إلا فى «أَفْعل» المفضل به كون فى حال على كون فى غيرها، كقولهم: «زَيْد رَاكِبًا أَحْسَن مِنْهُ مَاشِيًا» فإنه بمنزلة قولك: «زَيْد فِى وَقْتِ رُكُوبِهِ أَحْسَن مِنْهُ فِى وَقْت مَشْيِهِ» و« زَيْد اليَوم أَفضَل مِنْهُ غدًا».

أو إنما اختص بهذا أفعل التفضيل؛ لأنه قائم مقام فعلين؛ فإن قولك: «زيْد اليَوم أَفضَل مِنْهُ غَدًا» بمنزلة قولك: «زيْد يَزِيد فَضْلهُ اليَوم عَلَى فضله غَدًا».

---

(١) والعامة على رفع «مَطْوِيَّاتٌ» خبرًا و «بِيَمِينِهِ» فيه أوجه:
أحدها: أنه متعلق بِمَطْوِيَّاتٌ.
والثانى: أنه حال من الضمير فى مَطْوِيَّاتٌ.
الثالث: أنه خبرٌ ثانٍ، وعيسى والجحدرى نصباها حالاً واستدل بها الأخفشُ على جواز تقدُّم الحال إذا كان العامل فيها حرْفَ جَرٍّ نحو زَيْدٌ قائمًا فى الدار وهذه لا حجة فيها لإمْكَانِ تخريجها على وجهين:
أحدهما: - وهو الأظهر - أن يكون «السَّموات» عطفًا على «الأَرْضُ» ويكون قد أخبر عن الأَرَضِين والسموات بأن الجميع «قَبْضَتُهُ» حالاً من «السَّمَواتُ» كما كان «جَمِيعًا» حالاً من الأرض و«بيمينه» متعلق بـ «مَطْوِيَّات».
والثانى: أن يكون «مَطْوِيَّاتٍ» منصوبًا بفعل مقدر و «بِيَمِينِهِ» الخبرُ و «مَطْوِيَّاتٍ» وعامله جملة معترضة وهو ضعيف.
ينظر: الدر المصون (٦/ ٢٣ - ٢٤).
(٢) تقدم تخريج هذا البيت

(ص)

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعدُّدِ ... لِصَاحِبٍ فَرْدٍ، وَغيرِ مُفْرَدِ
كـ(جَاءَ زَيدٌ غَادِرًا ذا مَيْنِ) ... و(زَارَ عَمْرٌو عَامِرًا نِضْوَيْنِ)

(ش) قد تقدم الإعلام بأن صاحب الحال والحال شبيهان بالمبتدأ والخبر؛ فلذلك الشبه يجوز أن يكون صاحب الحال واحدا، ويتعدد حاله؛ كما كان المبتدأ واحدا وتعدد خبره. وقد يكون التعدد فى اللفظ والمعنى، وفى اللفظ دون المعنى:

فالأول نحو: «جَاءَ زَيْد غَادِرًا ذَا مَيْنٍ».

والثانى نحو: «اشتَرَيْتُ الرُّمَّانَ حُلْوًا حَامِضًا».

وقد تتعدد الحال لتعدد صاحبها بتفرق فى الاختلاف، وباجتماع فى عدم الاختلاف:

فالأول نحو: «لَقِيتُ زَيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا».

والثانى نحو: «زَارَ عَمْرو عَامِرًا نِضْوَيْنِ».

وكقول عنترة: [من الوافر]

مَتَى ما تَلْقَنِى فَردَيْنِ تَرْجُفْ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا(١)

(ص)

وَأَكَّدُوا بِالحَالِ عَامِلًا كـ(لاَ ... تَعْثَوْا فِى الارْضِ مُفْسِدِينَ) فَاقْبَلَا
وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُملَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يؤَخَّرُ
مِثَالُهُ (أَنَا ابْنُ دَارَةَ) الَّذِى ... أَوْلَوْهُ (مَعْرُوفًا) فَقِسْ كُلًّا بِذِي

(ش) يجاء بالحال لقصد التوكيد، وهى فيه على ضربين:

أحدهما: أن يؤكد بها عاملها كقوله- تعالى-: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

والثانى: أن يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية؛ فيلزم تأخيرها، وإضمار عاملها كقوله- تعالى-: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وكقول الشاعر: [من البسيط]

(١) البيت فى ديوانه ص٢٣٤، وخزانة الأدب ٤/٢٩٧، ٧/٥٠٧، ٥٥٣، ٨/٢٢، والدرر ٥/ ٩٤، وشرح التصريح ٢/٩٤، وشرح شواهد الشافية ص٥٠٥، وشرح عمدة الحافظ ص٤٦٠، وشرح المفصل ٢/٥٥، ولسان العرب، (طير)، (ألا)، (خصا)، والمقاصد النحوية ٣/١٧٤، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٩١، وأمالى ابن الحاجب ١/ ٤٥١، وشرح الأشمونى ٣/٥٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٠١، وشرح المفصل ٤/ ١١٦، ٦/ ٨٧، ولسان العرب (رنف)، وهمع الهوامع ٢/ ٦٣ .

أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِى وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[(١)]

(ص)

وَمَوْضِعُ الحَالِ تَجِىءُ جُمْلَهْ كـ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)
وَحَيْثُ بِاسْمٍ صُدِّرَتْ فَاجْمَعْ لَهَا وَاوًا وَمُضْمَرًا تُوَافِقْ أَصْلَهَا
وَالوَاوُ تُغْنِى، وَكَذَا الضَّمِيرُ وَالوَاوُ الاسْتِغْنَا بِهَا كَثِيرُ
وَيَنْدُرُ الخُلُوُّ مِنْهُمَا مَعًا[(٢)] وَلَيْسَ إِنْ لَمْ يَلْتَبِسْ مُمْتَنِعَا

(ش) تقع الجملة الخبرية حالا.

فإذا كانت اسمية، فالأكثر أن تكون مقرونة بواو الحال ومشتملة على ضمير ما هى له كقولى:

... ... ... «جَاءَ زيْد وَهْوَ نَاوٍ رِحلَهْ»

وكقوله- تعالى-: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

وقد يستغنى بالواو عن الضمير كثيرا كقول امرئ القيس: [من الطويل]

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيرُ فِى وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ[(٣)] قَيْدِ الأَوَابِدِ[(٤)] هَيْكَلِ[(٥)]

وكذلك يستغنى بالضمير عن الواو إلا أنه لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو؛ ومنه قوله- تعالى-: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقوله- تعالى-: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقوله- تعالى-: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤]،

(١) البيت لسالم بن دارة فى خزانة الأدب ١/ ٤٦٨، ٢/ ١٤٥، ٣/ ٢٦٥، ٢٦٦، والخصائص ٢/ ٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٦٠، والدرر ٤/ ١١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٧، وشرح المفصل ٢/ ٦٤، والكتاب ٢/ ٧٩، والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٦، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٥٥، وشرح شذور الذهب ص٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص٣٣٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٥ .

(٢) فى أ: من ذين معا.

(٣) يقال: فرس أجرد: قصير الشعر. (القاموس - جرد) .

(٤) الأوابد: الوحوش. (القاموس - أبد) .

(٥) الهيكل: الفرس الطويل. (مقاييس اللغة - هكل) .

والبيت فى ديوانه ص١٩، وإصلاح المنطق ص٣٧٧، وخزانة الأدب ٣/ ١٥٦، ٢٤٣، وشرح المفصل ٢/ ٦٦، ٦٨، ٣/ ٥١، ولسان العرب (قيد)، (هكل)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، ٣/ ٤١، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٠، والخصائص ٢/ ٢٢٠، ورصف المبانى ص٣٩٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٦٢، وشرح عمدة الحافظ ص٤٨٧، والمحتسب ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٤٣، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٦٦ .

وقوله- تعالى-: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، وقوله- تعالى-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَتَشْرَبُ أَسْآرِى(١) القَطَا الْكُدْرُ بَعْدَمَا سَرَتْ قَرَبًا أَحنَاؤُهَا تَتَصَلصَلُ(٢)

وندر الخلو من الواو والضمير فى قول الشاعر: [من الكامل]

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بالغَيْبِ لاَ يَدْرِى(٣)

أراد: بلغ النهار نصفه، والماء غامر هذا الغائص لالتماس هذا اللؤلؤ.

فحذف الواو مع كون الجملة لا ضمير فيها يرجع إلى صاحب الحال وهو النهار.

ولو كانت الجملة مشتملة على ضمير لا يجهل عند حذفه استغنى بالعلم به عن الواو كقولك: «بِعْتُ اللَّحْمَ الرِّطْلُ بِدِرْهَم» أى: الرطل منه بدرهم، فحذف «مِنْهُ» للعلم به، وأغنى استحضاره فى الذهن عن واو الحال.

وقد مثل سيبويه بنحو من هذا فى بعض أبواب الحال، ولم يظهر منه فى إيراده استقباح.

وإلى مثل هذا أشرت بقولى:

... ... ... وَلَيْسَ إنْ لَمْ يَلْتَبس مُمْتَنِعَا

(ص)

وَإنْ تُصَدَّرْ بِمُضَارِعٍ وَلَمْ [يُنْفَ فَبَعْدَهُ ضَمِيرٌ يُلْتَزَمْ](٤)

(١) أسآر: جمع سؤر، والسؤر: البقية والفضلة. (القاموس - سأر).

(٢) صَلَّ: صَوَّتَ. (القاموس - صلل).

والبيت للشنفرى فى ديوانه ص٦٦، وخزانة الأدب ٧/ ٤٤٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٠٦، ونوادر القالى ص٢٠٥، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٧/ ٢١، وشرح عمدة الحافظ ص٤٤٥.

(٣) البيت للمسيب بن علس فى أدب الكاتب ص٣٥٩، وإصلاح المنطق ص٢٤١، ٢٥٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٧٨، ولسان العرب (نصف)، وللأعشى فى جمهرة اللغة ص١٢٦٢، وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، والدرر ٤/ ١٧، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص٦٨٣، وجمهرة اللغة ص٨٩٣، ورصف المبانى ص٤١٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢، وشرح الأشمونى ١/ ٢٦٠، وشرح المفصل ٢/ ٦٥، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٠٥، ٦٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

(٤) فى أ: لم تلف فالضمير فيها يلتزم.

ك(جِئْتُ أَغْدُو) وَاجْتَنِبْ وَاوًا وَقَدْ يَأْتِي فَيُنْوَى اسمٌ لَهُ الفِعْلُ اسْتَنَدْ
وَجُملَةُ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

(ش) أى: وإن تصدر الجملة الحالية بمضارع غير منفى بـ«لَمْ» التزم فيها ضمير عائد على صاحب الحال كقولى:

... «جِئْتُ أَغْدُو» ... ... ...

وتجتنب الواو عند ذلك إلا فى نادر من الكلام كقول الشاعر: [من المتقارب]

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا(١)

أى: نجوت راهنا مالكا. والأجود أن يجعل «أرهنهم» خبر مبتدأ محذوف؛ لتكون الواو داخلة على جملة اسمية.

وإنما استحق [المضارع الذى لم ينف بـ«لم»](٢) التجرد عن الواو؛ لشدة شبهه باسم الفاعل، واسم الفاعل الواقع حالا مستغن عنها، فكان هو كذلك. أوالمضارع المنفى بـ«لاَ» بمنزلة اسم الفاعل المضاف إلى «غَير» فأجرى مجراه فى الاستغناء عن الواو؛ ألا ترى أن قوله- تعالى-: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]، معناه: ما لكم غير متناصرين، فكما لا يقال: ما لكم وغير متناصرين، لا يقال: ما لكم ولا تناصرون.

وأشرت بقولى:

... ... سِوَى مَا قُدِّمَا ... ... ...

إلى الجملة المصدرة بمضارع منفى بـ«لَمْ» أو بماض مثبت أو منفى: فإن وقع شيء من ذلك حالا جاز أن تصحبه الواو والضمير معا، أو أحدهما، ولم يجز أن يخلو منهما معا، وأمثلة ذلك بينة.

(ص)

وَعَامِلُ الحَالِ جَوَازًا يُحْذَفُ إِنْ بَانَ مَعنَاهُ بشَيْءٍ يُعْرَفُ
أَوْ كَانَ مَفْهُومًا بِذِكْرٍ قُدِّمَا وَالحَذْفُ - أَيْضًا- قَدْ يُرَى مُلتَزَمَا

---

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولى، فى إصلاح المنطق ص٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب ٩/ ٣٦، والدرر ٤/ ١٥، والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٥، ولسان العرب (رهن)، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩٠، ولهمام بن مرة فى تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص١٦٤، ورصف المبانى ص٤٢٠، وشرح الأشمونى ١/ ٢٥٦، وشرح ابن عقيل ص٣٤٠، والمقرب ١/ ١٥٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

(٢) فى ط: المضارع المثبت.

وَالحَالُ جَوِّزْ حَذْفَهَا إِنْ لَمْ تُفِدْ　　　　نِيَابَةً عَنْ خَبَرٍ لَفْظًا فُقِدْ
أَوْ كَانَ حَذْفُهَا يُفِيتُ الغَرَضَا　　　　كَنَحْوِ: (لَمْ أَعُدْهُ إِلاَّ حَرَضَا)

(ش) إذا دل دليل على عامل الحال جاز حذفه كما جاز حذف عامل الظرف وعامل المفعول المطلق، والمفعول به.

فمن ذلك قولك لمن يحدثك: «صادقا». و من يسافر: «ناجيا»، بإضمار: «تقول» و«تَذْهَبُ»، وإلى مثل هذا أشرت بقولى:

...　　...　　...　　إن بَانَ مَعْنَاهُ بشَىْءٍ... ...

وأشرت بقولى:

أَوْ كَانَ مَفهُومًا بذِكْرٍ قُدِّمَا　　...　　...　　...

إلى نحو أن يقال لك: «كيف جئت؟» فتقول: «راكبا» بإضمار: «جئت»، أو يقال لك: «هَلْ لَقِيتَ فُلاَنًا؟»، فتقول: «بَلَى مُخرِمًا»، ومنه قوله- تعالى-: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤] أى: نجمع عظامه قادرين.

وأشرت بقولى:

...　　...　　...　　وَالحَذْفُ- أَيْضًا- قَدْ يُرَى مُلتَزَما

إلى مثل قولهم: «أَخَذْتُهُ بِدِرْهَم فَصَاعِدًا».

التقدير: فذهب الثمن صاعدا.

ومثله فى التزام حذف العامل قولهم: «أَتَمِيمِيًّا مَرَّة وَقَيْسِيًّا أُخرَى؟!».

بتقدير: «أتتحول» ؟! وكقول الشاعر: [من البسيط]

أَفِى الوَلاَئِم أَوْلاَدًا لِوَاحِدَةٍ　　　　وَفِى العِيَادَةِ أَوْلاَدًا لِعَلاَّتِ[١]؟!

وأصل الحال أن تكون جائزة الحذف؛ لأنها كالظرف، ويعرض لها ما يوجب التزامها مثل: كونها جوابا، أو مقصودا حصرها، أو نائبة عن خبر:

فالأول مثل: «جِئتُ رَاكِبًا» فى جواب من قال: «كيف جئت؟»

والثانى نحو: «لَمْ أَعُدْه إلاَّ حَرَضًا».

والثالث نحو: «ضرْبِى زَيْدًا قَائِمًا».

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

## باب التمييز

(ص)

مُـزِيـلُ إِبْـهَـامِ مُـنَـكَّـرٍ حَـوَى مَعْنَى (مِن) التَّمْيِيزُ نَحْو (كَمْ لِوَى)
وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ بَعْدَ العَدَدْ كَذَا كَثِيرًا بَعْدَ مِقْدَارٍ وَرَدْ
كـ(شِبْرٍ ارْضًا) و(قَفِيزٍ بُرًّا) و(مَنَوَيْنِ عُنْجُدًا وَتَمْرَا)
وَاجْرُرْهُ بَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا إِذَا أضفتها كـ(مُدِّ بُرٍّ كَالَ ذَا)

(ش) «مزيل إبهام» يصدق على المفعولات، والنعت الرافع للاشتراك والحال.

فخرج بـ«منكّر» ما سوى الحال.

وخرج الحال بقولي:

... ... ... حَوَى مَعْنَى «مِنْ»... ...

وخرج بقولي:

مُزِيلُ إِبْهامٍ... ... ... ... ... ...

اسم «لا» التبرئة؛ فإن فيه معنى «مِنْ» لكنه ليس مزيلا لإبهام.

و«لِوًى» من قولي:

... ... ... ... ... «كَم لِوَى»[1]

منصوب المحل على التمييز، وهو من قول الشاعر: [من الطويل]

حَثَثْنَا[2] مَطَايَانَا فَلَمْ نَدْرِ كَمْ لِوًى قَطَعْنَا فَهَلْ يُقْضَى لَنَا بَعْدَ ذَا قُربُ؟!

ولما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد والوزن والكيل والمساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوى داعى التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها.

والعدد أولى به لوجهين:

أحدهما: أن العدد قد يميز بالكيل والوزن والمساحة؛ نحو: «عِشرِينَ مُدًّا»، و«ثَلَاثين رِطْلًا»، و«أَربعينَ شِبْرًا».

والثاني: أن من مميز العدد ما يجب انتصابه على التمييز كـ«عِشْرِينَ دِرْهَمًا»، وليس من مميز الثلاثة ما يجب انتصابه، بل مميز الثلاثة يجوز نصبه على التمييز، وجره

(١) اللوًى: ما التوى من الرمل، أو مسترقه. (القاموس - لوى).
(٢) فى أ : حثيثا.

بالإضافة إليه.

ولذا لما مثلت بـ«شِبر أَرضًا»، و«قَفِيز بُرًّا»، و«مَنَوَيْنِ عُنْجُدًا وَتَمرًا» قلت:

وَاجْرُرْهُ بَعْدَ ذِى وَنَحْوِهَا إِذَا ... أَضَفْتَهَا... ... ... ...

وذلك كقولك: «لاَ تَحْقِرَن ظُلاَمَةً وَلَوْ شِبْر أَرْض، وَلاَ بِرًّا وَلَوْ مُدَّ بُر، أَوْ رِطل مِلْحٍ».

(ص)

وَكَالثَّلاَثَةِ اجْعَلَنْ كُلَّ وِعَا ... مُمَيَّزًا بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ مَعَا

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يُنْوَ مِقْدَارٌ مُنِع ... كَ(ظَرْفُ سَمْنٍ فِيهِ مَالُهُ صُنِع)

(ش) المراد بالثلاثة: الكيل، والوزن، والمساحة. وقد أجرت العرب الأوعية مجراها فى الافتقار إلى مميز يستعمل تارة منصوبا، وتارة مجرورا بشرط أن يراد المقدار؛ تقول: «عِنْدِى رَاقُودٌ[١] خَلًّا، ورَاقُودُ خَل» «وَظَرْفٌ سمْنًا، وظَرْفُ سَمْنٍ»، «وَحُبٌّ[٢] مَاءً، وَحُبُّ مَاءٍ».

والنصب أولى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد: أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور، من الجنس المذكور.

وأما الجر: فيحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب، ويحتمل أن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح للمذكور، دون ما هو وعاء له كقولك: «اشْتَرَيتُ ظَرْفَ سَمْنٍ فَارِغًا» و«بِعْتُ سِقَاءَ لَبَنٍ مَمْلُوءًا عَسَلاً».

(ص)

وَالنَّصبُ حَتْمٌ بَعْدَ مَا أُضِيفَ إِنْ ... لَمْ يُغْنِ عَمَّا بِالْمُضَافِ قَدْ قُرِنْ

(ش) مميز المضاف إن لم يغن عن المضاف إليه تعين نصبه، وإن أغنى عنه جاز أن يجر بإضافة المميز إليه:

فالأول نحو: «لى مِلْؤُه عَسَلاً».

والثانى نحو: «هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلاً»، فلك فى هذا أن تقول: «هُوَ أَشْجع رَجُل».

وليس لك فى الأول أن تقول: «لِى مِلْء عَسَل».

---

(١) الراقود: دَنٌّ كبير، أو طويل الأسفل يُسَيَّع داخله بالقار. (القاموس - رقد).

(٢) الحُبُّ: الخشبات الأربع التى توضع عليها الجرة ذات العُروتين. (اللسان: حبب).

(ص)

وَانْصِبْهُ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ... إِنْ وَافَقَ الفَاعِلَ بِالتَّأْوِيلِ
وَانْصِبْهُ بَعْدَ مَا بِ(مِثْل) جُرَّ أَوْ ... (مِلْء) وَمَا ضَاهَاهُمَا كَمَا قَضَوْا
وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... فَشَا (أَكْرِمْ بِأَبِى بَكْرٍ أَبَا)

إذا حسن موضع أفعل التفضيل المذكور بعده نكرة - فعل من لفظه ومعناه، وصلح أن يسند إلى النكرة - فهى تمييز. فإن حسن موضعه «بَعْضُ» مضاف إلى جمع قائم مقام النكرة جرت بالإضافة:

فالأول نحو: «زَيْد أَكْمَل فِقهًا» فتنصب النكرة على التمييز لأنه بمعنى: كمل فقه.

والثانى نحو: «زيْد أَفْضَل فَقِيهٍ»فتضيفه لأنه يحسن أن تجعل موضعه «بَعْضًا» مضافا إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول: «زَيْد بَعْض الفقَهَاء».

فمن نحو هذا احترزت بقولى:

وَانْصِبْهُ... ... ... ... ...

أى: التمييز.

... ... بَعدَ أَفْعَل التَّفْضيل ... إِنْ وَافَق الفَاعِلَ بالتَّأْوِيل

أى: إن كان ما بعد «أَفْعَل» فاعلا فى المعنى، كما كان «الفِقه» بعد «أَكْمَل» حين وضع موضعه «كَمُل».

وتقول: «لى مِثْل الغَنَم خَيْلًا» و«مِلء الحُبِّ[1] زَيْتًا» و«مِقْدَار الكَثِيب دَقِيقًا».

فإلى هذا ونحوه أشرت بقولى:

وَانصِبْهُ بَعدَ مَا بِ«مِثْل» جُرَّ أَوْ ... (مِلءِ) وَمَا ضَاهَاهمَا... ...

ومن انتصابه بعد «مِثْل» قول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ خِفْتَ يَوْمًا أَنْ يَلِجَ[2] بكَ الهَوَى ... فَإِنَّ الهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبرَا[3]

وتقول: «وَيْل لِزَيْد رَجُلًا، وَوَيْحَهُ إِنْسَانًا» و «حَسْبُكَ بِعَمرِو فَارِسًا، وَمَا أَكْرَمهُ فَتًى»

(١) الحُبُّ: وعاء الماء، كالزير والجرة. ينظر: الوسيط (حبب).
(٢) من المُلاجَّة: وهى التمادى. (مختار الصحاح - لجج).
(٣) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (ظنب)، وتاج العروس (ظنب).

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى:

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا فَشَا (أَكْرِمْ بِأَبِى بَكْرٍ أَبَا)

والمراد بـ«أَبِى بَكْرٍ»: صاحب رسول الله ﷺ رضى الله عنه، وأرضاه.

(ص)

وَاجْرُرْ بـ(مِنْ) إنْ شئتَ تَمْييزًا سِوَى مَعْدُودٍ اوْ مَا الْفَاعِلِيَّةَ اقْتَضَى

لِذَاك (بُرّ) مِنْ «قَفِيزٍ بُرًّا» يَجُوزُ كَوْنُهُ بـ(مِنْ) مُنْجَرًّا

وَنَحْو(نَفْس) مِنْ (تَطِيبُ نَفْسًا) جُنِّبَ (مِنْ) كَذَاك (شِبْتَ رَأْسًا)

(ش) كل منصوب على التمييز فيه معنى «مِنْ» وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح؛ كما أن كل ظرف فيه معنى «فِى» وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح.

وقد جعلت علامة ما لا يصلح لمباشرة «مِنْ» وقوعه بعد عدد «أَحَد عَشَر دِرْهَمًا»، وكونه فاعلا فى المعنى نحو: «تَطِيبُ نَفْسًا» و«شِبْتَ رَأْسًا»؛ فإن معناهما: تطيب نفسك، وشاب رأسك.

(ص)

وَعَامِلَ التَّمْييزِ قَدِّمْ وَهْوَ مَا لَو أُسْقِطَ التَّمييزُ كَانَ مُبهَمَا

وَإن يُؤَخَّرْ، وَهْوَ فِعْلٌ صُرِّفَا فَابْنُ يَزِيدَ بِالجَوَازِ مُقْتَفِى

مِنْ ذَاكَ (مَاءَ) بَعْدَه (تَحلّبَا) و(نَفْسًا) الَّذْ بـ(يَطِيبُ) انْتَصَبَا

(ش) عامل التمييز ما قبله من المبهمات المفتقرة إليه، ولايتقدم على شىء منها إذا كان غير فعل نحو«عِشرِينَ دِرْهَمًا»، أو فعلا غير متصرف نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زَيْد».

فإن كان الفعل متصرفا: فمذهب سيبويه[1] منع التقديم- أيضا- نظرا إلى أنه فى

---

(١) وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يَقْوَ قوةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْمًا، ولا تقول: امتَلأْتُه ولا تفقَّأْتُه. ولا يَعمل فى غيره من المعَارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقول: ماءَ امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه فى الصّفة المشبَّهةِ، ولا فى هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل؛ وذلك لأنَّه فعلٌ لا يَتعدّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنما يكون فى نفسه ولا يقع على شىء، فصار امتلأْت من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأنى فامتلأْت. ومثله: دحرجته فتدحرج. وإنما أصلُه امتَلأْت من الماء =

الأصل فاعل وقد أوهن بزوال رفعه، وإلحاقه لفظا بالفضلات؛ فلا يزاد وَهْنًا بتقديمه على الفعل[١].

ومذهب المازنى[٢]، والمبرد[٣]، والكسائى جواز تقديمه؛ لأن الفعل عامل قوى بالتصرف؛ فمنع تقديم معموله، وليس فاعلا فى اللفظ لا موجب له.

ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك فى نحو: «أَذْهَبْت زَيدًا».

فكان لا يجوز أن يقال: «زَيْدًا أَذْهَبْتُ»؛ لأن أصله: ذهب زيد؛ ولا خلاف فى

---

= وتفقَّأتُ من الشَّحم، فحُذف هذا استخفافًا.
ينظر الكتاب (١/ ٢٠٤ - ٢٠٥).

(١) قال ابن جنى: ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان ناصبه فعلاً متصرّفا، فلا نجيز شَحْما تفقأت، ولا عَرَقا تصبّبت. فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ يَطِيبُ

فنقابله برواية الزَّجاجِىّ وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضًا:

وَمَا كَانَ نَفْسِى بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل فى المعنى.
ينظر: الخصائص (٣/ ٣٨٦).

(٢) المازنى هو: بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان المازنى، بصرى روى عن أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد، وروى عنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدى وجماعة، وكان إمامًا فى العربية، متسعًا فى الرواية وناظر الأخفش فى أشياء كثيرة فقطعه.
قال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان، وأخذ عن الأخفش.
من تصانيفه: كتاب فى القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه، ما تلحن فيه العامة، التصريف، القوافى، وغيرها. مات سنة ٢٤٩هـ على خلاف.
ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٦٣ - ٤٦٦)، معجم الأدباء (٧/ ١٠٧).

(٣) قال المبرد: واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فِعْلاً جاز تقديمه: لتصرُّف الفِعْل. فقلت: تفقَّأت شَحْمًا. وتصبَّبْت عرقًا. فإن شئت قدَّمت؛ فقلت: شَحْما تَفَقَّأْت. وعرَقا تصبّبت وهذا لا يُجيزه سيبويه؛ لأنَّه يراه كقولك: عشرون درهمًا. وهذا أفرهُهم عَبْدا، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأنَّ (عشرين درهمًا) إنَّما عمل فى الدرهم ما لم يُؤْخَذْ من الفِعْل.
ألا ترى أنَّه يقول: هذا زيد قائمًا، ولا يُجيز: قائمًا هذا زيد؛ لأنَّ العامل غير فِعل.
وتقول: راكبًا جاءَ زيد؛ لأنَّ العامل فِعْلٌ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فِعْلاً وهذا رأى أبى عثمان المازنى.
وقال الشاعر، فقدّم التمييز لمّا كان العامل فِعْلا:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلفِراقِ حَبِيبَها ... وما كانَ نَفْسا بالفراقِ تَطِيبُ

ينظر: المقتضب (٣/ ٣٦، ٣٧).

أن ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز «صَدرًا ضَاقَ زَيْد» وما أشبهه. ومن شواهد ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ[١]

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ القَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا[٢] بِالسَّنَابِكِ[٣] أَصْهَبَا[٤]
رَدَدت بِمثلِ السيد[٥] نَهْدٍ[٦] مُقَلَّصٍ[٧] كَمِيشٍ[٨] إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا[٩]

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ يَطِيبُ[١٠]

وإلى هذين أشرت بقولي:

مِنْ ذَاك (مَاءً) بَعْدَه (تَحلَّبَا) و(نَفْسًا) الَّذْ بـ(يَطِيبُ) انْتَصَبَا

[ومثلهما: [من الرجز]

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا
قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا[١١]

نارا: تمييز][١٢]. والله أعلم.

(١) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية ٣/ ٢٣٣.
(٢) العَجَاج: الغبار والدخان. (مختار الصحاح - عجج).
(٣) السُّنبُك: طرف الحافر. (القاموس - سنبك).
(٤) الصهوبة: احمرار الشعر. (المصباح المنير - صهب).
(٥) السِّيد: الذئب. (مقاييس اللغة - سيد).
(٦) نهد: مرتفع. (المصباح المنير - نهد).
(٧) فرس مقلَّص: طويل القوائم منضم البطن. (اللسان - قلص).
(٨) فرس كميش: صغير الجُردان. (مقاييس اللغة - كمش).
(٩) البيت لربيعة بن مقروم فى شرح شواهد المغنى ص٨٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص٤٧٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٩، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٦٦، ومغنى اللبيب ص٤٦٢.
(١٠) البيت للمخبل السعدى فى ديوانه ص٢٩٠، والخصائص ٢/ ٣٨٤، ولسان العرب (حبب)، وللمخبل السعدى، أو لأعشى همدان، أو لقيس بن الملوح فى الدرر ٤/ ٣٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٥، وللمخبل السعدى أو لقيس بن معاذ فى شرح شواهد الإيضاح ص١٨٨، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٩٧، والإنصاف ص٨٢٨، وشرح الأشمونى ١/ ٢٦٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٣٣٠، وشرح ابن عقيل ص٣٤٨، وشرح المفصل ٢/ ٧٤، والمقتضب ٣/ ٣٦، ٣٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٥٢.
(١١) الرجز بلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٦٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٩.
(١٢) مابين المعكوفين سقط فى «أ».

# باب حروف الجر

(ص)

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْى (مِنْ) (إِلَى) (حَتَّى) (خَلاَ) (حَاشَا) (عَدَا) (فِى) (عَنْ) (عَلَى)

(مُذْ) (مُنْذُ) (رُبَّ) اللاَّمُ وَالكَافُ و(تَا) وَالوَاوُ وَالْبَا (كَى) (لَعَلَّ) و(مَتَى)

وَنَحْوُ يَا (لَوْلاَى) مَجْرُورٌ لَدَى عَمْرٍو وَرَفْعَهُ سَعِيدٌ أَيَّدَا

وَأَنْكَرَ اسْتِعْمَالَهُ المُبَرِّدُ وَلِلْمُجِيزِ حُجَجٌ لاَ تُجْحَدُ

قد تقدم فى باب الاستثناء التنبيه على أن «خَلاَ» و«عَدَا» و«حَاشَا» أفعال إذا نصبت، وحروف إذا جرت، ثم ذكرت هنا لأنه موضع استقصاء.

ولكل حرف منها تفصيل يأتى إلا «كَى» و«لَعَلَّ» و«مَتَى» و«لَوْلاَ» فقل من يذكرهن لقلة استعمالهن وغرابتهن، وللخلاف فى «لَوْلاَ» هل هو من جملتها أم لا؟

ولنبدأ بالكلام على هذه الأربعة فنقول:

أما «كَى» فإنها استعملت حرف جر فى موضعين:

أحدهما: قولهم فى الاستفهام عن علة الشيء «كَيمَه؟» بمعنى: «لِمه» ؟ف«كَى» هنا عند جميع البصريين حرف جر دخل على «مَا» فحذفت ألفها وزيدت هاء السكت وقفا؛كما يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على «مَا» الاستفهامية.

والموضع الثانى: قولهم: «جِئْتُ كَى أَرَاكَ» بمعنى: «لأَنْ أَرَاكَ»، ف«أَنْ» المضمرة والفعل فى موضع جر ب«كَى»؛ كما يكون ذلك إذا قلت: «لأَرَاكَ».

ويدل على إضمار «أَنْ» بعد «كَى» ظهورها عند الضرورة كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا(١)

---

(١) البيت لجميل بثينة فى ديوانه ص١٠٨، وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، والدرر ٤/ ٦٧، وشرح التصريح ٢/ ٣، ٢٣١، وشرح المفصل ٩/ ١٤، ١٦، وله أو لحسان ابن ثابت فى شرح شواهد المغنى ١/ ٥٠٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١١، وخزانة الأدب ص١٢٥، وجواهر الأدب ص١٢٥، والجنى الدانى ص٢٦٢، ورصف المبانى ص٢١٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٠، وشرح شذور الذهب ص٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٧، ومغنى اللبيب ١/ ١٨٣، وهمع الهوامع ٢/ ٥ .

وقد وقعت حرف جر فى موضع ثالث وهو قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَينْفَعُ[1]

أى: لضر من يستحق الضر، ولنفع من يستحق النفع، فـ«مَا» مصدرية، وهى وصلتها فى موضع جر بـ«كَى».

وأما «لَعَلَّ» فإنها حرف جر فى لغة بنى عقيل [كقول الشاعر: [من الوافر]

لَعَلَّ اللهِ يَمْكُنُنِى عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ[2]][3]

روى ذلك عنهم أبو زيد، وحكى الجر بها- أيضا- الفراء وغيره.

وروى فى لامها الأخيرة: الفتح والكسر، وأنشد باللغتين قول الشاعر: [من الوافر]

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَىءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[4]

الشريم: هى المفضاة.

وأما «مَتى» فهى فى لغة هذيل حرف جر بمعنى «مِنْ»؛ ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ[5] خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[6]

---

(١) البيت للنابغة الجعدى فى ملحق ديوانه ص٢٤٦، وله أو للنابغة الذبيانى فى شرح شواهد المغنى ١/ ٥٠٧، وللنابغة الجعدى أو للنابغة الذبيانى أو لقيس بن الخطيم فى خزانة الأدب ٨/ ٤٩٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٥، ولقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ص٢٣٥، وكتاب الصناعتين ص٣١٥، وللنابغة الذبيانى فى شرح التصريح ٢/ ٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٠، وتذكرة النحاة ص٦٠٩، والجنى الدانى ص٢٦٢، والحيوان ٣/ ٧٦، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٦، ومغنى اللبيب ١/ ١٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٥، ٣١ .

(٢) البيت لخالد بن جعفر فى الأغانى ١١/ ٧٩، وأمالى المرتضى ١/ ٢١٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٥٨٣، وسر صناعة الإعراب ص٤٠٧، وشرح التصريح ٢/ ٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٩، ولسان العرب (علل) .

(٣) مابين المعكوفين سقط فى «أ».

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٧، والجنى الدانى ٥٨٤، وجواهر الأدب ص٤٠٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ورصف المبانى ص٣٧٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٤، وشرح التصريح ٢/ ٢، وشرح ابن عقيل ص٣٥١، وشرح قطر الندى ص٢٤٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٧، والمقرب ١/ ١٩٣ .

(٥) اللجة: معظم الماء. (مختار الصحاح - لجج) .

(٦) النئيج: الصوت المرتفع. (اللسان - نأج) .

والبيت لأبى ذؤيب الهذلى فى الأزهية ص٢٠١، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٧، وجواهر =

ومن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه»، يريدون: من كمه[١].

وأما «لَوْلاَ»: فإذا وليها مضمر فالمشهور كونه أحد المضمرات المرفوعة المنفصلة؛ لأنه فى موضع ابتداء؛ قال الله- تعالى-: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

ومن العرب من يقول: «لَوْلاَى» و«لَوْلاَنَا». . . . . . إلى «لَوْلاَهُنَّ»، وزعم المبرد أنه لا يوجد ذلك فى كلام من يحتج بكلامه[٢]، وما زعمه مخالف لقول سيبويه، وأقوال الكوفيين[٣].

= الأدب ص٩٩، وخزانة الأدب ٧/ ٩٧-٩٩، والخصائص ٢/ ٨٥، والدرر ٤/ ١٧٩، وسر صناعة الإعراب ص١٣٥، ٤٢٤، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩، وشرح شواهد المغنى ص٢١٨، ولسان العرب (شرب)، (مخر)، (متى)، والمحتسب ٢/ ١١٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٩، وبلا نسبة فى أدب الكاتب ص٥١٥، والأزهية ص٢٨٤، وأوضح المسالك ٣/ ٦، والجنى الدانى ص٤٣، ٥٠٥، وجواهر الأدب ص٤٧، ٣٧٨، ورصف المبانى ص١٥١، وشرح الأشمونى ص٢٨٤، وشرح ابن عقيل ص٣٥٢، وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٨، وشرح قطر الندى ص٢٥٠، والصاحبى فى فقه اللغة ص١٧٥، ومغنى اللبيب ص١٠٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤.

(١) قال ابن الشجرى: حكى الكسائى عن العرب: «أخرجه من متى كُمه»، أى من وسط كمه، وهى لغة هذيل. ينظر: الأمالى: ٢/ ٦١٤.

(٢) أما قوله «لَوْلاَكَ» فإنَّ سِيبويه يَزْعَمُ أَنَّ «لَوْلاَ» تَخْفِضُ المُضْمَرَ ويَرْتَفِعُ بعدها الظَّاهرُ بالابتداء، فيقالُ: إذا قلت: «لولاكَ» فما الدليلُ على أنَّ الكافَ مخفوضةٌ دونَ أن تكونَ منصوبة، وضميرُ النَّصب كضمير الخفض؟ فيقُولُ: إنَّك تقولُ لنفسك: «لولاى»، ولو كانت منصوبةً لكانت النونُ قبل الياء، كقولَك «رمانى وأعطانى»، وقال الشاعر وهو يَزِيدُ ابنُ الحَكَم الثَّقَفِيُّ:

وكَمْ مَوْطِنٍ لولاى طِحْتَ كما هَوَى     بأَجْرامِه مِنْ قُلَّةِ النيقِ مُنْهَوِى

«النيقُ»: أعلى الجبل، و «جِرْم» الإنسان: خَلْقُهُ.

فيقالُ له: الضمير فى موضع ظاهر، فكيف يكون مختلفًا؟ وإن كان هذا جائزًا فلِم لا يكونُ فى الفعلِ وما أشبهه نحو «إن» وما كان معها فى الباب؟

وزَعَم الأَخْفَشُ أنَّ الضمير مرفوعٌ، ولكن وافق ضمير الخفض، كما يستوى الخفضُ والنصب. فيقال: فهل هذا فى غير هذا الموضع؟!

قال أبو العباس: والذى أقوله إن هذا خطأ، لا يصلح أن تقول إلا «لولا أنت»، قال الله عزّ وجلَّ: «لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ» ومن خالفَنا فهو لا بُد يزعم أن الذى قلناه أجود، ويدعى الوجه الآخر فيجيزه على بُعْدٍ.

ينظر: الكامل (٣/ ١٢٧٧، ١٢٧٨).

وقال المبرد: وكذلك قول الأخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع فى (لولاى) فليس هذا القول بشيء. ينظر: المقتضب: ٣/ ٧٣.

(٣) لتفصيل المذاهب فى وقوع المضمر بعد (لولا)- ينظر: الأمالى: (١/ ٢٧٦ : ٢٧٩).

وأنشد سيبويه: [من الطويل]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَولاى طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النيقِ[١] مُنهَوِى[٢]

وأنشد الفراء: [من الطويل]

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَولاكَ لَم يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ؟[٣]

وإلى هذين البيتين وأمثالهما أشرت بقولى:

... ... ... وَلِلْمجِيزِ حُجَجٌ لاَ تُجْحَدُ

ومذهب سيبويه[٤] فى ياء «لَولاى» وأخواتها-: أنها فى موضع جر بـ«لَوْلاَ» لأن؛ الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا فى موضع نصب أو جر، والنصب هنا ممتنع؛ لأن الياء لاتنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية واجبة، أو جائزة، ولا تخلو منها وجوبا إلا وهى مجرورة، وياء «لَولا» خالية منها وجوبا؛ فامتنع كونها منصوبة، وتعين كونها مجرورة.

وفى ذلك مع شذوذه استيفاء حق لـ«لَوْلاَ» كان فترك؛ وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك: أن تجر الاسم - مطلقا-لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط فى ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه على موجب العمل فى الأصل فجروا بها المضمر المشار إليه.

ومذهب الأخفش[٥]: أن الياء وأخواتها بعد «لَوْلاَ» فى موضع رفع؛ نيابة عن

(١) قلة النيق: أرفع موضع فى الجبل. (القاموس - نيق).

(٢) البيت ليزيد بن الحكم فى الأزهية ص١٧١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢، والدرر ٤/ ١٧٥، وسر صناعة الإعراب ص٣٩٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٢، وشرح المفصل ٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣، والكتاب ٢/ ٣٧٤، ولسان العرب (جرم)، (هوا)، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٦٩١، والجنى الدانى ص٦٠٣، وجواهر الأدب ص٣٩٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣، ورصف المبانى ص٢٩٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٥، وشرح ابن عقيل ص٣٥٣، ولسان العرب١ (إما لا)، والممتع فى التصريف ١/ ١٩١، والمنصف ١/ ٧٢.

(٣) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٦٩٣، وجواهر الأدب ص٣٩٧، وشرح الأشمونى ٣/ ٢٨٥، وشرح ابن عقيل ص٣٥٣، وشرح المفصل ٣/ ١٢٠، ولسان العرب (إما لا).

(٤) قال سيبويه: هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك: لولاك ولولاى، إذا أضمرت الاسم فيه جر... إلخ.
ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٣.

(٥) قال ابن الشجرى: ومذهب الأخفش: أن الضمير المتصل بعد (لولا) مستعار للرفع، فيحكم =

ضمائر الرفع المنفصلة؛ ونظره بنيابة المرفوع عن المجرور فى قول بعضهم: «مَا أَنَا كَأَنْتَ».

(ص)

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنذُ) (مُذْ) و(حَتَّى) وَالْكَافَ وَالْوَاوَ و(رُبَّ) وَالتَّا
وَالْوَاو وَالتَّا بِالْيَمِينِ خُصَّتَا وَمَعَ (رَبِّ الْكَعْبَةِ) اسْتَعْمِلْ تَا
وَاخْصُصْ بِ(مُذْ) و(مُنذُ) وَقْتًا وَبِ(رُبّ) مُنَكَّرًا، وَالتَّاء لِـ(اللَّه) و(رَبّ)
وَلَم يُجَرّ (الرَّبُّ) إلاَّ وَهُوَ أُضِيفَ (الْكَعْبَةِ) فِيمَا قَدْ وَرَد

(ش) لما كان بعض الحروف المذكورة يجر الظاهر دون المضمر - وجب التنبيه على ذلك.

فـ «مُذْ» و«مُنذُ» لابتداء غاية الزمان إن كان ماضيا، وللظرفية إن كان حاضرا هو أو بعضه؛ نحو: «مَا رَأَيتُه مُذْ يَوم الجُمعَةِ، وَمُذْ يَوْمِنَا، وَمُذْ يَوْمَيْن».

و«حَتَّى» للغاية- مطلقا-نحو: «سِرْتُ حَتَّى الصَّبَاح»، و«أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا».

والكاف للتشبيه؛ نحو: «زَيْدٌ كَالأَسَدِ».

وزائدة؛ كقوله- تعالى-: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وكقول رؤبة: [من الرجز]

لَوَاحِقُ(١) الأَقْرَابِ(٢) فِيهَا كَالْمَقَقِ(٣)

---

= بأن موضعه رفع بالابتداء، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور، فيجعل حكمها مع المضمر موافقًا حكمها مع المظهر.

ينظر: الأمالى: (١/ ٢٧٧)، شرح المفصل: (٣/ ١٢١).

ععع ١٦٦

(١) لحق - لحوقًا: ضمرُ (القاموس - لحق).

(٢) الأقراب: الخواصر (القاموس - قرب).

(٣) المقق: الطول (اللسان - مقق).

ينظر ديوانه ص١٠٦، وجواهر الأدب ص١٢٩، وخزانة الأدب ١/ ٨٩، وسر صناعة الإعراب ص٢٩٢، ٢٩٥، ٨١٥، سمط اللآلى ص٣٢٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٦٤، وشرح ابن عقيل ص٣٦٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٠، وتاج العروس (كوف) (زهق)، (الحق)، (مقق)، ولسان العرب (كوف)، (مقق)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٢٦٤، الإنصاف ١/ ٢٩٩، وجمهرة اللغة ص٨٢٤، وشرح الأشمونى =

وللتعليل كقوله- تعالى-: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة:١٩٨]، وجعل ابن برهان من هذا قوله -تعالى-: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [القصص:٨٢] أى: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون؛ كذا قدره، ثم قال: وحكى سيبويه: «كَمَا أَنَّه لاَ يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّه عَنْهُ»، والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، و«مَا»: زائدة بين الكاف و«أَنَّ». هكذا قال ابن برهان.

ولا يقال: «مُذْهُ» ولا «مُنْذُه» ولا «حَتَّاهُ» ولا «كَهُ» إلا فى الشعر؛ كقول الراجز: [من الرجز]

وَلاَ تَـرَى بَـعْـلاً وَلاَ حَـلاَئِـلاَ
كَـهُ، وَلاَ كَـهُـنَّ إِلا حَـاظِـلاَ[(١)]

يقال: «وَاللَّهِ» و«تَاللَّهِ». ولا يقال: «وَهُ» ولا «تَهُ».

ولا يجر بـ«مُذْ» و«مُنْذُ» غير وقت، ولا بـ«ربَّ» غير نكرة معنى ولفظا، أو معنى لا لفظا؛ نحو: «رُبَّهُ رَجُلاً»، و«رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيه»؛ فإن هاء: «رُبه رَجُلاً» لا تدل على معين، وإن كان لفظها لفظ معرفة؛ وكذا لفظ «أَخِيه» بعد «رَجُل» كلفظ معرفة، وهو فى المعنى نكرة؛ لأن معناه: «رُبَّ رَجُلٍ، وَأَخٍ لَهُ».

ولا يجر بالتاء إلا «اللَّه» إلا ما حكى الأخفش من قول بعضهم: «تَرَبِّ الْكَعْبَة»[(٢)].

(ص)

وَمُضْمَرُ الغَيْبَةِ كَافٌ خَفَضَا فِى الشِّعْرِ مِنْهُ قَوْلُ بَعْضٍ مَنْ مَضَى
(وَلاَ تَـرَى بَعْـلاً وَلاَ حَـلاَئِلاَ كَـهُ وَلاَ كَـهُـنَّ إِلاَّ حَـاظِـلاَ)

= ٢/ ٢٩٦، واللمع فى العربية ص١٥٨، والمقتضب ٤/ ٤١٨، وجمهرة اللغة ص٨٢٤، تاج العروس (مثل)، لسان العرب (مثل).

(١) الحَظْل: الغيرة ومنع المرأة من التصرف والحركة. (المقاييس - حظل) والبيت لرؤبة فى ديوانه ص١٢٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦، الدرر ٥/ ٢٦٨، ٤/ ١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٣، وشرح التصريح ٢/ ٤ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٦، وللعجاج فى الكتاب ٢/ ٣٨٤، وليس فى ديوانه وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٨، جواهر الأدب ص١٢٤، ورصف المبانى ص٢٠٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص٣٥٧، وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠.

(٢) قال الزمخشرى: ... التاء مبدلة عن الواو فى تالله خاصة، وقد روى الأخفش «ترب الكعبة»... إلخ». ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٣٢.

و(رُبَّهُ عَطِبًا) اسْتَنْدِرْ وَقِسْ عَلَيْهِ إنْ شِئْتَ وَحِدْ عَنْ مُلْتَبِسْ

(ش)استغنوا فى جر الضمائر بـ«مثْل» عن الكاف؛ إذ لو لم يستغنوا بـ«مِثْل» لزمهم دخول الكاف على كاف المخاطب إذا كان مشبها به؛ وذلك فى غاية من الاستثقال، فإذا اضطروا والضمير ضمير غائب أدخلوا عليه الكاف؛ كقول العجاج: [من الرجز]

خَلاَ الذنَابَاتِ[1] شِمَالا كَثَبَا[2]
وَأُمَّ أَوْعَالٍ[3] كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[4]

وكقول الآخر فى حمار وحش وأتن: [من الرجز]

وَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ
كَهُ وَلا كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ[5]

وأنشد ثعلب شاهدا على «رُبَّهُ رَجُلاً»: [من البسيط]

وَاهٍ رَأَيْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنقَذْتُ مِنْ عَطَبِهِ[6]

وأشرت بقولى:

... ... (وَقِسْ) عَلَيْهِ إنْ شِئْتَ... ...

إلى أن هذا الضمير لا بد من إفراده، وتذكيره، وتفسيره بمميز بعده على حسب قصد المتكلم، فيقال: «رُبَّهُ رَجُلاً»، و«رُبَّه امْرأَة» و«رُبَّهُ رَجُلَيْن، وَرِجَالا» و«رُبَّهُ امْرَأَتَين، وَنِسَاء»، فيختلف المميز، ولا يختلف الضمير؛ هذا هو المشهور.

---

(١) الذنابات: جمع ذنابة: التابع. (المقاييس - ذنب).
(٢) الكثب: القرب. (المقاييس - كثب).
(٣) الوَعْل: تيس الجبل. (القاموس - وعل).
(٤) الرجز فى ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/ ١٦، وتاج العروس (وعل)، وجمهرة اللغة ص٦١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٥، وشرح شواهد الشافية ص٣٤٥، والكتاب ٢/ ٣٨٤، ومعجم ما استعجم ص٢١٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٣، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص٣٥٦، وشرح المفصل ٨/ ١٦، ٤٢، ٤٤.
(٥) تقدم قريبًا.
(٦) العَطَبُ: الهلاك (المقاييس - عطب).
والبيت بلا نسبة فى الدرر ٤/ ١٢٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٥، وشرح ابن عقيل ص٣٥٦، وشرح عمدة الحافظ ص٢٧١، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧، وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ٢٧.

وذكر ابن الأنبارى: أن تطابقهما فى التأنيث، والتثنية، والجمع - جائز.

(ص)

بَعِّضْ وَعَلِّلْ وَابْتَدِئْ بـ(مِنْ) وَفِى ... بَدْءِ الزَّمَانِ الخُلْفُ ليسَ بِالْخَفِى
وَبَعْدَ نَفِى، أَوْ كَنَفْى نَكِرَهْ ... (مِنْ) جَرَّ زَائِدًا كـ(مَا لِى مِنْ ذُرَهْ)
- مُطْلَقًا- الأَخْفَشُ زَادَهَا وَمِنْ ... أَقْسَامِهَا تَبْيِينُ جِنْسٍ لَمْ يَبِنْ
لِلانْتِهَا (حَتَّى) وَ(لاَمْ) وَ(إِلى) ... و(مِنْ) وَبَاء يفْهِمَانِ بَدَلا
وَاجْعَلْ (إِلَى) أَيْضًا كـ(عِنْدَ) أَوْ كـ(مَعْ) ... واَللاَّمُ مِثلُ (عِنْدَ) أو(مَعْ) قَدْ تَقَعْ
واللاَّمُ لِلْمِلْكِ، وَشِبْهِهِ وَفِى ... تَعْدِيَةٍ - أَيْضًا-وَتَعْلِيل قُفِى
وَزِيدَ مَع مَفْعُولِ ذِى الْوَاحِدِ إِنْ ... بالسَّبْقِ أَوْ تَفْرِيغ عَامِلٍ يَهِنْ
بِالْبَا و(فِى) التَّعلِيلُ وَالظَّرْفِيَّهْ ... عَنَوْا فكُنْ ذَا فِطْنَةٍ مَرْضِيَّهْ
و(فِى) لِلاِسْتِعْلاَءِ وَالمُصَاحَبَهْ ... وَفِى استِعَانَةٍ لَهَا مُنَاسَبَهْ
وَعَدِّ بِالبَا واسْتَعِنْ وَأَلْصِقِ ... وَمِثلَ (مَعْ) و(مِنْ) و(عَنْ) بِهَا انْطِقِ

(ش) التبعيض بـ«مِنْ»؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

والتعليل؛ كقوله- تعالى-: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢].

وابتداء الغاية فى المكان؛ كقوله- تعالى-: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وابتداء الغاية فى الزمان؛ كقوله- تعالى-: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨].

ومنه قول الشاعر فى وصف سيوف: [من الطويل]

تُخيِّرْنَ مِنْ أزمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[1]

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٣١، وشرح التصريح ٢/ ٨، وشرح شواهد المغنى ص٣٤٩، ٧٣١، ولسان العرب (جرب)، (حلم)، ومغنى اللبيب ص٣١٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٢٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٧، وشرح ابن عقيل ص٣٥٨ .

والمشهور من قول البصريين -إلا الأخفش-: أن «مِنْ» لا تكون لابتداء الغاية فى الزمان؛ بل يخصونها بالمكان، ومذهب الكوفيين والأخفش: جواز استعمالها فى ابتداء الغاية- مطلقا- وهو الصحيح؛ لصحة السماع بذلك.

وتزاد «مِنْ» جارة لنكرة بعد نفى؛ نحو قوله- تعالى-: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وأشرت بقولى:

... ... ... أو كَنَفْى ... ... ...

إلى النهى، والاستفهام بـ«هَل»؛ كقوله- تعالى-: ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمْسِكْ﴾ [فاطر: ٢].

وأشرت بقولى:

مُطْلَقًا ... ... ... ... ...

إلى ما روى عن الأخفش من جواز زيادتها- مطلقا[1]- ومن شواهد ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَكُنتُ أَرَى كَالْمَوتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فكَيْفَ بِبَيْنٍ كَانَ مَوْعِدَهُ الحَشْرُ[2]؟!

أراد: وكنت أرى بين ساعة كالموت، فزاد «مِنْ». ومثله قول الآخر: [من الطويل]

يَظَلُّ بِهِ الحِرْبَاءُ[3] يَمثُلُ قَائِمًا ويكثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الأَبَاعِرِ[4]

أراد: ويكثر فيه حنين الأباعر. فزاد «مِنْ» مع الفاعل المعرفة دون نفى، ولا ما يشبهه. وروى مثل ذلك- أيضا- عن الكسائى.

ومثال «مِنْ» المبينة للجنس: قوله -تعالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾

---

(١) قال الزمخشرى: . . . ولا تزاد عند سيبويه إلا فى النفى والأخفش يجوز الزيادة فى الواجب ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾. ينظر: شرح المفصل: (٨/ ١٠).

(٢) البيت لسلمة بن يزيد الجعفى فى الدرر ٤/ ١٨٢، وسمط اللآلى ص٧٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٠٨١، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٣، ولليلى بنت سلمى فى حماسة البحترى ص٢٧٤، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢/ ٣٥.

(٣) الحرباء: دويبة نحو العظاية (دويبة أبرص) تستقبل الشمس برأسها..

(٤) البيت بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٣١٦، والدرر ٤/ ١٨٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣٥.

[الحج: ٣٠]، وقوله- تعالى -: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

ودلالة «حَتَى» و«إِلَى» على الانتهاء كثير، إلا أن «إِلَى» أمكن من «حتى»؛ ولذلك يقال: «سَرَى زَيْد إِلَى نِصْف النَّهَار، وَعَمْرو إِلَى الصَّبَاح»، ولا يجر بـ«حَتَّى» إلا آخر أو ما اتصل بآخر كقوله- تعالى-: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

ومثال الانتهاء باللام قوله- تعالى-: ﴿وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ﴾ [الزمر: ٥].

ومثال «مِن» الدالة على البدل قوله- تعالى-: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلكم.

وقول الراجز: [من الرجز]

جَارِيَةٌ لَمْ تأْكُلِ الْمُرَقَّقَا
وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُستُقَا(١)

أي: بدل البقول.

ومثال الباء الدالة على البدل قول النبي- عليه السلام-: «لاَ يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ»(٢)، وقول الشاعر: [من البسيط]

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٨٠، ولأبي نخيلة في شرح شواهد المغنى ٢/ ٧٣٥، والشعر والشعراء ٢/ ٦٠٦، ولسان العرب (سكف)، (فستق)، (بقل)، وتاج العروس (فستق)، ولهميان بن قحافة في المخصص ١١/ ١٣٩، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣٢٩، والجنى الداني ص٣١١، وجواهر الأدب ص٢٧٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٢٤، وشرح ابن عقيل ص٣٦٠، ومغنى اللبيب ١/ ٣٢٠.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٦٩)، والبخاري (٣/ ٦٦): كتاب الجُمُعة: باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد، (٩٢٣)، و (٦/ ٣٨١) كتاب فرض الخمس: باب ما كان النبي ﷺ يُعطى المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، (٣١٤٥)، و (١٥/ ٤٨٩): كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿إن الإنسان خلق هلوعًا﴾ (٧٥٣٥) من حديث عمرو بن تغلب أن رسول الله ﷺ، أُتِيَ بمال – أو سبي – فقسمه، فأعطى رجالاً وترك رجالاً، فبلغه أن الذين ترك عَتَبُوا، فحمد الله ثم أثنى عليه ثم قال: أما بعد، فوالله إني لأُعطِي الرجلَ وأدَعُ الرجلَ، والذي أدع أحبُّ إليّ من الذي أُعطِي. ولكن أعطى أقوامًا لما أرَى في قُلُوبهم من الجزع والهلع. وَأَكِلُ أقوامًا إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير، منهم عمرو بن تغلب». فوالله ما أحبُّ أنّ لي بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم.

وأخرج أحمد (٥/ ٢٤١) من حديث معاذ بن جبل قال: «سمعت رسول الله ﷺ =

فَلَيْتَ لِى بِهِم قَوْمًا إذَا رَكبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا(١)

وكون «إِلَى» بمعنى «عِنْد»؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

أَمْ لاَ سَبيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ(٢)

وكونها بمعنى «مَعَ»؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

وكون اللام بمعنى «عِنْد»؛ كقوله- تعالى -: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وكقولهم: «كَانَ ذَلِكَ لِلَيْلَة بَقِيَتْ مِنَ الشَّهْر».

ومثال كون اللام بمعنى «مَعَ» قول الشاعر: [من الطويل]

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّى وَمَالِكًا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعا(٣)

وكونها للملك؛ كقوله- تعالى -: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

---

= يقولُ: سَتُهاجرون إلى الشَّام، فيُفتح لكم، ويكونُ فيكم داءٌ كالدُّمَّل أو كالحرَّة، يأخذ بِمَرَاق الرَّجُلِ؛ يَسْتَشْهِدُ الله به أنفسهم، ويزكِّى بها أعمالهم».

اللهم إنْ كنت تعلم أن معاذ بن جبل سَمِعَه من رسول الله ﷺ فأعطه هو وأهلَ بيته، الحظَّ الأوفر منه، فأصابهم الطاعونُ؛ فلم يَبْقَ منهم أحدٌ، فَطُعِنَ فى إصبعه السبّابة؛ فكان يقولُ: «ما يسُرُّنى أن لى بها حُمْر النَّعَم».

(١) البيت لقريط بن أنيف فى خزانة الأدب ٦/ ٢٥٣، والدرر ٣/ ٨٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٦٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٧٢، ٢٧٧، وللعنبرى فى لسان العرب، (ركب)، وللحماسى فى همع الهوامع ٢/ ٢١، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٤٠، وجواهر الأدب ص٤٧، والدرر ٤/ ١٠٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٣، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣١٦، وشرح ابن عقيل ص٢٩٥، ٣٦١، ومغنى اللبيب ١/ ١٠٤، وهمع الهوامع ١/ ١٩٥ .

(٢) البيت لأبى كبير الهذلى فى أدب الكاتب ص٥١٢، والجنى الدانى ص٣٨٩، والدرر ٤/ ١٠٢، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٦٩، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٢٦، ولسان العرب (سلسل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤، وتاج العروس (سلسل)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٧، والاشتقاق ص٤٧٩، ومغنى اللبيب ١/ ٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠، وتاج العروس (باب الألف اللينة «إلى») .

(٣) البيت لمتمم بن نويرة فى ديوانه ص١٢٢، وأدب الكاتب ص٥١٩، والأزهيّة ص٢٨٩، والأغانى ١٥/ ٢٣٨، وجمهرة اللغة ص١٣١٦، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٢، والدرر ٤/ ١٦٦، وشرح اختيارات المفضّل ص١١٧٧، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٦٥، والشعر والشعراء ١/ ٣٤٥، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص١٠٢، ورصف المبانى ص٢٢٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٢١٩، وشرح التصريح ٢/ ٤٨، ولسان العرب (لوم)، ومغنى اللبيب ١/ ٢١٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٢ .

وكونها لشبه الملك؛ كقولك: «السَّرْج لِلْفرس»، و«القَتَب لِلْبَعير».

ومثال التعدية بها قوله- تعالَى-: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا﴾ [مريم: ٥].

ومثال التعليل قول الشاعر:

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ		كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلهُ القَطْرُ(١)

وتزاد اللام مقوية لعامل ضعف بالتأخير؛ كقوله- تعالى-: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله: ﴿أَخَذَ ٱلۡأَلۡوَاحَۖ وَفِي نُسۡخَتِهَا هُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، أو بكونه فرعا؛ كقوله- تعالى -: ﴿مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقوله: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

ولا يفعل ذلك إلا بمتعد إلى واحد؛ إذ لو فعل ذلك بمتعد إلى اثنين فإما أن يزاد فيهما(٢)، أوفى أحدهما، وفى كليهما محذور.

أما الزيادة فيهما فيلزم منها تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد، ولا نظير له.

وأما الزيادة فى أحدهما فيلزم منها ترجيح دون مرجح، وإيهام غير المقصود؛ فوجب اجتنابه.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَزِيدَ مَعْ مَفْعُولِ ذِى الوَاحِدِ إِنْ		بالسَّبقِ أَوْ تَفْرِيغِ عَامِلٍ يَهِنْ

ومثال التعليل بالباء و«فِى» قوله- تعالى-: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ﴾ [النساء: ١٦٠] وقوله- تعالى-: ﴿لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [الأنفال: ٦٨].

ومثال الظرفية بهما قوله- تعالى -: ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ١-٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ وَبِٱلَّيۡلِۚ﴾ [الصافات: ١٣٧].

---

(١) البيت لأبى صخر الهذلى فى الأغانى ٥/ ١٦٩، ١٧٠، والإنصاف ١/ ٢٥٣، وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠، والدرر ٣/ ٧٩، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، وشرح التصريح ١/ ٣٣٦، ولسان العرب (رمث)، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٧، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٧/ ٢٩، وأمالى ابن الحاجب ٢/ ٦٤٦، ٦٤٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٧، وشرح الأشمونى ١/ ٢١٦، وشرح شذور الذهب ص٢٩٨، وشرح ابن عقيل ص٣٦١، وشرح قطر الندى ص٢٢٨، وشرح المفصل ٢/ ٦٧، والمقرب ١/ ١٦٢، وهمع الهوامع ١/ ١٩٤ .

(٢) فى أ: لم تخل من أن تزاد فيهما.

والاستعلاء بـ«فِي»؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]

وكقول عنترة: [من الكامل]

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ... يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ[١]

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَلَوْلا اتِّقَاءُ اللَّهِ بُقْيَاى فِيكُمُ ... لَلُمْتُكُمُ لَوْمًا أَحَرَّ مِنَ الجَمْرِ[٢]

فيكم بمعنى: عليكم. و«بُقْيَاى»: بدل من «اتِّقَاء اللَّه»، ومعنى «البقيا» هنا: الإبقاء.

وكونها للمصاحبة؛ كقوله- تعالى -: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩].

وكونها لما يناسب الاستعانة كقوله- تعالى -: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، أي: يكثركم به؛ كذا قال الفراء[٣].

ومثال الباء المعدية قوله -تعالى-: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

ومثال ورودها للاستعانة قولك: «كَتَبْت بِالْقَلَم».

ومثال ورودها للإلصاق قولك: «وَصَلْتُ هَذَا بِهَذَا».

ومثال كونها بمعنى «مِن» التبعيضية قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي[٤]: [من الكامل]

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِها ... شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ[٥]

---

(١) البيت في ديوانه ص٢١٢، وأدب الكاتب ص٥٠٦، والأزهية ص٢٦٧، وجمهرة اللغة ص٥١٢، ١٣١٥، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٥، ٤٩٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٧٩، والمنصف ٣/ ١٧، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٢، ورصف المباني ص٣٨٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٢، وشرح المفصل ٨/ ٢١، ومغني اللبيب ١/ ١٦٩ .

(٢) البيت لعبد الله بن عتبة في مجالس ثعلب ١/ ١٧١ .

(٣) قال الفراء: ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجًا ومن الأنعام أزواجًا يذرؤكم فيه﴾ معنى فيه: به، والله أعلم. ينظر: معاني القرآن: (٣/ ٧٩) .

(٤) هو: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ولم يكن في قريش أشعر منه، ولد سنة ٢٣هـ في الليلة التي توفى فيها عمر بن الخطاب فسمي باسمه. غزا في البحر فاحترقت السفينة به وبمن معه فمات فيها غرقًا سنة ٩٣هـ .

ينظر: الأعلام (٥/ ٥٢)، الإصابة ت (٥٧٤٢)، خلاصة تهذيب الكمال (٢٤٠)، وفيات الأعيان (١/ ٣٥٣)، الأغاني (١/ ٦١)، الشعر والشعراء (٢١٦) .

(٥) الحشرج: النقرة في الجبل يصفو فيها الماء. (القاموس - حشرج) .

والبيت في ملحق ديوانه ص٤٨٨، والأغاني ١/ ١٨٤، وجمهرة اللغة ص١١٣٣، =

ذكر ذلك الفارسى فى التذكرة، وروى مثل ذلك عن الأصمعى فى قول الشاعر: [من الطويل]

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ		مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(١)

ومثال كونها بمعنى «مَعَ» قوله- تعالى -: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

ومثال كونها بمعنى «عَنْ» قوله- تعالى -: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [الفرقان: ٢٥]، وقوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ﴾ [المعارج: ١]، والله أعلم.

(ص)

(عَلَى) لِلاِسْتِعْلاَ وَمَعْنَى (فِى) و(عَنْ)		بِهَا تَجَاوُزٌ، وَمَعْنَى (بَعْد) عَنْ

وَبـ(عَلَى) عَنْهَا غِنَى و(عَنْ) بِهَا		كَذَاكَ عَنْ (عَلَى) غِنَى لِلنُّبَهَا

وَيُلْفَيَانِ اسْمَيْنِ بَعْدَ (مِنْ) كَمَا		مِنْ عَنْ يَمِينٍ) (مِنْ عَلَيْهِ) اذْكُرْهُمَا

(ش) مثال ورود «عَلَى» بمعنى «فِى» قوله- تعالى-: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله- تعالى -: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]، والأصل فيها الاستعلاء.

وكذا دلالة «عَنْ» على التجاوز هو الأصل. وورودها بمعنى «بَعْد» كقوله- تعالى -: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ومنه قول الأعشى(٢): [من البسيط]

---

= ولجميل بثينة فى ملحق ديوانه ص٢٣٥، ولجميل أو لعمر فى البداية والنهاية ٩/ ٤٧، والدرر ٤/ ١٣٠، ولسان العرب (حشرج)، (لثم)، ولعبيد بن أوس الطائى فى الحماسة البصرية ٢/ ١١٤، والحيوان ٦/ ١٨٣، ولجميل أو لعمر أو لعبيد فى شرح شواهد المغنى ص٣٢٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٩، ولجميل أو لغيره فى تهذيب تاريخ دمشق ٣/ ٤٠٦، ووفيات الأعيان ١/ ٣٧٠، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص٣٩١، وإصلاح المنطق ص٢٠٨، والجنى الدانى ص٤٤، وجواهر الأدب ص٤٨، وعيون الأخبار ٤/ ٩٢، ومغنى اللبيب ص١٠٥، وهمع الهوامع ٢/ ٥١، ولسان العرب، (نزف)، وكتاب العين ٧/ ٣٧٣.

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) هو: ميمون بن قيس بن جندل من بنى قيس بن ثعلبة الوائلى، أبو بصير المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير من شعراء الطبقة الأولى فى الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس غزير الشعر، يسلك فيه كل مسلك، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعرًا منه، وكان يغنى بشعره، فسمى «صناجة العرب».

لقب بالأعشى لضعف بصره، وعمى فى أواخر عمره، مولده ووفاته فى قرية =

لَئِن مُنِيتَ بنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ(١)

وهو قليل بالنسبة لدلالتها على التجاوز.

ومثال الاستغناء بـ«عَلَى» عن لفظ «عَنْ» قول الشاعر:[من الوافر]

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا(٢)

ومثال الاستغناء بـ«عَنْ» عن لفظ «عَلَى» قول الآخر: [من البسيط]

لاه ابْنِ عَمِّكَ لاَ أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي(٣)

أي: فتسوسني.

---

= «منفوحة» باليمامة قرب مدينة الرياض، وفيها داره وبها قبره، أخباره كثيرة، ومطلع معلقته:

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالى وما ترد سؤالى

ينظر: الأعلام (٧/ ٣٤١)، خزانة البغدادى (١/ ٨٤ - ٨٦)، جمهرة أشعار العرب (٥٦٢٢٩)، الشعر والشعراء (٧٩)، المرزبانى (٤٠١).

(١) نتنفل: نتبرأ. (اللسان - نفل).
والبيت فى ديوانه ص١١٣، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧، ولسان العرب (نفل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٣، ٤/ ٤٣٧، وتاج العروس (نفل)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ١١/ ٣٤٣، وشرح الأشمونى ٣/ ٥٩٤، وشرح ابن عقيل ص٥٩٢.

(٢) البيت للقحيف العقيلى فى أدب الكاتب ص٥٠٧، والأزهية ص٢٧٧، وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٢، ١٣٣، والدرر ٤/ ١٣٥، وشرح التصريح ٢/ ١٤، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤١٦، ولسان العرب، (رضى)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٢، ونوادر أبى زيد ص١٧٦، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١١٨، والإنصاف ٢/ ٦٣٠، وأوضح المسالك ٣/ ٤١، وجمهرة اللغة ص١٣١٤، والجنى الدانى ص٤٧٧، والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، ورصف المبانى ص٣٧٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٤، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٥٤، وشرح ابن عقيل ص٣٦٥، وشرح المفصل ١/ ١٢٠، ولسان العرب (يا)، والمحتسب ١/ ٥٢، ٣٤٨، ومغنى اللبيب ٢/ ١٤٣، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٨، وتاج العروس (عنن).

(٣) البيت لذى الإصبع العدوانى فى أدب الكاتب ص٥١٣، والأزهية ص٢٧٩، وإصلاح المنطق ص٣٧٣، والأغانى ٣/ ١٠٨، وأمالى المرتضى ١/ ٢٥٢، وجمهرة اللغة ص٥٩٦، وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، والدرر ٤/ ١٤٣، وسمط اللآلى ص٢٨٩، وشرح التصريح ٢/ ١٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٣٠، ولسان العرب (فضل)، (دين)، (عنن)، (لوه)، (خزا)، والمؤتلف والمختلف ص١١٨، ومغنى اللبيب ١/ ١٤٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦، ولكعب الغنوى فى الأزهية ص٩٧، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣، والإنصاف ١/ ٣٩٤، وأوضح المسالك ٣/ ٤٣، والجنى الدانى ص٢٤٦، وجواهر الأدب ص٣٢٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٤، ٣٤٤، =

ودخول «مِنْ» عليها كقول الشاعر: [من الطويل]

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا　　لقًى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّلِ
غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا　　تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءِ(١) مَجْهَلِ(٢)

وكقول الآخر: [من البسيط]

فَقُلْتُ لِلركْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمُ　　مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ(٣)
أَلَمْحَةً مِنْ سَنَا بَرْق رَأَى بَصَرِي　　أَمْ وَجْهَ عَالِيَةَ اخْتَالَتْ بِهَا الكِلَلُ(٤)

(ص)

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ　　يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ
وَقَدْ يُرَى اسْمًا: فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَا　　أَوْ ذَا انْجِرَارٍ بِاسْمٍ اوْ حَرْفٍ بَدَا

(ش) كون الكاف الجارة حرف تشبيه هو المشهور.

ودلالتها على التعليل كثيرة؛ كقوله- تعالى -: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

---

= والخصائص ٢/ ٢٨٨، ورصف المبانى ص٢٥٤، ٣٦٨، وشرح الأشمونى ٢/ ٢١٥، وشرح ابن عقيل ص٣٦٤، وشرح المفصل ٨/ ٥٣، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩ .

(١) الزيزاء: ما غلظ من الأرض. (القاموس - زيز) .

(٢) أرض مجهل: لا يهتدى فيها. (القاموس - جهل) .

والبيتان لمزاحم العقيلى فى ديوانه ص١١، وينظر أدب الكاتب ص٥٠٤، والأزهية ص١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠، والدرر ٤/ ١٨٧، وشرح التصريح ٢/ ١٩، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٣٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٢٥، وشرح المفصل ٨/ ٣٨، ولسان العرب (صلل)، (علا)، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٣، ونوادر أبى زيد ص١٦٣، وتاج العروس (صلل)، (علا)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٠٣، والأشباه والنظائر ٣/ ١٢، وأوضح المسالك ٣/ ٥٨، وجمهرة اللغة ص١٣١٤، والجنى الدانى ص٤٧٠، وجواهر الأدب ص٣٧٥، وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٥، ورصف المبانى ص٣٧١، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٦، وشرح ابن عقيل ص٣٦٧، والكتاب ٤/ ٢٣١، ومجالس ثعلب ص٣٠٤، ومغنى اللبيب ١/ ١٤٦، ٢/ ٥٣٢، والمقتضب ٣/ ٥٣، والمقرب ١/ ١٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦ .

(٣) البيت للقطامى فى ديوانه ص٢٨، وأدب الكاتب ص٥٠٤، وشرح المفصل ٨/ ٤١، ولسان العرب (عنن)، (حبا)، والمقاصد النحوية، وتاج العروس (عنن)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٥٥، والجنى الدانى ص٢٤٣، وجواهر الأدب ص٣٢٢، ورصف المبانى ص٣٦٧، والمقرب ١/ ١٩٥ .

(٤) البيت للقطامى فى ديوانه ص٢٨، وأساس البلاغة (خيل) .

وكقوله -تعالى-: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون؛ كذا قدره ابن برهان، وحكى سيبويه[١]: «كَمَا أَنَّهُ لاَ يَعْلَم فَتَجَاوَز اللَّه عَنه»، والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، و«مَا»: زائدة.

ومثال وقوع الكاف زائدة قوله- تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقول الراجز[٢]: [من الرجز]

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَق[٣]

أَرَادَ: فِيهَا مَقَقٌ، أي: طُولٌ.

ومثال وقوعها اسما محكوما بفاعليته قول الشاعر[٤]: [من البسيط]

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يذهب فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ[٥]

ومثال وقوعها مبتدأ قول الشاعر: [من الخفيف]

أَبَدًا كَالفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا حِينَ يَطْوِى المَسَامِعَ الصَّرَّارُ[٦]

ومثال انجرارها باسم قول الراجز: [من الرجز]

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ[٧] مَأْكُول[٨]

ومثال انجرارها بحرف قول الشاعر: [من الطويل]

بِكَا لِلّقْوَةِ[٩] الشَّغْوَاءِ[١٠] جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأُولَعَ إلا بِالْكَمِى المُقَنَّعِ[١١]

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٤٠ .

(٢) فى أ: قول رؤبة.

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: قول الأعشى.

(٥) البيت للأعشى فى ديوانه ص١١٣، والأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٩، والجنى الدانى ص٨٢، والحيوان ٣/ ٤٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/ ١٧٠، والدرر ٤/ ١٥٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٣٤، وشرح المفصل ٨/ ٤٣، ولسان العرب (دنا)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩١، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٣٨٦، ورصف المبانى ص١٩٥، وشرح ابن عقيل ص٣٦٦، والمقتضب ٤/ ١٤١، وهمع الهوامع ٢/ ٣١

(٦) الصرار: شدة الصياح. (المقاييس - صرر).
والبيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص٨٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٢ .

(٧) العصف: كل زرع أكل حبه وبقى تبنه. (المقاييس - عصف).

(٨) البيت لرؤبة فى ديوانه ص١٨١ .

(٩) اللقوة: العُقاب. (المقاييس - لقو).

(١٠) الشغواء: اختلاف نبتة الأسنان بالطول والقصر والدخول والخروج. (القاموس - شغو).

(١١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص٨٢، والدرر ٤/ ١٥٨، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٦، =

(ص)

و(مُذْ) و(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا وَفِى إِضَافَةٍ كـ(إِذْ) قَدْ وَقَعَا

(ش) قد تقدم أن «مُذْ» و«مُنْذُ» يكونان حرفين فيجران الزمان بمعنى «مِنْ» تارة، وبمعنى «فِى» تارة.

والإشارة الآن إلى أنهما إذا ارتفع ما وليهما من الزمان فهما اسمان.

فإن كان الزمان ماضيا فهما بمعنى «أَوَّل الْمُدَّة».

وإن لم يكن ماضيا فهما بمعنى «جَمِيع الْمُدَّة».

فالأول: كقولك: «مَا رَأَيْتُه مُذْ يَوم الجُمُعَة»

والثانى: كقولك: «مَا رَأَيْتُه مُذْ ثَلَاثَة أَيَّام»، أى: مدة انتفاء الرؤية ثلاثة أيام.

وقال سيبويه- فى باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء-: ومما يضاف إلى الفعل قولك: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ عِنْدِى، وَمُنْذُ جَاءَنِى».

فصرح بإضافة «مُذْ» إلى «كَانَ»، وبإضافة «مُنْذُ» إلى «جَاءَنِى».

وإلى ذلك أشرت بقولى:

... ... ... وَفِى إِضَافَةٍ كـ«إِذْ» قَدْ وَقَعَا

فإن «إِذْ» تضاف إلى جملة فعلية، وإلى جملة اسمية. و«مُذْ» و«مُنْذُ» يضافان إليهما أيضا:

ومن إضافة «مُذْ» إلى جملةاسمية قول الشاعر: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولاً عَلَيَّ ضَغِينَةٌ وَمُضْطَلِعَ الْأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ[1]

ومن إضافته إلى جملة فعلية قول الفرزدق : [من الكامل]

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

يُدْنِى خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِى فِى ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَاجِ مُثَارِ[2]

---

= والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣١ .

(١) البيت للكميت بن معروف فى ديوانه ص١٧٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢١، والكتاب ٢/ ٤٥، وله أو لرجل من سلول فى المقاصد النحوية ٣/ ٣٢٤، ولرجل من سلول فى شرح شواهد الإيضاح ص٣٤٥، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٥٠٤ .

(٢) ينظر ديوانه ١/ ٣٠٥، والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٣، والجنى الدانى ص٥٠٤، وجواهر الأدب ص٣١٧، وخزانة الأدب ١/ ٢١٢، والدرر ٣/ ١٤٠، وشرح التصريح ٢/ ٢١، وشرح شواهد الإيضاح ص٣١٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٥٥، وشرح المفصل ٢/ ١٢١، ٦/ =

(ص)

[وَزِيدَ بَعْدَ (مِنْ) و(عَنْ) وَالبَاءِ (مَا)][(١)] وَقَدْ تَرِدُ الْبَاءَ (مَا) كـ(رُبَّمَا)
وَكَفَّتْ الْكَافَ و«رُبَّ» غَالِبَا وَقَدْ يُرَى «كَمَا» لِفِعْلٍ نَاصِبَا

(ش) زيادة «مَا» بين الباء ومجرورها؛ كقوله- تعالى -: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وبين «عَنْ» ومجرورها كقوله- تعالى -: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

وبين «مِنْ» ومجرورها؛ كقوله- تعالى -: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥].

وقد تحدث زيادة «مَا» مع الباء تقليلا وهى لغة هذيلية.

وإليها أشرت بقولى:

... ... ... وَقَدْ تَرِدُ البَاءَ «مَا» كـ«رُبَّما»

وتتصل «مَا» - أيضا- بالكاف وبـ«رُبَّ» فيبقى عملهما، وذلك قليل.

ومثال ذلك فى الكاف قول الشاعر: [من الطويل]

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[(٢)]

ومثال ذلك فى «رُبَّ» قول الآخر: [من السريع]

مَاوِى يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيسَمِ[(٣)]

---

= ٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢١، والمقتضب ٢/ ١٧٦، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص٣٠٣، وأوضح المسالك ٣/ ٦١، والدرر ٦/ ٢٠٣، وشرح الأشمونى ١/ ٨٧، ولسان العرب، (خمس)، ومغنى اللبيب ١/ ٣٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٢١٦، ٢/ ١٥٠ .

(١) فى أ: وبعد (با) و(من) و(عن) قد زيد (ما).

(٢) البيت لعمرو بن براقة فى أمالى القالى ٢/ ١٢٢، والدرر ٤/ ٢١٠، وسمط اللآلئ ص٧٤٩، وشرح التصريح ٢/ ٢١، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٠٢، ٥٠٠، ٢/ ٧٢٥، ٧٧٨، والمؤتلف والمختلف ص٦٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٧، والدرر ٦/ ٨١، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٩، وشرح ابن عقيل ص٣٧١، ومغنى اللبيب ١/ ٦٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣٨، ١٣٠ .

(٣) الميسم: ما يوسم به البعير بالنار. (اللسان - وسم) .

والبيت لضمرة بن ضمرة فى الأزهية ص٢٦٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٤، والدرر ٤/ ٢٠٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٠، ونوادر أبى زيد ص٥٥، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦، والإنصاف ١/ ١٠٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٩، ١١/ ١٩٦، وشرح ابن =

والكثير كون «مَا» المزيدة بعد الكاف و«رُبَّ» كافة ومهيئة لأن يدخلا على الجمل الاسمية والفعلية:

ومثال ذلك في الكاف قول الشاعر: [من الوافر]

تَحَالَفَ يَشْكُر واللُّؤْمُ قِدْمًا كَمَا جَبَلاَ قَسى مُتَحَالِفَانِ

وقال آخر: [من الطويل]

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِى يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُه[1]

وقال آخر: [من الوافر]

فَإِنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا كَمَا الحَبطَاتُ شَرُّ بَنِى تَمِيم[2]

ومثال ذلك في «رُبَّمَا» قول الشاعر: [من الخفيف]

رُبَّمَا الجَامِلُ[3] المؤَبَّلُ[4] فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ[5] بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[6]

وأشرت بقولى:

... ... ... وَقَدْ يُرى «كَمَا» لِفِعْلٍ نَاصبَا

إلى ما أنشده أبو على فى التذكرة من قول الشاعر: [من الطويل]

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[7]

---

= عقيل ص٣٧١، وشرح المفصل ٨/ ٣١، ولسان العرب (ريب)، (هيه)، (شعا)، (موا)، (ما)، وهمع الهوامع ٢/ ٣٨ .

(١) البيت لنهشل بن حرى فى الدرر ٤/ ٢٠٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٨٧٢، وشرح شواهد المغنى ص٥٠٢ ، ٧٢٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٦٨، وجواهر الأدب ص١٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٨ .

(٢) البيت لزياد الأعجم فى ديوانه ص٩٧، والأزهية ص٧٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٦، وبلا نسبة فى الحيوان ١/ ٣٦٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٨، وشرح ابن عقيل ص٣٧٠ .

(٣) الجامل: القطيع من الجمال برعاته وأربابه. (القاموس - جمل) .

(٤) المؤبلة: الإبل جعلت قطيعًا قطيعًا. (المقاييس - أبل) .

(٥) العُنج: أن يجذب الراكب خطام البعير فيرده على رجليه. (القاموس - عنج) .

(٦) البيت لأبى دؤاد الإيادى فى ديوانه ص٣١٦، والأزهية ص٩٤، ٢٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٦، ٥٨٨، والدرر ٤/ ١٢٤، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٠٥، وشرح المفصل ٨/ ٢٩، ٣٠، ومغنى اللبيب ١/ ١٣٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٧١، والجنى الدانى ص٤٤٨، ٤٥٥، وجواهر الأدب ص٣٦٨، والدرر ٤/ ٢٠٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٢، وشرح ابن عقيل ص٣٧٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٦ .

(٧) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص١٠١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠، والدرر ٤/ ٧٠، =

ومثله قول الآخر: [من البسيط]

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلا(١)

وقدر أبو على النصب بـ«كَمَا» فى البيتين، وزعم أن الأصل «كَيْمَا» فحذفت الياء. وهذه دعوى لا دليل عليها.

(ص)

وَحُذِفَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ» وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

وَدُونَـهُـنَّ جَـرُّ: «رَسْـمِ دَارِ» وَفِيـهِ بَـانَـتْ حُجَّةُ الْإِضْـمَـارِ

كذاك فى جر بـ(فا) الخبر اقرن نحو(فحور بعد إما تعرضن)

(ش) كثير حذف «رُبَّ» وإبقاء عملها بعد الواو؛ كقول امرئ القيس: [من الطويل]

وَلَيلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِى(٢)

وزعم قوم أن الواو هى الجارة، وليس بصحيح؛ لأن الجر بـ«رُبَّ» محذوفة بعد الفاء و«بَل» قد ثبت، ولا قائل بأنهما العاملان، ومع ذلك قد روى الجر بـ«رُبَّ» محذوفة دون شىء قبلها؛ فعلم أن الجر بعد الواو إنما هو بـ«رُبَّ» كما هو بها بعد الفاء و«بَلْ»، وعند التجرد منهما ومن الواو.

ومثال الجر بالمضمرة بعد الفاء قول امرئ القيس: [من الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ(٣) مُغْيَلِ(٤)

---

= أو لجميل فى المقاصد النحوية ٤/ ٤٠٧، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٥٨٦، والجنى الداني ص٤٨٣، وجواهر الأدب ص٢٣٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٢، ١٠/ ٢٢٤، ورصف المباني ص٢١٤، وشرح الأشمونى ٣/ ٥٥٠، ومجالس ثعلب ص١٥٤، ومغنى اللبيب ١/ ١٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ٦ .

(١) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص١٥٨، والإنصاف ٢/ ٥٨٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٤، ولسان العرب (كمى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (كيا)، ومجالس ثعلب ص١٥٤ .

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص١٨، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦، ٣/ ٢٧١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٧٤، ٧٨٢، وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٧٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٠٠، وشرح شذور الذهب ص٤١٥ .

(٣) التمائم: ما يعلق على الصبى من تعاويذ. (اللسان - تمم) .

(٤) المُغْيَل: يقال أغالت المرأة ولدها، وأَغْيَلَته: سقته الغَيْل - اللبن ترضعهُ المرأة ولدها وهى تُؤتَى، أو وهى حامل-؛ فهى مُغِيل ومُغْيِل، وهو (ولدها) مُغال وَمُغْيَل. (المقاييس - غيل).
والبيت فى ديوانه ص١٢، والأزهية ص٢٤٤، والجنى الدانى ص٧٥، وجواهر =

ومثال الجر بها مضمرة بعد «بَل» قول الراجز: [من الرجز]

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ[١]

ومثال الجر بها مضمرة دون الواو والفاء و«بَلْ» قول الشاعر: [من الخفيف]

رَسْمِ[٢] دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِهْ[٣] كِدْتُ أَقْضِى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[٤]

وقد فهم هذا من قولى:

وَدُونَـهُـنَّ جَـرُّ «رَسْـمِ دَارِ» وَفِيـهِ بَـانَـت حُـجَّـةُ الْإِضْـمَـارِ

(ص)

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ وَفِى (اللَّهِ) يَمِينًا عُهِدَا

[وَهْـوَ ضَـعِـيـفٌ وَبِـإِثْـرِ كُـلَّا يَقْوَى قَلِيلًا، وَيَصِيرُ سَهْلَا][٥]

---

= الأدب ص٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤، والدرر ٤/ ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٠، وشرح شذور الذهب ٤١٦، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٠٢، ٤٦٣، والكتاب ٢/ ١٦٣، ولسان العرب، (رضع)، (غيل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٦، وتاج العروس (غيل)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٧٣، ورصف المبانى ص٣٨٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٩، وشرح ابن عقيل ص٣٧٢، ومغنى اللبيب ١/ ١٣٦، ١٦١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦، وتاج العروس (باب الألف اللينة «الفاء» (وفيه «محول» مكان «مغيل».

(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه ١٥٠، والدرر ١/ ١١٤، ٤/ ١٩٤، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٤٧، ولسان العرب (ندل)، (بهرم)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص٢٢٥، وجواهر الأدب ص٥٢٩، ورصف المبانى ص١٥٦، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٩، وشرح شذور الذهب ص٤١٧، وشرح ابن عقيل ص٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٣، وشرح المفصل ٨/ ١٠٥، ومغنى اللبيب ١/ ١١٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦، وتهذيب اللغة ٦/ ٥١٢، والمخصص ١٦/ ١٠٢ .

(٢) الرسم: أثر الشىء. (المقاييس - رسم) .

(٣) الطَلَلُ: الشاخص من آثار الدار. (القاموس - طلل) .

(٤) البيت لجميل بثينة فى ديوانه ص١٨٩، والأغانى ٨/ ٩٤، وأمالى القالى ١/ ٢٤٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠، والدرر ٤/ ٨٤، ١٩٩، وسمط اللآلى ص٥٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٣، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٩٥، ٤٠٣، ولسان العرب (جلل)، وتاج العروس (جلل)، ومغنى اللبيب ص١٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٩، وكتاب العين ٧/ ٤٠٥، وبلا نسبة فى الإنصاف ١/ ٣٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ٧٧، والجنى الدانى ص٤٥٤، ٤٥٥، والخصائص ١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠ ورصف المبانى ص١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٠٠، وشرح ابن عقيل ص٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٤، وشرح المفصل ٣/ ٨٢، ٧٩، ٨/ ٥٢، ومغنى اللبيب ص١٣٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣٧ .

(٥) سقط فى «أ»

مِنْ بَعْدِ (هَا) أو(آ) وَقَطْعُ الْهَمْزِ قَدْ يُغْنِى وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ يُعْتَمَدْ
وَقَدْ يُجَرُّ دُونَ تَعْوِيضٍ وَمَنْ يَنْصِبُهُ حِينَئِذٍ فَمَا وَهَنْ

(ش) قالوا فى اليمين «هَا اللَّهِ» بإثبات ألف «هَا» وحذفها. و«آللَّهِ» بهمزة ممدودة كهمزة الاستفهام، وخفضوا[١].

ومنه قراءة بعض السلف[٢]: ﴿ولا نكتمُ شهادةً آللهِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، بالتنوين والمد والخفض، ومن النحويين من ينسب الخفض إلى حرف الجر المحذوف. ومنهم من ينسبه إلى المجعول عوضا.

وقد يستغنون عند الحذف بقطع الهمزة؛ كقول بعضهم: «أَفَأَللَّه لَأَفْعَلَنَّ».

وربما جر هذا الاسم دون تعويض، والمعروف حين لا يعوضون النصب؛ كما يفعل بغيره حين يحذف الجار؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

إِذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ[٣]

فلهذا قلت:

... ... ... ... وَمَــنْ يَنْصِبُهُ حِينَئِذٍ فَمَا وَهَنْ

أى: فما ضعف رأيه.

(ص)

وَبَعْدَ (كَمْ) مَجْرُورَةً جَرٌّ بِ(مِنْ) مَحْذُوفَةً فِى غَيْرِ إِخْبَارٍ فَمِنْ
وَالنَّصْبَ جَوِّزْ فَهْوَ أَصْلٌ كـ«بِكَمْ فَقِيهٍ، اوْ فَقِيهًا اعْتَنَى الْحَكَمْ»

(ش) لما ذكرت حذف الحرف المجرور به «اللَّه» محلوفا به، رأيت أن أردف ذلك بما يماثله فى الحذف الذى لا يقتصر فيه على المسموع:

فمن ذلك حذف «مِنْ» بعد «كَم» الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف جر؛ كقولى:

... ... ... (بــكــم فـقـيـه... اعـتـنـى الـحـكـم)

فجر «فقيه» وشبهه بـ«مِنْ» مضمرة؛ وهو مذهب الخليل وسيبويه[٤] وأكثر النحويين.

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٤٩ .

(٢) فى أ: بعض القراء.

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح المفصل ٩/ ٩٢، ١٠٢، ١٠٤، والكتاب ٣/ ٦١، ولسان العرب (أدم) .

(٤) قال سيبويه: وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبنى؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس؛ فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من؛ ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفًا على =

وزعم ابن بابشاذ أنه ليس مذهب المحققين، ورد عليه ابن خروف، وجعل كلامه في ذلك فاسدا وقال: «هو نص كلامهم إلا الزجاج[١] - وحده- فإن ابن النحاس حكى عنه أنه كان يجعل الخفض بـ(كم) نفسها»، قال ابن خروف: «ولا يمكن الخفض بها؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب مميزه؛ وذلك لا يجر مميزه بإضافة، فكذا ما أقيم مقامه».

(ص)

وَنَحْوُ: (مُرَّ بِغُلَامِ صَالِحْ ... إلا غُلَامَ صَالِحٍ فَطَالِحْ)

و(امْرُرْ بِأَيِّهِمْ أَجَلّ إنْ أَبِى ... زَيْدٍ وَإِنْ سَعِيدِ الْمُرَجَّبِ)

حَكَاهُ يُونُسُ، وَعَمْرٌو قَرَّرَهْ ... وَجَرَّ بَعْدَ(إنْ) بِبَاءٍ مُضْمَرَهْ

(ش) حكى سيبويه[٢]: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إلا صَالِحًا فَطَالِحٍ، وإلاَّ صَالِحًا فَطَالِحًا»، وقدره: إلا يكن صالحا فهو طالح، وإلا يكن صالحا فقد لقيته طالحا؛ فنصب «طَالِحًا» على الحال.

وحكى يونس: «إلاَّ صَالِحٍ فَطَالِحٍ» على تقدير: إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح، وأجاز: «امْرُرْ بِأَيِّهِمْ هُوَأَفْضَل إنْ زَيْد وَإِنْ عَمْرو»، على معنى: إن مررت بزيد، وإن مررت بعمرو.

وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد «إنْ» أسهل من إضمار «رُبَّ» بعد الواو؛ فعلم أن إضمار الجار في هذا النوع غير قبيح.

---

= اللسان، وصارت على عوضًا منها. ينظر: الكتاب ٢/ ١٦٠ .

(١) إبراهيم بن السريّ بن سهل أبو إسحاق الزّجّاج قال الخطيب: كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد؛ جميل المذهب. كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرّد .
وله من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، فعلت وأفعلت، مختصر النحو، خلق الفرس، شرح أبيات سيبويه، القوافي، العروض، النوادر، تفسير جامع المنطق، وغير ذلك. مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. وسئل عن سنه عند الوفاة، فعقد سبعين.
ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤١١ - ٤١٣) .

(٢) قال سيبويه: «ومن ذلك - أيضًا - قولك: مررت برجل صالح، وإن لا صالحًا فطالح، ومن العرب من يقول: إن لا صالحًا فطالحًا، كأنه يقول: إن لا يكن صالحًا فقد مررت به أو لقيته طالحًا» ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦٢ .

(ص)

والجَرُّ بِالْمَحْذُوفِ فَاشٍ إِنْ تَلَا مُمَاثِلًا كَقَوْلِكِ بَعْضِ مَنْ خَلَا
(أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْبًا حرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا، وَالْحمَاةِ شَرًّا)
فِي نَحْوِ: (جِئْ بِزَيْدٍ اوْ عَمْرٍو وَلَوْ كِلَيْهِمَا) الْبَا بَعْدَ (لَوْ) فِيهِ نَوَوْا
وَبَعْدَ تَخْصِيصٍ، أَوِ الهَمْزِ يَرَى سَعِيدٌ الْجرَّ بِحَرْفٍ أُضْمِرَا
كـ(إِسْمٍ) اثْرِ (انْطِلِقْ بِهَا) و(هَلاَّ زَيْدٍ ) لِقَائِلٍ : (لُذْ بِعَبْدِ الأَعْلَى)
[وَمَا سِوَى ذَلِكَ فِي الْكَلَامْ][١] فَذُو شُذُوذٍ كـ( ارْتَقَى الْأَعْلَامْ)

(ش) إذا وقع بعد غير مجرور، ومجرور بحرف عاطف عليهما- جاز أن يجاء بالمجرور محذوف العامل، ومنه قوله- تعالى -: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ﴾ [الجاثية: ٤-٥]، ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدِمنِ القَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا[٢]

وكذا قول الراجز: [من الرجز]

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْبًا حرًّا
بِالكَلْبِ خَيْرًا وَالحمَاةِ شَرًّا[٣]

وكذا قولي:

... جِئْ بِزَيْدٍ اوْ عَمْرٍو وَلَوْ كِلَيْهِمَا ... ...

ويجوز في «كِلَيْهِمَا» ونحوه- أيضا- النصب، بإضمار فعل ناصب، والرفع بإضمار فعل رافع؛ ذكرهذا الأصل الأخفش في المسائل؛ قال: «ويقال: مررت بزيد فتقول: أزيد بن عمرو؟ويقال: جئت بدرهم فيقال: هلا دينار ؟»، قال: «وهذا كثير» هذا نصه.

قلت: ومثل «أَزَيْدِ بنِ عَمْرٍو؟» بعد قول القائل: «مَرَرْتُ بِزَيْد »، قولك لمن قال: «انْطِقْ بِكَلِمَة»: «اسم أَمْ فِعْلٍ؟»، ومثل قولك لمن قال: «جِئْتُ بِدِرْهَم»: «هَلاَّ دِينَار»: قولك لمن قال: «لُذْ بِعَبْد الْأَعْلَى»: «هَلاَّ زَيْد ».

(١) في أ: وغير ذي وما لدى الإقسام.
(٢) البيت لمحمد بن يسير في الأغاني ١٤/ ٤٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٧٥، والشعر والشعراء ص٨٨٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠١ والعقد الفريد ١/ ٧٠ .
(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في الكامل ٣/ ٩٥، معاهد التنصيص ١/ ٩ وبلا نسبة في الدرر المصون ٦/ ١٢٣ .

وأشرت بقولي:

وَمَــا سِــوَى ذَلِــكَ ...

إلى نحو قول الشاعر: [من الكامل]

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلِفْتُهُ حَتَّى تَبَذَّخَ[١] فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ[٢]

أراد: إلى الأعلام فحذف «إِلَى»وأبقى عملها دون دليل.

[وما فى القسم يأتى، إن شاء الله تعالى.][٣]

(ص)

والفَصْلُ بَيْنَ حَرْفِ جَرٍّ وَالَّذِى جُرَّ بِهِ لَدَى اضْطِرَارٍ احْتُذِى

كَقَوْلِهِ: (فِى الْيَوْمِ عَمْرو) بَعْدَ (لاَ خَيْرَ) وَ(بِالْخَرْقِ الْهَبُوعِ) نُقِلاَ

(ش) المشهور عند النحويين كلامهم فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وكما فصل بين المضاف والمضاف إليه، فصل بين حرف الجر والمجرور به إلا أنه قليل؛ ومنه قول الشاعر أنشده أبو عبيدة : [من الخفيف]

إِنَّ عَمْرًا لاَ خَيرَ فِى- اليَومَ- عَمْرٍو إِنَّ عَـمْـرًا مُـخَـبَّـرُ الْأَحْـزَانِ[٤]

ففصل بـ«اليَوْمَ» بين «فِى» و«عَمْرٍو». وقال الفرزدق: [من الطويل]

وَإِنِّى لَأَطْوِى الْكَشْحَ[٥] مِنْ دُونِ مَنْ طَوَى وَأَقْطَعُ بِالْخَرقَ[٦] الْهَبُوعِ الْمُرَاجِمِ[٧]

أراد: وأقطع الخرق بالهبوع المراجم، والهبوع: البعير الماد عنقه فى السير. والمراجم: الذى يخبط الأرض بقوائمه.

وحكى الكسائى فى الاختيار: الفصل بالقسم بين حرف الجروالمجرور، نحو: «اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَم»، أراد: بدرهم والله.

---

(١) البذخ: العلو والتعظم. (المقاييس - بذخ) .

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر ٤/ ١٩٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٠٠، وشرح ابن عقيل ص٣٧٥، ولسان العرب (ألف)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦ .

(٣) سقط فى «أ».

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٠٢، والدرر ٤/ ٢٠١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٧ .

(٥) الكشح: الخصر (المقاييس - كشح) .

(٦) الخرق: المفازة؛ لأن الرياح تخترقها. (المقاييس - خرق) .

(٧) البيت ليس فى ديوانه وهو بلا نسبة فى الدرر ٤/ ٢٠٢، ولسان العرب (هبع)، وهمع الهوامع ٢/ ٣٧ .

## باب القسم

(ص)

جُمْلَةَ اسْمِيَّةً او فِعْلِيَّهْ ... لِلْقَسَمِ اجْعَلْ قَاصِدًا أَلِيَّهْ
نَحْوُ: (عَلَيَّ عَهْدُهُ) و(أقْسِمُ ... بِهِ) وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ تَخْتِمُ
وَإِنْ تكُنْ مِنْ جُمَلِ الْأَسْمَاء ... مُثْبَتَة فَاللَّامُ قَبْلُ جَاء
أَو(إِنَّ) نحو (قَسَمِى اللَّهُ لذَا ... أَوْ إِنَّهُ بَرٌّ بَعِيدٌ مِنْ أَذَى)
وَإِنْ تُصَدَّرْ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... مُسْتَقْبَلاً فَالنُّونُ إِيَّاهُ تَلَتْ
وَاللَّامُ قَبلُ، وَهْي- وَحْدَهَا- تَرِدْ ... مَع حَرْفِ تَنْفِيسٍ، وَإِنْ حَالٌ قُصِدْ
أَوْ قَارَنَتْ مَعْمُولَهُ كـ(لَإِلَى) ... مِنْ قَبْلِ (تُحْشَرُونَ) ذُو(اللَّه) تَلَا
إِفْرَادُهَا فى غير (ذِى) شَذَّ وَفِى ... (مُرَّةَ أثأَرَنْ) بِالنُّونِ اكْتُفِى

(ش) القسم جملة يجاء بها لتوكيد جملة، وترتبط إحداهما بالأخرى ارتباط جملتى الشرط والجزاء. وكلتاهما اسمية، وفعلية.

والمؤكدة هى الأولى، والمؤكدة هى الثانية، وهى المسماة جوابا؛ ولذلك قلت:

... ... ... وَجُمْلَةُ الجَوَابِ تَخْتِمُ

وجعلت:

... ... «عَلَيَّ عَهْدُه» ... ... ...

مثالا للجملة الاسمية.

... ... ... و«أُقْسِمُ بِهِ» ... ... ...

مثالا للجملة الفعلية.

ونبهت على أن جملة الجواب إن كانت اسمية مثبتة لزمها اللام، أو«إِنَّ» نحو: «وَاللَّه لَزَيد ذَا» و(لَعَمْرُكَ إِنَّهُ بَعِيد مِنْ أَذَى».

ثم نبهت على أن جملة الجواب إن صدرت بفعل مضارع مثبت مستقبل، صحب اللام، وإحدى نونى التوكيد كقوله- تعالى-: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ثم نبهت بقولى:

... ... وَهْى وَحْدَهَا تَرد ... ... ...

على أن اللام تنفرد مع ما قرن بحرف التنفيس؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

فَوَرَبِّى لَسَوْفَ يُجْزَى الذِى أَسْـ لَفَهُ المَرْءُ سَيِّئًا أَوْجَمِيلاَ(١)

ومع ما أريد به الحال نحو: «وَاللَّهِ لَأظُنُّكَ صَادِقًا».

ومع معمول ما قدم معموله؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران:١٥٨]؛ وكقول الشاعر: [من الكامل]

قَسَمًا لحِين تَشِبُّ نِيرانُ الوَغَى يُلْفَى لَدَىَّ شفَاءُ كلِّ غَلِيلِ

و«ذُو» من قولى:

... ... ... ...... ذُو «اللَّـه» تَـلاَ

بمعنى «الذِى» . ثم أشرت بقولى:

إِفْرَادُهَا فِى غَيْرِ ذِى شَذَّ ... ... ... ...

إلى أن انفراد اللام إذا لم يكن المضارع مقترنا بحرف تنفيس ولا مقدما معموله، ولا مرادا به الحال -شاذ، وكذلك انفراد النون:

فمن انفراد اللام شذوذا قول الشاعر: [من الطويل]

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِى عَلَى نِسْوةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ(٢)

وأنشد الفراء فى كتاب «المعانى»: [من الطويل]

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عليكُمْ بُيُوتكم لَيَعْلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِى وَاسِعُ(٣)

ومن انفراد النون قول الآخر: [من الكامل]

وَقَتِيلُ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فِرْغٌ(٤) وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُثأَرِ(٥)

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح التصريح ٢/ ٢٠٤ .

(٢) المفائد: جمع مفأد، يقال: فأدت اللحم: شويته. (المقاييس - فأد).
والبيت لزيد الفوارس الحصين بن ضرار الضبى فى خزانة الأدب ١٠/ ٦٥، والدرر ٤/ ٢٢٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٥٥٧، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص٢٠، وشرح قطر الندى ص٢٢٤، والمقرب ١/ ٢٠٦ .

(٣) البيت للكميت بن معروف فى ديوانه ص١٧٢ن وخزانة الأدب ١٠/ ٦٨، ٧٠، ١١/ ٣٣١، ٣٥١، ٤٢٩، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٤٩٦، ٣/ ٥٩٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٧ .

(٤) يقال: ذهب دمه فِرغا أى: باطلاً لم يطلب به. (المقاييس: فرغ) .

(٥) البيت لعامر بن الطفيل فى ديوانه ص٥٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٦٠،٦٥، والدرر ٤/ ٢٢٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٣٥، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٤٥، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص٢٤٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢ .

(ص)

وَالمَاضِى مُثْبَتًا مُصَرَّفًا يَلِى (لَقَدْ) كَذَا (لَرُبَّمَا - أيْضًا- وَلِى)
أَو(لَبِمَا) وَاللاَّمُ حَسْبُ قَدْ تَرِدْ وَأُفْرِدَتْ حَتْمًا لِتَصْرِيفٍ فَقَدْ
أَوْ سَبْقِ مَعْمُولٍ وَقَدْ يَعْرَى لَدَى طُولِ كَلاَمٍ مَعْ تَصَرُّفٍ بَدَا
وَيُكْتَفَى بِـ(قَدْ) (قَدْ أفْلَحَ مَنْ) وَذَا بِلاَ اسْتِطَالَةٍ غَيْرُ حَسَنْ
وَقَدْ يَلِى مُضَارِعٌ (قَدْ) أو(بِمَا) أو(رُبَّمَا) إِذَا مُضِيًّا أَفْهَمَا
وَإِنْ يَكُ الْجَوَابُ مَنفِيًّا فَلاَ تُوقِعْهُ إِلاَّ بَعْدَ (مَا) و(إِنْ) و(لاَ)
وَالْمَاضِى لَفْظًا آتِيًا مَعْنًى نُفِى بِأَخَوَىْ (مَا) وَبِـ(مَا) قَدْ يَنْتَفِى
وَحَذْفُ مَا يَنْفِى المُضَارِعَ اشْتُهِرْ وَمَعْ سِوَاهُ دُونَ لَبْسٍ ذَا نَدَرْ
وَمَعَ حَذْفِ قَسَمٍ قَدْ يُحْذَفُ نَافِى مُضَارِعٍ بِحَيْثُ يُعْرَفُ
وَشَذَّ (لَنْ) و(لَمْ) جَوَابًا و(لَمَا) نَفْيًا وَتَرْكَ اللاَّمِ فِى النَّثْرِ الزَمَا

إذا صدرت جملة الجواب بفعل ماض متصرف مثبت، فحقه أن يقترن باللام و«قَدْ»؛ -كقوله تعالى-: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، أو باللام و«رُبَّما»؛ كقول قيس العامرى: [من الطويل]

لَئِنْ نَزَحَتْ دَارٌ لِلَيْلَى لَرُبَّمَا غَنِينَا بِخَيْرٍ والدِّيَارُ جَمِيعُ(١)

أو باللام و«بِمَا» بمعنى «رُبَّمَا»؛ كقول عمر بن أبى ربيعة: [من مجزوء الخفيف]

فَلَئِنْ بَانَ أَهْلُهُ لَبِمَا كَانَ يُؤْهَلُ(٢)

ثم نبهت بقولى:

... وَاللاَّمُ حَسْبُ قَدْ تَرِدْ ... ... ...

على أن الماضى المجاب به إذا كان مثبتا متصرفا قد يقرن باللام وحدها؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١]، وكقول امرأة من الصحابة- رضى الله عنها-: «فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح فأناخ»(٣).

---

(١) البيت لقيس بن ذريح فى الدرر ٤/ ٢٢٨، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص٤٨٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٧٦، ١١/ ٣٤٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢ .
(٢) البيت فى ديوانه ص٢٤٠، والدرر ٤/ ٢٢٨، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢/ ٤٢ .
(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٣٨٠)، وأبو داود (١/ ١٣٦): كتاب الطهارة: باب الاغتسال من =

ثم نبهت بقولى:

... ... ... وَأُفْرِدَتْ حَتْمًا لِتَصْرِيفٍ فَقَدْ

على وجوب انفراد اللام لعدم تصرف الفعل الماضى؛ كقول الشاعر: [من المتقارب]

لَعَمْرِى لَنِعْمَ الفَتَى مَالِكٌ إِذَا الحَرْبُ أَصْلَتْ لَظَاهَا رِجَالا(١)

وعلى وجوب انفرادها لتقدم معمول الفعل؛ كقول أم حاتم الطائى: [من الطويل]

لَعَمْرِى لَقِدْمًا عَضَّنِى الْجُوعُ عَضَّةً فآلَيْتُ أَلا أَمْنَعَ الدَّهْرَ جَائِعًا(٢)

ثم نبهت بقولى:

... ... وَقَدْ يَعْرَى لَدَى طُولِ كَلَامٍ مَعْ تَصَرُّفٍ بَدَا

إلى نحو قوله- تعالى -: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤].

ثم أشرت إلى اقترانه عند الاستطالة بـ«قَدْ» - وحدها- كقوله- تعالى -: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩].

ولو جىء دون استطالة بفعل ماض مجرد كـ« قُتِلَ»، أو مقرون بـ«قَدْ» - وحدها- كـ«قَدْ أَفْلَحَ» - لم يحسن.

ثم قلت:

وَقَدْ يَلى مُضَارِعٌ «قَدْ» أَو«بِمَا» أَو«رُبَّمَا» إِذَا مُضِيًّا أَفْهَمَا

فأشرت بذلك إلى قول الشاعر: [من الوافر]

لَئِنْ أَمْسَتْ رُبُوعُهُم يَبَابًا(٣) لَقَدْ تَدْعُو الْوُفُودُ لَهَا وفُودَا(٤)

وإلى قول عمر بن أبى ربيعة: [من الكامل]

فَلَئِنْ تَغَيَّرَ مَا عَهِدْتُ وَأَصْبَحَتْ صَدَفَتْ فَلاَ بَذْلٌ وَلاَ مَيْسُورُ

---

= الحيض، (٣١٣)، وابن سعد فى الطبقات (٨/ ٢٢٧)، والبيهقى فى السنن (٢/ ٤٠٧) من حديث امرأة من بنى غفار. ووقع فى طبقات ابن سعد اسمُها: أمية بنت قيس أبى الصلت الغفارية. أسلمت وبايعت بعد الهجرة وشهدت مع رسول الله ﷺ خيبر .

(١) البيت بلا نسبة فى شرح التسهيل ٣/ ٢١٣ .

(٢) ينظر خزانة الأدب ١٠/ ٧٧، الارتشاف ص٧٧٥ .

(٣) يباب: خراب. (القاموس - يبب) .

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر ٤/ ٢٢٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢ .

لَبِمَا تُسَاعِفُ فِى اللِّقَاءِ وَلُبُّهَا فَرِحٌ بِقُرْبِ مَزَارِنَا مَسْرُورُ(١)

وإلى قول مطيع بن إياس: [من الخفيف]

فَلَئِنْ صِرْتَ لاَ تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدتُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ(٢)

فلما انتهى الكلام على الجواب المثبت، أخذت أبين الجواب المنفى؛ فنبهت على أنه لا ينفى إلا بـ«مَا» أو«إنْ» أو«لا». ولا فرق فى ذلك بين الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، إلا أن الاسمية إذا نفيت بـ«لاَ» وقدم الخبر، أو كان المخبر عنه معرفة، لزم تكرارها فى غير الضرورة؛ نحو: «واللَّهِ لا زَيْد فِى الدَّارِ، وَلا عَمْرو »، و«لَعَمْرِى لا أنَا هَاجِرُكَ وَلا مُهِينُكَ».

ثم قلت:

وَالمَاضِ لَفظًا آتِيًا مَعْنَى نُفِى بِأَخَوَى «مَا» وَبِـ«مَا» قَدْ يَنْتَفِى

فنبهت على قولهم: «تَاللَّه لاَ زُرْتكَ»، و«وَاللَّه إنْ كَلَّمْتُكَ» بمعنى: لا أزورك وإن أكلمك.

ومن الأول قول الشاعر:

رِدُوا فَوَاللَّهِ لا زُذنَاكُمْ أَبَدًا مَا دَامَ فِى مَائِنَا وِرْدٌ لِنُزَّالِ(٣)

ومن الثانى قوله -تعالى-: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١].

وأشرت بقولى:

... ... ... ... وَبِـ«مَا» قَدْ يَنْتَفِى

إلى قوله- تعالى -: ﴿مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥] بمعنى: لا يتبعون، وجعل الفراء هذا من إجراء «لَئِن» مجرى «لَوْ» كما أجريت مجراها فى قوله- تعالى-: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١].

ثم نبهت على اشتهار حذف ما ينفى المضارع، نحو:

«وَاللَّه أَقُومُ» بمعنى: والله لا أقوم، وجاز ذلك للعلم بأن الإثبات غير مراد؛ لأنه

---

(١) البيتان بلا نسبة فى خزانة الأدب ١٠/ ٨٦، والدرر ٤/ ٢٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢ .

(٢) البيت لصالح بن عبد القدوس فى خزانة الأدب ١٠/ ٢٢١، ٢٢٢، والدرر ٤/ ٢٠٣، ولمطيع بن إياس فى أمالى القالى ١/ ٢٧١، وشرح شواهد المغنى ص٧٢٠، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ص٣١٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣٨ .

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح التسهيل ١/ ٣٠، الدرر ١/ ٧٩، والهمع ١/ ٩، والارتشاف ٧٥٧٥ .

لو كان مرادا لجيء باللام والنون، فقيل: «وَاللَّه لَأَقُومَنَّ»، وإذا لم يرد إثبات، تعيَّن كون النفى مرادا؛ إذ لا بد للكلام من أحدهما، ومن ذلك قوله- تعالى -: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أى: لا تزال تذكر يوسف .

ثم أشرت بقولى:

... ... ... وَمَعْ سِوَاهُ دُونَ لَبْس ذَا نَدَرْ

إلى أن نافى الماضى قد يحذف إذا دلت قرينة على إرادة النفى؛ كقول أمية بن أبى عائذ الهذلى(١): [من المتقارب]

فَإِنْ شِئْتِ آلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا م وَالرُّكْنِ وَالحَجَرِ الأَسْوَدِ
نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقْلِى مَعِى أَمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ(٢)

أراد: لا نسيتك؛ فحذف النافى؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال: «لَقَدْ نَسِيتُكِ».

وقد يحذف- أيضا- نافى الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره؛ كقول عبد الله بن رواحة- رضى الله عنه-:

فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنكُمُ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلا مُتَقَارِبِ(٣)

أراد: ما ما نلتم، وما نيل منكم بمعتدل. فحذف «مَا» النافية، وأبقى «مَا» الموصولة؛ وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة فى الخبر، ولدلالة العطف بـ«وَلا».

وهذا البيت وبيت أمية غريبان.

ثم أشرت بقولى:

وَمَعَ حَذْفِ قَسَمٍ قَدْ يُحْذَفُ ... ... ...

---

(١) أمية بن أبى عائذ العمرى، شاعر أدرك الجاهلية، وعاش فى الإسلام، كان من مدَّاح بنى أمية، له قصائد فى عبد الملك بن مروان، ورحل إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان، وأقام مدة بمصر فكان يأنس به ويوالى إكرامه، ثم تشوق إلى البادية وإلى أهله فرحل، وهو من بنى عمرو بن الحارث من هذيل .
ينظر: الأعلام: (٢/ ٢٢)، خزانة البغدادى (١/ ٤٢١) .

(٢) البيتان فى خزانة الأدب ١٠/ ٩٤، والدرر ٤/ ٢٣٥، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩٣، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ١/ ٩٣١، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٣ .

(٣) البيت لعبد الله بن رواحة فى الدرر ١/ ٢٩٦، ٤/ ٢٤٣، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ص٩٣١، ومغنى اللبيب ص٦٣٨، وهمع الهوامع ١/ ٨٨، ٢/ ٤٢ .

إلى أنه قد يجمع بين حذف القسم، وحذف نافى الجواب؛ كقول النمر بن تولب: [من الطويل]

وَقَوْلِى إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ ... تُلَاقُونَهُ حَتَّى يَئُوبَ الْمُنَخِّلُ(١)

أراد: والله لا تلاقونه؛ فحذف القسم، وحرف النفى.

ثم نبهت على أن جواب القسم قد ينفى بـ«لَنْ»وبـ«لَمْ»، وذلك فى غاية من الغرابة.

وشاهد الأول: قول أبى طالب يخاطب النبى ﷺ كثيرا: [من الكامل]

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوَارَى فى التُّرابِ دَفِينَا(٢)

وشاهد الثانى: ما حكى الأصمعى، قال: قلت لأعرابى: ألك بنون؟ قال: نعم، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة.

ثم أشرت بقولى:

... ... وَلَــمَـــا ... نَــفْــيَــا ... ...

وعطفه على ما شذ من نفى الجواب بـ«لَنْ» و«لَمْ»: إلى أن الجواب المنفى حقه أن يكون بغير لام،فإن جاءت اللام فى بعض المواضع حكم بالشذوذ، وخص بالضرورة؛ فلذلك قلت:

... ... ... وَتَرْكُ اللَّامِ فى النَّثْرِ الْزَمَا

ومن شواهد ذلك قول مسعود بن بشير: [من الطويل]

أَمَّا الذِى لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى ... لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِى لَمَا غِبْتَ عَن قَلْبِى(٣)

قال ابن برهان بعد إنشاده: [من الوافر]

لَمَا أَغْفَلْت شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِى ... فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِى(٤)

شبهها بـ«مَا» الموصولة؛ فلذلك أدخل عليها اللام، والله أعلم.

---

(١) البيت فى ديوانه ص٣٦٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٩٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٢٩، ٩٣١، والمعانى الكبير ص١٢١٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٥، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢/ ٦٣٧.

(٢) البيت فى الجنى الدانى ص٢٧٠، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٦، والدرر ٤/ ٢٢٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٨٦، ومغنى اللبيب ١/ ٢٨٥، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

(٣) البيت فى أمالى القالى ٢/ ١٩٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٦٦، وبلا نسبة فى الدرر ٤/ ٢٣٠، ومغنى اللبيب ص٢٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢.

(٤) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص١٥١، وتذكرة النحاة ص٦٢٥، وبلا نسبة فى رصف

(ص)

وَقَدْ يَجِيءُ بَيْنَ نَفْيَيْنِ القَسَمْ		وَرُبَّمَا اسْتَغْنَوْا بِمَا قَبلُ ارْتَسَمْ
وَقَدْ يَكُونُ مُثْبَتًا جَوَابُ مَا		أُولِى (لا) نَافِى مَا تَقَدَّمَا
أَوْ زَائِدًا مُؤَكِّدًا، وَقِيلَ فِى		(لاَ أُقْسِمُ) الوَجْهَانِ فَاقْفُ مَا اقْتُفِى
وَنَابَ عَنْ (أقْسِمُ) مَنصُوبًا (قَسَمْ)		وَشِبْهُهُ كَذَا (القَضَا) بِذَا اتَّسَمْ
وَاسْتَعْمَلُوا كَذَلِكَ الْيَقِينَا		وَالْحَقَّ، وَالنَّذْرَ رَأَوْا يَمِينَا
وَ(لَكَ) أَو(عَلَى)فِى الأَيْمَانِ		قُلْ رَافِعَ (اللَّهِ) أَو(الرَّحْمَنِ)
وَكَثُرَ اسْتِغْنَاؤُهُمْ بـ(عَلِمَا)		وشِبْهِهِ وَ(خفت) جَاءَ قَسَمَا
كَذَا كـ(عَاهَدْتُ) و(وَاثَقْتُ) وَمَا		سَاوَاهُمَا، أَوْ نالَ قُرْبًا مِنْهُمَا

(ش) قد يقصد المقسم توكيد نفى المحلوف عليه، فيوقع القسم بين نافيين؛ كقول بعض الطائيين: [من الطويل]

أَخِلاَّءِ لاَ تَنْسَوْا مَواثِيقَ بَيْنَنَا		فَإِنِّى لا وَاللَّهِ مَا زِلتُ ذَاكِرَا(١)

وقد يستغنى بالنافى المتقدم على القسم عن النافى المباشر للجواب؛ كقول المتنخل: [من الوافر]

فَلاَ وَاللَّهِ نَادَى الحَى ضَيْفِى		هُدُوًّا بِالمَسَاءة وَالْعِلاَطِ(٢)

أراد: ما نادى؛ فحذف «مَا» استغناء عنها بـ«لا» التى قبل القسم.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَقَدْ يَجِيءُ بَيْنَ نَفْيَيْنِ القَسَمْ		وَرُبَّمَا اسْتَغْنَوْا بِمَا قَبْل ارْتَسَمْ

ثم قلت:

وَقَدْ يَكُونُ مُثْبَتًا جَوَابُ مَا		أُولِى «لا» نَافِى مَا تَقَدَّمَا

---

= المبانى ص٢٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٧، ٣٩٥، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٥٦، ومغنى اللبيب ٦٨٠ .

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر ٤/ ٢٤٢، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤ .

(٢) العِلاط: الخصومة والشر. (القاموس - علط) .
والبيت فى خزانة الأدب ١٠/ ٩٤، والدرر ٤/ ٢٤٣، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٩، ولسان العرب (علط)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢/ ٦٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤ .

فنبهت بذلك على مثل قول عبد الله بن رواحة- رضى الله عنه-: [من الوافر]

فَلَا وَأَبِى لَنَأْتِيهَا جَمِيعًا ... وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ(١)

كأنه قال: فلا ندعها، ثم قال: وأبى لنأتيها جميعا،وفيه شاهد على الاستغناء باللام عن نون التوكيد.

وقيل فى «لا» من قوله- تعالى-: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، وشبهه: إنها نفى لقول الكافرين المخالف(٢) لما أقسم عليه؛ فحذف المنفى وبقى حرف النفى كما يفعل فى الجواب.

وقيل: «لا» زائدة للتوكيد، ولا يمنع من ذلك التقديم؛ لأن ما قبل وما بعد فى حكم جملة واحدة.

ثم نبهت على أن فعل القسم، قد ينوب عنه لفظ القسم، واليمين، والألية، والقضاء، واليقين، والحق، وغير ذلك:

فمن نيابة لفظ القسم قول الشاعر: [من الكامل]

قَسَمًا لَأَصْطَبِرَنْ عَلَى مَا سُمْتِنِى ... مَا لَمْ تَسُومِى هِجْرَةً وَصُدُودَا(٣)

ومن نيابة اليمين قول زهير: [من الطويل]

يَمِينًا لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا ... عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ(٤) وَمُبْرَمِ(٥)

ومن نيابة «أَلِيَّة» قول رجل من طيىء إسلامى: [من البسيط]

أَلِيَّةً لَيَحِيقَنْ بِالْمُسِيءِ- إِذَا ... مَا حُوسِبَ النَّاسُ طُرًّا سُوءُ مَا عَمِلَا(٦)

ومن نيابة «القضاء» ما حكى ثعلب عن بعض من يثق به: أن العرب تنصب قضاء الله، وتجعله قسما.

ومن نيابة «اليقين» ما أنشده أبو على من قول الشاعر: [من الخفيف]

---

(١) البيت فى ديوانه ص١٠٣، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٣٢، ولسان العرب، (أوب)، ومعجم ما استعجم ص١١٧٣ (مؤتة)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢/ ٦٤٣ .

(٢) فى أ: المخالفين.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٩٨، والمساعد ٢/ ٣٠٤ .

(٤) السحيل: الخيط الذى فتل فتلاً رخوًا. (المقاييس - سحل) .

(٥) البيت فى ديوانه ص١٤، والأشباه والنظائر ٨/ ٢١٠، وجمهرة اللغة ص٥٣٤، وخزانة الأدب ٣/ ٦، ٩/ ٣٨٧، والدرر ٤/ ٢٢٧، وشرح عمدة الحافظ ص٧٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٩/ ٣٩٠ .

(٦) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٩٨، والمساعد ٢/ ٣٠٤ .

وَيـقِـيـنَـا لأَشْـرَبَـنَّ بِـمَـاءٍ ... وَرَدُوهُ فَـعَـاجِـلاً وَتَـئِـيَّـهْ[١]

ومن نيابة «الحَق» قوله- تعالى-: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٤-٨٥].

وأشرت بقولي:

... ... ... ... وَالـنَّـذْرَ رَأَوْا يَـمِـيـنَـا

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى إِلَى البَيْتِ المُحَرَّمِ حَجَّةٌ ... أوَافِي بِهَا نَذْرًا وَلَمْ أَنْتَعِلْ نَعْلاَ

لَقَدْ مَنَحَتْ لَيْلَى المَوَدَّةَ غَيْرَنَا ... وَإِنَّ لَهَا مِنَّا الْمَوَدَّةَ وَالْبَذْلا[٢]

وأشرت بقولي:

و«لَكَ» أو«عَلَى» فى الأَيْمَانِ ... قُلْ رَافِعَ «اللَّهِ» أَو«الرَّحْمَنِ»

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

لَكَ اللَّهُ لاَ أُلْفَى لِعَهْدِكَ نَاسِيًا ... فَلاَ تَكُ إلا مِثْلَ مَا أَنَا كَائِنُ[٣]

وإلى قوله: [من الطويل]

نَهَى الشَّيْبُ قَلْبِى عَنْ صِبًا وَصَبَابَةٍ ... أَلا فَعَلَى اللَّهُ أُوجَدُ صَابِيَا[٤]

وإلى قول ابن أبى ربيعة: [من الطويل]

لَقَدْ حَلِيَتْكَ العَيْنُ أَوَّلَ نَظْرَةٍ ... فَأُعْطِيتَ مِنِّى يَا ابْنَ عَمٍّ قَبُولا

أَمِيرًا عَلَى مَا شِئْتَ مِنِّى مُسَلَّطًا ... فَسَلْ فَلَكَ الرَّحْمَنُ تُمنَعُ سُولا[٥]

ومن استغنائهم بـ«عَلِمَ» عن القسم قول ضُرَيْب بن أسد القيسى: [من البسيط]

إِنِّى عَلِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ ... لَقَدْ أَرَادَ هَوَانِى اليَوْمَ دَاوُدُ[٦]

ودخل تحت هذا:

... ... ... وَشِـبْـهِـهِ ... ...

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٩٨، والمساعد ٢/ ٣٠٥.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٠٤، والمساعد ٢/ ٣١٣.
(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٠٤، والمساعد ٢/ ٣١٢.
(٤) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٠٤، والمساعد ٢/ ٣١٢.
(٥) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٠٤.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٩٥، والمساعد ٢/ ٣٠٣.

قوله -تعالى-: ﴿نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] فإنه جار مجرى «نُقْسِمُ»؛ ولذلك قال بعده: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢]، وفي الحديث: «أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لأَدْرَدَنَّ»(١)، فأجرى «خِفْتُ» مجرى القسم.

ومن إجراء «عَاهَدْتُ» و«وَاثَقْتُ» مجرى اليمين قول الشاعر: [من الطويل]

أَرَى مُحْرِزًا عَاهَدْتُهُ لَيُوَافِقَنْ ... فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِ(٢)

وقال في «وَاثَقْتُ»: [من البسيط]

وَاثَقْتُ مَيَّةَ لاَ تنفَكُّ مُلْغِيةً ... قَوْلَ الوُشَاةِ فَمَا أَلْغَتْ لَهُمْ قِيلاَ(٣)

وتناول قولي:

... ... ... وَمَا ... سَاوَاهُمَا أَوْ نَالَ قُرْبًا مِنْهُمَا

قوله- تعالى-: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: ٨٤]، و قوله: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]

وقوله: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ﴾ [النمل: ٤٩].

(ص)

وَيُحْذَفُ الفِعْلُ فَيَنْصَب مَا حُلِفْ ... بِهِ، وَمَا بِهِ يُجَرُّ قَدْ عُرِفْ

وَالبَاءُ أَصْلٌ وَاوُ(لِلَّه) و(مِنْ ... رَبِّي) يَمِينَيْنِ و(مِنْ ربِّي) زُكِنْ

و(اللَّهُ) فِي اليَمِينِ جَرُّهُ اشْتَهَرْ ... عَنْهُمْ إِذَا مَا عَوَّضُوا مِنْ حَرْفِ جَرّ

هَمْزَةَ الاسْتِفْهَام أَو(هَا) مُثْبَتَا ... أَلِفُهَا أَوْ مُسْقَطًا، وَقَدْ أَتَى

عَنْهُم (فَأَللَّهِ) (هَأَللَّهِ) وَ(هَا ... اللَّهِ) كُلٌّ نَقْلُهُ مَا إِنْ وَهَى

وَمَا بِهِ عُلِّقَ خَافِضُ الْقَسَمْ ... فَحَذْفُهُ إِلا مَعَ الْبَا مُلْتَزَمْ

---

(١) الدرد: سقوط الأسنان كما في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/ ١١٢) والترغيب والترهيب (١/ ٢٣٠). ومعنى: لأدردن: أي تذهب أسناني. وقد جاء الحديث. وليس فيه موضع الشاهد، ولفظه: «لَزِمْتُ السِّوَاكَ حتى خشيتُ أن يُدْرِدَني» أخرجه الطبراني في الأوسط [٧٨١ - مجمع البحرين] من حديث عائشة. وأخرجه البزار [٤٩٧ - كشف الأستار] من حديث أنس مرفوعًا: «أُمِرْتُ بالسواك حتى خشيتُ أن أدرد، أو حتى خشيت على لثتي وأسناني».

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/ ٢٥١)، والبيهقي في السنن (٧/ ٤٩) من حديث أم سلمة مرفوعًا: «ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خِفْتُ على أضراسي».

(٢) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٠٤.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٩٦، والمساعد ٢/ ٣٠٣.

وَحَذْفُ إِحْدَى جُمْلَتَى ذَا الْبَابِ قَدْ شَاعَ لَدَى أَمْنِ الْتِبَاسٍ وَاطَّرَدْ

(ش) لما كان القسم مستطالا لتضمنه جملتين كثر تخفيفه:

تارة بحذف الجملة الأولى.

وتارة بحذف الجملة الثانية.

وتارة بالاقتصار على بعض الجملة الأولى.

وتارة بالاقتصار على بعض الجملة الثانية.

فمن الاقتصار على بعض الجملة الأولى قولهم: «قَسَمًا لأفْعَلَنَّ»، الأصل: أقسم قسما، ثم حذف الفعل، وناب اسم مصدره عنه.

وكذلك يحذفون الفعل، ويدعون المحلوف به مجرورا بأحد الحروف المستعملة فى القسم.

وقد يحذف الجار، ويبقى عمله فى «اللَّه» خاصة، بضعف إن كان الحذف بلا عوض، وبغير ضعف إن كان بعوض.

فإن حذف الفعل، ولم ينو حرف الجر، نصب المحلوف به، كائنا ما كان؛ فمن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

إِذَا مَا الخُبزُ تَأدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ[1]

ومثله قول الآخر: [من المنسرح]

لاَ كَعْبَةَ اللَّهِ مَا هَجَرْتُكُمُ إلا وَفِى النَّفْسِ منكُمُ أَرَبُ[2]

وأشرت بقولى:

... ... ... ... وَمَا بِهِ يُجَرُّ قَدْ عُرِفْ

إلى الواو، والتاء، والباء، واللام.

ومن ثم قلت:

وَالبَاءُ أَصْلُ... ... ... ... ...

ولكونها أصلا فضلت بثلاثة أمور:

أحدها: التعلق بفعل ظاهر، أو مضمر.

---

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر ٢١٣/٤، ومجالس ثعلب ص٣٩١، وهمع الهوامع ٣٩/٢ .

والثاني: دخولها على كل محلوف به.

والثالث: استعمالها في الطلب وغيره.

والواو بدل فيها، والتاء بدل من الواو.

ومن دخول الباء على ضمير المحلوف به، والفعل ظاهر. قول الشاعر: [من الكامل]

بِكَ رَبِّ أُقْسِمُ لا بِغَيْرِكَ لا أَرَى          أَبَدًا مُوَالِي غَيْرَ مَنْ وَالاَكَا

ومن دخولها على الضمير، والفعل مضمر قول الشاعر: [من الوافر]

رَأى بَرْقًا، فَأَوْضَعَ فَوق بكر          بَلاَ بِكِ مَا أَسَالَ وَلا أَغَامَا(١)

ودخولها على ظاهر، والفعل ظاهر كثير؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩].

ومن تعلقها بفعل مضمر قوله -تعالى-: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

ومن دخولها في القسم الطلبي قول الشاعر: [من الوافر]

رُقَيَّ بِعَمْرِكُمْ لاَ تَهْجُرِينَا          وَمَنِّينَا المُنَى ثُمَّ امطُلِينَا(٢)

ولقرب الواو من الأصل؛ فضلت على التاء بأن جر بها كل ظاهر محلوف به.

ولبعد التاء من الأصل؛ لم يجر بها إلا اسم الله- تعالى- وقد يجر بها الرب.

وقيل: لا يجر بها «الرَّبُّ» إلا مضافا إلى «الكَعْبَةِ».

وجروا المحلوف به في التعجب باللام، كقولهم: «لِلّه لاَ يُؤَخِّر الأَجَل» بمعنى: تالله.

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

لله يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ(٣)          جونٌ(٤) السَّراةِ(٥)، رَبَاع، سنُّه غَرِد(٦)

---

(١) البيت لعمرو بن يربوع في جمهرة اللغة ص٩٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢٥، ونوادر أبي زيد ص١٤٦، وبلا نسبة في الحيوان ١/١٨٦، ٦/١٩٧، وخزانة الأدب ٢/١٨، والخصائص ٢/١٩، ورصف المباني ص١٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٠٤، ١٤٤، وشرح المفصل ٨/٣٤، ٩/١٠١، ولسان العرب، (أهل).

(٢) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص١٣٧، والدرر ٤/٢٢١، والمحتسب ١/٤٣، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٣٤، وهمع الهوامع ٢/٤١.

(٣) البقل من النبات: ما ليس بشجر دق ولا جل. (المقاييس - بقل).

(٤) الجون: الأبيض والأسود. (المقاييس - جون).

(٥) السراة: كشف الشيء عن الشيء. (المقاييس - سرو).

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٥٦، وشرح شواهد الإيضاح =

ويروى: تالله

وقالوا- أيضا- فى القسم: «مِنْ رَبِّى إِنَّكَ لأشِر»، وأجازوا ضم ميم «مِنْ» هذه.

وزعم بعضهم: أن «مُن» مختصر من «أَيْمُنُ» وليس بصحيح؛ لأنه لو كان كذلك، لم يله «الربّ» ولم يسكن نونه.

ولما كان إقسامهم بـ«الله» أكثر من غيره، خص فى القسم بدخول التاء عليه.

وتحذف جارة بغير عوض قليلا، وبعوض كثيرا.

والعوض: إما همزة الاستفهام ممدودة، وإما قطع همزة الوصل، وإما هاء ثابتة الألف وساقطتها.

فيقال: «آللّه لأفعَلَنَّ»، و«فَاللّه لأفْعَلَنَّ»، و« هَاآللّه» - بالمد- و«هاللّه» - بلا مد- ومن العرب من يقول: «هاأللّه» - بالمد والهمز- و«هَأللّه» - بهمزة دون مد -.

ومذهب الأخفش: أن الجر- هنا- بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف، وتبع الأخفش فى هذا جماعة من المحققين، وهو مذهب قوى؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو. ولا خلاف فى أن الجر بعد الواو، والتاء بهما. فكذا ينبغى أن يكون الجر بعد «آ» أو«ها» بهما لا بالمعوض منه.

ومن النحويين من يجعل الجر بالحرف المحذوف، وإن كان لا يلفظ، كما كان النصب بعد الفاء، والواو، و«أَوْ» و«حَتَّى» و«كَى» الجارة بـ«أن» المحذوفة، وإن كانت لازمة الحذف.

ولا يجوز تعليق غير الباء من خوافض القسم بفعل ظاهر؛ بل يجب كون ما تعلق به مضمرا، وإلى هذا أشرت بقولى:

وَمَا بِهِ عُلِّقَ خَافِضُ القَسَمْ فَحذْفُه إلا مَعَ البَا مُلْتَزَمْ

وقد عوملت جملتا القسم فى جواز حذف إحداهما معاملة جملتى الشرط.

وأكثر ما يحذف المقسم عليه لتقدم ما هو فى معناه؛ كقوله- تعالى -: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠]، أو لدلالة معمول باق؛ كدلالة قوله- تعالى- : ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦] على «لَتبْعثُنّ» أو نحوه.

---

= ص٢٣٧، ولسان العرب (كور)، ولمالك بن خويلد الهذلى فى لسان العرب (بقل)، وللهذلى فى إصلاح المنطق ص٣٦٦، وشرح المفصل ٩/ ٨٩، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٧/ ١١١ .

وأكثر ما يحذف المقسم به إذا كان المقسم عليه مسبوقا بـ«لَقَدْ»، ومؤكدا بالنون؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٣].

(ص)

بِالطَّلَبِ الْبَا اخْصُصْ كَذَا (نَشَدْتُكَا ... اللّهَ) أَو(بِاللّهِ) أَو(عَمَّرْتُكَا)

و(عَمْرَكَ اللَّه) كَذَا وَ(اللَّهُ) قَدْ ... يُقَالُ كُل طَلَبًا فِى ذِى اعتَمِدْ

وَفِيهِ بَعْدَ (قَعْدَكَ اللَّه) استحَقّ ... نَصْبًا كَذَا بَعْدَ (قَعِيدَك) اتَّفَقْ

وَالْعمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ رَافِعًا، وَلَمْ ... يَنصبْ فَرَفْعُهُ مَعَ اللاَّمِ انْحَتَمْ

وَدُونَهَا انْصِبْ، وأَضِفْهُ أَبَدَا ... كَذَا الْمُنَاسِبَانِ لَفْظَ (قَعَدَا)

وَضَمَّ عَيْنِهِ امْنَع الا أَنْ يُجَرّ ... فَعِنْدَ ذَاكَ الضَّمُّ كَالْفَتْحِ استَقَر

(ش) قد تقدم التنبيه على أن الباء هى أصل الحروف الخافضة للقسم، وأن لها على غيرها مزايا.

ومن مزاياها: استعمالها فى القسم الطلبى؛ فأشرت فى هذا البيت إلى ذلك، ثم قلت:

... ... كَذَا «نَشَدْتُكَا ... اللّه» أَو«بِاللّهِ» أَو«عَمَّرْتُكَا»

فنبهت بذلك على قولهم -فى الاستعطاف-: «نَشَدْتُكَ اللَّه أَوْ بِاللَّه» بمعنى: ذكرتك الله مستحلفا، ومثله «عَمَّرْتُكَ الله» معنى واستعمالا، إلا أن «عَمَّرْتُكَ» مستغن عن الباء.

وأصل «نَشَدْتُكَ اللَّه»: طلبت منك بالله، وأصل «عَمَّرْتُكَ اللَّه»: سألت الله تعميرك، ثم ضمنا معنى «اسْتَحْلَفْتُ» مخصوصين بالطلب.

والمستحلف[1] عليه بعدهما مصدر بـ«إلا»، أو«لَمَّا» بمعناها، أو باستفهام، أو أمر، أو نهى.

ومن ورود «عَمَّرْتُكَ» قول الشاعر: [من البسيط]

عَمَّرْتُكِ اللَّهَ إلا مَا ذَكَرْتِ لَنَا ... هَلْ كُنتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِى سَلَم[2]

واستعملوا «عَمْرَكَ اللَّه» بدلا من اللفظ بـ«عَمَّرْتُكَ الله»؛ كقول قيس العامرى: [من البسيط]

---

(١) فى أ: والمحلوف.

(٢) البيت للأحوص فى ديوانه ص١٩٩، وخزانة الأدب ٢/ ١٣، ١٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٥، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٤٣٤، ٤/ ٢٥٠، والكتاب ١/ ٣٢٣، ولسان العرب ٤/ ٦٠٢ (عمر)، والمقتضب ٢/ ٣٢٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥ .

يَا عَمْرَكِ الله إلا قُلْتِ صَادِقَةً أَصَادِقًا وَصَفَ المجْنُونُ أَمْ كَذَبَا؟[١]

وكان الأصل أن يقال: «تَعْمِيرَكَ اللَّه» لكن خفف بحذف الزوائد.

وحكى المازنى عن أعرابى: «عَمْرُكَ اللَّه»، قال أبو على: والمراد: عمرك الله تعميرا، فأضاف المصدر إلى المفعول، ورفع به الفاعل[٢]؛ كقول الحطيئة: [من الطويل]

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبعٌ ومَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّئُونِ[٣] وَكِيفُ[٤]

وذكر الأخفش فى كتابه «الأوسط» وجه الرفع فقال: أصله: أسألك بتعميرك الله، أى: بأن يعمرك الله، وحذفت زوائد المصدر، والفعل، والباء؛ فانتصب ما كان مجرورا بها.

وأما «قعْدَكَ اللَّه» و«قَعِيدَكَ اللَّه»: فقيل: هما مصدران بمعنى المراقبة كـ«الحسّ» و«الحَسِيس»، وا نتصابهما بتقدير «أُقْسِم»، أى: أ قسم بمراقبتك الله.

وقيل: «قِعْد » و«قَعِيد» بمعنى: الرقيب والحفيظ، من قوله- تعالى -: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق:١٧] أى: رقيب حفيظ[٥]، ونظيرهما «خِلّ » و«خَليلٌ»، و«نِدّ » و«نَدِيد»، وإذا كانا بمعنى الرقيب والحفيظ، فالمعنى بهما الله تعالى.

---

(١) البيت للمجنون فى ديوانه ص٦٧، والأغانى ٢/ ٥١، وتزيين الأسواق ص١٠٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٥١، والدرر ٤/ ٢٥٠، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢/ ٤٥ .

(٢) ينظر: تفصيل هذه المسألة فى: الأمالى الشجرية: (٢/١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١) .

(٣) الشئون: ما بين قبائل الرأس، وإنما سميت بذلك لأنها تجارى الدمع. (المقاييس - شأن) .

(٤) الوكيف: القطر. (المقاييس - وكف) .

والبيت فى ديوانه ص٨١، والأغانى ١٧/ ١٥٣، ١٥٤، وخزانة الأدب ٨/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٦، وشرح شواهد الإيضاح ص١٣٠، ولسان العرب (رسم)، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ٢/ ٤٧، وشرح عمدة الحافظ ص٧٠٠، وشرح المفصل ٦/ ٦٢ .

(٥) وأما قولهم: قِعْدَكَ أن لا تفعل كذا، وقعيدك أن لا تقوم وقِعْدَكَ الله، وقعيدك الله، ففيها قولان: أحدهما: أنهما مصدران جاءا على الفِعل والفعيل كالحِسّ والحسِيس، ومعناهما المُراقَبة، فانتصابهما بتقدير أُقسِم، فكأنك قلت: أقسِمُ بمُراقبتِكَ الله. ولما أضمرْت أُقسِم، عدَّيْته بنفسه، لأن الفِعل إذا كان يتعدَّى بالخافض وأُضْمِر، حُذِف الخافض، فوصَل الفعلُ فنَصب، كما قال:

أتيتَ بعبد الله فى القَدّ مُوثَقًا فَهَلاً سعيدًا ذا الخِيانةِ والغَدْرِ

وهذا قليل، لأن القياسَ أن لا يُضْمَر ما يتعدَّى بخافِض .

والقولُ الآخر: أن معنى القِعْد والقَعِيد: الرَّقِيبُ الحَفيظ، من قوله تعالى: =

ونصبهما بتقدير «أُقسم» معدى بالباء، ثم حذف الفعل والباء، وانتصبا، وأبدل منهما «الله».

ومن شواهد نصب ما بعد «قِعْد» قول الشاعر: [من الخفيف]

قِعْدَكِ اللَّهَ قَدْ عَلِمْتِ بأَنِّى فِى هَوَاكِ اسْتَطَبْتُ كُلَّ مُعَنًّى(١)

ومن شواهد نصب ما بعد «قَعِيد» قول قيس العامرى: [من الطويل]

قَعِيدَكِ رَبَّ النَّاسِ يَا أُمَّ مَالِكٍ أَلَمْ تَعْلَمِينَا نِعْمَ مَأْوَى المُعَصَّبِ(٢)

وقال الفرزدق: [من الطويل]

قَعِيدَ كُمَا اللَّهَ الَّذِى أَنْتُمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالبَيْضَتَيْنِ المُنَادِيَا(٣)

ثم قلت:

وَالعَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ رَافِعًا وَلَمْ يَنصِبْ فَرَفْعُهُ مَعَ اللاَّمِ انْحَتَمْ

فنبهت بذلك على وجوب الرفع عند اقترانه باللام، وعدم إعماله عمل الفعل كقوله- تعالى -: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

ثم قلت:

وَدُونَهَا انْصِبْ... ... ... ... ...

فنبهت على وجوب النصب عند نزع اللام، وعدم إعماله عمل الفعل؛ كقول أبى شهاب الهذلى: [من الطويل]

فَإِنَّكِ عَمْرَ اللَّهِ إنْ تَسْأَلِيهِمُ بِأَحْسَابِنَا إِذَا تَجِلُّ الكَبَائِرُ
يُنَبُّوكِ أَنَّا نُفْرِجُ الْهَمَّ كُلَّهُ بِحَقٍّ وَأَنَّا فِى الْحُرُوبِ مَسَاعِرُ(٤)

---

= ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ أى رَقِيبٌ وحفيظ، وقِعْدٌ وقَعِيد فى هذا القول، كخِلٍّ وخَلِيل، ونِدٌّ ونَدِيد، وشِبْهٍ وشَبِيه، وإذا كان كذلك فهُما من صفات القدير سبحانه وتعالى، فهو الرقيب الحَفيظ، فإذا قلت: قِعْدَكَ الله وقَعِيدَك الله، على هذا المعنى، نصبْتَ اسمَ الله على البدل .

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/١٩٧ .

(٢) البيت لقريبة الأعرابية فى تاج العروس (قعد)، وبلا نسبة فى لسان العرب (قعد)، وتهذيب اللغة ١/ ٢٠٠ .

(٣) البيت فى ديوانه ٢/ ٣٦٠، والدرر ٤/ ٢٥٣، ولسان العرب (قعد)، ولجرير فى لسان العرب (بيض)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى لسان العرب (بقق)، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥ .

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٠٢ .

ثم قلت:

... ... وَأَضِـفْـهُ أَبَـدَا كَذَا الـمُـنَاسِبَانِ لَفْظَ «قَعَدَا»

فنبهت بذلك على وجوب إضافة «عَمْر» المستعمل فى هذا الباب، مجردا من الطلب كان أو مضمنا معناه، إلا أن الطلبى لا يضاف إلا إلى ضمير المخاطب، وغير الطلبى يضاف إلى الظاهر والمضمر.

و«قِعْد» و«قَعِيد» مثل «عَمْر» الطلبى فى لزوم الإضافة إلى ضميرالمخاطب، وإليهما أشرت بقولى:

... ... ... كَذا الـمُـنَاسِبَانِ لَفْظَ «قَعَدَا»

ثم قلت:

وَضَمَّ عَيْنِهِ امْنَع الا أَنْ يُجَرّ فَعِنْدَ ذَاكَ الضَّمُّ كَالْفَتْحِ اسْتَقَرّ

فنبهت بذلك على أن «عَمْرًا» المستعمل فى هذا الباب يلتزم فى عينه الفتح، وإن كان فى غير القسم ذا لغتين.

وقد روى الفتح والضم(١) فى قول ابن أبى ربيعة: [من الكامل]

أَأَقَامَ أَمْسِ خَلِيطُنَا أَمْ سَارَا سَائِلْ بِعُمْرِكَ أى ذَاكَ اخْتَارَا(٢)

وإليه أشرت بقولى:

... ... ... فَعِنْدَ ذَاكَ الضَّمُّ كَالفَتْحِ اسْتَقَرّ

(ص)

وَ كـ(لَعَمْرِ): (أَيْمُنٌ) و(ايم) (ايْمُنُ) و(إِم)- أَيْضًا- وَكَذَا (مُ) و(مُنُ)

مُثَلَّثَيْنِ، وَلِـهَـمْز غَيْر (إِمْ) فِى الْبَدْءِ فَتْحٌ، وَانْكِسَارُهُ زُعِمْ

وَعَارِيًا مِنْ لاَمِ الابْتِدَا يَقِلّ وَذَا إِضَافَةٍ إِلَى (اللَّهِ) قُبِلْ

وَوَافِرًا لِلْكَافِ و(الْكَعْبَةِ) قَدْ يُضَافُ وَالْحَدِيثُ فِيهِ قَدْ وَرَدْ

و(ايْمُ الَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ ) وَمَا (أَيْمُنُ) ذَا جَمْعًا فِى الاولَى فَاعْلَمَا

(ش) من المخصوص بالقسم «أَيْمُن» المقول فيه: «إِيمُن» و«أَيْمُن» و«اليمن».

---

(١) قال ابن الشجرى: . . . ونصب عمرك، من قولهم: عمرك الله، بتقدير: أذكرك عمرك الله، قال: كأنك قلت: أذكرك خدمتك الله؛ لأن زيارة البيت خدمة الله. ينظر: الأمالى ٢/ ١١٣ .

(٢) البيت فى ديوانه ص٢٢٦، وينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٠٢ .

واحترزت بهذه القيود الثلاثة من «أَيْمن» جمع «يَمِين»؛ فإنه يستعمل قسما وغير قسم.

ويلزم همزته الفتح والقطع. ويلزم ميمه الضم؛ وكذا كل جمع على «أَفْعُل» «أَنْعُم» و«أَفلُس».

وبجواز هذه الأمور الثلاثة فى «ايْمُن» المشار إليه، علم ضعف قول الكوفيين: إنه جمع «يَمِين»؛ إذ لو كان كما زعموا لم يجز كسر همزته، ولا حذفها، ولا فتح عينه؛ كما لا يجوز فى «أَنْعُم» ونحوه، وإذا انتفى كونه جمعا، تعين كونه اسما مفردا مشتقا من «الْيَمِين».

ونبهت بقولى:

و( الـعَـمْـر ) (أَيْـمـن)... ... ... ...

على لزومه الإضافة، والرفع بالابتداء.

ثم ذكرت ما فيه من اللغات؛ وهى اثنتا عشرة لغة، ثلاث مع الوفور وهى:

فتح الهمزة مع ضم الميم، وفتحها.

وكسر الهمزة مع ضم الميم.

وفتح الهمزة أو كسرها مع حذف النون.

وكسر الهمزة مع حذف الياء والنون.

والاقتصار على ميم ونون مضمومتين، أو مفتوحتين، أو مكسورتين، والاقتصار على ميم مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة.

وبعض النحويين يجعل هذه الميم «ال» بدلا من الواو كالتاء.

وبعضهم- أيضا- يجعل «مِنِ اللَّهِ» - بكسرتين- غير مأخوذ من «ايْمَن»؛ بل يجعلها «مِنِ» المستعملة فى قولهم: «مِن رَبِّى إِنَّكَ لَأَشِر».

ولما فرغت من ذكر لغات هذا الاسم، نبهت على أن استعماله عاريا من لام الابتداء يقل، وأن استعماله مقرونا بها يكثر؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ ... نعَمْ، وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِى[1]

(١) البيت لنصيب فى ديوانه ص٩٤، والأزهية ص٢١، وتخليص الشواهد ص٢١٩، والدرر ٢١٦/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٢٩٩/١، والكتاب ٥٠٣/٣، ١٤٨/٤، ولسان العرب (يمن)، ومغنى اللبيب ١٠١/١، وبلا نسبة فى الإنصاف =

وأنه يضاف فى لغاته كلها إلى «اللّه».

ولا يضاف إلى غيره منقوصا إلا ما ندر فى حديث النبى- عليه السلام- من كلامه فى الصحيحين : «وَايْمُ الذِى نفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِه، لَو قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهَدُوا فِى سَبِيلِ اللَّه فُرْسَانًا أَجْمَعُون»[1].

وأضيف غير منقوص إلى «الكَعْبَة» وإلى كاف الضمير؛ كقول عروة بن الزبير- رضى الله عنهما-: «ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت»[2].

وقولى:

... ... ... وَمَا (أَيْمُن) ذَا جَمْعًا فى الأَوْلَى فَاعْلَمَا

نبهت به على أن فيه قولين:

أحدهما: أنه جمع «يَمِين».

والآخر: أنه مفرد مشتق من اليمين؛ وهو الصحيح.

وقد تقدم الاستدلال على صحته، والله أعلم.

(ص)

وَ(جَيْرَ) أَو(جَيْرِ) يَنُوبُ عَن قَسَمْ كَذَا يَنُوبُ عَنه- أَيْضًا- (لاَ جَرَمْ)

وَبِجَواب سَابِقٍ مِنْ شَرْطٍ اوْ يَمِينٍ اسَتغْنَوْا، وَرُبَّمَا اكْتَفَوْا

بِما لِشَرْطٍ، وَهْوَ تَالٍ قَسَمَا وَمُطْلَقًا تَغْلِيبُ شَرْطٍ حُتِمَا

فِى جُمْلَةٍ قُدِّمَ فِيهَا ذُو خَبَرْ نَحْوُ: (الفَتَى وَاللَّهِ إِنْ يُقْصَدْ يَبَرّ)

---

٤٠٧/١، ورصف المبانى ص٤٣، وسر صناعة الإعراب ١٠٦/١، ١١٥، ٣٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٠، وشرح المفصل ٨/ ٣٥، ٩/ ٩٢، والكتاب ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، واللمع فى العربية ص٢٦٠، ٣١٣، والمقتضب ٢٢٨/١، ٢/ ٩٠، ٣٣٠، والممتع فى التصريف ١/ ٣٥١، والمنصف ٥٨/١، وهمع الهوامع ٢/ ٤٠ .

(١) أخرجه البخارى (١٣/ ٣٧١): كتاب الأيمان والنذور، (٦٦٣٩)، ومسلم (٣/ ١٢٧٦)، كتاب الأيمان: باب الاستثناء، (٢٥/ ١٦٥٤)، والنسائى (٧/ ٢٥) كتاب الأيمان: باب إذا حلف فقال له رجل: إن شاء الله هل له استثناء؟. والبيهقى (١٠/ ٤٤)، والبغوى فى شرح السنة (٧٨) .

(٢) أخرج أبو نعيم فى الحلية (٢/ ١٧٩) عن هشام بن عروة قال: خرج أبى إلى الوليد بن عبد الملك، فوقع فى رجله الأكلة. فقال له الوليد: يا أبا عبد الله أرى لك قَطْعَها، قال: فقطع، وإنه لصائم فما تضور وجهه. قال: ودخَلَ ابنٌ له: -أكبر ولده- إصطبل الدواب، فرفسته دابةٌ فقتلته، فما سُمِعَ من أبى فى ذلك شَئٌ حتى قدم المدينة، فقال: اللهم! إنه كان لى أطراف أربعة فأخذتَ واحدًا وأبقيت ثلاثة، فلك الحمد. وكان لى بنون أربعة فأخذت واحدًا وأبقيت لى ثلاثة، فلك الحمد. وايمُ الله لئن أخذت لقد أبقيت، ولئن أبليت طالما عافيت .

وَبِجَوَابِ الْقَسَمِ اغْنَ إِنْ وُصِلْ ... بِالْفَاءِ بَعْدَ الشَّرطِ حَتْمًا ذَا فُعِلْ
وَصَاحِبُ الأُصُولِ ذِي الْفَا جَعَلاَ ... تَقْدِيرَهَا كَلَفْظِهَا مُؤَوِّلاَ
وَبِجَواب (لَوْ) وَ(لَولاَ) اسْتُغْنِيَا ... حَتْمًا إِذَا مَا تَلَوَا أَوْ تُلِيَا
وَقَدْ يُرَى نَحْوُ: (لَقَدْ فَعَلْت) مِنْ ... بَعْدِهِمَا مِنْ بَعْدِ إِقْسَام يَعِنّ
وَلاَمُ نَحو (لَئِن) اثرَ الْقَسَم ... سَمَّوْا مُوَطِّئًا، وَلَمْ تُلْتَزَم
وَزِيدَ دُونَ قَسَم نَحْوُ: (لَئِنْ ... كَانَ الرَّحِيلُ غَدًا) احْفظْ واسْتَبِنْ

(ش) يقال: «جَيْرِ لَأَفْعَلَنّ» -بالكسر والفتح- و«لاَ جرمَ لأفْعَلَنّ»، فيستغنى عن ذكر القسم به بـ«جَيْر» و بـ«لاَ جَرَم».

فمن الاستغناء بـ«جَيْر» قول الشاعر: [من الكامل]

قَالُوا: قُهِرْتَ فَقُلْتُ: جَيْرِ لَيُعْلَمَنْ ... عَمَّا قَلِيلٍ أَيّنَا الْمَقْهُورُ(١)

ومن الاستغناء بـ«لاَ جَرَم» قول الراجز: [من الرجز]

أَسَأْتَ إِذْ خَالَفْتَنِي وَلاَ جَرَمْ
لَيُبْدُوَنَّ مِنْكَ أَسْوأَ النَّدَمْ

و«جَيْر»: حرف بمعنى «نَعَم» لا اسم بمعنى «حَقًّا»؛ لأن كل موضع وقعت فيه «جَيْر» يصلح أن يوقع فيه «نَعَم».

وليس كل موضع وقعت فيه «جَيْر»، يصلح أن يوقع فيه «حَقًّا»؛ فإلحاقها بـ«نعَمْ» أولى.

و- أيضا- فإنها أشبه بـ«نَعَمْ» لفظا واستعمالا؛ ولذلك بنيت.

ولو وافقت «حَقًّا» فى الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام، كما أن «حَقًّا» كذلك.

ولو لم تكن بمعنى «نَعَمْ» لم تعطف عليها، فى قول بعض الطائيين: [من الطويل]

أَبَى كَرَمًا، لاَ آلِفًا جَيْرِ أَوْ نَعَمْ ... بِأَحْسَنِ إِيفَاءٍ، وَأَنْجَزِ مَوْعِدِ(٢)

ولم يوكد «نَعَم» بها فى قول طفيل الغنوى: [من الطويل]

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر ٤/ ٢٤٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤ .
(٢) البيت فى الجنى الدانى ص٤٣٤، بلا نسبة فى الدرر ٤/ ٢٤٦، وشرح الأشمونى ١/ ٦، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤ .

وَقُلْنَ عَلَى البَرْدِيِّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ رِوَاءً أَسَافِلُه[(١)]

ولا قوبل بها «لا» فى قول الراجز: [من الرجز]

إذَا تَقولُ لا ابنة العُجَيْرِى تَصْدُقُ لا إذَا تَقُولُ جَيْرِ[(٢)]

فهذا تقابل ظاهر، ومثله فى التقدير قول الكميت: [من البسيط]

يَرْجُونَ عَفْوِى، وَلاَ يَخْشَوْنَ بَادِرَتِى[(٣)] لا جَيْرِ لا جَيْرِ، وَالغِرْبَانُ لَمْ تَشِبِ[(٤)]

أراد: لا يثبت مرجوهم، نعم تلحقهم بادرتى، أى: سرعة غضبى.

وقريب منه اجتماع «أَجَل» و«لاَ» فى قول ذى الرمة: [من الطويل]

تَرَى سَيْفَهُ لاَ يَنصِفُ السَّاقَ نَعْلُهُ أَجَلْ لا وَلَوْ كَانَتْ طِوَالاً مَحَامِلُهْ[(٥)]

واحتج من ادعى اسمية «جَيْر» بتنوينه فى قول الشاعر: [من الوافر]

وَقَائِلَةٍ أسِيتَ، فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسِى إِنَّنِى مِنْ ذَاكِ إِنَّهْ[(٦)]

ولا حجة فيه؛ لأنه فعل مضطر.

ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد «جَيْرِ» بـ«إِنَّ» التى بمعنى «نَعَم»، فحذف همزتها وخفف.

ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنون تنوين الترنم، وهو لا

---

(١) البيت فى ديوانه ص٨٤، والجنى الدانى ص٤٣٤ وخزانة الأدب ١٠/ ١٠٧، والدرر ٤/ ٢٤٧، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٦١، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢/ ٤٤ .

(٢) الرجز بلا نسبة فى الجنى الدانى ص٤٣٤، والدرر ٤/ ٢٤٩، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٦٢، ومغنى اللبيب ١/ ١٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤ .

(٣) البادرة: الغضبة السريعة. (الوسيط - بدر) .

(٤) البيت فى الجنى الدانى ص٤٣٥، ولم أجده فى ديوانه .

(٥) البيت فى ديوانه ص١٢٦٦، ولسان العرب ١١/ ٦٦٩ (نعل)، وتاج العروس (نعل)، ولابن ميادة فى ديوانه ص٢٩٣، ولسان العرب ٩/ ٣٣١ (نصف)، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٠٣، وإصلاح المنطق ص٢٤١، وبلا نسبة فى أساس البلاغة (نعل)، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٣٢، ٤٤٥، وديوان الأدب ١/ ١٢٨، وجمهرة اللغة ص٥٦١، ٨٩٣، ٩٥٠، والأزمنة والأمكنة ٢/ ٥١، وكتاب العين ٧/ ١٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٠، ويروى صدر البيت هكذا: إلى ملك لا تنصف الساق نعله .

(٦) البيت لأعرابى من بنى أسد فى الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٢، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ١٠/ ١١١، ١١٣، والدرر ٤/ ٢٤٤، ٥/ ١٢٦، ورصف المبانى ص١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٦٢، والصاحبى فى فقه اللغة ص١٤٩، ولسان العرب (أسا)، ومغنى اللبيب ١/ ١٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤، ٧٢ .

يختص بالأسماء، بل يلحق الحرف والفعل.

وحكى أبو عبيدة، عن أبي زيد أنه يقال: «جير لا أفعل »، قال: معناها «نَعَمْ».

ومن شواهد كونها بمعنى «نَعَم» قول الشاعر: [من الوافر]

مَتَى تَبْأَى[١] بِقَوْمِكَ فِي مَعَدٍّ تَقُلْ تَصْدِيقَكَ الْعُلَمَاءُ جَيْرِ[٢]

وأنشد صاحب المحكم[٣] : [من الرجز]

قَالَتْ: أَرَاكَ هَارِبًا لِلْجَوْرِ مِن هَدَّةِ السُّلْطَانِ قُلْتُ: جَيْرِ[٤]

وقال الفراء[٥] : «لاَ جَرَم أَنَّهم»: كلمة كانت في الأصل- والله أعلم- بمنزلة «لا بد أنك قائم»، و«لا محالة أنك ذاهب». فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة «حَقًّا»؛ألا ترى أن العرب تقول: «لاَ جَرَم لآتِيَنَّكَ»، و«لاَ جَرَمَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ»، وجعل المفسرون تفسيرها: «حقا إنهم في الآخرة هم الأخسرون »[٦]،

---

(١) البأو: العُجب. (المقاييس - بأو).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (بأى)، وتهذيب اللغة ١٥/ ٦٠٠، وجمهرة اللغة ص٤٦٩.

(٣) هو علي بن أحمد بن سيده، اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير، كان حافظًا، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب متوفرًا على علوم الحكمة، من تصانيفه: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، شرح إصلاح المنطق، شرح الحماسة. وغيرها. مات سنة ٤٥٨هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٤٣).

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (جير)، وتاج العروس (جير).

(٥) ينظر: معاني القرآن: للفراء: ٢/ ٩٥٨.
قال ابن الشجري: واختلف في قوله جل وعز: ﴿لا جرم أن لهم النار﴾ فقال الفراء: معناه لا بد ولا محالة أن لهم النار.
وقال الزجاج: إن (لا) رد، أي لا، ليس الأمر كما وصفوا، جرم أن لهم النار، أي وجب، حكى ذلك عن قطرب.
وقال غيرهما: إن «لا» زائدة، وجرم فعل ماض معناه: ثبت وحق.
وأقول: إن قوله: لا جرم إذا كان بمعنى لا بد ولا محالة؛ فإن صرف الجر مقدر في الخبر، فالتقدير: لا بد من أن لهم النار ولا محالة في أن لهم النار، كما تقول: لا بد من هذا، ولا محالة في هذا. الأمالي: (٢/ ٥٢٩، ٥٣٠).

(٦) قال أبو جعفر في تفسير هذه الآية: حقًا إن هؤلاء الذين هذه صفتهم في الدنيا وفي الآخرة هم الأخسرون الذين قد باعوا منازلهم من الجنان. . . . . وأن العرب كثر استعمالها إياه في مواضع الأيمان، وفي مواضع «لا بد» كقولهم: «لاجرم أنك ذاهب» بمعنى: (لا بد) حتى استعملوا ذلك في مواضع التحقيق، فقالوا: «لا جرم لتقومن» بمعنى: «حقًا لتقومن». . . .
ينظر: تفسير الطبري (٧/ ٢٤، ٢٥).

وأصله من جرمت، أي: كسبت.

وبنو فزارة[1] يقولون: «لا جر أنك قائم» فيحذفون الميم، وبعض بنى كلاب يقول: «لاَ ذَا جَرَم»[2].

ونبهت بقولى:

وَبِجَوابِ سَابِقٍ مِنْ شَرْطٍ اوْ يَمِينٍ اسْتَغْنَوْا... ... ...

على أنه إذا اجتمع فى كلام واحد شرط وقسم، استغنى بجواب أحدهما عن جواب الآخر، وكان الشرط حقيقا بأن يستغنى بجوابه- مطلقا- لأن تقديرسقوطه مخل بمعنى الجملة التى هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ. ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه- مطلقا- إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر نحو:

... ... ... ... (الفَتَى وَاللَّه إنْ يُقْصَد يَبَرّ)

فإن لم يتقدم ذو خبر، وأخر القسم، وجب الاستغناء عن جوابه بجواب الشرط.

وإن أخر الشرط استغنى فى أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٢].

ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره، ومن شواهد ذلك قول الأعشى:

---

(١) فَزَارة بن ذبيان: بطن عظيم من غَطفَان، من العدنانية، وهم: بنو فزارة بن ذبيان بن بَغيض بن رَيْث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عَيْلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. ينقسم إلى خمسة أفخاذ: عدى، سعد، شمخ، مازن، وظالم. ومنهم: بنو العشراء، وبنو غراب وكان من هذا البطن جماعة من العلماء والأئمة.

منازلهم: كانت منازلهم بنجد ووادى القرى، ثم تفرقوا، فنزلوا بصعيد مصر، وضواحى القاهرة، فى قليوب، وما حولها، وفى المنطقة الواقعة ما بين برقة، وطرابلس، والمغرب الأقصى وعَدُّوا فزارة من قبائل بنى سويف والفيوم سنة ١٨٨٣م.

ومن بلاد فزارة ومنازلها: الأكادر، الجَناب عُرَيْمة، الشَّريَّة، يَدِيع، اللُّقاطة، التغْلَمان، الأَعْزلة، أُرُل، ذِرْوَة، الجُعَلَة، وطَمِيَّة.

ينظر: معجم قبائل العرب (٣/ ٩١٨).

(٢) قال ابن منظور: وقال ثعلب: الفراء والكسائى يقولان: لا جرم تبرئة، ويقال: لا جرم، ولاذا جرم، ولا أن ذا جرم، ولا عن ذا جرم. ولا جر، حذفوه لكثرة استعمالهم إياه، قال الكسائى: من العرب من يقول: لا ذا اجرم، ولا أن ذا جرم، ولا عن ذا جرم، ولا جر، بلا ميم، وذلك لأنه كثر فى الكلام فحذفت الميم.

ينظر: اللسان: ١/ ٦٠٦ (جرم) ينظر فى ذلك - أيضًا - معانى القرآن للفراء: ٢/ ٩.

[من البسيط]

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[(١)]

ومنها قول الفرزدق: [من الطويل]

لَئِن بَلَّ لِي أَرْضِي بِلاَلٌ بدفقه مِنَ الغَيْثِ فِي يُمْنَى يَدَيْهِ انْسِكَابُهَا
أَكُنْ كَالَّذِي صَابَ الْحَيَا أَرْضَهُ الَّتِي سَقَاهَا وَقَدْ كَانَتْ جَدِيبًا جَنَابُهَا[(٢)]

وقول ذي الرمة: [من الطويل]

لَئِنْ كَانَت الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحَ مِنْ مَيِّ فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ[(٣)]

وقوله- أيضا-[(٤)] : [من الطويل]

لَئِنْ قَطَعَ اليأسُ الحَنِينَ فَإِنَّهُ رَقُوءٌ لِتَذْرَافِ الدُّمُوعِ السَّوَافِكِ[(٥)]

وقال آخر -أنشده الفراء [(٦)]-: [من الطويل]

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَومَ صَادِقًا أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ[(٧)] لِلشَّمْسِ بَادِيَا[(٨)]
وَأَرْكَبْ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا[(٩)]

فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه :

أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه، وعند تقدم ذي خبر.

والثاني: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه، وعدم تقدم ذي خبر.

والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره، وعدم تقدم ذي خبر.

---

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) البيتان في ديوانه ١/ ٥٠-٥١، والخزانة ١١/ ٣٣٢، وشرح عمدة الحافظ ص٣٦٧ .

(٣) البيت في ديوانه ص١٢١٩، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٨، وشرح شواهد المغنى ص٦٠٩، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ص٢٣٦ .

(٤) فى أ: ومنها قول ذى الرمة -أيضا-.

(٥) والبيت فى تتمة ديوانه ص١٧٢٤، وأساس البلاغة (رقأ)، وتاج العروس (سفك).

(٦) ينظر: معانى القرآن: ٢/ ١٣٠ .

(٧) القيظ: صميم الصيف. (الوسيط - قيظ) .

(٨) البيت لامرأة من عقيل فى خزانة الأدب ١١/ ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦، والدرر ٤/ ٢٣٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦١٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/ ٢١٩، وشرح الأشمونى ٣/ ٥٩٥، ولسان العرب (ختم) ومغنى اللبيب ١/ ٢٣٦، وهمع الهوامع ٢/ ٤٣ .

(٩) البيت لبعض بنى عقيل فى لسان العرب (ختم)، وتاج العروس (ختم) .

فلو تأخر القسم، وقرن بفاء - وجب الاستغناء بجوابه؛ لأن الفاء تقتضي الاستئناف، وعدم تأثر ما بعدها بما قبلها.

ومنه قول قيس بن العيزارة: [من الطويل]

فَإِمَّا أَعِشْ حَتَّى أَدِبَّ عَلَى العَصَا فَوَاللَّهِ أَنْسَى لَيْلَتِى بِالْمَسَالِمِ(١)

فعلى هذا نبهت بقولى:

وَبِجَوابِ الْقَسَمِ اغْنِ إِنْ وُصِلْ بِالْفَاءِ بَعْدَ الشَّرْطِ حَتْمًا ذَا فُعِلْ

ثم نبهت بقولى:

وَصَاحِبُ الأُصُولِ ذِى الفَا جَعَلَا تَقْدِيرَهَا كَلَفْظِهَا مُؤَوَّلاَ

على قول ابن السراج: وتقول: «إِنْ تَقُمْ وَاللَّه أَزُرْكَ» تعترض باليمين؛ فيكون بمنزلة ما لم يذكر، وإن جعلت الجواب للقسم أتيت باللام فقلت: «إِنْ تَقُمْ- يَعْلَمُ اللَّه- لَأَزُورَنَّكَ»، تريد: «فيعلم الله لأزورنك»؛ هكذا قال، ولم يذكر عليه شاهدا.

ثم قلت:

وَبِجَواب (لَوْ) و(لَوْلاَ) اسْتُغْنِيَا حَتْمًا إِذَا مَا تَلَوَا أو تُلِيَا

فنبهت بذلك على نحو قول الشاعر: [من الطويل]

فَأُقْسِمُ لَوْ أَبْدَى النَّدِيُّ سَوَادَهُ لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ المُسَالاتِ عَامِرُ(٢)

المسالات: جمع مسالة، وهى جانب اللحية.

وعلى نحو قول الآخر: [من الرجز]

وَاللَّهِ لَوْلا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا
وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا(٣)

ثم قلت:

وَقَد يُرَى نَحْوُ: «لَقَد فَعَلْتُ» مِنْ بَعْدِهِمَا مِنْ بَعْدِ إِقْسَامٍ يَعِنّ

(١) البيت فى الدرر ٤/٢٣٩، شرح أشعار الهذليين ٢/٦٠١، ومعجم البلدان ٥/١٣٣ (مشرف)، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢/٤٣ .

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣/٥٩٣، ولسان العرب (سيل)، والمقاصد النحوية ٤/٤٥٠ .

(٣) الرجز لعبد الله بن رواحة فى ديوانه ص١٠٨، ولعامر بن الأكوع فى المقاصد النحوية ٤/٤٥١، وله أو لعبد الله فى الدرر ٤/٢٣٦، وشرح شواهد المغنى ١/٢٨٧، وبلا نسبة فى الأزهية ص١٦٧، وشرح الأشمونى ٣/٥٩٣، وشرح المفصل ٣/١١٨، وهمع الهوامع ٢/٤٣ .

فنبهت بذلك على قول عبد الله بن الزبير: [من الطويل]

فَوَا للَّهِ لَوْلاَ خَشْيَةُ النَّارِ بَغْتَةً عَلَيَّ لَقَدْ أَقْبَلْتُ نَحْرِى مِغْوَلاَ[١]

ثم قلت:

وَلامُ نَحْو(لَئِن) اثْرَ القَسَم سَمَّوْا مُوَطِّئًا وَلَمْ تَلْتَزِم

فأشرت بذلك إلى أن أدوات الشرط المقدم عليها قسم، ملفوظ به أو محذوف، تقرن بها فى الغالب لام مفتوحة يؤكد بها طلب القسم لجوابه.

وأكثر ما يكون ذلك مع «إنْ» والقسم محذوف؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

وقد اقترنت بـ«مَا» الشرطية فى قوله- تعالى -: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ﴾ [آل عمرآن: ٨١].

ومثله قول القطامى[٢]: [من الكامل]

وَلَمَا رُزِقْتَ لَيَأْتِيَنَّكَ سَيْبُهُ[٣] جَلَبًا وَلَيْسَ إِلَيْكَ مَا لَمْ تُرْزَقِ[٤]

ومن ورودها بعد القسم الظاهر قوله- تعالى-: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩].

وقد يجاء مع نية القسم بـ«إنْ» مستغنية عن اللام؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وكقوله - تعالى-: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/٢٠٦ .

(٢) هو عمير بن شييم بن عمرو بن عباد، أبو سعيد التغلبى، الشهير بالقطامى، شاعر غزل فحل، كان من نصارى تغلب وأسلم، وهو أول من لقب «صريع الغوانى» له ديوان شعر، توفى سنة ١٣٠هـ .

ينظر: الأعلام (٥/٨٨)، الشعر والشعراء (٢٧٧) .

(٣) السيب: العطاء. (المقاييس - سيب) .

(٤) البيت فى ديوانه ص١١٢، وخزانة الأدب ١/٣٣٨، والدرر ٤/٢٣٩، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢/٤٤ .

قال سيبويه- رحمه الله -: «ولا بد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة»[١].

وقد يجاء بـ«لَئِن»، والقسم غير مراد؛ كقول عمر بن أبى ربيعة: [من البسيط]

أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ إِنَّ البَيْنَ قَدْ أَفِدَا[٢]		قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كانَ الرَّحِيلُ غَدَا[٣]

ومثله ما أنشده الفراء: [من الطويل]

وَلاَ يَدْعُنِى قَوْمِى صَرِيحًا لِحُرَّةٍ		لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُولا وَيَسْلَم عَامِرُ[٤]

وإلى هذا وشبهه أشرت بقولى:

وَزِيدَ دُونَ قَسَمٍ نَحْوُ: «لَئِنْ		كَانَ الرَّحِيلُ غَدًا» احْفَظْ وَاستَبِنْ

قال الفراء: «اللامُ فى «لَئِن» ملغاة» يعنى فى:

...	...	...	لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُولا...	...

والله أعلم .

* * *

(١) قال سيبويه: ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتنى لأكرمنك. ينظر: الكتاب ٣/ ٦٦ .

(٢) أفد: قَرُب. (المقاييس - أفد) .

(٣) البيت فى ديوانه ص٣٩١، والجنى الدانى ص١٣٨، وشرح المفصل ١١/ ٣٢٨، ٣٢٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦١٠، ومغنى اللبيب ص١/ ٢٣٦ .

(٤) البيت لقيس بن زهير فى الدرر ٤/ ٨٩، والرد على النحاة ص١٢٩، والكتاب ٣/ ٤٦، ولورقاء بن زهير العبسى فى شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٤، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ١/ ٤٨٠، وتذكرة النحاة ص٣٣، وخزانة الأدب ١١/ ٣٣٠، ٣٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٦ .

# باب الإضافة

(ص)

نُونًا تَلِى الْإِعرَابَ أَوْ تَنوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كـ(طُورِ سِينَا)
وَحَذْفُ تَا التأْنِيثِ مِنْهُ قَدْ يَرِدْ فى كَلِمَاتٍ سُمِعَتْ فَلَا تُزِدْ
وَالثَّانِى اجْرُرْ وَانوِ(مِنْ) أَوْ(فِى) إِذَا صَحَّا ولَمْ تُلْفِ لِلَامٍ مَنْفَذَا
[وَجُرَّ وَانوِيَنَّ مَعْنَى اللَّامِ فِى سَوَاءِ ذَاكَ كـ(ابْنُنَا ذُو شَرَفِ)](١)

(ش) إذا قصدت إضافة اسم حذف ما فيه من تنوين ظاهر؛ كقولك فى «ثَوْبٍ»: «هَذَا ثَوْبُكَ».

أو مقدر؛ كقولك فى «درَاهِمَ»: «هَذِهِ دَرَاهِمُكَ».

أو نون تلى الإعراب؛ كقولك فى «ثَوْبَيْن» و«بَنِين» : «أَعْطَيْتُ ثَوْبَيْكَ بَنِيكَ».

ويدخل فى نون تلى الإعراب نون «اثْنَيْن» و«عِشْرِين» فإن نونيهما يحذفان للإضافة؛ لأنهما يجريان مجرى المثنى، والمجموع على حده.

فيقال: «قَبَضْت اثْنيك، وَعِشريكَ».

وربما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة «اثْنَيْنِ» و«عِشْرِين» وأخواتها، ولا خلاف فى جواز إضافتها إلى غير مميزها. وإنما تمتنع إضافتها إلى مميزها إلا فى ضرورة؛ ولذلك عدوا من الضرورات قول الراجز: [من الرجز]

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ(٢)

على أن الكسائى حكى: أن من العرب من يقول: «عِشْرُو دِرهَم».

فأضاف «عِشْرين» إلى مميزها، مع الاستغناء عن الإضافة بنصب المميز بـ«عِشْرِين».

وإذا صحت الإضافة مع الاستغناء عنها، كان استعمالها مع الحاجة إليها أحق وأولى.

(١) فى أ: وجره ناوى معنى اللام فى سواهما نحو (ابننا ذو شرف)

(٢) الرجز لخطام المجاشعى أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشماء الهذلية فى خزانة الأدب (٧/ ٤٠٠)، ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية فى المقاصد النحوية (٤/ ٤٨٥)، ولخطام المجاشعى ولجندل بن المثنى فى شرح التصريح (٢/ ٢٧٠)، وللشماء الهذلية فى خزانة الأدب (٧/ ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص١٨٩، وخزانة الأدب (٧/ ٥٠٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٨٤٧ وشرح المفصل (٤/ ١٤٣)، (٦/ ١٦، ١٨)، والكتاب (٣/ ٥٦٩، ٦٢٤) ولسان العرب (دلل، هدل، ثنى، خصنى)، والمقتضب (٢/ ١٥٦)، والمنصف (٢/ ١٣١)، همع الهوامع (١/ ٢٥٣) .

وقد يحذف من المضاف تاء التأنيث؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَرْتُ قَدْحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمُسَافِرِ[١]

أراد: حياة النار.

وقال الشاعر: [من البسيط]

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدّوا[٢] البَيْنَ وانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ[٣] الأَمْرِ الذى وَعَدُوا[٤]

أراد: عدة الأمر.

ومنه قراءة بعض القراء: ﴿لأعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ﴾[٥] [التوبة: ٤٦].

وجعل الفراء من ذلك قوله- تعالى-: ﴿بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]

وإذا حذف لأجل الإضافة ما فى المضاف من التنوين والنون المذكورين، وجب جر المضاف إليه بالمضاف؛ لما فيه من معنى اللام، أو معنى «مِنْ» أو«فى»، ومعنى اللام هو الأصل.

---

(١) البيت لكعب بن زهير فى ديوانه ص٣٦، والمعانى الكبير ١/ ٤٣١، ولسان العرب (حيا)، وبلا نسبة فى الحيوان ٤/ ٤٨٩، وشرح عمدة الحافظ ص٤٨٦ .

(٢) الخليط: المجاور. (المقاييس - خلط) .

(٣) فى أ: عدا .

(٤) البيت للفضل بن عباس فى شرح التصريح ٢/ ٣٩٦، ولسان العرب (غلب)، (خلط)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧٢، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥/ ٢٤١، وأوضح المسالك ٤/ ٤٠٧، والخصائص ٣/ ١٧١، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٠٤، وشرح عمدة الحافظ ص٤٨٦، ولسان العرب (وعد)، (خلط) .

(٥) العامة على «عُدَّة» بضم العين وتاء التأنيث وهى الزَّادُ والراحلةُ وجميع ما يَحتاج إليه المسافر .

وقرأ محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية «عُدَّهُ» كذلك إلا أنه جعل مكان تاء التأنيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج. واختُلِف فى تخريجها فقيل: أصلُها كقراءة الجمهور بتاء التأنيث، ولكنهم يحذفونها للإضافةِ كالتنوين. وجعل الفراء من ذلك قوله تعالى: ﴿وإقام الصلاة﴾ ومنه قولُ زهير:

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا وأَخْلَفُوك عِدَ الأمرِ الذى وَعدُوا

يريد: عِدَّة الأمر. وقال صاحب «اللوامع»: «لمَّا أضافَ جعل الكناية نائبةً عن التاء فأسقطها؛ وذلك لأنَّ العُدَّ بغير تاء ولا تقديرها هو الشيء الذى يخرج فى الوجه». وقال أبو حاتم: «هو جمع عُدَّة كـ بُرّ جمع بُرَّة، ودُرّ جمع دُرَّة، والوجهُ فيه عُدَد، ولكن لا يوافق خطَّ المصحف .

وقرأ زر بن حبيش وعاصم فى رواية أبان «عِدَّهُ» بكسر العين مضافةً إلى هاءِ الكناية. قال ابن عطية: «وهو عندى اسمٌ لِما يُعَدُّ كالذِّبح والقِتْل. وقُرئ أيضًا «عِدَّة» بكسر العين وتاء التأنيث، والمرادُ عدة من الزاد والسلاح مشتقًا من العَدَد. ينظر: الدر المصون (٣/ ٤٦٨ - ٤٦٩) .

ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها؛ نحو: «دَار زَيْد ».
ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها؛ نحو: «يَد زَيْد ورِجْله».
وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها؛ نحو: «عِنْدَه» و«مَعَه».
ولذلك- أيضا- اختصت بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه؛ نحو:

[من الكامل]

يَا بُؤسَ لِلْحَربِ... ... ... ... ...[1]

ومواضع «مِنْ» أقل من مواضع اللام.
ومواضع «فى» أقل من مواضع «مِنْ».
ولا يحكم بمعنى «مِنْ»، ولا بمعنى «فى»، إلا حيث يحسن تقديرهما دون تقدير غيرهما:
فمواضع «مِنْ» مضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه، مع صحة إطلاق اسمه عليه كـ« ثَوْب خَزٍّ»، و«خَاتم فِضَّة»، فـ«الثَّوْب» بعض الخز، ويصح إطلاق اسمه عليه، و«الخَاتَمُ» بعض الفضة، ويصح إطلاق اسمها عليه.
ومن هذا إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدرات.
أما «يَد زَيْد»، و«عَيْن عَمْرو»: فالإضافة فيه بمعنى اللام لعدم إطلاق اسم الثانى فيه على الأول.
هذا معنى قول أبى بكر بن السراج[2]، رحمه الله.

---

(١) جزء بيت لسعد بن مالك وتمامه

....... التـــى وضعت أراهط فاستراحوا

ينظر: خزانة الأدب ١/٤٦٨، ٤٧٣، وشرح شواهد المغنى ص٥٨٢، ٦٥٧، والكتاب ٢/٢٠٧، والمؤتلف والمختلف ١٣٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٤/٣٠٧، وأمالى ابن الحاجب ص٣٢٦، والجنى الدانى، ص١٠٧، وجواهر الأدب ص٢٤٣، والخصائص ٣/١٠٢، ورصف المبانى ص٢٤٤، وشرح شذور الذهب ص٣٨٩، وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٤/٣٦، ٥/٧٢، وكتاب اللامات ص١٠٨، ولسان العرب (رهط)، والمحتسب ٢/٩٣، ومغنى اللبيب ١/٢١٦ .

(٢) والإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى «من». فأما الإضافة التى بمعنى اللام فنحو قولك: غلام زيد، ودار عمرو، ألا ترى أن المعنى: غلام لزيد ودار لعمرو، إلا أن الفرق بين ما أضيف بلام وما أضيف بغير لام، أن الذى يضاف بغير لام =

وهو الصحيح.

لا قول ابن كيسان والسيرافى؛ فإنهما جعلا إضافة كل بعض بمعنى «مِنْ» ولم يفرقا بين ما يطلق على الأول اسم الثانى، وما ليس كذلك.

فالمضاف الذى فيه معنى «مِنْ» كل مضاف هو بعض ما أضيف إليه أو كبعض ما أضيف إليه.

فالأول: كـ«جُزْءِ الشَّيء، وَرُ بْعِه، وثُلُثِه، وجُلِّه وَدِقِّه، وَظَهْرِه وَبَطْنِه، وأَعْلاَهُ وَأَسْفَلِه، وَأَحَدِ القَوم، وَصَغِيرِهم، وَكَبِيرِهِم، وذَكَرِهم وَأنثَاهُم، وَأَسْودِهِم وَأَحْمَرِهِم».

والثانى: «خَاتَم فِضَّة» و«خَمْس ذَوْد» و«مُدّ بُرّ» و«ثَوْب خَزّ».

صرح ابن كيسان بأن ذلك كله بمعنى «مِنْ» ولم يذكر خلافا فى ذلك. ولا فى كلام المتقدمين خلاف لذلك.

وكلام السيرافى موافق لكلام ابن كيسان؛ فإنه قال فى شرح باب الجر من كتاب سيبويه: «والإضافة تكون على معنى أحد حرفين وهما: «مِنْ» و«اللاَم»؛ فـ«مِنْ» إذا كانت الإضافة على معناها بتبعيض».

ثم قال: - بعد كلام- «وربما أوهمتك الإضافة الخروج عن هذين الوجهين فإذا تدبرتها رأيتها لازمة لأحد الحرفين؛ كقولك: «أَفْضَلهُمْ زَيْد» أى: الفاضل منهم، و«بَعْضُ القَوْمِ» أى: شىء منهم».

وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى «فى»؛ وهى ثابتة فى الكلام الفصيح؛ فمن شواهدها: قوله- تعالى-: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة:٢٢٦] و﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة:٢٠٤] و ﴿فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة:١٩٦] و﴿يَـٰصَـٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف:٣٩] و﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣].

---

= يكتسى مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره، فيكون معرفة إن كان معرفة ونكرة إن كان نكرة.
أما الإضافة التى بمعنى «من» فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد، تريد ثوبًا من خز وبابًا من حديد، فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذى هو منه، وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير «من» وبين إضافته «بمن» وإنما حذفوا «من» هنا استخفافًا، فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر إذا لم يكن الثانى خبرًا عن الأول، ولا صفة له.
ينظر: الأصول فى النحو (١/ ٥٣ - ٥٤).

ومنها قول الأعشى ميمون: [من المتقارب]

مَـهـادِى الـنـهَـارِ لِـجَـارَاتِـهِـمْ وَبِاللَّيْلِ هُنَّ عَلَيْهِمْ حُرُمْ(١)

ومنها قول ابن أبى ربيعة: [من المتقارب]

وَغَـيْـثٍ تَـبَـطَّـنْـتُ قِـرْيَـانَـهُ بِـأَجْـرَدَ ذِى مَـيْـعَـةٍ مُـنْـهَـمِـرْ
مسيـح الـفَـضَـاءِ كَـسِـيدِ الإِبَـا ءِ جَمٌّ الجِرَاءِ شَدِيدِ الحُضُرْ(٢)

ومنها قوله: [من الطويل]

مِنَ الْحُورِ مَيْسَانُ(٣) الضُّحَى بُخْتُرِيَّةٌ ثِقَالٌ مَتَى تَنْهَضْ إِلَى الشر تَفْتُرِ(٤)

ومنها قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه -: [من الطويل]

تُسَـائِلُ عَنْ قَرْمٍ هِـجَانٍ سَـمَيْدَعٍ لَدَى البَأْسِ مِغْوَارِ الصَّباحِ جَسُورِ(٥)

فلا يخفى أن معنى «فى» فى الأول، ومعنى «فى» فى الثانى صحيحان بلا تكلف. وأن اعتبار معنى اللام فيهما مالا يصح إلا بتكلف.

[ولما كان جميع ذلك قسمين: بعض، وشبيه ببعض قلت بعد التنبيه عليهما:

وَجُرَّ وَانْوِاللاَّمَ إِنْ تُضِفْ سِوَى هَذَيْنِ... ... ...

وذلك نحو: «هَذَا ابْن زَيْد» و«أَبُو عَمْرو» و«دار بِشْر» وهذا القسم أوسع مجالا، وأكثر استعمالا من القسم الآخر](٦). فهذا كله مما إضافته معنوية، وحقيقية، ومحضة؛ لأنها مؤثرة فى المضاف تعريفا إن كان الثانى معرفة. وتخصيصا إن كان الثانى نكرة، ما لم يمنع مانع.

وسأبين المانع، إن شاء الله تعالى.

(ص)

وإِنْ يُضَفْ وَصْفٌ كَفِعْلٍ فِى العَمَلْ فَهوَ مُضَافُ اللَّفْظِ رَفْعًا لِلثِّقَلْ
وَكَوْنُ ذَا المُضَافِ مَقْرُونًا بـ(أَلْ) مُغْتَفَرٌ إِنْ كَانَ شَرْطُهُ حَصَلْ

(١) البيت فى شرح عمدة الحافظ ص٤٨٤، ولسان العرب (حرم)، وليس فى ديوانه .
(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٢٢ .
(٣) الميسان: المرأة الكثيرة النُعاس. (القاموس - وسن) .
(٤) البيت فى ديوانه ١٩٦، وينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٢٢ .
(٥) البيت فى ديوانه ص٢١٩، وشرح عمدة الحافظ ص٤٨٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٨ .
(٦) مابين المعكوفين سقط فى «أ».

أعْنِى دُخُولَ (أَلْ) عَلَى الْجزأَيْنِ　　　كـ(الْمُكْثِرِ الْخَيْر، الْقَرِيرِ الْعَيْنِ)
وَكَوْنَهَا فِى الْوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ　　　مُثَنًّى اوْ مَا كَمُثَنًّى انْجَمَعْ
كـ(الْفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ الْمُبْهَمِ)　　　وَ(الْخَالِدَانِ الْمُسْتَقِيلاَ جِذْيَم)

(ش) الوصف الذى هو كالفعل فى العمل: ما أريد به الحال أو الاستقبال من اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة باسم الفاعل.

وبيان ما يعمل عمل الفعل من الأوصاف، وما لا يعمل على سبيل الاستغناء، يذكر فى (باب إعمال اسم الفاعل)، إن شاء الله .

ونبهت بقولى:

...　　...　　...　　فَهوَ مُضَافُ اللَّفْظِ رَفْعًا لِلثقَلْ

على أن إضافته لم تفد تعريفا، ولا تخصيصا؛ لأنها فى نية الانفصال.

وإنما أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين، والنون؛ فإن قولك: «هَذَا ضَارب زَيْد»، و«هَؤُلاَء مُكْرِمُو عَمْرو» أخف من قولك: «هذَا ضَارِب زَيْدًا»، و«هَؤُلاَءِ مُكْرِمُونَ عَمْرًا».

ومعنى المضاف من هذا النوع، والمتروك الإضافة واحد؛ ولذلك بقى المضاف منه إلى معرفة على ما كان عليه من التنكير؛ فدخلت عليه «رُبَّ» كقول جرير : [من البسيط]

يَا رُبَّ غَابطِنَا[1] لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ　　　لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكمْ وَحِرْمَانَا[2]

ونعت به النكرة؛ كقوله -تعالى-: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

ونصب على الحال؛ كقوله - تعالى-: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٨-٩].

---

(١) الغبطة: أن يتمنى المرء مثل ما للمغبوط من النعمة من غير أن يتمنى زوالها عنه. (الوسيط - غبط) .

(٢) البيت فى ديوانه ص١٦٣، والدرر ٥/ ٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧١٢، ٨٨٠، والكتاب ١/ ٤٢٧، ولسان العرب (عرض)، ومغنى اللبيب ١/ ٥١١، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٤، والمقتضب ٤/ ١٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤٧، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٩٠، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٠٥، والمقتضب ٣/ ٢٢٧، ٤/ ٢٨٩ .

وكقول الشاعر: [من الكامل]

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ مُبَطَّنًا ... ... ...[1]

وتضمن تمثيلي بـ: «الْمُكْثِرِ الْخَيْرَ القَرِيرِ العَيْنَ» الوصف المساوى للفعل فى عمل النصب، والمساوى له فى عمل الرفع؛ لأن معناهما: «الْمُكْثِرِ خَيْرَهُ، الْقَرِيرَة عَيْنُهُ» ومثل «الْقَرِيرِ الْعَيْنِ» فى الإضافة إلى مرفوع فى المعنى: إضافة اسم المفعول نحو: «المَضْرُوب العَبْدِ» بمعنى: المضروب عبده. وبينت أن هذه الإضافة يغتفر فيها وجود الألف واللام فى المضاف، بشرط وجودهما فى المضاف إليه؛ كقولى:

... ... ... (الْمُكْثِرِ الْخَيْرَ الْقَرِيرِ الْعَيْنِ)

أو كون المضاف مثنى أو مجموعا على حد المثنى؛ كقولى:

... ... ... «الْخَالِدَان الْمُسْتَقِيلاَ حِذْيَم»

وكقول الراجز: [من الرجز]

الْفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ المُبْهَمِ[2]

فلو كان المضاف غير مثنى ولا مجموع على حد المثنى، لم يضف مقرونا بالألف واللام إلى عار منهما، إلا على مذهب الفراء[3]، ولا إلى ضمير إلا على مذهب الرمانى، والمبرد- فى أحد قوليه- وبذلك قال الزمخشرى[4]؛ فعندهم أن

---

(١) صدر بيت لأبى كبير الهذلى وعجزه:

... ... ... سهدًا إذا ما نام ليل الهوجل

ينظر شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣، جمهرة اللغة ص٣٦٠، وخزانة الأدب ٨/ ١٩٤، ٢٠٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٨٨، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٢٧، والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥، ولسان العرب (سهد)، (حوش)، (هجل)، ومغنى اللبيب ٢/ ٥١١، وتاج العروس (هجل)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٨٩، وجمهرة اللغة ص١١٧٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٨٠، ولسان العرب (جيا).

(٢) الرجز لرجل من ضبة فى الكتاب ١/ ١٨٥، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٩، والمقتضب ٤/ ١٤٥، وأساس البلاغة (بهم)، (فرج).

(٣) قال الزمخشرى: وتقول فى اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه، وبهند الجائلة الوشاح، وهما الضاربا زيد، وهم الضاربو زيد، قال الله تعالى: ﴿والمقيمى الصلاة﴾، ولا تقول: الضارب زيد؛ لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها فى المثنى والمجموع، وقد أجازه الفراء. ينظر: شرح المفصل ٢/ ١٢٢.

(٤) قال الزمخشرى: وإذا كان المضاف إليه ضميرًا متصلاً، جاء ما فيه تنوين أو نون، وما عدم =

الكاف والهاء والياء من قولك: «زَيْد الْمُكْرِمُكَ، وَأَنْتَ الْمُكْرِمهُ، وَالْمُكْرِمِى» فى موضع جر.

وهو خلاف قول سيبويه والأخفش(١).

فإن سيبويه يحكم على موضع الضمير بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه، والأخفش يحكم بنصب الضمير، قرن ما اتصل به من أسماء الفاعلين بالألف واللام أو لم يقرن؛ فـ«الضَارِبُكَ» و«ضارِبُكَ» عنده سيان فى استحقاق النصب.

وهما عند الرمانى(٢) سيان فى استحقاق الجر.

والأوّل عند سيبويه ناصب ومنصوب. والثانى مضاف ومضاف إليه؛ كما لو قلت: «الضّارِب زَيْدًا» و«ضَارِب زَيْد ».

(ص)

وَغَيْرُ هَذَا الْوَصْفِ إنْ أُضِيفَا ... إلَى مُعَرَّفٍ أَنِلْ تَعْرِيفَا

إنْ لَمْ يَكُنْ مُلاَزِمَ الإِبْهَامِ ... مُقَرَّرَ الشَّيَاعِ فِى الأَفْهَامِ

كـ(غَيْرِ) إنْ لَمْ يَكُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ... تَنَافيا كـ(الصَّعْبُ غَيرُ الْهَيِنِ)

(ش) غير هذا الوصف- أى غير الوصف الذى يعمل عمل الفعل- إذا أضيف

---

= واحدًا منهما شرعًا فى صحة الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل، جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعًا، فقالوا: الضاربك والضاربانك، والضاربى والضاربانى، كما قالوا: ضاربك والضارباك والضاربوك والضاربى.
ينظر: شرح المفصل: ٢/١٢٣.

(١) وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجرّ، لأنّك إذا كففت النونَ من هذه الأسماء فى المظهَرِ كان الوجهُ الجرَّ، إلاَّ فى قول من قال: «الحافظو عورةَ العشيرة».
ولا يكون فى قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكاف فى موضع النصب، لأنّك لو كففتَ النون فى الإظهار لم يكن إلاّ جرًّا، ولا يجوز فى الإظهار: هم ضاربو زيدًا، لأنّها ليست فى معنى الذى، لأنها ليست فيها الألفُ واللام كما كانت فى الذى.
ينظر الكتاب (١/١٨٧).

(٢) هو على بن عيسى بن على بن عبد الله، أبو الحسن الرمانى، كان إمامًا فى العربية، علامة فى الأدب فى طبقة الفارسى، والسيرافى، وكان معتزليًا، قيل: لم ير مثله قط علمًا بالنحو، وغزارة بالكلام، وبصرًا بالمقالات، واستخراجًا للعويص، وإيضاحًا للمشكل، وكان يمزج النحو بالمنطق، من مصنفاته: التفسير، الحدود الأكبر، والأصغر، شرح أصول ابن السراج، شرح سيبويه، معانى الحروف، وغيرها. مات سنة ٣٨٤هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢/١٨٠ - ١٨١).

فإضافته محضة.

فيتعرف بما أضيف إليه إن كان معرفة، ما لم يكن المضاف ملازما للإبهام كـ«غَيْر» و«مِثْل» و«شِبْه» فإن إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة. كوقوع «غَيْر» بين ضدين؛ كقول القائل: «رَأَيْتُ الصَّعْب غَيْر الْهَين» و«مَرَرْت بِالْكَرِيم غَيْر الْبَخِيل» وكقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

وكقول أبي طالب: [من الرجز]

يَا رَبِّ إِمَّا يَخرُجَنَّ طَالِبِى
فِى مَقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ الْمَقَانِبِ
فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ
وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَالسَّالِبِ(١)

فبوقوع «غَيْر» بين ضدين يرتفع إبهامه؛ لأن جهة المغايرة تتعين؛ بخلاف خلوها من ذلك؛ كقولك: «مَرَرْت بِرَجُل غَيْرِكَ».

وكذا «مِثْل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة؛ فإن الإضافة لا تعرفه، ولا تزيل إبهامه، فإن أضيف إلى معرفة، وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرف.

(ص)

وَغَالبًا (حَسْبُ) و(مِثْلُ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا التَّنْكِيرُ فِيهَا لَزِمَا
و(عَبْدُ بَطْنِهِ) قَلِيلاً نُكِّرَا وَذَا عَلَى «وَاحِدِ أُمِّهِ» جَرَى
كَلٌّ لـ (رُبَّ ابْنِ وَأُمِّهِ) و(كَمْ شَاةٍ وَنَسْلِهَا) بِتَنْكِيرٍ حَكَمْ

(ش) لا يتعرف- غالبا- «حَسْبُكَ» ولا ما فى معناه؛ لأنه بمعنى: كافيك، وهو اسم فاعل مراد به الحال.

وما فى معنى «حَسْبك»: «شَرْعُك» و«بجلُكَ» و«قَطْكَ» و«قَدْك»، كلها نكرات؛ لتأديتها معنى الفعل.

وما فى معنى «مِثْل»: «شِبْه» و«نِد » و«نَحو» وما أشبه ذلك، وكلها- أيضا -

(١) الرجز فى شرح الأشمونى ٢/٣٠٨ .

نكرات؛ إلا إذا أريد بها خصوص المشابهة؛ كما تقدم من القول فى «مِثْل» وكذلك«حَسْبُك» وأخواتها، وقد يعرض لها ما تصير به معارف؛ صرح بذلك سيبويه. إلا أن الشائع تنكيرها. ولذلك قلت:

وَغَالِبًا «حَسْب» و«مِثْل» مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا التّنكِيرُ فِيهَا لَزِمَا

وذكر أبو على: أن من العرب من يجعل: «وَاحِد أُمّه» و«عَبْد بَطنِه» نكرتين فيدخل عليهما «رُبّ». وكونهما معرفتين أشهر.

إذا عطف على مجرور «رُبَّ»، أو منصو بـ«كَم» الاستفهامية مضاف إلى ضميره فهو نكرة بإجماع نحو قولك:«رُبَّ رَجُل وَأَخِيه لَقِيتُهُمَا» و«كَمْ نَاقَة وَفصِيلهَا لَكَ»؟لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه على الأصح. و«رُبَّ» و«كَمْ» لا يعملان إلا فى نكرة؛ فتقدير «رُبَّ رَجُل وَأَخِيه»: رب رجل وأخ له،وتقدير: «كَمْ نَاقَة وَفِصِيلهَا»: كم ناقة وفصيلا لها؛وكذا التقدير فى «رُبّ ابْن وَأمّه»، و«كَم شَاة وَنَسلها».

## فصل

(ص)

قَدْ يُجْعَلُ الْمُضَافُ كَالَّذِى لَهُ ... أُضِيفَ فِى بَعْضِ الذِى أُنيلهُ

بِشَرْطِ أَنْ يَصْلُحَ أَنْ يُستَغْنَى ... بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ فِيمَا يُعنَى

كـ( نَسَفَتْهُ مَرُّ رِيحِ شَمْأَلِ ... وَمَرُّهَا سَرِيعَةُ التَّحَوُّلِ)

(ش) إذا كان المضاف صالحا للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، جاز أن يعطى المضاف بعض أحوال المضاف إليه؛ فمن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّواسِمِ(١)

---

(١) النواسم: الريح اللينة الهبوب. (المقاييس - نسم) .
والبيت لذى الرمة فى ديوانه ص٧٥٤، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨، والكتاب ١/ ٥٢،٦٥، والمحتسب ١/ ٢٣٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٧، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٩، والخصائص ٢/ ٤١٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣١٠، وشرح ابن عقيل ص٣٨٠، وشرح عمدة الحافظ ص٨٣٨، ولسان العرب (عود)، (صدر)، (قبل)، (سفه)، والمقتضب ٤/ ١٩٧ .

فأعطى لـ«مَرُّ» وهو مذكر تأنيث «الرِّياحِ»؛ لأن الإسناد إلى الرياح مغن عن ذكر الـ«مَرّ».

وكذلك قول الآخر : [من الكامل]

أَتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الجَمِيلِ جَمَالُ(١)

ومنه قوله- تعالى-: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]؛ فأعطى الأعناق ما هو لأصحابها من الإخبار بـ«خَاضِعِين»؛ لصلاحية الأعناق للحذف، والاستغناء عنها بضمير أصحابها، وهو أن يقال: «فَظَلُّوا لَهَا خَاضِعِين». وأمثال ذلك كثيرة .

ولو قيل فى «قَامَ غُلَامِ هِنْد»: «قَامَتْ غُلَام هِنْد » لم يجز؛ لأن الغلام غير صالح للحذف والاستغناء بما بعده عنه؛ كما كان ذلك فيما تقدم من «مَرّ الرِّيَاح» و«أَتَى الْفَوَاحِش» وأشباههما.

وكما جاز تأنيث المذكر؛ لإضافته إلى مؤنث صالح للاستغناء به؛ كذلك يجوز تذكير المؤنث؛ لإضافته إلى مذكر صالح للاستغناء به؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي(٢)

ويمكن أن يكون من ذلك قوله- تعالى-: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

(ص)

وَمُبْهَمٌ كـ(غَيْرِ) إِنْ يُضَفْ لِمَا بَنَوْا أَجِزْ بِنَاهُ لِلَّذْ قُدِّمَا

(ش) المراد بـ«مُبْهَم كَغير»: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه؛ كـ«مِثْل» و«دُونَ» و«بَينَ» و«حِينَ» مما فيه شدة إبهام تقربه من الحروف.

فإذا أضيف إلى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها.

---

(١) البيت للفرزدق فى المقاصد النحوية ٣/٣٦٨، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣١٠، وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٥ (ورواية العجز فيه:
... ... ... ويرون فعل المكرمات حراما)

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر ٥/ ٢١، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٩ .

فمن اكتساب البناء بالإضافة إلى مبنى؛ قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقوله: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] - بفتح النون- وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]- بفتح اللام.

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

لَمْ يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ‏ حَمَامَةٌ فى غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ(١)

- بفتح الراء.

(ص)

وَلاَ يُضَافُ إِسْمٌ مَا بِهِ اتَّحَدْ ‏ مَعْنًى وَمَا أَوْهَمَ ذَا إِذَا وَرَدْ

فَهْوَ مُؤَوَّلٌ بِمُبْدِى العُذْرِ فِى ‏ نُطْقٍ بِهِ تَأْوِيلُ ذِى تَلَطُّفِ

(ش) المضاف يعرف أو يخصص بالمضاف إليه، والشيء لا يعرف ولا يتخصص إلا بغيره، فلابد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما. فإن توهم خلاف ذلك إلى مضاف ومضاف إليه تلطف فى تقدير المغايرة.

فلذلك قيل فى قولهم: «صَلاَةُ الأُولَى» أن المراد: صلاة الساعة الأولى، وفى قولهم: «مَسْجِدُ الْجَامِعِ» و«دِينُ القَيِّمَةِ» و«حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ» أن المراد: مسجد اليوم أو الوقت الجامع، ودين الملة القيمة، وحبة البقلة الحمقاء.

وقيل فى قولهم: «سَعِيدُ كُرْزٍ» -لمن اسمه: سعيد، ولقبه: كرز-: إن الأول مؤول بالمسمى، والثانى غير مؤول، بل اعتبر به مجرد اللفظ.

فإذا قلت: «جاءنى سعيد كرز» فكأنك قلت: جاءنى مسمى هذا اللقب.

وبنحو هذا يعامل: «يَوْمُ الْخَمِيسِ» و«فَعَلْتُ ذَلِكَ ذَاتَ يَوْمٍ، ذَاتَ صَبَاحٍ».

---

(١) الوَقَلُ: الحجارة، والكَرَب (الشجر) الذى لم يُستقص فبقيت أصوله بارزة. (القاموس - وقل).

والبيت لأبى قيس بن الأسلت فى ديوانه ص٥٨، وجمهرة اللغة ص١٣١٦، وخزانة الأدب ٣/٤٠٦، ٤٠٧، والدرر ٣/ ١٥٠، ولأبى قيس بن رفاعة فى شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠، وشرح شواهد المغنى ١/٤٥٨، وشرح المفصل ٣/ ٨٠، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦، والإنصاف ١/ ٢٨٧، وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٢/ ٥٥٢، ٥٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧، وشرح التصريح ١/ ١٥، وشرح المفصل ٣/ ٨١، ٨/ ١٣٥، والكتاب ٢/ ٣٢٩، ولسان العرب (نطق)، (وقل)، ومغنى اللبيب ١/ ١٥٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٩ .

وأما قولهم: «نَفْس الشَّيْء» و«كُلّ الْقَوْم»؛ فإن المغَايرة فيه بين الأول والثانى بينة؛ لأن «نَفْسًا» و«كُلًّا» قبل أن يضافا صالحان لأشياء مختلفة الحقائق، والذى يضاف إليه أحدهما دال على معين، فإذا طرأت الإضافة اتحدا معنى، وبقى الشعور بما كانا عليه قبل أن يضافا، مسوغا لجعلهما مضافا، ومضافا إليه فى اللفظ، وإن كانا- فى المعنى- واحدا.

وأما نحو: «جَرْد قَطِيفَةٍ» فملحق بـ«خَاتَم فَضّة» وبابه.

## فصل

(ص)

وَهَاكَ أَسْمَاء تُضَافُ أَبَدَا ... مِنْهَا (قُصَارَى) و(حُمَادَى) و(لَدَى)
(بَيْدَ) (سِوَى) (عِنْد) (لَدُن) (ذُو) و(أُولُو) ... هُمَا لِجِنْسٍ ظَاهِرٍ قَدْ يُوصَلُ
(ذَوُو) - بِمُضْمَرٍ - كَمَا (ذَوُوهَا) ... كَذَا (ذَوُوهُ) فَاعْرِف الْوُجُوهَا
(ذُو) (ذَاتُ): أُنْثَاهُ، (ذَوَاتُ): الْجَمْعُ ... وَجَرَيَانَ الأَصْلِ يَجْرِى الْفَرْعُ
وَقَلَّ أَنْ يُضَافَ (ذُو) إِلَى عَلَمْ ... غَيرِ مُصدرٍ بِهِ كـ(ذِى سَلَمْ)
وَنَحْو(ذِى تَبُوكَ) (ذى بَكَّةَ) قَدْ ... شَذَّ، فَلَا تُنْكِرْ نَظِيرًا إِنْ وَرَدْ

(ش) من الأسماء ما لا ينفك عن الإضافة لا معنى ولا لفظا؛ ومنها لا ينفك عن الإضافة معنى، وينفك عنها لفظا.

فمن الأول: «قُصَارَى الشَيْء وَحُمَادَاهُ» أى: غايته.

ومنها: «لَدَى» و«عِنْدَ» ومعناهما: الحضور والقرب.

هكذا قال سيبويه[1]، ولم يَجْعل «لَدَى» لغة فى «لَدُنْ»؛ كما فعل الزمخشرى[2].

و«بَيْدَ» بمعنى «غَير» ولم تقع الإضافة إلا إلى مستثنى بها.

و«سِوَى» لا يليها إلا مجرور بإضافتها إليه. وقد مضى الكلام عليها فى باب الاستثناء.

ومن الأسماء التى تلازم الإضافة لفظا ومعنى «ذُو» بمعنى: صاحب، وفروعها وهى: «ذَوَا» فى التثنية. و«ذَوُو» فى الجمع [أو«أُولُو» و«ذَات» فى الإفراد والتأنيث.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٢ .

(٢) قال الزمخشرى: ومنها «لدى». وفيما ثمانى لغات: لدى ولدن ولدن ولد بحذف نونها ولدن ولدن بالكسر لالتقاء الساكنين ولَدُ بحذف نونهما... ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٠٠ .

و«ذَوَاتا» فى التثنية. و«ذَوَات» فى الجمع.][1]

ولا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر، إلا ما ندر من قول الشاعر: [من الوافر]

صَبَحْنَ الخَزرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِها[2] ذَوُوهَا[3]

وكذا قول الآخر أنشده الأصمعى: [من مجزوء الرمل]

إنَّما يَصْطَنِعُ المَعْرُوفَ فِى النَّاسِ ذَوُوهُ[4]

وإلى هذين البيتين أشرت بقولى:

... ... كَمَا ذَوُوهَا كَــذَا ذَوُوهُ... ...

ومن إضافة «ذَوُو» إلى مضمر قول الأحوص: [من الطويل]

وَإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلاً مِنْكَ مِثْلَمَا رَجَوْنَاهُ قِدْمًا مِنْ ذَوِيكَ الْأَفَاضِلِ[5]

وأضيف «ذُو» إلى علم، وذلك على ضربين:

أحدهما: نا در، والآخر: كثير.

فالنادر: أن يكون «ذُو» غير جزء من العلم، بل تكون إضافته إلى علم تام كإضافة «صَاحِب» إليه.

فمن ذلك قول بعض العرب: «ذُو تَبُوك»، ومثله «أَنَا الله ذُو بَكَّةَ» - وجد مكتوبا فى حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام.

والكثير الذى ليس نادرا: أن يكون «ذُو» بعض العلم؛ كقولهم: «ذُو يَزَن» و«ذُو الكلَاعِ» - لرجلين. و«ذُو سَلَم» - لموضع.

---

(١) مابين المعكوفين سقط فى «أ».

(٢) الأرومة: الأصل. (اللسان - أرم).

(٣) البيت لكعب بن زهير فى ديوانه ص١٠٤، وأمالى ابن الحاجب ص٣٤٤، وشرح المفصل ١/ ٥٣، ٣/ ٣٦، ٣٨، ولسان العرب (ذو)، وبلا نسبة فى الدرر ٥/ ٢٨، والمقرب ١/ ٢١١، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠ .

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر ٥/ ٢٧، وشرح المفصل ١/ ٥٣، ٣/ ٣٨، ولسان العرب (ذو)، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠ .

(٥) البيت فى ديوانه ص١٨٢، والدرر ٥/ ٢٨، والعقد الفريد ٢/ ٩٠ وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، ولسان العرب (ذو) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، وتاج العروس (ذو) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢/ ٥٠ .

## فصل

(ص)

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ بِلاَ عَطْفٍ وَلاَ ... تَنَكُّرٍ أُضِيفَ (كِلْتَا) و(كِلاَ)

(لَبَّى) و(سَعْدَى) ثُمَّ (وَحْد) لاَ تُضَفْ ... إلاَّ لِمُضْمَرٍ كـ( وحْدَكَ انْصَرِفْ)

وَمُغْرِبٌ مُضِيفُ (لَبَّى) لـ (يَدَى) ... وَلَمْ يَجِئْ جَاعِلُهُ فَرْدًا بِشَيّ

(ش) من اللازم الإضافة لفظا ومعنى: «كِلاَ» و«كِلْتَا» ولا يضافان إلا لمعرفة المثنى معنى ولفظا؛ كقولك: «جَاءَ كِلاَ الرَّجلَيْن»،أو مثنى معنى لا لفظا؛ كقول الشاعر: [من الرمل]

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ(١)

ولا يضافان إلى معطوف ومعطوف عليه إلا ما شذ؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

اكِلاَ أَخِى، وَخَلِيلِى وَاجِدِى عَضُدًا ... فِى النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ(٢)

ومن اللازم للإضافة إلى المضمر دون الظاهر: «لَبَّيْكَ» و«سَعْدَيْكَ» و«وَحْدَك».

وزعم يونس أن «لَبَّيْكَ» مفرد، وأنه فى الأصل «لَبَّى» على «فَعْلَى»؛ فقلبت ألفه ياء فى الإضافة كانقلاب ألف «لَدَى» و«إِلَى» و«عَلَى».

وقال سيبويه(٣): بل هو مثنى؛ لأنه لو كان مفردا جاريا مجرى «لَدَى» و«إِلَى» و«عَلَى» لم تنقلب ألفه إلا مع المضمر؛كما لا تنقلب ألف «لَدَى» و«إِلَى» و«عَلَى» إلا معه،وفى وجود ياء «لَبَّيْكَ» مع الظاهر دليل على مخالفتها ياء «لَدَيْكَ» و«إِلَيْكَ» و«عَلَيْكَ»؛كما قال الشاعر: [من المتقارب]

---

(١) البيت لعبد الله بن الزبعرى فى ديوانه ص٤١، والأغانى ١٥/ ١٣٦، والدرر ٥/ ٢٥، وشرح التصريح ٢/ ٤٣، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٤٩، وشرح المفصل ٣/ ٢، ٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٣٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٣١٧، وشرح ابن عقيل ص٣٨٩، ومغنى اللبيب ١/ ٢٠٣، والمقرب ١/ ٢١١، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠ .

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٤٠، والدرر ٣/ ١١٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣١٧، وشرح التصريح ٢/ ٤٣، وشرح شواهد المغنى ص٥٥٢، وشرح ابن عقيل ص٣٩٠، ومغنى اللبيب ص٢٠٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٩، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠ .

(٣) وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك؛ لأنا سمعناهم يقولون: حَنانٌ. وبعض العرب يقول: «لَبَّ» فيجريه مُجرى أمْسِ وغاقِ، ولكنه موضعَه نصب. وحَوَالَيْكَ بمنزلة حَنَانَيْكَ. ولست تحتاج فى هذا الباب إلَى أن تفرد، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقول: لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ. ينظر الكتاب (١/ ٣٥١) .

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَى مِسْوَرِ[(١)]

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَمُغْرِبٌ مضِيفُ «لَبَّى» لـ «يَدَى» ... ... ...

أى: هو جاء بغريب.

(ص)

حَتْمًا أُضِيفَ الفَمُ حَيْثُ حُذِفَا ثَانِيهِ وَاسْتَنْدِرْ (خَيَاشِيمَ وَفَا)

وَالزَمْ إِضَافَة (إِزَاء) و(حِذَا) ظَرْفَيْنِ (وَسْطَ) (بَيْنَ) (حَيْثُ) (إِذْ) (إِذَا)

فِى (بَيْنَ) قِيلَ (بَيْنَمَا) فَلَمْ تُضَفْ وَإِنْ يُقَلْ (بَيْنَا) فَحُكْمُهَا اختلفْ

فَانْجَرَّ تَالِيهَا، وَطَوْرًا ارْتَفَعْ وَالجَرُّ فِى اسْمِ الْعَيْنِ قَلَّمَا يَقَعْ

(ش) ومن اللازم للإضافة لفظا: «الفَمُ» دون ميم.

وقد يفرد فى الضرورة كقول الشاعر: [من المتقارب]

وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِى الـمَنُو نِ يُرْهِبُهَا النَّاسُ لاَ فَا لَهَا

وكقول الراجز: [من الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[(٢)]

ومن اللازم للإضافة والظرفية: «إِزَاءَ» و«حِذَاءَ» و«وَسْطَ» و«بَيْنَ»، وقيّدت «إِزَاءَ» و«حِذَاءَ» بكونهما ظرفين؛ احترازا من «إِزَاء الحَوْض»؛ فإنه اسم يفرد ويضاف؛ وكذلك احترزت بتقييد «حِذَاء» من الحذاء الذى يراد به النعل.

والأصل فى «وَسْطَ» مصدر: وسط الشيء الشيء إذا توسطه ثم استعمل استعمال «بَيْن» فى ملازمة الإضافة والظرفية.

---

(١) البيت لرجل من بنى أسد فى الدرر ٣/ ٦٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩١٠، ولسان العرب (لبى)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٣١٢، وشرح ابن عقيل ص٣٨٣، ٣٨٥، والكتاب ١/ ٣٥٢، ولسان العرب (لبب)، (سور)، والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٧٨، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

(٢) الرجز للعجاج بن رؤبة فى ديوانه ٢/ ٢٢٥، وإصلاح المنطق ص٨٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٢، ٤٤٤، والدرر ١/ ١١٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٤، والممتع فى التصريف ص٤٠٨، وبلا نسبة فى خزانة ٤/ ٤٣٧، ٦/ ٥١٠، ٧/ ٢٤٤، ٢٤٦.

وقد يخلو من الظرفية؛ كقول الشاعر -يصف سحابا ذا برق-: [من الخفيف]

وَسْطُهُ كَالْيَرَاعِ[١] أَوْ سُرُجِ الْمِجْـ دَلِ[٢] طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ[٣]

يروى: بالرفع والنصب: فمن رفع فبالابتداء، وكان فيه حجة على ما قلنا. ومن نصب فعلى الظرفية، والخبرية، والكاف بعده اسم فى موضع رفع بالابتداء.

وأما «بَيْن» فملازم للإضافة ما لم ينكف بـ«مَا» كقولك: «بَيْنَمَا زَيد عِنْدَنَا أَتَانَا عَمْرو».

وإذا زيد عليها ألف جاز فيها وجهان: بقاء الإضافة، وانكفافها؛ إلا أن الانكفاف قبل اسم عين أكثر من بقاء الإضافة.

وإلى هذا أشرت بقولى:

فَانْجَرَّ تَالِيهَا، وَطَوْرًا ارْتَفَعْ ... ... ...

ويروى: [من الكامل]

بَيْنَا تَعَنُّقُهُ الكُمَاة [وَرَوْغُهُ[٤] يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ[٥]][٦]

بالجر والرفع.

وأما «إِذْ» و«إِذَا» و«حَيْثُ»؛ فيأتى الكلام عليهن -إن شاء الله تعالى-.

(ص) وَلَمْ يُضَفْ لِمُفْرَدٍ (إِذْ) و(إِذَا) و(حَيْثُ) فى غَيْرِ [ضَرُورَةٍ كَذَا][٧]

وَنَادِرٌ إِفْرَادُهَا وَكَثُرَا إِفْرَادُ (إِذْ) مُنَوَّنا مُنكَسِرَا

(ش) تضاف «إذْ» إلى جملة فعلية، وإلى جملة اسمية :

---

(١) اليراع: ذباب يطير بالليل كأنه نار. (القاموس - يرع) .
(٢) المِجْدل: القَصْر. (المقاييس - جدل) .
(٣) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص٨٥، ولسان العرب (وسط)، والدرر ٣/ ٨٨، وبلا نسبة فى همع الهوامع ١/ ٢٠١ .
(٤) الروغ: الميل وقلة الاستقرار. (المقاييس - روغ) .
(٥) السلفع: الجرىء الشجاع الواسع الصدر. (القاموس - سلفع) .
والبيت لأبى ذؤيب فى الأشباه والنظائر ٢/ ٤٨، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٨، ٧/ ٧١، ٧٣، ٧٤، والدرر ٣/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥، ٢/ ٧١٠، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٣٦، ٢/ ٧٩، وشرح المفصل ٤/ ٣٤، ولسان العرب (بين) وبلا نسبة فى الخصائص ٣/ ١٢٢، ورصف المبانى ص١١١، وشرح المفصل ٤/ ٩٩، ومغنى اللبيب ١/ ٣٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٢١١ .
(٦) مابين المعكوفين سقط فى «أ».
(٧) فى ط: شذوذ هكذا .

ولا تضاف «إذَا» إلا إلى جملة فعلية، وأجاز الأخفش أن تضاف إلى جملة اسمية، وحمل عليها «حَيْثُ»، فألزمت الإضافة إلى الجملتين.

وشذ إفراد ما تضاف إليه فى قول الراجز : [من الرجز]

أما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا[١]

وفى قول الشاعر: [من الطويل]

وَنَطْعنُهُمْ تَحْتَ الحُبَا[٢] بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَواضِى، حَيْث لَى الْعَمَائِمِ[٣]

قال ابن كيسان: رواية «حيث» فى هذا البيت بالفتح، والأكثر بالضم.

وإلى هذا أشرت بقولى:

... ... ... و«حَيْثُ» فى غَيْر [ضَرُورةِ كَذَا][٤]

وأنشد أبو على قول الشاعر: [من الطويل]

إذَا رَيْدَةٌ[٥] مِنْ حَيْثُمَا نَفَحتْ لَهُ ... أَتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُه[٦]

قال أبو على : «حذف ما تضاف إليه «حَيْثُ» كما حذف ما تضاف إليه «إذ».

قلت: «إذْ» كثر حذف ما تضاف إليه؛ لأنها كالأصل فى الإضافة إلى الجمل؛ لكنها عند حذف ما تضاف إليه يلزم أن تنون وتكسر ذالها؛ لالتقاء الساكنين، وهذا التنوين الذى يلحقها هو عوض من المضاف إليه؛ ولذلك لا يستغنى عنه إذا حذف.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (حيث)، وتاج العروس٣٠ (حيث) وتهذيب اللغة ٥/ ٢١١، وخزانة الأدب ٧/ ٣، والدرر ٣/ ١٢٤، شرح شذهور الذهب ص١٦٨، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٩٠، وشرح المفصل ٤/ ٩٠، وشرح ابن عقيل ص٣٨٥، ومغنى اللبيب ١/ ١٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٤، وهمع الهوامع ١/ ٢١٢ .

(٢) الحِبَى: الحابى: المرتفع المنكبين إلى العنق. (القاموس - حبا) .

(٣) البيت للفرزدق فى شرح شواهد المغنى ١/ ٣٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٧، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٢٥، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧/ ٤، والدرر ٣/ ١٢٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٣١٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٩، وشرح المفصل ٤/ ٩٢، ومغنى اللبيب ١/ ١٣٢، وهمع الهوامع ١/ ٢١٢ .

(٤) فى ط: شذوذ هكذا.

(٥) الريدة: الريح اللينة الهبوب. (اللسان - ريد) .

(٦) البيت لأبى حية النميرى فى ديوانه ص٧٢، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٤، ٥٥٩، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٩٠، ولسان العرب (ريد)، (خلل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٦، وبلا نسبة فى الدرر ٣/ ١٢٥، ومغنى اللبيب ١/ ١٣٣، وهمع الهوامع ١/ ٢١٢، وتاج العروس (خلل)، وكتاب العين ٨/ ٦٥ .

ولما كان عوضا مِنَ الجملة، وكان وجود الجملة معطيا لـ«إِذْ» شبها بالموصول استحقت به البناء، قام التنوين مقامها فى إيجاب بناء «إِذْ».

وزعم الأخفش أن كسرة ذال «حِينَئِذٍ» كسرة إعراب، وأن «إِذْ» إنما بنيت لإضافتها إلى الجملة. فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب، فجرت بالإضافة.

ويبطل رأيه أن ذلك الكسر يوجد دون إضافة إلى «إِذْ»؛ فإنه قد روى عن العرب موضع «كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ»: «كَان ذَلِكَ إِذٍ». وهذا بين - والله أعلم -.

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ(١)

وزعم الأخفش- أيضا- أنه أراد «حِينَئِذٍ» فحذف «حِينًا» وأبقى جر «إِذٍ»، وهذا بعيد. وغير قول الأخفش أولى بالصواب، والله أعلم.

وبعد من حيث أن «حِينًا» بمعنى «وَقْت»، و«إِذْ» معناها: وقت، ومثل هذه الإضافة فى تقدير الاطراح فلا ينوى مع الحذف- والله أعلم -.

(ص)

وَمِثْلُ (إِذْ) مَعْنًى كـ(إِذْ) أُضِيفَا لِلْجُمْلَتَيْنِ وَافْتَحَنْ تَخْفِيفَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مَاضٍ الْبِنَا رَجَحْ وَالْعَكْسُ قَبْلَ غَيْرِهِ أَيْضًا وَضَحْ

وَمَا بـ(إِذْ) أُلْحِقَ ثُمَّ ثُنِّى فَلَيسَ عَنْ إِعْرَابِهِ تَسْتَغْنِى

(ش) معلوم أن «إِذْ» دال على زمن ماض مبهم غير محدود؛ فأى اسم وافقه فى معناه جاز أن يضاف إلى جملة ماضية المعنى، اسمية كانت، أو فعلية نحو: «الْحِين» و«الْوَقْت» و«السَّاعَة» و«الزَّمَان»؛ وكذا «الْيَوْم»؛ لأن اليوم عند العرب لا يختص بالنهار إلا بقرينة؛ مثل أن يقال: «لا آتيك فى يوم ولا ليلة».

فإن قلت: لا آتيك يوما ولم تقرنه بـ«لَيْلَة» كان بمعنى «وَقْت» و«حِين»؛ قال الله- تعالى-: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٣٠]، وهذا لا يختص بليل، ولا نهار؛

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى خزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٧١، وشرح شواهد المغنى ص٢٦٠، ولسان العرب (أذذ)، (شلل)، ١٥/ ٤٦٢ (إذ)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠١، وتذكرة النحاة ص٣٧٩، والجنى الدانى ص١٨٧، ٤٩٠، وجواهر الأدب ص١٣٨، والخصائص ٢/ ٣٧٦، ورصف المبانى ص٣٤٧، وسر صناعة الإعراب ص٥٠٤، ٥٠٥، وشرح المفصل ٣/ ٣١، ومغنى اللبيب ص٨٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٦١ .

لأن المراد به وقت الاحتضار، والنزع.

وإذا أضيف المحمول على «إِذْ» إلى جملة جاز إعرابه، وبناؤه على الفتح، إلا أن بناءه راجح إذا وليه فعل ماض؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ(١)

فإن كان اسم الزمان محدودا كـ«شَهْر» لم يجز أن يضاف إلى جملة؛ لمباينة معناه معنى «إِذْ» و«إِذَا».

فإن ثنى المضاف إلى جملة أعرب.

قال ابن كيسان: «من قال: «أَعْجَبَنِى يَوْم زُرْتَنِى» ففتح، قال فى التثنية: «أَعْجَبَنِى يَوْمَا زُرْتَنِى»».

وحكم بعض المتأخرين للمضاف إلى «يَفْعَلْن» ونحوه بما يحكم لمتلو الماضى؛ فيختار البناء فى نحو: «مِنْ حِينَ يَنْطَلِقْنَ»؛ كما يختاره فى نحو: «مِنْ حِينَ قَامَ»؛ لوجود البناء فى المضارع. كما هو موجود فى الماضى.

(ص)

وَلاَ تُضِفْ «إِذَا» لِجُمْلَةِ ابْتِدَا ... وَمِثْلُهَا مَعْنًى كَهَا اجْعَلْ أَبَدَا

وَغَيْرُ هَذَا عَن قِيَاسٍ انْعَزَلْ ... نَحْوُ: «التلاَقِ يَوْمَ هُمْ» فَلاَ تَهَلْ

(ش) «إِذَا» اسم زمان مستقبل فيه معنى الشرط- غالبا-فلذلك لا يليها إلا فعل، أو اسم بعده فعل نحو قوله -تعالى-: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وإذا وليها اسم بعده فعل جعل الفعل المتأخر مفسرا لفعل متقدم رافع للاسم. لا يجيز سيبويه غير هذا. وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء(٢).

وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى، وجب عند سيبويه منع كونها اسمية؛ كما يمنع ذلك بعد «إِذَا»؛ لأن «إِذْ» و«إِذَا» هما أصلان لكل زمان أضيف إلى جملة.

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) قال ابن جنى مدللاً على صحة ما ذهب إليه الأخفش: ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدى:

إذا هو لم يخفنى فى ابن عمى ... - وإن لم أَلْقَهُ - الرجلُ الظلومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء... ينظر: الخصائص: ١/ ١٠٥.

فإذا كان معناها المضى فالموضع لـ «إذْ» فيجرى ذلك الاسم مجراها.

وإن كان معناها الاستقبال فالموضع لـ «إذَا»؛ فيجرى ذلك الاسم مجراها.

وهذا الذى اعتبره سيبويه[١] بديع، لولا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقوله- تعالى-: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر:١٦].

وكقول سواد بن قارب- رضى الله عنه-: [من الطويل]

وَكُنْ لِى شَفِيعًا يومَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ[٢]

وإلى الآية والبيت أشرت بقولى:

وَغَيْرُ هَذَا عَنْ قِياسٍ انْعَزَلْ ... ... ...

(ص)

[و(اذْهَبْ بِذِى تَسْلَمُ) نَادِرًا أَتَى وَثَنِّ وَاجْمَعَنْ فَكُلٌّ ثَبَتَا][٣]

كَذَا أَضَافُوا (آيَةٌ) لِلْفِعْلِ إِنْ مَعْنَى (عَلاَمَةٍ) أَبَانَتْ لِلْفَطِنْ

وَإِثْرَ (رَيْثَ) و(لَدُنْ) (أَنْ) قُدِّرَا مِنْ قَبْلِ فِعْلٍ نَحْو(مِنْ لَدُنْ سَرَى)

(ش) يقال: «اذْهَب بذِى تَسلَمُ» أى: بصاحب سلامتك وفى التثنية والجمع: «اذهَبَا بِذِى تَسلَمَانِ» و«اذْهَبُوا بِذِى تَسْلَمُونَ»؛ فأضافوا «ذَا» بمعنى: صاحب إلى هذا الفعل خاصة. ولا يفعل ذلك بغيره.

وكذا أضافوا «آيَة» بمعنى: علامة إلى الجمل الفعلية؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّى تَمِيمًا بآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا[٤]

وكقول الآخر: [من الوافر]

بآيَةِ تُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا[٥]

---

(١) جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه فى معنى إذ فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ. وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال لأنه فى معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال. ينظر: الكتاب (١١٩/٣).

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

(٣) فى أ: واذهب بذى تسلم جا وإن ترد فروع فاعليه فالسمات زد

(٤) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق فى خزانة الأدب ٥١٢/٦، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦، والدرر ٩٢/١، وشرح أبيات سيبويه ١٨٦/٢، وشرح شواهد المغنى ٨٣٦/٢، وشرح المفصل ١٨/٣، والشعر والشعراء ٦٤٠/٢، والكتاب ١١٨/٣، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٢٥٠، ومغنى اللبيب ٤٢٠/٢، ٦٣٨، وهمع الهوامع ٥١/٢.

(٥) البيت للأعشى فى خزانة الأدب ٥١٢/٦، ٥١٥، ولسان العرب، (سلم)، وليس فى =

وزعم ابن جنى أن «مَا» فى قوله:

... ... ... بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

مصدرية.

ونص سيبويه[(١)] على أنها زائدة، وأن الإضافة إلى الفعل نفسه.

وجاء عن العرب إضافة «رَيْثَ» و«لَدُنْ» إلى الفعل على تقدير «أن» المصدرية – والله أعلم–.

## فصل

(ص)

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أُفْرِدَا ... كـ(مَعْ) و(كُلٍّ) ثُمَّ (بَعْضٍ) و(عدَا)

(كُلٌّ) مُضَافٌ مَعْنًى انْ يُفرَدْ لِذَا ... لَمْ يصْحَب (الْ) نَقْلاً وَحَالاً شُذِّذَا

وَحَقُّ (مَعْ) نَصْبٌ وَقَدْ تُسَكَّنُ ... وَنَيْلُهَا الإِفْرَادَ حَالاً يَحْسُنُ

وَأجرُرْ أَوِ انْصِب (غُدْوَةً) بَعْدَ (لَدُنْ) ... وَذَا إِضَافَةٍ إِلَى سِوَاهُ كُنْ

وَجَوَّزَ الأَخْفَشُ جَرَّ مَا عُطِفْ ... مِنْ بَعْدِ نَصب (غُدْوَةٍ) وَلَمْ يحِفْ

وَالنَّصْبَ – أَيْضًا– قَدْ رَأَى سَعِيدُ ... فِيه وَعِنْدِى نَصْبُهُ بَعِيدُ

وَأَعْرَبَتْ قَيْسٌ (لَدُنْ) وَفَقْعَسُ ... إِعْرَاب (حَيْثُ) عَنْهُمُ مُقْتَبَسُ

لما تقدم التنبيه على ما يلازم الإضافة لفظا ومعنى أردفته بالتنبيه على ما يلازمها معنى، ويفارقها لفظا فى بعض الأحوال.

فمن ذلك: «كُلّ» والمشهور فى استعماله ألا يخلو من الإضافة لفظا إلا وهو مضاف معنى؛ كقوله– تعالى–: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]؛ ولأجل نية إضافته لم تدخل عليه الألف واللام إلا فى كلام المتأخرين.

وأجاز الأخفش تجريده من معنى الإضافة، وا نتصابه حالا،ووافقه أبو على فى

= ديوانه، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٢٥٠، والدرر ٥/ ٣٣، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨١١، وشرح المفصل ٣/ ١٨، والكتاب ٣/ ١١٨، ولسان العرب (أيا)، ومغنى اللبيب ١/ ٤٢، ٢/ ٥٣٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥١ .

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ١١٨) .

وأجاز الأخفش تجريده من معنى الإضافة، وا نتصابه حالا، ووافقه أبو على فى الحلبيات[(١)].

و«بَعْض» كـ«كُلّ» إلا- فيما نسب إلى «كُلّ» من وقوعها حالا. وأما «مَعَ»: فاسم معرب ملازم للإضافة لا ينفك عنها؛ إلا مستعملا حالا بمعنى «جَمِيع»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

بَكَتْ عَيْنِى اليُسْرَى فَلَمَّا زَجَرْتُهَا عَنِ الجَهْلِ بَعْدَ الحِلْمِ أَسْبَلَتَا مَعَا[(٢)]

وإلى هذا أشرت بقولى:

... ... ... وَنَيْلُهَا الإِفْرَادَ حَالاً يَحْسُنُ

وحكى سيبويه عن[(٣)] العرب: «ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ»

ومثل ما حكاه سيبويه قَرَأَ بعض القراء[(٤)]: ﴿هَذَا ذِكْرُ من مَّعِى وَذِكْرُ مَن قَبْلِى﴾ [الأنبياء: ٢٤].

وقال الشاعر: [من الوافر]

فَرِيشِى مِنكُمُ وَهَوَاى مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[(٥)]

---

(١) قال ابن الشجرى: قال أبو على: ومما يدل على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: مررت بهم كلا، فينصبونه على الحال، ويجرونه مجرى: مررت بهم جميعًا، وإذا جاز انتصابه على الحال، فيما حكاه عن العرب، فلا إشكال فى جواز دخول الألف واللام عليه، ولا اعتبار بما وقع من المعارف فى مواقع الأحوال.

ينظر: الأمالى (١/ ٢٣٤، ٢٣٥).

(٢) البيت للصمة بن عبد الله القشيرى فى التنبيه والإيضاح ١/ ٢٧٠، وبلا نسبة فى لسان العرب (مرح)، وتاج العروس (مرح).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٤٢٠).

(٤) قال ابن جنى معلقًا على هذه القراءة: هذا أحد ما يدل على أن (مع) اسم، وهو دخول (من) عليها، فكأنه قال: هذا ذكر من عندى ومن قبلى، أى: جئت أنا به، كما جاء به الأنبياء من قبلى... ينظر: المحتسب (٢/ ٦١).

(٥) البيت لجرير فى ديوانه ص٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٢، وللراعى النميرى فى ملحق ديوانه ص٣٣١، والكتاب ٢/ ٢٨٧، ولأحدهما فى شرح التصريح ٢/ ٤٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٤٩، والجنى الدانى ص٣٠٦، ورصف المبانى ص٣٢٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص٣٩٥، ولسان العرب (معع).

وزعم بعض النحويين أنها حرف إذا سكنت[١]، وليس بصحيح.

و«عدَا الشَّيْءِ» - بالقصر، والمد- ناحيته. وإفراده قليل.

و«لَدُنْ» لأول غاية زمان أو مكان، وقلما تستعمل إلا ومعها «مِنْ».

وهى مبنية إلا فى لغة قيس، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم[٢] قوله تعالى-: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢].

وكانفراد قيس بإعراب «لَدُنْ» انفراد فقعس بإعراب «حَيْثُ»؛ فإن الكسائى حكى أنهم يجرونها بالكسرة إذا دخل عليها حرف جر وينصبونها بالفتحة إذا لم يدخل عليها حرف جر[٣].

وقد التزمت العرب إضافة «لَدنْ» وجر ما يليها من الأسماء. كما يلزم انجرار كل اسم أضيف إليه اسم.

وشذ إفرادها ونصب «غُدْوَة» بعدها مع جواز جرها على القياس.

فإن عطف على «غُدْوَة» بعد أن نصبت فحكم المعطوف الجر؛ لأن «غُدْوَة» وإن لم تجر لفظا فهى فى موضع جر. وجوز سعيد بن مسعدة الأخفش نصب المعطوف. وهذا بعيد من القياس.

(ص) و(الآلُ) كـ(الأَهْلِ) قَلِيلاً أُفرِدَا وَلِسِوَى الأَعْلَامِ نَزْرًا أُسْنِدَا

(ش) «الآلُ» إذا كان بمعنى «الشَّخْصِ»؛ فهو كـ«الشَّخْصِ» فى أنه: يفرد كثيرا ويضاف كثيرا.

---

(١) قال ابن الشجرى: وأما (معَ) ففتحتها إعراب، وكان أبو على يحكم عليها بالحرفية إذا أسكنت، وأنشد فى إسكانها البيت:

فــريــش ... ... ... ... ...

وإنما حكم عليها بالحرفية؛ لأنها على حرفين، وانضم إلى ذلك فيها السكون، فنزلها منزلة هل وبل وقد. ينظر: الأمالى (٢/ ٥٨٣، ٥٨٤).

(٢) قال ابن الشجرى: قال أبو على: فأما ما روى عن عاصم من قراءته (لَدْنِهِ) فالكسرة فيه ليست كسرة جر، وإنما هى كسرة التقاء الساكنين، وذلك أن الدال أسكنت كما أسكنت الباء، من سبع، والنون ساكنة، فلما التقيا كسر الثانى منهما. ينظر: الأمالى (١/ ٣٤٠، ٣٤١).

(٣) قال ابن يعيش: وحكى الكسائى عن بعض العرب الكسر فى (حيث) فيقول: «من حيث لا يعلمون» فكسرها مع إضافتها إلى الجملة، ووجه هذه اللغة أنهم أجروا (حيث) وإن كانت مكانًا مجرى ظروف الزمان فى إضافتها إلى الجمل. ينظر: شرح المفصل: (٤/ ٩١).

وإذا كان بمعنى «الأهل» ندر استعماله غير مضاف، ولا يضاف إلى غير علم إلا قليلا، وذكر أبو بكر الزبيدي[١] أن إضافته إلى ضمير من لحن العامة.

والصحيح أنه من كلام العرب، لكنه قليل ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةَ وَالِدِي وَآلِي فَمَا تَحْمِي حَقِيقَةَ آلِكَا[٢]

فأضافه إلى الياء وإلى الكاف.

ومثال إفراده قول الشاعر: [من الرمل]

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلْدَتِنَا لَمْ نزَلْ آلاً عَلَى عَهْدِ إِرَمْ[٣]

وزعم بعض النحويين أنه لا يضاف إلا إلى علم من يعقل، وقد أضيف إلى علم فرس في قول الشاعر: [من الطويل]

نَجَوْتَ وَلَمْ يَمْنُنْ عَلَيْكَ طَلاَقَةً سِوَى ربذِ[٤] التقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا[٥]

(ص)

وَأُفْرِدَتْ (أَي) وَفِي شَرْطٍ بِـ(مَا) تُرْدَفُ - غَالِبًا فَأَعْلِمْ وَاعْلَمَا

وَحَيْثُمَا تُضَفْ إِلَى مُنَكَّرِ فَهْيَ جَمِيعُهُ كـ(أَي مَعْشَرِ)

وَهي كـ(بَعْض) إنْ تُضَفْ لِمَعْرِفَهْ وَكَوْنُهُ فَرْدًا أَبَى ذُو الْمَعْرِفَهْ

إلاَّ قَلِيلاً، واشْتَرِطْ مَعْ قِلَّتِهْ عَطْفًا عَلَيْهِ تُكْفَ عَيْبَ وَحْدَتِهْ

وَلَمْ تُضَفْ مَوْصُولَةً لِنَكِرَهْ وَلِمُضِيفِ مَا سِوَاهَا الْخِيرَهْ

(ش) مما لا يخلو عن الإضافة إلا قليلا «أي»، وقد بينت أقسامها في باب الموصولات.

---

(١) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر، أبو بكر الزبيدي النحوي، صاحب طبقات النحويين، كان واحد عصره في علم النحو، وحفظ اللغة، أخذ العربية عن أبي علي القالي، وأبي عبد الله الرياحي، ومن تصانيفه: مختصر العين، أبنية سيبويه، الموضح، ما يلحن فيه عوام الأندلس، طبقات النحويين. مات سنة ٣٧٩هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٨٤ - ٨٥)، تاريخ علماء الأندلس (٢/ ٩٢)، الأعلام (٦/ ٨٢).

(٢) البيت بلا نسبة في الممتع في التصريف ١/ ٣٤٩.

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ٥/ ٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.

(٤) الربذ: خفة الشيء. (المقاييس - ربذ).

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١١٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٢، ولسان العرب (أهل)، (أول)، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٣٤.

وإذا كانت شرطية وأخلى لفظها من الإضافة فالغالب إردافها بـ«مَا»؛ كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقد تردف بـ«مَا» مع إضافتها لفظا؛ كقوله- تعالى-: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]. وإذا تضاف إلى نكرة؛ فهى نفس ما تضاف إليه، كـ«كُلّ». وإذا تضاف إلى معرفة؛ فهى بعض ما تضاف إليه، كـ«بَعْض»؛ ولذلك تقول: «أى رَجُلَيْنِ قَامَا» ؟ و«أى الرَّجُلَيْن قَامَ» ؟ فتثنى ضمير «أى» حين أضيفت إلى مثنى نكرة، وأفرد حين أضيفت إلى مثنى معرفة. ولذلك لا تضاف إلى معرفة مفرد [إلا مع عطف عليه. ليكون بالعطف كمثنى لفظا؛ لأن معنى المفرد المعطوف عليه مثله، ومعنى المثنى واحد، ومثال الإفراد مع العطف][1]. قول الشاعر: [من الطويل]

أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّى وَأَيُّكُمْ ... غَدَاةَ التَقَيْنَا كَانَ خَيرًا وَأكْرَمَا[2]

وإلى هذا أشرت بقولى:

... ... ... ... وَكَونُهُ فَرْدًا أَبَى ذُو الْمَعْرِفَهْ
إلاَّ قَلِيلاً وَاشْتَرطْ مَعْ قِلَّتهْ ... عَطْفًا عَلَيْهِ تُكْفَ عَيْبَ وِحْدَتِهْ

وإذا كانت «أَى» موصولة وصرح بما تضاف إليه، لم تكن إلا معرفة. ذكر ذلك أبو على فى التذكرة.

(ص)

«سُبْحَانَ» فى غَيْرِ اخْتِيَارٍ أُفْرِدَا ... مُلاَبِسَ التَّنْوِينَ أَوْ مُجَرَّدَا
وَشَذَّ قَوْلُ رَاجِزٍ رَبَّانِى ... «سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ»

(ش) من الملتزم الإضافة «سُبْحَان»؛ وهو اسم بمعنى التسبيح، وليس بعلم؛ لأنه لو كان علما لم يضف إلا إلى اسم واحد كسائر الأسماء المضافة. وأخلى من الإضافة لفظا للضرورة منونا، وغير منون.

فالمنون؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

---

(١) بدل ما بين المعكوفين فى أ: إلا مع عطفها مضافة إلى معرفة؛ ليكون ذلك خلفًا عن إضافتها إلى غير مفرد، ومن شواهد ذلك:

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣١٧، وشرح ابن عقيل ص٣٩١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٣ .

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِي وَالجمد[(١)]

وغير المنون؛ كقول الآخر: [من السريع]

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ[(٢)]

وزعم أبو علي[(٣)] والزمخشري[(٤)] أن الشاعر ترك تنوين «سُبْحَانَ»؛ لأنه علم على التسبيح فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

وليس الأمر كما زعما بل ترك التنوين؛ لأنه مضاف إلى محذوف مقدر الثبوت كما قال الراجز: [من الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[(٥)]

أراد: وفاها؛ فحذف المضاف إليه، وترك المضاف بهيئته التى كان عليها قبل الحذف.

وأمثال ذلك كثيرة سأبينها إن شاء الله- تعالى -.

وشذ دخول الألف واللام على «سُبْحَانَ» والإضافة إليه فيما أنشده الشجري[(٦)] من قول الراجز: [من الرجز]

---

(١) البيت لورقة بن نوفل فى الأغانى ٣/ ١١٥، وخزانة الأدب ٣/٣٨٨، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣، والدرر ٣/ ٦٩، ولأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص٣٠، والكتاب ١/ ٣٢٦، ولسان العرب (سبح)، (جمد)، (جود)، ومعجم ما استعجم ص٣٩١، ولزيد بن عمرو بن نفيل فى شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٤، وبلا نسبة فى شرح المفصل ١/ ٣٧، ١٢٠، ٤/ ٣٦، والمقتضب ٣/ ٢١٧، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠ .

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه ص١٩٣، وأساس البلاغة ص٢٠٠، (سبح)، والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٩، وجمهرة اللغة ص٢٧٨، وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، والخصائص ٢/ ٤٣٥، والدرر ٣/ ٧٠ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٧، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٠٥، وشرح المفصل ١/ ٣٧، ١٢٠، والكتاب ١/ ٣٢٤، ولسان العرب (سبح)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٦/ ٢٨٦، والخصائص ٢/ ١٩٧، ٣/ ٢٣، والدرر ٥/ ٤٢، ومجالس ثعلب ١/ ٢٦١، والمقتضب ٣/ ٢١٨، والمقرب ١/ ١٤٩، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠، ٢/ ٥٢ .

(٣) قال ابن الشجرى: وإنما ترك التنوين فى (سبحان) وترك صرفه - يعنى فى بيت الأعشى - لأنه صار عندهم معرفة. ينظر: الأمالى (٢/ ١٠٧) .

(٤) قال الزمخشرى: وقد أجروا المعانى فى ذلك مجرى الأعيان فسموا التسبيح بسبحان. . . . ينظر: شرح المفصل (١/ ٣٧) .

(٥) تقدم قريباً .

(٦) ينظر: الأمالى (٢/ ١٠٨) .

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ[١]

(ص)

وَاضْمُمْ بِنَاءَ (غَيْرًا) انْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَتْ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
(قَبْلُ) كَهَا و(بَعْد) (حَسْب) (أوَّل) و(دُون) وَالْجِهَاتُ هَكَذَا «عَلُ»
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِه قَدْ ذُكِرَا
وَالْحَرَكَاتِ كُلُّهنَّ اسْتَعْمِلاَ إِذَا تَقُولُ: (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلاَ)
ذُو الضَّمِّ مَبْنِى وَغَيْرُ مُنْصَرِفْ ذُو الفَتْحِ وَالمَكْسُور نَاوِيًا أضِفْ

(ش) الحرف غيرمستقل بالمفهومية، وغيرمقصور المعنى على شيء دون شيء، ولا على موجود دون معدوم، ولا على معنى دون عين.

و«غَير»: اسم يشابه الحرف فى كل ما ذكر؛ فمقتضى هذا الشبه أن تبنى «غَيْر» أبدا.

إلا أن هذا الشبه عارضه إضافتها، والوصف بها فأعربت ما دامت إضافتها صريحة.

فإذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى المضاف إليه دون لفظه بنيت؛ لزوال المعارض؛ كقولك: «فيهَا رَجُل لاَ غَيْر»، ولم يعتد بالمنوى؛ لأن غير الصريح، لا يساوى الصريح؛ ولأن الشبه المذكور ألغى عند قوة المعارض إذ كان جليا. فلا يلغى إذا ضعف، وصار خفيًّا.

فلو نوى لفظ المضاف إليه لبقى الإعراب؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرابَةً فَما عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[٢].

هكذا رواه الثقات بالخفض كأنه قال: ومن قبل ذلك.

وقولنا:

«قَبْلُ» كَهَا... ... ... ... ...

---

(١) الرجز بلا نسبة فى حاشية يس ١/ ١٢٥، وخزانة الأدب ٧/ ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤، والدرر ٣/ ٧١، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠ .

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٥٤، والدرر ٣/ ١١٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٢، وشرح التصريح ٢/ ٥٠، وشرح قطر الندى ص٢٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٤، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠ .

أي «قَبل» مثل «غَيْر» في أنه ذو إبهام يشابه به الحرف، وذو إضافة تعارض الشبه. وأنه إذا قطع عن الإضافة، ونويت على الوجه المذكور زال المعارض اللفظي فبني.

وحين بني: بني على حركة ليكون له مزية على مبني يلازمه البناء كـ«مَنْ» و«كَمْ». وكانت الحركة ضمة؛ لأنها حركة لا يعرب بها «قَبْل» حين يعرب؛ إذ لا يكون إلا منصوبا، أو مجرورا.

والكلام على «بَعْد» وما بعده كالكلام على «قَبل» و«غَير» وقولنا:

وَأَعْرَبُوا نَصْبا إِذَا مَا نُكِّرَا ... «قَبْلًا» وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

مثال ذلك قراءة بعض القراء[1]: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم: ٤].

وقول الشاعر: [من الوافر]

فَسَاغَ لِي الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ[2]

---

(١) وهم: أبو السمال والجحدري والفضيل.
والعامة على بنائهما ضمًّا لقطعهما على الإضافة وإرادتهما أي من قبل الغلب ومن قبل كل أمر ومن بعده، وإنما بني على الضم لما قطعت عن الإضافة لأن غير الضمة من الفتح والكسرة تشبيه بما يدخل اليهما وهو النصب والجر، أما النصب ففي قولك: «جئت قبله أو بعده». وأما الجر ففي قولك: «من قبله ومن بعده» فبني عليه لعدم دخول مثلها عليه في الإعراب وهو الرفع، وحكى الفراء كسرها من غير تنوين. وغلطه النحاس وقال: إنما يجوز من قبل ومن بعد يعني مكسورًا منونًا، قال شهاب الدين: وقد قرئ بذلك ووجهه أنه لم ينو إضافتهما فأعربهما كقوله:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَاد أَغُصُّ بِالمَاءِ القُرَاحِ

وقوله:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّة ... فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

وحكى من قبل بالتنوين والجر ومن بعد بالبناء على الضم.
وقد خرج بعضهم ما حكاه الفراء على أنه قدر أن المضاف إليه موجود فترك الأول بحاله وأنشد:

.......... ... بَيْن ذِرَاعَيْ وَجَبْهةِ الأَسَدِ

والفرق لائح، فإن في اللفظ مثل المحذوف على خلاف في تقدير البيت أيضًا.

(٢) البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١/ ٤٢٦، ٤٢٩، ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣/ ١١٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦، وتذكرة =

وقال آخر فى «بَعْد» : [من الطويل]

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا[١]

وإنما أعربت هذه الأسماء فى تنكيرها؛ لأنها فى تنكيرها لم تخالف النظائر، وهى فى تعريفها مقطوعة عن الإضافة مخالفة للنظائر؛ لأن المعتاد فيما عرف بالإضافة كون إضافته صريحة؛ فينضم ذلك إلى ما فيها من شبه الحرف السابق بيانه، فيتكمل موجب البناء.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن «قَبْلًا» فى قوله:

... وَكُنْتُ «قَبْلًا» ... ... ...

معرفة بنية الإضافة؛ إلا أنه أعرب؛ لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه؛ فعومل «قَبل» مع التنوين؛ لكونه عوضا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه؛ كما فعل بـ«كُلّ» حين قطع عن الإضافة، ولحقه التنوين عوضا وهذا عندى قول حسن.

وحكى أبو على: «ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ». بالضم على البناء. وبالفتح على الإعراب، ومنع الصرف للوصفية ووزن الفعل. وبالخفض على تقدير ثبوت المضاف إليه؛ كما أثبت الألف من قال: [من الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[٢]

وإلى الأوجه الثلاثة أشرت بقولى:

ذُو الضَّمِّ مَبْنِى، وَغَيْرُ مُنْصَرِفْ ذُو الْفَتْحِ والْمَكْسُور نَاوِيًا أَضِفْ

---

= النحاة ص٥٢٧، وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥، ٥١٠، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٢، وشرح التصريح ٢/ ٥٠، وشرح ابن عقيل ص٣٩٧، وشرح قطر الندى ص٢١، وشرح المفصل ٤/ ٨٨، ولسان العرب (حمم)، وتاج العروس (حمم)، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠، ويروى «الفرات» مكان «الحميم» .

(١) البيت بلا نسبة فى إصلاح المنطق ص١٤٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٨، وخزانة ٦/ ٥٠١، والدرر ٣/ ١٠٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٢، وشرح التصريح ٢/ ٥٠، وشرح شذور الذهب ١٣٧، ولسان العرب (بعد)، (خفى)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩، ٢١٠ .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت .

## فصل

(ص)

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يأتِي خَلَفَا عَنْه فِي الإعْرَابِ إذَا مَا حُذِفَا
وَفِي سِوَى الْإِعْرَابِ قَدْ يَنُوبُ مَا يَبْقَى كـ(دَارُنَا نَأَوْا إِلَى الْحِمَى)
وَقَدْ يُزِيلُونَ مُضَافَيْنِ مَعَا كـ(تَجْعَلونَ رِزْقَكُمْ) فَا سْتَمِعَا
فَحُذِفَ (الشُّكْرُ) وَقَبْلَهُ بَدَلْ وَذَا كَثِيرٌ حَيْثُ لاَ يُخْشَى خَلَلْ

(ش) ما يلى المضاف: هو المضاف إليه. والغرض بهذا الكلام هو الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه فى الإعراب؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أى: حب العجل.

وكما يقوم المضاف إليه مقام المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبرِيصَ عَلَيْهِم بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ(١)

«بَرَدَى» مؤنث؛ فكان حقه أن يقول: «تُصَفَّق»، لكنه أراد: ماء بردى. فحذف المضاف وهو مذكر، وقام مقامه فى التذكير المضاف إليه، وإن كان مؤنثا. كما قام مقامه فى الإعراب.

وضد ذلك قول الآخر: [من السريع]

مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا(٢) نَافِحَهْ(٣)

أراد: ورائحة المسك من أردانها نافحة؛ فحذف «الرَّائِحَةَ»، وأقام «المِسْكَ» مقامها فى التأنيث؛ كما قام مقامها فى الإعراب.

ومن قيام الباقى مقام المحذوف فى حكمه قول النبى- ﷺ -: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ

---

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص١٢٢، وجمهرة اللغة ص٣١٢، وخزانة الأدب ٤/ ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ١١/ ١٨٨، والدرر ٥/ ٣٨، وشرح المفصل ٣/ ٢٥، ولسان العرب (برد)، (برص)، (صفق)، ومعجم ما استعجم ص٢٤٠، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٤٥١، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٤، وشرح المفصل ٦/ ١٣٣، ولسان العرب (سلسل)، وهمع الهوامع ٢/ ٥١ .

(٢) الرُّدن: مُقدَّم الكُمّ. (المقاييس - ردن) .

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٢٤، والدرر ٥/ ٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ٥١ .

عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِى»[(١)] أراد: إن استعمال هذين؛ فحذف «الاسْتِعْمَال»، وأقام «هَذَيْن» مقامه؛ فأفرد الخبر.

ومنه قوله - تعالى-: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٥٩] أى: أهل القرى؛ فحذف «الأهْل»، وأقيمت «القُرى» مقامهم؛ فعاد إليها ضمير الذكور العقلاء؛ كما كان يعود إلى الأهل.

ومثل هذا:

... ... ... ... «دَارُنَــا نَــأَوْا» ... ...

أى: أهل دارنا نأوا.

ومن ذلك قيام المعرفة المضاف إليها «مِثْل» مقامه فى الحالية، والتركيب مع «لاَ»:

فالحالية كقولهم: «تفرقوا أيادى سبأ[(٢)]» أى: مثل أيادى سبأ؛ فحذف «مثْل» وخلفه «أَيَادِى سَبَأ» فى الحالية، والحالية لا تصح لغير نكرة.

والتركيب مع «لاَ» كقوله- عليه السلام-: « إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرُ بَعْدَهُ»، وفيه بحث مستوفى فى باب «لاَ».

وقد يضاف إلى مضاف فيحذف الأول والثانى، ويبقى الثالث. كقوله- تعالى-: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] أى: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم.

وكذا قوله- تعالى-: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١١٥)، وعبد بن حميد (٨٠)، وأبو داود (٤/ ٥٠): كتاب اللباس: باب فى الحرير للنساء، (٤٠٥٧)، والنسائى (٨/ ١٦٠): كتاب الزينة: باب تحريم الذهب على الرجال، وابن ماجه (٢/ ١١٨٩): كتاب اللباس: باب لبس الحرير والذهب للنساء، (٣٥٩٥). وأبو يعلى (٢٧٢)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٤/ ٢٥٠)، وابن حبان (٥٤٣٤)، والبيهقى (٢/ ٤٢٥) من حديث على بن أبى طالب قال: «أخذ رسول الله ﷺ حريرًا بشماله، وذهبًا بيمينه، ثم رفع بهما يديه، فقال: إن هذين حرام على ذكور أمتى، حِلٌّ لإِنَاثِهِمْ».

(٢) سبأ: أبو حى عظيم، من القحطانة، وهو سبأ بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قحطان.
ينظر: تفسير الطبرى (٢/ ٥٢)، لسان العرب لابن منظور (سبأ)، الصحاح للجوهرى (١/ ١٣)، تاريخ أبى الفداء (١/ ١٠٥)، تحفة ذوى الأرب لابن خطيب الدهشة (ص٦٢٠)، البداية والنهاية لابن كثير (٢/ ١٦١).

أى: كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت.

ومنه قول الشاعر(١) : [من الطويل]

فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ(٢) العَرَادَةِ(٣) ظَلْعُهَا(٤) وَقَدْ جَعَلَتْنِى مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا(٥)

أراد: ذا مسافة إصبع

(ص)

وَرُبَّمَا أُبْقِى ثَانٍ وَحُذِفْ تَالِيهِ وَالمتْلُوُّ فَاعْرِفْ واعْتَرِفْ

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى يَبْقَى كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

لكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

كَمِثْلِ: (مَا كُلُّ فَتًى لَبِيبا وَلاَ جَمِيلٍ وَجْهُهُ حَبِيبَا)

(ش) أنشد أبو على الفارسى: [من الطويل]

فَإِنَّكَ مِنْهَا وَالتَّعذُّرَ بَعْدَمَا لَحِحْتَ وَأَقْوَتْ مِنْ أُمَيْمَةَ دَارُهَا

لَشِبْهِ الَّتِى ظَلَّتْ تُسَبِّعُ سُؤْرَهَا وَقَالَتْ حَرَامٌ أَنْ يُرَجَّلَ جَارُهَا(٦)

وقال فيه أبو على: أراد: ذا سؤر كلبها. فحذف المضاف إلى «سُؤْر» والمضاف إليه «سُؤْر».

وقد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى؛ كقولى:

... ... مَا كُلُّ فَتًى لَبِيبًا وَلاَ جَمِيلٍ وَجْهُهُ حَبِيبا

أى: ولا كل جميل وجهه حبيبا.

---

(١) فى أ: ومنه قول الشاعر الكلحبة اليربوعى.

(٢) الإبقاء: المشى بسرعة. (المقاييس - بقى).

(٣) العرادة: اسم فرس. (اللسان - عرد).

(٤) الظَّلْع: الميل فى المشى. (المقاييس - ظلع).

(٥) البيت للكلحبة اليربوعى فى خزانة الأدب ٤/ ٤٠١، وشرح اختيارات المفضل ص١٤٦، ولسان العرب (حرم)، (بقى)، وتاج العروس (حرم)، (بقى)، وللأسود بن يعفر فى ملحق ديوانه ص٦٨، وشرح المفصل ١/ ٣١، وللأسود أو للكلحبة فى المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢، ولرؤبة فى مغنى اللبيب ٢/ ٢٦٤، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٢٥.

(٦) البيتان لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص٧٦، ولسان العرب (عذر)، وجمهرة اللغة ص٣٣٧، وتاج العروس (عذر)، (سبع) ويروى عجز البيت الأول هكذا:

... ... ... لججت وشطت من فطيمة دارها

فحذفت «كُلاًّ» المضاف إلى «جَميل»؛ لأنه معطوف على «كُلّ» المضاف إلى «فَتًى».

ومثل هذا كثير، ومنه قول الشاعر: [من الخفيف]

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[1]

(ص)

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

كَمِثْلِ: (خُذْ نِصْفَ وَرُبْعَ مَا حَصَلْ) وَبَعْضُهُمْ بِدُونِ عَطْفٍ ذَا فَعَلْ

(ش) قد يحذف المضاف إليه مقدرا وجوده؛ فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.

وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف على المضاف إلى المحذوف؛ كقول بعض العرب: «قَطَع اللَّه يَد وَرِجْل مَنْ قَالَهَا».

وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

إِلاَّ عُلاَلَةَ[2] أَوْ بُدَا هَةَ[3] سَابِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ[4]

---

(١) البيت لأبى دؤاد فى ديوانه ص٣٥٣، والأصمعيات ص١٩١، وأمالى ابن الحاجب ١/ ١٣٤، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١، والدرر ٥/ ٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٠٠، وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٠، وشرح المفصل ٣/ ٢٦، والكتاب ١/ ٦٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥، ولعدى بن زيد فى ملحق ديوانه ص١٩٩، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٨/ ٤٩، والإنصاف ٢/ ٤٧٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٩، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠، ورصف المبانى ص٣٤٨، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٥، وشرح ابن عقيل ص٣٩٩، وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥، والمحتسب ١/ ٢٨١، ومغنى اللبيب ١/ ٢٩٠، والمقرب ١/ ٢٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢ .

(٢) العلالة: بقية جرى الفرس. (المقاييس - علّ) .

(٣) البداهة: أول جرى الفرس. (المقاييس - بده) .

(٤) الجُزَارة: أطراف البعير. (المقاييس - جزر) .

والبيت للأعشى فى ديوانه ص٢٠٩، وخزانة الأدب ١/ ١٧٢، ١٧٣، ٤/ ٤٠٤، ٦/ ٥٠٠، والخصائص ٢/ ٤٠٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٤، وشرح المفصل ٣/ ٢٢، والشعر والشعراء ١/ ١٦٣، والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ولسان العرب، (جزر)، (بده)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥٣، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٢/ ٦٢٦، ورصف المبانى ص٣٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١١٨، والمقتضب ٤/ ٢٢٨، والمقرب ١/ ١٨٠ .

وقد يفعل هذا دون عطف:

فمن ذلك ما حكى الكسائى[(١)] من قول بعض العرب: «أَفَوْقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ» – بالنصب– على تقدير وجود المضاف إليه، كأنه قال: أفوق هذا تنام أم أسفل منه.

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[(٢)]

وقد جعل الأخفش من هذا القبيل قولهم: «لاَ غَيْرُ»؛ فزعم أن ضمة الراء ضمة إعراب.

وليس ما ذهب إليه ببعيد إذا كان قبله مرفوع.

ومن هذا القبيل قول الراجز: [من الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[(٣)]

وقد ذكروا من هذا القبيل قراءة ابن محيصن[(٤)]: ﴿فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [البقرة: ٣٨] على تقدير: فلا خوف شىء عليهم.

(ص)

وظرفٌ اوْ شَبِيهُهُ قَدْ يَفْصِلُ ... جُزْأَى إِضَافَةٍ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ
فَصْلاَنِ فى اضْطِرارِ بَعْضِ الشُّعَرَا ... وَفِى اخْتِيَارٍ قَدْ أَضَافُوا المَصْدَرَا
لِفَاعِلٍ مِنْ بَعْدِ مَفْعُولٍ حَجَزْ ... كَقَوْلِ بَعْضِ الْقَائِلِينَ لِلرَّجَزْ
(يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ ... فِى الْقَاعِ فَرْكَ الْقُطْنَ الْمَحَالِجِ)
وَعُمْدَتِى قَرَاءَةُ ابْنِ عَامِرِ ... وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ[(٥)]
وَمِثْلُ ذَا مَعَ اسْمِ مَفْعُولٍ وَرَدْ ... كـ(مُخْلِفُ الوَعْدَ مُحِقٌّ ذُو نَكَدْ)

(١) قال ابن جنى: وحكى الكسائى: أفوق تنام أم أسفل؛ حذف المضاف ولم يبن. ينظر: الخصائص (٢/ ٣٦٧).
(٢) تقدم تخريج هذا البيت.
(٣) تقدم تخريج هذا البيت.
(٤) هو محمد (ويقال: عمر) بن عبد الرحمن بن محيصن السهمى، بالولاء، أبو حفص المكى، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، وكان لا بأس به فى الحديث. مات سنة ١٢٣هـ.
ينظر: الأعلام (٦/ ١٨٩)، طبقات القراء (٢/ ١٦٧)، تقريب التهذيب ت (٤٩٧٢).
(٥) زاد فى أ: وفصل تابع وفاعل ندر ... فى الشعر والفصل بـ(إما) مغتفر

(ش) الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه كثير فمن ذلك؛ قول الشاعر: [من الوافر]

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِى يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ(١)

وقال آخر: [من الطويل]

هُمَا أَخَوَا فِى الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ... إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا(٢)

وقد يقع بينهما فصلان؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ(٣) بِنَا ... أَوَاخِرِ المَيْسِ(٤) أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ(٥)

فهذا وما قبله لا يجوز فى الاختيار، بل هو مخصوص بالاضطرار؛ لوجهين:

أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبيته.

الثانى: أنه فصل بحرف جر أو بما فيه معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضيا للجر.

ففى إيلائه ظرفا أو حرف جر يلاقى مقتضى جر.

بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر؛ فإن المحذورين فيها مأمونان مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله؛ لأن رتبته منبهة عليه، والمفعول بخلاف ذلك.

---

(١) البيت لأبى حية النميرى فى ديوانه ص١٦٣، والإنصاف ٢/ ٤٣٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٩، والدرر ٥/ ٤٥، وشرح التصريح ٢/ ٥٩، والكتاب ١/ ١٧٩، ولسان العرب (عجم)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٨٩، والخصائص ٢/ ٤٠٥، ورصف المبانى ص٦٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٨، وشرح ابن عقيل ص٤٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص٤٩٥، وشرح المفصل ١/ ١٠٣، ولسان العرب (حبر)، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢ .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت .

(٣) الإيغال من أوغل فى البلاد أى: أبعد. (القامس - وغل) .

(٤) المَيْس: شجرٌ عِظَامٌ ونوع من الزبيب. (القاموس - ميس) .

(٥) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص٩٩٦، والإنصاف ص٤٣٣، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨، ٤١٣، ٤١٩، والحيوان ٢/ ٣٤٢، والخصائص ٢/ ٤٠٤، وسر صناعة الإعراب ص١٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٢، والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ٢٨٠، ولسان العرب (نقض)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٨٦٣، ورصف المبانى ص٦٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٠٨٣، وشرح المفصل ١/ ١٠٣، ٣/ ٧٧، ٤/ ١٣٢، وكتاب اللامات ص١٠٧، والمقتضب ٤/ ٣٧٦ .

فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر - رحمه الله - غير منافية لقياس العربية.

على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها؛ كما قبلت فى أشياء تنافى القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها: كقولهم «اسْتَحْوذَ» وقياسه: «اسْتَحَاذَ».

وكقولهم: «بَنَاتُ أَلْبُبِه» وقياسه: «أَلُبِّه». وكقولهم: «هَذَا جُحْر ضَبّ خَرِب» وقياسه: «خَرِب».

وكقولهم «لَدُنْ غُدْوَة» - بالنصب- وقياسه: الجر.

وأمثال ذلك كثيرة.

ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر؛ قول الطرماح: [من الطويل]

يَطُفْنَ بِحَوْزِى المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ ... بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِى الْكَنَائِنِ[١]

وأنشد الأخفش : [من مجزوء الكامل]

فَــزجَــجْــتُــهُ بِــمِــزَجَّــةٍ ... زَجَّ الـقَـلُـوصَ أَبِـى مَـزَادَهْ[٢]

وأنشد الأزهري[٣] لأبى جندل الطهوي[٤] فى صفة جراد: [من الرجز]

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِج

بِالْقَاعِ فَرْكَ القُطُنَ الْمَحَالِج[٥]

---

(١) البيت فى ديوانه ص٤٨٦، وشرح عمدة الحافظ ص٤٩٤، ولسان العرب (حوز)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٦٢، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٤٢٩، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٨، والخصائص ٢/ ٤٠٦ .

(٢) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٤٢٧، وتخليص الشواهد ص٨٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، والخصائص ٢/ ٤٠٦، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٧، وشرح المفصل ٣/ ١٨٩، والكتاب ١/ ١٧٦، ومجالس ثلعب ص١٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٦٨، والمقرب ١/ ٥٤ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهرى اللغوى الهروى الشافعى أبو منصور، كان رأسًا فى اللغة، أخذ عن الهروى صاحب الغريبين، وعن الربيع بن سليمان، وابن السراج، ونفطويه، من تصانيفه: التهذيب فى اللغة، تفسير ألفاظ مختصر المزنى، الأدوات، وغيرها. مات سنة ٣٧٠هـ .
ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٩ - ٢٠) .

(٤) هو جندل بن المثنى الطهوى، شاعر راجز، كان معاصرًا للراعى، وكان يهاجيه، نسبته إلى طهية، وهى جدته، مات نحو سنة ٩٠هـ .
ينظر: الأعلام (٢/ ١٤٠) .

(٥) الرجز فى لسان العرب (جنبح)، (جندج)، (كفنج)، ولأبى جندل الطهوى فى شرح عمدة =

وأنشد أبو عبيدة: [من الرجز]

وحَلَقُ[1] الْمَاذِيِّ[2] وَالْقَوَانِس
فَدَاسَهُم دَوْسَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ[3]

وأنشد أبو العباس ثعلب بجر «مَطَر» من قول الأحوص: [من الوافر]

لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ[4]

أي: نكاح مطر إياها.

ولا ضرورة فى هذا ولا فى بيت الأخفش وروى الكسائى نصب «الدَّرَاهِم» وجر «تَنْقَاد» من قول الشاعر: [من البسيط]

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفِ[5]

وأنشد غيره من أئمة العربية: [من الطويل]

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُم سَوْقَ الْبُغَاثِ[6] الْأَجَادِلِ[7]
وَمَنْ يُلْغِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ جَدِيرٌ بِهُلْكٍ آجِلٍ أَوْ مُعَاجِلِ[8]

---

= الحافظ ص٤٩٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥٧ .

(١) الحَلَق: السلاح. (المقاييس - حلق) .

(٢) ماذى العسل: أبيضه. (المقاييس - مذى) .

(٣) الرجز لعمرو بن كلثوم فى المقاصد النحوية ٣/ ٤٦١، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٢٧ .

(٤) البيت فى ديوانه ص١٨٩، والأغانى ١٥/ ٢٣٤، وأمالى الزجاجى ص٨١، وخزانة الأدب ٢/ ١٥١ن وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٦٧، ٩٥٢، وشرح التصريح ٢/ ٥٩، والعقد الفريد ٦/ ٨١، والمقاصد النحوية ١/ ١٠٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٩٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٩، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٧٢ .

(٥) البيت للفرزدق فى الإنصاف ١/ ٢٧، وخزانة الأدب ٤/ ٤٢٤، ٤٢٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥، وشرح التصريح ٢/ ٣٧١، والكتاب ١/ ٢٨، وتاج العروس (درهم)، ولسان العرب (صرف)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢١، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٤٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٦، وتخليص الشواهد ص١٦٩، وجمهرة اللغة ص٧٤١، ورصف المبانى ١٢، ٤٤٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٤٧٧، وشرح ابن عقيل ص٤١٦، وشرح قطر الندى ص٢٦٨، ولسان العرب، (قطرب)، (سحج)، (نقد)، (صنع)، (درهم)، (نفى)، والمقتضب ٢/ ٢٥٨، والممتع فى التصريف ١/ ٢٠٥ .

(٦) بغاث الطير: وهى التى لا تصيد ولا تمتنع. (المقاييس - بغث) .

(٧) الأجدل: الصقر. (المقاييس - جدل) .

(٨) البيت لبعض الطائيين فى شرح عمدة الحافظ ص٤٩١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك =

وقد فصل بالمفعول بين اسم فاعل، ومجرور بإضافته إليه فى قراءة بعض القراء: ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾ [إبراهيم:٤٧].

ومثل ذلك قولى:

... ... ... ... مُخْلِفُ الوعْدَ مُحِقٌّ ذُو نَكَدِ

أى: مخلف محق الوعد ذو نكد. والمحقّ: صاحب الحق.

ومثله قول الشاعر: [من الكامل]

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغِنَى وَسِوَاكَ مانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ[1]

(ص)

وَغَيْرُ مَصْدَرٍ مُضَافا فُصِلاَ فِى الشِّعْرِ بِالمَفْعُولِ أَيْضًا فَاعْقِلاَ
وَفَصْلُ تَابِعٍ وَفَاعِلٍ نَدَرْ فِى الشِّعْرِ وَالفَصْل بـ(إمَّا) مُغْتَفَرْ
وَالفَصْلُ بِالنِّدَا أَتَى اضْطِرَارَا وَبِاليَمِينِ قَدْ أَتَى اخْتِيَارَا

(ش) من نادر الفصل: الفصل بالمفعول بين مضاف ليس مصدرا، ومضاف إليه كقول الشاعر: [من البسيط]

تَسْقِى امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ[2]

أراد: يسقى امتياحا ندى ريقتها المسواك.

ومثال الفصل بالتابع؛ قول الشاعر لمعاوية بن أبى سفيان- رضى الله عنهما -: [من الطويل]

نَجَوتَ وَقَد بَلَّ الْمُرَادِى سَيْفَهُ مِنِ ابْنِ أَبِى شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ[3]

---

= ٣/ ١٨٠، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٧، وشرح التصريح ٢/ ٥٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٦٥ .

(١) البيت لجرير فى ديوانه ١/ ١٧١، والدرر ٥/ ٤٤، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٨٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢ .

(٢) الرصف: ضم الحجارة بعضها إلى بعض. (المقاييس - رصف) .
البيت لجرير فى ديوانه ١/ ١٧١، والدرر ٥/ ٤٤، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٨٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢ .

(٣) البيت فى الدرر ٥/ ٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٥٩، والمقاصد النحويين ٣/ ٤٧٨، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٥٨، وشرح ابن عقيل ص٤٠٤، وشرح عمدة الحافظ ص٤٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢ .

أراد: من ابن أبى طالب شيخ الأباطح؛ فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه.

ومثال الفصل بالفاعل؛ قول الشاعر: [من المنسرح]

أَنْـجَـبَ أَيَّـامَ وَالِـدَاهُ بِـهِ ... إِذْ وَلَـدَاهُ فَـنِـعْـمَ مَـا وَلَـدَا(١)

أراد: أنجب والداه به أيام إذ ولداه.

وزعم السيرافى: أن قول الشاعر: [من الطويل]

تَمُرُّ عَلَى مَا يَستَمِرّ وَقَدْ شَفَت ... غَلَائِلَ عَبْدُ القَيسِ مِنْهَا صُدُورِهَا(٢)

قد فصل فيه «عَبْدُ القَيْس» - وهو فاعل «شَفَتْ» - بين «غَلَائِلَ» و«صُدُورِهَا» وهما مضاف ومضاف إليه.

وهذا الذى قاله جائز غير متعين؛ لاحتمال جعل «غَلَائِل» غير مضاف؛ إلا أن تنوينه ساقط؛ لكونه ممنوع الصرف، وانجرار «صُدُورِهَا»؛ لأنه بدل من الضمير فى قوله: «مِنْهَا»

وعلى الجملة لا يستعمل الفصل بما ليس معمولا للمضاف كـ«وَالِدَاهُ» و«عَبْدُ القَيْس»، ويسهل إذا كان بمعمول المضاف، فإن كان منصوبا، أو مجرورا جاز بغير ضعف ولم يخص بالشعر؛ كقراءة ابن عامر، وقول النبى ﷺ: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِى صَاحِبِى؟!»(٣)؛ لأن كونه معمولا للمضاف يزيل أجنبيته.

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه ص٢٨٥، والدرر ٥/ ٤٩، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، ولسان العرب (نجل)، والمحتسب ١/ ١٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٧، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٨٦، وشرح الأشمونى ١/ ٣٢٨، وشرح عمدة الحافظ ص٤٩٤، ولسان العرب (نجب)، ومجالس ثعلب ص٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣، ويروى العجز هكذا: إذا نجلاه فنعم ما نجلا.

(٢) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٤٢٨، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٣، ٤١٨.

(٣) أخرجه البخارى (٧/ ٣٦٦): كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ (٣٦٦١)، و (٩/ ١٩٣): كتاب التفسير: باب ﴿قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعًا الذى له ملك السموات والأرض...﴾ (٤٦٤٠)، والبيهقى (١٠/ ٢٣٦) من حديث أبى الدرداء عن النبى ﷺ فى فضل أبى بكر وفيه: «إن الله بعثنى إليكم، فقلتمُ: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواسانى بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لى صاحبى؟ مرتين» فما أوذى بعدها.

ووقع فى رواية عند البخارى، والبيهقى: تاركون لى «صاحبى».

قال الحافظ فى الفتح (٧/ ٣٧٦): قوله: «تاركو لى صاحبى»: فى التفسير [أى كتاب التفسير من صحيح البخارى]: «تاركون لى صاحبى» وهى الموجهة، حتى قال أبو البقاء: إن حذف النون من خطأ الرواة؛ لأن الكلمة ليست مضافة ولا فيها ألف ولام، وإنما

وكونه غير مرفوع ولا فى حكم مرفوع يسوغ فيه تأخيره.

فإن كان معمولا للمضاف وهومرفوع فالفصل به أسهل من الفصل بمعمول لغير المضاف.

ومثله قول الراجز: [من الرجز]

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ
وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ- وَجْدٌ - صَبِّ(١)

يريد: قهر صب وجد. فهذا أسهل من «أَنْجَب أَيَّام وَالِدَاه»؛ لما ذكرت لك.

الفصل بالنداء كقول الراجز: [من الرجز]

كَـأَنَّ بِـرْذَوْنَ أَبَـا عِـصَـامِ
زَيْـدٍ حِـمَـارٌ دُقَّ بِـالـلِّـجَـامِ(٢)

أراد: كأن برذون زيد يا أبا عصام حمار دق باللجام.

وسمع الكسائى: «هَذَا غُلَام وَاللَّه زَيْد».

وسمع أبو عبيدة: «إِنَّ الشَّاة لَتَجْتَرّ فَتَسْمَع صَوت وَاللَّه رَ بِّهَا»

ومن الفصل بـ«إمَّا» قول الشاعر: [من الطويل]

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ ... وَإِمَّا دَمٍ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ(٣)

---

= يجوز الحذف فى هذين الموضعين.

ووجَّهَهَا غيرُه بوجهين: أحدهما: أن يكون «صاحبى» مضافًا، وفُصِل بين المضاف إليه بالجار والمجرور عناية بتقديم لفظ الإضافة، وفى ذلك جَمْعٌ بين إضافتين إلى نفسه تعظيمًا للصديق. ونظيره قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلَ أولادَهم شركائِهم﴾ بنصب أولادهم وخفض شركائهم وفصل بين المضافين بالمفعول.

والثانى: أن يكون استطال الكلامُ، فحذف النون كما يحذف من الموصول المطول. ومنه ما ذكروه فى قوله تعالى: وخضتم كالذى خاضوا. ا.هـ.

(١) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٩٠، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٩، والدرر ٥/ ٤٩، وشرح التصريح ٢/ ٦٧، وشرح عمدة الحافظ ص٤٩٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٣، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣.

(٢) الرجز بلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٤٠٤، والدرر ٥/ ٤٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٩، وشرح التصريح ٢/ ٦٠، وشرح ابن عقيل ص٤٠٥، وشرح عمدة الحافظ ص٤٩٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٠، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣.

(٣) البيت لتأبط شرا فى ديوانه ص٨٩، وجواهر الأدب ص١٥٤، وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣، والدرر ١/ ١٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٧٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٧٥، ولسان العرب (خطط)، والمقاصد النحوية =

فيمن رواه بالجر، ويروى بالرفع على حذف النون للضرورة.

(ص)

وَمالَهُ أَضَفْتَ مَالَهُ عَمَلْ قَبْلَ مُضَافٍ وَاغْتَفِرْ ذَاكَ العَمَلْ

إِنَّ الْمُضَافَ كَانَ (غَيْرًا) نَافِيَا كـ(عَنْكَ غَيْرُ رَاضٍ ابْنُ عَادِيَا)

(ش) المضاف إلى الشيء مكمَّل بما أضيف إليه تكميل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل فى الموصول، ولا فيما قبله فكذا المضاف إليه لا يعمل فى المضاف، ولا فيما قبله.

فلا يجوز فى نحو: «أَنَا مِثْل ضَارِب زَيْدًا» أن يقدم «زَيْد » على «مِثْل». فإن كان المضاف «غَيْرًا» وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه؛ كما يتقدم معمول المنفى بـ«لاَ»؛ فأجازوا: «أَنَا زَيْدًا غَيْر ضَارِب »؛ كما يقال: «أَنَا زَيْدًا لاَ أَضْرِبُ»، ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

إِنَّ امْرَأً خَصَّنِى عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غَيْرُ مَكْفُورِ[1]

فقدم «عِنْدِى» وهو معمول «مَكْفُور» مع إضافة «غَيْر» إليه؛ لأنها دالة على نفى؛ فكأنه قال: لعندى لا يكفر. ومنه قوله- تعالى- ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر: ١٠].

فإن لم يقصد بـ«غَيْر» نفى لم يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه؛ فلا يجوز فى قولك: «قَامُوا غَيْر ضَارِب زَيْدًا»: «قَامُوا زَيْدًا غَيْر ضَارِب»؛ لعدم قصد النفى بـ«غَيْر». والله أعلم.

---

= ٣/ ٤٨٦، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٤٠٥، ورصف المبانى ص٣٤٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٢٨، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٤٣، والممتع فى التصريف ٢/ ٥٢٦، وهمع الهوامع ١/ ٤٩، ٢/ ٥٢.

(١) البيت لأبى زبيد، وهو لأبى زبيد الطائى فى الدرر ٢/ ١٨٣، ٥/ ١٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٥٣، والكتاب ٢/ ١٣٤، ولسان العرب (خصص)، وبلا نسبة فى الإنصاف ١/ ٤٠٤، ورصف المبانى ص١٢١، ٢٣٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٠، وشرح عمدة الحافظ ص٢٢٣، وشرح المفصل ٨/ ٦٥، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٧٦ .

## فصل فى الإضافة إلى ياء المتكلم

(ص)

اخْكُمْ بِإعْرابِ المُضَافِ لِلْيَا وَزَاعِمُ البِنَاءِ وَاهٍ رَأْيَا

وآخِرَ المُضَافِ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا لَمْ يَنْقَص اوْ يُقْصَرْ كـ(شَافٍ) و(أَذَى)

أَوْ يَكُ مُعْرَبًا بِحَرْفَيْنِ فَذِى جَمِيعُها الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى

وَفِيهِ أَدْغِمْ يَاء او وَاوًا وَإِنْ مَا قَبلَ وَاوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهِنْ

وَأَلِفا سَلِمْ وَفِى المَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

وَلَكَ فِى يَا النَّفْسِ بَعْدَمَا سَلِمْ فَتْحٌ وَتَسْكِينٌ وَحَذْفٌ قَدْ زُعِمْ

وَقَدْ تُرَدُّ أَلِفًا وَرُبَّمَا أَغْنَى انْفِتَاحُ مَا يَلِى فَعُدِمَا

وَكَسْرُ ذِى الْيَا مُدْغَمًا فِيهَا رُوِى كَذَاكَ بَعْدَ أَلِفٍ وَمَا قَوِى

(فَمِى) و(فِى) فِى (فَم) قَالُوا وَفِى إِخْوَتِهِ التِزَامُ نَقْصٍ اقْتُفِى

نَحْو(أَبِى) (أَبِى) أَيْضا وَرَدَا فِى الاضْطِرَارِ مِثْل قَوْلِ مَنْ شَدَا

(كَانَ أَبِى كَرَمًا وسُودَا يُلْقِى عَلَى ذِى اللّبدِ الْحَدِيدَا)

(ش) زعم الجرجانى[(١)]، وابن الخشاب[(٢)]، وابن الخباز[(٣)] أن المضاف إلى ياء

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى، الإمام المشهور، أبو بكر، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسى، وكان من كبار أئمة العربية والبيان، شافعيًا أشعريًا من تصانيفه: المغنى فى شرح الإيضاح، المقتصد فى شرحه، إعجاز القرآن الكبير والصغير، الجمل، العوامل المائة، العمدة فى التصريف وغيرها. مات سنة ٤٧١ وقيل: ٤٧٤هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢/١٠٦).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب، أبو محمد النحوى، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وعدوه فى درجة الفارسى، وكان له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة. من تصانيفه: شرح الجمل للجرجانى، شرح لمع ابن جنى، الرد على ابن بابشاذ فى شرح الجمل، الرد على التبريزى فى تهذيب الإصلاح، وغيرها. مات سنة ٥٦٧هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٩ - ٣١).

(٣) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على الشيخ شمس الدين بن الخباز الإربلى الموصلى النحوى الضرير. كان أستاذًا بارعًا علامة زمانه فى النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض، وله المصنفات المفيدة، منها: النهاية فى النحو، شرح ألفية ابن معط. مات بالموصل سنة ٦٣٧هـ.
ينظر: بغية الوعاة (١/٣٠٤).

المتكلم مبنى.

والصحيح أنه معرب؛ إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء.

فإن زعم أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رد ذلك بثلاثة أوجه:

أحدها: أن ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساويا للمضاف إلى الياء؛ وذلك باطل.

الثانى: أن ذلك يوجب بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم؛ وذلك أيضا باطل.

الثالث: أن المضاف إلى غير متمكن لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة؛ لتتكمل دلالته بها كـ«غَيْر» و«مِثل».

والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط فى خفاء إعرابه ذلك فعلم أنه معرب تقديرا.

فإن زعم أن سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره، لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور، وبناء المتبع، وبناء المحكى؛ فإن آخر كل واحد منها ممنوع من ظهور الإعراب، ولا قائل بأنه مبنى، بل هو معرب تقديرا فكذلك المضاف إلى ياء المتكلم معرب تقديرا.

وفى كتاب ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم؛ فإنه قال فى (باب الكنايات): «لأن هذه الياء لا يكون قبلها حرف متحرك إلا مكسورا، وهى مفارقة لأخواتها فى هذا؛ ألا ترى أنك تقول: «هَذَا غُلَامهُ» فتعرب؛ فإذا أضفت «غُلَامًا» إلى نفسك قلت: «هَذَا غُلَامِى» فيذهب الإعراب».

«وإنما أراد: فيذهب لفظ الإعراب»؛ لأنه قال بعد ذلك: «وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الضم قبلها لا يصلح، ولم يقل: فإن الرفع، فلما غير لها الرفع وهو أول غير لها النصب إذ كان ثانيا وألزمت حالا واحدة».

فقال: «غُيِّر لَهَا الرَّفْع»: يعنى جعل مقدرا بعد أن كان ملفوظا به.

وكذا قوله: (غير لها النصب إذ كان ثانيا، وألزمت حالا واحدة).

فقال: (غير لها النصب)، وسكت عن الجر.

فعلى هذا يحمل كلامه.

والحاصل: أن المضاف إلى الياء يكسر آخره إن لم يكن مقصورا ولا منقوصا، ولا معربا بحرفين.

وتناول ذلك المثنى وما حمل عليه، والمجموع على حده، وما حمل عليه.

فإذا كان المضاف إلى الياء واحدا من هذه المستثنيات فتحت الياء، وأدغم فيها ما وليته من أواخرها إلا الألف. فإنها لا تدغم، ولا يدغم فيها.

وإن كان واوا وجب إبدالها ياء ليصح الإدغام.

وأما ما وليته من ألف فتبقى سالمة والياء بعدها مفتوحة، ولا فرق بين ألف المقصور وغيرها. فى لغة غير هذيل.

[ومثال فتح الياء للإدغام فيها أو لوقوعها بعد ألف][1]. قولك: «عَصَاى و يَدَاى» و«قَاضِى آخِذ بِيَدَى» و«جَاءَ بَنِى وَمُصْطَفَى» والأصل: بنوى، ومصطفوى.

فأدغمت الواوان فى الياءين بعد الإبدال، وجعلت كسرة موضع الضمة التى كانت قبل الواو.

وإلى هذا العمل أشرت بقولى:

... ... ... وَإِنْ ما قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهِنْ

وأشرت بقولى:

وَأَلِـفًـا سَـلِـمْ... ... ... ... ...

إلى أن ما آخره ألف من المضاف إلى ياء المتكلم تسلم ألفه قبل الياء من الانقلاب: سواء كانت للتثنية نحو: «يَدَاى»، أو المحمول على التثنية نحو: «ثِنْتَاى»، أو آخر مقصور نحو: «عَصَاى».

ثم بينت أن هذيلا تبدل ألف المقصور ياء، ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

سَبَقُوا هَوَى وَأَعْنَقُوا[2] لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[3]

---

(١) مابين المعكوفين سقط فى «أ».

(٢) أعنقوا: أسرعوا. (اللسان - عنق).

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ١/ ٧، وإنباه الرواة ١/ ٥٢، والدرر ٥/ ٥١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٦٢، وشرح قطر الندى ص١٩١، وشرح المفصل ٣/ ٣٣، وكتاب اللامات ص٩٨، ولسان العرب (هوا)، والمحتسب، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣، وتاج العروس (هوى)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٩٩، وجواهر الأدب ص١٧٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٥٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص٤٠٨، والمقرب ١/ ٢١٧، وكتاب العين ١/ ٢٩٩ .

ثم بينت أن ياء المتكلم بعد ما سلم من الحروف تسكن وتفتح. والمراد بـ:

... ... ... مَا سَلِمْ ... ... ...

ما ليس حرف علة متحركا ما قبله.

فإن كان حرف العلة ساكنا ما قبله فهو مما سلم؛ فلا فرق بين قولك «ثوبى»، وبين قولك «ظَبْيِى» و«صَبِيِّى» و«صِنْوى» و«فلُوِّى».

فياء المتكلم فى هذا ونحوه: إما ساكنة، وإما مفتوحة. وقد تحذف. وقد يفتح ما وليته فتنقلب ألفا. وربما حذفت الألف ويبقى فتح ما قبلها دليلا عليها.

فمثال حذف الياء؛ لدلالة الكسرة عليها؛ قول الشاعر: [من البسيط]

خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّى لِلَّذِى كَسَبَتْ ... يَدِى وَمَا لِى فِيمَا يَقْتَنِى طَمَعُ[1]

ومثال انقلابها ألفا قول الشاعر: [من الوافر]

أُطَـوِّفُ مَـا أُطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِى ... إِلَـى أُمَّـا وَيُرْوِينِـى النَّقِيـعُ[2]

ومثال حذف الألف والاكتفاء بدلالة الفتحة عليها. قول الشاعر: [من الوافر]

وَلَـسْـتُ بِـمُـدْرِكٍ مـا فَـاتَ مِـنِّـى ... بِـ«لَهْفَ» وَلاَ بِـ«لَيْتَ» وَلاَ «لَوَانِّى»[3]

وفتح ياء المتكلم المدغم فيها؛ هو الفصيح الشائع فى الاستعمال.

وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء، والفراء[4]، وقطرب[5].

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٣٢ .

(٢) البيت لنفيع (أولنقيع) بن جرموز فى المؤتلف والمختلف ص١٩٥، ونوادر أبى زيد ص١٩، وبلا نسبة فى الدرر ٥/ ٤٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٢، وشرح عمدة الحافظ ص٥١٢، ولسان العرب ، (نقع)، والمقاصد النحوية النحوية ٤/ ٢٤٧، والمقرب ١/ ٢١٧، ٢/ ٢٠٦، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣ .

(٣) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٦٣، ١٩٧، والإنصاف ١/ ٣٩٠، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧، وخزانة الأدب ١/ ١٣١، والخصائص ٣/ ١٣٥، ورصف المبانى ص٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٥٢١، ٢/ ٧٢٨، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٢، وشرح عمدة الحافظ ص٥٢١، وشرح قطر الندى ص٢٠٥، ولسان العرب (لهف)، والمحتسب ١/ ٢٧٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٨ن والمقرب ١/ ١٨١، ٢/ ٢٠١، والممتع فى التصريف ٢/ ٦٢٢ .

(٤) ينظر: معانى القرآن للفراء (٢/ ٧٥) .

(٥) هو محمد بن المستنير، أبو على النحوى، المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، من تصانيفه: المثلث، النوادر، العلل فى النحو، الأضداد، إعراب القرآن، المصنف الغريب فى اللغة. مات سنة ٢٠٦هـ .
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٤٢ - ٢٤٣) .

وبها قرأ حمزة[١]: ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ومنه قول الراجز: [من الرجز]

قُلت لَهَا هل لَكِ يَا تَا فِيّ
قَالَتْ لَهُ ما أَنْتَ بالمَرْضيّ[٢]

وقول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى لِعَمْرو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ[٣]

هكذا سمعا بكسر الياءين

وكسر ياء «عَصاى»: الحسن[٤]، وأبو عمرو فى شاذه؛ وهذه أضعف من الكسر مع التشديد[٥].

و«فِى» فى إضافة «فَم» أكثر من «فَمِى».

وأما «أَبٌ» و«أَخ» و«حَمٌ» و«هَنٌ» فالمستعمل فى إضافتها إلى الياء «أَبِى» و«أَخِى» و«حَمى» و«هَنِى».

وأجاز أبو العباس[٦] المبرد أن يقال: «أَبِى» برد اللام. وليس فى قول الشاعر: [من الكامل]

---

(١) قال ابن جنى: . . . فكسر الياء - يعنى حمزة - لالتقاء الساكنين مع أن قبلها كسرة. . . ينظر: المحتسب (٢/ ٤٩).

(٢) الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه ص١٦٩، وحاشية يس ٢/ ٦٠، وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص٥١٣، والمحتسب ٢/ ٤٩.

(٣) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص٤١، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٤، ٤/ ٤٣٧ والدرر ٥/ ٥٣، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٣/ ٣٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣.

(٤) هو الحسن بن يسار البصرى، أبو سعيد، تابعى، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة فى زمنه، أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، ولد بالمدينة، وشب فى كنف على بن أبى طالب. قيل: كان أشبه الناس كلامًا بكلام الأنبياء، وكان غاية فى الفصاحة، له كتاب فى فضائل مكة، توفى سنة ١١٠هـ.
ينظر: حلية الأولياء (٢/ ١٣١)، الأعلام (٢/ ٢٢٦)، تقريب التهذيب ت (١٢٣٧).

(٥) قال ابن جنى: كسر الياء فى نحو هذا ضعيف؛ استثقالاً للكسرة فيها وهربًا إلى الفتحة، «كهدايَ» و «يا بشرايَ» إلا أن للكسرة وجهًا ما.
ينظر: المحتسب (٢/ ٤٨).

(٦) قال ابن الشجرى: وأجاز أبو العباس المبرد: أبىّ وأخىّ وحمىّ، واحتج بقول الشاعر:
. . . . . . . . . . . . . . . . . . وأبى ما لك
ومنع أبو على من هذا، وقال: «إن أبىّ» فى البيت جمع أب، على لغة من قال فى =

. . .      . . .      . . .      وَأَبِيَّ مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ(١)

حجة على ذلك؛ لاحتمال إرادة الجمع، وسقوط النون للإضافة؛ فإن «الْأَب» يجمع على «أَبِين»، ومنه قراءة بعض السلف: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ أَبِيكَ﴾(٢) [البقرة: ١٣٣].

وإنما الحجة له في قول الراجز: [من الرجز]

كَانَ أَبِي كَرَمًا وسُودَا
يُلْقِي عَلَى ذِي اللِّبدِ الْحَدِيدَا(٣)

لأنه قال «يُلْقِي» ولو أراد الجمع لقال «يُلْقُونَ».

* * *

= جمعه: أبون وأبين. ينظر: الأمالي (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦).

(١) عجز بيت لمؤرج السلمي وصدره:

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى      . . . . . . .

ينظر خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢، ومعجم ما استعجم ص٦٣٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٠٢، وإنباه الرواة ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢ن وشرح المفصل ٣/ ٣٦، ولسان العرب (قدر)، (نخل)، وتاج العروس٧١ (قدر)، ومجالس ثعلب ص٥٤٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٨.

(٢) قال ابن جني: . . . أن يكون أبيك هنا واحدًا في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعًا كان كقراءة الجماعة ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة، وطريق ذلك أن يكون أبيك جمع أب على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار، أي: آباء أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم.

ينظر: المحتسب (١/ ١١٢).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر ٥/ ٥٩، وشرح عمدة الحافظ ص٥١٥، وهمع الهوامع ٢/ ٥٤.

## باب إعمال المصدر

(ص)

كَفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَعْمِلْ حَيْثُمَا يَصِحُّ حَرْفٌ مَصدَرِى تَمَّمَا
مُنَوَّنًا أَعْمِلْهُ أَو مُضِيفَا كَذَا إِذَا نَالَ بِـ(أَلْ) تَعْرِيفَا
كَذَا إِذَا سِيقَ لِتَشْبِيهٍ نُوِى كـ(اضْرِبْهُ ضَرْبَ الْحَاكِمِ اللِّصَّ الغَوِى)
وَأُهْمِلَ الْمُضْمَرُ وَالْمَحْدُودُ وَمَصْدَرٌ فَارَقَهُ التَّوْحِيدُ
وَرُبَّ مَحْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلْ وَبِسَمَاعٍ لاَ قِيَاسٍ قَدْ قُبِلْ

(ش) يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل، بل لأنه أصل، والفعل فرع؛ ولذلك يعمل مرادا به المضى أو الحال أو الاستقبال؛ بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالفعل المضارع؛ فاشترط كونه حالا أو مستقبلا؛ لأنهما مدلولا المضارع؛ وينبغى أن يعلم أن المصدر العامل على ضربين:

أحدهما: مقدر بالفعل وحرف مصدرى.

والثانى: مقدر بالفعل وحده.

فإذا أريد بالأول الحال قدر بـ«مَا» المصدرية والفعل ولم يقدر بـ«أنْ»؛ لأن مصحوبها لا يكون حالا.

وإذا أريد به غير الحال جاز أن يقدر بـ«أَنْ» وبـ«مَا»؛ ولأجل الحاجة إلى غير «أَنْ» قلت:

... ... ... ... حَرْفٌ مَصْدَرِى ...

ليتناول قولى «أَنْ» و«مَا».

ثم بينت أنه فى عمله: منون أو مضاف، أو معرف بـ«أَلْ»، وإن كان إعمال المعرف بـ«أَلْ» قليلا.

وجعل بعض العلماء منه قوله- تعالى-: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَۚ﴾ [النساء: ١٤٨] على أن التقدير: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا من ظلم. ومن المنون قوله- تعالى-: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥]. وهى قراءة نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة.

وقال الشاعر فى المنون: [من الوفر]

بِـضَـرْبٍ بِـالـسُّـيُـوفِ رُءُوسَ قَـوْمٍ أَزَلْـنَـا هَـامَـهُـنَّ عَـنِ الْـمَـقِـيـلِ[١]

وقال آخر فى المعرف بـ«أل» : [من المتقارب]

ضَـعِـيـفُ الـنِّـكَـايَـةِ[٢] أَعْـدَاءَهُ يَـخَـالُ الـفِـرَارَ يُـرَاخِـى الْأَجَـلْ[٣]

وقال آخر: [من الطويل]

فَإِنَّك وَالتَّأْبِينَ[٤] عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَـاكَ وَأَيْـدِيـنَـا إِلَـيْـهِ شَـوَارِعُ
لَكَالرَّجُلِ الحَادِى وَقَدْ تَلَعَ[٥] الضُّحَى وَطَـيْـرُ الـمَـنَـايَـا فَـوْقَـهُـنَّ أَوَاقِـعُ[٦]

وإذا أضمر المصدر لم يعمل لعدم حروف الفعل.

فلو قلت: «ضَرْبُكَ المُسِيءَ حَسَن وَهُوَ المُحْسِنَ قَبِيح » - وأنت تريد «وَضَرْبُكَ المُحْسِنَ قَبِيح » - امتنع؛ لما ذكرت لك.

وكذا لا يعمل المصدر إذا حد بالتاء؛ لأن دخول التاء عليه دالة على المرة يجعله بمنزلة أسماء الأجناس التى لا تناسب الأفعال؛ فلا يقال: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبَتِكَ زَيْدًا»؛ فإن سمع ذلك قبل ولم يقس عليه.

وكذا المجموع حقه ألا يعمل؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير اللفظ المصدر الذى هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه.

فإن ظفر بإعماله مجموعا قبل ولم يقس عليه.

---

(١) البيت للمرار بن منقذ التميمى فى المقاصد النحوية ٣/ ٤٩٩، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٣، وشرح ابن عقيل ص٤١١، وشرح المفصل ٦/ ٦١، والكتاب ١/ ١١٦، ١٩٠، واللمع ص٢٧٠، والمحتسب ١/ ٢١٩ .

(٢) نكى العدوَّ: قتل وجرح. (القاموس - نكى) .

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٢٠٨، وخزانة الأدب ٨/ ١٢٧، والدرر ٥/ ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٤، وشرح الأشمونى ١/ ٣٣٣، وشرح التصريح ٢/ ٦٣، وشرح شذور الذهب ص٤٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ص١٣٦، وشرح ابن عقيل ص٤١١، وشرح المفصل ٦/ ٥٩، ٦٤، والكتاب ١/ ١٩٢، والمقرب ١/ ١٣١، والمنصف ٣/ ٧١، وهمع الهوامع ٢/ ٩٣ .

(٤) التأبين: مدح الرجل بعد موته. (المقاييس - أبن) .

(٥) تلع الضحى: انبسط. (المقاييس - تلع) .

(٦) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٨/ ٢٤٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠١، وشرح عمدة الحافظ ص٦٩٧، ولسان العرب (وقع)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٤ .

وأنشد أبو على فى التذكرة شاهدا على إعمال المحدود؛ قول الشاعر: [من الطويل]

يُحَابِى بِهِ الجَلْدُ الَّذِى هُوَ حَازِمٌ     بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ(١)

فنصب «نَفْسَ رَاكِب » بـ«يُحَابِى» ومعناه: يحيى ونصب «المَلاَ» بـ«ضَرْبَة كَفَّيْه».

ومراد قائل البيت: وصف مسافر معه ماء فتيمم، وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا.

ومن كلام العرب: «تَرَكْتُهُ بِمَلاَحِس البَقَر أَوْلاَدَهَا»؛ فأعمل «مَلاَحِس» وهو جمع ملحس بمعنى: لحس؛ ومثله قول الشاعر: [من البسيط]

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ     أَبَا قُدَامَةَ إِلاَّ المَجْدَ والفَنَعَا(٢)

وإلى هذا وأشباهه أشرت بقولى:

وَرُبَّ مَحْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلْ     ...     ...     ...

والله أعلم.

(ص)

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ     كَمِّلْ برَفْعٍ أَوْ بِنَصْبٍ عَمَلَهْ

كـ(بَذْلُ مَجهُودٍ مُقِلٌّ زَيْنُ)     و(مَنْعُ ذِى غِنًى حُقُوقًا شَيْنُ)

وَإِنْ تُضِفْ لِلظَّرْفِ فَارْفَعْ وانْصِبَا     كـ(حُبُّ يَوْمٍ عَاقِلٌ لَهْوًا صِبَا)

(ش) قد تقدم أن المصدر العامل يرد مضافا، ومنونا، وبالألف واللام.

فنبهت الآن على أنه إن أضيف إلى مفعول رفع ما بعده بحق الفاعلية كقولك: «بَذْل مَجْهُود مُقِلّ زَين ».

وإن أضيف إلى فاعل نصب ما بعده بحق المفعولية كقولك: «مَنْع ذِى غِنًى حُقُوقًا شَيْن ».

وقد يضاف إلى الظرف توسعا؛ فيعمل فيما بعده الرفع والنصب؛ كقولك: «حُبّ

(١) البيت بلا نسبة فى حاشية يس ٢/ ٦٢، والدرر ٥/ ٢٤٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٥، وشرح قطر الندى ص٢٦٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٧ .

(٢) الفنع: الكرم. (المقاييس - فنع) .
البيت للأعشى فى ديوانه ص١٥٩، وتذكرة النحاة ص٤٦٣، وشرح عمدة الحافظ ص٦٩٤، ولسان العرب (جرب)، (فنع)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٤، والخصائص ٢/ ٢٠٨، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٥ .

يَوْم عَاقِلٍ لَهْوًا صِبًا»؛ وهونظير قولهم: [من الرجز]

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ[(١)]

أشار إلى ذلك سيبويه[(٢)] وغيره من المحققين.

(ص)

وَهْوَ مَعَ الْمَعْمُولِ كَالْمَوصُولِ مَعْ صِلَتِهِ فِيمَا أُجِيزَ وَامْتُنِعْ

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ عَلَى الَّذِى يَرِدْ بِغَيْرِ ذَا أَوْ حَاوِلِ العُذْرَ تَجِدْ

(ش) الضمير من:

وَهْـوَ... ... ... ... ... ...

عائد على المصدر الذى يصح فى موضعه حرف مصدرى.

ولأجل تقديره بفعل وحرف مصدرى جعل هو ومعموله كموصول وصلة؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه. كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول. ولا يحال بينهما بأجنبى كما لا يحال به بين الموصول والصلة.

فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغى تلطف له فيما يؤمن معه الخطأ ويثبت به الصواب.

فمما يوهم التقديم قول الشاعر: [من الهزج]

وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ[(٣)]

فليس اللام من قوله «لِلذِّلَّة» متعلقا بما بعده من المصدر، بل بمصدر محذوف قبله يدل عليه الموجود بعده.

والتقدير: وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ٣/ ١٠٨، ٤/ ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢/ ٢٥، ٦/ ٥٣٤، والدرر ٣/ ٩٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٦٥٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٥، والكتاب ١/ ١٧٥، ١٧٧، ١٩٣، والمحتسب ٢/ ٢٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣ .

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ١٩٣)، ولكنه قال فى موضع آخر: ولا يجوز يا سارق الليلةَ أهل الدار إلا فى شعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور. ينظر: الكتاب (١/ ١٧٦) .

(٣) البيت للفند الزمانى (شهل بن شيبان) فى أمالى القالى ١/ ٢٦٠، وحماسة البحترى ص٥٦، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١، والدرر ٥/ ٢٥٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٣٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٤٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٨، وهمع الهوامع ٢/ ٩٣ .

وهذا التقدير نظير ما تقدم فى نحو قوله- تعالى-: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

ومما يوهم الفصل بأجنبى قول الله- تعالى -: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩]

قال الزمخشرى: ( «يَوْمَ تُبْلَى السرَائر» منصوب بـ«رَجْعِهِ» )؛ فيلزم من قوله: الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله، والإخبارعن موصول قبل تمام صلته.

والوجه الجيد أن يقدر ناصب لـ«يَوْم» كأنه قيل: يرجعه يوم تبلى السرائر.

ومما يوهم الفصل بأجنبى؛ قول الشاعر: [من البسيط]

الْمَنّ لِلذَّم دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلاَ تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلاَ حَمْدٍ وَلاَ مَالِ(١)

فالذى يسبق إلى ذهن سامع هذا البيت: أن الباء الجارة لـ «الْعَطَاءِ» متعلقة بـ«المَنّ»؛ ليكون التقدير: المن بالعطاء داع للذم. وعليه مدار المعنى.

إلا أن ذلك التقدير ممنوع، فى الإعراب؛ لاستلزامه فصلا بأجنبى بين مصدر ومعموله، وإخبارا عن موصول قبل تمام صلته.

والمخلص من ذلك تعليق الباء بمحذوف كأنه قيل: المن للذم داع المن بالعطاء.

فـ«الْمَنّ» الثانى بدل من «المَنّ» الأول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه.

ويجوز أن يكون «بالعَطَاءِ» متعلقا بـ«لاَ تَمْنُن»، أو بفعل من معناه مضمر يدل عليه الظاهر.

وإلى مثل هذه المحاولة أشرت بقولى:

... ... ... ... أو حَا وِل الْعُذْرَ تَجِدْ

(ص)

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَجْرُورًا بِهِ مُجَوَّزًا لِرَفْعِهِ أَوْ نَصْبِهِ
كَمِثْلِ: (دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَانَا)
وَإِنْ لَمَفْعُولٍ أُضِيفَ وَحُذِفْ فَاعِلُهُ كـ(اقْصِدْ إِرَاحَةَ الدَّنِفْ)
فَاجْرُرْ أَو انْصِبْ تَابِعَ الْمُضَافِ لَهْ وَالرَّفْعُ إِنْ أَتَاكَ فَاعْذُرْ قَائلَهُ

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٣٨ .

(ش) قد تقدم أن أحد استعمالات المصدر العامل أن يكون مضافا، وأن المضاف إليه إن كان مفعولا رفع ما بعده بحق الفاعلية، وإن كان فاعلا نصب ما بعده بحق المفعولية.

ولك فى تابع ما جر بإضافة المصدر إليه:

الجرحملا على اللفظ. والرفع أو النصب حملا على المعنى.

فمن الحمل على معنى النصب؛ قول الراجز: [من الرجز]

قَـد كُـنْـتُ دَايَـنْـتُ بِـهَـا حَـسَّـانَـا

مَـخَـافَـةَ الْإِفْـلَاسِ وَالـلَّـيَـانَـا(١)

ومن الحمل على معنى الرفع؛ قول الشاعر: [من البسيط]

الـسَّـالِـكُ الـثُّـغْـرَةَ(٢) الْـيَـقْـظَـانَ سَـالِـكُـهَـا

مَشْىَ الْهَلُوكِ(٣) عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ(٤) الْفُضُلُ(٥)

الفضل: اللابسة ثوب الخلوة؛ وهو نعت لـ «الْهَلُوك» على الموضع؛ لأنها فاعل «الْمَشْى».

فإن أضيف المصدر إلى مفعول، ولم يذكر الفاعل جاز فى تابع المجرور:

---

(١) اللیان: المطل. (اللسان - لين).

الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص١٨٧، والكتاب ١/ ١٩١، ١٩٢، ولزياد العنبرى فى شرح التصريح ٢/ ٦٥، وشرح المفصل ٦/ ٦٥، وله أو لرؤبة فى الدرر ٦/ ١٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ص١٣١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٦٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٢١٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٠٢، وشرح ابن عقيل ص٤١٨، وشرح المفصل ٦/ ٦٩، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٧٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

(٢) الثُغرة: موضع المخافة من فروج البلدان. (القاموس - ثغر).

(٣) الهَلُوك: المرأة العاهرة. (اللسان - هلك).

(٤) الخيعل: القميص لا كُمَّىْ له. (القاموس - خعل).

(٥) البيت للمتنخل الهذلى فى تذكرة النحاة ص٣٤٦، وخزانة الأدب ٥/ ١١، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨١، والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٥، ولسان العرب (خعل)، (فضل)، والمعانى الكبير ص٥٤٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٦، وللهذلى فى الخصائص ٢/ ١٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١١، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٥/ ١٠١، ١٠٣، والدرر ٣/ ٦٠، ٦/ ١٨٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٧، وشرح عمدة الحافظ ص٧٠١، وهمع الهوامع ١/ ١٨٧، ٢/ ١٤٥.

- الجر على اللفظ.
- والنصب على تقدير المصدر بحرف مصدرى موصول بفعل سمى فاعله.
- والرفع على تقديره بحرف مصدرى موصول بفعل لم يسم فاعله.

(ص)

وَبَدَلاً مِنْ لَفْظِ فِعْلِهِ يَرِدْ فِى الْعَمَلِ الْمَصْدَرُ وَهْوَ مُطَّرِدْ
فِى الْأَمْرِ والدُّعَا وَالاِسْتِفْهَامِ وَخَبرًا يَقِلُّ فِى الْكَلَامِ
والسَّبْقُ فِى مَعْمُولِ هَذَا يُغْتَفَرْ كَذَاكَ رَفْعُهُ ضَمِيرًا اسْتَتَرْ

(ش) قد تقدم الإعلام بأن المصدر العامل على ضربين:
- ضرب يقدر بالفعل وحرف مصدرى.
- وضرب يقدر بالفعل وحده. وهذا هو الآتى بدلا من اللفظ بفعله.

ويعمل مقدما، ومؤخرا؛ لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة؛ فيقال: «ضَرْبًا رَأْسَهُ» و«رَأْسَهُ ضَرْبًا».

ومما يجوز فى هذا النوع، ولا يجوز فى النوع الأول، استتار ضمير فيه مرفوع به.

وأكثر وقوعه أمرا، ودعاء، وبعد استفهام؛ فالأمر كقول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ(١)

يجوز أن يكون «زُرَيْقُ» منادى مضموما، وأن يكون فاعل «نَدْلاً»(٢).

ومثال الدعاء قول الآخر: [من البسيط]

يَا قَابِلَ التَّوبِ غُفْرَانًا مآثِمَ قَدْ أسلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلُ(٣)

ويقع بعد استفهام؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

---

(١) تقديم تخريج هذا البيت.
(٢) قال الأخفش: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت: سقيًا لزيد، وإنما تريد: سقى الله زيدًا، ولو قلت: سقيا الله زيدًا، كان جيدًا؛ لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل، ولو قلت: أكلاً زيدُ الخبز، وأنت تأمره، كان جائزًا؛ كقوله:

فَنَدلاً زُريقُ المالَ ندل الثعالِبِ

ينظر: الأصول فى النحو (١/ ١٦٦، ١٦٧).
(٣) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٣٤.

أَعَـلاَقَـةَ أُمَّ الْـوُلَـيِّـدِ بَـعْـدَمَـا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ[(١)] الْمُخْلَسِ[(٢)]

وقد يقع خبرا، وهو مطرد عند الأخفش والفراء في الخبر والطلب.

ومما مثل به الأخفش: «ظَنّكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» و«سَمْع أُذُنِى أَخَاكَ يَقولُ ذَاكَ، وَبَصَر عَيْنِى أَخَاكَ».

## باب إعمال اسم الفاعل

(ص)

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِى اسْتِفْهَاما اوْ مَا يَنْفِى أَوْ سِيقَ لِلإِخْبَارِ أَوْ لِلْوَصْفِ
أَوْ كَانَ حَالاً وَإِذَا أُولِى (أَلْ) فَهوَ عَلَى الإِطْلاَقِ أَهْلٌ لِلْعَمَلْ
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَعْلُومٍ حُذِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِى وُصِفْ
وَقَصْدُ الاِسْتِفْهَامِ يُغْنِى إِنْ فُهِمْ كـ(رَاحِمٌ ذَا عَبْدَهُ أَوْ مُنْتَقِمْ)

(ش) اسم الفاعل: ما صيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله، غير صالح للإضافة إليه كـ«ضَارِب» و«مُكْرِم» و«مُسْتَخْرِج».

ويعمل عمل فعله إن لم يكن ماضى المعنى، وكان بعد استفهام أو نفى نحو: «أمُكْرِم زَيْد عَمْرًا» ؟ و«مَا هُوَتَارِك بِرًّا اليَوْم أَوْ غَدًا»

وكذا إن كان خبرا أو نعتا، أو حالا نحو. «زَيْد مكرم رَجُلاً طَالِبًا عِلْمًا» و«جَاءَ أَخُوكَ قَاصِدًا خَيْرًا».

وتناول المسوق للإخبار خبر المبتدأ، وخبر «إِنَّ» و«كَانَ» وثانى مفعولى «ظَنَنْتُ».

(١) الثغام: شجر أبيض الثمر. (المقاييس - ثغم).

(٢) المخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد. (اللسان - خلس).

والبيت للمرار الأسدى فى ديوانه ص٤٦١، والأزهية ص٨٩، وإصلاح المنطق ص٤٥، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢، ٢٣٤، والدرر ٣/ ١١١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٢٢، والكتاب ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩، ولسان العرب، (علق)، (ثغم)، (فنن)، وبلا نسبة فى الاضداد ص٩٧، ورصف المبانى ص٣١٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٣، ومغنى اللبيب ١/ ٣١١، والمقتضب ٢/ ٥٤، والمقرب ١/ ١٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

ولو قصد باسم الفاعل المضى لم يعمل؛ لأنه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذى هوبمعناه.

بخلاف المقصود به الحال أو الاستقبال؛ فإن لفظه شبيه بلفظ الفعل المدلول به على الحال أو الاستقبال، وهو المضارع.

ألا ترى أن قولك «ضَارِب» على أربعة أحرف: ثانيها ساكن، وغيره متحرك ؟، وكذلك المضارع.

وهذا لا تجده ثابتا بين اسم الفاعل المراد به المضى وبين الفعل الذى فى معناه؛ فلذلك انفرد بالعمل الموافق للمضارع.

وسيأتى الكلام على حكم الكسائى على اسم الفاعل المراد به المضى بالإعمال.

والخلاف إنما هو فى المجرد من الألف واللام. وأما الملتبس بهما؛ فلا خلاف فى إعماله.

وأشرت بقولى:

وَقَدْ يكونُ نَعْتَ مَعْلُومٍ حُذِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِى وُصِفْ

إلى نحو قوله -تعالى- ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَـٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨]

فـ «مُخْتَلِفٌ» قد عمل وهو غير معتمد على استفهام، ولا نفى، ولا على مخبر عنه، ولا على صاحب حال ولا منعوت ملفوظ به، بل مقدر كأنه قيل: ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه؛ ومثله قول الشاعر وهو الأعشى: [من البسيط]

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ(١)

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة: [من الطويل]

وكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى(٢)

---

(١) الوعل: تيس الجبل. (القاموس - وعل).
البيت فى ديوانه ص١١١، وشرح التصريح ٢/ ٦٦، وتاج العروس (وعل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٩، وبلا نسبة فى الأغانى ٩/ ١٤٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٨، والرد على النحاة ص٧٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٤١، وشرح شذور الذهب ص٥٠١، وشرح ابن عقيل ص٤٢١ .

(٢) البيت فى ديوانه ص٤٥٩، والكتاب ١/ ١٦٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٣١ .

(ص)

وَقَدْ يَصِيرُ (فَاعِلٌ ) (فَعَّالاً) تَكْثِيرًا او(فَعُولاً) اوْ(مِفْعَالاً)
و(مُفْعِلًا) قَدْ يَخْلُفُ (الفَعَّالُ) وَهَكَذَا (الْفَعِيلُ) و(الْمِفْعَالُ)
وَاحْكُمْ لَهُنَّ بِالَّذِى حَكَمْتَا لِـ (فَاعِلٍ) مِمَّا بِهِ أُخْبِرْتَا
وَقَلَّ إِعْمَالُ (فَعِيلٍ) و(فَعِلْ) كـ(حَذِرٍ) و(مَزِقٍ ) وكـ(عَمِلْ)

(ش) إذا قصد التكثير والمبالغة بما هو من أسماء الفاعلين على وزن «فَاعِل» عدل به إلى: «فَعَّال» كـ«غَفَّار».

أو«فَعُول» كـ«شَكُور».

أو إلى «مِفْعَال» كـ«مِنْحَار».

أو إلى «فَعِيل» كـ«عَلِيم».

أو إلى «فَعِل» كـ«حَذِر».

وأكثرها استعمالا «فَعَّال» و«فَعُول» ثم «مِفْعَال» ثم «فَعيل» ثم «فَعِل».

وحكى سيبويه[(١)]: «أَمَّا العَسَل فَأَنَا شَرَّاب» و«إِنَّه لَمِنْحَار بَوَائِكَها » وأ نشد : [من الطويل]

ذَكَرْتُ أَخَا لأَوْاءَ [(٢)] يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[(٣)]

وأنشد- أيضا -: [من الطويل]

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجٍ[(٤)] الخَوَالِفِ أَعْقَلاَ[(٥)]

وقال الراعى : [من الطويل]

عَشِيَّةَ لَيْلَى لَو تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدَوْمَةَ تَجْرٌ عِنْدَهُ وَحَجِيجُ

(١) ينظر: الكتاب (١/ ١١١، ١١٢) ورواية البيت عنده (بكيت) بدلاً من ذكرت .
(٢) اللأوة: الشدة. (المقاييس - لأو) .
(٣) البيت لأبى طالب عم النبى ﷺ فى شرح المفصل ٦/ ٧١، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٢، وشرح عمدة الحافظ ص٦٧٩، والكتاب ١/ ١١١ .
(٤) ولاج: كثير الولوج، وهو الدخول. (القاموس - ولج) .
(٥) البيت للقلاخ بن حزن فى خزانة الأدب ٨/ ١٥٧، والدرر ٥/ ٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٣، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، وشرح المفصل ٦/ ٧٩، ٨٠، والكتاب ١/ ١١١، ولسان العرب (ثعل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٣٥، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٣١٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٠، وشرح الأشمونى ١/ ٣٤٢، وشرح شذور الذهب ص٥٠٤، وشرح ابن عقيل ص٤٢٣، والمقتضب ٢/ ١١٣، وهمع الهوامع ٢/ ٩٦ .

قَلاَ دِينَهُ واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إخْوَانَ الْعَزاءِ هَيُوجُ(١)

فنصب «إِخْوَانَ» بـ«هَيُوج» مع تأخره؛ كما نصب الآخر: «رُءُوسَ الدَّارِعِين» بـ«ضَرُوب».

فإن اسم الفاعل يعمل عمل فعله مقدما ومؤخرا. وظاهرا ومضمرا. جائيا على صيغته الأصلية أو معدولا إلى أحد هذه الأمثلة، وقد أشرت إلى هذا بقولى:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى الْعَمَلْ ... ... ...

فأطلقت الشبه ليتنبه إلى ذلك.

وأكدت بيان هذا بقولى:

وَاحْكُمْ لَهُنَّ بِالَّذِى حَكَمْتَا لِفَاعِلٍ مِمَّا بِهِ أُخْبِرْتَا

وهذا مراد سيبويه؛ ولهذا قال: «لو قلت: «هَذَا ضَرُوبُ رُءُوس الرِّجَالِ وَسُوق الإِبِل» على «ضَرُوب سُوق الإِبِل» جاز. كما تقول: «ضارِب زَيْد وَعَمْرًا» تضمر «وضَارِب عَمْرًا» »؛ هذا نصه.

والمطرد الكثير الاستعمال بناء هذه الأمثلة من الثلاثى.

وقد يبنى من «أفْعَل»: «فَعَّالٌ » كـ«أَدْرَكَ فَهُوَ دَرَّاك »،و«أَسْأَر فَهُوَ سَأَّر».

و«فَعِيل» كـ«أَنْذَر فَهُو نَذِير» و«آلَم فَهُو أَلِيم» و«أَسْمَع فَهُو سَمِيع»؛ ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِى السَّمِيعُ يُؤَرِّقُنِى، وَأَصْحَابِى هُجُوع(٢)

أى: الداعى المسمع.

وقد يبنى - أيضا- من «أَفْعَل» «مِفْعَال» كـ«مِعْطَاء» و«مِهدَاء» و«مِعوَان» وأنشد سيبويه: [من البسيط]

---

(١) البيت فى ديوانه ص٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥، ١٦، ولسان العرب (هيج)، (أخا)، ولأبى ذؤيب الهذلى فى الكتاب ١/ ١١١، وله أو للراعى فى المقاصد النحوية ٣/ ٥٣٦، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٤٢، وشرح ابن عقيل ص٤٢٣ .

(٢) الهجوع: النوم ليلاً. (المقاييس - هجع) .

والبيت لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص١٤٠، والأصمعيات ص١٧٢، والأغانى ١٠/ ٤، وخزانة الأدب ٨/ ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١١/ ١١٩، وسمط اللآلى ص٤٠، والشعر والشعراء ١/ ٣٧٩، ولسان العرب (سمع)، وبلا نسبة فى لسان العرب (أنق) .

شُم مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا ميِصُ العَشِيَّاتِ لاَ خُورٌ وَلاَ قزمُ[(١)]

فنصب «أَبْدَانَ الجَزُور» بـ«مَهَاوِين» وهو جمع «مِهوَان» وهو الكثير الإهانة للمال.

وصرح سيبويه بجواز إعمال «فَعِيل» و«فَعِل» ثم قال: «و«فَعِل» أقل من «فعِيل» «بِكَثير» ،ثم قال: ومنه قول ساعدة بن جؤية[(٢)]: [من البسيط]

حَتَّى شَآهَا[(٣)] كَلِيلٌ[(٤)] مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَم[(٥)]

قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمرى [(٦)]:

قال النحويون: هذا غلط من سيبويه. وذلك أن الـ «كَلِيلَ» هو البرق الضعيف، وفعله لا يتعدى.

والـ «مَوْهِن»: الساعة من الليل؛ فهو منتصب على الظرف.

واعتذر لسيبويه بأن «كَلِيلًا» بمعنى «مُكِلّ»؛ كأنه قال: هذا البرق يكل الوقت بدوامه عليه، كما يقال: أتعبت يومك ونحو ذلك من المجاز.

قال المصنف[(٧)] -رحمه الله-: وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه.

---

(١) البيت للكميت بن زيد فى ديوانه ٢/ ٢١٠٤، وخزانة الأدب ٨/ ١٥٠ ، وللكميت فى شرح المفصل ٦/ ٧٤،٧٦، والكتاب ١/ ١١٤، ولسان العرب (هون) ، وللكميت بن معروف فى المقاصد النحوية ٣/ ٥٦٩، ولابن مقبل فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٥، وللكميت بن زيد أو للكميت بن معروف فى ديوانه ص ١٩٩ أو لابن مقبل فى الدرر ٥/ ٢٧٥، ولتميم العجلانى فى شرح عمدة الحافظ ص ٦٨٣، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٣٩٦، وشرح عمدة الحافظ ص٤٧٠، وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

(٢) هو ساعدة بن جؤية الهذلى، من بنى كعب بن كامل، من سعد هذيل، شاعر، من مخضرمى الجاهلية والإسلام، أسلم، وليست له صحبة. قال الآمدى: شعره محشو بالغريب والمعانى الغامضة، له ديوان شعر .
ينظر: الأعلام (٣/ ٧٠). خزانة الأدب (١/ ٤٧٦) .

(٣) الشَأو: السبق. (المقاييس - شأو) .

(٤) الكليل: برق أضعفه بُعد المسافة. (اللسان - كلل) .

(٥) البيت فى خزانة الأدب ٨/ ١٥٥، ١٥٨، ١٦٤، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩، وشرح المفصل ٦/ ٧٢، ٧٣، والكتاب ١/ ١١٤، ولسان العرب ، (عمل)، (شأى)، والمنصف ٣/ ٧٦، وللهذلى فى لسان العرب (طرب)، (أنق)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢/ ٤٣٥، والمقتضب ٢/ ١١٥، والمقرب ١/ ١٢٨ .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى، المعروف بالأعلم، كان عالمًا بالعربية واللغة ومعانى الأشعار، حافظًا لها، حسن الضبط لها، مشهورًا بإتقانها، مات سنة ٤٧٦هـ .
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٥٦)، الأعلام (٨/ ٢٣٣) .

(٧) فى ط: قال محمد.

وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن «فَاعِلا» قد يعدل به إلى «فَعِيل» و«فَعِل» على سبيل المبالغة.

كما يعدل به إلى «فَعُول» و«فَعَّال» و«مِفْعَال».

فذكر هذا البيت لاشتماله على «كَلِيل» المعدول به عن «كَالّ» وعلى «عَمِل» للعدل به عن «عَامِل».

ولم يتعرض لوقوع الإعمال، وإنما حجته فى إعمال «فَعِيل» قول بعض العرب: «إن الله سميع دعاء من دعاه» رواه بعض الثقات.

ومن حججه قول الشاعر: [من الطويل]

فَتَاتَانِ أُمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ البَدْرَا[(١)]

فأعمل «شَبِيهَة» أنثى «شَبِيه» مع كونه من «أَشْبَه» كـ«نَذِير» من «أَنْذَر».

وإذا ثبت إعمال «فَعِيل» من «أَفْعَل» مع قلة نظائره فإعمال «فَعِيل» من الثلاثى أولى لكثرته.

وأنشد سيبويه[(٢)] مستشهدا على إعمال «فَعِل» قول الشاعر: [من الكامل]

حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[(٣)]

وروى عن المازنى: أن اللاحقى قال: سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى «فَعِل» فعملت له هذا البيت

وينسب مثل هذا القول- أيضا- إلى ابن المقفع.

والاختلاف فى تسمية هذا الشاعر المدعى يشعر بأنها رواية موضوعة ووقوع مثل هذا مستبعد؛ فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله.

وإنما يحمل القدح فى البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقول المتعنتين.

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى المقاصد النحوية ٣/ ٥٤٢، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٤٢، وشرح عمدة الحافظ ص٦٨٠ .

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ١١٤) .

(٣) البيت لأبان اللاحقى فى خزانة الأدب ٨/ ١٦٩، ولأبى يحيى اللاحقى فى المقاصد النحوية ٣/ ٥٤٣، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٨/ ١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٤٢، وشرح ابن عقيل ص٤٢٤، وشرح المفصل ٦/ ٧١، ٧٣، والكتاب ١/ ١١٣، ولسان العرب (حذر)، والمقتضب ٢/ ١١٦ .

وقدجاء إعمال «فَعِل» فيما لا سبيل إلى القدح فيه، وهو قول زيد الخيل: [من الوافر]

أَتَانِى أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِى   جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ(١)

فأعمل «مَزِقًا» وهو«فَعِل» عدل به للمبالغة عن «مَازِق».

ووافق أبو عمر الجرمى سيبويه فى إعمال «فَعِل» وقال: «إنه على وزن الفعل فأشبه أن يكون جاريا مجراه ».

(ص)

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ   فِى الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ فَاسْمَعْ وَامْتَثِلْ

وَلَمْ يُجِزْ إِعْمَالَ مَنْعُوتٍ وَلاَ   مُصَغَّرٍ إِلاَّ الكِسَائِى ذُو الْوِلاَ

(ش) ما سوى المفرد المثنى والمجموع يحكم لهما فى الإعمال بما حكم للمفرد. ويشترط لهما ما اشترط له.

ومن إعمال الجمع قول طرفة: [من الرمل]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ   غُفُرٌ ذَنبَهُمْ غَيْرُ فُجُرِ(٢)

فأعمل «غُفُرًا» وهو جمع «غَفُور».

ومنه قول الراجز: [من الرجز]

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمَا(٣)

---

(١) الفديد: الصوت والجلبة. (المقاييس - فدد).
البيت فى ديوانه ص١٧٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩، والدرر ٥/ ٢٧٢، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، وشذور الذهب ص٥٠٧، وشرح عمدة الحافظ ص٦٨٠، وشرح المفصل ٦/ ٧٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٥، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٢٢٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٤٢، وشرح ابن عقيل ص٤٢٥، وشرح قطر الندى ص٢٧٥، والمقرب ١/ ١٢٨ .

(٢) البيت فى ديوانه ص٥٥، وخزانة الأدب ٨/ ١٨٨، والدرر ٥/ ٢٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٨، وشرح التصريح ٢/ ٦٩، وشرح عمدة الحافظ ص٦٨٢، وشرح المفصل ٦/ ٧٤،٧٥، والكتاب ١/ ١١٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٨، ونوادر أبى زيد ص١٠، وبلا نسبة فى أمالى الحاجب ص٣٥٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٤٣، وشرح ابن عقيل ص٤٢٦، وهمع الهوامع ٢/ ٩٧ .

(٣) الرجز للعجاج فى ديوانه ١/ ٤٥٣، والدرر ٣/ ٤٩، وشرح ابن عقيل ص٤٢٥، والكتاب ١/ ٢٦، ١١٠، ولسان العرب (منى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥١، والمحتسب ١/ ٧٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥٤، ٤/ ٢٨٥، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٤، =

ومنه قول أبى كبير الهذلى[١]: [من الكامل]

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[٢]

فلو صغر أو نعت اسم الفاعل جائيا على أصله، أو معدولا به بطل عمله، إلا عند الكسائى فإنه أجاز إعمال المصغر، وإعمال المنعوت. وحكى عن بعض العرب: «أَظُنُّنِى مُرتَحِلاً وَسُوَيْئِرًا فَرْسَخًا»، وأجاز أن يقال: «أَنَا زَيْدًا ضَارِب أَى ضاربٍ»

ومما يحتج به فى إعمال الموصوف قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِى الْخَلِيطِ الْمُزَايِلِ[٣]

(ص)

وَمَنْ سِوَاهُ لاَ يُبِيحُ ذَا الْعَمَلْ لِلْمَاضِ إلاَّ وَهْوَ مَسْبُوقٌ بـ«أَلْ»

وَمَا بِهِ استَشْهَدَ مَحْمُولٌ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ لِهَذَا عَمِلاَ

(ش) قد تقدم أن المسبوق بالألف واللام من أسماء الفاعلين، وما جرى مجراها يعمل مطلقا بإجماع.

وأما المجرد منهما فلا يعمل إذا قصد به المضى إلا عند الكسائى[٤] فإنه عنده جائز العمل.

---

= والإنصاف ٢/ ٥١٩، والخصائص ٣/ ١٣٥، والدرر ٦/ ٢٤٤، ورصف المبانى ص١٧٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٨٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٤٣، ٤٧٦، وشرح المفصل ٦/ ٧٥، وهمع الهوامع ١/ ١٨١، ٢/ ١٥٧ .

(١) هو عامر بن الحليس الهذلى، أبو كبير شاعر فحل، من شعراء الحماسة، قيل: أدرك الإسلام وأسلم، له ديوان شعر، ينظر: الأعلام (٣/ ٢٥٠)، الشعر والشعراء (٢٥٧)، خزانة الأدب (٣/ ٤٧٣) .

(٢) البيت فى الإنصاف ٢/ ٤٨٩، وخزانة الأدب ٨/ ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٨٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٢٧، ٢/ ٩٦٣، وشرح المفصل ٦/ ٧٤، والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥، والكتاب ١/ ١٠٩، ولسان العرب ١١/ ٦٨٨ (هبل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥٨، وتاج العروس (هبل)، وأساس البلاغة (هبل)، وبلا نسبة فى رصف المبانة ص٣٥٦)، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٤٣، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٨٦ .

(٣) البيت لبشر بن أبى خازم فى المقاصد النحوية ٣/ ٥٦٠، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٤١، ولسان العرب (فقد)، وفيه «المباين» مكان «المزايل».

(٤) وذهب الكسائى من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى وأن يقال هذا ضارب زيدًا أمس واحتج بأمور منها قوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ =

واكتفى فى إلحاقه بالفعل الماضى بكونه موافقا له فى المعنى.

ومن حججه على ما ذهب إليه قوله- تعالى-: ﴿وَكَلْبُهُم بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف:١٨] فاعتبر ظاهره دون تأول.

وحمله غيره على حكاية الحال.

(ص)

وَبَعْدَ مَجْرُورِ الْمُضَافِ الْمُقْتَضِى ... زَائِدًا انْتِصَابُهُ بِهِ رَضِى
أَبُو سَعِيدٍ نَحْو (زَيْدٌ مُعْطِى ... أَبِيكَ سُؤْلَهُ بِغَيْرِ سُخْطِ)
وَغَيْرُهُ أَضْمَرَ نَاصِبا وَفِى ... تَابِعِ مَجْرُورِ الْمُضَافِ يَقْتَفِى
وَجْهَيْنِ كُلُّ مُضْمَرٍ فِى النَّصْبِ مَا ... يَنْصِبُهُ شِبْهَا لِمَا تَقَدَّمَا

(ش) إذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة فأضيف إلى واحد نصب ما سواه.

فإن كان اسم الفاعل بمعنى المضى فالنصب بفعل محذوف.

وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضى لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف واللام وبالمنون.

ويقوى ما ذهب إليه السيرافى قولهم: «هُوَ ظَانُّ زَيْد أَمْسِ فَاضِلاً»؛ فإن «فَاضِلاً» يتعين نصبه بـ«ظَانّ» لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه، وثانى مفعولى: «ظَانّ» وذلك لا يجوز؛ لأن الاقتصار على أحد مفعولى «ظَنَّ» لا يجوز.

والهاء من قولى:

وَغَيْرُهُ أَضْمَرَ نَاصِبًا... ... ... ...

عائدة إلى أبى سعيد السيرافى.

والإشارة إلى نحو: «زَيْد مُعْطِى أَبِيكَ أَمْس سُؤْلَه».

فيتعين عند غير السيرافى أن يكون التقدير: أعطاه سؤله.

---

= فأعمل «باسط» فى «الذراعين» وهو ماض ومن ذلك ما حكاه عن العرب: هذا مار بزيد أمس فأعملوه فى الجار والمجرور ومن ذلك قولهم هذا معطى زيد درهمًا أمس ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿فالق الإصباح وجاعل الليل سكنًا والشمس والقمر حسبانًا﴾ ومن ذلك: هذا الضارب زيدًا أمس تعمله إذا كان فيه الألف واللام لا محالة. والجواب أما الآية الأولى وهى قوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ فحكاية حال ماضية .
ينظر: شرح المفصل (٦/ ٧٧) .

وأما إذا أتبع المجرور بإضافة اسم الفاعل فإن فى تابعه وجهين:

الجر على اللفظ، والنصب بإضمار فعل. ومنه قوله- تعالى- ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًاۚ﴾ [الأنعام:٩٦] التقدير- والله أعلم - وجعل الشمس والقمر حسبانا.

(ص)

وَانْصِبْ بِغَيْرِ الْمَاضِ تِلْوًا وَاخْفِض وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِى
كـ(أَنْتَ كَاسِى خَالِدٍ ثَوْبًا غَدَا وَمُعْلِمُ الْعَلاَءِ عَمْرًا مُرْشِدَا)
وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابعَ الَّذِى انْخَفَضْ كـ(مُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ)
وَمَنْ رَأَى إِضْمَارَ نَاصِبٍ هُنَا فَمُلْزَمٌ مَا عَنْ تَعَاطِيهُ غِنَى

(ش) إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتمد على ما ذكر جاز أن ينصب المفعول الذى يليه، وأن يجره بالإضافة تخفيفا.

فإن اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه به كقولك: «أَنْتَ كَاسِى خَالِدٍ ثَوْبًا، وَمُعْلِم العَلاَء عَمْرًا مُرْشِدًا الآنَ أَوْ غَدًا».

ولك فى المعطوف على ما خفض بإضافته إليه: الجر حملا على اللفظ.

والنصب حملا على الموضع كما قال الشاعر: [من البسيط]

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ[(١)]

فنصب «عَبْد رَبّ» عطفا على «دِينَار» - وهو اسم رجل- ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه[(٢)].

ولو جر «عَبْد رَبّ» لجاز.

ويجوز فى نعت المجرور النصب على المحل كما جاز فى المعطوف وإن لم أجد له شاهدا.

(١) البيت لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرا، أو هو مصنوع فى خزانة الأدب ٨/ ٢١٥، ولجرير بن الخطفى، أو لمجهول، أو هو مصنوع فى المقاصد النحوية ٣/ ٥١٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٦، والدرر ٦/ ١٩٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٤٤، وشرح ابن عقيل ص٤٢٨، والكتاب ١/ ١٧١، والمقتضب ٤/ ١٥١، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥ .

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ١٧٠ ، ١٧١) .

والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر، فإن حمله على المحل ثابت كقول الشاعر: [من الكامل]

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ(١)

فـ «المَظْلُومُ» صفة لـ «المُعَقِّب»؛ لأنه فاعل فى المعنى فتبعته الصفة باعتبار المعنى.

وكما جاز فى صفة المجرور بإضافة المصدر الحمل على المعنى كذلك يجوز أن تحمل صفة المجرور باسم الفاعل على المعنى فيقال: «هَذَا مُكْرِمِ ابْنِكَ الكَبِير، وَمُهِين غُلَامِكَ الحَبَشى».

بل اسم الفاعل أولى بذلك؛ لأن إضافته وهو بمعنى الحال أو الاستقبال فى نية الانفصال.

ولأنه أمكن فى عمل الفعل من المصدر، ولذا يعمل مضمرا، ومؤخرا بخلاف المصدر.

ومثل: [من الكامل]

... ... ... طَلَب المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

قول الآخر: [من البسيط]

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْى الهَلُوكِ عَلَيْها الْخَيْعَلُ الفُضُلُ(٢)

الخيعل: قميص بلا كمين. والفضل: اللابسة ثوب المهنة والخلوة. والهلوك: المتثنية عجبا. وهو مجرور اللفظ بالإضافة، مرفوع الموضع بالفاعلية. فرفع «الفُضُل» حملا على الموضع.

وفى هذا دلالة على أن المعطوف باعتبار الموضع مستغن عن تقدير عامل؛ لأن

(١) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص١٢٨، والإنصاف ١/ ٢٣٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٨/ ١٣٤، والدرر ٦/ ١١٨، وشرح التصريح ٢/ ٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص١٣٣، وشرح المفصل ٦/ ٦٦، ولسان العرب (عقب)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٢١٤، وجمهرة اللغة ص٣٦٤، وخزانة الأدب ٨/ ١٣٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣٧، وشرح ابن عقيل ص٤١٧، وشرح المفصل ٢/ ٤٢، ٤٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥ .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت .

الصفة قد تنعت باعتبار الموضع، والعامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف. فكما استغنى عن تقدير عامل مع الصفة التابعة باعتبار الموضع كذلك يستغنى عن تقديره مع المعطوف.

(ص)

وَاحْكُمْ لِمُضْمَرٍ يَلِى اسْمَ فَاعِلِ ... بِمَا لِمُظْهَرٍ لَهُ مُوَاصِلِ
فَكَافُ (مُعْطِيكَ) كـ(زَيْد) عِنْدَمَا ... قُلْتَ: (أَمُعْطِى زَيْدٍ ابْنِى دِرْهِمَا)
وَ كـ(الْغُلَام) الْكَافُ فِى (الْكَاسِيكَ) إنْ ... قُلت: (أَنَا الْكَاسِى الْغُلَامَ الْمُخْتَتَن)

(ش) فى الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو: «مُعْطِيكَ» و«الْمُعْطِيكَ» خلاف:

فمذهب سيبويه وأكثر المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع موقعه؛ فعنده أن كاف «زَيْد مُعْطِيكَ» فى موضع جر لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له الجر بالإضافة؛ لأن «مُعطِيًا» مجرد من مانعيها وهما: التنوين والألف واللام.

وعنده أن كاف «زَيْد الْمُعْطِيكَ» في موضع نصب لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له النصب؛ لأن فيه أحد مانعى الإضافة.

وحكم الأخفش لهذا الضمير بالنصب- مطلقا-.

وحكم له الرمانى والزمخشرى بالجر- مطلقا[1]- وهو أحد قولى المبرد وأجاز الفراء الوجهين.

والصحيح ما رآه سيبويه؛ لأن الظاهر هو الأصل، والمضمرات نائبة عنه، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ، وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه [بالشواذ فوجب صونه][2] من ذلك.

---

(١) فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور ولا أعرف هذا المذهب وقيل إنه رأى لسيبويه وقد حكاه الرمانى فى شرح الأصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافى فى الشرح أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر فى هذا الباب فيقول الكاف فى ضاربوك فى موضع مجرور لا غير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لا غير والكاف فى الضارباك والضاربوك يجوز أن تكون فى موضع جر وهو الاختيار وأن تكون فى موضع نصب لأنك قد تقول الضاربو زيدًا على من قال الحافظو عورة العشيرة بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضاربك كانت فى موضع نصب لا غير لأنك لو وضعت مكانه ظاهرًا لم يكن إلا نصبًا نحو الضارب زيدًا، وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيادى يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل فى موضع نصب على كل حال . ينظر: شرح المفصل (٢/ ١٢٤) .

(٢) فى أ: بالشذوذ فوجب صرفه.

(ص)

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاِسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْم مَفعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ
فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كـ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمِ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كـ(مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ)

(ش) وكل ما قرر لاسم الفاعل: أنه لا يعمل حتى يراد به الحال، أو الاستقبال، وأن يعتمد على استفهام أو نفى، أو ما هو له خبر أو نعت أو حال.

فإذا استوفى اسم المفعول ذلك صح له عمل الفعل الذى هو فى معناه كقولك: «زَيْد مُعْطى أَبُوه دِرْهَما» و«عَمْرو مُعلَم أَخُوهُ بِشْرًا فَاضِلاً».

وانفرد اسم المفعول بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك: «زَيْد مَكْسُوّ العَبْدِ ثَوْبًا».

ومثله قولى:

... ... ... (مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الوَرِع)

أى: الورع محمود المقاصد.

## باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

(ص)

وَالصِّفَةُ الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ كـ(الضَّخْمُ جِسْمًا الْعَظِيمُ الْكَاهِلِ)
مِمَّا إِذَا أُضِيفَ لِلْفَاعِلِ لَمْ يُشْكِلْ، وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ لَمْ يُلَمْ
وَلاَ تَكُونُ مِنْ مُعَدًّى حَذَرَا مِن الْتِبَاسٍ، أَوْ مُثِيرِ ضَرَرَا
بَلْ وَافَقَتْ فِي العَمَلِ الْمُعَدَّى وَصَوْغُهَا مِنْ غَيْرِهِ كـ(لَدًّا)

(ش) الصفة المشبهة باسم الفاعل هى المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى، وعدم موازنتها لفعل المضارع كـ«ضَخْم» و«عَظِيم» و«حَسَن» و«خَشِن» و«مَلآن» و«أَحْمر» أكثر من موازنتها له كـ«ضَامِر» و«مُنْبسِط» و«مُعْتَدل» و«مُسْتَقِيم».

وشبهت باسم الفاعل فى الدلالة على معنى ما هو له، وفى قبول التأنيث والتثنية والجمع؛ بخلاف أفعل التفضيل، وفى سلامة بنيتها من عروض تغير؛ بخلاف أمثلة المبالغة.

وضبطها بصلاحيتها للإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت، وبمباينة وزنها لوزن المضارع؛ لأن دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها، ولو كانت لازمة لها لم تبن من «عَرَض» و«طرَأ» ونحوهما، ولو كان تباين وزنها ووزن المضارع لازما لها لم يعد منها: «مُعْتَدِلُ القَامةِ» و«مُنْطَلِقُ اللِّسَان» ونحو ذلك من أسماء الفاعلين المؤدية من المعانى ما يؤديه «فَعِيل» وغيره مما لا يوازن المضارع.

وإنما يضبطها ضبطا جامعا مانعا ما ذكرته من الصلاحية للإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى:

فيخرج بذلك اسم الفاعل المتعدى- مطلقا-.

واسم الفاعل الذى لا يتعدى، ولا يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل فى المعنى كـ«مَاشٍ » و«جَالِس» مما ليس فيه معنى «فَعِيل» وشبهه من أبنية الغرائز.

فإن كان فيه معنى شيء منها صلح للإضافة إلى الفاعل، والتحق بالصفات المشبهة كـ«مُنْبَسط الوَجْه» و«منْطَلِق اللِّسَان» فإنهما بمعنى «طَلِيق» و«فَصِيح»؛ وكذلك ما أشبهه.

ومثال موافقتها فى العمل المعدى قولك: «زَيْد حَسَن وَجْهَهُ»؛ ف «حَسَن» قد نصب «وَجْهَه» على التشبيه بما ينتصب باسم فاعل معدى كقولك: «زيْد بَاسِط وَجْهَه».

وقولي

... ... ... وَصَوْغُهَا مِنْ غَيْرِهِ... ...

أى: وصوغ الصفة المشبهة باسم الفاعل من غير الفعل المعدى كـ«حَسُن» و«طَابَ» و«لَدَّ» - أى: صار ألدِ. وإليه أشرت بقولى:

... ... ... ... ... كـ«لَـدَّا»

هذا إذا جعل فعلا ويمكن أن يكون صفة أنثى «الألَدّ» فيكون الأصل كـ«لَداء».

(ص)

وَالاِعْـتِـمَـادُ وَاقْـتِـضَـاءُ الْـحَـالِ شَرْطَانِ فِى تَصْحِيح ذَا الإِعْمَالِ
وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَـوْنُـهُ ذَا سَـبَـبِـيَّـةٍ وَجَـبْ

(ش) الألف واللام فى:

الاِعْتِمَادُ . . . . . . . . . . . . . . . . .

للعهد؛ لأن اعتماد اسم الفاعل على استفهام أو نفى أو صاحب خبر أو حال أو نعت قد تقدم ذكره فى «بَاب اسْمِ الْفَاعِلِ» فصار معهودا، فأشير إليه فى هذا الباب، ولو لم يذكر هنا لكان ذكره ثَم كافيا؛ لأن الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهى أحوج إلى الاعتماد منه.

ولفرعيتها قصرت عن عملها مرادا بها غير الحال، وعن عملها فى متقدم عليها، وعن عملها فى أجنبى؛ بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يعمل مرادا به الاستقبال كما يعمل مرادا به الحال، ويعمل فى متقدم عليه كما يعمل فى متأخر عنه، ويعمل فى أجنبى، كما يعمل فى سببى.

(ص)

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ (أَلْ) وَدُونَهَا مَصْحُوب (أَلْ) وَمَا اتَّصَلْ
بِـهَـا مُـضَـافـا أَوْ مُـجَـرَّدًا وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا مَعَ «الْ» سُمًا مِنْ «أَلْ» خَلاَ
وَمِـنْ إضَـافَـةٍ لِـتَـالِـيـهَـا وَمَـا [لَمْ يَخْلُ فَانْجِرَارُهُ لَنْ يُعْدَمَا](١)

(ش) إذا قصد إعمال الصفة المشبهة: فإما أن تكون مجردة من الألف واللام، وإما أن تكون مصاحبة لهما.

والمعمول: إما مصاحب لهما، وإما مضاف، وإما مجرد.

وهو فى أحواله الثلاثة مع المجردة:

مرفوع للفاعلية.

أو مجرور للإضافة.

أو منصوب على التمييز إن كان نكرة وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة.

وكذلك هو مع المصاحبة للألف واللام، إلا أن عملها الجر مشروط بكون المعمول مصاحبا للألف واللام، أو مضافا إلى المصاحب لهما؛ وذلك نحو: رأيت رجلا جميلا وجه، وجميلا وجهه، وجميلا الوجه، وجميلا وجها، وجميلا وجهه، وجميلا الوجه، وجميل وجه، وجميل وجهه، وجميل الوجه. ورأيت الرجل الجميل وجه، والجميل وجهه، والجميل الوجه، والجميل وجها، والجميل وجهه، والجميل الوجه، والجميل الوجه.

(١) فى أ: لم يخل فهو بالجواز وسما.

فهذه ستة عشر وجها، وينضم إليها ما يكون المعمول فيه سببيا مضافا إلى سببى، ووجوهه أيضا ستة عشر نحو: رأيت رجلا حسنا وجه أب، وحسنا وجه أب، وحسن وجه أب، وحسنا وجه أبيه، وحسنا وجه أبيه، وحسن وجه أبيه، وحسنا وجه الأب، وحسنا وجه الأب، وحسن وجه الأب، وأتانى الحسن وجه أب، والحسن وجه أب، والحسن وجه أبيه، والحسن وجه أبيه، والحسن وجه الأب، والحسن وجه الأب، والحسن وجه الأب.

(ص)

كـ(الْحَزْنِ بَابًا) و(الْعَقُورِ كَلْبًا) وَمِثْل (أَنْيَابا) بِإِثْرِ (شَنْبَا)
و(الطَّيِّبُون) انْصِبْ بِهِ (مَعَاقِدَا) و(سَيِّئِي زِى ) رَوَوْهُ شَاهِدَا
وَهَكَذَا (إِنِّى مِنْ نُعَّاتِهَا كُومَ الذُّرَا وَادِقَةً سُرَّاتِهَا)
والنَّصْبُ فِى (الشُّعْرِ الرِّقَابِ) وَارِدُ عَلَى (الْجَمِيلِ الْوَجْهِ) فِيهِ شَاهِدُ
وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ حَكَوْا وَالجَرَّا فِى قَوْلِ مَنْ قَالَ: (أَجَبَّ الظَّهْرَا)
وَنَحْوُ: (زَيْدٌ شَثْنُ كَفِّهِ) أَبَى فى النَّثْرِ سيبَوِيْهِ أَنْ يُرتَكَبَا
وابْنُ يَزِيدَ- مُطْلَقًا- أَبَى وَمَنْ رَأَى الْجَوَازَ- مُطْلَقًا- فَمَا وَهَنْ
وَنَحو(جَمٌّ فَضْلُهُ، وَالْفَضْلُ أَوْ فَضْلٌ) ضَعِيفٌ وَنَظِيرَهُ رَأَوْا
(بِبُهْمَةٍ مُنِيتَ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجِّذٍ لاَ ذِى كَهَامٍ يَنْبُو)
وَخَفْضُهُمْ (أَخْفِيةِ الْكَرَى) بِأَنْ أُضِيفَ (الايقَاظُ) لَهُ وَجْهٌ حَسَنْ
وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ) أَجِزْ فِى الْأَخْفِيَهْ وَشِبْهِهِ تُصِبْ بِغَيرِ تَخْطِيَهْ

(ش) أنشد سيبويه[1]- رحمه الله- لرؤبة[2]: [من الرجز]

الحَزْنُ بَابا والعَقُورُ كَلْبَا[3]

وهو نظير قولنا: «الْجَمِيل وَجْهًا» وأنشد - أيضا- شعرا : [من البسيط]

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٢٠٠).

(٢) هو رؤبة بن عبد الله بن العجاج بن رؤبة، التميمى السعدى، أبو الجحاف، راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية. أخذ عنه أعيان اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولون بإمامته فى اللغة، له ديوان رجز. مات سنة ١٤٥هـ.
ينظر: الأعلام (٣/ ٣٤)، وفيات الأعيان (١/ ١٨٧)، خزانة الأدب (١/ ٤٣).

(٣) الرجز فى ديوانه ص١٥، وخزانة الأدب ٨/ ٢٢٧، والكتاب ١/ ٢٠٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٦١٧، والمقتضب ٤/ ١٦٢، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٤، ولسان العرب (حزن).

هَيفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا[(١)]

وهو نظير قولنا: «جَمِيل وجْهًا»

وإليه أشرت بقولي:

... ... ... وَمِثْل «أَنْيَابًا» بِإِثْرِ «شَنْبَا»

وأنشد سيبويه[(٢)]- أيضا-: [من الكامل]

لاَ يَبْعَدَنْ قَومِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[(٣)]

وهو نظير قولنا: «الحَسَن وَجْه الأَبِ»

وإليه أشرت بقولي:

و«الطَّيِّبُون» انصِبْ بِهِ «مَعَاقِدًا» ... ... ...

وأنشد - أيضا لعمرو بن شأس[(٤)]: [من الطويل]

أَلِكْنِي[(٥)] إِلَى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافا وَلاَ عُزْلاَ
وَلاَ سَيِّئِي زِي إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلاَ[(٦)]

---

(١) البيت لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ص٣٦، وشرح أبيات الكتاب ١/ ٤، وشرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٤، والكتاب ١/ ١٩٨، ولسان العرب (هلب)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٣ .

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٢٠٢) .

(٣) الأزر: القوة والشدة. (المقاييس - أزر) .
والبيتان للخرنق بنت بدر بن هفان فى ديوانها ص٤٣، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣١، وأمالى المرتضى ١/ ٢٠٥، والإنصاف ٢/ ٤٦٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٤، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٧، وخزانة الأدب ٥/ ٤١، ٤٢، ٤٤، والدرر ٦/ ١٤، وسمط اللآلى ص٥٤٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦، وشرح التصريح ٢/ ١١٦، والكتاب ١/ ٢٠٢، ٢/ ٥٧، ٥٨، ٦٤، ولسان العرب (نضر)، والمحتسب ٢/ ١٩٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠٢، ٤/ ٧٢، وأساس البلاغة (أزر)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص٤١٦، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٩٩ .

(٤) هو عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسدى، أبو عرار، شاعر جاهلى مخضرم أدرك الإسلام وأسلم، كثير الشعر فى الجاهلية والإسلام، أكثر أهل طبقته شعرًا. وكان ذا قدر وشرف فى قومه، وشهد القادسية وله فيها أشعار. مات سنة ٢٠هـ .
ينظر: الإصابة ت (٥٨٨١)، الاستيعاب ت (١٩٤٧)، أسد الغابة ت (٣٩٥٩)، الأعلام (٥/ ٧٩) .

(٥) أَلِكْنِي إلى فلان: أَبْلِغْهُ عنى القاموس (للأك).

(٦) جمع البازل: وهو الرجل الكامل فى تجربته. (القاموس - بزل) والبيتان فى ديوانه ص٩٠، =

وإليه أشرت بقولي:

... ... ... و«سَيِّئِي زِى» رَوَوْهُ شَاهِدَا

وهو نظير قولنا: «جَمِيلُ وَجْهِ».

وأشرت بقولي:

وهكذا إنى من نعاتها ... ... ...

إلى قول الراجز: [من الرجز]

أَنْعَتُهَا إِنِّى مِنْ نُعَّاتِهَا
كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتِهَا[1]

وهو نظير قولنا: «جَمِيل وَجْهَه» - بالنصب-.

وأشرت بقولي:

وَالنَّصْبُ فِي «الشُّعْرِ الرِّقَابِ» وَارِدُ ... ... ...

إلى قول الشاعر: [من الوافر]

فَمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا[2]

وهو نظير قولنا «الْجَمِيلُ الْوَجْه» - بالنصب-.

وأشرت بـ:

... ... ... ... ... «أَجَبَّ الظَّهْرَا»

إلى قول النابغة: [من الوافر]

= والدرر ٥/ ٣٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٣٥، والكتاب ١/ ١٩٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٦، وبلا نسبة فى المنصف ٢/ ١٠٣، والبيت الأول منهما لعمرو بن شأس فى لسان العرب (ألك)، وتاج العروس (ألك)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٨/ ٧٠، والخصائص ٣/ ٢٧٤، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٢٠، والثانى منهما بلا نسبة فى المقتضب ٢/ ١٣٠ .

(١) الرجز لعمر بن لجأ التيمى فى ديوانه ص١٥٣، ١٥٥، والأصمعيات ص٣٤، وخزانة الأدب ٨/ ٢٢١، والدرر ٥/ ٢٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٨٣، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٨، ولسان العرب (نعت)، (ودق)، وتاج العروس (نعت)، (ودق) .

(٢) البيت لحارث بن ظالم فى الأغانى ١١/ ١١٩، والإنصاف ص١٣٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٨، وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١٣٣٥، والكتاب ١/ ٢٠١، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠٩، والمقتضب ٤/ ١٦١، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٧/ ٤٩٢، وشرح المفصل ٦/ ٨٩ .

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ(١)

يروى أجب الظهر- بالرفع- وهو نظير قولنا: «جَمِيل الْوَجْه»، ويروى أجب الظهر- بالنصب- وهو نظير قولنا: «جَمِيل الْوَجْه»،ويروى أجب الظهر- بالجر- على الإضافة وهو نظير قولنا: «جَمِيل الْوَجْه».

ومثل «أجَبَّ الظَّهْر» فى احتمال ثلاثة أوجه قول الراجز: [من الرجز]

وَمَنْهَلٍ أَعْوَرَ إِحْدَى الْعَيْنَيْن
بَصِيرِ أُخْرَى وَأَصَمِّ الأُذُنَيْن(٢)

وأشرت بقولى:

وَنَحْو«زَيْدٌ شَثْنُ كَفُّهِ» أَبَى فِى النَّثْرِ سِيبَوَيْهِ أَنْ يُرْتَكَبَا

إلى نحو قولنا: «هُوَ حَسَن وَجْهِهِ» وقول الشماخ(٣): [من الطويل]

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفا كُمَيْتَا الأَعَالِى، جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا(٤)

وهذا عند سيبويه مخصوص بالشعر(٥).

وهو عند أبى العباس المبرد ممنوع فى الشعر وغيره.

وتأول بيت الشماخ على أن «همَا» من قوله:

... ... مُصْطَلاَهُمَا

---

(١) البيت فى ديوانه ص١٠٦، والأغانى ١١/ ٢٦، وخزانة الأدب ٧/ ١١٥، ٩/ ٣٦٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨، وشرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٥، والكتاب ١/ ١٩٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧٩، ٤/ ٤٣٤، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٢٠٠، والأشباه والنظائر ٦/ ١١، والاشتقاق ص١٠٥، وأمالى ابن الحاجب ١/ ٤٥٨، والإنصاف ١/ ١٣٤، وشرح الأشمونى ٣/ ٥٩١، وشرح ابن عقيل ص٥٨٩، وشرح عمدة الحافظ ص٣٥٨، ولسان العرب (جبب)، (ذنب)، والمقتضب ٢/ ١٧٩ .

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٩٧،والخزانة ٧/ ٥٥٠ .

(٣) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان الغطفانى، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كان شديد متون الشعر، وكان أرجز الناس على البديهة، له ديوان شعر، مات سنة ٢٢هـ .
ينظر: الأعلام (٣/ ١٧٥)، الأغانى (٨/ ٩٧)، الإصابة ت (٣٩٣٧) .

(٤) البيتان فى ديوانه ص٣٠٧ - ٣٠٨، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٣، والدرر ٥/ ٢٨١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧، وشرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٦، والصاحبى فى فقه اللغة ص٢١٠، والكتاب ١/ ١٩٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٨٧، وهمع الهوامع ٢/ ٩٩، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٨/ ٢٢٠، ٢٢٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٥٩، والمقرب ١/ ١٤١ .

(٥) ينظر: الكتاب (١/ ١٩٩) .

عائد على «الْأَعَالِى» لأنها مثناه فى المعنى.

وهو عند الكوفيين جائز فى الكلام كله.

وهو الصحيح؛ لأن مثله قد ورد فى الحديث كقوله فى حديث أم زرع: صِفْرُ وِشَاحِهَا[١]، وفى حديث الدجال: أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى[٢]، وفى وصف النبى ﷺ شثن أصابعه[٣]، ومع جوازه ففيه ضعف.

ومثله فى الضعف ما كان مثل قولنا: «هُوَ جَمّ فَضْلَهُ، وَجَمّ الْفَضْل» - بالنصب-.

وشاهد الأول:

... ... ... ... ... وَادِقَة سُرَّاتِهَا

وشاهد الثانى:

... ... ... أَجَبَّ الظَّهْرَ... ...

- بالنصب-.

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٩٠٢): كتاب فضائل الصحابة: باب ذكر حديث أم زرع، (٩٢ - ٢٤٤٨)، والنسائى فى الكبرى (٥/ ٣٥٧). كتاب عشرة النساء: باب شكر المرأة لزوجها (٩١٣٩) من حديث عائشة مطولاً، ولفظهما: «صِفْرُ ردائها».

تنبيه: هذه الرواية ذكرها الحافظ فى الفتح (١٠/ ٣٣٨) وشرحها، أى أنها موجودة فى صحيح البخارى. ولكن بالرجوع إلى صحيح البخارى المطبوع مع الفتح (٥١٨٩)، وإلى صحيح البخارى المطبوع بمفرده (٧/ ٣٥) طبعة الشرح، لم نجد هذه الرواية، مما يدل على أن نسخة الحافظ ابن حجر ليست النسخة المطبوعة من صحيح البخارى. والله أعلم.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٧، ١٢٤، ١٣١)، والبخارى (٧/ ١٤٨): كتاب أحاديث الأنبياء: باب واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها (٣٤٣٩)، ومسلم (١/ ١٥٤): كتاب الإيمان: باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، (٢٧٣ - ١٦٩)، و (٤/ ٢٢٤٧): كتاب الفتن: باب ذكر الدجال وصفته وما معه، (١٠٠ - ١٦٩)، والترمذى (٤/ ٥١٤). كتاب الفتن: باب ما جاء فى صفة الدجال، (٢٢٤١) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر الدجال بين ظهرانى الناس، فقال: «إنَّ الله تعالى ليس بأعور. ألا وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عِنَبَةٌ طافية».

(٣) جاءت الرواية بلفظ «شَثْن الكفين والقدمين».

أخرجه أحمد (١/ ٨٩، ٩٦، ١٠١، ١٢٧). والترمذى (٥/ ٥٩٨): كتاب المناقب: باب ما جاء فى صفة النبى ﷺ (٣٦٣٧، ٣٦٣٨)، وفى الشمائل (٦، ٧، ١٩، ١٢٥)، وعبد الله بن أحمد (١/ ١١٦، ١٥١) من حديث على بن أبى طالب فى حديث.

وعلقه البخارى (١١/ ٥٥٠): كتاب اللباس: باب الجعد (٥٩١٠) من حديث أنس قال: كان النبى ﷺ شثن القدمين والكفين. وقد وصله الإسماعيلى كما فى الفتح (١١/ ٥٥٢).

وأضعف منهما ومن الذى قبلهما ما رفع نكرة مجردة نحو قولنا: «جَمِيل وَجْه» و«الْجَمِيل وَجْه».

وقد ظفرت بشاهد له غريب وهو قول الراجز: [من الرجز]

بِبُهْمَةٍ[1] مُنِيتَ شَهْمٍ قَلْبُ
مُنَجِّذٍ لاَ ذِى كَهَامٍ يَنْبُو[2]

ف «قَلْبُ» مرتفع بـ«شَهْم» كارتفاع «وَجْه» بـ«جَمِيل» والأصل «وَجْهُه» و«قَلْبُه» فحذف الضمير للعلم به.

وأشرت بقولى:

وَخَفْضُهُمْ (أَخْفِيَةَ الْكَرَى) بِأَنْ أُضِيفَ (الايقَاظُ) لَه وَجْهٌ حَسَنْ

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَاكْتِحَالَهَا[3]

ويجوز فى «أَخْفِيَة الْكَرَى» الجر بالإضافة.

والرفع على الفاعلية.

والنصب على التشبيه بالمفعول به.

وهو نظير قولنا: «الْحَسَن وَجْه الأَب» بالأوجه الثلاثة.

(ص)

وَاعْدُدْ مِنَ الْبَابِ اسْمَ مَفْعُولِ الَّذِى عَدَّوْا لِوَاحِدٍ كَمَفْعُولِ (غُذِى)
نَحْوُ: (الْمَصُونُ عِرْضُهُ) وَ(الْمُنْتَقَى رَأْيًا) و(مَشْهُورُ صَلاَحٍ وتُقَى)

(ش) لما كان اسم المفعول مشاركا للصفة المشبهة فى اطراد الإضافة إلى ما هو مرفوع فى المعنى شاركها فى وجوه العمل المتقدم ذكره؛ لكن بشرط بنائه من فعل متعد إلى واحد؛ لأنه يجرى مجرى فعله المردود إلى صيغة ما لم يسم فاعله، وذلك الفعل لا يقصر عن التعدى إلى مفعول إلا إذا كان قبل رده إلى صيغة ما لم يسم

(١) البهمة: الشجاع الذى لا يُهتدى من أين يؤتى. (القاموس - بهم).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر ٥/ ٢٨٤، وشرح الأشمونى ٢/٣٥٨، ٣٦٠، والمقاصد النحوية ٥٧٧،٣، وهمع الهوامع ٢/ ٩٩.

(٣) البيت للكميت فى شرح شواهد الإيضاح ص٥٦٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٦١٢، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨، وشرح المفصل ٥/ ٢٧، ولسان العرب (خفى)، والمحتسب ٢/ ٤٧، وتاج العروس (خفى).

فاعلها فتعديا إلى واحد، فكذلك أسم مفعول، فيكون اسم المفعول من فعل متعد فى الأصل إلى واحد يتم شبهه بالصفة المشبهة فيجرى مجراها نحو قولك: س «زَيْد مَصُون عِرْضُهُ، وَمُنْتَقَى رَأْيًا، وَمَشْهُور صَلاَحٍ»؛ كما يقال: «زَيْدٌ جَميلٌ وَجهُه، وَكَثِيرٌ برًّا، وَبَيِّنُ صَلاَحٍ» والتنظير بسائر المسائل هين، وتوجيهها بين، فلم أتصد لإحصائها، والإطالة باستقصائها.

(ص)

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الوَصْفِ ... وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَعْفِ

كـ(أَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ) وَكَذَا ... (فَرَاشَةُ الْحِلْمِ) فَرَاعِ الْمَأْخَذَا

(ش) من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قول الشاعر: [من البسيط]

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَونُ الْعَذَابِ وَإِنْ ... يُطْلَبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كلبُ(١)

وقول الآخر: [من الوافر]

فَلَولاَ اللَّهُ والمُهْرُ المُفَدَّى ... لأبتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ(٢)

فضمن «فَرَاشَة الْحِلْم» معنى: «طَائِش»، و«فِرْعَوْن» معنى: «أَلِيم» و«غِرْبَال» معنى: «مُثَقَّب»، فأجريت مجراها فى الإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى.

ولو رفع بها أو نصب لم يمتنع.

* * *

---

(١) البيت للضحاك بن سعد فى الحيوان ١/ ٢٥٧، ولسعيد بن العاصى فى ديوان المعانى ١/ ١٩٦، وبلا نسبة فى الدرر ٥/ ٢٩٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٠١ .

(٢) البيت لمنذر بن حسان فى المقاصد النحوية ٣/ ١٤٠، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٤١١، والخصائص ٢/ ٢٢١، ٣/ ١٩٥، وديوان المعانى ٢/ ٢٤٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦٢، والدرر ٥/ ٢٩١، ولسان العرب (عنكب)، (قيد)، (غربل)، والممتع فى التصريف ص٧٤ .

# باب التعجب

(ص)

بِـ(أَفْعَلَ) انطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرورٍ بِبَا

وَتِلْو(أَفْعَل) انْصِبَنَّهُ كـ(مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا)

و(مَا) هُنَا ارْفَعْ بِابْتِدَاءٍ وَالْخَبَرْ ... (أَفْعَلَ) رَافِعًا ضَمِيرًا اسْتَتَرْ

وَ كـ(الَّذِي أَفْعَلَ): (مَا أَفْعَلَ) فِي ... رَأْيِ وَهَي بِهِ سَعِيدٌ اقْتُفِي

وَالصِّيغَتَيْنِ انسبْ إِلَى الْفِعْلِيَّةْ ... وَبَرِّئَنْ (أَفْعِلْ) مِنَ الأَمْرِيَّةْ

بَلْ هُوَ فِي الْقَوْلِ الأَصَحِّ خَبَرُ ... وَمَا يَلِيهِ فَاعِلاً يُقَدَّرُ

وَحَذْفَ ذِي الْبَا لاَ تُجِزْ وَرُبَّمَا ... تُزَالُ مَعْ مَجْرُورِهَا إِنْ عُلِمَا

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ بَعْدَ (أَفْعلاَ) ... - لِلْعِلْم- عَنْ مَنْصُوبِهِ فَاخْتَزِلاَ

وَفِعْلَى التَّعَجُّبِ الْزَمْ فِيهِمَا ... مَنْعَ تَصَرُّفٍ لُزُوما حُتِمَا

(ش) للتعجب ألفاظ كثيرة لا يبوب لها كـ«لِلَّه أَنْتَ»

و: [من الرجز]

[وابأبى أنت وفوك الأشنب[1]][2]

و: [من الرجز]

واها لليلى ثم واها واها[3]

وكقول النبى- عليه السلام - لأبى هريرة- رضى الله عنه -: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لاَ يَنْجُسُ»[4].

---

(١) الأشنب: البارد العذب. (المقاييس - شنب).
الرجز لراجز من بنى تميم فى الدرر ٥/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٨٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/ ٨٣، وجمهرة اللغة ص٣٤٥، ١٢١٨، والجنى الدانى ص٤٩٨، وجواهر الأدب ص٢٨٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٨٦، وشرح التصريح ٢/ ١٩٧، وشرح قطر الندى ص٢٥٧، ولسان العرب (زرنب)، ومغنى اللبيب ٢/ ٣٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٦، وتهذيب اللغة ١٣/ ٣٨٦ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

(٣) الرجز لأبى النجم فى لسان العرب (جرر)، (ويه)، (جرا)، (روى) ، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٨٢ ، ١٠/ ٤٧٩، وتاج العروس (جرر)، (ويه)، (روى)، ومجمل اللغة ٤/ ٤٩٩ .

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٢٣٥ ، ٣٨٢)، والبخارى (١/ ٥١٨): كتاب الغسل: باب عرق الجنب، (٢٨٣)، ومسلم (١/ ٢٨٢)، كتاب الحيض: باب الدليل على أن المسلم لا يَنْجُس، (١١٦ - ٣٧١ ، ٣٧٢)، وأبو داود (١/ ١٠٩): كتاب الطهارة: باب فى الجنب يصافح، (٢٣١)، =

والمبوب له من ألفاظه «أفعل» و«أفعل به»، وهما فعلان غير متصرفين:

أما «أفعل » فلا خلاف فى فعليته؛ لأنه على صيغة لم يصغ عليها إلا فعل.

ولأن العرب قد تؤكده بالنون الخفيفة كقول الشاعر: [من الطويل]

وَمُسْتَبْدِلٍ من بَعْدِ غَضْبِى صُرَيْمَةً[1] فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا[2]

والمؤكد بالنون لا يكون إلا فعلا.

وأما «أفعل » فمختلف فى فعليته عند الكوفيين، ومجمع على فعليته عند البصريين. وهو الصحيح؛ للزوم اتصال نون الوقاية به عاملا فى ياء المتكلم نحو: «ما أفقرنى إلى عفو الله » ولا يكون كذلك إلا فعل.

والمتعجب منه منصوب بـ«أَفْعَل» على المفعولية إن وقع بعدها.

ومجرور بباء لازمة إن وقع بعد «أَفْعِل» وموضعه رفع على الفاعلية لأن «أَفعِل» مسند إليه، وليس بأمر، ولا المجرور منصوب المحل خلافا للكوفيين؛ لأنه لو كان أمرا لاختلف باختلاف المخاطب؛ إذ ليس فى كلام العرب فعل أمر يكون مع المؤنث، والمثنى، والمجموع على حاله إذا أسند إلى الواحد المذكر، وإنما يكون كذلك اسم فعل.

ولا خلاف فى امتناع أن يكون «أَفْعِل» اسم فعل؛ فوجب ألا يكون أمرا،

وإذا انتفت أمريته، تعينت خبريته، ووجب الحكم على ما يليه بالفاعلية، وإن كان مجرورا بالباء، كما كان فاعلا المجرور بالباء بعد «كَفَى»، لكن الباء بعد «كَفَى» قد تحذف، ويرتفع الاسم كما قال الشاعر : [من الطويل]

... ... ... كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلمَرْءِ نَاهِيَا[3]

= والترمذى وليس عنده لفظ «سبحان الله» (١/ ٢٠٧): أبواب الطهارة: باب ما جاء فى مصافحة الجنب (١٢١)، والنسائى (١/ ١٤٥): كتاب الطهارة، باب مماسة الجنب ومجالسته، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١/ ١٣)، والبيهقى (١/ ١٨٩) من حديث أبى هريرة .

(١) الصريمة: القطعة من الإبل ما بين العشرين إلى الثلاثين. (القاموس - صَرم) .

(٢) البيت بلا نسبة فى جواهر الأدب ص٥٨، والدرر ٥/ ١٥٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٥٠٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٥٩، وشرح ابن عقيل ص٤٤٦، ولسان العرب (غضب)، (حرى)، (غضا)، ومغنى اللبيب ١/ ٣٣٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ٧٨ .

(٣) عجز بيت لسحيم عبد بنى الحسحاس وصدره:

عميرة ودع إن تجهزت غاديا . . . . . . . . . . . . .

ثم ينظر الإنصاف ١/ ١٦٨، وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧، ٢/ ١٠٢، ١٠٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤١، وشرح التصريح ٢/ ٨٨، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٢٥، والكتاب =

وروى الكسائى: «مررت بأبيات جادهن أبياتا وجدن أبياتا» فحذف الباء، وجاء بضمير الرفع.

ولا تحذف الباء بعد «أَفْعِل» إلا مع مجرورها بشرط كون «أَفْعِل» مسبوقا بآخر معه الفاعل المذكور كقوله- تعالى-: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨].

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد «أَفْعِل» مفردا كقول الشاعر: [من الطويل]

فذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا ... حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ(١)

أي: فأجدر به.

وقد يحذف- أيضا- منصوب «أَفْعل» للعلم به كقول الشاعر: [من الطويل]

جَزَى اللَّهُ عَنَّا بَخْتَرِيًّا وَرَهْطَهُ ... بَنِي عَبْدِ عَمْرٍو مَا أَعَفَّ وَأَمْجَدَا(٢)

أي: ما أعفهم وأمجدهم.

وكل واحد من فعلى التعجب ممنوع من التصرف، مسلوك به سبيل واحده؛ ليكون بذلك أدل على ما يراد به.

و«مَا» المستعملة قبل «أَفْعَل» اسم لعود ضمير فاعل «أَفْعل» إليها، وهى فى موضع رفع بالابتداء (٣):

---

= ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٢٥، ولسان العرب، (كفى)، ومغنى اللبيب ١/ ١٠٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٥، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٤٤، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦٤، وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٥، وشرح قطر الندى ص٣٢٣، وشرح المفصل ٢/ ١١٥، ٧/ ٨٤، ١٤٨، ٨/ ٢٤، ٩٣، ١٣٨، ولسان العرب (نهى).

(١) البيت لعروة بن الورد فى ديوانه ص١٥، والأصمعيات ص٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٩٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٢٤، وشرح عمدة الحافظ ص٧٥٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٥٠، وله أو لحاتم الطائى فى الدرر ٤/ ٢٠٧، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الأغانى ٦/ ٢٩٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٦٠، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦٤، وشرح ابن عقيل ص٤٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

(٢) البيت للحصين بن القعقاع فى لسان العرب (سنت)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص٧٥٤، ولسان العرب (بختر).

(٣) وما التعجبيّة فى تقدير شيء، وموضعُها رفعٌ بالابتداء، وخبرُها ما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول؛ لأن أفْعَلَ التعجبية فِعلٌ ماض بإجماع البصريين، ففاعلُه مضمَرٌ عائدٌ على «ما» فالتقدير فى قولك: ما أحسن أخاك! علَى مذهب الخليل وسيبويه: شيءٌ أحْسَنَ أخاك.

وذهب الأخفشُ إلى أنها موصولةٌ بمعنى الذى، والجملة التى هى أفعل وفاعِلُه ومفعولُه صلتُها، وأنها مبتدأٌ خبرُه محذوف، فالتقدير: الذى أحسَنَ أخاك شيء.

وقولُ الخليل وسيبويه أصَحُّ؛ لأن التعجُّبَ فى الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام، فإذا =

نكرة عند سيبويه[١]، وما بعدها خبر.

موصولة عند الأخفش، والخبر محذوف، ملتزم الحذف كالتزام الحذف بعد «لَوْلاَ»؛ لأن «مَا» لا تكون عنده تامة إلا شرطية أو استفهامية أو موصولة؛ ولأن النكرة المحضة لا يبتدأ بها غير معتمدة.

قال: «وجعل المبتدأ فى التعجب معرفة لا يخل بالإبهام اللازم للتعجب؛ لأن التزام حذف الخبر كاف فى الإبهام».

فيقال له: الخبر المدعى حذفه أمعلوم أم مجهول ؟

فإن كان معلوما فلا إبهام.

وإن كان مجهولا فحذف المجهول لا يجوز.

وادعاء حصر «مَا» التامة فى الاستفهام والشرط باطل بقولهم: «غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا»، ف «مَا» هذه إما زائدة، فزيادتها باطلة؛ لأن ذلك يخلى «نِعْمَ» من فاعل ظاهر أو مضمر؛ فوجب كونها تامة؛ فكذا «مَا» التعجبية.

(ص)

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيرِ ذِى انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِى وَصفٍ يُضَاهِى (أَفْعَلاَ) ... وَغَيرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلاَ)

وإنْ تُرِدْ تَعَجُّبا بغَيْرِ مَا ... حَازَ الشُّرُوطَ فَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

مِنْ ذِكْرِ (أَشْدِدْ) أو(أَشَدَّ) بَعْدَ (مَا) ... أَوْ مَا يؤدِّى مَا يُؤَدَّى بِهِمَا

وَبَعْدَ مَصْدَرِ الْمَعُوقِ يَنْتَصِبْ ... [أَوْ جِئ بِهِ مُنْخَفِضًا بالبَا تُصِبْ][٢]

كـ(مَا أَشَدَّ عُجْبَهُ) و(أَشْدِدِ ... بعُجْبِهِ، وَبِاغْتِرَارِ الْمُفْسِدِ)

وَنَادِرٌ مُخَالِفٌ لِمَا ذُكِرْ ... كَصَوْغِ (مَا أَخْصَرَهُ) مِن (اخْتُصِرْ)

وَفِعْلُ غَيْرِ فَاعِلٍ إنْ لَمْ يَضُرّ ... بِنَاءُ ذِى تَعَجُّبٍ مِنْهُ اغْتُفِرْ

---

= حُكِم بأنّ «ما» التعجبيّة موصولةٌ، فإن الصّلةَ تُخرِجها من الإبهام، مِن حيث كانت الصِّلةُ موضِّحةً للموصول .

ويُقَوِّى مذهَبَ الخليل وسيبويه أن الكلامَ على قولهما تامٌّ غيرُ مُفتقِر إلى تقدير محذوف، وأن هذا الخبر المقدَّرَ، فيما ذهب إليه الأخفش، لم يظهرْ فى شىءٍ من كلامهم. ينظر: الأمالى (٢/٥٥٣) .

(١) ينظر: الكتاب (١/٧٣) .

(٢) فى أ: وبعد أفعل جره بالبا تصب.

وَلاَ شُـذُوذَ عِـنْـدَ سِـيـبَـوَيْـهِ فِى نَحْو(مَا أعْطَى) فَقِسْ عَلَيْهِ
وَسَبْقُ فِعْلِيَّةِ ذِى تَـعَـجُّبْ شَرْطٌ وَلِلشُّذُوذِ غَـيرَهُ انْسِبْ
كَمِثْلِ (مَا أذْرَعَـهَا) و(أقْمِنْ بِهِ) أى: احْقِقْ فَبِحَقٍّ أعْلِنْ
وَمِثْلُ (أقْمِنْ) فى الشُّذُوذِ (أعْسِ بِهْ) كَذَاكَ(مَا أعْسَى) فَنَبِّهْ وَانْتَبِهْ

(ش) الضمير فى: وصُغْهُمَا... ... ... ...... ... ...
عائد على «فِعْلَى التَّعَجُّب» من قولى:

وَفِعْلَى التَّعَجُّبِ الْزَمْ فِيهِمَا مَـنْـعَ تَـصَـرُّفٍ... ...

والغرض الآن بيان ما يصاغ منه الفعلان المشار إليهما.

وذلك كل فعل، ثلاثى، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبنى للمفعول، ولا منفى، ولا مدلول على اسم فاعله بـ«أفْعَل»:

فاحترز ب «ثلاثى » من غيره كـ«دَحرَج» و«انْطَلَق» و«اقتَدَر» و«اسْتَخْرَج» و«احْمَرَّ» و«احرَنجَم».

واحترز ب «متصرف» من غيره كـ«نِعْم» و«بِئْس».

واحترز ب «تام » من الفعل الناقص كـ«كَانَ» و«صَارَ».

واحترز ب «قابل معناه للتفاضل» من «مَات الإِنْسَان» و«فَنِى الشَّيْءُ» ونحوهما.

واحترز ب «غير مبنى للمفعول » من نحو: «ضُرِب زَيْد» و«شُتِم عَمْرو ».

واحترز ب «لا منفى» من نحو: «ما عِجْتُ» أى: «مَا انْتَفَعْت»، فإنه لم يستعمل غير منفى، والتعجب لا يكون إلا بمثبت.

واحترز من كونه «لا يدل على اسم فاعله بـ«أفْعل» » من نحو«عَوِر» و«لَمِى» ونحوهما.

فإن الأفعال التى احترزت منها لا يبنى منها فعل تعجب إلا على سبيل الشذوذ، أو لعروض مسوغ.

فإذا قصد التعجب من بعضها جيء بـ«ما أشَدّ» أو بـ«أشْدِدْ» أو بجار مجراهما، وأعطى مصدر الذى لم يصلح التعجب بلفظه ما يعطى المتعجب منه من نصب أو جر.

وذلك نحو قولك: «مَا أشَدّ عُجْبَه» أو«أشْدِدْ بِعُجْبه» و«مَا أشَدّ اغْتِرَارَه» و«أشْدِد بِاغْتِرَارِه»، فعدلت عن فعل العجب، وفعل الاغترار؛ لأنهما زائدان على الثلاثة.

[وفى فعل العجب مانع آخر: أنه «أعْجِبَ» على][1] بناء ما يسم فاعله.

و:

... ... .الْمَعُوق... ...

اسم مفعول من «عيق» بمعنى عوق، والمراد به ما فيه مانع من الموانع المذكورة.

ثم نبهت بقولى:

وَنَــــادِر... ... ... ... ...

إلى آخر الكلام على أن ما صيغ منه أحد الفعلين مع وجود أحد الموانع المذكورة: شاذ مقصور على السماع.

أو مجوز ذلك فيه لمسوغ.

فمن الشاذ قولهم فى المختصر: «مَا أَخْصَرَه» والفعل المستعمل منه قبل التعجب: «اخْتُصِر» وهو خماسى مبنى للمفعول؛ ففيه مانعان.

ونبهت بقولى: .

وَفِعْل غَيْرِ فَاعِلٍ... ... ... ... ...

إلى آخر الكلام على أن فعل المفعول إذا لم يجهل معناه ببناء فعل التعجب منه جاز صوغ «أفعَل» و«أفعِل» من لفظه نحو: «مَا أزهَى زَيْدًا، وَمَا أَعْنَاه بِحَاجَتِكَ»، وأصلهما «زُهِى » و«عُنِى» صيغ منهما فعل التعجب؛ لأن المراد لا يجهل.

بخلاف «ضُرِب زَيْد» فإن قولك فيه: «مَا أَضْرَب زَيْدًا» يوهم خلاف المراد، فلم يجز.

ثم قلت:

كَذَاكَ ذُو«أَفعَل» وَصْفًا مُزْكِنا جَـــهْـــلاً ... ...

أى: كما خرج من فعل المفعول «زُهِى» ونحوه مما لا يجهل معناه بالتعجب فجاز أن يتعجب منه كذاك يخرج من الأفعال التى يدل على فاعلها بـ«أَفعل» ما يزكن جهلا أى: يفهمه، يقال: زكنته بمعنى: فهمته، وأزكنته بمعنى: أفهمته، وأشرت بالمزكن جهلا إلى: «حَمِقَ» فهو«أَحْمَق» و«هوِج»[2] فهو «أَهْوَج» و«رَعِن»[3] فهو«أرْعَن»

(١) مابين المعكوفين فى أ: وفى فعل التعجب ما نع آخر لأنه على أعجب.
(٢) الهَوَج: التسرع والتعسف. (المقاييس - هوج).
(٣) الأرعن: الأهوج. (المقاييس - رعن).

و«نَوِكَ» فهو«أنوك»[1]؛ فإنه يقال فى التعجب منها: «مَا أحْمَقَه»، و«مَا أهْوَجَه»، و«مَا أَرْعَنَه»، و«مَا أَنْوَكَه»؛ حملا على «مَا أَجْهَلَه» لتقاربهما فى المعنى.

وغير ذلك مما يدل على فاعله بـ«أَفْعَل» لا يتعجب منه إلا بـ«أشَدّ» و«أَشْدِد» وما جرى مجراهما.

ويستوى فى ذلك أفعال العيوب كـ«حَوِل» و«عَمِى» و«عَمِش» و«مَرِه» و«بَرِص» و«لَطِع»[2] و«قَلِح»[3].

وأفعال غير العيوب كـ«لَمِى»[4] و«ظَمِى»[5] و«شنب» و«دعج»[6] و«شهل» و«شكل»، فهذه وأمثالها لا يتعجب بها من لفظها وإن كانت ثلاثية؛ لأنها مشتركة فى كون فاعلها مدلولا عليه بـ«أَفْعَل» مع تعريها مما فى «رَعِن» وأخواته من مشابهة «جَهِل».

ومذهب سيبويه[7] فيما كان على «أَفعَل» قبل التعجب كـ«أَعْطَى» أن يجرى مجرى الثلاثى فى بناء فعلى التعجب منه قياسا.

وإنما خصه من أبنية المزيد فيه لشبهه بالثلاثى، لفظا، ولكثرة موافقته له فى المعنى:

أما شبهه به لفظا فلأن مضارعه واسم فاعله، وزمانه، ومكانه فى عدة الحروف، والحركات، وسكون الثانى كمضارع الثلاثى.

وأما الموافقة فى المعنى فكثيرة.

فمن توافق «فَعَل» و«أَفْعَلَ»:

«سَرَى» و«أَسرَى».

و«طَلَع عَلَيْهِمْ» و«أَطْلَع» أى: أشرف.

---

(١) النوك: الحمق. (المقاييس - نوك).
(٢) اللَّطَع: بياض فى باطن الشَّفة. (المقاييس - لطع).
(٣) القلح: صفرة فى الأسنان. (المقاييس - قلح).
(٤) اللَّمَى: سمرة فى باطن الشَّفة. (المقاييس - لما).
(٥) الظَّمَى: قلة دم اللِّثَةِ. (المقاييس - ظما).
(٦) الدَّعَج فى العين: شدة سوادها فى شدة البياض. (المقاييس - دعج).
(٧) قال سيبويه: وبناؤه أبدًا من (فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وأفعَل... إلخ» ينظر: الكتاب (١/ ٧٣).

و«طَفَلَت الشَّمس» و«أطْفَلَت» أي: دنت من الغروب.

و«عَنَد الْجُرْح» و«أَعْنَد» أي: سال دمه.

و«عَكَل الْأَمْر» و«أَعْكَل» أي: أشكل.

و«عَتَم اللَّيْل» و«أَعْتَم»: أظلم.

و«فَلَك فِى الْأَمْر» و«أَفْلَكَ»: لج.

و«عَصَفَت الرِّيحُ» و«أعصَفَت»: اشتد هبوبها.

و«سَفّ الْخُوص» و«أَسَفَّه»: نسجه.

و«عَضَب الْقَرْن» و«أَعضَبَه»: كسره.

و«عَسَر الغَرِيم» و«أَعْسَرَه»: طالبه على عسره.

و«قَالَه الأمر» و«أَقَالَه» و«حَزَنَه الْأَمر» و«أَحْزَنَه».

و«شَغَلَه الْأَمْر» و«أَشغَلَه» و«فَغَر فَاهُ» و«أَفْغَرَه»: فتحه.

ومن توافق «فَعِل» و«أَفْعَل»:

«غَطِش اللَّيْل» و«أَغْطَش»: أظلم.

و«عذِرَت اللَّيْلَة» و«أَعْذَرَت»: اشتد ظلامها.

و«عَوِز الشَّئ» و«أَعْوَزَ»: تعذر، وكذلك الرجل إذا افتقر.

و«عَبِسَت[(١)] الْإِبِل» و«أَعْبَسَت» بمنزلة: «وَذَحَت[(٢)] الْغَنَم».

و«عَدِمَ الشَّئ» و«أَعْدَمَه»: فقده.

ومن توافق «فَعُل» و«أفعَل»:

«خَلُق الثَّوْب» و«أَخْلَق»: أي: صار خلقا.

و«بَطُؤَ الْإِنْسَان وَغَيْرُه» و«أَبْطَأ»: تأخر.

و«بَؤُس» و«أَبْأَس»: ساءت حاله.

فلكون «أفْعَل» مختصا من بين الأفعال المغايرة للثلاثى بمشابهته لفظا، وموافقته معنى أجراه سيبويه مجراه فى اطراد بناء فعلى التعجب منه.

وأشرت بقولى:

وَسَبْقُ فِعْلِيَّة ذِى تَعَجُّبِ شَرْطٌ... ... ...

(١) العَبَسُ: ما يَبِس على هُلْب الذَّنَب من بَعْر وغيره. (المقاييس - عبس).

(٢) الوذح: ما تعلَّق بأصواف الغنم من البعر. (المقاييس - وذح).

إلى أن المعانى التى لا أفعال لها لا يبنى من الألفاظ الدالة عليها فعل تعجب؛ فلا يقال فى «ربعَة»: «مَا أَرْبَعَه»، ولا فى «طِفل»: «مَا أَطْفَلَه» ولا فى «مَرْء »: «مَا أَمْرَأَهُ».

فإن شذ شيء حفظ ولم يقس عليه.

فمما شذ قولهم: «مَا أَذْرَعَهَا» بمعنى ما أخفها فى الغزل؛ وهو من قولهم: «امْرَأَة ذَرَاع» وهى الخفيفة اليد فى الغزل، ولم يسمع منه فعل غير فعل التعجب.

ومثله فى البناء من وصف لا فعل له قولهم: «أَقْمِن بِهِ» بمعنى: «أَحْقِق بِهِ» اشتقوه من قولهم: «هُوَ قَمِن بِكَذَا» أى: حقيق به.

ومثل «أَقْمِن» فى المعنى والشذوذ قولهم: «مَا أَعْسَاهُ» و«أَعْسِ بِهِ».

كل ذلك منقول عن العرب.

(ص)

بِهَمْزِ (أَفْعَل) التَّعَدِّى حَصَلاَ ... وَصَارَ ذَا كَذَا بـ(أَفْعِل) عُقِلاَ
وَقَبْلَ صَوْغِ الصِّيغَتَيْنِ قَدّرَا ... سَلْبَ تَعدِّى الْمُتَعَدِّى مَنْ دَرَى
لِذَلِكَ احْتِيجَ لِحَرفِ الْجَرّ ... فِى نَحْوِ: (مَا أَضْرَبَ ذَا لِعَمْرو)
وَنَحْوُ: (مَا أَكْسَاكَ لِلْقَوْم الْبُرُدْ) ... و(مَا أَظَنَّنِى لِسَعْدٍ ذَا جَلَدْ)
آخِرَهُ يَنْصِبُ أَهلُ الْكُوفَهْ ... بِتِلْو(مَا) لِشُبْهِةٍ مَعْرُوفَهْ
وغَيْرُهُمْ يَجْعَلُ نَصْبَهُ بِمَا ... عَلَيْهِ دَلَّ مَا يَكُونُ بَعْدَ (مَا)
وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْ بِحَرفِ جَرّ ... مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِى ذَاكَ اسْتَقَرّ
وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) قَبْلَ (أَفْعَلاَ) ... دَلاَلَةً عَلَى مُضِى حَصَلاَ
وَبَعْدَ (مَا أَفْعَل) - أَيْضًا- قَدْ يَقَعْ ... (مَا) ثُمَّ (كَانَ)، بَعْدَهُ اسْمٌ ارْتَفَعْ

(ش) قول العرب فى «حَسُن زيد»: «مَا أَحْسَن زَيْدًا» يدل على أن همزة «أَفْعَل» التعجبية همزة تعدية.

وقولهم فى «ضَرَبَ زَيْد عَمْرًا»: «مَا أَضْرَب زَيْدًا لِعَمْرو »يدل على أن الفعل المتعدى يسلب تعديه بقصد التعجب به، ويصير فاعله مفعولا مقتصرا عليه، ولولا ذلك لبقى تعديه منضمًّا إليه التعدى المتجدد بالهمزة؛ فكان يقال: «مَا أَضْرَب زَيْدًا عَمْرًا» كما يقال فى الاستفهام عن سبب ضربه إياه، ففى اقتصارهم بعد دخول الهمزة

على نصب ما كان فاعلا قبل دخولها دلالة على تجدد اللزوم، والانتقال إلى بنية مخصوصة بعدم التعدى وهى بنية «فَعُل»

ويؤيد ذلك أن العرب قد تستغنى فى التعجب عن «أَفْعَل» بـ«فَعُل» كقولهم: «قَضُوَ الرَّجُل فلَان» بمعنى: «مَا أَقْضَاه»، و«عَلُم الرَّجُل هو» بمعنى: «مَا أَعْلَمَه».

فعلم بذلك أن «ضَرَب» حين قصد به التعجب حول إلى «ضَرُب» ليصير على بنية أفعال الغرائز؛ إذلا يتعجب من معنى إلا وهو غريزة أو كالغريزة.

ثم بعد تحويله إلى «فعُل» تقديرا تدخل عليه الهمزة كدخولها على «حَسُن» وغيره مما هو على «فَعُل» فى أصله، ويعامل معاملته.

فإن كان قبل التعجب متعديا إلى اثنين دخلت اللام بعد التحويل على أولهما، ونصب ثانيهما نحو: «مَا أَكْسَى زَيْدًا لِلْقَوْم الثِّيَاب» و«ما أَظَنَّنِي لِعَمْرو صَدِيقًا»، وهو منصوب عند البصريين محذوف دل عليه «أَفْعَل»، وعند الكوفيين بـ«أَفْعَل» نفسه.

وأما «أَفْعِل» فقد تقدم أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب وينبغى الآن أن يعلم أن همزته همزة الصيرورةفأصل «أَحْسِنْ بِزَيْد»: أحسن زيد أى: صار ذا حسن؛كما يقال: «أَثْرَى الرَّجُل» أى: صار ذا ثروة، و«أَفْلَس» أى: صار ذا فلوس و«أَظْرَف» أى: صار ذا ظروف، و«أَكَلَت الشَّجرةُ، و أَجْنَتْ» أى: صارت ذات أكل وجنى و«أَبْسَرَت النَّخْلةُ، و أتمرَت» أى: صارت ذات بسر وتمر.

وإلى هذا أشرت بقولى.

... ... ... وَصَارَ ذَا كَذَا بـ(أَفْعِل) عُقِلاَ

ولا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف، وجار ومجرور.

وفى الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف.

والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر: [من الطويل]

وَقَالَ نَبِى الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا[1]

---

(١) البيت لعباس بن مرداس فى ديوانه ص١٠٢، والدرر ٥/ ٢٣٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٥٦، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٤٩، والدرر ٥/ ٢٤٢، ٦/ ٣٢١، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦٤، وشرح التصريح ٢/ ٨٩، وشرح ابن عقيل ص٤٥١، ولسان العرب، (حبب)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٣، وهمع الهوامع ٢/ ٩٠، ٩١، ٢٢٧.

وكقول الآخر: [من الطويل]

أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ[١]

وكقول الآخر: [من الطويل]

فَصَدَّتْ وَقَالَتْ بَلْ تُرِيدُ فَضِيحَتِي وَأَحْبِبْ إِلَى قَلْبِي بِهَا مُتَغَضِّبَا[٢]

[وكقول الآخر: من الطويل]

خَلِيلَي مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا، وَلَكِنْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ[٣]

ومن كلام عمرو بن معد يكرب[٤] : «مَا أَحْسَنَ فى الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَبَاتِ[٥] عَطَاءَهَا».

قال الشيخ أبو على الشلوبين- رحمه الله -: «حكى الصيمرى[٦] أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله[٧] والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور»، هكذا قال الأستاذ أبو على، وهو المنتهى فى المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما.

وقال السيرافى فى قول سيبويه: «ولا تزيل شيئا عن موضعه»: إنما أراد أنك تقدم «مَا» وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه.

---

(١) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص٨٣، وتذكرة النحاة ص٢٩٢، وحماسة البحترى ص١٢٠، وشرح التصريح ٢/ ٩٠، وشرح عمدة الحافظ ص٧٤٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٥٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٢٦٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦٩ .

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص٦٧، وينظر شرح التسهيل ٣/ ٤١ .

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر ٥/ ٢٤٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦٨، وشرح ابن عقيل ص٤٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٢، وهمع الهوامع ٢/ ٩١ .

(٤) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدى، فارس اليمن، أسلم سنة ٩هـ، وشهد اليرموك، وذهبت فيها إحدى عينيه، وشهد القادسية، وكان مشهورًا بشجاعته، وإقدامه. له شعر جيد، جمع فى ديوان، مات سنة ٢١هـ .
ينظر: الإصابة ت (٥٩٨٤)، الأعلام (٥/ ٨٦)، طبقات ابن سعد (٥/ ٣٨٣) .

(٥) اللَّزبة: السنة الشديدة. (المقاييس - لزب) .

(٦) هو عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى النحوى، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله كتاب التبصرة فى النحو، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٤٩).

(٧) ينظر: الكتاب (١/ ٧٣) .

وكثير من أصحابنا يجيز ذلك، منهم الجرمى[١]،وكثير منهم يأباه منهم الأخفش والمبرد »[٢].

وقال الزمخشرى بعد أن حكم بمنع الفصل[٣] :«وقد أجاز الجرمى وغيره من أصحابنا الفصل وينصرهم قول القائل: «مَا أَحْسَن بِالرَّجُل أَنْ يَصْدُق» ».

ومن العجب اعترافه بنصرهم، والتنبيه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل.

ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضى، وكان المتعجب منه صالحا للمضى أجازوا زيادة «كَانَ» إشعارا بذلك عند قصده نحو: «مَا كَانَ أَحْسَن زَيْدًا»، وكقول الشاعر فى مدح رسول الله ﷺ: [من الكامل]

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا ... بِهُدَاكَ مجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادَا[٤]

وأما وقوع «مَا كَانَ» بعد «أَفْعَل» نحو: «مَا أَحْسَن مَا كَانَ زَيْد » فكثير، و«مَا» - فيه- مصدرية، و«كَانَ» تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، وفى ذلك- أيضا- دلالة على مضى المتعجب منه، فلو قصد استقباله لجىء بـ«يَكُون».

---

(١) هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمى البصرى كان فقيهًا عالمًا بالنحو واللغة، دينًا ورعًا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد، أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعى وأبى عبيدة، وحدث عن المبرد من تصانيفه: التنبيه، السير، الأبنية، العروض، مختصر فى النحو، غريب سيبويه، مات سنة ٢٢٥هـ .
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٨ - ٩)، تاريخ بغداد (٩/ ٣١٣) .

(٢) قال المبرد: ولو قلت: ما أحسن عندك زيدًا، وما أجمل اليوم عبد الله - لم يجز؛ وكذلك لو قلت: ما أحسن اليوم وجه زيد، وما أحسن أمس ثوب زيد؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء. ينظر: المقتضب (٤/ ١٧٨) .
وقال ابن السراج: ولا يجوز أن نقول: ما أحسن فى الدار زيدًا، وما أقبح عندك زيدًا؛ لأن فعل التعجب لا يتصرف. ينظر: الأصول فى النحو (١/ ١٠٨) .

(٣) قال الزمخشرى: ولا يتصرف فى الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل فلا يقال: .... ما أحسن فى الدار زيدًا ولا أكرم اليوم بزيد، وقد أجاز الجرمى الفصل وغيره من أصحابنا، وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرجل أن يصدق. ينظر: شرح المفصل (٧/ ١٤٩) .

(٤) البيت لعبد الله بن رواحة فى المقاصد النحوية ٣/ ٦٦٣، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٦٩، وشرح عمدة الحافظ ص٢١١، ٧٥٢ .

## باب (نعم) و(بئس) المصدرية وما جرى مجراهما

(ص)

فِعْلَيْنِ لاَ اسْمَيْنِ عَلَى الْأَوْلَى جُعِلْ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) الأَصْلُ فِيهِمَا (فَعِلْ)
وَاسْتُعْمِلَ الْأَصْلُ وَ(فِعْلٌ) و(فِعِلْ) وَالْأَرْبَعُ اسْتُعْمِلْنَ فِي نَحْوِ: (كَحِلْ)
وَالاسْمُ- أيْضًا- هَكَذَا، فَفِي (فَخِذْ) يُقَالُ (فَخْذٌ) مَعَ (فِخْذٍ) و(فِخِذْ)
كِلاَهُمَا فِعْلٌ بِهِ الْإِنْشَا قُصِدْ لِذَلِكَ التَّضْرِيفُ مِنْهُمَا فُقِدْ

(ش) فى «نِعْم» و«بِئْس» أربع لغات:

«نَعِمَ» و«بَئِس» وهو الأصل.

و«نَعْمَ» و«بَئْسَ» و«نِعِمَ» و«بِئِسَ» - بالإتباع- و«نِعْمَ» و«بِئْسَ» بالسكون بعد الإتباع-.

وهذه اللغات الأربع جائزة فى كل ما كان من الأفعال أو الأسماء ثلاثيا، أوله مفتوح، وثانيه حلقى مكسور؛ فيقال فى «شَهِد» «شَهْد» و«شِهِد» و«شِهْد»، وكذا يقال فى «فَخِذ» «فَخْذ» و«فِخِذ» و«فِخْذ».

قال الشاعر: [من الطويل]

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا رَبِيعُنَا وَإِنْ شَهْدَ أَجْدَى خَيْرُهُ وَنَوافِلُهُ[1]

ومن مجيء «نِعَمَ» على الأصل قول طرفة: [من الرمل]

مَا أَقَلَّت قَدَمٌ إِنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِرّ[2]

وحكى أبو على: «بَيْسَ» - بفتح الباء، وياء ساكنة- و«نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلان غير متصرفين.

ويدل على فعليتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما فى كل اللغات، واتصال ضمير الرفع بهما فى لغة حكاها الكسائى.

والقول بفعليتهما هو قول البصريين، والكسائى.

---

(١) البيت للأخطل فى ديوانه ص٢٢٤، والمخصص ١٤/ ٢٢٢، والدرر ٥/ ١٩٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤١، والكتاب ٤/ ١١٦، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢/ ٨٤.

(٢) البيت فى ديوانه ص٥٨ (مع اختلاف كبير فى الرواية)، والإنصاف ١/ ١٢٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٦، ٣٧٧، والدرر ٥/ ١٩٦، ولسان العرب (نعم)، والمحتسب ١/ ٣٤٢، ٣٥٧، وهمع الهوامع ٢/ ٨٤، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٢٢٨، والمقتضب ٢/ ١٤٠.

وزعم الفراء[١]، وأكثر الكوفيين: أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب لمن بشره ببنت: «والله ما هى بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة»[٢].

وكقول بعضهم: «نعم السير على بئس العير».

ولا حجة فى هذا؛ لأن حرف الجر قد يدخل على ما لا خلاف فى فعليته كقول القائل: [من الرجز]

عَمْرُكَ مَا لَيْلِى بِنَامَ صَاحِبُهْ[٣]

فيتأول ذلك بما يتأول هذا.

ومما استدل به من زعم اسميتها قول الراجز: [من الرجز]

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرِ
بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ[٤]

ولا حجة فيه- أيضا- لأن «نِعْم» فيه محكية؛ ولذلك فتحت ميمها مع دخول حرف الجر عليها.

(ص)

وَيَطْلُبَانِ فَاعِلاً تَالِى (أَلْ) أَوْ مَا بِتَالِيهَا مُضَافًا اتَّصَلْ
أَوْ مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بِنَكِرَهْ كـ(نِعْمَ مَجْمُوعًا كِتَابُ التَّذْكِرَهْ)
وَمَع ظُهُورِ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزَ دَعْ فِى رَأْى عَمْرٍو وَهْوَ فِى ذَا لَمْ يُطَعْ
وَالْعِلْمُ بِالتَّمْيِيزِ أَغْنَى عَنْهُ فِى (بِهَا وَنِعْمَتْ) فَلِذَا بِهِ اكْتُفِى
وَبَعْضُهُمْ فَاعِلَ (نِعْمَ) نَكَّرَا بِغَيْرِ قَيْدٍ نَحْوَ: (نِعْمَ ذُو قِرَى)
وَهَكَذَا (نِعْمَ خَلِيلٌ الْعَلاَ) و(نِعْمَ مَنْ هُو) رَوَوْا مُسْتَعْمَلاَ

---

(١) ينظر: معانى القرآن للفراء (٢/ ١١٩، ٢/ ١٤١).

(٢) ينظر: الأمالى (٢/ ٤٠٥).

(٣) الرجز للقنانى فى شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦ وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٩٩، ١٠٠، والإنصاف ١/ ١١٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨، ٣٨٩، والخصائص ٢/ ٣٦٦، والدرر ١/ ٧٦، ٦/ ٢٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٧١، وشرح عمدة الحافظ ص٥٤٩، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، وشرح قطر الندى ص٢٩، ولسان العرب (نوم)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣، وهمع الهوامع ١/ ٦، ٢/ ١٢٠. وزاد فى ط: ولا مخالط الليان جانبه.

(٤) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (نعم)، والدرر ٥/ ١٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٢، وهمع الهوامع ٢/ ٨٤، وتهذيب اللغة ٣/ ١٠، وتاج العروس (نعم).

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لاَ يَبِينُ أَبَدَا
وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كـ(الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى والمقْتَفَى)
وَرَفْعُ (نِعْمَ) مُضْمَرَ اسْمٍ قُدِّمَا لَمْ يَأْتِ إِلاَّ فِي شُذُوذٍ فَاعْلَمَا
وانْصِبْ عَلَى التَّمْيِيزِ (مَا) فِي (نِعْمَ مَا) و(بِئْسَمَا) وَالرَّفْعُ بَعْضُهُمْ نَمَى
لِسِيبَوَيْهِ، وادَّعَى التَّعْرِيفَ مَعْ تَمَامِ (مَا) وَظَاهِرًا قَدِ اتَّبَعْ

(ش) الغالب فى فاعل «نِعْمَ» و«بِئْسَ» أن يكون معرفا بالألف واللام، أو مضافا إلى ما هما فيه، أو مضافا إلى مضاف إلى ما هما فيها، أو ضميرا مستترا مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز:

فالأول كقوله- تعالى ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠].

والثانى كقوله- تعالى -: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

والثالث كقول الشاعر: [من الطويل]

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ(١)

ومثال الرابع قوله - تعالى-: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

وقول الشاعر: [من البسيط]

نِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِى الْبَغْى وَاسْتِيلاَءُ ذِى الْإِحَنِ(٢)

وقد يعلم جنس الضمير فيستغنى عن التمييز كقوله- عليه الصلاة والسلام- «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ»(٣).

أى: ونعمت سنة الوضوء.

---

(١) البيت لأبى طالب فى خزانة الأدب ٢/ ٧٢، والدرر ٥/ ٢٠٠، وشرح التصريح ٢/ ٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٥، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٢٧٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٧١، وهمع الهوامع ٢/ ٨٥ .

(٢) الإحَن: جمع إحنة وهى: الحقد فى الصدر. (المقاييس - أحن) .
البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٧٤، وشرح ابن عقيل ص٤٥٤، وشرح عمدة الحافظ ص٧٨٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٦ .

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٨، ١٥، ١٦، ٢٢) والدارمى (١/ ٣٦٢)، وأبو داود (١/ ١٥١): كتاب الطهارة: باب فى الرخصة فى ترك الغسل يوم الجمعة، (٣٥٤)، والترمذى (٢/ ٣٦٩). كتاب أبواب الصلاة: باب ما جاء فى الوضوء يوم الجمعة، (٤٩٧)، والنسائى (٣/ ٩٤): كتاب الجمعة: باب الرخصة فى ترك الغسل يوم الجمعة: وابن خزيمة، (١٧٥٧)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١/ ١١٩)، والطبرانى فى الكبير (٧/ ٦٨١٧ - ٦٨٢٠)، =

ومنع سيبويه[(١)] الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل.
وأجاز المبرد[(٢)] ذلك. وإجازته أولى كقول الشاعر: [من الوافر]

تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِـيـنَـا فَنِعْـمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[(٣)]

وأظهر من هذا البيت قول الآخر: [من البسيط]

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحلاً وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ[(٤)] مِنطِيقُ[(٥)]

ولا يمنع منه زوال الإبهام بدونه؛ لأن التمييز قد يجاء به توكيدا كقوله- عز وجل -: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].
ومثله قول أبي طالب: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا[(٦)]

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بـ«نِعْم» النكرة مفردة، ومضافة[(٧)].
فإلى ذلك أشرت بقولي:

وَبَعْضُهُمْ فَاعِلُ «نِعْمَ» نَكِّرَا بِغَيْرِ قَيْدٍ... ... ...

---

= والبيهقي (١/ ٢٩٥، ٢٩٦) من حديث جابر بن سمرة مرفوعًا: من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل.
(١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٧٥).
(٢) قال المبرد: واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: (رجلاً) توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً.... ينظر: المقتضب (٢/ ١٤٨).
(٣) البيت لجرير في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤-٣٩٩، والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦، والدرر ٥/ ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص١٠٩، وشرح شواهد المغني ص٥٧، وشرح المفصل ٧/ ١٣٢، ولسان العرب (زود)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧، وشرح شواهد المغني ص٨٦٢، وشرح ابن عقيل ص٤٥٦، ومغني اللبيب ص٤٦٢، والمقتضب ٢/ ١٥٠. وقال محقق الخزانة إن البيت في ديوان جرير ص١٣٥، ولم أقع على الطبعة التي اعتمدها.
(٤) الزلاء: مؤخر المرأة الرسحاء. (المقاييس - زلل).
(٥) المِنطق: كل ما شددت به وَسَطَك. (المقاييس - نطق) والبيت لجرير في ديوانه ص١٩٢، والدرر ٥/ ٢٠٨، وشرح التصريح ٢/ ٩٦، وشرح عمدة الحافظ ص٧٨٧، ولسان العرب (نطق)، والمقاصد النحوية ٤/ ٧، وتاج العروس (نطق)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٦، وشرح ابن عقيل ص٤٥٥، وهمع الهوامع ٢/ ٨٦.
(٦) البيت في خزانة الأدب ٢/ ٧٦، ٩/ ٣٩٧، وشرح التصريح ٢/ ٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٧، وشرح عمدة الحافظ ص٧٨٨، وشرح قطر الندى ص٢٤٢، ولسان العرب (كفر)، والمقاصد النحوية ٤/ ٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧٦.
(٧) ينظر: شرح المفصل (٧/ ١٣١).

أي: بغير اشتراط إضافة أو إفراد.

فيقال: «نِعْمَ خَلِيل الْعَلَاء» و«نِعْم جَلِيس قَوْمٍ هُوَ».

ومنه قول الشاعر: [من السريع]

بِئْسَ قَرِينَا يَفَنٍ[1] هَالِكِ أُمُّ عُبَيْدٍ، وَأَبُو مَالِكِ[2]

ويقال- أيضا-: «نِعمَ مَنْ هُوَ» و«نِعْمَ مَلْجَأ مَنْ قَصَدَه»، ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

وَنِعْمَ مَزْكَأُ[3] مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ[4]

فجعل فاعل «نِعْمَ» مضافا إلى «مَنْ» وهى نكرة موصوفة أو موصولة، وجعل فاعل «نِعْمَ» الثانية ضميرا مفسرا بـ«مَنْ» وهى هنا نكرة غير موصوفة، والضمير بعدها مخصوص «نِعْمَ».

كذا قال أبو على فى التذكرة.

قلت: ويجوز جعلها فاعل «نِعْمَ» وتكون موصولة و«هُوَ» مبتدأ خبره «هُوَ» آخر محذوف. والتقدير: ونعم من هو هو فى سر وإعلان، أى: هو الذى شهر فى سر وإعلان و«فِي» متعلقة بـ«هَو» المحذوف لأن فيه معنى الفعل.

وفى قولى:

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ ... ... ... ...

إلى آخره بيان افتقار «نِعْمَ» إلى اسم غير فاعلها هو المخصوص بالمدح، وأنه إما مبتدأ خبره «نِعْم» وفاعلها، وإما خبر مبتدأ ملتزم حذفه.

ثم بينت أن المخصوص قد يتقدم على «نِعْم» ما يغنى عن ذكره بعدها كقوله- تعالى-: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾ [الصافات: ٧٥].

وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

---

(١) اليفن: الشيخ الكبير. (المقاييس - يفن).

(٢) البيت بلا نسبة فى تاج العروس (ملك).

(٣) زَكَأَ: لجأ واستند. (القاموس - زكأ).

(٤) البيت بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص١٠٩٨، ١٣٠٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، والدرر ١/ ٣٠٣، ٥/ ٢١٥، وشرح الأشمونى ١/ ٧٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٤١، وشرح عمدة الحافظ ص٧٩٠، ولسان العرب (زكأ)، ومغنى اللبيب ١/ ٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ٢/ ٨٦.

إِنِّــي اغْــتَــمــدتُــكَ يَــا يَــزِ يدُ وَنِعْمَ مُعتَمَدُ الوَسَائِلِ[١]

ثم بينت أن «نِعْمَ» إذا ذكرت بعد ما يغنى عن المخصوص لا تتحمل ضميره عند أكثر العرب، بل تأتى مجردة للإسناد إلى ما بعدها نحو: «الزَّيْدَان نِعْمَ الرَّجُلاَنِ» أو«نِعْمَ رَجُلَيْن» و«الزَّيْدُونَ نِعْمَ الرِّجَال» أو«نِعْم رِجَالاً».

هذا هو المشهور، وحكى الكسائى عن بعض العرب: «نِعِمَّا رَجُلَيْن» و«نَعِمُوا رِجَالاً» وإليه أشرت بقولى:

... ... ... ... ... إلاَ فِي شُذُوذِ

ثم بيت أن «مَا» فى «نِعِمَّا» و«بِئْسَمَا» نكرة بمعنى «شَيْء»، وموضعها نصب على التمييز، والفاعل مضمر.

وإلى هذا ذهب الزمخشري[٢] وكثير من المتأخرين وظاهر قول سيبويه[٣] أن «مَا» فاعله، وأنها اسم تام معرفة، وندر تمامها معرفة هنا كما ندر تمامها نكرة فى (باب التعجب):

قال ابن خروف: وتكون «مَا» تامة معرفة غير صلة نحو: «دَقَقْتُه دَقًّا نِعِمَّا»، قال سيبويه: أى: نعم الدق، و«نِعِمَّا هِيَ» أى: نعم الشيء إبداؤها، فحذف المضاف وهو الإبداء، وأقام ضمير الصدقات مقامه. و«نِعِمَّا صَنَعْتَ» و«بِئْسَمَا فَعَلْتَ» أى: نعم الشيء شيء صنعت[٤].

هذا كلام ابن خروف معتمدا على كلام سيبويه.

وسبقه إلى ذلك السيرافى، وجعل نظيره قول العرب: «إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَع» أى: من الأمر أن أصنع؛ فجعل «مَا» وحدها فى موضع الأمر، ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام: إنى من الأمر صنعى كذا وكذا، فالياء اسم «إنّ»، و«صُنْعِي» مبتدأ، و«مِنَ الْأَمْر» خبر «صُنْعِي» والجملة فى موضع رفع خبر «إِنَّ».

---

(١) البيت للطرماح بن حكيم فى ديوانه ص ٣٧٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١١، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص٧٩٤، وينظر شرح التسهيل٣/ ١٨ .

(٢) قال الزمخشرى: وقوله تعالى: ﴿فنعما هى﴾ «نعم» فيه مسند إلى الفاعل المضمر ومميزه (ما) وهى نكرة لا موصولة ولا موصوفة والتقدير: فنعم شيئًا هى. ينظر: شرح المفصل (٧/ ١٣٤).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٧٣) .

(٤) ينظر: الكتاب (١/ ٧٣) . وفى أ: ما صنعت.

هذا كلام السيرافى.

قال الشيخ العلامة جمال الدين-رحمه الله-:

ويقوى تعريف «مَا» بعد «نِعْمَ» كثرة الاقتصار عليها فى نحو: «غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا»، والنكرة التالية «نِعْمَ» لا يقتصر عليها.

و- أيضا- فإن التمييز يرفع إبهام المميز، و«مَا» تساوى المضمر فى الإبهام فلا تكون تمييزا.

ويقوى تعريف «مَا» فى نحو: «مِمَّا أنْ أَصْنَعَ» كونها مجرورة بحرف مخبر به، وتعريف ما كان كذلك أو تخصيصه لازم بالاستقراء.

وكلام السيرافى موافق لكلام سيبويه فإنه- رحمه الله- قال: «ونظير جعلهم «مَا» وحدها اسما قول العرب: «إِنِّى مِمَّا أَنْ أَصْنَع» أى: من الأمر أن أصنع» فجعل «مَا» وحدها اسما ومثل ذلك «غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا» أى: نعم الغسل. فقدر «مَا» بـ«الْأَمْر» وبـ«الغَسْل» ولم يقدرها بـ«أَمْر» ولا بـ«غَسْل» فعلم أنها عنده معرفة.

(ص)

وَ(بِئْسَ) فِى الذَّمِّ وَ(سَاءَ) اسْتُعْمِلاَ ... كـ(نِعْمَ) فِى جَمِيعِ مَا قَدْ فُصِّلاَ

وَاستَعْمَلُوا اسْتِعْمَالَ (نِعْمَ) (فَعلا) ... مِنَ الثُّلاَثِى مَصُوغًا بِولاَ

وَمِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَّذَا) الفَاعِلُ (ذَا) ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لاَ حَبَّذَا)

وَدُونَ إِفْرادٍ وَتَذْكِيرٍ فَلاَ ... تَعْدِلْ بـ(ذَا) فَهو يُضَاهِى المَثَلاَ

وَأَوْلِ (ذَا) مِنْ (حَبَّذَا) اسْمًا مِثْلَ مَا ... أُولِى تَالِى (نِعْمَ) وَاعْدِلْ فِيهِمَا

وَقَبْلَ أَوْ بَعْدَ اذْكُرَنْ مُمَيِّزَا ... كـ(حَبَّذَا البَيْتُ الْحَرامُ حَيِّزَا)

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِى بِالتَّمْيِيزِ عَنْ ... مَخْصُوصِ (حَبَّذَا) كَقَوْلِ مَنْ فطنْ

(وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا ... فَحَبَّذَا رَبًّا وَحُبَّ دِينَا)

وَغَيْرَ (ذَا) ارْفَعْهُ بـ(حَبّ) فَاعِلاَ ... أَوْ جُرَّهُ بِالْبَا عَلَيهِ دَاخِلاَ

وَحَاءُ (حَبَّ) فَتْحُهَا مَعْ (ذَا) يَجِبْ ... وَاضْمُمْ أَوِ افْتَحْ عِنْدَ تَرْكِ ذَا تُصِبْ

(ش) قد تقدم الإعلام بتساوى «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فى: الفعلية، وعدم التصرف، وأن فيهما أربع لغات، وأنهما يفتقران إلى فاعل مقيد بالقيود المذكورة.

ثم أفردت «نِعمَ» بالذكر فيما بعد ذلك فنبهت الآن على أن «بئسَ» مشاركتها فى جميع ما عزى إليها، وأن «سَاءَ» جارية - أيضا - مجرى «بِئْس».

ثم نبهت على أن العرب تبنى من كل فعل ثلاثى فعلا على «فَعُل» وتجريه مجرى «نِعْمَ» كقولهم: «عَلُم الرَّجُل زَيْد»؛ ف «الرجُلُ» و«زَيْدٌ» بعد «عَلُم» وشبهه كما هما بعد «نِعمَ» إذا قلت: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيد».

ثم نبهت على أن حبذا بمنزلة «نِعْمَ» وفاعلها، و«لاَ حَبَّذَا» بمنزلة «بِئْس» وفاعلها.

وقد دعاهم إجراء «حبَّذَا» مجرى «نعْم» وفاعلها أن ذكروا بعدها مخصوصا بالمدح كما يذكرون بعد «نِعْمَ» وفاعلها وقد يستغنونْ عن مخصوص «حَبَّذَا» بمثل ما يستغنون عن مخصوص «نِعْم»،

وأحسن ما يكون ذلك بعد تمييز وذلك كقول بعض الأنصار- رضى الله عنهم -: [من الرجز]

بِـاسْـمِ الْإلـهِ وَبِـهِ بَـدِيـنَـا
وَلَـوْ عَـبَـدْنَـا غَـيْـرَهُ شَـقِـيـنَـا
فَـحَـبَّـذَا رَبًّـا وَحَـبَّ دِيـنَـا[1]

وقد يستغنى عن المخصوص من دون تمييز كقول الشاعر: [من الطويل]

أَلاَ حَبَّذَا لَـولاَ الـحَـيَـاءُ وَرُبَّـمَـا مَنَحْتُ الهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ[2]

ومثال استغنائهم عن «بِئْس» بـ«لاَ حَبَّذَا» قول الشاعر: [من الطويل]

أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَت مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا[3]

والحاصل أن «حَبَّ» فعل فاعله: «ذَا»، ولا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع لأنه بمنزلة المثل، والأمثال لا تغير.

ولا يصح قول من قال: » «حَبَّذَا» فى موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده».

---

(١) الرجز لابن رواحة فى ديوانه ص١٠٧، ولسان العرب (بدا)، والدرر ٥/ ٢٢١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨، ولبعض الأنصار فى شرح عمدة الحافظ ص٨٠٢، وتاج العروس (بدأ)، (بدى)، وجمهرة اللغة ص١٠١٩، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٨٢، وهمع الهوامع ٢/ ٨٨، ٨٩، وجمهرة اللغة ص١٢٦٧، والمخصص ١٠/ ٤٢ .

(٢) البيت لمرار (أو لمرداس) بن همّاس فى الدرر ٥/ ٢٢٣، وشرح شواهد المغنى ص٨٩٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٨٢، ومغنى اللبيب ص٥٥٨، وهمع الهوامع ٢/ ٨٩ .

(٣) البيت لذى الرمة فى ملحق ديوانه ص١٩٢٠، والدرر ٥/ ٢٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٥٤٢، وله أو لكنزة أم شملة فى المقاصد النحوية ٤/ ١٢، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٨١، وشرح التصريح ٢/ ٩٩ .

ولا قول من قال: «حَبَّذَا» فعل يرتفع به المخصوص على أنه فاعله» فإن ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو أصله.

قال ابن خروف بعد أن مثل بـ«حَبَّذَا زَيْد» «حب»: فعل، وذا: فاعلها وزيد: مبتدأ وخبره: حبذا. هذا قول سيبويه(١)، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك؛ هذا قول ابن خروف، وكفى به.

وقال ابن كيسان: «ذَا» من قولهم: «حَبَّذا» إشارة إلى مفرد مضاف إلى المخصوص حذف وأقيم هو مقامه، فتقدير «حَبَّذَا هِند»: حبذا حسنها».

وأشرت بقولي:

وَغَيْر «ذَا» ارْفَعْهُ بـ«حَبَّ» فَاعِلاَ أَوْ جُرَّهُ بِالبَا... ...

إلى أنه يقال: «حَبَّ زَيْد رَجُلاً»، و«حَبَّ بِزَيْد رَجُلاً» قال الشاعر: [من الطويل]

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ(٢)

ولك في حاء «حَبَّ» إذا جردت من «ذَا»، الفتح على الأصل، والضم على أن أصله «حَبُبَ» فجعلت الضمة على الحاء، وأدغمت الباء في الباء.

وهذا التحويل مطرد في فاء كل فعل على «فَعُلَ» مقصود به المدح.

* * *

(١) وزعم الخليل - رحمه الله - أن حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكنّ «ذا» و«حَبَّ» بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عَمَّ، فالعَمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنَّث حَبَّذَا ولا تقول حَبَّذِهِ لأنه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل. ينظر: الكتاب (٢/ ١٨٠).

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص٢٦٣، وإصلاح المنطق ص٣٥، وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، والدرر ٥/ ٢٢٩، وشرح شواهد الشافية ص١٤، ولسان العرب (قتل)، (كفى)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦، وتاج العروس (قتل)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٠٨، وسر صناعة الإعراب ص١٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٣، ٧٧، وشرح ابن عقيل ص٤٦١، وشرح عمدة الحافظ ص٨٠٦، وشرح المفصل ٧/ ١٢٩، ١٤١، وهمع الهوامع ٢/ ٨٩.

# باب أفعل التفضيل

(ص)

مِمَّا بَنَوْا فِعْلَ تَعَجُّبٍ بُنِى أَفْعَلُ فِى التَّفْضِيلِ مِثْلَ (الأَحْسَنِ)
وَمَا أَبَوْا بِنَاءَ ذَاكَ مِنْهُ لاَ تُجز بِنَا ذَا مِنْهُ نَحْو(اسْتَعْجَلاَ)
وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ
فـ(ذَا أَشَدُّ النَّاسِ عُجْبًا) مِثْلُ (مَا أَشَدَّ عُجْبَهُ) فَقِسْ عَلَيْهِمَا
وَمَا هُنَاكَ شَذَّ قَدْ شَذَّ هُنَا فَصَوْغُ (أَقْمِنْ) مُؤْذِنٌ بـ(أَقْمِنَا)
وَفِى (أَلَصَّ مِنْ شِظَاظٍ) إِذْ وَرَدْ لِـ (مَا أَلَصَّهُ) و(أَلْصِصْ) مُسْتَنَدْ
وَصَوْغُهُ مِنْ (أفْعَلَ) الْفِعْلُ اطَّرَدْ وَمِنْ مُبِينِ حُمُقًا- أَيْضًا- وَرَدْ
وَشَذَّ نَحْوُ قَوْلِهِم (أَبْيَض مِنْ) وَذَا وَشِبْهُهُ بِتَأْوِيلٍ قَمِنْ
وَمَا بَنَوْا مِنْ فِعْلِ مَفْعُولٍ بِلاَ لَبْسٍ فَلَيْسَ نَادِرًا كـ(أَشْغَلاَ)
وغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (خَيْرٌ) و(شَرّ) عَنْ قَوْلِهِمْ: (أَخْيَرُ مِنْهُ) و(أَشَرّ)
وَفِى التَّعَجُّبِ ارْوِ: (مَا خَيْرَ) و(مَا شَرَّ) بِحَذْفِ الهَمْزِ وَانْصِبْ بِهِمَا

(ش) قد تقدم الإعلام بأن الذى يبنى منه فعل التعجب هو: كل فعل ثلاثى، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبنى للمفعول، ولا منفى، ولا مدلول على فاعله بـ«أَفْعَل» وهذا كله معتبر أيضا فيما يبنى منه أفعل التفضيل.

فيمتنع بناء أفعل التفضيل:

مما ليس ثلاثيا كـ«انْطَلَقَ» و«دَحْرَجَ».

ومما ليس متصرفا كـ«نِعْمَ» و«بِئْسَ».

ومما ليس تامًّا كـ«ظَلَّ» و«صَارَ».

ومما لا يقبل التفاضل كـ«مَاتَ» و«فَنِى».

ومن مبنى للمفعول غير مأمون اللبس كـ«ضُرِب».

ومن ملازم للنفى نحو: «مَا عِجْتُ بِهِ».

ومن مدلول على فاعله بـ«أَفْعَل» كـ«عَمِى» و«عَرِجَ» و«لَمِى» و«دَعِجَ» كما امتنع بناء فعل التعجب منها.

ويتوصل إلى التفضيل فيما فيه مانع بمثل ما توصل فيه إلى التعجب:

فكما قيل فى «أُعْجِب» و«اخْتُصِر» «مَا أَعْجَبَه» و«مَا أَخْصَرَه» يقال فيه: «هُوَ

أَعْجَب» و«هُو أَخْصَر».

وما عد من الشواذ فى التعجب عد من الشواذ فى التفضيل:

فمن الشواذ فى التعجب قولهم: «أَقْمِنْ بِه» بمعنى: ما أحقه. ووجه شذوذه أنه بنى من قولهم: «هُوَ قَمِن بِكَذَا» أى: حقيق به، وإنما يبنى فعل التعجب من فعل مقيد بالقيود التى قدمت ذكرها، لا من صفة لا فعل لها، فلو قيل فى التفضيل: «هُوَ أَقْمَن» لساوى «أَقْمِنْ بِهِ» فى الشذوذ؛ لأن أفعل التفضيل إنما يبنى مما يبنى منه فعل التعجب.

وفى أمثالهم قولهم: «هُوَ أَلَصّ مِنْ شِظَاظ» فبنوا «أَلَصَّ» من لفظ «اللِّص» دون فعل، فلو قيل فى التعجب: «مَا أَلَصَّه» لساواه فى الشذوذ لأنه مبنى من غير فعل.

ثم بينت أن أفعل التفضيل إذا بنى من فعل على «أَفْعَل» كـ«أعْطَى» لم يعد شاذًّا كما لا يعد شاذًّا التعجب منه، وقد مضى الإعلام بسبب ذلك.

ومن المسموع فى ذلك: «هُوَ أَعْطَاهُم لِلدَّرَاهِم، وَأَوْلاَهُمْ لِلْمَعْرُوف، وَأَكْرَم لِى مِنْ زَيْد» أى: أشد إكراما، و«هَذَا الْمَكَان أَقْفَر مِنْ غَيْرِه» وفى أمثالهم: «أَفْلَس مِن ابْنِ الْمُذَلَّق».

وفى الحديث: «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ»[1]، وكما قيل فيما دل على جهل: «مَا أَحْمَقَه» مع كون فاعله مدلولا عليه بـ«أَفْعَل»، قيل فيه: «هُوَ أَحْمَقُ مِنْ كَذَا، وَأَرْعَن، وَأَهْوَج وَأَنْوَك»، وفى المثل: «هُوَ أَحْمَق مِنْ هَبَنَّقَة».

وقد تقدم الإعلام بأن سبب استثناء «أَحْمَق» ونظائره من المدلول على فاعله بـ«أَفْعَل» شبه «حَمِق» فى المعنى بـ«جَهِل» فاشتركا فى الاستعمالين لتقاربهما فى المعنى.

وفى الحديث – فى وصف ماء الحوض– الذى نرجو بفضل الله وروده فى عافية –: «أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ»، فظاهره أن فيه شذوذا؛ إذ كاد حقه لكونه من باب«أَفْعَل» المبنى للفاعل أن يقال فيه: «أَشَدّ بَيَاضًا».

(١) أخرجه مالك (١/ ٦) كتاب وقوت الصلاة: باب وقوت الصلاة، (٦)، ومن طريقه البيهقى فى السنن الكبرى (١/ ٤٤٥) عن نافع مولى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله: «إن أهم أمركم الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حَفِظ دينه، ومن ضيّعها فهو لما سواها أضيع . . .» .

فإن حمل على الشذوذ كان نظير قولهم: «هُوَ أَسْوَد مِن حَنَك[١] الْغُرَاب» ونظير قول الراجز : [من الرجز]

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاض
أَبْيَضُ مِن أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ[٢]

وجائز أن يكون «أَبْيَض» مبنيا من قولهم: «بَاضَ الشَّيْء الشَّيْء بُيُوضًا» إذا فاقه في البياض، فالمعنى على هذا أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها بعضا، و«أَبْيَضُ» بهذا الاعتبار أبلغ من «أَشَدّ بَيَاضًا».

ويجوز أن تكون «مِنْ» المذكورة بعد «أَبْيض» متعلقة بمحذوف دل عليه «أَبْيَض» المذكور، والتقدير: ماؤه أبيض أصفى أو أخلص من اللبن.

فإلى هذين التأويلين أشرت بقولي:

... ... ... وَذَا وَشِبْهُهُ بِتَأْوِيلٍ قَمِنْ

أي: حقيق. ثم نبهت بقولي:

وَمَا بَنَوْا مِنْ فِعْلِ مَفْعُولٍ بِلَا لَبْسٍ فَلَيْسَ نَادِرًا... ...

على أن نحو قولهم: «هُوَأَزْهَى مِنْ دِيك» و«هُوَ أَشْهَر مِنْه»و«أَشْغَل مِنْ ذَاتِ النّخْيَيْن» و«أَعْذَر» و«أَلْوَمُ» و«أَشَرّ» و«أَعْتَى» مما بنى من فعل ما لم يسم فاعله دون إيقاع في لبس ليس فيه شذوذ فيتوقف فيه على السماع؛ بل هو في التفضيل مطرد كاطراده في التعجب، بخلاف ما يوقع في لبس.

ثم نبهت على أن قولهم: «خَيْر مِنْ كَذَا» و«شَرّ مِنْ كَذَا» الأصل فيه «أَخْيَر» و«أَشَرّ»، ولا يكادون يستعملون الأصل، ومن استعمالهم إياه قول الراجز: [من الرجز]

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الْأَخْيَرِ[٣]

---

(١) في أ: حلك.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٦، وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٩، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٩٢، ٢/ ٣١٧، والإنصاف ١/ ١٥٠، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، ٧/ ١٤٧، ولسان العرب (بيض)، وتاج العروس (بيض) .

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٦٥، وشرح التصريح ٢/ ١٠١، وشرح عمدة الحافظ ص٧٧٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٦ .

ومنه قراءة أبى قلابة(١): ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الكَذَّابُ الأَشَر﴾(٢) [القمر: ٢٦].
وقد حكى فى التعجب «مَا خَيْرَه» و«ما شَرَّه» بمعنى: ما أخيره، وما أشره.
إلا أن حذف الهمزة فى التعجب كثبوتها فى التفضيل، والعكس هو المشهور.

(ص)

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إنْ تَجَرَّدَا ... فَبَعْدَهُ «مِنْ» يُلْزِمُونَ أَبَدَا
فِي النَّعْتِ وَالْحَالِ، وَفِي النعتِ نَدَرْ ... حَذْفٌ وَشَاعَ لِدَلِيلٍ فِى الْخَبَرْ
[وَيَلْزَمُ الإِفْرَادَ، وَالتذْكِيرَا ... مُصَاحِبًا «مِنْ» لَفْظًا اوْ تَقْدِيرَا](٣)
و«مِنْ» وَمَا جَرَّتْهُ مِنْهُ كَالصلَهْ ... فِي مَنْعِهِمْ إِثْبَاتَهَا مُنْفَصِلَهْ
وَإِنْ تكُنْ بِتِلْو«مِنْ» مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا
كَمِثْلِ: «مِمَّنْ أَنتَ خَيْرٌ» وَلَدَى ... إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا
ومَعْ إِضَافَة أَو«الْ» «منْ» تُجْتَنَبْ ... وَإِنْ تُجَامِع «أَلْ» فَتَأْوِيلٌ وَجَبْ
وَفَصْلُ أَفْعَلَ و«مِنْ» بِظَرفٍ اوْ ... تَمْيِيزٍ اوْ شَبِيهِ ظَرْفٍ قَدْ رَوَوْا
وَقَدْ أَتَى فَصْلُهُمَا بِأَكْثَرَا ... مِنْ وَاحِدٍ كَقَولِ شَادٍ غَبَرَا
«أَلْيَنُ مَسًّا فِى حَشَايَا الْبَطْنِ ... مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِدَادٍ خُشْنِ»

(ش) المراد بتجرد أفعل التفضيل: خلوه من الإضافة، ومن الألف واللام، فإذا كان كذلك، وكان نعتا، أو حالا جيء بعده بـ«مِنْ» جارة للمفضول نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً أَفْضَل مِنْ زَيْد»، و«شَرِبْتُ المَاء أَبْرَد مِنَ الثَّلج»، وندر حذفها بعد الصفة فى قول الراجز: [من الرجز]

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي ... غَدًا بِجَنْبِي بَارِدٍ ظَلِيلِ(٤)

أى: تروحى وَأْتى مكانا أجدر أن تقيلى فيه من غيره.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن أبى دارة، أبو قلابة، مقرئ معروف. ينظر: طبقات القراء(٢/ ٦٢).
(٢) قال أبو الفتح: «الأَشَرُّ» بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم: هذا خير منه وهذا شر منه - هذا أخير منه، وأشر منه. فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما. ويدل على ذلك قولهم: الخورى، والشُّرَّى، تأنيث الأخير والأشر، وقال رؤبة:
بلالُ خيرُ النَّاسِ وَابْنَ الأَخْيَرِ.
ينظر: المحتسب (٢/٢٩٩).
(٣) فى أ: ويلزم الإفراد والتذكير إن ... يضف إلى نكرة أو يول (من)
(٤) الرجز لأحيحة بن الجلاح فى شرح التصريح ٢/ ١٠٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٢٩١، ٣٩٠، وخزانة الأدب ٥/ ٥٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٨٥.

وإن كان أفعل التفضيل خبرا جيء- أيضا- بـ«مِنْ» جارة للمفضل عليه.

ويكثر الاستغناء عنهما إذا دل عليهما دليل كقوله- تعالى-: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧].

وإذا جرد أفعل التفضيل وصاحب «مِنْ» لفظا أو تقديرًا فلا بد من إفراده وتذكيره كقولك: «زيد أَفْضَل مِنْ عَمْرٍو» و«الزَّيْدَان أَفْضَل مِنَ العَمْرَيْن» و«الزَّيْدُون أَفْضَل مِنَ العَمْرِين» و«عَمْرَةُ أَفْضَل مِنْ هِنْد» وما أشبه ذلك.

ويستوى المجرد والمضاف إلى نكرة فى لزوم الإفراد، والتذكير نحو: «مَرَرْتُ برَجُلَيْن أَفْضَل مِنْ ذَيْن» و«بِرِجَال أَفْضَل مِنْ أُولاَءِ» او«بِامْرأَة أَفْضَل مِنْ ذِى» و«بِنِسْوَة أَحْسَن مِنَ الْهِنْدَات» ويقال: «هُمَا أَفْضَل رَجُلَيْن» و«هُمْ أَفْضَل رِجَال» و«هِى أَحْسَن امْرأَة» و«هُنَّ أَحْسَن نِسْوَة».

ولا يفصل بين أفعل التفضيل و«مِنْ» بأجنبى لأنهما بمنزلة المضاف، والمضاف إليه بوجه ماولهما شبه بالصفة الناصبة والمنصوب بها؛ فلذلك حسن انفصالهما بتمييز نحو: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً مِنْكَ»، وبظرف نحو: «أَنْتَ أَحْظَى عِنْدِى مِنْه»، وبجار ومجرور نحو: «هُوَ أَدْنَى إِلَى مِنْكَ» ومنه قوله- تعالى-: ﴿النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ [الأحزاب: ٦] و﴿نحن أقرب إليه منكم﴾ [الواقعة: ٨٥] و﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

وقد اجتمع أربعة فصول فى قول الشاعر: [من البسيط]

مَا زِلْتُ أَبْسَطَ فِى عَضِّ الزَّمَانِ يَدًا ... لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرِمِ

وقد اجتمع فصلان فى قول الراجز: [من الرجز]

لَأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ بِسَمْنِ
أَلْيَنُ مَسًّا فى حَشَايَا الْبَطْنِ
مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَادٍ خُشْنِ[1]

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (قذذ)، (تقن)، (خشن)، (عكا)، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٦٣، وشرح المفصل ١/ ٨٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦، وتاج العروس (قذذ)، (خشن)، (عكا)، وديوان الأدب ٤/ ٥٤، ومقاييس اللغة ١/ ٣٥٠، ومجمل اللغة ١/ ٣٣٢، والمخصص ١٣/ ٢٤٠، و١٤/ ١٨، وتهذيب اللغة ٣/ ٤٠، ٩/ ٦٠.

فاغتفر هذا الفصل، لأنه بمساو لـ «مِنْ» فى التعلق بـ«أَفْعل».

فلو كان مما لا يتعلق به لم يجز.

ولذلك جوز نحو: «مَا مِنْ أَحَد أَحْسَن فِى عَيْنِهِ الْكُحْل مِنْه فِى عَيْنِك».

بخلاف رفع «الْكُحْل» بـ«أَحْسَن» أزال أجنبيته.

بخلاف جعله مبتدأ، وجعل «أَحْسَن» خبره؛ فإنه ممتنع؛ لوجود الفصل بأجنبى لا عمل لـ «أَحْسَن» فيه.

ولوقوع المخبر عنه بين الخبر وما هو من تمام معناه.

وقد حملهم جواز الفصل بما ذكر على جواز التقديم كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَالَتْ لَنَا: أهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْل، بَلْ مَازَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ(١)

وقال آخر: [من الطويل]

وَلاَ عَيبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ قطوفها قَطُوفٌ(٢)، وَأَلاَّ شَىْءٌ مِنْهُنَّ أَكْمَلُ(٣)

فلو كان المجرور بـ«مِنْ» مستفهمًا به، وجب تقديمهما كقولك «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْر» ؟

ذكر هذه المسألة أبو على فى التذكرة، وإلى هذا أشرت بقولى:

[وإِنْ تكُنْ بِتلُو«مِنْ» مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

وأشرت بقولى:](٤)

... وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزرًا وَرَدَا

إلى ما تضمنه البيتان المتقدم ذكرهما

ثم نبهت على استغناء أفعل التفضيل عن «مِنْ» ومجرورها بالإضافة وبالألف واللام.

---

(١) البيت للفرزدق فى خزانة الأدب ٨/ ٢٦٩، والدرر ٥/ ٢٩٦، وشرح المفصل ٢/ ٦٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٨/ ٢٩٤، ٢٩٥، وتذكرة النحاة ص٤٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٨٩، وشرح ابن عقيل ص٤٦٨، وشرح عمدة الحافظ ص٧٦٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٤ .

(٢) القَطوف: المتقارب الخطو البطيء. (اللسان - قطف) .

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص١٦٠٠، وتذكرة النحاة ص٤٧، وشرح عمدة الحافظ ص٧٦٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٨٩، وشرح ابن عقيل ص٤٦٩ .

(٤) سقط من أ .

وأشرت بقولى:

... ... ... وَإِنْ تُجَامِعِ (الْ) فَتَأْوِيلٌ وَجَبْ

إلى قول الأعشى: [من السريع]

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ(١)

فإن فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: ألا تكون «مِنْ» لابتداء الغاية كما هى فى: «زَيْد أَفْضَل مِنْك» بل تكون للتبيين كما هى فى قولك: «أنْتَ مِنْهُم الْفَارِس الشُّجَاع»أى: من بينهم.

الثانى: أن تعلق «مِنْ» بمحذوف دل عليه المذكور.

الثالث: أن تكون الألف واللام زائدتين، فلا يمتنع معهما وجود «مِنْ»؛ كما لا يمتنع مع التجرد منهما.

وقد تقدم شرح ما بقى من الأبيات فلا حاجة إلى إعادة ذلك.

(ص)

وَإِنْ تَلَا (أَلْ) أَوْ يُضَفْ لِمَعْرِفَهْ بِغَيْرِ مَعْنَى (مِنْ) يُطَابِق كَالصِّفَهْ

وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِى الْمُضَافِ إِنْ بِهِ أَرَدْتَ مَا اقْتَضَى مَصْحُوب (مِنْ)

[وإِنْ يُضَفْ بِغَيرِ مَعْنَى (مِنْ) يَجِبْ وُقُوعُهُ طِبْقًا لِمَا لَهُ نُسِبْ](٢)

وَهْوَ بِمَعْنَى (بَعْضٍ) او(كُلٍّ) عَلَى نَحْوِ الَّذِى فِى بَاب (أَى) فُصِّلَا

(ش) لأفعل التفضيل ثلاثة أحوال:

الأول: حال تجرده من الإضافة والألف واللام؛وقد تقدم أن حقه فيه ملازمة الإفراد والتذكير. ومصاحبة «مِنْ» لفظًا أو تقديرًا.

وقد تقدم- أيضًا- التنبيه على أن المضاف إلى نكرة يساوى المجرد فى لزوم

(١) البيت فى ديوانه ص١٩٣، والاشتقاق ص٦٥، وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٥، وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٣/ ٤٠٠، ٨/ ٢٥٠، ٢٥٤، والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٦، وشرح التصريح ٢/ ١٠٤، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٥١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٠٢، وشرح المفصل ٦/ ١٠٠، ١٠٣، ولسان العرب (كثر )، (سدف)، (حصى)، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٧٢، والمقاصد النحوية ٣٨/٤، ونوادر أبى زيد ص ٢٥، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٤٢٢، وخزانة الأدب ١١/٢، وشرح الأشمونى ٣٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ص٤٦٥، وشرح المفصل ٣/ ٦ .

(٢) سقط من «أ».

الإفراد والتذكير، والثاني: حال تعريف بالألف واللام وهو الذى عبرت عنه بـ:

... تِـــلْـــو«الْ» ... ... ...

ولا بد له حينئذ من مطابقة ما هو له فيقال: «زَيْد الأَفْضَل» و«الزَّيْدَان الأفْضَلاَن» و«الزَّيْدُون الأفْضَلُون» و«هِنْد الفُضْلَى» و«الْهِنْدَانِ الفُضْلَيَان» و«الْهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ» أو«الْفُضَّل».

والثالث: حال الإضافة إلى معرفة، وهو فيها على ضربين:

أحدهما: أن يضاف مرادًا به معنى المجرد.

والثانى: أن يضاف مرادًا به معنى المعرف بالألف واللام.

فالمراد به معنى المجرد، يجوز أن يوافقه فى ملازمة الإفراد والتذكير، وأن يوافق المعرف بالألف واللام فى ملازمة المطابقة لما هو له.

وقد اجتمع الأمران فى قول النبى- عليه السلام -: «ألاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَى وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّى مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقًا، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ ويؤْلَفُونَ».

والمراد به معنى الألف واللام لا بد من مطابقته لما هو له، كما لابد منها للمعرف بالألف واللام لتساويهما فى التعريف، وعدم اعتبار معنى «مِنْ».

ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه؛ بخلاف المراد به معنى المجرد فإنه يساويه فى اعتبار معنى «مِنْ» ولذلك قد يتأول بنكرة فيقع حالا، ولا بد حينئذ من كونه بعض ما أضيف إليه.

فلو قيل: «يُوسُف أَحْسَن إِخْوَتِهِ» امتنع عند إرادة معنى المجرد، وجاز عند إرادة معنى المعرف بالألف واللام؛ لما ذكرت لك. ولما تقدم فى «باب الإضافة» الإعلام بأن «أَيًّا» بمعنى «بَعْض» إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى «كُلّ» إن أضيفت إلى نكرة وكان أفعل التفضيل مثلها فى ذلك نبهت عليه بقولى:

وَهو بمعنَى «بَعْضٍ» او«كُلٍّ» عَلَى نَحـو الـذِى فـى بَـابِ«أى» فُـصِّـلاَ

ولهذا يقال: «خَيْر الرَّجُلَيْن زَيْد» و«خَيْرُ رَجُلَيْن الزَّيْدَانِ».

وقيد المضاف الذى يساوى المقرون بـ«الْ» فى مطابقة ما هو له بكون ما أضيف إليه معرفة، وعدم إرادة معنى «مِنْ» تنبيهًا على أن المضاف إلى نكرة يساوى المقرون بـ«مِنْ» فى لزوم الإفراد والتذكير لتساويهما فى التنكير.

(ص)

وَظَاهِرًا بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لاَ ... تَرْفَعْهُ مَا لَمْ تَرَهُ قَدْ جُعِلاَ
مُخَلِّصًا مِن أَنْ يُحَالَ بَيْنَ (مِنْ) ... وَبَيْنَهُ بِأَجْنَبِي مُقْتَرِنْ
كـ(لَنْ تَرَى مِنَ امْرِئٍ أَجْدَرَ بِه ... فَضْلٌ مِنَ الصِّدِّيقِ) فَاعْرِفْ وَانْتَبِهْ
وَالرَّفْعُ- مُطْلَقًا- بِهِ قَلِيلُ ... حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ؛ وَالْخَلِيلُ
وَنَصْبُهُ الْمَفْعُولَ مَمْنُوعٌ وَمَنْ ... فَسَّرَ نَاصِبًا بِهِ فَقَد فَطِن

(ش) لا يرفع أفعل التفضيل- فى اللغة المشهورة- اسمًا ظاهرًا؛ لأن شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنه فى حال التنكير لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل، والصفة المشبهة به.

فإن أدى ترك رفعه الظاهر إلى فصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل، والمفضل عليه تخلص من ذلك بجعل المبتدأ فاعل أفعل بشرط كونه سببيًا كـ«الصَّوْم» بالنسبة إلى الأيام فى قوله -عليه الصلاة والسلام- : «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِن أَيَّامِ الْعَشْرِ».

وإنما اشترط كون الظاهر سببيًا؛ لأن ذلك يجعله صالحًا للقيام مقام المضمر؛ فإن الاستغناء بالظاهر السببى عن المضمر كثير.

ولأن كونه سببيًا على الوجه المستعمل يجعل أفعل واقعًا موقع الفعل؛ وذلك أن قولك: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَحْسَن فِى عَيْنِه الْكُحْل مِنْ زَيْد» يقوم مقامه: ما من أحد يحسن فى عينه الكحل كزيد، فتنزل ارتفاع الظاهر بـ«أَفْعَل» هنا لوقوعه موقع الفعل منزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام حال المضى لأن وصل الألف واللام به أوجب تقديره بفعل.

وحكى سيبويه[1] أن بعض العرب يقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَم مِنْهُ أَبُوهُ»؛ فيرفع بأفعل التفضيل الظاهر مطلقًا وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به.

فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره «أَفْعَل» كقوله- تعالى- : ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ فـ «حَيْثُ» - هنا- مفعول به لا مفعول فيه، وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه «أَعْلَم».

---

(١) نص عبارة سيبويه: «مررت بعبد الله خير منه أبوه...». ينظر: الكتاب (٢/ ٣٤).

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْحَى حَيًّا مُصَبَّحًا　　وَلاَ مِثْلَنَا يَوْمَ الْتَقَيْنَا فَوَارِسَا
أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلحَقِيقَةِ مِنْهُمُ　　وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا[(١)]

فنصب«القَوَانِسَ» بفعل مفسر بـ«أَضْرَب».

(ص)

وَنَحْو(أَهْوَنُ) مُفِيدٌ (هَيِّنَا)　　قَيْسًا عَلَيْهِ ابْنُ يَزِيدَ اسْتَحْسَنَا
وَمَا بِلاَمِ جُرَّ بَعْدَ (أَفْعَلاَ)　　فَاجْعَلْهُ مَفْعُولاً وَأَمَّا مَع (إِلَى)
فَفَاعِلٌ بِشَرْطِ مَعْنَى حُبٍّ اوْ　　بُغْضٍ وَفِي تَعَجُّبٍ هَذَا اقْتَفَوْا
وَمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْبَا عُدِّيَا　　فِي الْمَوْضِعَيْنِ كـ(الْعَلاَ أَدْرِى بِيَا)
وَفِيهِمَا يَسْتَصْحِبُونَ حَرْفَ جَرّ　　كَانَ بِهِ الْفِعْلُ مُعَدًّى نَحْو(كَرّ)

(ش) استعمال أفعل غير مقصود به تفضيل كثير؛ ومنه قوله- تعالى-: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٢٥]، وقوله- تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِى يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٣٧]أي: عالم بما فى نفوسكم، وهين عليه

ومنه قولهم: «النَّاقِصُ[(٢)] والأَشَجُّ[(٣)] أَعْدَلاَ بَنِى مَروان»[(٤)] أى: عادلاهم.

---

(١) البيتان للعباس بن مرداس فى ديوانه ص٦٩، وينظر الأصمعيات ص٢٠٥، وحماسة البحترى ص٤٨، وخزانة الأدب ٨/ ٣١٩، ٣٢١، وشرح التصريح ١/ ٣٣٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٤٤١، ١٧٠٠، ولسان العرب (قنس)، ونوادر أبى زيد ص٥٩، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤، ٤/ ٧٩، وأمالى ابن الحاجب ١/ ٤٦٠، وخزانة الأدب ٧/ ١٠، وشرح الأشمونى ١/ ٢٩١، ومغنى اللبيب ص٢/ ٦١٨ .

(٢) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، ولقب بالناقص. لأن سلفه الوليد بن يزيد كان قد زاد فى أعطيات الجند، فلما ولى يزيد نقص الزيادة. كان من أهل الورع والصلاح. مات سنة ١٢٦هـ .
ينظر: الأعلام (٨/ ١٩٠ - ١٩١)، تاريخ الإسلام للذهبى (٥/ ١٨٨) .

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموى القرشى، أبو حفص الخليفة الصالح والملك العادل، قيل له: خامس الخلفاء الراشدين، تشبيهًا له بهم، سمى «أشج بنى أمية»، لأن دابة رمته وهو غلام فشجته، وكان بجبهته أثر الشجة. مات سنة ١٠١هـ .
ينظر: الأعلام (٥/ ٥٠)، سير أعلام النبلاء (٥/ ١١٤)، صفة الصفوة (٢/ ٦٣) .

(٤) مروان بن الحكم: بطن من بنى أمية، من قريش، من العدنانية. منهم العائلة المالكة فى الدولة الأموية، ومنهم جماعة كانت تقطن فى صعيد مصر، ومن منازلها فى الشام «دابق» إحدى قرى حلب .

ورأى محمد بن يزيد المبرد اطراد هذا قياسا فإلى هذا أشرت بقولى:

وَنَحْو«أَهْوَن» مُفِيدٌ «هَيِّنَا» قَيْسًا عَلَيْهِ ابْنُ يَزِيدَ اسْتَحْسَنَا

والقيس والقياس: مصدرا «قَاسَ».

ثم نبهت على تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر، وجملة القول فى ذلك:

أن أفعل التفضيل إن كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام إلى ما هومفعول فى المعنى، وبـ«إلَى» إلى ما هو فاعل فى المعنى كقولك: «الْمُؤْمِنُ أَحَبُّ لِلَّه مِنْ نَفْسِه، وَهُوَ أَحَبّ إِلَى اللَّه مِنْ غَيْرِه».

وإن كان من متعد بنفسه دال على علم[1] عدى بالباء نحو: «زَيْد أَعَرَف بِى، وَأَنَا أَدْرَى بِهِ»

وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو: «هُوَ أَطْلَب لِلثَّأر، وَأَنْفَع لِلْجَار».

وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو: «هُوَ أَزْهَد فِى الدُّنْيَا، وَأَسْرَع إِلَى الْخَيْر، وَأَبْعَد مِنَ الإِثْم، وَأَحْرَص عَلَى الْحَمْدِ، وَأَجْدَر بِالْحِلْم، وَأَصَد عَنِ الْخَنَا».

ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل نحو: «مَا أَحَبَّ الْمُؤْمِنَ لِلَّه، وَأَحَبَّه إِلَى اللَّه، وَمَا أَعْرفه بِنَفْسِهِ، وَأَقْطَعَهُ لِلْعَوَائِق، وَأَغَضّهُ لِطَرفِهِ وَأَزْهَدَهُ فِى الدُّنْيَا، وَأَسْرَعَه إِلَى الْخَيْر، وَأَحْرصَهَ عَلَيْهِ، وَأَجْدَرَهُ بِهِ» - والله أعلم-.

* * *

= ينظر: تاريخ الطبرى (٧/ ٣٨، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠)، (٨/ ١٦، ٢٢٧)، (٩/ ٨٥)، معجم البلدان لياقوت (٢/ ٥١٣)، البيان والإعراب للمقريزى (ص٤٧).

(١) فى أ: على علم غير ما تقدم.

## باب التوابع

(ص)

التَّابِعُ التَّالِى بِلاَ تَقَيُّدِ فِى حَاصِلِ الْإِعْرَابِ وَالْمُجَدَّدِ
وَهْوَ لَدَى التَّقْسِيمِ بُلِّغْتَ الأَمَلْ نعتٌ وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

(ش)... ... التالى... ... ...

يعم خبر المبتدأ، وثانى المفعولين، وحال المنصوب، والجواب المجزوم بعد شرط مجزوم.

فقولى:

... ... بِلاَ تَقَيُّدِ ... ... ...

مخرج لما سوى التابع؛ لأنها لا تساوى ما قبلها فى الإعراب إلا مع كون عامله الموجود فى الحال غير متبدل.

فلو تبدل بعامل متجدد لزال التوافق فى الإعراب؛بخلاف المسمى تابعًا- فى الاصطلاح - فإن موافقته لما قبله فى الإعراب لا تتقيد بعامل دون عامل.

ثم نبهت على أن التابع على أربعة أقسام: نعت، وتوكيد، وعطف، وبدل،وأخرت التنبيه على أن العطف عطفان: عطف بيان، وعطف نسق.

وسأبين ذلك- إن شاء الله- تعالى- فى موضع الحاجة إليه.

(ص)

وَتَابِعا بِالْأَجْنَبِى الْمَحْضِ لاَ تَفْصِلْ، وَفَصْلٌ بِسِوَاهُ قُبِلاَ
إنْ لَم يَكُنْ تَوْكِيدَ تَوْكِيدٍ وَلاَ نَعْتًا لِمُبْهَم كـ(سَلْ ذَا الرَّجُلاَ)
أَوْ صِفَةً تَلزَمُ مَا بِهَا اتَّصَفْ كـ(الأَحْمَرِ) الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ (خَلَفْ)
أَوْ بَعْضَا التَّمَامُ دُونَهُ عُدِمْ أَوْ مَا بِتَابِعِيَّةٍ لَفْظًا لَزِمْ
وَعَمَلَ التَّابِعِ قَبْلَ مَا تَبِعْ لاَ تُوقِعَنْ فَفِعْلُ ذَاكَ مُمْتَنِعْ
وَمَانِعُوهُ عُلَمَاءُ الْبَصْرَهْ وَغَيْرُهُمْ أَجَازَ دُونَ كَثْرَهْ

(ش) حق التابع أن يكون متصلا بمتبوعه:

فإن فصل بينهما بغير أجنبى حسن كقوله- تعالى-: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ففصل بالمبتدأ بين الصفة والموصوف؛ لكونه بعض الخبر.

وكقوله- تعالى -: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، ففصل بالفعل ومفعوله الثانى بين الصفة والموصوف؛ لإضافة المفعول الأول إليه، فلم يعد الفاصل أجنبيا.

ومن الفصل بما ليس أجنبيا محضا الفصل بـ ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بين الأيدى والأرجل؛ لأن المجموع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه فحسن.

وكان ذلك أسهل من الجملة المعترض بها بين شيئين امتزاجهما أشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه؛ كالموصول والصلة، والموصوف والصفة.

فلو جيء بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة لا يكون مضمونها جزء ما توسطت فيه، ولا هى حالية، ولا اعتراضية، تمحضت أجنبيتها، ولم يجز الفصل بها.

ثم نبهت على ما لا يجوز الفصل[1] بينه وبين متبوعه:

فمن ذلك: توكيد التوكيد كـ«أَكْتَعِين» و«أَبْصَعِين»

ومنه: نعت المبهم كقولى:

... ... ... ... ... ... سَلْ ذَا الرَّجُلَا

ومنه الصفة اللازمة كـ«خَلَف الْأَحْمَر»[2] و«الشِّعرَى[3] الْعَبُور».

ومنه المعطوف المتمم ما لا يستغنى عنه من الصفات كقولك: «إنَّ امْرَأً يُنْصَح وَلاَ يَقْبل خَاسِر»، فلو جعل «خَاسِر» بين «يُنْصَح» و«لاَ يَقْبَل» لم يجز؛ لأنهما جزءا صفة، ولا يستغنى عنهما، ولا يغنى أولهما عن ثانيهما.

فلو جاز الاكتفاء بأولهما لم يمتنع الفصل كقول الشاعر: [من الكامل]

إِنَّ امْرَأً أَمِنَ الْحَوَادِثَ جَاهِلٌ ... وَرَجَا الْخُلُودَ كَضَارِبٍ بِقِدَاحِ[4]

وأصل الكلام: إن امرأ أمن الحوادث ورجا الخلود ففصل؛ لأن «أَمِنَ الْحَوادِث» صالح للاكتفاء به؛ بخلاف «يُنْصَح» من المثال المتقدم ذكره.

---

(١) فى أ: ما لا يجوز أن يفصل.

(٢) هو خلف بن حيان، أبو محرز، المعروف بالأحمر، راوية، عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة. كان معلم الأصمعى ومعلم أهل البصرة، قال الأخفش: لم أدرك أحدًا أعلم بالشعر من خلف والأصمعى. وكان يضع الشعر، وينسبه إلى العرب. له ديوان شعر، وكتاب «جبال العرب وما قيل فيها من الشعر»، مقدمة فى النحو. مات نحو سنة (١٨٠هـ).
ينظر: الأعلام (٢/ ٣١٠)، بغية الوعاة (١/ ٥٥٤).

(٣) الشِّعرى: كوكب. (المقاييس - شعر).

(٤) البيت للسَمَوْأل بن عادياء فى الديوان ص٨٦.

إلى نحو: «إِنّ امْرَأً يُنْصِحُ وَلاَ يَقْبَلُ خَاسِر» أشرت بقولى:

أَوْ بَعْضَا التَّمَامُ دُونَهُ عُدِمْ ... ... ...

لأن مجموع «يُنْصَح» و«لاَ يَقْبَل» جزءا صفة لا يستغنى عنهما «إِنَّ امْرَأً».

وأشرت بقولى:

... ... ... أَوْ مَا بِتَابِعِيَّةٍ لَفْظًا لَزِمْ

إلى نحو قولهم: «أَبْيَض يَقَق»[1] فإن «يَقَقًا» تابعيته لازمة، فهو فى النعت كـ«أَكْتَعِين» فى التوكيد، فلا يفصل من متبوعه، كما لا يفصل ذلك من المؤكد به، وكل نعت يلازم النعتية فحكمه حكم «يَقَق».

ثم نبهت على أن التابع لا يتقدم معموله على المتبوع؛ فلا يقال فى نحو: «هَذَا رَجُل يَأْكُل طَعَامَك» «هَذَا طَعَامَكَ رَجُل يَأْكُل»، ولا فى نحو: «قُمْت فَضَرَبْت زَيْدًا» «زَيْدًا قُمْت فَضَرَبْت».

وأجاز ذلك الكوفيون.

ووافقهم الزمخشري[2] فى تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلق «فِى أَنْفُسِهِمْ» من قوله- تعالى-: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣] بصفة القول.

وغير ما ذهب إليه أولى؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله.

وأما «فِى أَنْفُسِهِمْ» فمتعلق بـ«قُلْ» - والله اعلم-.

## باب النعت

(ص)

النَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ
كـ(امْرُرْ بِشَخْصٍ مُحْسِنٍ، وزُرْ فَتَى بَرًّا بَنُوهُ بَيِّنًا فِيهِ الْفَتَا)
وَلْيُعْطَ فِى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَهُ كـ(ائْتِ قَوْمًا كرَمَا)
وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

(١) أبيض يقق: شديد البياض. (القاموس - يقق).

(٢) قال الزمخشرى: فإن قلت بم تعلق قوله: (فى أنفسهم)؟ قلت: بقوله: بليغًا، أى: قل لهم قولاً بليغًا فى أنفسهم. ينظر: الكشاف (١/٥٢٧).

كـ(ابْنَيْنِ بَرَّيْنِ شَجٍ قَلْبَاهُمَا وَ(امْرَأَتَيْنِ حَسَنٍ مَرْآهُمَا)

(ش) التابع: جنس يعم النعت، والعطف المسمى عطف بيان، والعطف المسمى نسقا، والتوكيد والبدل. فقولى:

... مُـتِـمٌّ مَـا سَـبَـقْ ... ... ...

مخرج لعطف النسق، وللبدل.

ويشترك مع النعت فى قولى:

... مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... ... ...

التوكيد، وعطف البيان.

والمراد بإتمامها ما سبق: أنها تكمل دلالته، وترفع اشتراكه، واحتماله.

إلا أن النعت يوصل إلى ذلك التكميل بدلالته على معنى فى المنعوت، أو فى شيء من سببه، أى: من المتعلقات به.

والتوكيد، وعطف البيان ليسا كذلك، فخرجا حين قلت:

... ... ... بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

فالنعت المكمل متبوعه بوسمه كقولى:

... «امْرُرْ بِشَخْصٍ مُحْسِنٍ» ... ... ...

والمكمل متبوعه بوسم ما به اعتلق كقولى:

... ... ... زُرْ فَتَى بَرًّا بَنُوه... ... ... ...

فـ «بَرّا» نعت جار فى اللفظ على «فَتَى»وهو فى المعنى لـ «بَنُوه»

ولا بد من موافقة النعت المنعوت فى التعريف والتنكير.

وسواء فى ذلك: النعت الجارى على ما هو له كـ«شَخْص مُحْسِن»

والجارى على ما هو لشيء من سببه: «زُرْ فَتى بَرًّا بَنُوه».

وكون النعت موافقا للمنعوت فى الإعراب مستغنى عن ذكره بما تقدم فى حد التابع من قولى:

التَّـابِعُ الـتَّـالِى بِلاَ تَـقَـيُّـد فِى حَاصِلِ الْإِعْرَابِ وَالْمُجَدَّد

وأما الموافقة فى التوحيد، والتذكير، وأضدادهما، فلا يلزم إلا إذا كان النعت جاريا على ما هو له؛ كقولك: «مَرَرْت بِرَجُلَيْن فَا رِهَيْن».

أو كان جاريا على ما هو لشيء من سببه، ولم يرفع ظاهرا نحو: «مَرَرْت بِامْرَأة

حَسَنَة الْوَجْه، وَبِرِجَال حِسَان الْوُجُوه».

فلو كان النعت جاريا على ما هو لشيء من سببه، وارتفع به ما هو له، فعل به ما يفعل بالفعل الواقع موقعه، فقيل: «مَرَرْت بِامْرَأَة حَسَن وَجْهُهَا، وبِرِجَال حَسَنَة وُجُوهُهُمْ».

كما يقال مع الفعل: «مَرَرْت بِامْرَأَة حَسُن وَجْهُهَا، وَبِرِجَال حَسُنَتْ وُجُوهُهُمْ»

وإلى هذا أشرت بقولي:

وهوَ لَدىَ التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ     سِوَاهُمَا كَالفِعْل...

ثم قلت:

كَ: « ابْنَيْنِ بَرَّيْنِ شَجٍ قَلْبَاهُمَا     وامْرَأَتَيْنِ حَسَنٍ مَرْآهُمَا»

فالأول: مثال لما يستحق المطابقة لجريانه على ما هو له.

والثاني والثالث: مثالان لسببي رفع ظاهرا؛ فلا يستحق المطابقة.

(ص)

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كـ(صَعْبٍ) و(أَشِبْ)     وَ شِبْهِهِ كـ(ذَا) و(ذِي) والمُنْتَسِبْ
وَكُلُّ مَا أُوِّلَ بِالمُشْتَقِّ مِنْ     سِوَاهُ إِنْ يُنْعَتْ بِهِ فَهْوَ قَمِنْ
وَانْعَتْ بـ(كُلٍّ) وَبـ(حَق) وَبـ(جد)     نَاوِى مَعْنَى (كَامِلٍ) فِيمَا قُصِدْ
وَكُنْ مُضِيفَهَا لِمثْلِ مَا تَلَتْ     مِثْلُ (الفَتَى كُلّ الْفَتَى امْرُؤٌ ثَبَتْ)
وَيُرفَعُ التَّالِى بِمَنْسُوبٍ كَمَا     يُرْفَعُ بِالْمُشْتَقِّ فَاحَفَظْ وَافْهَمَا
كـ(الْخَارِجى رَأْيُهُ لاَ تَرْحَمَا)     و(الْهَاشِمِى أَصْلُهُ لاَ تَحْرِمَا)
وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا     فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَب     وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْل أَضْمِرْ تُصِب
مِنْ ذَاكَ قَوْلُ رَاجِزٍ مِمَّنْ فَرَطْ     (جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَط)
وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا     فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا
كـ(امْرَأَةٍ رِضًى، وَشَخْصَيْنِ رِضًى)     و(زُرْتُ إِنْسَانًا وَقَوْمًا حُرَضَا)

(ش) المراد بالمشتق هنا: ما كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبهة باسم الفاعل، أو أفعل تفضيل، وكل ذلك معروف بما سبق من ذكره.

ويجمعها كلها أن يقال:

المشتق الموصوف به: ما دل على فاعل، أو مفعول به متضمنا معنى «فِعْل» وحروفه.

والمراد بشبه المشتق: ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق؛ كاسم الإشارة، و«ذِى» بمعنى: صاحب أو بمعنى الذى.

وقد عممت ذلك بقولى:

وَكُلُّ مَا أُوِّلَ بِالمُشْتَقِّ مِنْ سِوَاهُ إِنْ يُنْعَتْ بِهِ فَهوَ قَمِنْ

ثم أشرت إلى أن «كُلاّ» و«حَقًّا» و«جدًّا» ينعت بها دالة على معنى «كَامِل»؛ بشرط إضافتها إلى مثل المنعوت بها لفظا ومعنى كقولك: «زَيْد الرَّجُل كُلّ الرَّجُل، وَالْعَالِم حَقّ الْعَالِم، وَالْكَرِيم جدّ الْكَرِيم».

وللاسم المنسوب إليه مزية على غيره من الجارى مجرى المشتق؛ لكثرة الحاجة إليه فى المفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث.

فلذلك رفع به الظاهر دون شذوذ؛ فيقال: «مَرَرت بِرَجُل عَربى أَبُوه، عَجَمِيَّة أُمُّه».

ومثل ذلك قولى:

... الْخَارِجِى رَأْيُهُ لاَ تَرْحَمَا وَالْهَاشِمِى أَصْلُهُ لاَ تَحْرِمَا

وقد نعتوا النكرات بالجمل؛ لكن بشرط ألا تكون الجملة طلبية؛ لأن معنى الطلبية محتمل للثبوت والانتفاء، فلم يكن فى وقوعها نعتا فائدة.

بخلاف وقوع الجملة الخبرية نعتا؛ فإنه يفيد كقولك: «رَأَيْتُ رَجُلاً يُرْجَى خَيْرُهُ» و«عَرَفْتُ امْرَأَة يُبْهِرُ حُسْنُهَا».

وقد شذ النعت بالجملة الطلبية» فى قول الراجز: [من الرجز]

جَاءُوا بِمَذْقٍ(١) هَلْ رَأيتَ الذِّئْبَ قَطّ(٢)

---

(١) المذق: اللبن الممزوج ينظر: مقاييس اللغة (مذق).

(٢) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩، والدرر ٦/ ١٠، وشرح التصريح ٢/ ١١٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٦١، وبلا نسبة فى الإنصاف ١/ ١١٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٠، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠، ٥/ ٢٤، ٤٦٨، ٦/ ١٣٨، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٩٩، وشرح ابن عقيل ص٤٧٧، وشرح عمدة الحافظ ص٥٤١، وشرح المفصل ٣/ ٥٢، ٥٣، ولسان العرب (خضر)، (مذق)، والمحتسب ٢/ ١٦٥، ومغنى اللبيب ١/ ٢٤٦، ٢/ ٥٨٥، وهمع الهوامع ٢/ ١١٧، وتهذيب اللغة ٧/ ١٠٦، وتاج العروس (خضر)، والمخصص ١٣/ ١٧٧، وأساس البلاغة (ضيح)، وتاج العروس (مذق).

يصف قوما سقوا ضيفهم لبنا مخلوطا بالماء.

ومن النعت بما حقه فى الأصل ألا ينعت به: النعت بالمصدر؛ كقولهم: «رَجُل رِضًى» «امْرَأَة رِضًى» و«رَجُلَان رِضًى» و«رِجَال رِضًى»؛ فالتزموا فيه لفظ الإفراد والتذكير كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله: «ذُو رِضًى» و«ذَاتُ رِضًى» و«رَجُلَان ذَوَا رِضًى» و«رجَال ذَوُو رِضًى»، فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه.

(ص)

وَنَعْتُ غَيرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ... فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائْتَلَفْ

كـ(فَتَيَيْنِ حَسَنَيْنِ زُرْنَا) ... و(حَسَنًا وَفَاحِشًا أَجَزْنَا)

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

وَاقْطَعْ أَوِ اتْبَعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَوْ بَعْضًا اقْطَعْ مُعْلِنَا

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

وَتُعْطَفُ النُّعوتُ بَعْضُهَا عَلَى ... بَعْضٍ كـ(زُرْ قَوْمًا كِرَامًا وَمِلاَ)

(ش) إذا اتفق اثنان فيما ينعتان به، أو جماعة فيما ينعتون به، استغنيت عن تفريق النعتين والنعوت فقلت: «رَأَيت فَتَيَيْن حَسَنَيْن» و«زُرْتُ رِجَالاً كُرَمَاءَ».

فإن اختلف النعتان، أو النعوت، وجب التفريق كقولك: «رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ حَسَنًا وَفَاحِشًا، وَرِجَالاً كَرِيمًا وَبَخِيلاً، وعَالِمًا وجَاهِلاً، وشُجَاعًا وجَبَانًا».

وقد يكون للاسم نعتان وأكثر:

فإن كان الاسم معينا للمسمى دون ما نعت به، جاز القطع رفعا على أنه خبر مبتدأ لا يظهر، ونصبا على إضمار فعل لا يظهر.

وإن لم يتعين المسمى إلا بجميع النعوت فالإتباع متعين.

وإن حصل التعيين ببعض دون بعض، وجب الإتباع فيما لا يحصل التعيين بدونه، وجاز فيما سواه الإتباع والقطع، رفعا، أو نصبا.

وتعطف بعض النعوت على بعض، قال الله -تعالى-: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٤].

(ص)

وَالنَّعْتُ بَعْدَ (لاَ) و(إِمَّا) قَدْ يَرِد ... وَحَتْمًا التَّكْرَارُ فِيهِمَا وُجِدْ

كـ(جَـاءَ مَـنْ إمَّـا ضَـنٍ وَإمَّـا ذُو فَاقَةٍ يَشْكُو الْجَوى وَالْغَمَّا)
و(صِلْ خَلِيلاً لاَ مُخَالِفًا وَلاَ مُبَطِّئًا عَمَّا ابْتَغَى أَهْلُ الْوَلاَ)
وَالنَّعْتُ- غَالِبًا- لِتَخْصِيصِ الَّذِى يَتْلُوهُ كـ(اهْجُرَنَّ زَيْدًا الْبَذِى)
وَقَدْ يُفِيدُ مَدْحًا، اوْ تَرَحُّمَا أَوْ ذَمًّا، اوْ تَوْكِيدَ مَا تَقَدَّمَا
وَالاِسْمُ مَوْصُوفٌ بِهِ وَمُتَّصِفْ وَذُو امْتِنَاعٍ مِنْهُمَا مَعًا كـ(أُف)
وَقَابِلٌ لأَحَدِالأَمْرَيْنِ كـ(يَقَق) فَاعْلَمْ وَ(ذِى رُعَيْن)
وَالنَّعْتُ وَالْمَنْعُوتُ رُبَّمَا حُذِفْ مَا مِنْهُمَا يُعْلَمُ حِينَ يَنْحَذِفْ
وَلَقَّبُوا نَعْتًا عَلَى الْجِوَارِ مَا رَأَيْتَهُ كَقَوْلِ بَعْضِ الْقُدَمَا
كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ و(فِى بِجَادٍ) بَعْدَهُ (مُزَمَّلِ)

(ش) إذا قصد النعت بمنفى، جيء بالمنعوت ثم بالنعت مقرونا بـ«لاَ». وإذا قصد النعت بمشكوك فيه، أو منوع أوشبههما، جيء بالمنعوت ثم بالنعت مقرونا بـ«إِمّا».

وتكرارهما لازم كقولى:

... جَاءَمَنْ إِمَّا ضَنٍ وَإِمَّا ذُو فَاقَةٍ... ... ...

ف «مَنْ» هنا نكرة موصوفة؛ كأنه قال: «جاءلى إنسان إما ضن وإما ذو فاقة».

ومثال المقرون بـ«لاَ» قولى:

.. صِلْ خَلِيلاً لاَ مُخَالِفًا وَلاَ مُبَطِّئًا ...

ثم نبهت على المعانى المفادة بالنعت وهى:

التخصيص كـ«الشّعرَى العَبُور».

ومجرد المدح كَ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]

ومجرد الذم كـ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]

ومجرد الترحم نحو: «رَأَيْتُ عَبْدَكَ الذَّلِيل».

ومجرد التوكيد نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]

والاسم منه ما يوصف، ويوصف به؛ كاسم الإشارة.

وما يمتنع منه الأمران؛ كالمضمر، واسم الفعل.

وما يوصف ولا يوصف به؛ كالعلم، وإليه أشرت ب:

... ... ... (ذِى رُعَيْن) ... ...

فإنه قيل من أقيال حمير.

وما يوصف به ولا يوصف «يَقَق» وشبهه من الإتباعات.

وقد يحذف المنعوت إن عرف، وصلح موضعه النعت. كقوله- تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨].

فإن لم يصلح موضعه النعتَ امتنع الحذف- غالبا- إلا فى ضرورة؛ كقول الشاعر: [من الرجز]

تَرمِى بِكَفَّى كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَر(١)

وقد يحذف النعت للعلم به كقوله- تعالى-: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ومنه قوله- تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦].

وقول العباس بن مرداس(٢): [من المتقارب]

وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ فَلَم أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أمْنَع(٣)

ثم نبهت على النعت الذى يسميه النحويون نعتا على الجوار؛ نحو قولهم: «هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فخفض «خَرِب» لأنه نعت «ضَبّ» فى اللفظ لمجاورته له، وإنما هو فى المعنى للجحر.

ولا يفعل مثل هذا إلا إذا أمن اللبس ومنه قول الراجز: [من الرجز]

---

(١) الرجز بلا نسبة فى الإنصاف ١/ ١١٤، ١١٥، وخزانة الأدب ٥/ ٦٥، والخصائص ٢/ ٣٦٧، والدرر ٦/ ٢٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٠١، وشرح التصريح ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٦١، وشرح عمدة الحافظ ص٥٥٠، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، ولسان العرب (كون)، (منن)، ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٣، والمحتسب ٢/ ٢٢٧، ومغنى اللبيب ١/ ١٦٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٦٦، والمقتضب ٢/ ١٣٩، والمقرب ١/ ٢٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠، وتاج العروس (كون)، (منن).

(٢) العباس بن مرداس بن أبى عامر السلمى، أبو الهيثم، شاعر فارس، من سادات قومه، أمه الخنساء الشاعرة، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قبيل فتح مكة، وكان ممن ذم الخمر وحرمها فى الجاهلية. مات فى خلافة عمر سنة ١٨هـ. وله ديوان شعر مجموع من شعره.
ينظر: الأعلام (٥/ ٢٦٧)، والإصابة ت(٤٥٢٩)، أسد الغابة ت (٢٨٠١)، الاستيعاب ت (١٣٨٧).

(٣) البيت فى ديوانه ص٨٤، والدرر ٦/ ٢٥، وشرح التصريح ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص٥٥١، والشعر والشعراء ٢/ ٧٥٢، ولسان العرب (درأ)، والمقاصد النحوية ٤/ ٦٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٢٢، وشرح الأشمونى ١/ ٤٠١، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٢٧، وهع الهوامع ٢/ ١٢٠.

كَأَنَّ نَسْجَ العَنكَبُوتِ الْمُرْمَلِ(١)

وقول امرئ القيس: [من الطويل]

كأنَّ ثَبِيرًا(٢) فِى عَرَانِينِ(٣) وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِى بِجَادٍ(٤) مُزَمَّلِ(٥)

## باب التوكيد

(ص)

التَّابِعُ الَّذِى الظُّهُورُ يَعْتَضِد بِهِ هُوَ التَّوْكِيدُ فَاحْفَظْ مَا يَرِد

وَيَقْتَضِى شُمُولاً اوْ تَقْرِيرَا مُبَيِّنًا يُضَارِعُ التَّكْرِيرَا

بِـ(النَّفْسِ) أَوْ بِـ(الْعَيْنِ) ثَانٍ يُقْتَضَى مُولًى ضَمِيرًا طِبْقَ مَتْبُوعٍ مَضَى

كـ(جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ مُتَيَّمَا بِهِنْدَ نَفْسِهَا فَقِسْ عَلَيْهِمَا)

وفى الشُّمُولِ اسْتَعْمَلُوا (كُلًّا) (كِلَا) (كِلْتَا) جَمِيعًا مَعْ ضَمِيرٍ مُوصَلاَ

كـ(هُمْ جَمِيعُهُمْ لَقُوهُمْ كُلَّهُمْ) و(الدَّارُ صَارَتْ كُلُّهَا مَحَلَّهُمْ)

وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بـ(أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)

وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

وَصِيغَ مِنْ (كَتْعٍ) و(بَصْعٍ) و(بَتْعٍ) مُوَازِنَاتٌ لِلْمَصُوغِ مِنْ (جُمَعْ)

مِنْ بَعْدِهِ، وَقَدْ يَجِيءُ (أَكْتَعُ) مُنْفَرِدًا، وَالنَّقْلُ فِيهِ يُتْبَعُ

كـ(لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِى الزَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا)

وشَذَّ إِثْرَ فَرْعِ (جَمْعٍ) (أَبْصَعُ) وَ(جمعًا) تَلاَ شُذُوذًا (بُتَعُ)

---

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه ١/ ٢٤٣، وخزانة الأدب ٥/ ٨٧، ٨٨، ٩٧، ١٠١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٥، والكتاب ١/ ٤٣٧، ولسان العرب (رمل)، ولبكير بن عبد الربعى فى شرح شواهد المغنى ١/ ٤٣٤، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٣٣٨، والإنصاف ص٦٠٥، والخصائص ٣/ ٢٢١، ولسان العرب (عنكب)، وتهذيب اللغة ١٥/ ٢٠٦، وتاج العروس (عنكب)، وكتاب العين ٨/ ٢٦٦، والمخصص ١٧/ ١٧، ومقاييس اللغة ٢/ ٤٤٢، ومجمل اللغة ٢/ ٤٢٣ .

(٢) ثبير: جبال بظاهر مكة. ينظر: القاموس المحيط (ثبر) .

(٣) العرنين: الأنف كله أو ما صلب من عظمه. ينظر: القاموس (عرن) .

(٤) البجاد: هو كساء مخطط. ينظر : مقاييس اللغة (بجد) .

(٥) البيت فى ديوانه ص٢٥، وتذكرة النحاة ص٣٠٨، ٣٤٦، وخزانة الأدب ٥/ ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ٩/ ٣٧، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٨٣، ولسان العرب (عقق)، (زمل)، (خزم)، (أبن)، ومغنى اللبيب ٢/ ٥١٥، وتاج العروس (خزم)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٠، والمحتسب ٢/ ١٣٥ .

(ش) التابع: جنس يعم التوكيد وغيره، والتوكيد: تابع يعتضد به كون المتبوع على ظاهره؛ فإن ذكر «النَّفْس» فى قولك: «قَتَلَ الأَمِيرُ نَفْسهُ كَافِرًا» يرفع احتمال كون القتل بالأمر لا بالمباشرة، وإذا ارتفع احتمال التأويل اعتضد الظهور.

وكذا ذكر «كُلُّهم» فى قولك: «جَاءَ بَنُو فُلَانَ كُلُّهُم» يرفع احتمال وضع العام موضع الخاص.

فقد بان لك أن التوكيد تابع يعتضد به حمل المتبوع على ظاهره.

وقولى:

بـ«النَّفْسِ» أَوْ بـ«الْعَيْنِ» ثَانٍ يقْتَضِى ... ... ...

المراد بالثانى: التقرير المضارع للتكرير.

لأنك إذا قلت: «الأَمِير نَفْسهُ فَعَلَ» لم يبق ريب فى أنه باشر ما نسب إليه دون واسطة.

فهذا معنى الاعتضاد المشار إليه.

ولا بد من إضافة «النَّفْس» أو«الْعَين» إلى ضمير مطابق للمؤكدفيما له: من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث.

ثم بينت أن المؤكد به فى قصد الشمول: «كُلّ» و«جَميع» و«كِلاَ» و«كلْتَا» مضافات إلى ضمير المؤكد نحو: «جَاءَ الْجَيْش كُلُّه، أَوْ جَمِيعُهُ» و«الْقَبِيلَة كُلُّهَا، أو جَمِيعُهَا» و«الْقَوْم كُلُّهُمْ، أَوْ جَمِيعُهُمْ» و«النِّسَاء كُلُّهُنّ، أَوْ جَمِيعُهُن» و«الزَّيدَانِ كِلاَهُما» و«الْهِنْدَانِ كِلتَاهُمَا».

وأغفل أكثر النحويين «جَمِيعًا».

ونبه سيبويه «عَلَى» أنها بمنزلة «كُلّ» معنى واستعمالا، ولم يذكر له شاهدا من كلام العرب.

وقد ظفرت بشاهد له، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها: [من الرجز]

فَدَاكَ حَيّ خَوْلاَنْ
جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانْ
وَكُلُّ آلِ قَحْطَانْ
والأَكْرَمُونَ عَدْنَانْ[1]

---

(١) البيتان فى الدرر ٦/ ٣٢، وشرح التصريح ٢/ ١٢٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٣٠ .

ويؤكد بـ«أَجْمَع» بعد «كُلّه».

وبـ«جَمْعَاء» بعد «كُلّهَا».

وبـ«أجْمَعِين» بعد «كُلِّهِمْ».

وبـ«جُمَع» بعد «كُلِّهِنَّ».

وقد يغنى «أَجْمَع» و«جَمْعَاء» و«أَجْمعُون» و«جُمَع». عن «كُلِّهِ» و«كُلّهَا» و«كُلّهِمْ» و«كُلِّهِنّ».

وهذا معنى قولى:

ودَونَ «كُلّ» قَد يَجِيءُ «أَجْمَعُ» ... ... ...

وقد يجاء بعد «أَجْمَعَ» بـ«أَكْتَعَ».

وبعد «جَمْعَاء» بـ«كَتْعَاء».

وبعد «أَجْمَعِين» بـ«أكتَعين».

وبعد «جُمعَ» بـ«كُتَع».

وقد يجاء بعد «أَكْتَع» و«كَتْعَاء» و«أَكْتَعِين» و«كُتَع» بـ«أَبْصَع» و«بَصْعَاء» و«أبْصَعِين» و«بُصَع».

وزاد الكوفيون بعد «أَبْصَع» و«بَصْعَاء» و«أَبْصَعِين» و«بُصَع»: «أَبْتَع» و«بَتْعَاء» و«أَبتَعِين» و«بُتَع».

ولا يجاء بـ«أكتَع» وأخواته- غالبا- إلا بعد «أَجْمَع» وأخواته على الترتيب.

وشذ قول بعضهم: «أَجْمَعُ أَبْصَعُ»؛ وإنما حق «أَبْصَع» أن يجيء بعد «أَكْتَع».

وأشذ من «أَجْمَع أَبْصَع» قول بعضهم: «جُمَع بُتَع»؛ وإنما حق «أبتَع» و«بتْعَاء» و«أَبتَعين» و«بُتَع» أن يجاء بهن آخرا.

وأجاز ابن كيسان[١] للمؤكد بـ«أَجْمَع» و«جَمْعَاء» و«أَجْمَعين» و«جُمَع» أن يقدم ما شاء من البواقى.

وقد أكد بـ«أكتَع» و«أَكْتَعِينَ» غير مسبوقين بـ«أَجْمَع» أو«أَجْمَعِين»؛ ومنه قول الراجز: [من الرجز]

يَا لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا

(١) قال الزمخشرى: وأكتعون وأبتعون وأبصعون إتباعات لـ«أجمعون»، لا يجئن إلا على إثره. وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعدها. ينظر: شرح المفصل (٣/٤٦).

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ(١) حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا
إِذًا ظَلِلْتُ الدَّهرَ أَبْكِي أَجْمَعَا(٢)

وفي هذا الرجز: إفراد «أَكْتَع» من «أَجمَع»، وتوكيد نكرة محدودة في قوله:

.... ... حَوْلاً أَكْتَعَا

وفيه: التوكيد بـ«أَجْمَع» غير مسبوق بـ«كُلّ».

وفيه: الفصل بـ«أَبْكِي» بين التوكيد، والمؤكد.

ومثله في الفصل قوله- تعالى-: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

(ص)

وَمَنَعُوا تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ وَإِنْ ... يُفِدْ فَإِنَّهُ بِتَجْوِيزٍ قَمِنْ
وَالْخُلْفُ فِي المَحْدُودِ فَالبَصْرِي ... يَمْنَعُ وَالمُجَوِّزُ الْكُوفِيُّ
وَقَدْ رَوَى فِي ذَاكَ بَعْضُ مَنْ وَعَى ... (قَد صَرَّت البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا)
وَفِي المُثَنَّى اغْنَ بـ«كِلْتَا» و«كِلاَ» ... عَنْ صَوْغِ فَعْلاَءَ وَصَوْغِ أَفْعَلاَ
وَبَعْضُ القِيَاسَ فِيهِ اسْتَعْمَلاَ ... مُعْتَرِفًا بِكَوْنِهِ مَا نُقِلاَ
وَلاَ يُؤَكِّدَانِ مَا لاَ يَقَعُ ... مَوْقِعَهُ فَرْدٌ كَذَا قَدْ مَنَعُوا
أَنْ يَتْبَعَا مُخْتَلِفَيْنِ مَعْنَى ... كـ«مَاتَ ذَا وَعَاشَ ذَا المُعَنَّى»
وَجَائِزٌ «كِلاَهُمَا» بَعْدَ «ذَهَبْ ... هَذَا وَمَرَّ ذَاكَ» فَاعْرِفِ السَّبَبْ
وَجَائِزٌ تَوْكِيدُ مَحذُوفٍ عُلِمْ ... فَعَنْ سَعِيدٍ ذَا وَشَيْخِهِ فُهِمْ

(ش) المنكر المحدود: «يَوْم» و«لَيْلَة» و«شَهْر» و«حَوْل» ونحوها، مما يدل على مدة معلومة المقدار.

وغير المحدود: ما يصلح للقليل والكثير كـ«حِين» و«زَمَن» و«وَقْت» و«مُدَّة».

---

(١) ذلف الأنف: صغر واستوى وطرفه. ينظر: الوسيط (ذلف).

(٢) الرجز لأعرابي في خزانة الأدب ٥/ ١٦٨، وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٥، ٤١، وخزانة الأدب ٥/ ١٦٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ص٣٨٥، وشرح عمدة الحافظ ص٥٦٢، ٥٦٥، ولسان العرب (كتع)، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٣، والمقرب ١/ ٢٤٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، ١٢٤، وتاج العروس (كتع).

فلا خلاف فى منع توكيد النكرة غير المحدودة؛ إذ لا فائدة فى توكيدها، وقول الشاعر: [من الطويل]

أُولاَكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٌّ كِلَيْهِمَا جَميعا وَمَعْرُوفٍ أَلَمَّ وَمُنْكَرِ[1]

محمول على نية الألف واللام فى «خَيْر» و«شَرّ». ونظيره ما حكى الخليل عن بعضهم: «مَا يَنْبَغِى هَذَا لِلرَّجُل خَيْر مِنْكَ» وفسره بإرادة الألف واللام فى «خَيْر».

ويجوز أن يجعل «كِلَيْهِمَا» توكيدا؛ لأن الذاكر «خَيْرًا وَشَرًا» قد يظن أنه غالط، فإذا ذكر «كِلَيْهِمَا» أفاد العلم بأنه لم يغلط.

وأما النكرة المحدودة فاختلف فى توكيدها:

فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون.

وإجازته أولى بالصواب؛ لصحة السماع بذلك؛ ولأن فى ذلك فائدة فإن من قال: «صُمْتُ شَهْرًا» قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففى قوله احتمال؛ فإذا قال: «صُمْتُ شَهرًا كُلَّه» ارتفع الاحتمال، وصار قوله نصًا على مقصوده؛ فلو لم ينقل استعماله عن العرب، لكان جديرا بأن يستعمل قياسا؛ فكيف به واستعماله ثابت؛ كقول الراجز: [من الرجز]

قَدْ صَرَّتِ[2] الْبَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا[3]

وكقول الآخر: [من الرجز]

يَا لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا
تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[4]

وإذا كان المؤكد مثنى لم يؤكد إلا بالنفس أو بالعين أو بـ«كِلاَ» فى التذكير و بـ«كِلْتَا» فى التأنيث.

---

(١) البيت لمسافع بن حذيفة العبسى فى خزانة الأدب ٥/ ١٧١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٩٩٠، وبلا نسبة فى حاشية يس ٢/ ١٢٤، وشرح عمدة الحافظ ص٥٦٥ .

(٢) الصّرّة: شدة الصياح. ينظر : مقاييس اللغة (صرر) .

(٣) الرجز بلا نسبة فى أسرار العربية ص٢٩١، والإنصاف ٢/ ٤٥٥، وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ٥/ ١٩٦، والدرر ٦/ ٣٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٠٧، وشرح ابن عقيل ص٤٨٥، وشرح عمدة الحافظ ص٥٦٥، وشرح المفصل ٣/ ٤٤، ٤٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥، والمقرب ١/ ٢٤٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٤ .

(٤) تقدم تخريج هذا الرجز قريبًا .

وأجاز الكوفيون أن يقال في التذكير: «أَجْمَعَان» وفي التأنيث «جَمْعَاوَان»؛ وإليه أشرت بقولي:

وَبَعْضُ الْقِياسَ فِيه استعمَلاَ    مُعْتَرِفا بِكَوْنِهِ مَا نُقِلاَ

قال الأخفش: «لا يجوز «ضَرَبْت أَحَد الرَّجُلَيْن أَكِلَيْهِمَا»؛ فإنك إذا قلت: «أَحَد الرَّجُلَيْن» علم أنهما رجلان، وأن موضع الرجلين، لا يصلح لواحد؛ فلا يتوهم أن ذكرهما غلط؛ بخلاف «رَأَيْت الرَّجُلَيْن» فإن موضعه صالح ل «رَجُل» فيتوهم الغلط فيفيد التوكيد».

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَلاَ يُؤَكدَانِ مَا لاَ يَقَعُ    مَوْقِعَهُ فَرْدٌ ...

وقال الأخفش: «ليس بكلام قولك: «مَاتَ زَيْد، وَعَاشَ عَمْرو كِلاَهُمَا» لأنهما لم يشتركا في أمر واحد.

فلو قلت: «انطلقَ زَيْد، وَذَهَب عَمْرو كِلاَهُمَا» جاز؛ لأنهما قد اجتمعا في أمر واحد؛ لأن معنى «ذَهَبَ» و«انْطَلَق» واحد، إلا أن ارتفاع «كِلَيْهِمَا» بأحد العاملين؛ لأنه لا يعمل شيئان في شيء واحد» وإلى هذا أشرت بقولي:

... ... ... ... قَدْ مَنَعُوا

إنْ يَتْبَعَا مُخْتَلِفَيْنِ مَعْنَى ... ... ...

إلى قولي:

وَجَائِزٌ كِلاَهُمَا بَعْدَ «ذَهَب هَذَا وَمَرَّ ذَاكَ»...

وقال سيبويه(١) في باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة: «مَرَرْتُ بزَيْد وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسهُمَا»:

بالنصب على تقدير: أعنيهما.

وبالرفع على تقدير: هما صاحباى أنفسهما.

فحذف الخبر مع المبتدأ، وأبقى توكيد المبتدأ.

وأجاز الفراء أن يقال: «مَرَرْت بِقَومِكَ إِمَّا أَجْمَعِين، وإمَّا بَعْضِهِمْ» على تقدير: إما بهم أجمعين، إما بعضهم.

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٦٠).

وزعم الشلوبين: أن البصريين لا يجيزون هذا.

قلت: ويلزم سيبويه جوازه؛ لأنه قد أجاز حذف المؤكد في: «مَرَرْتُ بِزَيْد وَأَتَانِي أَخُوه أَنْفُسَهُمَا» على تقدير أعنيهما أنفسهما.

(ص)

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكِّدْهُ بِمَا ... سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدَ لاَ تَلْتَزِمَا

وَالبَا يُزَادُ دَاخِلاً عَلَيْهِمَا ... كـ(جَاءَ ذَا بِنَفْسِهِ إِلَيْهِمَا)

وَإِنْ تَوَاكِيدُ اجْتَمَعْنَ فَامْتَنِعْ ... مِنْ عَطْفِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ تُطِعْ

(ش) إذا كان المؤكد بألفاظ هذا الباب ضمير رفع متصلا، وكان المؤكد به غير النفس والعين، فحكمه حكم غيره من المعارف.

فإن قصد تأكيده بالنفس والعين، لم يجز إلا بعد توكيده بضمير منفصل؛ كقولك: «قُوموا أَنْتُم أَنْفُسُكُم»، فلو قلت: «قُومُوا أَنْفُسُكُم» لم يجز.

فلو كان الذى يؤكد به غير النفس والعين، جاز التوكيد مطلقا؛ كقولك: «قُومُوا كُلُّكُمْ».

فهذا معنى قولى:

... ... ... وَأَكِّدْهُ بِمَا ... سِوَاهُمَا... ... ...

أى: أكد الضمير المتصل المرفوع بما سوى النفس والعين غير ملتزم للقيد الملتزم قبل النفس والعين، وهو التوكيد بالضمير المنفصل.

والحاصل أنك تقول: «قُومُوا أَنْتُم أَنْفُسُكُم» ولا تقول «قُومُوا أَنْفُسُكُم»، وتقول: «قُومُوا كُلُّكُم» مستغنيا عن «أنتم»، ولو قلت: «قُومُوا أَنْتُمْ كُلُّكُمْ» لكان حسنا جميلا.

وتختص النفس والعين بجواز دخول الباء الزائدة عليهما؛ كقولك: «جَاءَ زَيْد بِنَفْسِه»، و«جَاءَ القَوْمُ بِأَعْيَانِهِم».

ولا يجوز عطف بعض التواكيد على بعض، بل تورد متتابعة دون فصل؛ كقولك: «قَامَ تَعْظِيمًا لِزَيْد الْمَلأُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، أَكْتَعُونَ، أَبْصَعُون، أَبْتَعُونَ».

(ص)

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ مَعْنَوِى ... قَدْ مَرَّ وَالآتِى هُوَ اللَّفْظِيّ

بِفِعْلٍ اوْ حَرْفٍ اوِ اسْمٍ يَقَعُ ... أَوْ جُمْلَةٍ كـ(هُمْ هُمُ دُعُوا دُعُوا)

و(أَنْتَ أَنْتَ صِلْ صِلِ الصَّدِيقَا) وَمِثْلَ ذَا اجْعَلْ (قَمِنا حَقِيقَا)
وَلاَ تُعِدْ حَرْفًا بِدُونِ مَا وُصِلْ بِهِ كَذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلْ
نَحْوُ: (لَنَا لَنَا رَجَاءٌ فِي المَلِكْ) و(خِفْتُ خِفْتُ مِنْ دَمٍ ظُلْمًا سُفِكْ)
وَمُضْمَرُ الرَّفعِ الَّذِى قَد انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ
ومُضْمَرُ الْمَذْكُورِ يُغْنِى عَنْهُ كـ(اعْجَبْ مِنَ الْمُغْرَى بِكَ اعْجَبْ مِنْهُ)
وَعَوْدُ حَرْفٍ دُونَ مَا بِهِ اتَّصَلْ لاَ تَسْتَبِحْ إِلاَّ إِذَا بِهِ حَصَلْ
إِجَابَةٌ نَحْوُ: (نَعَمْ نَعَمْ) و(لاَ لاَ) وَقَلِيلاً غَيرَ ذَا تَقَبَّلاَ
نَحْوُ: (تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَن أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ)
وأَكَّدُوا فَاسْتَسْهَلُوا تَوالِيَا لَدَى تَرَادُفٍ كَمِثْلِ: (يَا هيَا)
وَقَدْ تَلِى الجُمْلَة عَاطِفا إِذَا مَا أَكَّدُوا بِهَا كـ(خُذْ ثُمَّ خُذَا)

(ش) من التوكيد ما هو معنوى محض، وهوما تقدم ذكره. ومنه ما هو لفظى محض، وهو أن يعاد اللفظ بعينه مجردا أو مقرونا بعاطف.

إلا أن المقرون بعاطف -مع اتحاد اللفظ- قلما يكون إلا جملة؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار:١٧-١٨] وكقوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥].

ومنه ما له شبه بالمعنوى، وشبه باللفظى؛ لكن لحاقه باللفظى أولى؛ كقولك: «أَنْتَ بِالْخَير حَقِيق قَمِن».

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل كقوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ١٩].

ومنه توكيد الجار والمجرور الظاهر، بالجار والمجرور المضمر؛ كقوله تعالى: ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وأكثر وقوع التوكيد اللفظى بجملة كقول الشاعر: [من الهزج]

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاَهُ وَلاَ فِى الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ(١)

---

(١) البيتان من الهزج، وهما بلا نسبة فى الدرر ٦/٤٨، وشرح الأشمونى ٢/٤٩٠، وشرح عمدة الحافظ ص٥٧٣، والمقاصد النحوية ٤/٩٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٥ .

وإذا وكد الفعل: فأكثر ذاك أن يكون مع المؤكد فاعل الأول، أو ضميره؛ مثل: «قَامَ زَيْد قَامَ زَيْد» أو«قَامَ زَيْد قَامَ»أو يكون فاعلا المؤكد والمؤكد ضميرين؛ كقولى:

... صِلْ صِلِ الصَّدِيقَا ... ... ...

وقد يؤكد فعل بفعل؛ فيستغنى بفاعل أحدهما.

وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجاءُ ببَغْلَتِى أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[1]

ولكون الحرف كجزء من مصحوبه، لا يؤكد إلا ومع مؤكده؛ مثل الذى مع المؤكد. كقولك: «عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ» ويغنى عن مثل ما مع الأول ضميره كقولى:

... ... ... «اعْجَبْ مِنَ المُغْرَى بِكَ اعْجَبْ مِنْهُ»

فإن كان الحرف أحد حروف الجواب، جاز أن يؤكد بإعادته وحده؛ كقولك لمن قال «أَتَفْعَل» ؟: «نَعَمْ نَعَمْ» أو«لاَ لاَ».

وحكم الضمير المتصل حكم الحرف غيرالجوابى فى أنه لا يعاد مفردا، بل مع ما هو متصل به كقولك: «بِكَ بِكَ أَمُرّ»، ولك أن تؤكده بضمير الرفع المنفصل: مرفوعا كان المؤكد أو منصوبا أو مجرورا نحو: «فَعَلْت أَنْتَ» و«رَأَيْتَنِى أَنَا» و«مَرَرْت بِهِ هو».

وقد دللت على هذا بقولى:

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

وأحسن من توكيد اللفظ بإعادته إذا كان المؤكد حرفا، أو ضميرا متصلا توكيده بمرادفه؛ كقولك بدل «نَعَمْ نَعَم»: «إِى نَعَم» أو«أَجَل جَيْر»؛ كما قال الشاعر: [من الطويل]

وَقُلْنَ عَلَى الفِردَوسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ[2]

و«أَجَل جَيْرِ» بمعنى «نَعَمْ نَعَمْ».

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) والدعثور: الحوض. ينظر : القاموس (دعثر).

البيت لمضرس بن ربعى فى ديوانه ص٧٦، وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، وشرح شواهد المغنى ١/٣٦٢، والمقاصد النحوية ٤/٩٨، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٣٦٠، وجواهر الأدب ص٣٧٣، والدرر ٦/٤٣، وشرح الأشمونى ٢/٤٠٩، وشرح المفصل ٨/١٢٢، ١٢٤، ولسان العرب (جير)، (دعثر)، ومغنى اللبيب ١/١٢٠ .

وأشرت بقولي:

... ... ... وَقَلِيلاً غَيْرَ ذَا تَقَبَّلاَ

إلى أن توكيد حرف ليس من حروف الجواب بإعادته دون ما اتصل به لم يستعمل إلا بقلة وشذوذ.

ويسهل وروده كونه أكثر من حرفين مثل «كَأَن» في قول الراجز: [من الرجز]

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَن(١)

فإن كان على حرف واحد، كانت إعادته مفردا في غاية من الشذوذ كقول الشاعر: [من الوافر]

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ(٢)

فلو كان المؤكد مغايرا في اللفظ للمؤكد، كان الشذوذ أقل؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَأَصْبَحَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا(٣)

فأكد «عَنْ» بالباء؛ لأنها ههنا بمعناها، كما هي في مواضع كثيرة؛ منها قوله- تعالى-: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]، ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

---

(١) الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر ٦/ ٥٠، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٥٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠، وشرح التصريح ١/ ٣١٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٥ .

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٠٨، ٣١٢، ٥/ ١٥٧، ٩/ ٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/ ١٩١، ١١/ ٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠، والدرر ٥/ ١٤٧، ٦/ ٥٣، ٢٥٦، وشرح شواهد المغني ص٧٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ص٥٧١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٣، والجنى الداني ص٨٠، ٣٤٥، والخصائص ٢/ ٢٨٢، ورصف المباني ص٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ص٢٨٢، ٣٣٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠، ٢٣٠، والصاحبي في فقه اللغة ص٥٦، والمحتسب ٢/ ٢٥٦، ومغني اللبيب ص١٨١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٢، والمقرب ١/ ٢٣٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٥، ١٥٨ .

(٣) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٧، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢، والدرر ٤/ ١٠٥، ١٤٧، وسر صناعة الإعراب ص١٣٦، وشرح الأشموني ٢/ ٤١١، وشرح شواهد المغني ص٧٧٤، ولسان العرب (صعد)، ومغني اللبيب ص٣٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢، ٣٠، ٧٨، ١٥٨ .

فَإِنْ تَسْأَلُونِى بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِى ... خَبِيرٌ بِأَدْواءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ[1]

فلتوكيد «عَنْ» بالباء مسهلان:

أحدهما: أن «عَنْ» على حرفين.

والثانى: أن لفظ المؤكد مغاير للفظ المؤكد.

بخلاف قول من قال:

... ... ... وَلاَ لِلِمَا بِهِم أَبدًا دوَاءُ

## باب العطف

(ص)

الْعَطْفُ ضَرْبَانِ: بَيَانٌ وَنَسَقْ ... فَالأَوَّلُ التَّالِى المُتِمُّ مَا سَبَقْ

بِشَرْحِهِ لاَ بِبَيَانِ مَعْنَى ... فِيهِ وَلَكِنْ بِانْجِلاَ مَا يُعْنَى

كَقَوْلِهِ فِى رَجَزٍ قَد اشْتَهَرْ ... (أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ)

وَأَتْبِعَنْهُ مَا عَلَيْهِ عُطِفَا ... إِتْبَاعَ وَصْفٍ مَا بِهِ قَدْ وُصِفَا

فَاجْعَلْهُمَا فِى العُرْفِ وَالنُّكْرِ سَوَا ... نَحْوُ: (ذَكَرْتُ اللَّهَ فِى الوَادِى طُوَى)

كَذَا (اكْسنِى ثَوبًا قَمِيصًا واسْقِنِى ... شرْبًا نَبِيذًا أَوْ حَلِيبًا يَشْفِنِى)

وَكَوْنُهُ يَزِيدُ تَخْصِيصًا عَلَى ... مَتْبُوعِهِ أَوْلَى، وَغَيْرَهُ اقْبَلاَ

فَهْوَ الأَصَحُّ وَأَبَ قولَ مُلْتَزِمْ ... تَعْرِيفَ الاثْنَيْنِ فَهَذا مَا حُتِمْ

وَعِنْدِى التَّوْكِيدُ مِنْ عَطْفٍ أَحَقْ ... بِتَابِعٍ يَأْتِى بِلَفْظِ مَا سَبَقْ

كَقَوْلِهِ: (يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا) ... وَالثَّالِثَ اجْعَلْ- إِنْ أَرَدْتَ- أَمْرَا

وَكُلَّ عَطْفٍ صَالِحٍ لِلْبَدَلِ ... إِنْ لَمْ يَلِقْ بِهِ مَحَلُّ الأَوَّلِ

كـ(بِشْرٍ) المَسْبُوقِ بِـ(البَكْرِى) ... و(زَيْدًا) اثْرَ (يَا أَبَا عَلِى)

(ش) عطف البيان تابع يجرى مجرى النعت فى تكميل متبوعه، ومجرى التوكيد فى تقوية دلالته، ومجرى البدل فى صلاحيته للاستقلال؛ كقولى:

---

(١) البيت لعلقمة الفحل فى ديوانه ص٣٥، وأدب الكاتب ص٥٠٨، والأزهية ص٢٨٤، والجنى الدانى ص٤١، وحماسة البحترى ص١٨١، والدرر ٤/ ١٠٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦، ٤/ ١٠٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص٤٩، ورصف المبانى ص١٤٤ .

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[1]

وليس نعتا؛ لأن تكميله بشرح وتبيين، لا بدلالة على معنى فى المتبوع، أو شيء من سببه.

وليس توكيدا؛ لأنه لا يرفع توهم مجاز، ولا وضع عام موضع خاص.

وليس بدلا؛ لأن متبوعه مكمل به غير منوى الاطراح؛ بخلاف البدل؛ فإن الغالب كون متبوعه منوى الاطراح، أو فى حكم ما هو منوى الاطراح.

ولما كان عطف البيان فى تكميل متبوعه بمنزلة النعت، وجب أن يكون بمنزلته فى موافقة المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعهما.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَأَتْبِعَنْهُ مَا عَلَيْهِ عُطِفَا        إِتْبَاعَ وَصْفٍ مَا بِهِ قَدْ وُصِفَا

ثم مثلت ب:

. . .   . . .   . . .   «ذَكَرْتُ اللَّه فِي الْوَادِي طُوَى»

فهذا من عطف المعرفة على المعرفة.

ثم مثلت بـ:

«اكْسُنِي ثَوبًا قَمِيصًا»   . . .   . . .   . . .

وهذا من عطف النكرة على النكرة.

ونظيره من كتاب الله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥].

واشترط الجرجانى والزمخشرى زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه.

وليس بصحيح؛ لأن عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق، ولا يشترط زيادة تخصص النعت، فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان، بل الأولى بهما العكس؛ لأنهما مكملان.

---

(١) الرجز لرؤبة فى شرح المفصل ٣/ ٧١، وليس فى ديوانه، وهو لعبد الله بن كيسبة، أو لأعرابى فى خزانة الأدب ٥/ ١٥٤، ١٥٦، ولأعرابى فى شرح التصريح ١/ ١٢١، وشرح الأشمونى ١/ ٥٩، وشرح شذور الذهب ص٥٦١، وشرح ابن عقيل ص٤٨٩، ولسان العرب (نقب)، (فجر)، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٩ .

وقد جعل سيبويه[١] «ذَا الْجُمَّة» من «يَا هَذا ذَا الجُمَّة»: عطف بيان، مع أن تخصص هذا زائد على تخصصه فعلم أن مذهب الجرجانى والزمخشري[٢] فى ذلك مخالف لمذهب سيبويه.

وإلى جواز كون المعطوف عطف بيان دون متبوعه فى الاختصاص أشرت بقولى:

فَهْوَ الأَصَحُّ ... ... ... ... ...

والتزم بعض النحويين تعريف التابع والمتبوع فى عطف البيان، وكلام الزمخشرى فى «المفصل» يوهم ذلك.

وقد جعل فى الكشاف[٣] «صَدِيدًا» من: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَكِدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] عطف بيان؛ فعلم أنه لا يلتزم فيه التعريف، وهو الصحيح.

وأجاز أبو على فى «التذكرة»: العطف والإبدال فى «طَعَام» من قوله- تعالى-: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]

وأكثر النحويين يجعلون عطف بيان التابع المكرر به لفظ المتبوع كقول الراجز: [من الرجز]

إنِّى وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[٤]

والأولى عندى جعله توكيدا لفظيا؛ لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة

---

(١) عبارة سيبويه: وإنما قلت: يا هذا ذا الجمّة؛ لأن ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المبهمة، إنما يكون بدلاً أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكد. ينظر: الكتاب (٢/ ١٩٠).

(٢) قال الزمخشرى عن تعريف عطف البيان: «هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها، وذلك نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، أراد عمر بن الخطاب. رضى الله عنه. فهو كما ترى جار مجرى الترجمة؛ حيث كشف عن الكنية؛ لقيامه بالشهرة فيها». ينظر: شرح المفصل: (٣/ ٧١).

(٣) قال الزمخشرى: «فإن قلت: ما وجه قوله تعالى: ﴿من ماء صديد﴾ [إبراهيم: ١٦] قلت: صديد عطف بيان لماء...». ينظر: الكشاف: (٢/ ٥٤٦).

(٤) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص١٧٤، وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩، والخصائص ١/ ٣٤٠، والدرر ٤/ ٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٤٣، وشرح المفصل ٢/ ٣، والكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦، ولسان العرب (نصر)، ولذى الرمة فى شرح شذور الذهب ص٥٦٤، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٢٩٧، والأشباه والنظائر ٤/ ٨٦، والدرر ٦/ ٢٦، ولسان العرب (سطر)، ومغنى اللبيب ٢/ ٣٨٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٩، والمقتضب ٤/ ٢٠٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧، ٢/ ١٢١.

وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك، فلا يكون عطفا بل توكيدا؛ ف «نَصْر» المرفوع توكيد على اللفظ، والمنصوب توكيد على الموضع، ويجوز أن يكون مصدرا بمعنى الدعاء ك«سقْيًا لَهُ».

وكل ما حكم بأنه عطف بيان، فجائز جعله بدلا إلا فى موضعين:

أحدهما: أن يكون المعطوف خاليا من لام التعريف، والمعطوف عليه معرف بها، مجرور بإضافة صفة مقترنة بها، كقول الشاعر: [من الوافر]

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِى بِشْرٍ　　عَلَيْه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

فإن «بِشْرًا» عطف على «الْبَكْرِى»، ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأن البدل فى تقدير إعادة العامل، و«التَّارِك» لا يصح أن يضاف إليه؛ إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما.

والثانى: أن يكون التابع مفردا معربا، والمتبوع منادى؛ نحو قولك: «يَا أَبَا عَلِى زَيْدا»؛ فإن «زَيْدًا» عطف بيان. ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأنه لو كان بدلا، لكان فى تقدير إعادة حرف النداء، فكان يلزم أن يكون مبنيا على الضم؛ كما يلزم فى أمثاله من المناديات.

ومثل «زَيْدًا» فى المثال المذكور «عبْد شَمْس» و«نَوْفَلا» فى قول الشاعر: [من الطويل]

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوفَلاَ　　أُعِيذُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[2]

---

(١) البيت للمرار الأسدى فى ديوانه ص٤٦٥، وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥، والدرر ٦/ ٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، ٧٣، والكتاب ١/ ١٨٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١، وشرح الأشمونى ٢/ ٤١٤، وشرح شذور الذهب ص٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص٤٩١، وشرح عمدة الحافظ ص٥٥٤، ٥٩٧، وشرح قطر الندى ص٢٩٩، والمقرب ١/ ٢٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢ .

(٢) البيت لطالب بن أبى طالب فى الحماسة الشجرية ١/ ٦١، والدرر ٦/ ٢٦، وشرح التصريح ٢/ ١٣٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١١٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٥٠، وشرح الأشمونى ٢/ ٤١٤ ، وشرح قطر الندى ص٣٠٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٢١ .

# باب عطف النسق

(ص)

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ... كـ(اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)
والمتْبِعَاتُ مُطْلَقا: وَاوٌ وَفَا ... و(ثُمَّ) (حَتَّى) (أَمْ) و(أَوْ) فَاعْتَرِفَا
وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) و(لاَ) ... (لَكِنْ) كـ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ)
فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَوْ سَابِقًا ... فِى الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا
وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ التَّرْتِيبَا ... عَزَا لَهَا، وَلَمْ يَكُنْ مُصِيبَا
واخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِى لاَ يُغْنِى ... مَتْبُوعُهُ كـ(اصْطَلَحَتْ ذِى وابْنِى)
وَاخْصُصْ بِهَا نَحْوَ: (أَتَى امْرُؤٌ حَذِرْ ... بَنُوكَ وابْنُهُ) فَمِثْلُ ذَا اغْتُفِرْ
و(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ ... وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ
وأَكْثَرُ الْعَطْفِ بِهَا عَلَى سَبَبْ ... أَوْ مُجْمَلٍ تَفْصِيلاً اثْرَ الْفَاءِ اكْتَسَبْ
واخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِى لَيسَ صِلَهْ ... عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ
واغْتُفِرَ انْفِصَالُ وَقْتِ الْمُنْعَطِفْ ... بِالْفَا إِذَا تَسَبُّبٌ بِهَا عُرِفْ
بَعْضًا وشِبْهَهُ بـ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى ... كُلٍّ وَغَايَةً لَهُ ذَاكَ اجْعَلاَ
فِى نَقْصٍ اوْ زِيَادَةٍ نَحو(اسْتَنِدْ ... لِقَوْمِنَا حَتَّى بَنِيهِمْ تَعْتَضِدْ)
وَنحو(حَتَّى نَعْله) نَزْرٌ وَلَمْ ... يُرَتِّبُوا بِهَا فَخَالِفْ مَنْ زَعَمْ
و(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أى) مُغْنِيَهْ
وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ
وَمَا عَلَيْهِ عَطَفَتْ (أَمْ) لاَ يَجِبْ ... إِيلاَؤُهُ الْهَمْزَةَ لَكِنِ انْتُخِبْ
وَفَصْلُ (أَمْ) مِمَّا عَلَيهِ عَطَفَتْ ... أَوْلَى كَمِثْلِ (أَدَنَتْ ذِى أَمْ نَأَتْ)
وَمَعَ الاِسْتِفْهَامِ إِضْرَابًا جَلَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
وَلاِنْقِطَاعٍ عُزِيَتْ وَقَدْ تُرَى ... كـ(بَلْ) لإِضْرَابٍ مُوالٍ خَبَرَا
خَيِّرْ أَبِحْ بـ(أَوْ) وَقَسِّمْ وَابْهِمِ ... أَوْ شُكَّ والإِضْرَابُ عَنْ قوم نُمِى
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا ... لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلِبْسٍ مَنْفَذَا
وَمِثْلُ (أَوْ) مَعْنًى وَحُكْمًا (إِمَّا) ... تَالِيَةَ الْوَاوِ أَوِ اعْزُ الْحُكْمَا
لِلْوَاوِ ذا أَبُو عَلِى رَجَّحَا ... كَذَا ابْنُ كَيْسَانَ إِلَيْهِ جَنَحَا

وَفَـتَـحَـتْ تَـمِـيـمُ هَـمْـزَهَـا وَقَـدْ تَجِيءُ (إِمَّا) قَبْلَ (أَوْ) فِيمَا وَرَدْ
وَالْأَصْلُ (إِنْ) (مَا) وبـ(إِنْ) قَدْ يُكْتَفَى وَجَـا (وَإِلاَّ) عَـنْ (وَإِمَّـا) خَـلَـفَـا
وَحَـذْفُ الْأُولَـى نَـادِرٌ وَالـثَّـانِـيَـهْ فِي الشِّعْرِ مِنْ وَاوٍ تَجِيءُ عَارِيَهْ
فِي النَّفْي وَالنَّهْي اعْطِفَنْ بـ(لَكِنْ) كـ(لاَ مُـقِـيـمَ ثـمَّ لَـكِـنْ ظَـاعِـنْ)
إِثْبَاتًا اوْ أَمْرًا تَلِي (لاَ) أَوْ نِدَا كـ(يَا ابْنَ لاَ ابْنَ الْعَمِّ خَفْنِي لاَ الْعِدَا)
وَخَـالِـفِ الَّـذِي أَبَـى عَـطْـفًـا بـ(لاَ) فِي نَحْو(قَامَ جَعْفَرٌ لاَ ابْنُ العَلاَ)
و(لَيْسَ) حَرْفٌ عَاطِفٌ فِي قَوْلِ مَنْ لِلكُوفَةِ اعْتَزَى كَقَوْلِ كُلِّ مَنْ فَطَنْ
(أَيْـنَ الـمَـفَـرُّ والْإِلَـهُ الـطَّـالِـب وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِب)
و(بَلْ) كـ(لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كـ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْـهَا)
وانْـقُـلْ بِـهَـا لِـلـثَّـانِ حُـكْـمَ الْأَوَّلِ فِي مُثْبَتٍ كـ(لُذْ بِسَعْدٍ بَلْ عَلِي)
وَابْـنُ يَـزِيـدَ نَـاقِـلٌ مع نَـفْـى اوْ نَهْي وَجُمْهُورُ النُّحَاةِ ذَا أَبَوْا _

(ش) التالى بمعنى التابع، وهو جنس للتوابع كلها، فلما قيد بالحرف المتبع، خرج غير عطف النسق، وهو النعت والتوكيد، وعطف البيان، والبدل؛ لأنها توابع بلا وساطة حرف، وخلص الحد لعطف النسق؛ لأنه تابع بوساطة حرف من الحروف الآتى ذكرها.

وهى على ضربين:

أحدهما: ما يتبع لفظا ومعنى.

والثانى: ما يتبع لفظا دون معنى.

وكون الواو والفاء و«ثُمَّ» و«حَتَّى» متبعة لفظا ومعنى مجمع عليه.

وأما «أَمْ» و«أَوْ»: فجرت العادة فى كلام أكثر المصنفين أن يجعلوهما مما يتبع لفظا دون معنى، وإنما هما مما يتبع لفظا ومعنى؛ فإن القائل: «أَزَيْد عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟! عالم بأن أحد المذكورين عند المخاطب غير عالم بتعيينه، فما بعد «أَمْ» مشارك لما قبلها فى معناه، وإعرابه:

أما الإعراب فبين، وأما المعنى فلما ذكرته من تساويهما فى إمكان ثبوت الحكم وانتفائه دون ترجيح.

وأما «أَو»: فإن ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله من شك وغيره.

وقد يذكر ما قبلها دون تردد يحوج إلى «أَوْ»، ثم يحدث ما يحوج إليها فتذكر، وتعرض مشاركة ما قبلها بما بعدها فيما يقتضيه.

وإنما يتبع لفظا دون معنى «بَل» و«لاَ» و«لَكِن»، وكذلك «لَيس» على مذهب الكوفيين.

فأما الواو فإنها تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما فى الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر أو مصاحبة؛ فلذلك يصح أن يقال: «جاءَ زَيْد، وَعَمْرو بَعْده، وخَالدٌ قَبْلَه، وَبِشْر مَعَه».

ولو دلت على الترتيب لم يجز أن يقال: «قَبْلَه»، ولا «مَعَه» كما لا يقالان مع العطف بالفاء أو«ثُمَّ».

ولو دلت على الترتيب، لامتنع أن يقال: «اصْطَلَح زَيْد وَعَمْرو» كما امتنع أن يقال ذلك مع الفاء و«ثُمَّ».

وإلى نحو هذا أشرت بقولى:

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِى لاَ يُغْنِى مَتْبُوعُهُ... ... ...

وكذا خصت بعطف سببى على أجنبى رفع بصفة أو شبهها نحو:

... «أَتَى امْرُؤٌ حَذِرٌ بَنُوكَ وابْنُهُ» ...

وخصت الواو بهذا؛ لأن المعطوف بها لا يمتنع جعله معطوفا عليه؛ بخلاف المعطوف بغيرها.

ومن عطف السابق على اللاحق بالواو قوله- تعالى-: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٧]، ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

أُغْلِي السِّبَاءَ[١] بِكُلِّ أَدْكَنَ[٢] عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ[٣] قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا[٤]

(١) سبأ الخمر: شراها. ينظر: القاموس: (سبأ).
(٢) أدكن: لون يميل إلى السواد. ينظر: القاموس (دكن).
(٣) الجونة: الشمس. ينظر القاموس (جون).
(٤) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص٣١٤، وأسرار العربية ص٣٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ١٠٥، ١١/ ٣، وسر صناعة الإعراب ٦٣٢، وشرح المفصل ٨/ ٩٢، ولسان العرب (قدح)، (عتق)، (دكن)، والمعانى الكبير ١/ ٤٥٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٢٥، وأساس البلاغة (سبأ)، وكتاب العين ٧/ ٣١٥، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٤٠٢، ورصف المبانى ص٤١١.

وقال آخر: [من الكامل]

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى فَانْقَضَى وَجُمَادَيَانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ(١)

وقال آخر: [من المتقارب]

فَمِلَّتُنَا أَنَّنَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صِدِّيقِنَا وَالنَّبِي

وقال آخر: [من الطويل]

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْزِهِ(٢) وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ(٣)

وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب؛ لما تقدم من الدلائل.

وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول؛ لكنه مقول.

وأما الفاء: فالأصل فى استعمالها أن يعطف بها لاحق مرتب متصل بلا مهلة؛ كقوله -تعالى-: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [الانفطار: ٧].

والأكثر كون المعطوف بها متسببا، والمعطوف عليه سببا؛ كقولك: «أَمَلْتُه فَمَالَ» و«أَقَمتُه فَقَام» و«عَطَفْتُهُ فَانْعَطَفَ».

وقد يعطف بها غير مسبب؛ ومنه قوله -تعالى-: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]

وقد يعطف بها مفصل على مجمل هما فى المعنى واحد؛ كقوله- تعالى-: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

وقد يعطف بها لمجرد التشريك، فيحسن فى موضعها الواو كقول امرئ القيس: [من الطويل]

... ... ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ(٤)

---

(١) البيت لأبى العيال الهذلى فى الدرر ١/ ١٢٥، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٤، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص١٧١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٢٨، وهمع الهوامع ١/ ٤٢ .

(٢) الجوز من كل شيء: وسطه. ينظر : الوسيط (جوز) .

(٣) الكلكل: الصدر. ينظر : القاموس (كلل).
والبيت لامرئ القيس فى ديوانه ص١٨ ، ولسان العرب (كلل)، والمقاصد النحوية ٤/ ١٢٧ .

(٤) عجز بيت وصدره:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . . . . . . . . . . .

وينظر : ديوانه ص٨، والأزهية ص٢٤٤، ٢٤٥، وجمهرة اللغة ص٥٦٧، والجنى =

وتختص بجواز عطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة؛ كقولك: «الَّذِى يَطِيرُ فَيَغْضَب زَيْد الذُّبَاب»، فلو جعلت موضع الفاء من «فَيَغْضَب زَيْد» واوا أو غيرها، لم تجز المسألة؛ لأن «يَغْضَب زَيْد» جملة لا عائد فيها على «الَّذِى»، فلا تعطف على الصلة؛ لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة، فإن كان العطف بالفاء لم يشترط ذلك؛ لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة؛ لإشعارها بالسببية؛ فكأنك قلت: «الَّذِى إنْ يَطِرْ يَغْضَبْ زَيْد الذُّبَاب».

وحق المعطوف بـ«ثُمَّ» أن يكون وقته متراخيا عن وقت المعطوف عليه:

وفى الحديث: أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثم صَلَّى فَصَلَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ، ثم صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

ثُمَّ قَالَ: بِهَذَا أُمِرْتُ[(1)].

وقد يكون وقت المعطوف بالفاء متراخيا:

إما لتقدير غيره قبله.

وإما لحمل الفاء على «ثُمَّ»؛ لاشتراكهما فى الترتيب.

وقد يتعاقبان كقوله- تعالى-: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ﴾ [الحج: ٥]، فعطف المضغة هنا بـ«ثُمَّ»، وعطفها فى سورة «المؤْمِنِين» بالفاء.

---

= الدانى ص٦٣، ٦٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤، والدرر ٦/ ٧١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١، وشرح شواهد الشافية ص٢٤٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٦٣، والكتاب ٤/ ٢٠٥، ولسان العرب (قوا)، ومجالس ثعلب ص١٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٦٥٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩، وجمهرة اللغة ص٥٨٠، والدرر ٦/ ٨٢، ورصف المبانى ص٣٥٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٤١٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦، وشرح قطر الندى ص٨٠، والصاحبى فى فقه اللغة ص١١٠، ومغنى اللبيب ١/ ١٦١، ٢٦٦، والمنصف ١/ ٢٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١، ولسان العرب (قوا).

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (١/ ٣) كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة (١)، والبخارى (٢/ ١٨٢) كتاب مواقيت الصلاة، باب: مواقيت الصلاة وفضلها (٥٢١)، ومسلم (١/ ٤٢٥) كتاب المساجد، باب: أوقات الصلوات الخمس (١٦٧ - ٦١٠)، وأحمد (٥/ ٢٧٤)، والبيهقى (١/ ٣٦٣)، والطبرانى فى الكبير (١٧/رقم ٧١٣)، من حديث أبى مسعود الأنصارى.

وقد أوقع «ثُمَّ» موقع الفاء من قال: [من المتقارب]

كَهَزِّ الرُّدَيْنِى تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِى الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[(١)]

ومن المتبعات لفظا ومعنى: «حَتَّى» إلا أن المعطوف بها لا يكون إلا بعضا أو كبعض، وغاية للمعطوف عليه إما فى نقص، وإما فى زيادة، فيدخل فيما هو غاية فى نقص: الأضعف، والأصغر، والأقل، وفيما هو غاية فى زيادة: الأقوى، والأعظم، والأكثر؛ نحو: «غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النِّسَاء» و«أَحْصَيْتَ الْأَشْيَاءَ حَتَّى مَثَاقِيلَ الذَّر»، ومن كلام العرب: «اسْتَنَّت الفِصَالُ حَتَّى القُرَيْعَى»[(٢)].

وقد اجتمع العطف بـ«حتَّى» على غاية القوة وغاية الضعف فى قول الشاعر: [من الطويل]

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَإِنَّكُمْ لَتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا[(٣)]

وجعلت المعطوف بـ«حتَّى» بعضا أو شبهه تنبيها على نحو: «أَعْجَبَتْنِى الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا»؛ فإن «حَدِيثُهَا» ليس بعضا ولكنه كالبعض؛ لأنه معنى من معانيها.

وقد لا يكون المعطوف بها بعض ما قبلها إلا بتأويل كقول الشاعر: [من الكامل]

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[(٤)]

---

(١) البيت لأبى دؤاد الإيادى فى ديوانه ص٢٩٢، والدرر ٦/ ٩٦، وشرح التصريح ٢/ ١٤٠، وشرح شواهد المغنى ص٣٥٨، والمعانى الكبير ١/ ٥٨، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٦٣، والجنى الدانى ص٤٢٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٤١٧، وشرح عمدة الحافظ ص٦١٢، ومغنى اللبيب ص١١٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١ .

(٢) تصغير القرعى: وهى التى بها القرع وهو داء، واستنانها من المرح؛ يضرب فى الأمر الذى يدخل فيه كل أحد حتى أعجزهم عنه. ينظر: المستقصى فى أمثال العرب (١/ ١٥٨) .

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص٥٤٩، والدرر ٦/ ١٣٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٠١، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ص٦١٥، ومغنى اللبيب ١/ ١٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦ .

(٤) البيت للمتلمس فى ملحق ديوانه ص٣٢٧، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٧٠، ولأبى (أو لابن) مروان النحوى فى خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤، والدرر ٤/ ١١٣، وشرح التصريح ٢/ ١٤١، والكتاب ١/ ٩٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤، ولمروان بن سعيد فى معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥، والجنى الدانى ص٥٤٧، ٥٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢، والدرر ص١٨٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٩، وشرح قطر الندى ص٣٠٤، وشرح المفصل ٨/ ١٩، ومغنى اللبيب ١/ ٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦ .

فعطف «النَّعْلَ»، وليست بعضيتها لما قبلها صريحة، ولكنها بالتأويل؛ لأن المعنى: ألقى ما يثقله حتى نعله.

وهى بالنسبة إلى الترتيب كالواو؛ فجائز كون المعطوف بها مصاحبا كقولك: «قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ فِي يَوْم كَذَا أَوْ سَاعَة كَذَا»، وجائز كونه سابقا كقولك: «قَدِمُوا حَتَّى الْمُشَاة مُتَقَدِّمِين».

ومن زعم أنها تقتضى الترتيب فى الزمان، فقد ادعى ما لا دليل عليه؛ وفى الحديث: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ، حَتَّى العَجْزِ وَالْكَيس»[(١)]، وليس فى القضاء ترتيب، وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات.

وقال الشاعر: [من الطويل]

رِجَالِيَ حَتَّى الأَقْدَمُونَ تَمَالَئُوا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المَجْدَ وَالحَمْدَا[(٢)]

وأما «أَمْ» المعتمد عليها فى العطف فهى المتصلة؛ وسميت متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر.

وشرط ذلك: أن يقرن ما يعطف بها عليه بهمزة التسوية، أو بهمزة يطلب بها وبـ«أَمْ» ما يطلب بـ«أى»، وعلامة ذلك: صلاحية الاستغناء بها عنها.

فمن لوازم ذلك: كون الناطق بـ«أَمْ» المذكورة مدعيا العلم بنسبة الحكم إلى أحد المذكورين دون تعيين.

وقد يكون مصحوباها اسمين نحو: «أَزَيْد عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو».

أو فعلين لفاعل واحد فى المعنى نحو: «أَقَامَ زَيْد أَمْ قَعَد».

أو فعلين لفاعلين متباينين كقول الشاعر: [من الخفيف]

مَا أُبَالِى أَنَبَّ بِالْحُزْنِ تَيْسٌ أَمْ جَفَانِى بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ[(٣)]

---

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (٢/ ٨٩٩) كتاب القدر، باب: النهى عن القول بالقدر (٤)، ومسلم (٤/ ٢٠٤٥) كتاب القدر، باب كل شىء بقدر (١٨ - ٢٦٥٥)، والبخارى فى «خلق أفعال العباد» (١٧)، وأحمد (٢/ ١١٠)، وابن حبان (٦١٤٩)، والبغوى فى شرح السنة (٧٢) من حديث ابن عمر مرفوعًا .

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر ٦/ ١٣٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢٠، وشرح عمدة الحافظ ص٦١٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦ .

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص٨٩، والأزهية ص١٢٥، والحيوان ١/ ١٣، وخزانة الأدب ١١/ ١٥٥، ١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٧، والكتاب ٣/ ١٨١، والمقاصد =

ولا يمنع كونهما جملتين ابتدائيتين، إذا كان معنى الكلام معنى «أى» كقولك: «مَا أُبَالِى أَبَعْض التُّيُوس نَابَ، أَمْ بَعْض اللِّئَام سَابّ»، ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِن كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ(١)

أراد: ما أدرى أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر.

ففى هذا البيت حجة على وقوع «أَمْ» المتصلة بين جملتين ابتدائيتين؛ لأن المعنى معنى «أى» كأنه قال: «مَا أَدْرِى أَى النَّسَبَين هُوَ الصَّحِيح»،

و«ابْنُ سَهْم» و«ابْنُ مِنْقَر» خبران لا صفتان.

وحذف التنوين من «شُعَيث» على حد حذفه من «عَمْرو» فى قول القائل: [من الكامل]

عَمْرُو الَّذِى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ(٢)

ومن وقوع «أَمْ» المتصلة بين جملتين ابتدائيتين قول الآخر: [من الطويل]

وَلَسْتُ أُبَالِى بَعْدَ فَقْدِىَ مَالِكًا أَمَوْتِى نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ واقِعُ(٣)

وأشرت بقولى:

---

= النحوية ٤/ ١٣٥، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٧/ ٥٠، وأمالى ابن الحاجب ١/ ٤٤٥، ٢/ ٧٤٦، وجواهر الأدب ص١٨٦، وخزانة الأدب ١١/ ١٧٢، والمقتضب ٣/ ٢٩٨ .

(١) البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه ص٣٧، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، وشرح التصريح ٢/ ١٤٣، وشرح شواهد المغنى ص١٣٨، والكتاب ٣/ ١٧٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٨، ولأوس بن حجر فى ديوانه ص٤٩، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٨، وللأسود أو للعين المنقرى فى الدرر ٦/ ٩٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٧٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢١، ولسان العرب (شعث)، والمحتسب ١/ ٥٠، ومغنى اللبيب ١/ ٤٢، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢ .

(٢) البيت لمطرود بن كعب الخزاعى فى الاشتقاق ص١٣، وأمالى المرتضى ٢/ ٢٦٨، ومعجم الشعراء ص٢٠٠، ولعبد الله بن الزبعرى فى أمالى المرتضى ٢/ ٢٦٩، ولسان العرب (سنت)، (هشم)، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٠، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٦٦٣، ورصف المبانى ص٣٥٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٨٩، وشرح المفصل ٩/ ٣٦، والمقتضب ٢/ ٣١٢، ٣١٦، والمنصف ٢/ ٢٣١، ونوادر أبى زيد ص١٦٧ .

(٣) البيت لمتمم بن نويرة فى ديوانه ص١٠٥، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٧/ ٥١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٨، وجواهر الأدب ص١٨٧، والدرر ٦/ ٩٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٤٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٣٤، ومغنى اللبيب ١/ ٤١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢ .

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ.. ... ... ...

إلى أن «أَمْ» المتصلة قد تسقط الهمزة التى قبلها، فيكتفى بتقديرها، وكون موضعها مشعرا بها كقول الشاعر: [من الطويل]

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنا لاَ كَمَعْشَرٍ أَتَوْنِى فَقَالوا: مِنْ رَبِيعَةَ أَمْ مُضَرْ؟(١)

أى: أمن ربيعة أم مضر؟.

وكقول الآخر: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ(٢)

ومنه قراءة ابن محيصن(٣): ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بـ«أَمْ» جائز بعد صلاحية المكان ل «أَى».

وقد أجاز الأخفش(٤) حذف الهمزة - فى الاختيار - وإن لم يكن بعدها «أَمْ»

---

(١) البيت لعمران بن حطان فى ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٥٩، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٢٨١، والمحتسب ١/ ٥٠، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٦٩،٦٧٠ .

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص٢٦٦، والأزهية ص١٢٧، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، والدرر ٦/ ١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣١، وشرح المفصل ٨/ ١٥٤، والكتاب ٣/ ١٧٥، ومغنى اللبيب ١/ ١٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٢، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص٣٥، والجنى الدانى ص٣٥، ورصف المبانى ص٤٥، وشرح ابن عقيل ص٤٩٦، وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٠، وفقه اللغة ص١٨٤، والمحتسب ١/ ٥٠، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢ .

(٣) وقرئ «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين، وهى لغة بنى تميم، وبتخفيف الثانية بين بين، وهى لغة الحجاز، وبإدخال ألف بين الهمزتين تخفيفًا وتحقيقًا. ومنه:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنتِ أَمْ أُمُّ سالم

وقال آخر:

تطاللت فاستشرفته فعرفته فقلت له آأنت زيد الأرانب

وروى عن ورش إبدال الثانية ألفًا محضة، ونسب الزمخشرى هذه القراءة لِلَّحن؛ قال: «لأنه يؤدى إلى الجمع بين ساكنين على غير حدهما، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين». وهذا منه ليس بصواب؛ لثبوت هذه القراءة تواترًا. وللقراء فى نحو هذه الآية عمل كثير وتفصيل منتشر. ينظر: الدر المصون (١/ ١٠٦)، وانظر: المحتسب فى توجيه قراءة ابن محيصن (١/ ٥٠) .

(٤) قال الأخفش فى هذه الآية: فيقال: هذا استفهام؛ كأنه قال: «أوَتلك نعمة تمنها». ينظر: معانى القرآن للأخفش: ٢/ ٦٤٦ .

وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنها علي﴾؟.[الشعراء: ٢٢]

ومنه قول الشاعر: [من المنسرح]

أَفْــرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْــكِــرَام وَأَنْ أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا[١] نبلا؟[٢]

وقول الآخر: [من الطويل]

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِبًا مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟[٣]

أراد في الأول: أأفرح أن أرزأ؟

وأراد في الثاني: أو ذو الشيب يلعب؟

وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش: قول رسول الله- ﷺ- لجبريل- عليه السلام-: «وَإِنْ زَنَى، وإِنْ سَرَقَ ؟ قال: وَإِنْ زَنَى وإِنْ سَرَقَ»[٤].

أراد: أو إن زنى وإن سرق؟ لأنه من هذا التقدير.

وأشرت بقولي:

وَمَا عَلَيْه عَطَفَتْ «أَمْ» لاَ يَجِب إِيلاَؤُهُ الْهَمْزَةَ... ... ... ...

إلى أنه يجوز أن يفصل بين الهمزة وبين ما عطفت عليه «أَمْ» نحو: «أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا» ؟

---

(١) الشصوص: التى قل لبنها وذهب. ينظر: اللسان (شصص).

(٢) البيت لحضرمى بن عامر فى لسان العرب (جزأ)، (شصص)، (نبل)، وتاج العروس (جزأ)، (شصص)، (نبل)، (زنن)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٣٧٩، وتهذيب اللغة ١١/ ٢٦٣، ١٥/ ٣٥٩، ٣٦٠، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٨٣، وديوان الأدب ١/ ١٧٣، ٢٢٩، وكتاب العين ٨/ ٣٢٩.

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، ١٦١)، والبخارى (٣/ ٤٤٤) كتاب الجنائز، باب: فى الجنائز، (١٢٣٧)، ومسلم (١/ ٩٤) كتاب الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات مشركًا دخل النار (١٥٣ - ٩٤) من حديث أبى ذر رضى الله عنه. قال: قال رسول الله ﷺ: «أتانى آتٍ من ربى فأخبرنى، أو قال: بشرنى أنه من مات من أمتى لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة». قُلْتُ: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق».

قال الحافظُ فى الفتح (٣/ ٤٤٥): قوله: «فقلت: وإن زنى أو سرق»، قد يتبادر إلى الذهن أن القائل ذلك هو النبىُ، والمَقُول له الملكُ الذى بشَّره به، وليس كذلك؛ بل القائل هو أبو ذر، والمقول له هو النَّبىُّ ﷺ كما بينه المؤلفُ - أى البخارى - فى اللباس.

وللترمذى: «قال أبو ذر: يا رسول الله». ويمكن أن يكون النبى ﷺ قاله مستوضحًا، وأبو ذر قاله مستبعدًا» ا.هـ.

ولكن عدم الفصل فيه أكثر.

ومن شواهد الفصل قول الشاعر: [من الخفيف]

لَيْتَ شِعرِى سَعَا أَتَرْضَيْنَ مَنْ هـ وَاكَ أَمْ مَنْ يُغْرِيكَ بِالشَّنَآنِ

وأشرت بقولى:

وَفَصْلُ «أَمْ» مِمَّا عَلَيْهِ عَطَفْت أَوْلَى... ... ...

إلى أن قول القائل: «أزيد عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو» ؟ بفصل «أَمْ» من «زَيْد» بـ«عِنْدك» أولى من قوله: «أَزَيْد أَمْ عَمْرو عِنْدَكَ» ؟ بمواصلة «أَمْ» ل «زَيْد»، وأن المواصلة لا تمنع.

هذا مذهب سيبويه(١)، ومن يراعى مذهبه من المحققين.

وهكذا- أيضا- يفعل إذا كان المعطوف فعلا على فعل كقولك: «أَقَعَدَ زَيْد أَمْ قَامَ» ؟ هذا أجود من أن يقال: «أَقَعَد أَمْ قَامَ زَيْد » ؟ وكلاهما جائز.

فإن وقعت «أَمْ» غير مسبوقة بالهمزة لا لفظا ولا تقديرا فهى منقطعة كقوله- تعالى-: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢-٣].

وكذا إن كانت مسبوقة بالهمزة، وليس فى الكلام معنى «أَى» كقوله- تعالى-: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

ولا بد فى المنقطعة من معنى الإضراب، والأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاما.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَمَعَ الاِسْتِفْهَامِ إِضْرَابًا جَلَتْ ... ... ...

ومنه قول بعض العرب: «إِنَّهَا لَإِبِل أَمْ شَاء» ؟ أراد: بل أهى شاء؟

وقد يتجرد بها الإضراب كقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَيْتَ سُلَيْمَى فِى الْمَمَاتِ ضَجِيعَتِى هُنَالِكَ أَمْ فِى جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ(٢)

وإلى هذا أشرت بقولى:

... ... ... وَقَدْ تُرَى كـ«بَلْ» لِإِضْرَابٍ مُوالٍ خَبَرَا

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ١٦٩).

(٢) البيت من الطويل، وهولعمر بن أبى ربيعة فى ملحق ديوانه ص٥٠١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٧٦، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢٢، وشرح التصريح ٢/ ١٤٤، وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٣.

وأما العطف بـ«أوْ» :

فتخيير نحو: «خُذْ هَذَا أَوْ هَذَا».

أو إباحة نحو: «جَالِس الحَسَن أَو ابنَ سِيرِين».

أو تبيين قسمة نحو: «الاِسْمُ نَكِرة أَوْ مَعْرِفَة».

أو إبهام كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

أو شك نحو: «قَامَ زَيْد أَوْ عَمْرو».

وأجاز الكوفيون موافقتها «بَلْ» فى الإضراب، وحكى الفراء: «اذْهَب إِلى زَيْد أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلاَ تَبْرح اليَوْم» فالظاهر أن هذا إضراب صريح.

ووافق الكوفيين أبو على وابن برهان. قال ابن برهان فى «شرح اللمع»: «قال أبو على: «أو» حرف يستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر: أن يكون للإضراب ».

وقال ابن برهان: «وأما الضرب الثانى فنحو: «أَنَا أَخْرج ثُمَّ تَقُولُ: أَوْ أُقِيم»، أضربت عن الخروج، وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم».

وهذا معنى قولى:

... ... ... وَالإِضْـرَابُ عَـنْ قَـوْمٍ نُـمِـي

ومن مجيء «أَوْ» للإضراب: قول جرير يخاطب هشام بن عبد المَلك: [من البسيط]

ماذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَـمْ أُحْـصِ عِـدَّتَـهُـمْ إلاَّ بِـعَـدَّادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي[1]

ثم نبهت بقولى:

وَرُبَّـمَـا عَـاقَـبَـتِ الْـوَاوَ... ... ... ...

على أن «أَوْ» قد تقع موضع الواو؛ وذلك إذا أمن اللبس كقول الشاعر: [من البسيط]

---

(١) البيتان فى ديوانه ص٧٤٥، وجواهر الأدب ص٢١٧، والدرر ٦/ ١١٦، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٠١، وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٧، ومغنى اللبيب ١/ ٦٤، ٢٧٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٤، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص١٢١، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٢ (الثانى فقط)، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤ .

جَاءَ الخِلاَفَةَ أو كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[(١)]

وكقول الآخر: [من الكامل]

قَومٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَو سَافِعِ[(٢)]

ومثله قول امرئ القيس: [من الطويل]

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[(٣)]

ومن المواضع التى تتعاقب فيها «أَوْ» والواو: الإباحة نحو: «جَالِسِ الْحسَنَ أَو ابْنَ سِيرِين»أى: جالس الصنف الذين منهم الحسن وابن سيرين، فلو جالسهما معا، أو أفرد أحدهما بالمجالسة لم يخالف ما أبيح له.

والاعتماد فى فهم المراد من مثل هذا الخطاب على القرائن، فلذلك لو جيء بالواو مكان «أَوْ» لم يختلف المعنى.

وأكثر ورود «أَوْ» للإباحة فى تشبيه أو تقدير:

فالتشبيه نحو: ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] و ﴿كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

---

(١) البيت لجرير فى ديوانه ص٤١٦، والأزهية ص١١٤، وخزانة الأدب ١١/ ٦٩، والدرر ٦/ ١١٨، وشرح التصريح ١/ ٢٨٣، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٩٦، ومغنى اللبيب ١/ ٦٢، ٧٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨٥، ٤/ ١٤٥، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/ ١٢٤، والجنى الدانى ص٢٣٠، وشرح الأشمونى ١/ ١٧٨، وشرح ابن عقيل ص٤٩٩، وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٧، وشرح قطر الندى ص١٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤ .

(٢) سفعت الفرس: إذا أخذت بمقدم رأسه. ينظر: مقاييس اللغة (سفع).

والبيت لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص١٤٥، ولحميد بن ثور فى ديوانه ص١١١، وشرح التصريح ٢/ ١٤٦، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٠٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٦، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٨/ ٢١٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٩، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٢٩، وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٨، ولسان العرب (سفع)، ومغنى اللبيب ١/ ٦٣ .

(٣) البيت فى ديوانه ص٢٢، وجمهرة اللغة ص٩٢٩، وجواهر الأدب ص٢١١، وخزانة الأدب ١١/ ٤٧، ٢٤٠، والدرر ٦/ ١٦١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٥٧، وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٨، ولسان العرب (صفف)، (طها)، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٦، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص٢٣٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢٤، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٦٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٤١ .

والتقدير نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩] و ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

فلو جيء بالواو فى مثل هذا من الكلام لم يختلف المعنى.

ولذلك قرأ بعض القراء(١): ﴿وَأَرْسَلْنَهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفِ وَيَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] - بالواو-.

ومن مواضع تعاقب «أَوْ» والواو: التقسيم كقول الشاعر: [من الطويل]

وَنَنْصُرُ مَولاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ - كَمَا النَّاسِ- مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ(٢)

أى: بعضهم مجروم عليه، وبعضهم جارم، أو منهم مجروم عليه، ومنهم جارم، فلو جيء بـ«أَوْ» لجاز، وكان التقدير: الملقى منهم مجروم عليه أو جارم.

ومثل هذا البيت قول الآخر: [من الطويل]

فَقَالُوا لَنَا: ثِنْتَانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ(٣)

فلو جيء بالواو هنا لكان جائزا، ولكان أوفق لقوله: «ثِنْتَانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَا» إلا أنه يسامح لوضوح المعنى.

و«إمّا» المسبوقة بمثلها، عاطفة عند أكثر النحويين.

ومذهب ابن كيسان، وأبى على: أن العاطف إنما هو الواو التى قبلها، وهى جائية لمعنى من المعانى المفادة بـ: «أو».

وبقولهما أقول فى ذلك تخلصا من دخول عاطف على عاطف.

ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع «لاَ» بعد الواو مسبوقة بمثلها فى مثل: «لاَ زَيْد وَلاَ عَمْرو فِيهَا». و«لاَ» هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن «إمَّا» مثلها؛ إلحاقا للنظير بالنظير، وعملا بمقتضى الأولوية.

وذلك أن «لاَ» قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع، ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأن يحكم بعدم عطفية «إمَّا» عند مقارنة الواو أحق وأولى،

---

(١) ينظر: المحتسب (٢/ ٢٢٦)، الكشاف (٣/ ١٣٥٤).

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

(٣) البيت لجعفر بن علبة الحارثى فى الدرر ٦/ ١١٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٤٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٠٣، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٤٦٤، ومغنى اللبيب ١/ ٦٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤.

وفتح همزتها لغة تميمية.

وقد تغنى عنها «أَوْ» فيقال: «قَامَ إِمَّا زَيْد أو عَمْرو» وإلى هذا أشرت بقولى:

... ... ... وَقَــدْ تَـجِـيءُ «إِمَّــا» قَـبْـلَ «أَوْ»...

وأصلها: «إِنْ»، فضمت إليها «مَا».

وقد يستغنى عن «مَا» فى الشعر كقول الشاعر: [من الوافر]

وَقَدْ كَذبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْهَا فَإِنْ جَزَعا وإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ[1]

أراد: فإما جزعا، وإما إجمال صبر.

وقد يستغنى عن «وَإِمَّا» بـ«وإلا» كقول الشاعر: [من الوافر]

فَإِما أَنْ تكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي[2] مِن سَمِينِي

وإلا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي[3]

وقد يستغنى بالثانية عن الأولى ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

نُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا[4]

ومثله قول النمر بن تولب: [من المتقارب]

---

(١) البيت لدريد بن الصمة فى ديوانه ص٦٨، والأزهية ص٥٧، وخزانة الأدب ١١/ ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦، والدرر ص١٠٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٩، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٨، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص١٠٩، والجنى الدانى ص٢١٢، ٥٣٤، وخزانة الأدب ١١/ ٨١، ٩٣، ٩٦، ورصف المبانى ص١٠٢، وشرح المفصل ٨/ ١٠١، ١٠٤، والكتاب ١/ ٢٦٦، ٣/ ٣٣٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٢٩، والمقتضب ٣/ ٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥ .

(٢) الغث: غث حديث القوم: ردؤ وفسد. ينظر : الوسيط (غثث) .

(٣) البيتان للمثقب العبدى فى ديوانه ص٢١١-٢١٢، والأزهية ص١٤١-١٤١، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩/ ١١/ ٨٠، والدرر ٦/ ١٢٩، وشرح اختيارات المفضل ص١٢٦٦-١٢٦٧، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٩٠، ١٩١، ومغنى اللبيب ١/ ٦١، وله أو لسحيم بن وثيل فى المقاصد النحوية ١/ ١٩٢، ٤/ ١٤٩، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٥٣٢، وجواهر الأدب ص٤١٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢٦، والمقرب ١/ ٢٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥ .

(٤) البيت لذى الرمة فى ملحق ديوانه ص١٩٠٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٩٣، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٠، وللفرزدق فى ديوانه ٢/ ٧١، وشرح المفصل ٨/ ١٠٢، والمنصف ٣/ ١١٥، ولذى الرمة أو للفرزدق فى خزانة الأدب ١١/ ٧٦، ٧٨، والدرر ٦/ ١٢٤، وبلا نسبة فى الأزهية ص١٤٢، والجنى الدانى ص٥٣٣، ورصف المبانى ص١٠٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢٦، ومغنى اللبيب ١/ ٦١، والمقرب ١/ ١٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥ .

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعدَمَا(١)

قال سيبويه(٢) : «أراد: إما من صيف، وإما من خريف، فحذف «إِمَّا» الأولى، واقتصر على الثانية بعد حذف «مَا» ».

وقد تجيء الثانية عارية من الواو كقول الشاعر: [من البسيط]

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ(٣)

وروى قطرب: [من منهوك الرجز]

لاَ تُفْسِدُوا أيمَا لَكُمْ
أَيمَا لَنَا أَيمَا لَكُمْ(٤)

أراد: إما لنا، وإما لكم، ففتح الهمزة وهي لغة بني تميم، وأبدل الميم الأولى ياء، وحذف الواو.

وأما المعطوف بـ«لَكِن» فمحكوم له بالثبوت بعد نفي كقولك: «مَا قَامَ زَيْد لَكِن عَمْرو»،أو بعد نهي كقولك: «لا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِن عَمْرًا».

فإن دخلت عليها الواو كقوله- تعالى-: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] عريت «لَكِن» من العطف، وقدر ما بعدها جملة معطوفة على ما قبلها بالواو؛ لأن بقاء «لَكِنْ» بعد الواو عاطفة ممتنع لامتناع دخول عاطف على عاطف،وجعل الواو

---

(١) البيت في ديوانه ص٣٨١، والأزهية ص٥٦، وخزانة الأدب ١١/٩٣-٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢، وشرح شواهد المغني ص١٨٠، والكتاب ١/٢٦٧، والمعاني الكبير ص١٠٥٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧، ٢٣٦، والجنى الداني ص٢١٢، ٥٣٤، وخزانة الأدب ٩/ ٢٥، والخصائص ٢/ ٤٤١، والدرر ٦/ ١٢٨، وشرح المفصل ٨/ ١٠٢، والكتاب ٣/ ١٤١، ومغني اللبيب ١/ ٥٩، والمنصف ٣/ ١١٥ .

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٢٦٧) .

(٣) البيت للأحوص في ملحق ديوانه ص٢٢١، ولسان العرب (أما)، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ١١/ ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، والدرر ٦/ ١٢٢، وشرح التصريح ٢/ ١٤٦، وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٦، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٣، والمحتسب ١/ ٢٨٤، ٢/ ٣١٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٨٢، وتذكرة النحاة ص١٢٠، والجنى الداني ص٥٣٣، وجواهر الأدب ص٤١٤، ورصف المباني ص١٠٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٥، وشرح المفصل ٦/ ٧٥، ومغني اللبيب ص١/ ٥٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥ .

(٤) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص٥٣٥، والدرر ٦/ ١٢١، والمحتسب ١/ ٢٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥ .

عاطفة وحدها مع كون ما بعد «لَكِنْ» مفردا ممنوع؛ لمخالفته فى الحكم للمعطوف عليه، وحق المعطوف بالواو إن كان مفردا أن يستوى هو والمعطوف عليه فى الحكم.

فإن كانا جملتين، اغتفر تخالفهما فى الحكم كقولك: «قَامَ زَيْد وَلَم يَقُمْ عَمْرو» و«أُكْرِم خَالِد وأُهِينَ بِشْر » و«أَطِع اللَّه وَلاَ تَتَّبع الهَوَى».

وزعم ابن خروف: أن المعطوف بعد «لَكِنْ» لم يستعمل إلا مع الواو.

وذكر بعض الأئمة: أن يونس لا يرى «لَكِنْ» عاطفة، وكأنه إنما لم يعدها من حروف العطف؛ لعدم استعمالها غير مسبوقة بواو.

ولم يمثل سيبويه للعطف بها إلا بعد واو فقال : «مَا مَرَرْت بِصَالِح وَلَكِن بطَالِح»[1]، وسمى المعطوف بها وبـ«بَلْ» بدلا.

وأما «لاَ» فيعطف بها بعد خبر مثبت أو أمر نحو: «هَذَا زَيْد لاَ عَمْرو». و«أَقْصِد مُحَمَّدًا لاَ بِشْرًا»، وبعد نداء كقولك: «يَا زَيْد لاَ عَمْرو» و«يَا ابْن لاَ ابْن عَمّ».

ومنع أبو القاسم الزجاجي[2] فى كتاب «معانى الحروف» أن يعطف بـ«لاَ» بعد الفعل الماضى. وليس منع ذلك صحيحا لقول العرب: «جَدُّكَ لا كَدُّك». وقيل فى تفسيره: معناه: نفعك جدك لا كدك.

ومثله فى العطف على معمول فعل ماض قول امرئ القيس: [من الطويل]

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ الْقَوَاعِلِ[3]

وجعل الكوفيون من حروف العطف: «لَيْسَ» ومن حججهم قول الشاعر: [من الرجز]

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٤٣٥).

(٢) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجى، صاحب الجمل، منسوب إلى شيخه الزجاج، ولزمه حتى برع فى النحو، وحدث عنه وعن نفطويه وابن دريد وأبى بكر ابن الأنبارى، وغيرهم، من تصانيفه: «الجمل»، «الإيضاح»، «الكافى»، «شرح كتاب الألف واللام»، «شرح خطبة الكاتب»، وغيرها. مات سنة (٣٣٧هـ) على خلاف.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٧٧)، الأعلام (٣/ ٢٩٩)، وفيات الأعيان (١/ ٢٧٨).

(٣) البيت فى ديوانه ص٩٤، وجمهرة اللغة ص٩٤٩، والجنى الدانى ص٢٩٥، وخزانة الأدب ١١/ ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٤، والخصائص ٣/ ١٩١، وشرح التصريح ٢/ ١٥٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٤١، ٢/ ٦١٦، ولسان العرب (ملع)، ومغنى اللبيب ١/ ٢٤٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٨٨، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢٧، ومجالس ثعلب ص٤٦٦، والممتع فى التصريف ١/ ١٠٤.

أَيْـنَ الـمَـفَـرُّ وَالإِلَـهُ الـطَّـالِـب
وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِب[1]؟

وتوجيه هذا على مذهب البصريين: أن يجعل «الْغَالب » اسم «لَيس»، ويجعل خبرها ضميرا متصلا عائدا على الأشرم، ثم حذف لاتصاله؛ كما تقول: «الصَّدِيق كانهُ زَيْد »،ثم تحذف الهاء تخفيفا؛ كما تحذفها من نحو: «زَيْد ضَرَبَه عَمْرو» فيصير: «زَيْد ضَرَبَ عَمْرو».

وأما «بَلْ» : فللإضراب، وحالها فيه مختلف.

فإن كان الواقع بعدها جملة، فهى للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون فى القرآن إلا على هذا الوجه.

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفى، ولا نهى، فهى لإزالة حكم ما قبلها وجعله لما بعدها نحو: «جاءَزَيْد بَلْ عَمْرو» و«خُذْ هَذَا بَل ذَلِكَ».

فإن كان قبل المفرد نفى أو نهى، آذنت بتقرير حكمه، وبجعل ضده لما بعده؛ فـ«زَيْدٌ » من قولك: «مَا قَامَ زَيْدٌ بل عَمرٌو» قد قرر نفى قيامه، و«عَمْرو» قد أثبت قيامه، و«خَالدًا» من قولك: «لاَ تَضْرِبْ خَالِدا بَلْ بِشْرا» قد قرر النهى عن ضربه و«بِشْر » قد أمر بضربه، هذا هو الصحيح.

ولذلك لم يجز فى المعطوف بـ«بَلْ» و«لَكِن» على خبر «مَا» إلا الرفع، لأن «مَا» لا تعمل إلا فى منفى، والمبرد يوافق فى هذا الحكم.

ويجوز مع ذلك أن تكون «بَلْ» ناقلة حكم النفى والنهى لما بعدها. وما جوزه مخالف لاستعمال العرب كقول الشاعر: [من البسيط]

لَوِ اعْتَصَمْتَ بِنَا لَمْ تَعْتَصِمْ بِعِدًا بَـلْ أَوْلِـيَـاءَ كُـفَـاةٍ غَـيـرِ أَوْغَـادِ[2]

وكقول الآخر: [من البسيط]

---

(١) الرجز لنفيل بن حبيب الحميرى فى الدرر ٦/١٤٦، وشرح شواهد المغنى ص٧٠٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٢٣، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٤٩٨، ومغنى اللبيب ص٢٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨ .

(٢) الوغد: الدنئ. ينظر : مقاييس اللغة (وغد).

والبيت بلا نسبة فى الدرر ٦/ ١٣٣، وشرح عمدة الحافظ ص٦٣١، والمقاصد النحوية ٤/١٥٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦ .

وَمَا انْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ[١] وَلاَ كُشُفٍ[٢] وَلاَ لِئَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوزَاعِ
بَلْ ضَارِبِينَ حَبِيكَ[٣] الْبِيضِ إِنْ لَحِقُوا شُمٌّ الْعَرَانِينِ عِنْدَ الْمَوتِ لُذَّاعِ[٤]

وكقول الآخر: [من البسيط]

لاَ تَلقَ ضَيْفا إِذَا أَمْلَقْتَ مُعْتَذِرًا بِعُسْرَةٍ بَلْ غِنَى النَّفْسِ جَذْلاَنَا[٥]

(ص)

وَفَصْلَ عَاطِفٍ بِحَرفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ أَجِزْ مُخَالِفًا قَوْمًا أَبَوْا
نَحو (اكْسِنِي الْيَوْمَ قَمِيصًا وَغَدًا بُرْدًا) وَفِي نَثْرٍ وَنَظْمٍ وَرَدَا
وَفَصْلُ غَيْرِ الْوَاوِ وَالْفَا بِالْقَسَمْ قَدْ يَسْتَبِيحُ نَاثِرٌ، وَمَنْ نَظَمْ
وَأَعِدِ الْعَامِلَ بَعْدَ مَا فَصَلْ إِنْ كَان خَافِضًا تُوَافِقْ مَنْ عَدَلْ
كـ(امْرُرْ بِذَا وَبَعْدُ بِابْنِي) وَاغْتُفِرْ نَحْو(لِذَا شُهْدٌ وَخَالِد صَبِرْ)
وَجَرُّ (خَالِدٍ) بِلاَمٍ قَدْ حُذِفْ أَوْلَى مِنَ العَطْفِ عَلَى ذَا فاعتَرِفْ
وَمِثْلُ ظَاهِرٍ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلْ فِي الْعَطْفِ وَالعَطْفُ عَلَيْهِ قَدْ جُعِلْ
وَإِنْ عَلَى مُضْمَرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ تَعْطِفْ فَقَبْلَ الْعَطْفِ جِئ بِالْمُنْفَصِلْ
أَوْ بِسِوَاهُ افْصِلْ، وَرُبَّمَا وَرَدْ عَطْفٌ بِلاَ فَصْلٍ كـ(سِرْنَا وَالْمَدَدْ)
وَعَوْدُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ جَرٍّ، أو بَعِيدٍ فُضِّلاَ
وَحَيْثُ لاَ يُعَادُ فَالنَّصْبُ أَحَق وَقَدْ يُرَى لِلرَّفْعِ عِنْدَ ذَاكَ حَق
وَإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعَ الْمَحَلّ فَالنَّصْبُ فِي حُكْمِ النُّحَاةِ لَنْ يحلّ
وَذُو اتِّصَالٍ مِنْ ضَمِيرِ النَّصْبِ لاَ حَجْرَ لَدَى عَطْفٍ عَلَيْهِ بِولاَ
وَالأَخْفَشُ الْواوَ و(ثُمَّ) وَالْفَا زَادَ وَحَذْفُ عَاطِفٍ قَدْ يُلْفَي
وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَع مَا عَطَفَتْ وَالوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ وَهْي انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِى مَعْمُولُهُ دَفْعا لِوَهْمٍ اتُّقِي

---

(١) الخَوَر: الضعف. ينظر: مقاييس اللغة (خور) .
(٢) الأكشَفُ: من لا ترس معه فى الحرب القاموس (كشف) .
(٣) الحَبْكُ: الشدة والإحكام القاموس (حبك) .
(٤) البيتان لضرار بن الخطاب فى الدرر ٦/ ١٣٤ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٧، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢/ ١٣٦ .
(٥) البيت بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص٦٣٢ .

وَقَدْ يَسُوغُ حَذْفُ مَتْبُوعٍ هُنَا إنْ كَانَ تَحْصِيلُ الْمُرادِ مُمْكِنَا
وَمُتْبَعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدَّمُ مُوَسَّطًا إنْ يُلْتَزَم مَا يَلْزَمُ
وَعَطَفُوا فِعْلاً عَلَى فِعْلٍ كـ(مَنْ يَجْمَعْ وَيَمْنَعْ فَهْوَ غَيْرُ مُؤتَمَنْ)
وَأَلْزَمَنْهُمَا اتِّفَاقًا فِى الزَّمَنْ وَاغْتَفِرِ اخْتِلَافَ لَفْظٍ حَيْثُ عَن
وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ
كـ(رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجْ أُمُّ صَبِى قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجْ)
كَذَا (يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرْ يَقْصِدُ فِى أَسْوُقِهَا وَجَائِرْ)

(ش) منع أبو على الفصل بين العاطف والمعطوف بظرف أو جار ومجرور، وجعل من الضرورات قول الشاعر: [من المنسرح]

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ عَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمُهَا نَغِلاَ(١)

وليس الأمر كما زعم.

بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز فى الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسما مجرورا، وهو فى القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]؛ ففصل بـ«إِذَا» وما أضيفت إليه بين الواو و«أَنْ تَحْكُمُوا» وهو معطوف على «أَنْ تؤَدُّوا».

وكقوله- تعالى-: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]؛ ففصل بـ«فِى الْآخِرَة» بين الواو و«حَسَنَة».

وكقوله- تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]؛ ففصل بـ«مِنْ خَلْفِهِم» بين الواو و«سَدًّا».

وكقوله- تعالى-: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]؛ ففصل بـ«مِنَ الْأَرْض» بين الواو و«مِثْلَهُن».

فإلى هذا أشرت بقولى:

... ... ... ... وَفِى نَثْرٍ وَنَظْمٍ وَرَدَا

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه ص٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٤، ولسان العرب (خمس)، (نغل)، (أدم)، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٣٩٥، وشرح عمدة الحافظ ص٦٣٦ .

ثم بينت أن غير الفاء والواو من حروف العطف، قد يحال بينه وبين المعطوف بالقسم نحو: «قَامَ زَيْد ثُمَّ واللّه عَمْرو» و«مَا لَكَ دِينَارًا بَلْ وَاللَّهِ دِرْهَمًا».

فلو كان العاطف فاء أو واوا، لم يجز هذا الفصل؛ لأن الفاء والواو أشد افتقارا إلى ما يتصل بهما من غيرهما.

ثم بينت أن المفصول من العاطف إن كان معطوفا على مجرور أعيد معه الجار كقولي:

.. امْرُرْ بِـذَا وَبَـعْـدُ بِـابْـنِـي... ... ...

فلو حذفت الجار لم يجز.

بخلاف الرافع والناصب، فالاستغناء عن إعادتهما بعد الفصل جائز. نحو: «يَقُوم الْيَوم زَيْد، وَغَدًا عَمْرو» و«رَأَيتُ زَيْدًا وَقَبْلَه عَمْرًا». ثم بينت أنه لا يمتنع نحو:

... ... ... .. لِـذَا شُـهْـدٌ وخَـالِـدٍ صَـبِـرْ

لكن فى جوازه مذهبان:

أحدهما: أن يكون جر «خَالِد» بالعطف على «ذَا»، و«صَبِر» معطوف على «شُهْد» فيكون عطفا على عاملين، وهو عند أبى الحسن فى مثل هذا جائز.

والثانى: أن يكون جر «خَالِد» بلام محذوفة، دلت عليها اللام المتقدمة.

ولا يلزم من هذا عطف على عاملين؛ فإن الجار والمجرور: خبر مقدم و«صَبِر»: مبتدأ، والجملة: معطوفة على الجملة المتقدمة.

وهذا أقرب من عطف على عاملين؛ إذ ليس فى هذا التوجيه ما يستبعد إلا حذف حرف الجر، وبقاء عمله، ومثل هذا لوجود ما يدل على المحذوف جائز بإجماع؛ ولذلك جروا بـ«مِنْ» محذوفة بعد «كَم» إذا دخل عليها حرف جر.

وقد أجاز الأخفش والسيرافى وغيرهما من المحققين جر المجاب به بحرف محذوف إذا كان حرف الجر ظاهرا فى السؤال نحو أن تقول: «زَيْد » لمن قال: «بِمَنْ مَرَرْت» ؟.

وإذا كان معنى حرف الجر فى السؤال قد سوغ للمجيب أن يجر بحرف محذوف، كقول رؤبة: «خَيْر» - بالجر- لمن قال: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ» ؟ فلأن يسوغ ظهور حرف الجر فى السؤال إعمال الجار المحذوف أحق وأولى. فهذا يقوى ما أشرت إليه من صحة قولى:

... ... ... ... لِـذَا شُـهْـدٌ وَخَـالِـدِ صَـبِـرْ

والأصل المصحح لقولى:

... ... ... ... لِـذَا شُـهْـدٌ وَخَـالِـدِ صَـبِـرْ

ولقول النحويين: «فِى الدَّارِ زَيْد، وَالْحُجرةِ عَمْرو»: قوله- تعالى-: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٤-٥]؛ فالواو من: «وَاخْتِلاَف اللَّيْل» عاطفة جملة على جملة، كما تقرر فى توجيه: «لِذَا شُهْد وَخَالِد صَبِر».

وحذف خافض: «اخْتِلاَف اللَّيْل وَالنَّهار» لدلالة خافض: «خَلَقَكُمْ» عليه. ومثل ذلك قول الشاعر؛ أنشده الفراء: [من الطويل]

أَلاَ يَـالَـقَـومِ كُـلُّ مَـا حُـمَّ وَاقِـع وَلِلطَّيْرِ مَجْرًى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ(١)

وقراءة حمزة والكسائى(٢): «آيَات» على تقدير «إِنْ» و«فِى» لدلالة المتقدمين عليهما.

---

(١) البيت للبعيث فى لسان العرب (حمم)، ولخداش بن بشر العاملى أو لقيس بن ذريح فى المقاصد النحوية ٣/٣٥٢، وبلا نسبة فى الدرر ٦/١٥٣، وهمع الهوامع ٢/١٣٩ .

(٢) الأَخَوَيْنِ يقرآن «آياتٍ» بالكسر، وهى تحتاج إلي إيضاح؛ فإنَّ الناس قد تكلموا فيها كلامًا كثيرًا وخَرَّجُوهَا على أوجه مختلفة، وبها استُدِلَّ على جواز العطف على عاملين. قُلْتُ: والعطف على عاملين لا يختص بقراءة الأخوين، بل يجوز أنْ يُسْتَدَلَّ عليه أيضًا بقراءة الباقين؛ كما ستقف عليه إن شاء الله تعالي. فأمَّا قراءة الأخوين ففيها أوجه:

أحدها: أن يكون «اخْتِلافِ اللَّيلِ» مجرورًا بـ «فى» مضمرة وإنما حذفت لتقدم ذكرها مرتين وحرف الجرِّ إذا دَلَّ عليه دليلٌ جاز حذفُه وإبقاءُ عَمَلِه؛ أنشد سيبويه: [من البسيط]

فالآنَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيام مِنْ عَجَبِ

تقديره: وَبَالأَيَّامِ؛ لتقدُّم الباء، فى بك ولا يجوز عطفه على الكاف؛ لأنه ليس من مذهبه - كما عرفت - العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. والتقديرُ فى هذه الآية: وفى اختلاف الليل، فآياتٌ على ما تقدم من الوجهين فى «آياتٍ» قبلها العطف أو التأكيد. قالوا: ويدل على ذلك قراءة عبد الله «وَفِى اخْتِلاَفِ» تصريحًا بـ«فِى». فهذان وجهان .

الثالث: أن يُعْطَف «اخْتِلاَفِ» على المجرور بـ«فِى» و «آياتٍ» على المنصوب بـ«إِنَّ»، وهذا هو العطف على عاملين، وتحقيقه على معمولى عاملين؛ وذلك أنك عطفت «اخْتِلاَفِ» على «خَلْقِ» وهو مجرور بـ«فى» فهو معمول عاملٍ، وعطفْتَ «آياتٍ» على اسم إنَّ وهو معمولُ عاملٍ آخر؛ فقد عطفت بحَرْفٍ واحدٍ - وهو الواوُ - معمولَيْن - وهما: «اختلاف» و«آياتٍ» - على معمولين قبلهما، وهما «خَلْق» و«آياتٍ». وبظاهرها استدل من جَوَّزَ ذلك كالأخفش .

=

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= وفى المسألة أربعة مذاهب: المنع مطلقًا، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، قالوا: لأنه يؤدى إلى إقامةِ حَرْفِ العطفِ مقام عاملين وهو لا يجوز؛ لأنه لو جاز فى عاملين لجاز فى ثلاثة، ولا قائل به، ولأن حرف العطف ضعيف فلا يقوى أن ينوب عن عاملين، ولأن القائل بجواز ذلك يستضعفُه، والأحسنُ عنده ألا يجوزَ؛ فلا ينبغى أن يُحْمَلَ عليه كتابُ الله، ولأنه بمنزلة التَّعْدِيَتَيْنِ بِمُعَدٍّ واحدٍ وهو غير جائز.

قال ابنُ السراج: العطفُ على عاملين خطأٌ فى القياس غير مسموعٍ من العرب، ثم حَمَلَ ما فى هذه الآية على التكرار للتأكيد. قال الرُّمّانِيُّ: هو كقولك: إنَّ فى الدار زيدًا والبيتِ زيدًا؛ فهذا جائز بإجْمَاع. فتَدَبَّرْ هذا الوجه الذى ذكره ابنُ السراج؛ فإنه حَسَنٌ جدًا، لا يجوز أن يحمل كتاب الله إلا عليه، وقد يُثْبِتُ القراءةَ بالكسر ولا عَيْبَ فيها فى القرآن على وجه، والعطفُ على عاملين عَيْبٌ عند مَنْ أجَازَهُ ومن لم يُجِزْهُ فقد تَنَاهَى فى العيب؛ فلا يجوزُ حَمْلُ هذه الآية إلا على ما ذكره ابنُ السراج دون ما ذهب إليه غيره.

قُلْتُ: وهذا الحصر منه غير مُسَلَّم؛ فإن فى الآية تخريجات أُخَرَ غير ما ذكره ابنُ السراج يجوز الحَمْلُ عليها. وقال الزجاج: ومثله فى الشعر:

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْـسَـبِـينَ امْـرَءًا ... ونَـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالـلَّيْلِ نـارًا

وأنشد الفارسيُّ للفرزدق:

وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصَّلاَ بِلَبَانِهِ ... وجَنْبَيْهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّقُ

وقول الآخر:

وأوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْبَاً حَرًا ... بَالكَلْبِ خَيْرَاً والحَمَاةِ شَرَّاً

قُلْتُ: أما البيتُ الأول فظاهرٌ أنه عَطَفَ «ونارٍ» على «امرئ» المخفوض بـ«كل»، ونارًا الثانية على «امْرءًا» الثانى، والتقدير: وتحسبين كُلَّ نارٍ نارًا؛ فقد عطف على معمولى عاملين.

والبيت الثانى: عَطَفَ فيه «جَنْبَيْهِ» على «بَلَبَانِهِ»، وعطف حَرَّ النارِ على الصَّلا، والتقدير: وبَاشَرَ بجنبَيْهِ حَرَّ النارِ.

والبيت الثالثُ: عطف فيه «الحَمَاةِ» على الكلبِ وشَرًا على «خَيْرًا» تقديره: وأوْصَيْتُ بالحماةِ شَرًا. وسيبويه في جميع ذلك يرى الجَرَّ بخافضٍ مقدر، لكنه عورضَ بأنَّ إعمال حرف لجر مضمرًا ضعيفٌ جدًا؛ ألاَ تَرَى أنه لا يجوز: مَرَرْتُ زَيدٍ؟ بخفض زيدٍ إلاّ فى ضرورة كقوله:

إذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

يريد: إلىَ كُلَيْبٍ، وقوله:

. . . . . . . . . . . . . ... حَتَّى تَبَذَّخ فَارْتَقَى الأَعْلاَمِ

أى إلى الأعلام؛ فقد فَرَّ مِنْ شىءٍ ووقع فى أضعف منه.

وأجيب عن ذلك: بأنه لما تقدَّم ذكرُ الحرف فى اللفظ قويت الدلالة عليه؛ فكأنه ملفوظٌ به ما أوْرَدْتُمُوه فى المثال والشعر.

والمذهب الثانى: التفصيل وهو مذهب الأخفش؛ ذلك أنه لا يجوز إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون أحد العاملين جارًا. =

أو على جعل «آيَات» الثانى، والثالث توكيدين لـ «آيَات» الأول.

والتوكيد بعد التوكيد، وحذف ما دل عليه دليل ليس ببدع؛ بخلاف العطف على

---

= والثانى: أن يَتّصِلَ المعطوفُ بالعاطفِ أو يُفصلَ بـ«لا»، مثال الأول: الآية الكريمةُ والأبيات التى قدمتها؛ ولذلك اسْتَصْوَبَ المبرد استشهاده بالآية، ومثال الفصل بـ«لا» قولك: ما فى الدار زيدٌ ولا الحجرة عَمْرٌو. فلو فُقِدَ الشرطان نحو: إنَّ زيدًا شَتَمَ بِشْرًا وَوَالله خَالِدًا هِنْدًا، أَوْ فُقِدَ أحدهما نحو: إنَّ زيدًا ضَرَبَ بكرًا وخالدًا بِشْرًا - فقد نقل ابنُ مالكِ الامتناع عند الجميع، وفيه نَظَرٌ؛ لما ستعرفه فى الخلاف .

الثالث: أنه يجوز بشرط أن يكون أحد العاملين جارًا، وأن يكون متقدمًا نحو الآية الكريمة، فلو لم يتقدم نحو: إنَّ زيدًا فى الدار وعمرو فى السوق لم يَجُز، وكَذَا لَوْ لم يكن حرفَ جَرٍّ كما تقدم تمثيله .

الرابع: الجواز مطلقًا، ويعزى للفراء .

الوجه الرابع - من أوجه تخريج القراءة المذكورة -: أن ينتصب بـ «آياتِ» على الاختصاص؛ قاله الزمخشرى، وسيأتى فيما أحكيه عنه .

وأما قراءة الرفع ففيها أوجه:

أحدها: أن يكون الأول .

الثانى: أن يكون تأكيدًا لآياتِ التى قبلها، كما كانت كذلك فى قراءة النصب .

الثالث: أن تكون المسألة من باب العطف على عاملين، وذلك أن «اخْتِلاَفِ» عطف على «خَلْقِكُمْ» وهو معمول لـ«فى». فـ«آياتٌ» معطوفة على «آياتٌ» قبلها، وهى معمولة للابتداء، فقد عطف على معمولى عاملين فى هذه القراءة أيضًا. قال الزمخشرى: قرئ «آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» بالرفع والنصب على قولك إنَّ زيدًا فى الدار وعمرٌو فى السوق أو عمرًا فىَ السوق. وأما قوله «آياتٍ لقَوْمٍ يَعْقِلُونَ» فمن العطف على عاملين، سواء نَصَبْتَ أَمْ رَفَعْتَ فالعاملان فى النصب «إنَّ» و«فى» أقيمت الواو مقامهما فعمِلَت الجَرَّ فى «اختلاف الليلِ والنهارِ » والنصب فى «آياتِ» وإِذَا رَفَعْتَ فالعاملان الابتداء و«فِى»: «عَمِلا الرفعَ فى «آياتٌ» والجرَّ فى «اختلاف». ثم قال فى توجيه النصب: والثانى: أن ينتصب على الاختصاص بعد انقضاء المجرور .

الخامس: أن يرتفع «آياتٌ» على خبر ابتداءٍ مضمر، أى: هى آياتٌ ، وناقشه الشيخ، فقال: ونِسْبَةُ الجرِّ والنصب للواو ليس بصحيح؛ لأنَّ الصحيح من المذاهب أنَّ حرف العطف لا يعمل. قُلْتُ: قد ناقشه الشيخُ شهاب الدين أبو شامة أيضًا، فقال: فمنهم من يقول هو على هذه القراءة أيضًا. يعنى قراءة الرفع. عطفٌ على عاملين وهما: حرف «فى»، والابتداء المقْتَضِى للرفع، ومنهم من لا يُطْلِقُ هذه العبارة فى هذه القراءة؛ لأن الابتداء ليس بعامل لفظى. وقرئ «وَاخْتِلاَفُ» بالرفع «آيَةٌ» بالرفع والتوحيد على الابتداء والخبر، وكذلك قرئ. «ومَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَةٌ» بالتوحيد، وقرأ زيد بن على وطلحة وعيسى «وتصريف الريح» كذا قال الشيخ. قلت: وقد قرأ بهذه القراءة حمزة والكسائى أيضًا .

ينظر: الدر المصون (٦/ ١٢٢ - ١٢٥) .

عاملين؛ فإنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد، فلا يجوز.

ثم بينت أن الضمير المنفصل فى عطفه على غيره، وعطف غيره عليه بمنزلة الظاهر؛ فيقال: «أَنْتَ وَزَيْد صَدِيقَان» و«عَمْرو وأَنْتُمَا مُتَّفِقُون» و«إِيَّاكَ وَخَالِدًا أَكْرَمْتُ» و«لاَ تَصحَب إلا أَخَاكَ وَإِيَّاى».

فإن كان المعطوف عليه ضميرا متصلا مرفوعا، فالجيد الكثيرأن يؤكد قبل العطف بضمير منفصل كقوله- تعالى-: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

أو يفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره كقوله- تعالى-: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣].

وقد يغنى عن الفصل فى الجملة المنفية وقوع «لا» بين العاطف والمعطوف كقوله -تعالى-: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ولا يمتنع العطف عليه دون فصل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم: «مَرَرْتُ بِرَجُل سَوَاء والْعَدَم»[١].

فعطف «الْعَدَم» دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر فى «سَوَاء»، ومثله قول جرير: [من الكامل]

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِن سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَم يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ[٢]

وهذا- أيضا- فعل مختار غير مضطر؛ لتمكن الشاعر من نصب «وَأَب» على أن يكون مفعولا معه.

ومثله فى عدم الاضطرار والتكلم بالاختيار قول عمر بن أبى ربيعة: [من الخفيف]

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلاَ[٣] تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ[٤]

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٤٣٥).

(٢) البيت فى ديوانه ص٥٧، والدرر ٦/ ١٤٩، وشرح التصريح ٢/ ١٥١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٠، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٤٧٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٠، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢٩، والمقرب ١/ ٢٣٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨.

(٣) الملا: الفلاة الواسعة. ينظر: اللسان (ملا).

(٤) البيت فى ملحق ديوانه ص٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١، وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٨، وشرح المفصل ٣/ ٧٦، واللمع ص١٨٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦١، وبلا =

فرفع «زُهْرًا» عطفا على الضمير المستكن فى «أَقْبَلَت» مع التمكن من جعله مفعولا معه.

وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر لزم - ولأنها فى الأصل : عند غير يونس والأخفش وقطرب والكوفيين ووافقهم أبو على الشلوبين وهو اختيارى - إعادة الجار كقوله- تعالى-: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١] وقوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٢] وقوله: ﴿يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٤].

وللملتزمين إعادة الجار حجتان:

إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين.

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه؛ فامتنع العطف إلا مع إعادة الجار.

وكلتا الحجتين ضعيفة.

أما الأولى: فيدل على ضعفها أن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولايبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع؛ فللعطف أسوة بهما.

وأما الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه- يعنى فى محل الآخر- شرطا فى صحة العطف لم يجز: «رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيه» ولا: [من الطويل]

أَى فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارها ... ... ... ...(١)

---

= نسبة فى الإنصاف ٢/ ٧٩، والخصائص ٢/ ٣٨٦، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٢٩، وشرح ابن عقيل ص٥٠١، والكتاب ٢/ ٣٧٩ .

(١) صدر بيت، وعجزه:

........ إذا ما رجال بالرجال استقلت

ينظر: الكتاب (٢/ ٥٥) .

ولا «كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَم»، ولا: [من الكامل]

الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الهِجَان وَعَبْدِهَا ... ... ...(١)

ولا: «لاَ رَجُل وَامْرَأَة فِي الدَّارِ».

وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها، وتأخير ما عطفت عليه كثيرة.

فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع فى نحو: «مَرَرْت بِكَ وَزَيْد».

وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعا، وجب الاعتراف بصحة الجواز.

ومن مؤيدات الجواز قوله- تعالى-: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:٢١٧] بالعطف على الهاء لا بالعطف على «سَبِيل» لاستلزامه الفصل بأجنبى بين جزأى الصلة.

وتوقى هذا المحذور حمل أبا على الشلوبين على موافقة الكوفيين فى هذه المسألة. وقد غفل الزمخشرى وغيره عن هذا.

ومن مؤيدات الجواز- أيضا - قراءة حمزة (٢): ﴿وَاتَّقُوا الله الَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ

(١) صدر بيت للأعشى وعجزه:

................ عوذا تزجى بينهما أطفالها

ينظر: ديوانه ص٧٩، وأمالى المرتضى ٢/٣٠٣، وخزانة الأدب ٤/٢٥٦، ٢٦٠، ٥/١٣١، ٦/٤٩٨، والدرر ٥/١٣، والكتاب ١/١٨٣، والمقتضب ٤/١٦٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/٤٣٩، وجمهرة اللغة ص٩٢٠، والدرر ٦/١٥٣، وشرح ابن عقيل ص٤٢٧، وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٧، والمقرب ١/١٢٦، وهمع الهوامع ٢/٤٨، ١٣٩.

(٢) قوله: «والأرحامَ» الجمهور على نصب ميم «والأرحام»، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه عطفٌ على لفظ الجلالة، أى: واتقوا الأرحام، أى: لا تقطعوها. وقَدَّر بعضهم مضافًا، أى: قَطْعَ الأرحام، ويقال: «إنَّ هذا فى الحقيقة من عطفِ الخاص على العام؛ وذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالَفَته، وقطعُ الأرحام مندرجٌ فيها».

والثانى: أنه معطوفٌ على محل المجرور فى «به» نحو: مررت بزيد وعمرًا، لَمَّا لَم يَشْركْه فى الإتباع على اللفظ تبعه على الموضع. ويؤيد هذا قراءة عبد الله: «وبالأرحام». وقال أبو البقاء: «تُعَظِّمونه والأرحام؛ لأنَّ الحَلْفَ به تعظيمٌ له».

وقرأ حمزة «والأرحام» بالجر، وفيها قولان:

أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور فى «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون، وقد تقدَّم تحقيقُ القول فى هذه المسألة، وأنَّ فيها ثلاثةَ مذاهب، واحتجاجُ كل فريق فى قوله تعالى: ﴿وكفرٌ به والمسجد﴾.

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذى مذهبه =

والأرحامِ﴾ [النساء: ١] - بخفض الأرحام-.

وهي- أيضا- قراءة ابن عباس -رضي الله عنه- والحسن البصري ومجاهد[١]، وقتادة[٢]، والنخعي[٣]، والأعمش[٤]، ويحيى بن وثاب[٥]، وأبي رزين[٦].

= جوازُ ذلك أنه قال: «حَدَّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم قال: «والأرحام». بخفض الأرحام. هو كقولهم: و «أسألك بالله والرحمِ» قال: «وهذا قبيحٌ»؛ لأنَّ العربَ لا تَرُدُّ مخفوضًا على مخفوضٍ قد كُنِيَ عنه».

والثاني: أنه ليس معطوفًا على الضميرِ المجرورِ بل الواوُ للقسم، وهو خفضٌ بحرفِ القسم مُقْسَمٌ به، وجوابُ القسم: «إنَّ الله كان عليكم رقيبًا». وضُعِّف هذا بوجهين:

أحدهما: أن قراءَتي النصبِ وإظهار حرف الجر في «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافقُ القراءات.

والثاني: أنه نُهِيَ أن يُحْلَف بغير الله تعالى، والأحاديثُ مصرحةٌ بذلك.

وقدَّر بعضُهم مضافًا فرارًا من ذلك، فقال: «تقديره: وربِّ الأرحام» قال أبو البقاء: وهذا قد أغنى عنه ما قبله» يعني: الحلف بالله تعالى.

ولقائل أن يقول: «إنَّ لله تعالى أن يُقْسِم بما شاء كما أقسم بمخلوقاتِه كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن مَنْهيين عن ذلك»، إلا أنَّ المقصودَ من حيث المعنى ليس على القسم، فالأَوْلى حَمْلُ هذه القراءةِ على العطفِ على الضمير، ولا التفاتَ إلى طَعْنِ مَنْ طَعَن فيها، وحمزةُ بالرتبة السَّنِيَّة المانعةِ له مِنْ نقلِ قراءة ضعيفة.

وقرأ عبد الله أيضًا: «والأرحامُ» رَفعًا وهو على الابتداء، والخبر محذوفٌ، فقدَّره ابن عطية: «أهلٌ أنْ توصل»، وقَدَّره الزمخشري: و «الأرحامُ مِمَّا يتقى، أو: مما يُتَساءل به»، وهذا أحسن؛ للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول؛ فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقَدَّره أبو البقاء: «والأرحامُ محترمة» أي: واجبٌ حرمتُها.

ينظر: الدر المصون (٢/ ٢٩٦، ٢٩٧).

(١) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، تابعي مفسر، شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، تنقل في الأسفار ثم استقر بالكوفة، وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب إليها. يقال: إنه مات ساجدًا سنة (١٠٤هـ). وله «تفسير مجاهد».

ينظر: الأعلام (٥/ ٢٧٨)، غاية النهاية (٢/ ٤١)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩).

(٢) هو قتادة بن دعابة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري، مفسر، حافظ، قال الإمام أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة، كان ضريرًا أكمه، وكان رأسًا في العربية وأيام العرب والنسب، ومات بـ«واسط» في الطاعون سنة ١١٨هـ.

ينظر: الأعلام (٥/ ١٨٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ١١٥).

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي، من أكابر التابعين صلاحًا وصدق رواية، وحفظًا للحديث، من أهل الكوفة، كان إمامًا مجتهدًا له مذهب، ولما بلغ الشعبي موته، قال: والله ما ترك بعده مثله، مات سنة ٩٦هـ.

ينظر: الأعلام (١/ ٨٠)، وحلية الأولياء (٤/ ٢١٩)، طبقات ابن سعد (٦/ ١٨٨).

(٤) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد الأعمش، كان عالمًا بالقرآن والحديث =

ومثل هذه القراءة قول بعض العرب: «مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ» - رواه قطرب بجر «فَرَسِهِ» -.

ومثله ما أنشده سيبويه[1] من قول الشاعر: [من البسيط]

فَالْيَومَ قَرَّبْتَ تَهجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[2]

وأنشد - أيضا-: [من الرجز]

آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّر

مِن حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ[3] حَشوَرِ[4]

وأنشد الفراء: [من الطويل]

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ[5] نَفَانِفُ[6]

= والفرائض، وكان رأسًا في العلم النافع والعمل الصالح، وكان مع شدة حاجته وفقره لا يهاب أحدًا ولا يخاف من أحد. مات سنة ١٤٨هـ .
ينظر: الأعلام (٣/ ١٣٥)، الوفيات (١/ ٢١٣)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٢٦) .

(٥) هو يحيى بن وثاب الأسدى بالولاء، الكوفى، إمام أهل الكوفة فى القرآن، تابعى ثقة، قليل الحديث، من أكابر القراء، مات سنة (١٠٣هـ) .
ينظر: الأعلام (٨/ ١٧٦)، غاية النهاية (٢/ ٣٨٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٧٩) .

(٦) هو مسعود بن مالك، أبو رزين الأسدى، الكوفى، ثقة، فاضل، أخذ عن عبد الله بن عباس، وابن مسعود، وعلى بن أبى طالب، وغيرهم، وروى عنه الأعمش وعاصم بن أبى النجود، وغيرهما. مات سنة ٨٥هـ .
ينظر: تهذيب الكمال ت (٦٥٠٤)، تقريب التهذيب ت (٦٦٥٦)، غاية النهاية (٢/ ٢٩٦) .

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٣١) .

(٢) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ص٤٦٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣-١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٠، والدرر ٢/ ٨١، ٦/ ١٥١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ص٥٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩، والكتاب ٢/ ٣٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩ .

(٣) الجأب: الغليظ ينظر : القاموس (جأب) .

(٤) الحشور من الرجال: العظيم الخلق أو البطن. ينظر : مقاييس اللغة (حشر).
والرجز بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص٦٤٤، والكتاب ٢/ ٣٨٢، ولسان العرب (أوب)، والمعانى الكبير ص٨٣٢ .

(٥) الغوط: الأرض المنخفضة. ينظر: الوسيط (غوط) .

(٦) والنفنف: ما بين أعلى الحائط إلى أسفل. ينظر : اللسان (نفنف).
والبيت لمسكين الدارمى فى ديوانه ص٥٣، (وفيه «تنائف» مكان «نفانف»)، والحيوان ٦/ ٤٩٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٤، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٤٦٥، وشرح الأشمونى =

وأنشد الفراء[1] – أيضا–: [من الكامل]

هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِى الجمَاجِمِ عَنْهُمُ وَأَبِى نُعَيْمٍ ذِى اللِّوَاءِ المُحْرَقِ[2]

وأجاز الفراء أن يكون من هذا قوله– تعالى-: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠] ثم قال: «وما أقل ما ترد العرب حرفا مخفوضا على مخفوض قد كنى عنه».

وقال العباس بن مرداس: [من الوافر]

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لاَ أُبَالِى أَحَتْفِى كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا[3]

وقال آخر: [من الطويل]

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا[4]

وقال آخر: [من الطويل]

بِنَا أَبَدًا لاَ غَيْرِنَا تُدْرَكُ المُنَى وَتُكْشَفُ غَمَّاءُ الْخُطُوبِ الفَوَادِحِ[5]

وقال آخر: [من البسيط]

لو كَانَ لِى وَزُهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَتْ مِنَ الْحِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرُودِ[6]

وأجاز الأخفش جر «الضَّحَّاك» من قول الشاعر: [من الطويل]

... ... ... فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكِ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[7]

ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر، بل نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده.

---

= ٢/ ٤٣٠، وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٣، وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ولسان العرب (غوط)، وتاج العروس (غوط).

(١) ينظر: معانى القرآن للفراء (٢/ ٨٦).

(٢) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ٢/ ٤٦٦، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٢.

(٣) البيت فى خزانة الأدب ٢/ ٤٣٨، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٥٨، وبلا نسبة فى الإنصاف ١/ ٢٩٦، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٨.

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص٦٦٣، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٦.

(٥) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية ٤/ ١٦٦.

(٦) البيت بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص٦٦٤.

(٧) عجز بيت وصدره:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ... ... ...

وهو لجرير فى ذيل الامالى ص ١٤٠؛ وليس فى ديوانه؛ وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٧/ ٥٨١، وسمط اللآلى ص ٨٩٩، وشرح الأشمونى ١/ ٤٢٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤.

وكذا حكم المعطوف على ظاهر مجرور بعيد. والنصب فيهما عند عدم العود، وعدم رفع المحل أجود من الجر، ولذلك قرأ الأكثرون بنصب: «وَالأَرْحَامَ»، وأجمع على نصب: ﴿منجوك وأهلك﴾ [العنكبوت:٣٣]، وعلى نصب: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ﴾ [النساء:١٦٤] مع أن من جهة المعنى معطوف على الموحى إليهم، إلا أنه بعد إذ فصل بـ ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء:١٦٣]؛ فنصب حملا على المعنى.

ولو جر لجاز، كما جر: ﴿وَقَوْمِ نُوحٍ﴾ فى «الذَّارِيَات» [٤٦] أبو عمرو وحمزة والكسائى، مع أن بعده من المعطوف عليه أشد، ومع ذلك فالنصب فيه وفى «الأَرْحَام» أحق.

وقرأ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد: «وَالأَرْحَامُ» بالرفع على الابتداء[1]، أى: والأرحام مما يجب أن تتقوه وتحتاطوا لأنفسكم فيه.

وعلى هذه القراءة وشبهها نبهت بقولى:

... ... ... وَقَدْ يُرَى لِلرَّفْعِ عِنْدَ ذَاكَ حَق

وأشرت بقولى:

وَإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعَ الْمَحَلّ فَالنَّصْبُ فِى حُكْمِ النُّحَاةِ لَنْ يحلّ

إلى نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقرئ بالرفع عطفا على موضع «مِنْ وَرَقَة»[2].

ثم بينت أنه لا حجر فى العطف على ضمير النصب المتصل، أى: لا يشترط فى العطف عليه ما اشترط فى ضميرى الرفع والجر.

ثم بينت أن الأخفش يرى زيادة الواو والفاء و«ثُمَّ».

قال ابن برهان: «واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعا نحو قوله: [من الكامل]

لاَ تَجْزَعِى إِن مُنْفِسا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى[3]

---

(١) قال أبو الفتح: ينبغى أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف، أى: والأرحام مما يجب أن تتقوه، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسن رفعه؛ لأنه أوكد فى معناه. ينظر: المحتسب (١/١٧٩).

(٢) قرأها ابن أبى إسحاق وابن السميفع. ينظر: الدر (٣/٧٩).

(٣) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه ص٧٢، وتخليص الشواهد ص٤٩٩، وخزانة الأدب =

وكذا قال أبو عثمان، وأبو الحسن في قوله- تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨].

ومن زيادة الفاء قول الشاعر: [من الطويل]

يَمُوتُ أُنَاسٌ أَوْ يَشِبُّ فَتَاهُم ... وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ[(١)]

ومنه قول الآخر: [من الطويل]

وَحتَّى تَرَكْنَ الْعَائِدَاتِ يَعُدْنَنِي ... وَقُلْنَ: فَلَا تَبْعُدْ، فقلتُ: أَلَا ابْعَدِ[(٢)]

قال أبو الحسن: «وقد زادوا «ثُمَّ» وأنشد: [من الطويل]

أُرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى ... فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أصبحت غَادِيَا[(٣)]

وعليه تأول قوله- تعالى-: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾ [التوبة: ١١٨].

وهذا قول الكوفيين، وهم يرون زيادة الواو مع ذلك وينشدون: [من الكامل]

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ... وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا
وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا ... إِنَّ اللَّئِيمَ الْفَاجِرَ الخَبُّ[(٤)]

---

= ١/ ٣١٤، ٣٢١، ١١/ ٣٦، وسمط اللآلى ص٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٧٢، ٢/ ٨٢٩، وشرح المفصل ٢/ ٣٨، والكتاب ١/ ١٣٤، ولسان العرب (نفس)، (خلل)، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٥، وبلا نسبة فى الأزهية ص٢٤٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥١، والجنى الدانى ص٧٢، وجواهر الأدب ص٦٧، وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٩/ ٤١، ٤٣، ٤٤، والرد على النحاة ص١١٤، وشرح الأشمونى ١/ ١٨٨، وشرح ابن عقيل ص٢٦٤، وشرح قطر الندى ص١٩٥، ولسان العرب (عمر)، ومغنى اللبيب ١/ ١٦٦، ٤٠٣، والمقتضب ٢/ ٧٦.

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٦٣، وتذكرة النحاة ص٤٦، وخزانة الأدب ١١/ ٦١، ٤٩١، والدرر ٦/ ٨٩، وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

(٢) البيت لحاتم الطائى فى ديوانه ص٢١٥، والأزهية ص٢٤٧، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩.

ويروى البيت هكذا:

وحتى تركت العائدات يعدنه ... يقلن: فلا تبعد وقلت له ابعد

(٣) البيت لزهير بن أبى سلمى فى الأشباه والنظائر ١/ ١١١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٠، ٤٩٢، والدرر ٦/ ٨٩، ورصف المبانى ص٢٧٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٨٢، ٢٨٤، وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٤، وشرح المفصل ٨/ ٩٦، ومغنى اللبيب ١/ ١١٧، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٤١٨، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٥٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

(٤) البيتان للأسود بن يعفر فى ديوانه ص١٩، وبلا نسبة فى الأزهية ص٢٣٦، والإنصاف =

أراد: قلبتم، فزاد الواو، وأنشد أبو الحسن في زيادة الواو: [من الكامل]

فإذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إلاَّ كَـلَـمَّـةِ حَـالِـمٍ بِـخَـيَـالِ[(١)]

ومثله قول أبي كبير: [من الكامل]

فَـإذَا وَذَلِـكَ لَـيْـسَ إلاَّ حِـيـنَـهُ وَإذَا مَضَى شَيْءٌ كَأَنْ لَمْ يُفْعَلِ[(٢)]

وأشرت بقولي:

... ... ... وحَـذْفُ عَـاطِـفٍ قَـدْ يُـلْـفَـى

إلى مواضع قصد فيها العطف مع حذف العاطف؛ منها قول النبي - عليه السلام -: تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»[(٣)].

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: «أكلت خبزا لحما تمرا»[(٤)] أراد: ولحما وتمرا.

ومثله قول الشاعر: [من الخفيف]

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟ مِمَّا يَغْرِسُ الوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ[(٥)]

أراد: قول: كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟. فحذف المضاف، وحذف العاطف.

---

= ص٤٥٨، وتذكرة النحاة ص٤٥، والجنى الداني ص١٦٥، وخزانة الأدب ١١/ ٤٤، ٤٥، ورصف المباني ص٤٢٥، وسر صناعة الإعراب ص٦٤٦، ٦٤٧، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٩، وشرح المفصل ٨/ ٩٤، ولسان العرب (قمل)، (وا)، ومجالس ثعلب ص٤٧، والمعاني الكبير ص٥٣٣، والمقتضب ٢/ ٨١.

(١) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص٢٥٩، وخزانة الأدب ١١/٥٨، ٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٠، ولسان العرب (لمم)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٥، والجنى الداني ص١٦٥، ولسان العرب (وا).

(٢) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص١٠٨٠، ولسان العرب (وا)، وتهذيب اللغة ١٥/ ٦٧٥، والجنى الداني ص١٦٦، وخزانة الأدب ١١/٥٨، ٥٩، ولتأبط شرًا في الخصائص ٢/ ١٧١، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣/ ٦٧، ومجالس ثعلب ص١٢٦.

(٣) أخرجه أحمد (٤/٣٥٨ - ٣٥٩)، ومسلم (٢/ ٧٠٤) كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة (٦٩ . ١٠١٧)، والنسائي (٥/ ٥٧) كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة، من حديث جرير بن عبد الله البجلي مطولاً.

(٤) ينظر: الخصائص (٢/ ٢٨٢)، وفيه «سمكًا» بدلاً من «خبزًا».

(٥) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤، والخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠، والدرر ٦/ ١٥٥، وديوان المعاني ٢/ ٢٢٥، ورصف المباني ص٤١٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣١، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤١، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٠.

وأشرت بقولي:

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْـــوَاوُ... ... ...

إلى نحو قوله- تعالى-: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ فإن تقديره عند الأكثرين: فأفطر فعدة، وهذا مثال حذف الفاء وما عطفت:

وأما مثال حذف الواو وما عطفت، فقوله- تعالى-: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] أي: بين أحد وأحد من رسله.

ومنه قول النابغة الذبياني: [من الطويل]

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُـو حُـجُـرٍ إِلاَّ لَـيَـالٍ قَـلاَئِـلُ(١)

أي: فما كان بين الخير، وبيني إلا ليال قلائل.

ويمكن أن يكون من هذا قوله- تعالى-: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] قيل معناه: تقيكم الحر، والبرد.

ومنه قول امرئ القيس: [من الطويل]

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا خَذْفُ أَعْسَرَا(٢)

أراد: إذا نجلته رجلها ويدها. ومنه قول الآخر يصف أتانا وحمارا يتبعها: [من الطويل]

تُـوَاهِـقُ رِجْـلاَهَـا يَـدَاهَـا وَرَأْسُـهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحقِيبَةِ رَادِفُ(٣)

أي: تواهق(٤) رجلاها يديها، ويداها رجليها، فحذف الواو والمفعولين.

ومنه قول الراجز يصف رجلا خشن القدم صبورا: [من الرجز]

---

(١) البيت في ديوانه ص١٢٠، وشرح التصريح ٢/١٥٣، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٨، والمقاصد النحوية ٤/١٦٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٩٦، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠ .

(٢) البيت في ديوانه ص٦٤، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٧، ولسان العرب (خذف)، (نجل)، والمقاصد النحوية ٤/١٦٩ .

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٧٣، والأشباه والنظائر ٦/٣٣، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٨٣، وسمط اللآلي ص٧٠٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٧٣، والكتاب ١/٢٨٧، ولسان العرب (وهق)، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٥، والمقتضب ٣/٢٨٥ .

(٤) المواهقة: من الإعناق في السير. ينظر : مقاييس اللغة (وهق) .

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
الأُفْعُوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا(١)
وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا(٢) ضِرْزَمَا(٣)

أراد: قد سالم الحيات منه القدم، والقدم الأفعوان.

ثم نبهت بقولى:

... ... ... ... وَهِـى انْـفَـرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزالٍ قَدْ بَقِى مَعْمُولُهُ... ... ...

على مثل قوله - تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]؛ فإن «الْإِيمَانَ» منصوب بفعل معطوف على «تَبَوَّءوا»والتقدير- والله أعلم- تبوءوا الدار، واعتقدوا الإيمان.

وكذا قول الشاعر: [من الطويل]

تَـرَاهُ كَـأَنَّ الـلَّـهَ يَـجْـدَعُ أَنْـفَـهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلاَهُ ثَابَ لَهُ دثرُ

والتقدير: يجدع أنفه ويفقأ عينيه.

ومثله قول الآخر: [من الوافر]

إِذَا مـا الـغَـانِيَـاتُ بـرَزْنَ يَـوْمًـا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا(٤)

والتقدير: وكحلن العيون.

ومثله: [من الكامل]

فَعَلاَ فُرُوعُ الأَيْهُقَانِ وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا(٥)

(١) الشجعم: الأسد والطويل وجسد الإنسان أو عنقه. ينظر: القاموس (شجعم).
(٢) ضمز الحيوان ضموزًا: أمسك بجِرّته فى فيه فلم يجتر من الفزع. ينظر: الوسيط (ضمز).
(٣) الضرزم: يقال: أفعى ضرزم: شديدة العض. ينظر: القاموس (ضرزم).
(٤) البيت للراعى النميرى فى ديوانه ص٢٦٩، والدرر ٣/ ١٥٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٧٥، ولسان العرب (زجج)، والمقاصد النحوية ٣/ ٩١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣، والإنصاف ٢/ ٦١٠، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٧، وتذكرة النحاة ص٦١٧، وحاشية يس ١/ ٣٤٢، والخصائص ٢/ ٤٣٢، والدرر ٦/ ٨٠، وشرح الأشمونى ١/ ٢٢٦، وشرح التصريح ١/ ٣٤٦، وشرح شذور الذهب ص٣١٣، وشرح ابن عقيل ص٥٠٤، وشرح عمدة الحافظ ص٦٣٥، وكتاب الصناعتين ص١٨٢، ولسان العرب (رغب)، ومغنى اللبيب ١/ ٣٥٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٢، ٢/ ١٣٠.
(٥) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص٢٩٨، والإنصاف ٢/ ٦١١، ولسان العرب (أهق)، (طفل)، (جله)، (غلا)، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٤٣٢.

أي: وباضت نعامها؛ لأن النعام تبيض ولا تطفل.

ومثله: [من الطويل]

حَدِيثًا أَضَعْنَاهُ كِلاَنَا فَلَنْ أُرَى وَأَنْتَ نَجِيًّا آخِرَ الدَّهْرِ أَجْمَعَا

فليس «أَنْتَ» معطوفا على مرفوع «أُرَى»، بل هو مرفوع بفعل مضمر؛ لأن ذا همزة المتكلم لا يعمل فى غير ضميره.

وقد يحذف المتبوع فى هذا الباب، ويترك التابع دليلا عليه كقولك- لمن قال: أضربت زيدا؟-: «نعم، وعمرا»، تريد: ضربت زيدا وعمرا، وكقول بعض العرب: «وبك وأهلا وسهلا» لمن قال: مرحبا وأهلا بك »، والتقدير: وبك مرحبا وأهلا، فحذف «مَرْحَبًا» وعطف عليه «أَهْلاً وَسَهْلاً».

ومن ذلك- والله أعلم- قوله- تعالى-: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١] أي: لو ملكه، ولو افتدى به.

ومثله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩] أي: لترحم ولتصنع على عينى.

ومن حذف ما عطف عليه بالفاء قوله- تعالى-: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله- تعالى-: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي: فضرب فانفجرت، فضرب فانفلق.

وقال الزمخشرى فى قوله -تعالى-: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]: المعنى: ألم يأتكم، فلم تكن آياتى تتلى عليكم. فحذف المعطوف عليه[1].

وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى:

وَقَدْ يَسُوغُ حَذْفُ مَتْبُوعٍ هُنَا إِنْ كَانَ تَحْصِيلُ الْمُرَادِ مُمْكِنَا

ثم بينت بقولى:

ومُتْبَعٌ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدَّمُ ... ... ...

أن المعطوف بالواو قد يقع قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه التقديم إلى التصدر، أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف، أو تقدم عليه.

---

(١) ينظر: الكشاف (٤/ ٢٩٢).

فلذا قلت:

... ... ... مُـوَسَّـطًـا إِنْ يُـلْـتَـزَم مَـا يَـلْـزَمُ

فلا يجوز: «وَعَمْرو زَيْد قَائِمَانِ» لتصدر المعطوف، وفوات توسيطه. ولا «مَا أَحْسَن وَعَمْرًا زَيْدًا»، ولا «مَا وَعَمْرًا أَحْسَن زَيْدًا» ؟ لعدم تصرف العامل.

ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة: [من الطويل]

كَأَنَّا عَلَى أَوْلاَدِ أَحْقَبَ لاَحَهَا ... وَرَمْى السَّفَا[١] أَنْفَاسَهَا بِسِهَام

جَنُوبٌ ذَوَتْ[٢] عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ ... بِهَا يَوْمَ ذَبَّابِ السَّبِيبِ[٣] صِيَامِ[٤]

أراد: لاحها جنوب، ورمى السفا.

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَأَنْتَ الغَرِيمُ لاَ أَظُنُّ قَضَاءَهُ ... وَلاَ العَنَزِى القَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا[٥]

أراد: لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزى.

ثم نبهت على عطف الفعل على الفعل بقولى:

وَعَطَفُوا فِعْلاً عَلَى فِعْلٍ كـ« مَنْ ... يَجْمَع وَيَمْنَع فَهوَ غَيْرُ مُؤْتَمَنْ»

ثم نبهت على أن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر لا يكونان إلا متفقين فى الزمان؛ فلايعطف ماض على مستقبل، ولا مستقبل على ماض.

فإن اختلفا فى اللفظ دون الزمان جاز كقوله- تعالى-: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود:٩٨]، وكقوله- تعالى-: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾ [الفرقان: ١٠]، وكقول الشاعر: [من الكامل]

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِى[٦]

---

(١) السفا: التراب. ينظر: مقاييس اللغة (سفا).

(٢) يقال: ذوى العود: أى ذبل. ينظر: المصباح المنير (ذوى).

(٣) السبيب: شعر الذنب والعرف والناصية. ينظر: القاموس (سبب).

(٤) ينظر: ديوانه ص١٠٧١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٢، والكتاب ٢/ ٩٩-١٠٠، ولسان العرب (سهم)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٨٦٢.

(٥) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٢.

(٦) البيت لرجل من سلول فى الدرر ١/ ٧٨، وشرح التصريح ٢/ ١١١، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣١٠، والكتاب ٣/ ٢٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفى فى =

ثم نبهت على أن الفعل قد يعطف على الاسم المشابه للفعل، وأن الاسم المشابه للفعل قد يعطف على الفعل:

فمثال الأول: قوله- تعالى- : ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨]، وقوله- تعالى-: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، وقوله- تعالى-: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا . فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤].

ومثال الثاني: قوله- تعالى-: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وقول الراجز: [من الرجز]

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجْ(١)
أُمُّ صَبِي قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجْ(٢)

وكذا قول الآخر: [من الرجز]

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ(٣) بَاتِرْ
يَقْصِدُ فِي أَسْوقِهَا وَجَائِرْ(٤)

فعطف «دَارِجًا» على «قَد حَبَا». و«جَائِرًا» على «يَقْصِدُ»؛ لأن «دَارِجًا» بمعنى: درج و«جَائِرًا» بمعنى: يجور.

* * *

= الأصمعيات ص١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفى فى حماسة البحترى ص١٧١، وبلا نسبة فى الأزهية ص٢٦٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠، والأضداد ص١٣٢، وأمالى ابن الحاجب ص٦٣١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٦، وجواهر الأدب ص٣٠٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ٢٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣، والخصائص ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠، والدرر ٦/ ١٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢١، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٤١، وشرح ابن عقيل ص٤٧٥، والصاحبى فى فقه اللغة ص٢١٩، ولسان العرب (ثم)، (منن)، ومغنى اللبيب ١/ ١٠٢، ٢/ ٤٢٩، ٦٤٥، وهمع الهوامع ١/ ٩، ٢/ ١٤٠ .

(١) العوهج: الطويل العنق من الظلمان والنوق والظباء. ينظر : القاموس (عوهج) .

(٢) الرجز لجندب بن عمرو فى خزانة الأدب ٤/ ٢٣٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٩٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤١، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٣، وشرح التصريح ٢/ ١٥٢، ولسان العرب (عهج) ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٤ .

(٣) العضب: السيف. ينظر : مختار الصحاح (عضب) .

(٤) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ٥/ ١٤٠، ١٤٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٣، وشرح ابن عقيل ص٥٠٦، ولسان العرب (كهل) ، و(عشا)، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٤ .

## باب البدل

(ص)

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ
مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، اوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)
وَذَا اعْزُ لِلإِضْرَابِ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَغَيْرُهُ لِغَلَطٍ قِدْما نُسِبْ
كـ(هِجْرَةٌ إِسَاءَةٌ حَقُّ الْمُسِي) و(هُوَ مِنَ الذَّمِّ مُعَرًّى مُكْتَسِي)
وَذُو اشْتِمَالٍ شَرْطُهُ إِمْكَانُ أَنْ يَبِينَ فِي حَذْفٍ، وَحَذْفُهُ حَسَنْ
وَكَوْنُ ذِي اشْتِمَالٍ اوْ بَعْضٍ صَحِبْ بِمُضْمَرٍ أَوْلَى، ولَكِنْ لاَ يَجِبْ
كُلٌّ لِمَتْبُوعٍ فِي الاظْهَارِ وَفِي تَعْرِيفٍ اوْ نَقِيضٍ ذَيْنِ يَقْتَفِي
وَظَاهِرًا مِنْ مُضْمَرِ الْحَاضِرِ لا يُبْدل إِذَا مِنْ شَرْطِ الابْدَالِ خَلاَ
والشَّرْطُ تَوْكِيدٌ بِهِ أَوْ كَشْفُ مَا أُرِيدَ مِنْ مَضْمُونِ مَا تَقَدَّمَا
كـ(جِئْتُمُ الصَّغِير وَالْكَبِير لِي بَيْتِي، وَإِنِّي بَاطِنِي ذُو وَجَلِ)
وَنَحْو(مُسْتَلْئِم) اثْرَ (بِي) نَدَرْ وَالأَخْفَشُ الْقِيَاسَ فِي هَذَا اعْتَبَرْ
وَاقْرِنْ بِالاَسْتِفْهَام مَا أُبْدِلَ مِنْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ قَمِنْ
كـ(مَنْ أَتَى؟ أَعَامِرٌ أَمْ مَعْمَرُ)؟ و(مَا لَهُ؟ أَدِرْهَمٌ أَمْ أَكْثَرُ؟)
وَبَدَلٌ كَمُسْتَقِلٌ جُعِلاَ لِذَا أَعَادُوا مَعَهُ مَا عَمِلاَ
نَحْو(لِمَنْ) مَع اللَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا) وَقَدْ حَوَتْ نَظِيرَ هَذَا (الزُّخْرُفُ)
وَالْفِعْلُ قَدْ يُبْدَلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَا قَدْ قَالَ بَعْضُ الرَّاجِزِينَ الْقُدَمَا
(إِنَّ عَلَى اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا، أَو تَجِيءَ طَائِعَا)

(ش) صدرت باب البدل بـ:

التَّابِعُ... ... ... ...

لأنه يعم المحدود وشركاءه الثلاثة. وذكرت:

.. الْمَقْصُود بِالْحُكْم.. ... ... ...

لأنه يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ فإنهن توابع تكمل المقصود بالحكم.

وقلت:

... ... ... بِلاَ وَاسِطَةٍ... ... ...

ليخرج المعطوف بـ«بَلْ» و«لَكِنْ»؛ فإنهما مقصودان بالحكم.

ثم أشرت إلى أقسام البدل فذكرت منها «المطابق». والمراد به: كما يريد النحويون بقولهم: «بَدَل الكُلِّ مِنَ الكُلِّ».

وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى؛ بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء، وذلك غير مشترط؛ للإجماع على صحة البدلية فى أسماء الله- تعالى- كقراءة غير نافع وابن عامر: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ . ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢].

وأشرت بـ«بَعْض» إلى نحو: «مَنْ» من قوله- تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وَبِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ... ... ...

إلى نحو: «قِتَالٍ» من قوله- تعالى-: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وبقولى:

... ... ... ... كَمَعْطُوفٍ بـ«بَل»

إلى أن من البدل ما يباين المبدل منه وهو على ضربين:

أحدهما: ما يذكر متبوعه بقصد، ويسمى بدل البداء، وبدل الإضراب؛ ومن أجله مثلت بـ:

هِجْرَةٌ إِسَاءَةٌ حَقُّ الْمُسِى ... ... ...

فـ«حَقُّ المُسِيءِ»: مبتدأ، و«هِجْرَة»: خبر، و«إِسَاءَة»: بدل إضراب.

فمثل هذا يرد فى الكلام الفصيح؛ لأنه مساو للمعطوف بـ«بَلْ».

ومنه قول النبى ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّى الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا، ثُلُثُهَا... إِلَى الْعُشْرِ»(١).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٤٢١)، وأبو داود (١/ ٢٧١) كتاب الصلاة، باب ما جاء فى نقصان الصلاة، (٧٩٦)، والنسائى فى الكبرى (١/ ٢١١) كتاب السهو، باب فى نقصان الصلاة (٦١٢)، والحميدى (١٤٥)، والبيهقى (٢/ ٢٨١) من حديث عمار بن ياسر مرفوعًا: «إن الرجل لينصرف، وما كتب له إلا عشر صلاته، تسعها، ثمنها، سبعها، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها».

وإلى هذا أشرت بقولى:

وذَا اعْزُ لِلْإِضْرَابِ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ... ... ...

والثانى من ضربى البدل: المباين كقولك: «الْمُسِيء مِنَ الذَّمِّ مُعَرًّى مُكْتَسٍ»، أردت أن تقول: «المُسِيء مِنَ الذَّمِّ مُكْتَسٍ» فغلطت بذكر «مُعَرًّى» فأبدلت منه الذى كان مرادا.

فهذا النوع لا يرد فى كلام فصيح، ولا يذكر متبوعه إلا غلطا أو نسيانا.

ثم أشرت بقولى:

وذُو اشْتِمَالٍ شَرْطُهُ إمْكَانُ أَنْ يَبِينَ فِى حَذْفٍ، وَحَذْفُهُ حَسَنْ

إلى نحو: «أَعجَبَتْنِى الجَارِيَة حُسْنُهَا» فإنه جائز؛ لأن الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححا للبدلية؛ فإنه يفهم معناه فى الحذف مع كون الاقتصار على متبوعه حسنا فى الكلام.

وكذا نحو قولك: «خَلَع ابْنِى ابْنَكَ ثَوْبَه».

بخلاف ما يفهم معناه فى الحذف، مع كونه لا يحسن التكلم به نحو قولك: «أَسْرَجْتُ زَيْدًا فَرَسَهُ»؛ فإن هذا لا يستجاز؛ لأنه وإن فهم معناه فى الحذف فلا يستعمل مثله، ولا يحسن، فلو ورد مثل هذا فى كلام كان بدل غلط.

واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض، والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه.

والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه؛ كقوله- تعالى-: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وكقول الراجز: [من الرجز]

وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِهَا
وَعَتَكُ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا(١)

ومن الشواهد على الاستغناء عن الضمير قوله- تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ

(١) والنَسا: عرق من الوَرِك إلى الكعب. ينظر: القاموس (نسو).

والرجز لجبر بن عبد الرحمن فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٥، ولأبى وجزة السعدى فى معجم البلدان ٢/ ٣٧ (تقتد)، ولأحد الاثنين فى المقاصد النحوية ٤/ ١٨٣، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٤٠٢، والكتاب ١/ ١٥١ .

ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ فهذا بدل بعض من كل.

ومن بدل الاشتمال المستغنى عن ضمير قوله- تعالى-: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ . ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ [البروج: ٤-٥].

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

هَلْ تُدْنِيَنَّكَ مِنْ أَجَارِعِ[1] وَاسِطٍ    أَوْبَاتُ يَعْمَلَةِ الْيَدَيْنِ حِضَارِ
مِنْ خَالِدٍ أَهْلِ السَّمَاحَةِ وَالنَّدَى    مَلِكِ الْعِرَاقِ إِلَى رِمَالِ وَبَارِ[2]

فـ «مِنْ خَالد» بدل من «وَاسِط».

ثم أشرت إلى أن كل بدل يساوى المبدل منه أو يخالفه فى التعريف والتنكير، والإظهار والإضمار بقولى:

كُلٌّ لِمتْبُوعٍ فِى الاظْهَارِ وَفِى    تَعْرِيفٍ اوْ نَقِيضِ ذَيْنِ يَقْتَفِى

ثم بينت أن الظاهر لا يبدل من مضمر الحاضر، إلا إذا أفاد توكيدا؛ كقولى:

جِئْتُمُ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ...    ...    ...    ...

وكقول عبيدة بن الحارث[3]- رضى الله عنه-: [من الطويل]

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِى مَقَامِنَا    ثَلاَثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا[4]

وكان بعضًا كقول الله- تعالى-: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

ومنه قول الراجز: [من الرجز]

أَوْعَدَنِى بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ
رِجْلِى فَرِجْلِى شَثْنَةُ[5] الْمَنَاسِمِ[6]

---

(١) الجرعاء: الرملة التى لا تنبت شيئًا. القاموس (جرع).

(٢) البيتان للطرماح فى ديوانه ص٢٢٣، ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٤.

(٣) عبيدة بن الحارث بن المطلب بن عبد مناف أبو الحارث: من أبطال قريش فى الجاهلية والإسلام، ولد بمكة، وأسلم قبل دخول النبى ﷺ دار الأرقم، وشهد بدرًا، وقتل فيها. ينظر: الأعلام (٤/ ١٩٨)، الإصابة (ت ٥٣٧٧).

(٤) البيت فى المقاصد النحوية ٤/ ١٨٨، ولبعض الصحابة فى شرح عمدة الحافظ ص٥٨٨، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٤٣٩، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٨.

(٥) شثنت الأصابع: غلظت من العمل. ينظر: المصباح المنير (شثن).

(٦) المناسم: جمع منسم وهو باطن الخف. ينظر: المصباح المنير (نسم).

أو كان كبعض وعنيت به بدل الاشتمال كقولى:

... ... ... ... وَإِنِّى بَاطِنِى ذُو وَجَل

أو كان بدل اشتمال كقولى:

... ... ... لِـى بَـيْـتِـى... ... ...

ف «بَيْتِى» بدل اشتمال. والمبدل منه الياء من «لِى».

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا[(١)]

ف «مَجْدُنَا» بدل اشتمال، والمبدل منه فاعل «بَلَغْنَا».

ومثله- أيضا- قول الآخر: [من الوافر]

ذَرِينِى إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتُنِى حِلْمِى مُضَاعَا[(٢)]

ف «حِلْمِى» بدل من ياء «أَلْفَيْتِنِى».

وأجاز الأخفش والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهر لا توكيد فيه، ولا تبعيض، ولا اشتمال،وعلى مذهبه ومذهبهم فى ذلك جاء قول الشاعر: [من الطويل]

وَشَوْهَاء تَعْدُو بِى إِلَى صَارِخِ الْوَغَى بِمُسْتَلْئِم مِثْل الفَنِيقِ المُرَحَّلِ[(٣)]

---

= والرجز للعديل بن الفرخ فى خزانة الأدب ٥/ ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، والدرر ٦/ ٦٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٠، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص٢٢٦، ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٩، وشرح التصريح ٢/ ١٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٢١، وشرح شذور الذهب ص٥٧٢، وشرح ابن عقيل ص٥١٠، وشرح المفصل ٣/ ٧٠، ولسان العرب (وعد)، (رهم)، ومجالس ثعلب ص٢٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧ .

(١) البيت للنابغة الجعدى فى ديوانه ص٦٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٦٩، ٧/ ٤١٩، وشرح التصريح ٢/ ١٦١، ولسان العرب (ظهر)، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ٤٠٦، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٣٩ .

(٢) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص٣٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، والدرر ٦/ ٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٣، وشرح عمدة الحافظ ص٥٨٧، ولرجل من بجيلة أو خثعم فى الكتاب ١/ ١٥٦، ولعدى أو لرجل من بجيلة أو خثعم فى المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب ص٥٧٣، وشرح ابن عقيل ص٥٠٩، وشرح المفصل ٣/ ٦٥، ٧٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧ .

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص١٤٩٩، وشرح عمد الحافظ ص٥٨٩، ولسان العرب =

يريد بـ«مُسْتَلْئِم» : متدرعا، ولا يعنى إلا نفسه.

وعلى هذا حمل الأخفش «الَّذِينَ» من قوله- تعالى-: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾[1] [الأنعام: ١٢].

وأنشد الكوفيون: [من مجزوء الكامل]

فَلأَخْشَأَنَّكَ مِشْقَصًا أَوْسًا[2] أُوَيْسَ مِنَ الهَبَالَهْ[3]

وجعلوا «أَوْسًا» بدلا من كاف «لأَخْشَأَنَّكَ»؛ لأن الذئب يقال له: أوس، وأويس.

وجعل البصريون «أَوْسًا» مصدر آس أوسة، بمعنى: عوضة.

ثم بينت أن المبدل من اسم استفهام لابد من اقترانه بهمزة الاستفهام كقولى:

... مَنْ أَتَى؟ أَعَامِرٌ أَمْ مَعْمَرُ؟ وَمَا لَهُ؟ أَدِرْهَمٌ أَمْ أَكْثَرُ؟

ومثله- أيضا-: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ أَفَرِحًا أَمْ تَرِحًا» ؟و«مَتَى سَفَرُكَ؟ أَغَدًا أَمْ بَعْدَهُ» ؟ و«كَمْ مَالُكَ؟ أَمِائَةٌ أَمْ مِائَتَانِ» ؟.

ثم أشرت بقولى:

وَبَدَلٌ كَمُسْتَقِلٍّ جُعِلَا ... ... ...

إلى أن البدل هو الذى قصد بما نسب إلى المبدل منه، وأن المبدل منه ذكر توطئة له؛ ومن أجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون سائر التوابع؛ ومنه قوله- تعالى-: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]؛ وكذا قوله - تعالى-: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣]؛ فـ«لِبُيُوتِهِمْ» بدل اشتمال من: «لِمَنْ يَكْفُرُ»، و«لِمَنْ آمَنَ» بدل بعض من: «لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا».

ومع كون البدل كمستقل: عامله هو عامل المبدل منه عند سيبويه، وإن زعم

---

= (دجل)، وبلانسبة فى المقاصد النحوية ٤/ ١٩٥( وفيه «المرحل» مكان «المدجل» )

(١) قال الأخفش فى هذه الآية: «فنصب لام «ليجمعنكم»؛ لأن معنى «كتب» كأنه قال: «والله ليجمعنكم»، ثم أبدل فقال: «الذين خسروا أنفسهم»، أى: «ليجمعن الذين خسروا أنفسهم». ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٨٢).

(٢) الأوس: الإعطاء والتعويض من الشىء. ينظر: القاموس (أوس).

(٣) البيت لأسماء بن خارجة فى لسان العرب (حشأ)، (أوس)، (هبل)، وتاج العروس، (حشأ)، (صيق)، (هبل)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ١٣٨/٥، ٣٠٧/٦، ١٣٨/١٣، ومقاييس اللغة ٥٦/٢، وديوان الأدب ٣٨٦/١، والمخصص ٦٦/٨.

بعض الناس خلاف ذلك.

ومن نصوص سيبويه[(١)] الدالة على ما قلته قوله : «هذا باب من الفعل المستعمل فى الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه؛ كما عمل فى الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم» فصرح باتحاد عامل البدل، والمبدل منه.

ثم بينت أن الفعل قد يبدل من الفعل؛ فيشتركان فى الإعراب كقوله- تعالى-: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان:٦٨، ٦٩] ف «يُضَاعَفْ» بدل من «يَلْقَ» ولذلك جزم.

ومثله قول الراجز: [من الرجز]

إِنَّ عَلَى اللَّهَ أن تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كرْها أَوْ تَجِىءَ طَائِعَا[(٢)]

فأبدل «تُؤْخَذ» من «تُبَايع» فاشتركا فى النصب.

* * *

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٢٣٠) .

(٢) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ٥/ ٢٠٣، ٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠١، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٤٠، وشرح التصريح ٢/ ١٦١، وشرح ابن عقيل ص٥١١، وشرح عمدة الحافظ ص٥٩١، والكتاب ١/ ١٥٦، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٩، والمقتضب ٢/ ٦٣ .

# فهرست موضوعات

## الجزء الأول

